

# المخيطالينهاني

المشافل للبشوط والجامعين والشير والزيادات والموادر والفتاوي والواقعات مدانة بذلائل المتقدمين بحهاية

> ر. آلمف

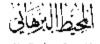
الاملىم بۇھان ئەيرى ئىي لىغانى مۇدىرىغىرالشىغىنلەر بىئىز داېت رى رىخندانلىقلىل دە مەرەرە

> <sup>ىدى</sup> يەرىخەن ئىدىد ئىلىم اشىرى ئوراخى

العجاد الثاني عشر

الحبين العيبي

إذارة العسنزان



### أول طبعة لتملية في العالم الإستبادي. منه 1873هـ - ٢٠٠٤م

حميع حقوق الطع محفوطة الإدارة العراق والملوم الإسلامية عنك بأي هذ. السخة مسطة لدى الجهاد الادواءة الايسان إعادة طبع حال السحة أية صورة أم وسلة إلكترومة كانت أو انسجت أو خلاف بدور رفن كتابي سبوري واللاس

ه ۱۳۶۹ این در در دولت استیاب در سی ۱۳۶۰ ماکنست. اللومات ۱۳۸۸ ماکنوری از ۱۳۸۱ میکند ۱۳۹۰ م

. ها در درن درد و موج روز درستن کلیان (۱۹۹۰). ها 65 خارمون درمها استام درستان درستان زمان با

# المحيزالعين

P. C. Blue, I, Jakanne za sg. 2020, South Africa E-mark we wighted rocks

طسع في مومسته اريسه كشر كشي ساستروت بـ نستاد.

الرياض المعودية



فسنوزع بالعدالكة

# الفصل السادس والعشرون في استنجار الدواب

الله الم ١٣٩٧٠ قال محمد رحمه الله في الأصل"؛ إذا تكارى الرجل من وحل إبلا مسماة بغير أعيابا من الكوفة إلى مكة، فالإجارة حائزة، وقال الشيخ الإمام الزاهد خواهو زاده رحمه الله: ليس افسير المسألة أنه استأجر إبلا بغير أعياته؛ لأن استتجار إبل بغير أعياقه؛ لا يجوز الجهالة المقود علم، ألا ترى أنه لو استأخر عبداً للخدمة لا بعيه لا يجوز ، وإنها لا يحموز الكان جهالة المقود علمه ، وإنها تفسير المسألة أن يتغير الكارى الحمل، فيقول له المسئوري الحمل الحمل المهالة الانة لا توجب فساء الإمارة، في قمة المكارى، وأنه معقوم، والإبل الة الحمل، وجهالة الانة لا توجب فساء الإمارة، كما في الخياط والقصار، وما أشهد ذلك.

قال الصمر الشهيد رحمه الله: رمحن نفتي بالجوار، كما ذكر في الكتاب، وتفسير ذلك ما فلنا، وصار ذلك معتادًا حتى لو ديريكن كذلك لا يجوز.

۱۳۹۷۸ – وفي الفتاوي - إذا تكاري داية إلى موضع معلوم بأربعة هواهم على أن يرجع في يومه ذلك ، فلم يرجع إلى خمسة أيام، قال : يجب درهمال أجرة القعاب؛ الأنه مخالف في الرحوع .

١٣٩٧٩ - إذا استأجر يعيواً إلى مكة، فهذا على الدهاب دونا للحيء، وفي لعارية على الذهاب واللجيء؛ لأن في الإجارة مؤنة الردعلي المؤاجر، والعارية مؤنة الردعلي المنتعير.

۱۳۹۸ - وفي الاصل : وجل تكاري دابتين من وجل صفيفه و حددة عني أن يحمل عليمها عشرين مختومًا، فحص على كل واحدة منهما عشرة مخانيم، قال : يفسم الأجر على أجر مثل كل دابة منهما، ولا ينظر إلى تما حمل عليهما: لأن أجر النابة على تدر ميرها وقوتها وسرعتها وإنطاءها . وإذا تكون قوم مسة إبلا على أن المكاري يحمل عليه من مرض صهم، أو من أعبا منها و فهدا فاسده الأن الراكب مجهول.

 الأصل أيضاً. ولو شرطو عليه عفية الأجيرة وتضميرها: أذيركب واحد منهم، نهريزل، ثم يركب الأخرة ثماينزل، فقلك حائزة لأن الراكب معليم.

174A1 - وبدأ آخر الرحل دابة إلى الحيامة، أو إلى الحنازة، قها، لا يحور، قالوا: إما لا يجوز، قالوا: إما لا يجوز إلى الجيانة في بفته لأحلها جيانان، إحداهما فرية، والأحرى يعيدة، ولا يشرى إلى أبيما أجر، أما إدا كانت جيالة واحدة بجوز، وتقع الإجارة على أول حدود من تلك الجيانة، كما لو استأجر دابة من محلة إلى محلة، وفي الجنازة إلى لا يحوز إذا كان المصلى وحد أو أكثر إلا تا يعلم أمر، أما إذا كان المصلى وحد أو أكثر إلا أبيم أحر، أما إذا كان المصلى وحد أو أكثر إلا أبيم أحر، أما إذا كان المصلى وحد أو أكثر إلا

۱۳۹۸۲ - وإذا استأخر دادة ليستسع عليه رجلا، أو ليلفي عليها وحلا لا يجوز ؟ الأذ المعقود عليه في الدابة إلما يسبير معلومًا ، إصا بينان مدة معلومة إذ كان الركوب مستغرقًا جميع اللذة الو السميته مكان معلوب، وأم يو جدو احد منهما. أما المنة فطاهر، وأما الكان فلائه كم يدكر أنه إلى أي مكان يستنبعه، وفي أيّ مكان يلقاه، فيقي المعقود عليه مجهولا، فهذه جهالة نوفعهما في المنازعه، فلهذا لا يحرز.

۱۳۹۸ - ومن هذا الجنس: إذا استأخر دية من رحل كل شهر مطرة على أنه منى مداله من ليل أو نهاد خاجة وكبياء فإن كان سمّى بالكوفة ناحية من لواحيها، فهر جائز، وإن لم سم مكانًا لا بجوز و لأن المحقرة عليه محهول و لأن المعقرة عليه في المائة لا يعبر معلومًا بيان الله إذا لم يكن أو كوب مستقرفًا جميع الله، وإلها يصير معلومًا بيان المكان قائمًا إقا استأخر يومًا ليقضى به حوالجه في المصر، فهو جائز، وإنه لم بين مكانًا والأن الركوب ههنا مستمرق جميع المدة، قهو يحترل ما لو استأجر رحلا يومًا للخدمة، أو للخياطة وذلك جائز.

۱۳۹۸ - وزها تكاري الرحل دامة من رحل على أدريركب مع قلاد (يستنسمه الله). إلى مكان معلوم وحنى جازت الإجارة، فحسنها من الغد إلى النصاف النهار و ثم بدا

<sup>(</sup> ١١ هكذا في الأصل؛ فيه م. وكالأ في ظ بسيعه . ا

للوحل أن لا يخرج، فرد النابة عند النقهر، فلا أجر لعدم تنكته من استبهاء المعقود عليه في المكان الذي أضيفت إليه العقد، وهل يضمن هذا الحيس إن حبسها قدر ما يحيس الناس لانتظار حروج ذلك الرجل، لا يصمن، وإن كان أكتبر من ذلك يضمن؟ لأن المالك تم يأذن بحيس لا يستوجب "الأجريه، لكن قدر ما يحيس لناس طروج ذلك الرجل يحتج إليه، فصار ذلك مستنى عرف، وبقى ما وراءه على أصل القياس.

۱۳۹۸۵ - وإدا تكارى الرجل داية من الكوفة ليركيها إلى مكة ، أو إلى مصر أخر، كان له أن يبلغ بها بمنزله ، سواء استأجره للركوب أو للحمل، وهذا استحسان، والقياس أن يقال: كما تنبي إلى أول حدود تلك البلدة تنبي الإجارة، وجه القياس. أن الإجارة وقعت إلى كوفة لا إلى حزله، فإذا انبي إلى أول حدود لكوفة وجب أن تنتهى الإجارة، كما لو استأجر في المصر من محلة إلى محفة، ومنزل المستأجر في المحلة الشروط إليها، فإنه ينتهي الإجارة إذا النبي أو قلك المعلة، ولا يبلع مها منزله، كذا ههنا.

وجه الاستحدان؛ أن العرف الظاهر فيما بين افناس أن من استأجر دابة إلى مصر ، أو قربة أنه بطغ به منزله ، وكدلك في الأحسال العرف فيسما بين الناس أنهم ببلعون حسسر لانهم إلى منازلهم وحوانيتهم ، والعرف كالشروط ، وهذا العرف معدوم في المحلة ، والعني من ذلك أنه ربما تكون المساحة من المحلة الشروط إليها إلى منول المستأجر أصحاف ما يكون فيما بين للحلتين ، ويقيع أن يستأجر الرجل دابة إلى موضع ويدخل في الإجارة ، أو نقول : هذا اللعرف فيما بين الناس إذا كانت الريادة فوقه أو مثله ، فيود الزيادة على المكان المشروط دونه ، أما لا عرف فيما إذا كانت الريادة فوقه أو مثله ، فيود هذه الزيادة إلى ما يقتضيه القياس .

۱۳۹۸ - وإذا استأخر داية للحمل، فله أن يركب، وإذ استأجرها نفركوب لم يكن ثه أن يحمل عليه، وزد حمل عليه لا يستحق الأجر، والعرق أن اسم الحمل يقع على الركوب، يقال: حمل فالان فلان فلان على دابته إذا ركبه، وإذا كان اسم الحمل يقع على الركوب، دحل الركوب تحت اسم الحمل، أن اسم نثركوب لا يقع على الحمل، ولهذا لا يقال: فلان ركب دابته إذا حمل عليه، وإغا بقال: حمل، فلا يشخل الحمل تحت اسم

<sup>(</sup>١) وكان من الأصل الأبوجيال

الركوب

۱۳۹۸۷- وفي العدوي: إذا استأخر دابة يحسن عليها، فحمل عليها وعله والمهم، وله يسمًا الايصليان الأده الخصاء وإذا استأخر دابة يطحن عليه كل شهر بعشرة دراهم، وله يسمً كم يطحن عليها كل يوم، فالإجارة جائزة إذا سبكي ما يصحن فالإجارة وقعت على عسل معنوم ولا أنه لم يبيز مغدار العسل وبيان مقدار العسل بعد بيان جنس الاهمل أنس شرط أن يطحل طلبها دغاء وما يغتمل الدابة نطيق، وما يغتمن مثله فعدار في الحرف وعو تطير ما لواستأجرها ليحمل هيها اطنطة، ولم يبي مقدار سيمسل والانه يجوز على ما دكوه شمس الائمة الخلواني وحسه الله وله أن يحمل عليها قدر ما يحمل ، وله أن يحمل عليها قدر ما يحمل ، كذا هها .

1994 وإذا تكاري داية من رجع إلى منهاد على أن يعطيه الأجر إذا رجع من منهاده على أن يعطيه الأجر إذا رجع من منهاده هداد السناجر يبعداده ولم يرجع سهاء كان لسكاري أن بأحد أجر الذهاب من تركته الأن للكاري كان لا يعللهم بذكته الأن للكاري كان لا يعللهم بذكت أحل الوجوع الأنه ضرب الذك أجلاء وهو قدر وجوعه من عداده فإذا مات فقد حل الأجل ، فكان له المطابق بذلك، اتما في سائر الديون من جنة الإدامات من عليه فيل حول الأجل -واقة أعلم.

# الفصل السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضياع والتلف وغير ذلك

هذا القصل يشتمل على أنواع:

### ئوعمته:

۱۳۹۸۹ - قال محمد رحمه الله في الجنامع الصغيرة ": رجل استأجر حساراً يسرح، فترع ذلك السرج، وأسرجه بسرج بناله الحسر، فلا ضمان عليه.

في "الأصل": فيما ذكر من جنس هذه المماثل أن المستأجر إدا خالف فيما شوط من الحمل على الدابة، ينظر إن كان الجنس واحدًا، وصور الثاني أقل من ضرر الشروط، أو مثله، فلا ضمان الأن الجنس إذا كان واحدًا، وقد استوى الضرران، أو كان ضرر الثاني أقل لم يوحد الخلاف إلا من حيث الصورة، والخلاف من حدث الصورة لا يكفى لوجوب الضمان.

وإن كان صور الثنافي أكثر من ضور الشروط، لم يجب الضمان بقدر الزيادة؛ لأنه في الزيادة عدلف صورة ومعمّى، وإن كان الجنس مختلفًا، يجب ضمان كل الدية، ولا تعنبر فيه فلة الضور ولا كثرته؛ لأن هذا خلاف صورةً ومعمّى، لان هذا الجنس لم يدخل غيت العقد أصلاء وصار الخال فيه بعد المقد كإخال فيله.

بيان هذا الأصل في تخريج "المسائل: إذا استأجر دانة ليحمل عليها حنطة بكيل معلوم إلى مكان معنوم، فحمل عليها شعير بمثل ذلك الكيل إلى ذلك الكان، وهلك الداية لا يضمن؛ لأن الشعير بمثل ذلك الكيل من الحنطة يكون أخف على الداية من المنطة، فهذا خلاف صورة لا معنى

وإن كان الشعير بمثل وزن الحنطة، وباقي السيألة بحالها، يضمن؛ لأن الشعير ----(١) هكذا في الأصل وفيه وكان في أظ أو أماً : تخرج. مازي الخلفة بكون أكت كبلامه الخنطة وافيأخانا مراضهم الدية أكترا فايأخذ الخنطة و فيكري مذاخلاق ميرزق مبلي

١٣٩٩٠ - ودكر شامس الأتمة السرخسين حمد الدفي شرح كناب العاربة : إذا المبيعاردانة ليحموا عليها كدامر الخبطة وافحمار عليها مثاريك الورنامز السبجيراء أو السمسم أو الأرز أنديصمن فيمنها ، وذكر شبع الإسلام رحمه الله في شرحه أنه لا وها بدار استحداثت وهوا الأهاجاة لأن فيهاو الشاهير فاذا اخبرو الحاطفافي حتي انتابة بمد المنفو وهم وارناه لأله بأحد من موضع الحمل من ظهر الدانة أكثر تما يأخذ الحنفة ، فكان والخلائجان الإدن ووروكان من الاصدر الأشهيد وحمدالله

وأوالبيتأخرها ليجيم عذبي عنبرة أقفرة نبعس فحما اعليها حمسة أنفرة حنطة فيمرا فمرتهاء وقبال فيدروويتان وإدااستأخر دانه ليحمل تفيها تبعيرا بكبو معلومه فحمر عليها حنطة عنوا فألك الكيلء هممن فيمنها والأن احتطة بحقل كبل التسعير يكون أتُقل على الداب من الشعب ، فأكدن بين رها أكثر ، فكان خلاف فسورة ومعلى ، وإن كان مخل ورزائهم لاشمرا

فرق بن هذه مسألة وبين ما إذ المساجرها ليحمل عليها عشرة أفترة شعيراء فحمل عليها أحدعتم هيزاعز شعبوه حيث بضمن حرمين احدعت حرمن فيمتها إد كانت الدارة فالتفوي على حول أحد عشر فغيراً . وقيما إذا حمل عليها حنطة فتل كيل الشعير، قال: يضمن حميم قيمت ؛ لأن هناك اللحمول عابه من حسن المسمّى ، فإلا هلكات لداية بنعل أأأأمت عشر ففيزاء أواعشرة منها مأذون فيعه والحادي عسراليس عأوون ويمر فيضيم بدلك الفله أأأما مهنا بخلاف

١٣٦٩٠ و قالت عراء جو ليحمل عليها منطقه أو شعيراً بوري معنوم، فحمل عمليها بمان أو رصلاء أو حيدها تموا وؤن الحنطة أو الشيعس ، ضمر ؛ لأن الحيطة ، أو التماير يبسط على ظهر الدانة، والحابة والرمر واللعز يجتمع في مكان واحده فيكون أدق لطهو الداءة ، فلكوي خلاقًا صورةً ، معلَّى .

وكذلك إذا حمد علمها بشاء أو حطبًاء أو فطنًا بنا فنك و يَّاء ضمره لأدالت

<sup>(1)</sup> حكدًا في مَدُّ وف م كان في الأمها، وم النقلِّ

و الحطب والفطن يا حدمن ظهر المداية من غير موضح خمال، فيكنون أنني على الداية. فيكون حلاقًا

ولو استأخر ليحمل عليه لبناء أو مطباء أو قطناء أو ومااء أو مديداً. ولنناه فحص عليها حيظة أو شعيراً ابنان رؤن هذه الأشباء لا بضمن الأستمرر الخنطة والشعير عود ضرو هذه الأشباد الانهما لا يأخذ ذامن ظهر الدابة من من غير موضع الحمل، وفي موضع احدل بيسطان، فيكون حملهما أيسر على الدابة، فيكون خاافًا صورةً لا معنى.

### نوع أخرا

1994 - وإذ استأجر الرحل من آخر دادة تنجمل عليه عشرة مخاتب حطة . فحس عليها أحد عشر مختومًا، فعطبت النادة من ذلك بعد ما يلغت الكاد المشروط، فعليه الأجر كاملا، ويصم جزءً من أحدعشر جزء من قبمة الذات أما عليه الأجر كاملاء الأنه استوفى العقود عليه وزيادة، وله يملك شيئًا من الستأجر، فكان عليه الأحر كملاًاً!

١٣٩٩٣ كما لو استأجر دارً ليسكن فيها، فأسكر فيها حنَّداد أو فعمَّارًا، ولم سهدم نسء من الدر من عمله، فإن عميه الأحو كملاء كما ههنا.

وإنه قننا: استوفى المعمود عليه وزيادة؛ لأن للعفود على حمل عشرة سخاتهم حنطة، وقد استوفى ذلك وابادة، حيث حمل أحد عشر مختوفا، والزيادة لا عمم ستية الاللعفود عليه، كسائر حمل عليها عشرة محايم عنطة، وركب دابة أضرى للاس، وكما لو استأخر داراً ليسكن فيها، سبكن ميها حلاقاً أو فصاراً، ولم ياك شيئاً من المستأجو، وإن فسمن جواً من أحد عشر حواً من فيمته، والهسمون يصبر ملكاً الضائر بأداء الضمال؛ لأن الجزء الضمون ليس بمستأجرة لان للمتأجر عنده من هذه المدابة قدر حمل عشرة مخافيم حنطة؛ لأنه قدرً السخود عيه بالحمل لا مللته، فيصبر

<sup>(</sup>١٤) وكان في الأصل الكاملا

قلم ماسمكي من العمل الأن العفود على مقدر بالعبس، فصار قدر حمل عشوذ معاتيم متعلة مستأخراه ووداراه على اللادعي فاستأجره وفاكره المبتأس مخالف بحكم عبد المسأحراء ببحص كل بعص من حمت الحكم بدرتة دمة على حدد.

كمارهن وماء الوهن إداكك بعص الراحل مغرسوك ويعضه أمانق يأحب كالانعصار في حق الحدية عليه، تدرلة عبد على حدة؛ لأن حكم الأمانة بحالف حك الصيمون. كفاههار

ويداكنا فأكرا بعضا شنزنة دابة عش حيدة مراحييت الحيك والمبعل بيأبه كالراعدية فالناذه إحفاهما مستأجرته والاحرق عمر مستأجرته وقداحمل مني المساجرة علياة مخانبو حطة ، وعلى غير المنخاص مختوفاً ، وهناك لا يصير خيكًا من الكناج مضيعوب عاولاً الله سنأخر وكذا فهناه فهم معني فولنا الخرم للشمون لسر عملوك للمستأخرة والتقريب والأكران

وأف يضمن جز أمن أحم عشر حداء برعيمه لداء الأن لذيه تلف يديب التفرأآن ونقل العشرة مرادلك مأذرن قيما وتقل الحاهية عشرة فير سأذرد فيم

فنالوا الأولم المستكففر وجهيرا أحشهما الداكات المستنصيل حيرر مبادي فكالب سيرامع الحمل والعراؤة كالت لانطيق تضمني صيع فمعتها على فبالر مسألة تأتى معدامهان

والنائي البابحيل عبيها احدعشر محتوثا دفعة واحدته أمازيا ميمل علي عشرة محانبه منطقه نم ململ عليها معتوماه وحطلت الدانف لضلس بلمتها للمامها إداحمل التحادي عشر في المكان الدي حسل العشارة، أمارة أحسار في مكان حار جنابكه برافتو المتام الربحية تغيسن لقدر الزبادة على فياس مسأله ثالي بعيدهذا الزن مادالله تماني- .

هو في بين هـ والمداكة وابده الدالمدة أحرا تورًا للنا حرامها عليموة منصات وحملة . فعمص اخذ عشر مختوماء وتنفت الغالف أو استأخرها للكرب بها حربياء فكرب حربنا ويصحم جريب وفهائك القراره فإبه يصمل حميع الفيمة والأن انطحل تكرف شيئا فشيأ ه

الاعتكام في طاء وقاليان الإسهار ما برات المهلل

فلما طبعن عشرة، النبي العقد، قبعه ذلك مو في طبعن الحادي عشر مخالف من أكمل وجه، فيضمن جمسع فيمتها، كما لوطح عبها ففيزًا ابتداء، فأما الطبعل يكون بدقعة واحدة، ويضي للحمول مأذون فيه، فلا يضمن بقدره.

المستأجر و الأن لا ضمان لم استأجو داية لميركبها، و كب هو و حمل مع نفسه أخر و إن سلمت الذاية و فعليه الأجو كمالا و الآنه استوفى المعقود عليه و زيادة، ولم بملك شدتًا من المستأجر و الأن لا ضمان لما صلمت الداية و ولمو ثبت الملك لثبت بالصمال، وإن هلكت المداية و وزعا ضمن بعدما بلغا المكان المفروط، فعله الأجو كملاه وصمن تصف فيمة الداية و وزعا ضمن بعض الفيمة لان الداية تست من وكوبهما، فبكون المنافف بركوب كل واحد منهما المنهف و وكوب أحدهما مأذون بدى وركوب الأخر ليس بحائون فيه فيحطى لكل وكوب حكم نفسه و ويكون للمائك في ذلك الخيار، فإن شاء ضمن فيستأجر الا يرجع على ذلك الخير مستأجرًا كان أو مستعبرًا، وإن صمن ذلك الغير و وجع عنى المستأجر إذ كان دلك الغير مساجرًا، وإن صمن ذلك الغير و وجع عنى المستأجر إذ كان دلك الغير و مساجرًا، وإن صمن ذلك الغير و وجع عنى المستأجر إذ كان مستعبرًا، وإن صمن ذلك الغير و وجع عنى المستأجر إذ كان مستعبرًا وإن صمن ذلك الغير و وجع عنى المستأجر إذ كان والمستعبرًا وإن عامن ذلك الغير و وجع عنى المستأجر إذ كان مستعبرًا الإ برجم عليه .

ثم مى حق الغدمان يستوى أن يكون ذلك الغير أعضاً أو أثقل؛ لأن العبرة في باب الركوب للعدد؛ لأن اللغاف لا يحصل بالقال لا لا وجانحيف وكويه يضمت العابة لعلة هدايت بأمر الركوب لكثرة حركاته واضطرابه ، ووب جسيم لا يفسدها لهدايته تأمر الركوب لقدة حركاته واضطرابه على الدايم، فسفط اعتبار الوزن في الراكب، ويقيت العدد .

قانوا: ويقا يضمن تصف قيمة الدابة إذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين، أما إذا كانت لا تطبق ركوب اثنين، أما إذا كانت لا تطبق ركوبه ثنين يضمن جميع قيمة الدابة؛ لأن ركوبهما، والحالة عذه فتل معنى إن كان ركوبه صورة، والعبرة للمعنى، وإنما كان على المستأجر الأجر كملاء وإن ضمن نصف القيمة، وصار نصف الدابة ملكاً له مانضمان؛ لأن القدر المضمون ليس عبداً جو؛ لأن المعفود عليه مقدر بالعمل، فصار غمار ركوبه عن هذه الذابة مسئل جواً، وما زاده على ذلك عبر مستأجر، والتقويب ما ذكرنا.

تم إن محمداً رحمه الله أو حب في هذه اللهسائة نصف النهمه مطلقاً ، وذكر في المجامع الصغير العيمن استأخر دابة إلى الغادسية ، فأردف رجلا خلفه ، فبطيت الدابة ضعر بقادر الزيادة، وذكر في الجامع الصغير "أبضاً بعد عذه مسألة القادسية بكتبر» واعتر فيه الحرّر و لظن

وفي القداوري الا بقول المستأجر بضمن النصف سواه كان الشائي أحق أو انقل ه أو انقل أحق أو انقل ه أو انقل القائي أحق أو انقل ه قال الإمام الزاهد فخر الإسلام على النزدوي رحمه الله و وحاصل ذلك أن يعتبر الخارز والمثلن عليه مع نفسه صغيراً الايحكه استعمال الذاية والا تصريعها صمن يحسب ما زرد الأن الصغير إذا قال بهذه المشابة فحمله وحمل قيء أحراء سواه، ولو حمل عليها مع نفسه شيئاً أخراء وتلف الدابة ضمن بقدر الزيادة أو طريق معرفة المزادة في نفك الصورة أن يحرز القاصي الراكب، ويزن الما حمل مع بعمه وأو يرجع في ذلك إلى من له بصارة بعرف أن هذا الحمل كم يزيد على فند وكرده، كذا على

1590 - أم إذاركت وحمل طبها مع نفسه حملا إنما يضمر بقدر ما واد إذاركت في غير مكان الحمل: لأن ثقل الراكت مع تقل الحمل لا يحتممان في مكان واحده فيعفي مواقفًا في المعض مخالفًا في لبعض، فيضمر بحساب ما حالف، فأم إذاركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة؛ لأن تقل الراكب مع ثقل الحمل يجتمعان في مكان واحد، فيكون أدق على الدابة.

۱۳۹۹۹ - فعلى قياس هده المسألة يقول: إذا استأخر دابة ليوكيها، فركيها وحمل على عائقه غيره، يضمن جميع الفيمة، وهذا إذا كانت الدابة تطبق أن يركب عليها مع الحمل، أما إدا كانت لا تطبق ذلك بعيب جميع الضمان في الأحوال كنها، ولو استأجر ليركيها، فليس من دلت مثل ما بليسه ليركيها، فليس من دلت مثل ما بليسه الناس، فليمن محسدت ما واده لأن في الفصل الأول ما واد من المساب داخل نحت الإجارة هراك، والمعروف كالمشروف، وهي الفصل الذاتي ما زاد من النباب ليس بداخل نحت الإجارة أصلا، لا حوالم وقا ولا شراط، وعيمان من عبد من المناب ليس بداخل نحت الإجارة أصلا، لا حوالم وقا ولا شراط، وعيمان

ويحد لمن والتيء كما أو حما أعلمها فيتأ أخرار

۱۳۹۹۷ - ورد استأجر دامة لهركسها، فلم يركب بندسه، مل أركب غيره ، صمن قيمة الداية والأن وكوب عياد ليس بداخل تحت العقدة لأن الماس يتعارفون في الركوب

وفي الأصران إذا تكاري لرحل من غيره داة يحمل عليها إسدنًا بأجر معلوم، فجعل على الرأة لتينة ، فعصت الدافق عال كانت الدافة بحال تفيق حملها فريه لا صماد عليه والأنه حمل عليها إنسالًا، كند سبني في العقد والأن اسم الإسمان يقع على الرحل والرأة جميعًا، وعليه الأحر استحمالًا والأنه استأجرها للركوب، ولم يبين الراكب، في قمت الإجرارة فاستدن فإذا ركب إنسانًا انفلت الإجرارة جائزة استحدادًا

و إن كانت الدامة بحال لا نطبق حملها يكون ضاماً ، وأن الدابة إدا كالت لاتطبق حملها ، كان حملها عليها إنلافًا لا حملاء والإنلاف لم يدخل تحت الإذن

17944 - إذا استأجر ذاته التركيبات فحمل عليها حسياً صغيراً، فعتر ب الدنة من حمله، فهو فيلمان الأنه حالف الأن الصبى الذي لا يستمسك فعسه على الدانة جرالة الخمل، ألا ترى أن من استأجر داية بركتها، فأردف مع نفسه صغيراً لا يستمسك فعمه على الداية، عنمان يقدر نقله "أ، وإذا أردف مع نفسه من يستمسك نفس على الذاية صمن نصف المبعة، فنبت أن وضع انصبى على الداية حمل و وليس بإركاب، والخمل مع الركوب جنسان محتفان، قصار به غاصها فدائاً.

١٣٩٩٩ - وإذا استأجم حداراً عدرج، فأسرجه بسرج لا يسرج بمثله الخدر، فهو خدمي بقدر ما زاد بدند في الروابات بالإحداج؛ لابه موافق في البعص درورة ومعنى؛ لأبه أسرج كما شرط في العقد، إلا آن هذه السوح أنقل من الذي شرط في العقد، فهر بمؤلة ما دو استأجر داية ليحمل طابها عشرة محاتيم حنطة، فحمل طلبها أحد مشر معتومًا، وإن كان السرح الذي أحق من الأول أو منذ، فلا قسمان؛ لابه بس بمخالف

و کفایك او استأخره بإنحاف، فنزع ذلك لإنحاف، وأونحفه بإنحاف هم أخصا من الأول أو مثله، فلا صحاف، وإن أونخه بإنجاب مو أنقل ضامن بقدر الزبلة؛

<sup>(1)</sup> وكان من الأصل السمل القبعة بقدر لقالعه

الم المراد المستأجر صمارًا بإكاف ليركب فنزع الإكاف، وأسرحه فلا همان، لأن السرم أخف على الذابة من لإكاب، صويكن هذا خلامًا معي.

ولو استأخر حماراً بسرج ليركب، فحمل عليه مكان السرج إكاف، وركمه، فهو صامن، هكذا ذكر في الجامع الصغيرا، قالون هذا قرل أبي حيقة رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: هو صامن بقدر ما راده وذكر في الأمس : وقال: هو ضامن بقدر ما زاد، وكم يذكر الخلاف.

قدن متنابحنا وحسهم الله سن قال: لا خلاف بين الروايتين عند أبي حنيفة وحمه الله، قال ذكر في الحامع الصفيو : أن على قول أبي حنيفة وحمه الله: هو ضامن، وقم يذكر أنه صامن جميع الفيسة أو يقدر ما زاد، فصار ما ذكر في الأصن تضيرا فا ذكر في الجامع الصهير

ومنهم من قال: في المُسالَة روايشان على قول أبي حنيفة رحمه انه ، على رواية الأصل : يضمن بقدر ما زاد، وهو قولهما رحمهما الله، وعلى رواية الجامع الصغير : يضمن جميع الهمة.

وهذا إذا كنائت الدانة يوكف عثل هذا الإكاف، أسا إذا كنائب دانة . لا توكف أصلاء أو لا توكف بحثل هذا الإكاف، يضمن جميع القيمة في قولهم جميعاً ، وكان الفقيه أبو بكر محمد رحمه أنه يوفق بن الروايين، ويقول: رواية الجامع الصغير أ محمولة على دابة تصمح للإكاف والمسرح، ورواية الأصل محمولة على دابة لا تصلح للإكاف.

ومن المتنابخ وحبسهم الله من قم يوقق بين الروايتين من هذا الوجعه ودكو لكل وواية وجهال وجه ما ذكر في الأصل أ، وهو فول أبي يوسف ومحمد وحمهما الله: إن المستأخر فيما صنع موافق في البعض صورة ومعني ، ومخالف في البعض محيء لأك الإكاف و لمدرج جس واحدًا لأن كل واحد منهما أنه أنز كوب، وكل واحد منهما متخد من الخشب، ولا أن الإكاف أنقل من السرج ، فكان بنزلة ما لو حمل عليها سرجًا أخر أنش من السرج المأمور به .

وجه ساخكر في الخامع الصنفيس: وهو الأصح، أنه مخالف في الكل صورةً

1894 - ولو استأخر حمدراً عربانا، فأسرجه ودكيه، فهر ضامن، قال منابخنا رسهم عند إذا استأخر صمدراً عربانا، فأسرجه ودكيه، فهر ضامن، قال منابخنا رسمه عن إذا استأجر من موضع إلى موضع الايكره لركوب إليه إلا سرح، يحو أن مستأجره من بلد إلى بلد لا يضمى الآن الإدن بالإسراح يتبت دلاله، وكذلت لو استأجره تريز كما عربانا، فلا صحبان، ويلت الإدن بالإسراج في حفه دلاله، وإن كان المستأجر عربير كما في المصر حربانا، فعايه الصحال إذا تبيئة على المعتار حربانا، فعايه الصحال إذا تبيئة ولا دلالة.

تم إذا ضمون يصمن جو يوع القوام قائرية عار ما زاده الا دكار الهيادة المسأنة في الأصل الدوقيات المتابخ رحمهم القافية بعصهم قائرة الضمل بقدر ما زاده كما أنو ركب وأرك مع نفسه فيره ، وبعضهم فالراء يصمل جميع القيمه ، وهو الصحيح الأنه بماصح محالف في الكل صورة ومعلى .

أما صورة فلاله أمره أن تركبا عرفاء وقال كسها مع السرح ، وأما معثى فلأن الركوب على السرح أصر بالدابة؛ لأن ثقل الركب والسرح بجنستان في مكان والحد، فكان أدق لظهره، محالات ما إذا ركب، أو اركب مع نفسته غيده؛ لأن ثقل الاخرالم محتمع في الكان الذي ذكره منسه .

۱۹۰۰۲ - وروالمد الحرداية وفير لجام، والجدي لا تسمان عليه بذاك نت دانة ينحم متفهاد الان طلبية في الأصل رضع لصبط الدانة عن السير، والا بد الراكب من ذلك إدا الالت دانة يلجم منفها، فينصير مأدولًا باللجام، حتى لو كانت دايه الافلجم، يصبر ضاماً، وإمكان العبيط من عبر لجام، ونو كان عليه لجام، فأبدلها بالجام اخر، فلا ضمان، حكفة فكر الفدوري في شرحه.

١٤٠٠٣ - ١٤٠ - فاق منجمت وجمعه الله : إذا استناجر من أخر دانة إلى الخدرة للرهم . هجاوز بها إلى الفاصية ، لم وها إلى الحيرة ، فاقات تهم ضامن ، قال " وكذلك العاربة، حكما دكار من الجامع التسعيرات فيل: هذا إذا استجرها أو استعارها إلى الحيرة. داهماً لا حلك في في إلى استأخرها أو استعارها ذاهباً وجائباً، فإذا رده إلى الحيرة. وتعقت لا صمال عيد، وهذا التفصيل على ها اللوجه، أنكور في الشووط و توادو. وصل هو ضامن في الوجهين. وباليه أشار في الجامع الصغيرات حيث أطاق المسالة إطلاقاً، وقعد المسألة أن المستأخر أو المستعيم إذا حالف ثم عند إلى الوداق، عن بواً عن الضياد؟

وفد احتلف المشايح وممهم الدقيم معضهم هانواة بمرأ كالمودع، وبالم أشار محمد وحمه الله في كناك العربة، وبعضهم قانوا: لا يعوأ، بخلاف المودع، وإلى أشار في الجُمع الصعير ، وهكذا أطلق المأله في الددوري أ.

وروى ان سماعة عن محمد وحمه أنه أذ المستاجر يسوأ بالعود إلى انوهاق، وصورة ما ذكر ابر سسعة رحمه أنه أرجل ستأجر من أحر داء أيضا معلومه برقبها في المصر، فحرح على امن أخروا إلى النسر في نلك الأيام، ونفقت في بدو، ما بعض يسرلة الودح، وحه قول من فرق بن ما إذا استأجر، أو استعار داهيا أأ أو جائيا، وبين ما إذا استأجر، أو استعار داهيا أأ أو جائيا، وبين ما إذا استأجر، أو استعار داهيا أأ أو جائيا، وإذا حاوز الحيرة المورد أو استعار داهيا أأ إو جائيا، وإذا حاوز الحيرة المورد أو استعار داهيا أأ وجائيا، وإذا حاوز الحيرة المهمة الماسل وعلما أخرائي الإعلام والمعارد الحيرة المورد بين الأمراء وعلما الأمراء في المعدد بيني الأمر بالحفظ، والعالم المورد بيني الأمراء ويد الأمور بالمعظم، والمعرد إلى بدائا مورد بالأمراء فيما هو الطريق في المودع إذا خالف نم عاد إلى المواقد، أنا بيرة عن الصدائ الإمراء فيما هو الطريق في المودع إذا خالف نم عاد إلى الرفاق، أنا بيرة عن المودع إذا خالف نم عاد إلى الرفاق، أنا بيرة عن المودع إذا خالف نم كان دائم والمعنف المود بالمغفل المود بالمعلق، والدريب ما يعد ذلك، وإذا عاد إلى الوقاق عاد والأمريا خفظ ذاتم، ومدار عاديل، والدريب ما

وأما إدا استأخره أو استعار ذاهاً لاجانياً، فإذا جاوز بها إلى الحيرة التهي العقد

<sup>(</sup>١) وهي ف داهاً أو حالبًا وتران 🔃 🚉

سهابت، وإذا النهى الدقد النهى الأمر بالحفظ الأن الأمر بالحفظ ما ثبت نصاً ، إنما يشبت مقتضى الإجارة والعاربة، في تفع بارتفاع الإجارة والعاربة، فأما إذ عاد إلى الحيرة عند، والأمر بالحفظ ليس بقائم، فلا يصير ممتذلا أمر المائك، فلا يعود أمياً ، مخلاف المودع؟ لأن الأمر بالحفظ في الوديعة قابت مقصودا، وأنه مطلق، فيتناول كل زمان، والتقريب ما مر.

وجه قول من سوى بينهما أن المائك ما أمر المستعبر والمستأجر المقط مقصودا، إنها أمرهما بالاستعمال والانتفاع، وإنها يشبت لهما ولاية الحفظ ثبعًا فلاستعمال، لا بأمر نابت من جهة المائك، فإنا جاوز الحبيرة، صاد ضاصلًا للغابة، دخلت في مسماله، والشاصب لا يبرأ عن الضمان إلا بالود، أما على المائك، أو علي من هو مأمود بالحقظ من جهة المائك، ولم يوجد ههناذلك، والصدر الشهيد وحمد الله كان عبل إلى القول الخاص، وغيره من شايخ ذماننا كانوا عبلون إلى القول الأول.

وعن أبي يوسف وحمه الله في النوادر ( رواية أخرى: أنه إذا استعار، أو استأجر ذاهبًا وحنائبًا، لا يبوأ عن الصمعان، [ فإذا استأجر، أو نستعار ذاهبً لا حاليًا، يبوآ عن الضمان؛ لأن إذا استأجر، أو استعار داهبًا وحائبًا، فالرد على المستأجر، فيكون المستأجر في حق المسألة عنزلة القاصب، والفاصب لا يود الزيادة على المعاشك، أو من هو قائم مقام المعالك، فأما إذا استأجر، أو استعار ذاهبًا لا جائبًا، فالرد يكون على المالك أنا، فيكون المسأجر والمستعبر بحزلة اللودع، فيراً عن الفاحان بالعود إلى الوفاق.

١٤٠٠٤ - وفي القادوري: قال أبر يوسف ومحمد وحمهما افد. قيمن استأجر داية إلى مكان معلوم: فلسا سار بعض الطريق ادعاها لنفسه ، وجمعد أن يكون استأجرها ، وصاحب الدابة بدعى الإجارة، فإن نفقت من ركوبه قلا ضمال، وإن نفقت قلل أن يركب ضمن ، ولو انقضت المسافة، فجاء بها لبودها على صاحبه ، فنفث، قبل أن يركب ضمن ، ولو انقضت المسافة، فجاء بها لبودها على صاحبه ، فنفش، أن وجب الضمان، فقد جملاء ضامنا ، ثم أسقطا عنه الصمان بالركوب ، وهذا يفتضى أن يكون بدائستأجر فائمة مقام بدالآجر .

 <sup>(1)</sup> حكمًا في نصحيح أطأ ولكن كانت معبارة عجرة جداً، وكان في الأصل وف، وم: الإسرة عن الضمادة لالدؤذا استأجره أو استعار ذاهًا وجائياً، قالره على الساجر، فيكون . . . ولمج أ.

و قابل منحمه و رحمه الله لهذاء مقال . لانه بس لوات الدابة الحدما منه العم يكن لحجوده ماتمًا حدّه و لحلاف الروع إذا حمد الدورة دا لأن هناك لصاحبها أحلمه . فالحدد محها بنه .

تو عقب هذا النعبير ، فعانون او اكتمرت أو شاهمت حتى لا يكي رك بها، ضمر فيستها منكسره و عاطفة الآن الردم حب إذا كانت الدانة بهده الصفة، فتعلق والخعرم الشمالة كمه في الودرقة

و فكر هي الشنفي : رواية البن سيماعة رحيد عه عير حدد المسالة ، وأحاب على السعدي الذي ذكر الفدوري أن الداء ردهانات قدر الركب صعديا، ورن ركب رهك من وكورة عن حيمان المعيد .

قبال ثُمَّة اللا ترزي أنه لو شعب من احراده، تم إن النقاف اجدها منه إلى الثقاف اجدها منه إلى الكنافة مشردة درهم، وجال ويسرى العسمان اداركيها، كنا هذا، وهذا الآيا محجود استنجر الإحراد إلى الدسم العقد في حق المساجر، وجدر استناجر عاصماً العبر، لم ينفسح في عن الاحراء فإند ركسه إلى مكان المسلى، وعقد الإجارة قائم في حق الأحراء فاما الديا محكم العدادي حق الأحراء الشمات حميدًا

2010 المشام من مصيد وحيد الله الرحل الشاجر من وحل فلاما سنة كل شهر بعث و تراجل فلاما سنة كل شهر بعث و تراجم و بيان العدد وليما مصي هيك السنة و تبدئه الله حجد السنة حرائه المعالم المستاجر العبدة ويسته برم حجد الله و بعرب المعالم المستاجر العبدة ويسته الله و بعدل الله المعالم المستاج و بعدل المستاج و بعدل المستاج في المستاج في المستاج و المستحداد في المستحداد المستاج و المستحداد في المستحداد ال

٢٠٠٠ - منتأخر مهرصا فينساه والميدهم والي مكان كفاء فالم يذهب إلى ذلك

الموضعية وليسب عن منزله، قال أبو بكر رحمه الله: هو مخالف و لا أجر عليه ، وقال المفية أبو اللبث وحمه الله : هو مخالف و وقال المحر و لان هذا خلاف إلى خبر ، فلا أصبر به ضاماً ، فلا يستقط الأحراء والآن الاحر مقابل بمندة النس دوله الخمل المحر فلك المكان ، وإغا ذكر المكان استشياراً من الأجر لو النفي القاهب إليه ، فكان نميين المكان لا والأنفي القاهب إليه ، فكان نميين المكان لا إلى النفي القاهب إليه ، فكان نميين

فال أبو اللبت رحمه عد: وهذا بخلاف ما تو استأمِر دابة لبدهب إلى موضع نفاه. دركتها في المصر في حواتجه، فهو مخالف، الأنافي للدانة لا تموز الإحاوة إلا أنا ببين المكان، وفي التوب يحداج إلى بيان الوقت دونا المكان، فرقعت الإجارة في الدابة على المكان المذكور، والركتوب في الصر لبس خلافًا إلى حدر، فيصار محالفًا، أما هها محلاقه.

استكوى داية للسرية فرميخ؛ فسار علمها سبعة فراسيخ، فعليه من اكراء مقابار ما سرعاء وفيما راة على الفرسيخ هو غاصب، فلا أجو عليه، ولو أرضي صاحب الداية، لكان له خيرًا في الآخرة؛ لأنه بقاص في الأخرة بالحساب

١٤٠٠٧ - استأجر حماً أليحمل عليه وقر حنطة إلى المدينة و محمل احتطة إلى المدينة و محمل احتطة إلى المدينة و واعتبار و المصرف إلى مبرات فوضع على الحمار مقدم فقدر من الملح و فأخذ مرص في الطريق و فعات فعايمه صمان احمار إذا حمل عليه الملح بغير إدن صاحب المعارة الأدمار عاصباً بذلك فاحل في صمائه .

١٨٠ - ١٨ - استأجر دابة ليحمل عليها حنفة من موضع إلى مترقه بوك إلى الليل ا فكان يحمن الحنطة إلى متزاه، وإذا أراد الذهاب ثانياً بركسها و معطلت الدابة، ذكر عن أبي بكر و حميه الله أن يضيمن والأنه استأجرها للحمل دون الركوب، فكان غاصبًا في الركوب، غال أبو كابت رحمه الله عندا هو القياس، أكل في الاستحسال الإيضيمن؟ لأن العادة حرت فيما بين الناس كذلك، فصار كانه أذن له في ذلك من طويق السلالة، وإذا لم يادن بالإقصاح.

١٤٠١٩ ماستأخر حساراً ليحمل عيه التي عشر وفراً من التراب إلى أرضه بدرهم، وله بي أرضه لين، فكالما عارض أرض يحمل عليه وقراً من اللك، فإن هلك الحسار في الوحوع مع الذي مضمن قبعة الحمار دول الأجرة الأميما لا يحتمعان والد سام الحداث وحتى تم العمل، وعلى المستأجر تمام المدرم في كل وقو من التواب فعقما دانق، ويجمور أن يختالها في العمل، فم يجب المستحق إذا سلمب الدالة عن ذلك المعارا وكد في وسألة فرمخ ومبعة فراسخ لتي مأ

وكسن استأجر داية إلى موضيع معلَى، فحازوها ثم شاد إلى الوفاق، لا بحود أسِاً. ش هو ضمير، حتى مر ملكك الدابة في طريق دلك الموضع المجل، يصمل فيمشها، ثم إذا سلمت الدابة بحد قام الآخر.

و كذا أنو استأجر دانه لير قليه هو يتفليه إلى مكان كلناء هر كلت وأردف ههر به صار عاصهاً في النصف إذا كذلك الذالة عا تطبق مثلهما، والو سقمت الدانة للحد ثنام الأخراء كذا هذال

١٩٠١ - ولر استأخر حمارًا ليحمل عليه كلد كفا جملا، فرادعلي ما سمي، وحمل العمولة إلى ودا على ما سمي، وحمل العمولة إلى وداء وما وماع الحمولة وعدا والغمر من أجماع في أد برناه إلى صدحيم، ينظر إلى مقدر ما زاد من الحمولة، فيقدمن من أجماع أحمار الثلاء القدر الالمحمر عاصار فاصار فاصباً من الخمار عاصار قاصية منه ووراد أو ومنذا عن أنى حقيقة وحمهما الله.

وهذا شما ذكر في الحدلات زير رحيمه الله أن من المساجر حماراً من الكوفة إلى القدمية داهك و حقيًا، فحدوز به القدمية، في عاديه بالمسائل لي الكوفة، فعالم عدف ما سيمكي من الأجر عبد أمر حقيقة وألي به سعب وحمه الله الأله صار عاصبًا، فلا يبرأ عن الصيمان إلا دار د

وعن أبن يه دغه وحدمه الله : فيس استأخر دانة من مصر إلى مصر ، فأصبكها في منته ، فيسكت ، هال : إن استكها مقدار ما يحدك ليهيؤ و أموره م «الاصدان» والأحر تابيد ، وإن أمسكها أكثر من ذلك ، حرجت من الإحارة ، وهي مفصوبة عنده .

### توع أخر:

۱۶۰۱۱ - في خداوي أبي اللبت رحمه الله ۱ وحل جاء بداينه إلى بيطار، وقال: نظر فيها، فإن ب علة، قنظر فيها، فقال بحسب إذنها علة، يقال لها: فأرة، يعلى موش، فأمره صاحب الدايه بإحراجها، فأخرج ذلك بأمر صاحب الداية، ومالت الداية، فلا ضمان على البيطار؛ لأنه مأذون في ذلك.

18-17 - وفي المنتفى الرجل قبال لصيرتى الفدالى عشوة دراهم بكذا ، فقعل، تم وحد مناحب الدراهم فيها ربوقًا أو سنوقًا، فلا ضعال على الصيرفي الأنه لم يبطل على حقاء ولكن يرد من الأجر بحساب ما وحد زيقًا حتى إناهى مسألتنا لو وجد درهما زيفًا لبرد عشر الأجر، ولو وجد الكل زيقًا يرد كل الأجرة الأه لم يوصر للمقود عبه هذه المقدر.

فى ختاوى النبيغى إذا أخذ من له الدراهم دراهم عُن عليه وقد النقدة الدائدة تم خرج بعض الدراهم زيوقًا أو ستوفّاء فيلا صحال على الناقدة ولكن يرد الغايض الريوف على الدائع، فإن أنكر الدائع، وقبال اليس ما، من دراهمي، فبالقول فول الفيض و المقابض عبدا عدا هذا الفايض والأنه لو أنكر الفض أصلاء كان القول قول ، فكذا إد أنكر القبض عبدا عدا هذا المعين "ا

۱۹۰۱۶ سال وراقا الديكتب له جميع القرانا "، ويقطه ويعشره ويعجمه ، وأعطاه الكاغذ والحير، وشرط له أرسمون درهماً، فكتب وترك معض الفرانمير، وأخطا في التقط، قال: إن فعل ذلك في كل ووقة، فالدافع بالحيار، إن شاء أخذ المكتوب، وأعطاه الأجر مثل عمله، لا يجاوز به أربعين، وإن شاء ترك المكتوب، وصمعه مثل بياضه وحيره.

وهو نظير ما لو دفع إلى خياط تربًا لينعيظ له، فخاط قماء دا طاق واحد، بقال له: قرطق، ينظر المالك بين أن يصمت فيمة تويد، وبترك الفرطق عليه، وبين أن يأخذ القياء،

<sup>(</sup>١) حكمًا من طاء عنه وكان في الأصل وم العدَّا للعني ا

<sup>(1)</sup> ربي ف حامع القران

ويعطى أجر مئانه. لا مجاور مه الأحر المسلى، وإن كان الوراق وافقه في معضه، وخدلفه في بعضه، وخدلفه في بعضه، وخدلفه في بعض أحداء وأعطاه حصائم والهاق من المسلى، وحصائم ما خالفه من أجر المثان الأله فيما وافق جرى على موحب العقد، فاستحق حصته من المسلى، وفيما خالف قم بجر على موجب المقد على كل وجه، فكأنه عمل بإجازة فاسدة، فيستحق أجر المثل.

18 • 18 ولو دفع إلى صباغ ثوباً ليصبع بعصفر برمع الهاشمي، فصبخه يقفيز عصفر، فهذا على وجهين: إن صبغ أو لا بربع الهاشمي، ثم صبخه بثلاثة أرباع الفقيز، مصاحب التوب بالخيار، إن شاه صبئ فيمة ثوبه أيص، ولا أيم، وزن شاه صبوغا بربع الاسمي، وأعطاه السمي، وصارات للاث أرباع الفقير في الثوب، وهذا الأنه حين صبغ بالوبم، فقد وهي بالشرط، فإذا صبغ بعد ذلك، عهو مبعدي في هذا الصبغ، عيصير كأنه فصب ثوباً مصبوغاً بعصفو بالربع، وصبغه بعد ذلك بغلافة الأرباع؛ لأن الصبغ في حكم المقبوض من وجه، إلا أنه لم يكمل للنصف قيه ؛ لأنه ثم يصبل إلى يده، فكان له أن يصبغه الثوب أبيض، وله أن نصبحه مصوفاً بعصفر

ران كان صبحه النداه بقفيز ، فله ما راد الصبح فيه ، ولا أحراله ؛ لأن له بوف المسرع غلي الوجه المأذون فيه ، فيصير كأنه عصب توباً ، وصبحه بعصفر ، هكذا ذكر المتدرى ، وروى ابن سماعة عن محمد رحمهم الله : لخلافه ، قفال: له أن يضمه فيمة ثوبه أيض ، وله أن يأحذ النوب، ويغرم الأحر ، وما راد ثلاثة أرباع الثغيز فيه ، مجتمعاً كال أن متفركا ، وهذا لأن النوب لا يتسرب المسخ دمعة واحدة ، وذكن تبدأ فللبنا ، فلا يتم الغرق بن أن يكون مجتمعاً أو متفركا ، وستأتى هذه المسألة مع زيادة تغريمات عي غم الطرق بن أن يكون مجتمعاً أو متفركا ، وستأتى هذه المسألة مع زيادة تغريمات عي غمل الطرقات - ن شاه الله تعالى - .

18-10 - ولو دفع إلى صباغ لولا، وأمر أن بصبغه برعمران، أو بغُم " فخالف، فصبعه غير ما سعى، إلا أنه مرا" ذلك الصبغ برنديه أنه لم تصبع صبغه، وقد كان أمره صاحب الثوب أن يصبغه، فالحالث بالحيار، إن شاه ضبغه قيمة ثويه أيض، ويسلم له

 <sup>(1)</sup> الشما فرع شجر يستعمل قصيغ النواسا.

<sup>(</sup>٢) مكنا في هماه من والأصل، وكان في ما مكان الص

التراب وإلى شاء أخذ الترب وأصف أجو مثله ، لا يزاد به نفستي ، كدا في الأصل

16.14 وفي القدوري : إن أمر إنسان أن ينفش اسمه في مصل حاله ، فعلط ونفش اسم عبود، ضعم الخات، لأنه فرأت عليه الغرض الطلوب من الحاتم، وهو الخدم به، فصار كالمستبلك، وقبه لو أمره أن يحمر له بنكاء فحضر فقال. يعطي ما رادا الحصر، فبه والا أجرائه الأنه عمل ما لم يستأجر اله، فلا يستحق الأحراء ولكن يعطى من قبلة الصنة ما زاد في أليب .

فال محسد رحمه الله في الخامع الصغير العن أس حسمه وحمه الله الفي و جل استأخر أرضاً ليزرعها حطة، قررعها وطبة، قال: هو ضامر بريديه أن تكن في الأرض غصال، ولا أجو عليه، وهذا لأر الوطبة لا يعوف نهايشها، وضورها بالأرض طاهر، وأنه بخالف هرو سائر وحود الرواعة، فصاد من غاصاً، فلا يجب الأحر،

18-14 قال محمد رحمه الله فيه أيضًا: في رحل دهم اللي خياط توليه وأمره أن يخيفه قسيطاً بدرهم، فيخاطه قياء، وأقر بالخلاف، فلتساحث النوب الحيار، إن شاء فسنه فيمة بويه، ويترك " القياء عليه، وإن شاء أحد، العمام، وأعطاء أجر مثل عمله لا يجاوزه الممكي، هكذا ذكر ههنا

وهي الأصل آن وروى الحسن عن أبي حنيه أرضت الله أنه لا خيار لت الحد المتواد و فياط نساس قدم أنه لا خيار لت الحد المتوسم و فياط نساس قدم أو يد معض مشابعتا و حمهم الله فيان الراد بالقياء القراطل الذي هو فو طاق واحد ، فياد هذه العباء وشبه القدييس ، فيان يعض الناس يستعملونه المسعمال القدمون ، فكان موافقاً من وجه ، محالفاً من وجه ، وبالا أن من الكتاب أطلق الفياه إطلاقاً ، حمه الموافقة ، وإن ثانه ترك باعتدار حمه المحالمة إلا أن من الكتاب أطلق الفياه إطلاقاً ، عبدار على أن الحكم في الكل واحد .

و جدها روى الخمون و صدياته أن الخياط مصالف من كل وحدو لأنه خدنده في حسن منافر بدر فيانه أمره بحياطة الفسيطي، وهو قد خياط الفياء والنسائيس من جسن الفسيفير، فكان مخالفًا من كل وحد، فيكون عاصبًا من كل وحد، وحكم العاصب من كل وجه أنه حتى قطع نوم ، غير وخاط بالمدرية الفردي، ولا يبقى لعدمت النوب اخبار .

فكدلك مذار

وجه ظاهر الرواية - هو أن الخبّاط فيسا صنع مواقق من وحد، مخالف من رجه ، ويتخير ، كما لو خالف في خياطة القميص من حيث الطول والقصر ، إلا أن عبارة منابط اختلفت في إليات الوافقة من وجه ، وللخالفة من رجه

منهم من يقول: إن خياطة القب ينهبه خياطة القسميص من وجه من حيث الدخاريسي والكمين إن كان يخالف خياطة القسميص فيما عبدا ذلك، وإذا كان يوافق خياطة القسميص فيما عبدا ذلك، وإذا كان يوافق خياطة القسميص فيما عبدا ذلك، وإذا كان يوافق خياطة القسميص من وجه، مخالفاً من وجه، مخالفاً من وجه، مخالفاً من وجه، مخالفاً والموافقة من وجه، صاحب الشوب أمره بإدخال الحيوط في ثوبه بخياطة القسميص، وهذا أدخل الحيوط في ثوبه بخياطة القباء وكان مخالفاً من وجه موافقاً من وجه، وللوافقة وإن قلت يحب إنبات الخيار، حتى لا يلمو اعتبار الإذن والموافقة من وحه، بخلاف ما لو عصب نوباً، فقطع وحاط قباً والأن مخالف في الفطع، وفي إدخال الخيوط في ثوب، مكان مخالفاً من كل وحه، بخلاف ما تحن فيه.

ومهم من يفرل: إنه موافق من الخياطة، وبن الخيوط الذي استهملها فيه داخل أعت الإذن، وإفا حصل الخلاف في نفس القطع، والغاصب! إذا قطع الترب ولم يخطه، لم يحتم صاحبه من أخذه، فكذنك هذا لا يجتع رب الشرب من أخذه، يخلاف الغاصب، فإن مخالف في القطع والخياطة، فكان مخالفا من كل وجعه، وقد استهلك الثوب، وأحدث صنعة متقومة بغير أمره، فهو معنى قولنا: إن موافق من وجعه مخالف من وحد، وإذا كان موافق من وجعه مخالف من نوت واذا كان موافق من وجعه مخالف من نوت القباء وأعطاه أجر مثل نوت القباء وأعطاه أجر مثل عمله، ولا يجاوزه ما منكي.

وهذا على قول من يقول: بأنه يعطيه أجر التل متى خالف من وجه؛ لأن العقد بفسد بالخالات من وجه ظاهر، وعلى قول من يقول: يعطيه السمى فا رضى بالعيب بقول ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا اختار أحد القياء، ولم يرص بالعيب، وله أن يأخذ القباء، ولا يرصى بالعيب، ومتى كانت الحالة هذه، فإنه يعطيه أجر المثل، فأما إذا وضي بالعبير ومعميه المستريء وسيأني بيان أعوانين بعداها والانشاء انتا تعالى-

ويه احتلف فغال الخياط أمرتني بيذ ، وقال إن التوب أمرتك يفعيها . فالقول قول ولد الثرات مع فيه والآل الأمر للشيد من جهتم، وود فع إبيده فالبيد بية الحياط والآل الحياط أفورت بسبب القدامات وادعى ما يمرئ عبد وهو الإدن ، ودلك عير تبيت فهو بينته يقبت ما أنسى شالت و وتساحره التوب نبيت ما هو تبيد ، وهو القدار وهو المحدد ، وهو

14-14 وموامر بالديميد به تميينا فعاطه سراوين، هن شخير رسالتوب فعلى قود العبارة الأه في في مسألة الفلاء لا يدخير الأن السراوين لا يذيرها قديمن أصلاح إذ ليس له كام و لا دحويص، وعلى قود العبارة الثانية والتنالة يتحبره وأبه أقوم في العبرات، فند أرى عن محمل حمه الله فيمن دفع إلى . من نبها ليصرت به طبيقه فصرت له كوا؟ أذ له أن ما حمله و بعظته أحر بنان، فكذ في المسراويل، وقد مر مسألة السراويل،

19.19 قال، إذا فع إلى حائك غرلا بنسجه له سبعًا في أربع بهارته أن بكورة طورة بدعًا وعرضه أربعً، فحديق، فهذا على وجهور، إما أن يكور، في يكون إلى لقيدر، أو من حيث لصفة، واحلاف من حيث القفر على وجهورا إلى أن يكون إلى زيادة بأن حاك تماثًا في أربع أو إلى تقصال بأن حالا بن في أربع، واحلاف من حيث الصفة على وجهون أبعث اما أن يكون من حيث الردوة، بأن أمره أن يستحد وقبف، فتسحه منفيف أو من حيث الصصال، من جيث الردوة، بأن أمره أن يستحد وقبف، كنها صاحب القرل بالحياء إن شاء ترك النوب على النسوح و ضعيه عزلا مثل مرائه ، وإن شاه أحد للوب، واعظم الأحراء بإلى حيل صاحب الحراد الأن النساج موافق في أصور لدمل مخلف في الصعة في الفصول كنها.

أمارة عند اخلاف من حبت الريادة والشصاد، في الصفة ، فلا شكار أنه مرافق في أصل العمل مخالفًا في الصمة ، وإن كان اخترف من حدث الريادة والمصاد في القف ، فكذلك محالف في الصفة إن راد في الدرع ، فلابه أو استعمل جميع العراء لقدر ما أن يه ، كان بحصل النوجة أصفق ، وإذا زاد في الزرع بصرر أوق ، فادر ما أمر مه ، وإن العمار ٢٧٪ مناثل الشمان والخلاف

سه المنظمة من القدارة فلائم لو استعمل انفرق في جميع ما أمر به كان بحصل التوب أرق، ويسبب القدمان في الدرع بد صل التوب أصفق، والسعاف والرفة مذه وودة في الترب، فصح قولنا أنه مو عن من أصل الصل، صفائف من الصفة، فيتحر صاحب النوب، إن شاء مال إلى الحوافق، وجعله حاملا بعير عقف، وترك النوب عليه، وضمن حراله، وإن شاء مال إلى الوفاق، والحذ النوب، وأعطاه الأجر.

رائم بذكر محمد وحمه التمان بعظيم ولسمّى إذا أجر بالثال، وقد وحثمت به الثنايخ رحمهم الله وقال بعضهم . بأن يعطيه أجر الثل على كل حال لا يحاوز به ما سمّى إن قان أجر عنه أكثر و إن كان أفر أو عنل المسمى يعطى دلك .

رقال بعضهم يعطبه المسلى إدا أخذ الثوب، ورصى بالعيب، وإذا أخد الثوب، ولم يرض بالعيب، فن يعلب أجر الثل ، لا يجارز به ما ساس، وراي هما ذهب أم يكر لأعيش ومحمد بن سلمة رحمهما لله

رجه من قال بأنه يعهد أحر شل، أن الخائك مخالت من وجه مو قل من وجه ما دعمترة والمستقة في العالم معتبرة والأن المعائلة محالف والصنفة في العالم معتبرة والأن المعائلة بالصنفة تمرف وقو قال محالفا من كل وجه بأن كان الخلاف في الحسر والان العائلة بالصنفة تمريقا عن المعتبرة وقو كان موافقاً من كل وجه في حق أصل العمل والمستقة حبيبة عن كان العمل وجه في حق أصل العمل وجه نكان العدد قائل من وجه المائلة بعدد فإذا كان محالفاً من وجه المقائلة من وجه المنافقة عن المقابطة إذا كان نائماً من وجه الميرفين من وجه المنافقة في المعافقة في المنافقة في الم

وإذا وجب أحر المثل على هول هذا الفائل، هإن كنان الحلاف من حبت الزيادة في القدر، فإن يعتبر أجر مثل العمل المأمور بد، وهو سبعة أدرج في أربعة لا أجر علل العمل الماني مه تصابية أذرع في أربعة - لأن الريادة على السبع حصل بعير عفد، فلا يجب ريادة أجر سبب تلك الزيادة، ولكن لا يجاوز بعائسكي، كما في سائر الإحارات الفاسدة؛ ورك كانا علاقت بن حت النفسان في القدر، فإن بعطه أجر مثل ما عمل متدراً سعسته من المسار الأن بعش السمي والم بأت بالبعش، ويبغي بعش السمي ويبغل في أحر مثل عمله فيت بالبعش، فيها عمل وفاه كان أنى يبعش المسلى، ويبغل أن أحر مثل عمله فيما وقاه كان أقل احر مثل عمله فيما عمل وفإن كان المعالم فين كان أخر مثل عمله ويبعل عمل خوان كان المعالم في حيث العمل فيت وإلى كان كان من حيث العمل المأسر بعاء والا بمنبر إيادة بعظ المعالم المأسر بعاء والا بمنبر كان من حيث المعالم المأسر بعاء والا بمنبر المؤلفة المن يعلم المعالم المأسر بعاء والا بمنبر أياد على منزاً بعملم المعالم المأسر بعاء والا بمنبر أي من خوان المعالم الماسي بعلى المعالم أن المعالم أن المعالم المعالمي وإلى كان من حيث المقسان وإلى يعطيه أحر من عبله عندراً بعملم المسلى، وعن البعلي وفائك الأن المقسان من حصل من حيث الفترة منظ بعص المسلى، وعن البعلي، وفائك الأن المقسان من حسل من حيث الفترة منكون منظ بعص المسلى، وعن البعلي، وفائك الأن المعالم الماسي، وقائل المعالم الماسي، وقائل الماسي، وقائل المعالم الماسي، وقائل المعالم، وقائل المعالم الماسي، وقائل المعالم، وقائل المعالم المعالم، وقائل المعالم، وقائل المعالم، وقائل المعالم المعالم، وقائل المعالم المعالم، وقائل المعالم المعا

وأها من قال بأنه يعطمه المسمى متى رصى بأحد الثوب معيناً، وإداله برص بالعيب، وأخذ الدوب، فإن يعطب أجر المل، أهب، في ذاك على أن الأمر، كالدفاله الأرادين إن هذا مخالف من وجه، موافق من وجه، فيكود العقد قائماً من وجه، وأبس إذاتم من وجه، (لا أنه في متل هذا الموضع إفا يحكم بفدد العقد متى تعذر العمل بهما في خالين، كما في مسألة بيع القايضة، فحملنا بعاً فاسناً عبلاً بالأمرين من الوجه المدى فقم.

قائل إذا أمكن العمل بهما في الحالين، فإنه لا يحمل العقد فالمدت، وقد أمكنا العمل في الحالين، بأن يعتبر الوقاق من المنار أضد النوب، روضي بالعيب، ويعتبر العقد حائرًا في هذه الحالة، ومعهم السلى، ممتار الحلاف مني الحناد أخذ النوب، ولم يرضي بالعيب، ويوجب عليه أحر المثل؛ لأنه لم يوجد من العالم ما يوجب روال ممثل، حياجب الغرار عن النوب؛ لأن أصل العمل حصل بون حدجت الغرار، إلا أن نبه عبار، \_\_\_\_\_ وله أن لا برصى بالعيب، ولا شوفر حق صاحب العزل في العبب إلا بأن بعظيه أجر مناه عمله، يعطيه أن أجر مثل عمله، عملا بالخلاف.

ولأنه متى رضي بالعيب سفط اعتبار العيب حكماً، وصار كأن أتى المأمورية، فازمه المسمى إلا في النقصاف، وإذا لم يرص بالعيب، لم يسغط اعتماره، فكان موافقًا من وجه، مخالفًا من رجه، فوجب أجر التل.

تم عنى قول هذا الفائل إذا وحب اعتبار المسمى، إن كان اخلاف من حيث الفادر إن كان إلى زيادة بجب المسمى لا غير، ولا يحب بسبب الزيادة على موزان كان إلى تقصان، ينقص عن المسمى بحصة ما نقص من العمن، وإن كان الخلاف من حبت الوصف، إن كان إلى زيادة يحب المسمى، ولا مجب بسبب الزيادة شيء، وإن كان إلى تقصان يجب جميع المسمى، إد الفائت وصف، والأجر لايقابل الأوصاف.

١٤٠٧٠ - قال: وإذا دفع إلى الخياط نوب، وقال: انظر إلى هذا النوب، فإن كفانى فسيماً ذا تظر إلى هذا النوب، فإن كفانى فسيماً فاقطعه، والحملة بدرهم، فقال: نحم، ثم فطعه، قال بعدما قطعه: إنه الإيكفيك، فالخياط ضامن نيسمة المثوب، وإنما كان كذائك؛ الأن القطع حجان بغير إذا هاجب النوب؛ الأن الإذا بالقطع معلق بشرط الكفاية؛ الأنه ذكر الشرط بحرف التصيق، والممنى بالشرط عدم قبل المنزط، فهو معلى قولنا: القطع حصل بغير إذا صاحب النوب.

ولو كان قال للخياط: انظر إلى هذا الترب، أبكتيني تميمناً، تفال: تمم، فقال له. اقطع، فقطعه، فإنا هو لا يكتبه قميصاً» لا ضمان عليه؛ لأن القطع هها حصل بإذن المالك؛ لأن الإذن بالعطع مهنا معلق لا تعليق فيه؛ لأنه ثم يذكر حرف التعليق، فقى الإذن مفصولاً عن أول الكلام.

الا ترى أن من قبال لامرأته. إن دخلت الدار أنت طائل، يقع الطلاق في الحبال، ولو قال: فأنت طائق، لا يقع إلا بعد الدخول، وما افرقا إلا بما فاها.

ولو قبال: انظر إلى هذا التوب أ يكفيني قسيصًا ، فقال: ممم، فغال صباحب الثوب ، فاقفطه أو قال: اقطع إذًا ، فلما قطعه إذ لا يكفيه ، لا ذكر لهذه الممألة في الكتب.

<sup>(</sup>۱) رقی ب انجیز .

وحكراع القفيدأن بكر البلجي حسواها أنوقان الشيداء أماق فوادا اقطعه إدك فلاك عالابتدأته الكلامي وإلما يدنني حواكا للشرطاء فاقتضى شرطت وصار

كان قال إن كان يكفيني فاقطعه إفاء وأنا في قول: ما نعمه والأن حرف العام للتسليق،

فاقتضى شرطأه وصدر كأنه فالهام إناكان يكفهن فمهضا فاقطعه

وتطيد هذا صارري عوالي حيصه رحمه الدهي غبير روابة الأصول فيمس فال لأخرا العت منك هما العند بألف دوهم، فقال المنسوي، فهر حراء كان فيولا وإعناق بعد القبولوه ولو قال. هو حرة لمريكي فيولا ورعناق بعد الفيون. على قدر رعتك فيه السول و ودلك لأناقوله وفهدحت إنجيار عراحكم الإيجاب، بقال احروته قهو حيره كلت بقال. كسرته فالكمر، وإذا كال إحمارا عود حكم الايحياب قنصي إيجاباه والنابت وقتصاه كالتابات صبأت كأح قالي معا فون المائع والعب حوارت

وبرقال، حررت تصمن قولاه لأن الليول سرط فسحته، فالتصي قبولا ليصح. صر قال لأحر . أمنق هملك هي مني أنف درهم، عمال أحسف بعام لأبه ندره صحت، فكذ هذا الوقولة . هو حواليس بإنجيار عن حكم الإيحاب، فإن لا يعبُّو على حكم الإيجاب بيذه العدرة

لا يقال: حرارت هو حراء كبد لا نقال كسوت الكسر و وإذا بريكن إحدارا عن حكم الإيجاب، لم غلض إيجابًا، فيض رخبارًا عن أخريه مطلقًا، وليس من ضرورة الممحكة الإخباد على احراة القبول؛ لأنه يصح من غير فسول، فأما من فيو ورة فيمحة الإيحاب القيوال وكذات هدار

١٤٠٣٠ - في الناوي القصلي ال استأجر الحييزاً ، وتركه على بناب باداره، ويجزا الذراء أيرقع فطبهة الحسراء فنخرج والمهيجة الحساراء فإن غالب لحمار على بصوء فناميء إلا أن يكون ذلك في مرضع نُعدُ هذا لقدر من الذهاب تصبيعًا، مثل أن يكون في سكة عبر للفدف أو بكون في بعض القرى، فحينته لا مسان.

ورأيت في يعض الصاوي إيداريط الحمار السماجي على بالباعارة، ويحل دروه اللو تحرج وأله يحدد احمداره فمهو هماهن إلا غناف عن يصره من ماير هصل ورن كالز الممتأجر حمارينء فاشتغل محمل أحاهماه فصاع الأحراء إباغاب عن يصروفهو

\_\_\_

، طلى هذا مندياً هو الحصار إذا حاء بالخدا إلى الخياز، وتوك الحسال، والشخل بشراء الحبر، فصالح الخيار، إن غاب عن يصره فهو صامر، وإن يم يعت عن بصره، فلا ضمال.

18.77 وهي فناوي الفصل الرد است في فسارا، ورعفه على أربة في سكة بافدة، وهيك فودشم للسوادي شال لمستجراء ولا من أجراء، مندي الخمار، فإلا هاد الفستة برائم يستحظهم صمن لتركه حفظ لواحيد عليه، وإناكاذ السحفظها أو بمعلها، وعاوا حقيله، ولم يكي الدراط ركوب عليه في عقد الإحارة، وكان الأحيث في مثل ذلك الموضع أن يوم من يحفظ الدوات فيه لا يكون إضافته لها، الم تفاد إن لأنه لمي بقطع ، ولا تاوك بمعملاً، وإن كان الموضع موضع وم من يحفظ الدوات يكون إصاحة فها، فهو حدمي، يعني إذا لم يستحفظهم، فأنه إذا المحققهم، وفقل الحفظ مو حقمه، فالصحال على الذي قبل الحفظ، لا على المستأخرة لان الذي قبل الحفظ مو المعابع

هذا وده فالمه ينشرط المستأخر وتوب نفسه ، أما إذا شرط وتوبيه معده ، فسيل على كل حال؛ لأنه بدا شرط وكرب تغييه الدل له أن يودعها من أحري و لا وليسر له أن يميرها الويوجرها من عبرها الرس ليس و الإعارة والإحارة ، لسن له الإساع والأن الإعارة والاجرة من التمال ، فأما إذا لم يمتم طاري ما مصله الله أن يودع والأن له أن يعير ويؤاهر ، ومن له أن يعير ويؤاهر ، فله أن يووع .

١٤٠٧٤- ومن مشا الجاس وحل المتأجر حماوك والمناجر رجاة ليحفظ اللدلم و

فهلكت الدابة في بد الأجير، إن كان شيئاجر استأخرها ليركب بنفسه بضمن، وإنَّ لم يسم الراكب، فلا ضمال عليه، والمعنى ما ذكرنا.

وقيه أبضًا: استأجر حمارًا لبحمل عليب إلى المدينة، فحمل وسافه في طويق المدينة، ثو تخلف بحاجة بول أو غائط، أو حديث من غير ، فذهب الحسار قبله، وعطبه فإن ليربيعد عبه الحسار، وليربتوارعته، فلا فسمان، وإن تواري عن فهو ضام ؛ لأنا مضيع .

وفي أفتاوي الأصل : مستأجر الحمار إذا أرفف الحمار، وصلَّى الفجر، فذهب الحمار، أو انتهب، فإنارأ ينتهب، أو يذهب، فلم يقطع الصلاة ضمن؛ لأنه ترك الحفظ التواجب مع الغدرة عليه ؛ لأن خوف فوات المال مبيح قطع الصلاة..

وفيه أيضًا: ومنال أبو تكرن حمه الله عمَّن أمن رجلا أن يستكري له حمارًا ، ويذهب إلى مكان كذا على أنا بوفيه الآمر الأجرة، فقعل المأمور ذلك، وأدخله رباطاء فهجم عليه النصوص في ذلك الرماط، واستوبوا على الحسار، فبال: فإن كان الرباط على الطريق الدي كان عر المستأجر عليه، فلا ضمان، وعليه الأجو إن كان فرغ من استعماله؛ لأنه لم يخالف.

١٤٠٢م رجل استأجر رجلا، ودفع إليه حمارًا ليذهب إلى بلد كفاء ويشتري له شبيًّا؛ فذهب المآمور؛ وأخد السلطان حيم الفاقلة؛ فدهب بعض أصحاب الحُمر في طلب الحُسْر، ولم يقعب السعض، وهذا الأجير لويدهب أبضًا، عال: إن كان الذين فعبوا في طلب الدواب منهم من وحد دايته ، ومنهم من لم يجد دايته ، ولايلام على من الم يذهب في ترك الذهاب بسبب ما لزم من ذهب من الشدة والشفة، فلا ضمان.

وفي اقتاوي الأصل "أيضًا. رجل استأجر من أخر حمارًا ليذهب به إلى موضع معاوم، فأخبر أن في الطريق لصوصاء فلم ينتقب إلى دلك الخبر، ففعب وأحده اللصوصية وذمبوا بالحمار

قال القفيه أبو بكور حمه لله: إن كان الناس يسلكون ذلك الطربق مع هذا الخبو بدرابهم وأمرائهم، فلا ضمان، وإلا فيهو ضامن؛ لأنه في القصل في الأول ليس تبضيع، وفي المصل الثاني مضيّع . 15 - 17 - 12 منتل النقية أبل جملو وحدة الله اعن حداعة آجر كل واحد عنهم حدارة رجالاً و أماروا رجالاً يدهب معه شكا هذه الدواب " فود ثم يمرعه ، فدهب معه ، فقال له المستأخر القداهها حتى أذهب أنا يحدار واحد ، وأحمل الحوائل ، فذهب الخسار ، عالم وتادر عليه ، فالا فسماد على الشعاعد ، الأمهم أمروه شماعات في يه العبو ، وهو المستأخر ، فلا يتومه العهدة .

۱۹۰۲۷ ومن هذا الجنس في افتاوى النسفى : رحل استكرى دانة من القرية إلى النصر ، وحل استكرى دانة من القرية إلى النصر ، ويجد صحب الدانة رجلا مع النستكرى، فانشدهل البعوث في الفريق بأمر ، ودهب اللمستكوى وحده ، وضاع الحيث من بده ، فلا صمال على الرحل البعوث الأن صاحب اللهابة ما سعم اللهابة إلىه ، والأنه ما شيع الدية إلىا تركها في يد المستكرى الذي هم أمين صاحب الدابة ، وأن لا يو حب الصمان .

وفي حنه ي انفصلي الكترى رحم حماراً من بدة كسره إلى بحاري، فيقى الخمار في الفصلي المحاري، فيقى الخمار في الخمار عماره، في علقه كل يوم مقاللها محاره الخمار الخمار الخمار محاره، فأمال الخمار الخمار الخمار الخمار الخمار في المائة حكم الفقة وحكم الفسان.

أما مكم التفقة فقاد مراقبل، وأما حكم الصمان فإن كان المستكرى اكترى لركوله فهو فيناص فيمة الحمار : الألمارة الكتراء لوقويه ، فايس له أن يودع على ما مراقبل هدا، وإن كان كتراه للركوب، وقم بمنم الواكب، فلا فسمان عليمه ؛ لأن له أن يودع في هذه الصورة

18. 170 وفيه أيضاً: وإذا دفع الرصل قرسه إلى وحل ليدهب به إلى أورد مه ووصل إلى أورد مه ووصل إلى ولاده ومضى ويوصل إلى ولاده ومضى المواده والمضافية والمؤلفية والمؤلفية

<sup>(</sup>١) وكان في الأصل ابتعامه الدرات وهي ط بتعامه العراف .

وأما مستأجر الأجير الذي ذهب بالفوس إلى منزله إن كان لم يأخذ الفرس، فلا ضمان عليه ؟ لأنه لم يثبت يده على الفرس، وإن أخذه، ثم دفعه إلى الاجبر، فإن أشهد أنه إنما أخذه لميرده على صاحبه، وكان الاجبر س في عباله، لاضمان أيضاً ؟ لأن المنتفط بالإشهاد يصبر أمينًا، وللأمين أن يدفع الأمانة إلى من في عباله، ويحفظه بده، وإن ترك الإشهاد، أو أنسهذ لكن الأجبر لم يكن في عباله، ضمن ؛ لأنه صار غاصبًا بالأخذ من غير إشهاد، أو صار ضامنًا بالذفع إلى من ليس في عباله.

وأما الآجير فهو ضامن على كل حال؛ لأنه أثبت يده على مال الغير بغير إذنه ، لا على وجه الحسبة ، هكذا ذكره ، وهذا الجواب في حق الأحير مشكل إذا كان المستأجر أشهد على أنه أخذه ليوده على المالك ، والأجير في هيال المستأجر ، وإن "" سلم انفرس في فلك الرباط إلى ابن أخ صاحب القرس لا يبرأ عن الضمان ، وإذا ضمن الأجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر ، بخلاف المودع والمستأجر ، فإنما يسكان بما ضمما على المودع والمواجر ، فإنما يرجعان بما ضمما على المودع والمواجر ، فإنما يرجعان بما ضمما على المودع والمؤاجر ، لأنهما يسكان العن لصاحب العين .

أما المودع فظاهر، وأما المستأجر، فلأن صاحب العين يستحق عليه الأجرة بهذا الإمساك، وإنها عين والمستأجر يستحق المضعة، والعين خير من المضعة، فكانا عاملين لصاحب العين في إمساك العين، فيرجعان بما لحقهما من الضمان على صاحب العين.

فأما الأجير فإنما يسك العين لنفسه ؛ لأنه ببلغا الإمساك<sup>17</sup> يستحق الأجر على الغير مجفاطة منفحة نفسم فكان في هذا الإمساك عاملا لنفسه ، فلا يرجع بما لحقه من الترم على غيره .

94.14 - وفي "فتاوي أبي اللبت رحمه الله" : رجل استأجو حماراً لينقل التراب من خربة ، فأخذ في النقلة ، فانهدمت الخربة ، وهلك الحيار ، فإن انهدمت من معالجة المستأجر ، ضمن قيمة الحمار و لأن الحمار ثلف بصنعه ، وإن انهدمت من غير معالجة المستأجر ، بل قرحاوة فيها ، ولم يعلم المستأجريه ، فلا شمعان ؛ لأنه لم يتلف مصنعه ، ولا نصر في حفظه .

<sup>(</sup>١) وكان من الأصل وإعاصلم ...

<sup>(</sup>١٤) وفي ظرَّ الأنَّ بهذا الإسباك عامل لنفسه يستحق الأجر. . . إلخ أ.

18.70 - وفيه أيضًا اكترى حداراً ليحمل عليه الشوك، فدخل في سكة فيها لهر و فبلغ موضعًا ضبقًا و فضرب الحمار، فوقع الحمار في النهر مع الحمل، فاشتعل السنأجر بقطع الحمل، فهلك الحمار، إن كان الكان بحال لا يسع الأمثل ذلك الحمار، للخاف، وإن كان الحمار يسع في ذلك الموضع مع الحمل إن عنف في الضرب حتى وثب الحمار بضربه، يصير ضامنًا إيضًا، لما ذكرنا، وإنه وقع لا من ضويه، فلا ضمان عليه؛ لأنه لم يتلفه لا مباشرة ولا تسبيًا.

وفيه أيضًا: استأجر حساراً لبنقل عليه الحطب من الكرم، وكان ينقل عليه الحطب، ويوقر، كما يوقر مثله، فصدم الحمار على حائط، ووقع في النهر وهلك، إن ثم يعكَ على في السوق، بل ساق مثل ما يسوق الباس مثل ذلك الحمار في مثل ذلك الطريق، فلا مسان؟ لأنه ما بلف يفعله، وإن كان يخلاف، فهو صامن.

18.41 - رجل استأجر حسارًا، وقبضه ، فارسل في كرم وتركه ، فسرقت بردعت ، فأصابه البرد ، فسرص فرده على صاحب ، فمات من ذلك المرض ، إن كان الكرم حصينًا، والبرد بحال لا يضر بالحسار في كان عليه البردعة ، لا ضمان عليه الأنه لم يقصر في حفظهما : لأنهما محفوظان ، البردعة محفوظة عن السارق بحصن الكرم، والحدر محفوظ عن البرد لبردعته ، وإن كان الكرم عير حصين ""، والبرد بحال يضر بالحمار مع البردعة ، صمن قيمتهما

أما صمان البردحة فيتضييعه ، وترى الحفظ الواجب حليه ، وأما ضمان الحمار ؛ لأن إرسائه في يودمهلك عنزقة إلقاءه في النار ، وذنك استهلاك ، فلا يبرأ بالرد إلى المائك حن شيء من ضمانه ، كمنا لو جرح المنصوب ، ثم رد إلى المائك ، فسات من ذلك ، بخلاف ضمان العصب ، وإن كان البوديمال يضر بالحمار مع البودعة ، والكوم حصين ، فعليه فيمة الحمار دون البودعة ؛ لأمه أثلف الحمار دون البودعة .

ولو كان الكرم غير حصين، وكان البرد بحال لا بخاف النلف مع بردعته، فهو ضاءن للقيمة البردعة، وعليه نقصان الحمار وقت الردعني صاحبه؛ لأنه بمزلة العاصب

<sup>(</sup>١) مكتاميم، وفي سبخة ط. وكلامي الأصل وف وفي تسخة ط. لا يسير."

<sup>(1)</sup> وقراف م حسن ال

المحتمل حين أسله في الكرام، فإذا سلمه إلى صاحبه ، برئ من الضيمان بقندر ما رده. وتقرر عليه سمان التقصان توت الحمار .

18-197 جزرع بين قلالة سر بالشركة، حصدوما، فاستأخر واحداً منهم حسراً لينص عنبه حزم لدر، فدنع الحسار إلى الشويك لينص الحزم، فعطب الحسار، وكانت معاملاتهم الميستاجر أحدهم البقر أو الحمار، واستعدده هو «شريكه» لا ضمال عبيه؟ لأن العروف كالمشروط، ولو شرعا أن يستعمله شريكه لا بصمن، فكذا إذا كان العروف ينهم ذلك.

قد ذكرنا قين هذا إن الرجل إذا استقرص دراهم، وسلم إلى الفوص حساره ليمسكه ، ويستعمله حتى يوفي له دراهمه ، فالحمار مد جز لة المسالج واجازة فاسدة ، فإن سلمه أنّا القرض إلى بقاء ، فعقره الذب ، فالمترص صامن قيسة احساره لأن من استأجر حساراً أو توركاليس له أن يدهت إلى السرح ليعتاد ، وإذا فعل كان مخالفًا ، بيضمن .

14.77 استأجر فَبْنَا لَبُونَ به حملاء وكان مى عمود، والقباد عبد لم تعلم به المستأخر، فورد به والكسر، فإن كان مثل دمك الحمل بورد بش ذلك القبال مع العيب، قلا صمان؛ لأنه لم يوجد من سبب الناف، وإن كان بحلاف، فهو نساس، هكذا في أعتاوى أبي الليث وحد الله أه وسيخى أن نقال. إذا لو تعلم الآجر المستأخر بالعيب، فإذا ورن ذلك بالعيب، فإذا ورن ذلك الفيت، فإذا ورن ذلك

4.114 المستأجر قيرًا، فلما فرغ حملها طبي حماد ليردها على الآخر، فزلن رجل الحماد والكسر القدو، فإن كان الحماد بطبق حمل تلك القدو، فلا ضمان عليه؟ لأن رو القدر راد كان على الاجر، إلى العادة جرت فيما بين الناس أن يحمله المستأجر إلى الأجر، إن من طريق المرودة "أن وبما خوفًا في أن يتحقه بسبيه ضمال، والمعروف كالمشروط، ولأد المؤاجر راض، فهذا إذن فيه ذلالة، فلايضين المستأجر، وإن كان

<sup>(1)</sup> رفي لأصل أواه

<sup>(</sup>٢) مكذا في فقوف ، وكان في الأصل وم الموده

الحمار لا يطيق حمل ثلث الندر، فهو صامن و لأنه مسب تتلمها.

12.72 - إذا استأجر فأساً، واستأجر أسيراً بعمل له، فانع إليه الفاس، فذهب الأحير بالفائس، فقد اختلف الشايخ وحمهم الله بيه، بعضهم قانوا: المستأجر صامن الله الأبه صار محالفًا بالدفع إليه .

ويعضهم قانوا: إن كان استأخر الاجبر أولا، فلا صدان، وإن كان سناجر الفأس أولا، فلا صدان، وإن كان سناجر الفأس أولا، فهو عمامن، مكان ذكر في قناوي أم سموقنا وحمهم الله ، وينبعي أن يعالنا إن كان السي عقاو نوي في استعمال الفائس، فلا بذأ تصحة الإجارة من تعبين فرستعمل الفائس، كما لو استأخر داية للوكوب، بنشرط بعيجة الإجارة، ببين الواكب، لأن الناس ينفاو نوي في الركوب، وإذا عبل نفسه حتى صحف الإجارة، يصبر وخاله، بالفاع إلى الأجبر، وإذا مبل المستعمل على المعائم الله بين الأجبر، وإن دعمه إلى الأجبر قبل وصور كانه عند العقد، فيضمى بالنافع إلى الأجبر، وإن دعمه إلى الأجبر قبل المستعملا، أن يستعملا، والمستعملا، في المداه، فهو قبل الأجبر قبل الأجبر، وإن دعمه إلى الأجبر قبل الرستعملة المهائمة المهائ

فإن استحمله المستأخر بعد دلك مقسه، هل يضمن؟ يحب أن يكون في السئالة الصلاف استجار دام للركوب ولد يعلن الصلاف المستاج رحمهم الله، كما في العارية، فإن من استعار دام للركوب، ولد يعلن بفسه، أي استعار لوليًا للبس، ولم يعين نفسه، فركت بنفسه، أو لبس مقسه، فلسر له أن يعير بعد ذلك من غيره، ولم يعلن فعد احتلف الشايخ رحمهم الله في نفسميه، وكذلك لو أنهس غيره أو لا، فليس له أن بلبس، ويركب نفسه هه، ذلك، ولو يعلن فقي نفسية احتلاف للسابح رحمهم الله، فها يجب أن يكرن كذلك.

وإن كان الناس لا يتفاوتون في في استعمال الفائس، فالإجازة استجبحة، عرَن استعمال أو لم يعرَّن، ولا ضمال على المنتأخر إذا فقعها إلى الأجير، سوء تفعها إليه قبل أن يستعملها بشار أو بعدما استعماها الشاء.

١٤١٣٦ - وفيه أوعنَا - استأجر من رجل مرا والمعل في الطويق، لهم صوف وحه من

العلويق، ودعا أحيرًا أما والهربرح عن كالمدائد المنظر إلى الراء الدالهو إلى الداهو إلى الراء الدالهو إلى قد دهبابه وقال: ( اكاد تحويل وجه لم يقل حتى لا يسالي به مضيعاً للمراء لا حسمان عليه والقرل في دلك قراء مع يحمه إن كذبه الأجراء وإن طال التعادم عهو هناس حرالة أعلم بالصواب .

### الفصل انثامن و لعشرون في بيان حكم الأجبر الخاص والمشترك

#### مدا المعمل يسسل على الوع أيطأه

### نَلْأُولَ: في بِيَانَ (حد الفاصل بِينَ الأَجِيرِ المُشترِكُ والحَاصِ وبِيَانَ أَحَكَامِهِما:

فتموال ويافه الموفيق المختف حسرة التسايح رجمها الله في تعلقا الساصل وتهمد بعضهم قالوال الأخير المعترك من يستحل الأخر بالعمل الانتسام نسم المعمل والأخير الحاصر من يستحق الأخر بنسليم التفسيء ويصلي لماته والإنشارات انعمل في حق لاستحفاق الأخراء ومصوفاته الأجر المشارك من نشل العمل من عير واحد، والأحير الحاص من يتعيل العمل من واحد، وإنما لعرف استحفاق الأجر بالعمل على العمرة الأولى بقع العقد على العمل

12.47 كما تو استأجر حيّاتاً ليحيط له هذا التوت سرهم. أو ستاجر قصّالُ ليقصر له هذا التوب للرهم، وإنما لعرف المتحفاق الأجر لتسليم النفور، ويصلى الله وإيفاع العقد على الله، تما لو استأخر إيسانًا شهراً ليحدمه، والإحارة على العس إذا كان معاومًا سحيح للوارسة الله، والإجرة على الله لا تسبح إلا سان لوع العمل.

وإذا حسع بين العمل وبين بقدف ودكر العمل أولاء عمر أنا يستأجر ياعها بشلا البرعي له عمل مساف درهم شهراً ويعبر هم أحي مسوك ولاية جعله أجر مشدك الول الكلام؛ لأن أوقع العقد على العمل في أول كلامه، وقوله سهراً في احر كلامه يحتمل أن يكون لإيقاع الدف على النف دوصير أحي وحد، ويحتمل أن يكون تفسير الماهمل الدي اوقع الدف على ها ديمه لا يدامل فيسره، ولا يكت بقدير وإلابي عالله في هذه الصورة، فلا يعلى أرب الخلام بالاحتمال إلا إنا صراح في حركة ما هو هو عكو أبسراً الوحاد، بأن قال: على أن لا ترعى غلم عبرى مع غلمى، لأنه له صراح حمله أخير وحد. ويكن أنه ذكر اللدة لإيفاع العقد على المملك لا الظمير اللحس الذكور في أول الشهراء والله. قال صريحًا في حمله أجير وحد تغير أول الكلام به، وصار أخير وحد

ويفا دكو المدن أولاء محو أن يستأجر راحيًا تسهرًا ليرخى له مسمًّا مسهدة بعرهم. يعتبر هو أجير وحدة الأم حمله أجير وحد بأول فكلام؛ لأن أوقع العقد على المدة مي أول الكلام.

وقوله: ليرعى هذه الأعاد، محتمل بن أن يكون الإيفاع العقد على العمال .

ويصير أجر مشترك وبين أن يكون لبنان موع المعل الذي يستحق على الأجير في المدة .

قبان الإحادة على الله لا تصبح ما المرسل فوع العمل ، فيقول ، اسساجرتك شهراً للحديث ، أو شرعى ، أو للحصاد الآن أنواع العمل متعاوت ، وإذا عان كذلك لا يشهر حائم أول الكلام بالاحتمال ، فينقي أجير وحد إلا إذا عمل في أخر كلام عاهو حكم الأحير الشترك ، فيقول ، وزعى غتم غيري مع غنيى ، فيكون تصريحات أنه جعمه أمر منترك مي مذال جد .

وقاعرفت الحد الفاصل من الأحير الحاص وبن الأحير المشترك، فتقول: من حكم الأجبر المشترك، فتقول: من حكم الأجبر الحاص أن ما هلك على يقد من عبر صنعة ، فلا صمان عليه بالإجماع ، وكن عمله المأذون فيه ، فلا ضمان عليه بالإجماع ، ومن حكم الأحير المشترك أن ما هلك في يدم من غير صمعة ، فلا ضمان عليه في قول أبي حتيمة رحمه الله ، معو قول زُم و الحسن رحمهما أنه ، وأنه قباس ، سوا، هلك بأمر يمكن التحرر عنه ، كالحر في لمانب و لعارد الفالية والكمرة ، كالحر في لمانب و لعارد الفالية و الكمرة .

وقال أبو يوسف ومحمد وحميسا الله الدال ملك بأمر يكل التحرز عله فهو صاصر وقال أبو يوسف ومحمد وحميسا الله الدائمة بأمر علم يكل التحرز عنه فلا ضماله وما هلك في يده بعله بالقصار إلا في الثورة فاحترق أو للاح إذا عرفت السفينة من مدت وحكمة إلاه تنافر فهو ضامن عند ملمانا الثلاثة وحمهم الله الاثن الهلاك حصل من علم غير مأذوذ فيه الأن الهلاك حصل من في محرق، والدي للخرق فير مأذود فيه المرافق فير مأذود فيه المحدول المنافرة المحدول التنافرة المحرف المحدول التنافرة المحرف المحرف المحدول المحدول المحدول المحدول المحدول التنافرة المحدول المحدول

لأنه لم يدحل تحت العقد

بياله إن المنظول عليه في حق الأحيار عما من الثمام وأنه وعما من المائمة والما وعماء ساليم ومحمد والمستجز يحكم العام فيات السلم دون العمد، وفي أسعا تسلم السلم الأن العمد والمستجز يحكم العام فيات السلم دون العمد، وفي أسعا تسلم السلم المخوق قد العمد والإدار وعقف يكون من العام والشجرة عن العمل والإدار عليه اللحق قد العمد والإدار وخلاف تقدم الأراب على منافع من العمل والإدار في وسعهما نسائم السميم الأن السلامة بعد وحود العطل بحث أن يكون دفع ذلك في راسع العامل، فلا يصبح مستحقا عليه ويخلاف ما نحل فيحه فإن الأول المائم عن تخوق في وساعه فيتميز مستحقا عليه ويحكم العامود المراف ويحاف الإحرام الأحرام الوحدة الأن تعقود عليه في حق الأجير المرافعة المنافع في مدة عمل الواقم عليه والاجرامي حق عقل الواقم عليه المعلى والأجرامي حق عقامة السبم المقدرة وإذا م لكن الأجرامي حق عقامة السبم عليه علي مائم على الأجرامي المقدرة والمائم الكامل في حدة عمل الأجرامي المقدرة عليه على اللهوم على المنافع على اللهوم على المنافع على مليم .

نه إذا وحب الخيمان على الأحمر المتسرك الاحمد عاد عاد عامه الاالتانة رحمهم الله الالالشناح الخير و إلا شاه ضهه فيمة فيه عبر معموله و إلا أحراله ، وإن شاه ضه الإيماء معمولا وعاد أحر المثل الألا موافق في أصل العمل الخلاف خلف ال العيفة، وإن ساء صاحب للوب مال إلى الحلاف و فسنك فسمة ثوله غير معمول ، ولا أحراله ، لأله لو يسلم العمل وإن شاه مال إلى الواقي و أخذ التوب، و أعطاء أجرا

1918 منها وأجير الشادرك إنها بقسم في جداد بدداً عندا إذا ناد محل العمل مسلماً الله تسارماً يكفي مش صمان العشد تو قان مسترباً ، والصمون عما محوز أن عصس بالعقال، وفي وسع الأحير عمد، وإنها يشترط أد يكون محل العمل مسلماً ولهم الأدام بجاء على الأجر المستسرك من القسمان بحالة بدراندا لم يتعمد، وقام يخالف صماند العمد، فإنه برالاحدا العمد بأن كان معياً لا يقسس وضمان بعقد لا يستوني من العاف

<sup>(</sup>۱۱ وي و با نه جد . يي مده

إلا بالتخليق كسافي بيح العين، وإنها شرطنا أن يكون المضمون بحال بجوز أن يضمن بالعقد؛ كا دكرنا أن ما يجب على الأجير المشتراك من الضمان بجناية يده إذا لم يتعمد، ولم يخالف ضمان عقد، وإنها يضمن بالعقد مائه ألم في إيحابه وهو المال، فأما المضمون إذا كان شيئًا لا يضمن بالعقد بحال كالدم، فإن لا يجب الضمان فيه على الأجير، وإنها شرطنا أن يكون في وسع الأجير دفع ذلك الفساد؛ لأن العقد إنها يتعقد على ما في وسع الأجير لا على ما ليس في وسعه حوافة أعلم -.

# نوع أشتو

#### في الحمال ومكاري الدابة والسفينة:

1914 [1- قال محمد رحمه الله في اجامع الصغير في رجل اسباج حمالا البحسل أه دنًا من الفرت إلى مكان معلوم بأجر معلوم، قوقع الحمال في بعض الطريق، والكسر الدنّ عإن شاه صبته قيمته في المكان الذي حمله ، ولا أحراله وإنه شنه ضمته في المكان الذي حمله ، ولا أحراله وإنه شنه ضمته في المكان الذي وهذا مذهب علم ما القلائة وحمهم فله الأن الخمال أجبر مشترك هلت العين في يده بوقوعه وعناره ، والتحرّز عن ممكن في الجملة ، فيجب على الضمان عندما المارة ، والمستأحر بالحيار على نحو ما بيا الأن الحمال موافق من وجه ، فإن أمر بالحمل ، وقد صمل مضائف من وجه والأنه أمره بالحمل على وحه يهمير الدن محمولا إلى مكان معين ، ولم مأت بقلك الحمل الموافق ، وضمنه في المكان الذي حمل ، ولا أجر له الأنه ثم يسمم العمل ، وإن شاء من ال إلى حهة الوساق ، وضمنه في المكان الذي حمل ، ولا أجر له الأنه ثم يسمم العمل ،

وفي هذه المسألة إشكالان. أحدهما: أنه قبل له أن يضمنه فيمت في المكان المذى حمل و أم يوجد منه سببه ضمان في ذلك مكان، والفاني: أنه قبل: إذا فسمته فيمته في المكان الذي الكسر أعطا الأجر يحسابه، جمع بين الأجر والضمان، والأجر مع الضمان لا يحتمون على مذهبة.

والجنوب عن الإشكال الأول: لا، بل وحمد سبب العسمان مي ذلك المكان. وهذا

لأن سبب الضمان وإن كان هو من عمله ذلك حالة الانكسار ، إلا أن القساد الحاصي من عمل سبب الضمان وإن كان هو من عمله ذلك حالة الانكسار ، إلا أن القساد الحالم والعبر والعقد ، فإن بلون عقد الإجارة الأجير بكون معين في الحمل، ولا حسار على العبر، وما كان وجوب العمدة باعضار العقد من حيث الاعتبار ، وجوب العمدة بالمعان باعضار العقد وجد سب العسمان من حيث الاعتبار في مكان الحكم مضاف إلى الساب فقد وجد سب العسمان من حيث الاعتبار في مكان يحيل ، ومن حيث الاعتبار في مكان يحيل ، ومن حيث الاعتبار في مكان يحيل ، ومن حيث العقد ، فقفة وجد سبب العسمان في المكان الذي الكسر من عمله ، فقهذا

والجواب عن الإشكال الناس. الأحرامع الصدان إعا لا يحتمعان عندنا في حالة واسانة، وقد المتنف الحالة هذا، فيان أنه إذا شهده فيست في المكان الذي الكسر، فقد حجل الناع أمالة عنده من حيث حمل إلى شكان الذي الكسر، فالأحرابجت له في حاله الأما في وإنما صاو مضمول عند الكسر، وهذه حالة أحرى يعد القضاء حالة الأمانة، وطل هذا حالو.

لا ترى أنه أو حمل الماع إلى ولك الكان العبل، ثم أخرق أو طرحه. فإنه يضيمن فيمنته في دلك الكان الله لحرفه أو طرحه. ولا يبطل الأجرة لأن الأجر واجب مي حالة الأدانة، وهذه حالة أخرى، فلم يجتمع الأجر والضمان إذًا

وص وجه خرز أن الأجوامع الفسمان بقا لا يجتمعان الأن بالفسمان بصير الفسمون منكا الاجوار فتين أنه معل في ملك نفسه و وها النعى لا بتأنى ههناء لان بنا صمنه في الكان الذي الكسر، فإنه يتكه الحمال في الكان الذي انتسر و فيبقى حاسلا إلى هذا الكان ملك المين ويستحق الأجراء وصار كما أو استهلك المناع بعد ما سأسه إلى الفاك.

هذا إذا الكسر هي وسعد الطريق، قائمة إنا سقط من رأسه، أو ذلق وحله بعد منا النهي إلى المكنة المسروط، والكسر الدناطة الأجراء ولا فسنان عليه.

حكي عن القاضي مناعد الايت الورى وحمه الله مكاذا ؛ الأنه حين الشهي إلى الكان المشروط : أنو بهق الحمل مضمولًا عليه ، فرنه استوجب جمعيع الأجر ، وصار الحمل حسلمًا إلى صاحب الداء حتى لا يستحل بالحيس ، والمتواثد من عس عرو ، مصمول لا يكون مصيم لا عليه ، بخلاف ما إذا الكبير في وسط الطريق و الأن الحمل مضمون ؛ لأنه المرجم الفراغ عنه بعد

وهذا الدى مكى عن الفاضى ساعد توقق فوال محمد أخره أما على قول أي يست ورحمه الدى وهذا ألى على قول أي يست ورحمه الدى وهذا أولا ما طلحال وحدة أن يكون عدمكاه فقط دكرما بعد هذا عن الل سلمائة وحمه أنه في وحل استأخر حمالا للحمل له فرقا من سسن بأن بهد و توقي أوله ألمدل مع صاحب القرق من رأس أفسال فوقع من أبديهما وحلك فالحسد صامن في قول ألى وصف وحمه الله وهو قول محمد وحمه أنه بداعتم الوصول إلى بيت صدحت العرق، أو المستر حمالة بداعتم الوصول إلى بيت صدحت العرق، وعلى المناز من القرول في نت حدجت العرق، وعلى المناز من المناز القرول في في الحال من كان وحمه وإذا وعلى المناز المراف في في العمال من كان وحمه وإذا وضاء العراف بداحمال من كان وجمه وإذا وضاء العراف والمناز المناز الم

وفي مسألته للريز ل بدا لحسال اصلاء فأولى أن لا بيراً عن الصحال عبا وهها ، فم رجع محمد عن هذا، وقدل: لا صحال على الحسال ، وأشر رئي العلى أن السعل وصال إلى مناجع، فيراً عن الصحال، هذا إذ حصل التضايجات سعا.

أما إذا حيصني الدلف لا دحد و مرافعه الدح صي بأد و لا تمكن السحار عنه الا مسئل الدلك في موجع مسئلة عليه الا المسئل الم الأخراء الانا عمر اخسان يعتبر مسئلناً إلى الدلك في موجع لم يجت الانسمان على الحيان و إذا عالت الداع منا التسلم و والا يستفظ الأجراء وإن المسئل بحرار عمد وكالم للك عند أبي حيمة القد الله الا مسمال عليه والدائد و المسئلة الحيار و كما الواحد وحداد دلك و المسئلة احتاز و كما الواحد الشيمان و للسائك احتاز و كما الواحد الشيمان و السائك احتاز و كما الواحد الشيمان و المسئلة و المسئلة

الا العام 19 - والمحمد وحمد المدين الأصل في اللاح إذا أحدًا الأجراء وعرفت السعيمة من موجد اللاجمعان عنيه وعرفت حصل المراق من أو مع أو معوال عنيه وعرف المحيز المغرف من أمر يكن التحرو عنيه وكذات عبد أنى منيفة وحمد الله خلافًا لهمة وقال حصل المراق من عمله الله خلافًا لهمة من معلى المراق من عمل المراق من عمله الله عمل المملم إليه والفسمون عمل حوال بصمل إلا لم يكن صاحب المناح فيها والمال معلى المملم إليه والفسمون عمل حوال بصمل بالعقال ماليه إليه والفسمون عمل حوال بصمل بالعقال المملم إليه المراق عمل المعلى الم

وفي وسع الأجبر دفع ذلك، وإن كان صاحب المناع في السفينة أو وكيله، وعرفت المسقية من مده ومعالجت، فلا ضمان عليه إلا أن يخالف؛ لأن محل العمل غير مسلم إليه إداكان صاحب الطعام في السفينة، وكان عنزلة ما لو عفرت الثابة المستأجرة مي سوق أجير المشترك، فسفط الحمل، فقسد، وصاحب المناع راكب على الدابة، فإنه لا يضمن الأجير؛ لأنه لم يخل بيته وبين المناع، فكذلك هذا.

وذا يخلاف ما لو عشرت الداية المستأجرة، فسقط المتاع، فهلك وصاحب التاع يسير معه خلف الداية . فإن الأجير يضمن؛ لأن الهلاك حصل من جناية يده، ومحل المعمل مسلم إليه؛ لأنه سلّم المتاع إليه، وسيره معه حلف الداية ليس باسترداد لما دقع إليه، ألا ترى أنه بهذا السير غير متمكن من الداية، فكيف يتمكن تما عليها، بخلاف راكب السغينة؛ لأن متمكن من السفينة، فيكون مشكنًا عاكان في السفينة، فلا تحصل التخلية قياس مسألة السفينة من الداية إن كان صاحب المتاع راكبًا على الداية، فعذرت الخابة من سياقه، وسقط المتاع، وهلك، ولو كان كدلك لا يضمن، كدا هنا.

۱۹۰۹ - وفي "المتنفى": لو حمل متاعاً على حمال، وصاحب المتاع يشى معه، فعشر الحمال، وصاحب المتاع يشى معه، فعشر الحمال، وسقط المتاع، وفسد، فهر ضامن الان عثاره من جنابة بعه، وقال أبو حنية رحمه الله وال كان على الدابة علوك صغير صغير لرب المتاع، استأجر الدابة لبحملهما، فعثرت الدابة نوقعا، فعات المعلوك، وفسد الحمل، فإن يضمن المعلوك، وإن كان الهلاك من حنابة يده؛ لأن المضمون هو الدم؛ لأنه صار قائلا للعبد، وما يجب بقتل العبد ضمان دم، والدم عالا يضمن بالعشد، بحلاف المتاع.

ثم إلها بضمن المناع إذا كان العبد لحيث لا يصلح لحفظ المناع، فأما ذا كان يصلح لحفظ الناع الإبصمن الناع؛ لأنه في بد العدد، وبد العبديد المائلة، فكان بمزلة ما نو كان على الداية وكيل المولى، وفد نص على هذا في مسألة السغينة، فقال: وكذلك السغينة لوحمل فيها رقيقاً له مع مناعه، ومثلهم لا يحفظون شيئاً، فغرفت السقينة من فعلم، وهلك المناع، وهلك الرقيق، فولان المخاط، وهلك الناع، وهلك الرقيق، شوط لصيمان المناع، ولا يضمعن الرقيق، شوط لصيمان المناع، ولا يضمع مثل هذا الرفيق، شوط الصيمان المناع، أن لا يصلح مثل هذا الرفيق للحفظ، فهذا يبين فلك أنه إذا كان يصلح أن لا يضمن المناع، وكذلك ما هلك من غير صنم الأجير الشنرك إنما يجب عليه ضمانه عندهما إذا صار

العين مسلماً إلى الأجبر ، حتى قال محسد رحسه الله . وإذا كان رب المتاع والمكارى واكس على الدامة المستأجرة أو سائقين أو قائدين ، فعنوب الدابة مهلك المناع المس عليه لا ضمان على المكارى .

۱٤۰٤۲ وك. ذا روى عن أبي بوسف رحمه الله: أنه إذا مسرق المتساع من دار اخسال، ورب الناع معه ، فلا ضمال عليه ذ الأن بد صاحب المتاع قائم على المتاع بعد ، وقيام بد، يسم رقوع النسليم إلى غيره .

٣ - ١٤٠ قال القدميري رحمه الله في كتابه: ولو كان الطعام في سفيتين مقروعين أو غير مقرونتين، إلا أنهما يسيران معًا ومجمعان معًا، وصاحب المتاع في إحماهما، فلا ضمان على الملاح فيما هلك.

وفي التنفي : لو كان سفن كثيرة، وصاحب المناع أو الركبل في إحداها، فلا ضمال على الملاح فيما ذهب من السعينة التي فيها صاحب المناع أو وكيله، وصمعن سا سوى ذلك، قال: هذا كله قول أبي يوسف وصحما، وحمهما فق، قال أحدة والأبي يوسف فيما إذا كانت السعن كثيرة قول أحر، فقال. إذا كانت السعن ننزل مماً ونسير مما، حتى تكونوا في وقة "أ واحدة، فلا ضمان على الملاح، وإن تقدم بعضاً بعضاً.

و كذلك الفطار إذا كان عليها حمولة ، وزب الحمولة على بعير ، فلا همسان على الخمال؛ لأنّ بدصاحب المناع تابقة على جميع ذلك .

18.83 وهن أي يومف رحمه الله: بيمن استاجر حمالا ليحمن له فوقا من سمن، فحمله صاحبه، وافعالل ليحمن له فوقا من سمن، فحمله صاحبه، وافعالل ليممه على وأس الحمال، قوقع وتخرق الفرق، لا يضمن الحمال، لأن لم يسلم إليه السمن، فإن السمن يعد في يد صاحبه، ولا ضمان على الحمال بدون السلميم، وحكفا وروى ابن سماعة وحمه الله في توافره أعوا محمله لم وصعه في يحمن الطريق، فم أواه وقعه، فاستعان برد الزق، فرقه ابضاء انه، فوقع فدحرق فا احمال فسامن؛ لأنه صار في صحافه حين حمله، ولم عدد لك الأنه له يسلمه إلى صاحبه، وإن حمله إلى صاحبه، وإن حمله إلى عاحبه، وإن حمله إلى عاحبه، وإن حمله إلى عاحبه، فوقع في أيديهما،

<sup>(</sup>١١) وتي حاشية قد دمية التي نسخة

ما تحسّال ضامي عند أبي يوسف وحيمه أكده وهو قول محمد وحمه أنه آولا؛ لأن يد الحسّال قد تبت وحسار في صيحانه، فلاجرا إلا إذا ذال مداخسًال من كل وجمه وإذا وضحاه جميمًا، فبد الحسال لم يزل، فلا يؤول الصحان، ثم رجع محمد وحمه ألله، وقال: لا شمال على الحكّال؛ لأن السمن قد وصل إلى يد صاحه، وبرأ عن الضمن.

قال الفقية أبو اللبك رحمه الله : الفياس أن يصمن اختال النصف؛ لأن الفرق وقع من تعليمها وكثير من مشايخ رحمهم الله أقوا به ، وروى الن ما مامة من محدا رحمه الله وا كان رب الشاع والمكارى يسوفنان القابة ، فلا صحمال على المكارى ، وعن أبى يوسف رحمه الله إذا كان رب الناع مع الكارى ، فاعذ رب الدابة ، فالا ضحمان على المكارى ، وإذا كان عنار الدابة من حياته أو قياده .

18-80 - قال محمد وحمد الله في الأصل . إذ القطع حبل الحمال، وسقط الحمل، ضمن الحمال بالاتفاق؛ لأبه ذا نسأه بعمل لا يتعتمله، فكأنه هو المسقط تلحمل، فكان التلف حاصلا من جناية بدو مني.

الانتقال، فسرينتفل حتى تسدد المتاح بسرقة أو مفر، فهو ضاءن، و تأويله إذا كان السرقة والمنقال، فسرينتفل حتى تسدد المتاح بسرقة أو مفر، فهو ضاءن، و تأويله إذا كان السرقة والمغرارة فالله فالماء المتأجر حمالا بحمل ل والمعلم في طريق كذا، فأحد في طريق أخر بسلكه الناس، فهلك الناع، فلا ضمال، وهكذا ذكر في الجامع الصغيرا، قالوا وهذا إذا كان الطريقان متقاربين؛ لأنه حيث لا يصح الدين تعدم المائدة، فأما إذا كان بيتهما تفاوت ظاهر من سبث الطول، والقصر أو المبهولة والصعوبة، ضمن الأحير، وهو رواية ضام عن سحمد رحمه الله، غير أنه الما أطلق في الكتاب؛ لأن الطريقين إذا كان يسلكهما الناس قل ما يقع التفاوت بينهما حتى أطلق في البحر ضمن ، وإن كان عالمه الناس قل ما يقع التفاوت بينهما حتى أو حمد في البحر ضمن ، وإن كان عالم يدعى التفاوت موردة، قلا يمنع وحوب إذا يلع ولا القاوت صورة، قلا يمنع وحوب

قال الناطعي وحمد الله: وهكذا الجراب عندي في ليصاعة إلا أن يأفد صاحبه في الهمل البحر، وفي فناوي أبي الليف وحمه الله: إذا استأجر مكاربًا بحمل له عصيرًا على دايته إلى موضع معقوم، فعما الإدان يضعه عن الدانة أحد أحد العدلين من جانب. ورامي بالعدل الأصواص الجالب الأحل فالماق الممال من وهيامه وحوج العصيبراء والمكاري فياس كفيان أو في وللعصراء الإذا انقلال من يصدم

12.93 - استأخر حمالا لتحمل حقيته إلى مكان معارم، فالتست الحقيب يمسها، وحرج معها، قال الفهم أو لكر رحمه أله الحمال صامن ك خمال والنقط حياء، قال الفقية أبو اللبت رحمه الله في فيدمو قول أبي حتومة رحمه فه لا يقسمن الحمال، ولا يضيه مدا التقام الجبل الافاقية التفريط كاناً من قبل الحمال، حيث منا المخمل محية لا الخمل يحيل وحي، وحد التقامير من قبل صاحب حديثة، حيث حمار ماذه في حقية لا يستعمل ما قبها، قال الفقد وحمه الله، وما تأخذ، ويعن على بالهمال.

وفي الصول الفضيقي واحمه الله الم والمعج الصائر بي مكاوي أياضه إلى موضع -وغراط على أنا يسير سلام واصاحب الأسل معه يسيران ببلام فضاعت الدية مع الأسرة قال الإناكان الكارى صبح يتوك الخطف صبحي بلا حلاف، وإن نساعت المالة من فحر تضبيح من المكاران، الم يضمل المكاوى في قول أبي حيمه، خلافًا تهداء، وصبغي أن لا يعبس إذ كان، ب المناخ يسير معهدة خلاف ماليز ما مراقبل هذا

وفي فساوي أبي البيت وحمه الله مكاري حمل كربيس، جي، فاستقبله المعمومي، فصح الكرابيس، وفعي باحسار، قال: إذا كاد لا يكن المحلوص مهم با فيمار والكرابيس، فكان يدلد أنه لوحيك أخذ النصوص احتمار والكرابيس، فلا فيمان، لاد لويترك حفظ مع العفرة عابه حوالة أعلم-

### نوع أخر فعل النساح والخياط:

الله فالا والمعمل مسامل السائح في فيمل الحسن بالاجتراء ومن جملة ما لم يذكر ثمة ساح كان سائلاً مع صهره المراكثري فاراء والنفي ليبياء ولرك نفر رائمة، فلا ضمان عليه عبد لي حلفة رحمه لله والأن العراء ما يام لمها، فهو ساكي عنقه أماء،

100 وفي ف اكتباكات

فالسكني عنده لاسطل ما دام بعص الناع بافياء وعندهما هو ضامي على كل حالي.

۱۶۰۶۸ - وفي خساوى الفضلى رحمه اله أنا إدادفع إلى نساح غزلا لينسجه كرباسًا، فدفع النساج إلى اخر بينسجه، فسيرق من عند الأخر، إذ كان الأخر أحير الأول، فلا ضمال على واحد منهما، وإنالع بكن أجير الأول، وقنان أجنبيًا، ضمن الأول بلا خلاف، ولا يضمن إلا في قول أبي حنيفة رحمه الله، خلافًا فهما، وهو نظير الودع إذا أودع أوديمة من أجني بعير إذن المثلك.

وفي القدوري: ومن استؤخر على عمل، قنه أن يعمل نفسه وأحراءه، إلا إذا شرط عليه العمل بندسه، فعلى ما ذكر الفدوري إداكان الآخر أحير الأول، إقا لا يضمن الأول بالدفع إليه إذا لم بشترط على الأول عمله مضمه، أما إذا شرط عليه العمل نفسه، بضم بالدفع إلى الأخر، وإن كان الأخر أجبراً للأول

۱۹۰۶۹ - وفي فدوي أهل سعراته وحمهم الله السناج ترك كوباس وجل في لبت الطراق قسري لبلاء مإن كان بيت الطراق حصينًا يسك النباب في مثله لا يعسم. وإن لم يكن حصينًا، ولا يسلك النبياب في مثله ، إنا رضي صناحب الكرباس وشرك الكرباس ب، فلا ضمان، وإلا فهو ضامن.

وهي افتارى أبي الليت وحمه الله أن دفع إلى فساح كرماساً بعضه منسوج الوحض غير منسوج العسرة من عنده الفعالي فول من يقول: بأن الأجير المشترك يصمعن ما هلك على يد من غير صحه الويصمن النساح كل النوب الآن النسوج مع غير المسوح كشيء واحده الانصافه بدء وكذا نسج الباقي بريد في قيمة المسوج ، فكان أحيراً مشترقًا في الكار.

۱۹۶۹ و في هذا الوضح أيضًا ايذا دفع إلى خياط كريسنًا فخاط تعيصاً، ومغى منه قطعة ، قدر قت القطعة ، فهر ضياس ، وكذا لو دفع صرماً إلى إسكاف، ففضل عنه شيء ، عدر قامته ؛ لأن أتبت يده على مال الخير بعير إذاء ؛ لأن المالك إنما سلّم إي للقطع لا غير ، فإذا قطع يحب على رد الريادة .

١٤٠٥٨ - وذكر الحذكم في المنتفى : إذا دفع إلى خياط تربًا، رقال: اقطعه حتى يصيب القدم، وكمه تحسمة أنسار، وموضعة كذاء فجاءه فاقصُّد وقال: إذ كالأخدر أصبح أو تحو مغلوس متنيء و وإن كان الكثو منه قله أن يضمده و كتبر من مسائل الخياط مرت في الفصل لسائم و لعشرين -واقه أعلم بالصواب

## نوع أحر عن مسائل اختام:

الا ۱۹۰۹ وفي فتوى تفضلي : امرأه دخلت الحدام، فأعطت تبالها إلى المرآة دخلت الحدام، فأعطت تبالها إلى المرآة التي عملك الثيات بأحر، وقارسيتها جامه داد، فلك حرجت لم نجد عندها أولًا من تبالها ولك علم تبالها فالدائد والديم والمحتمة المراة في المحتمة المحتمة، ولعقيمة الأجو على حفظ تبالها، فلا تستدل عليها عند أن حزمة رحمه الله خلافًا لهما، وولاعت فيالها إلى هذه المستكة، فلا تستان عالها في قولهم حميلة ؛ لأنه إذا كان هذا أول مرة، ولم تدم إليه أحراء في موقعة لا أحير، ولا شوط لها أجراء في موقعة لا أحيرة مشتركة، هكذا ذكر، وعلى فياس ما ذكر، ولا شوط لها أجراء في موقعة لا أحيرة مشتركة، هكذا ذكر، وعلى فياس ما المنتجر بالله أخراء في موقعة لا أحيرة مشتركة، هكذا ذكر، وعلى فياس ما المنتجر بالله أحراء في مقامة المرة المنتجر بالله المحمد وحمد الله حتى نفسين علمه، المنتجر بالله حتى نفسين علمه، المنتجر بالله حتى نفسين علمه،

<sup>(1)</sup> وي د ولويضه

والفتوي على قول أبي حنيفة وحمه الله: إن القبابي لا يعسمن إلا يحسس المودع.

18/08 رسل دخل اختمام، وقال لصاحب الحمام الين أضع النياب، فأشار صاحب الحمام الين أضع النياب، فأشار صاحب الحمام الي وضع ، وضع فقة ، ودخل الحمام ، تم خرج رحل ، وأخذ النياب، طلح يسعه صاحب لحمام الانه ض صاحب لنباب ، فسمن صاحب الخمام الان مقا استحفاظ له، فصد مودعا، وقد فصر في الحفظ ، فصير ضاساً، وهنا فول أبي سلمة الرأي يصر الدكوسي رحم يهما الله وكان أبو القاسم وحده القايفول الاضامان على صاحب الحمام، والأول أصح

وهو نظير ما تو دخل راجل عائمه خاله و فال لصاحب اخاله: أبن أربطته؟ فضاله: هناك ، فربط و ذهب و فامه راجم فم يحد دابته و فعال صناحب اخاله فصاحب الدالة . إن مما حمل قد أخرج الدامه لمستقمها ، ولم يكر قه صاحب ، ضمين صاحب اختاله ، لأن فوله : أبن آرمطها استخفاظ لصاحب الخال، فإذا أشار إلى موضع الربط ، فقد أجابه إلى الخفف ، فضار مودعًا ، وقد قصر في الحفظ ، فعسر ضامنًا ، كذا هنا

16.00 حرجل دخل الحمام ، والرع التياب " بي بادي صاحب الحمام ، والديقل المسالة شبطًا ، فندخل الحمام ، والديخرج ، والمربحد تبايد ، فلمسألة على لرجهين ، إلى لم يكن الحمام نيابي يصمن صاحب الحمام ما يضمن الواح ؛ لأن وضع التوب عرائي عين صاحب الحمام أبا للحمام المواحد المحام تبايي الا أنه المربكن حاضراً الا يصمن صاحب الحمام ؛ لأنا هذا حاضراً الا يصمن صاحب الحمام ؛ لأنا هذا الدامة القيابي والله دول صاحب الحمام ، فلا يضمن صاحب الحمام ؛ لأ إذا يصل صاحب الحمام ألا يقلب التياب ، فحيشة في يعيبر الحمام موده، جمعن المياس الواح .

١٥٠٥٣ - وإذا و عن رحل الحسام، ودفع تباده إلى صدحت الحسام، واستأخره المعلط، واشترط عليه الصمان إذا تلت، فصاع التياب، كان الفقيه أبر بكور عمه الله عنول: مضمن الحسامي إجماعًا، وكان بقول الأجبر المتدرات إذا لا يضحر عند أبي

<sup>(</sup>١) هكدا في طاوف، وكان في الأصل وم اعن سنسم ...

<sup>(</sup>٢) وكان في فل العيدة المداخيطاً بالعشر.

منيغة رحمه مة إذا لديشتوط عليه الضمان، أما إذا شرط عليه الضمان يضمن.

وكان الفقيه أبو جعفر وحمه فه بسوى بير شرط الفسمان وعام الشرط، وكان يقول بعدم الضمان؟ لأن شرط الضمان في الأمامة شرط مجالف لقضية الشرع، فيكون باخلاء قال الفقيه أبو الليث وحمه الله وبه ناخد، ونحل نعني أيضًا بما قال القفيه أبر الليث وحمه الله وإله أعدم بالصواب.

### نوع آحو في اليفار والراعي والخارس:

۱۶۰۵۷ حفال محمد رحمه الله في "الأصل: وإذا استأجر الرجل راعبًا ورعي عن غنماً ممنوماً به مدة معلومة بأخر معلوم، فهذا خائر، ويكون الراعي أجراً متنوكا؛ لأنه أوقع العقد على العمل؛ لما ذكر الممل أولا: إلا إذا قال: على أن لا ترعى عدم غيرى مع غنمي، محيند يصير أجير وحد، وقد مراحذا في أول حذا الفصل.

ولو كان استأخره مدة مصومة على أن يخي عنماً معلومًا له إجر معلوم، فهو جائز ، ويكون أحير وحد، لأنه اوقع العقد في حقه على للنة، لما ذكر الله أولا، إذا قال: وترعى عام غيري مع فنسى، محينالم يكون أحير مفترك

ثم الراعي إذا كان أجبر وحد، ومانت اللاغنام واحدة حتى لم يضمى، الايتقص من الأجر بحداد، وذلك الآن الفتم لو مات كلها لا يسقط من الأجر نحداد، وذلك الآن الفتم لو مات كلها لا يسقط من الأجر شهره إذا سلم نفسه في المدة لا يكلم رعي أعام أخراء الأنه أجير وحد، وأجبر الوحد يستحق الأجر يتسلم عمد في المدة، الا بحقيقه العمل، فإذا مات شدة منها أولى أن الا يستط من الأجر.

١٤٠٥٨ ولو ضرب شاه منها، فعقاً هينها، أو كسر يدها، صمن الأل أحير المراحد نفسم بالخلاف، وقد خالف لأنه ضرب، والضرب ضر داخل تحب الاجود، إنه دحل تحديد الرعى، والرعى يشحق بدون الضرب، وإذا لم يدحل ضرب تحت الإجارة، صلد احال في حق الضرب بعد الإجارة كالخال منها، وقبل الإجارة لو ضرب شاة مقاه وتلف من صربه نبيء صبيء فكذلك مداه

16.93 وأبر هنك منها شيء في السفى أو الرعى لم يعدمون و لأمه أحير وحده وأجير الرحم الم يعدمون و لأمه أحير وحده وأجير الرحم الأوساد الايضمان ما أمه يخالف ولم يحالف والأنه فعل ما أدر أله مي داخل أحت العقدة الأن الرعم لا يتحقى بالوقه وإذا هال أحت العقد لم يضمن ما هاللاده مهاد كأجير أو حداره ارق وتحدر في وهو محددة ويما هلك منها والأنه أمين والقول قول الأحم مم الهمين .

هذا إذا قان تاراهي أحير وحدة داما إداكان أجير مشترات فإنه لايضمر مدمات من الأغنام عندهم جميعاء لأن الهلاك حصل من أمر لا يكن التحرر ضه؛ لأن الوت حشد أنمه مما لا يمكن التحرر عنه، فإنه ليس في[س]" يد الراعي دلك، وهذا إدا نست طوت المدافهما الربائية

18-34 عامة إذا الذي الراعى السوت، ومحمد إب الأعدام، فعلى فود أبى حيدة وحمد الله الذي المراحق الراعى السوت، ومحمد إب الأعدام، فعلى فود أبى حيدة وحمد الله القول قبل الراعى الآن أبيء، فيكود القول قبل الراعى الآنه أبيء في عدد عدد الإعداد وإذا يجب أد يكود القول قبل الراعى الآنه أبيء لأن المبيدة أبي عدد عدد المحل الماحية عدد الأن المبيدة بعد أناك تصبيعاً منه ويصمل بالتصبيع، ولهذا قالا: إذا تحيط حلط لا يمكن التمبيرة فإم القبل بعد المباد عدد من الكال بضمن قبله به والقبل عدد الماد بضمن قبله به والقبل المبادة بأمر يمكن التحرز عدد، ولهذا القال محدد وحدد الله الله المادة المادة المادة المبادة والمبادة المبادة المبادة

١٤٠٦٠ - وإذا كان مان أمانة في عدد لا تصمن بالهلاك، وإلى يصمن بالتفسيع، وقال يحب أن يكون القول قوله ما لم يقرأ بالنضيح، ولم يو حدمه الإقوار وانتضيع، إلا أنه حمل القول قول رب الغنم، وذلك لأنه وجب على أحير المشترك ويادة حفظ لم يجب على المودع، وعلى أخير الوحد محافة أن لا يُضرّعوا أموال الناس، فإن محتمع في أنسهم

<sup>(1)</sup> هكدا في الأصل وف ، م

والمراوقات في الأصاروف الابصيل

أموال الباس على ما أشار في حديث على رحلي أنه عله، وإغابياتي بإيادة حدظ لم يحب على الباس على ما أشار في حديث على رحلي أنه عله، وإغابياتي بإيادة حدظ لم يحب على الودع، وعلى أجير الرحاء إذا الم يوجد منه الإقرار يسبب الصدال؛ لأنه منى عشر أن القول قراله علم الهلاك، كسا في السروع، لا يحدث في الحليات ، وإن قان المان أمانه عند المهلاك، وإن قان المان أمانه عنده للحصل ما و المغصود من بادة حفظ وجب علم لم يجب على المودع وعلى أحير الرحد.

18-31 وقو ساقها إلى الرعى، فعصت منها شاد، لا من ساقه، مأن صعدت احيل، أو مكانًا مربعة التي مده فعطت، فلا ضيسان عنيه في قول أمر حنيه وحدالته لأن الهلاك ما كان من فيده وعلى قبلهما. فيبين الأن الهلاك حصل من أمر يمكن التحرز عنه مأن لا يأي مقا الكان أو أن أي هذا للكان يحيظها عن الصعود على الجرز عنه مأن لا يأي مقا الكان أو أو أو هذا للكان يحيظها عن الصعود على الجراء وعلى الذائمة وعلى قولهما: صعى، وكذات لو أكل منا سبع الإصرف منها، وكذات لو أكل منا سبع الإصرف منها، وكذات لو أكل منا سبع الإصرف منه، والمناف على الخلاف.

و و ساة ها في الله تيمنغي ، فعرقت، أو ليستك صمن بلا خلاف بن علما سا التلائة و ممهم عد، ولو ساقها، وعقبت تماة منها ساسيانه ، بأن استعجل عليها. فعثوت والكسر وحنها، أو تدقأ عقها منه، فعليه الصمان عبد علماها الثلاثة وحمهم فه

١٧٠ لا ١ له ١ - وإذا ساق الراعي العمرة فشاطحت بعصها بعصا من سيافه ، أو وطئ معصه إعصاً، من سيافه ، فإذا الذا الراسي مشتركات فهو ضامي على كل حال لا الله عليا من حياية يعدد وإن كان خاص إن كيانت الأغناء لواحد ، في فيسيان عليه ، وإن كيانت الأغنام الاثنين أو ثلاثة ، فهو ضامي .

ومسورة الأحير الخاص في حي الاثنين والثلاثة أد يسيباً حرار بلان أو ثلاثة راعيًا شهراً ليوهي غنمًا لهم أو لهماء مقد فرق في حز الأجير الخاص بذمه إذا كانت الأغمام لواحد، وينما إذا كانت الإعمام لاثنيز أو ثلاثة

والعرق بينما وهو أن الأعبام كلها. له كانت أواحده فعمل الأحدر في المنزول منقول

إلى صاحب الأضام باعتبار الفائل والمقتول؛ فإنه عامل له فيهما، فصار فعل في السوق منفر لا إلى صاحب الأغمام، فكان صاحب الأعنام ساق بندس، ولر ساق بنفسه، فقتل بعصها بعضاً لا يحب الضمان إد كانت الأضام كنها للسابق، فكذبك هذا.

هذا الإذا كانت لرجلين، فإن كان بعضاً لزيد، وبعضها لعمرو، ضمن الأحير إن صال منقولا إلى زبد باعتمار الفائل، فإن عامل كزيد في حق الفائل، فإن الفائل الملك ربد، فباعتبار الفتول لا بنتقل فعله في السوق إلى زبد؛ لأن في سوق المفتول أجبير عمرو، وإذا انتقل فعله إلى صاحب النائل باعتبار الفائل، وتم شقل باعتبار المشتول لم يثبت الانتقال، فبقى مفصوراً عليه، وللراعي أن يبعث بالأغنام على يدى غلامه أو أجدواً وداه الكففا بيد من في عباله، أحدواً لا يند من في عباله، وكذا له الرديد من في عباله،

فإن هلك في بد حالة الرد، فإن كان الراهي مشركا، فالاضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله على كل حال، وعلمها إن هالك بأمر بكن النحرة هذه قهو ضمان عليه كوا لورد النصاء وهلك في بد حالة الرد، وإن كان الراعي أجير حاص، فلا ضمان عليه على كل حال، كما لورد نصمه وهلك في بد حالة الرد، ويشتوط أن يكون الراد كبراً يشار على الحفظ الآله متى كان صفيراً لا يفشر على الحفظ يكون هذا تضبيماً منه، والأجير يضمن بالتضبيع عندهم جميعاً، وشرط أن يكون في عياله الأله متى لم يكن في عاله كان الرد بيد، وبيد أجنى سواء، وليس له الرد بيد، الأجنى، فكذا بيد من ليس في عاله كان الرد بيد، وبيد أجنى سواء، وليس له الرد بيد، الأجنى، فكذا بيد من ليس

ودكر التبريخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي رحمه الله: إن للمشترك أن يردا ابد من ليس في عيدله، وليس فلدخاص دلك، والحدكم مهروبه سوك يتهما، وقال ليس لهما ذلك الراعي المتشرك إذا خلط الأغنام بعضها بيعض، فإن كان يمكنه التمييز، بأن كان يعرف عنم كن واحده علا ضمان عليه الأن مثل هذا الخلط ليس باستمالك، ويكون يمزله خلط السود بالبيض، والقول قول الراعي في نعين الغنم لكل واحد؛ لأن اليد له، فيكون الفول فوله: إن هذا لها، وهذا لهذا، وإن كان لا يكنه التميير، بأن كان بقول:

<sup>(</sup>۱) يعيم الديونيان

لا أعرف غنم كل واحد، فهو ضاعن قيمة الأختام؛ لأن مثل هذا الحفظ استهلاك بمنزلة خلط السود بالسود، والقول قول الراعى في مقدار الفيسة؛ لأن صاحب العتم يدعى عليه زيادة، وهو ينكر ويعتبر فيمة الأعنام يوم الخلط، وهنا عنى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يشكل، وعلى قولهما وحمهما أك . اعتلف المتابيخ رحمهم الله بمضهم، قالوا: تعتبر القيمة يوم القبض، وقال بعضهم: يوم الخلط، وهو الصحيح؟ لأن الأجير المشتوك عندهما لا يضمن بالقبض، وإنحا بضم يترك الحفظ والتصبيح، وقبل: يجب أن يحير أرباب الفنم إن شاؤوا ضمنوه، وإن شاؤوا أحدوه مستركة، كما في حلط الحيطة ما خلطة.

وإذا ادعى بعنسهم طائفة من الغنم، فإن الراعى يعانف سا هذا خدم هذا؛ لأن يدعى عليه معى او أقو به برمه، فإذا أنكر يستحلف، فإن حلف مرئ، وإن نكل ضمن القيمة تصاحبه، إذا حاف الواعى على شاة منها فلبحها، فهو ضامن قيمتها يوم فبحها؛ الأن القيم ليس من عمل الرعى في شيء، فلا يكون داخلا غت العقد.

قال مشابخ بالخ رحمهم الله : هذا إذا كان يرجى حياتها ، بأن كان مشكل الحال مرجى حستها ومونها : أسا إذا تبقل بمونها ، فلا ضمان عليه \* لأن الأمر بالرعى أمر بالحفظ ، والحقط المكن حالة التبقل بالموت بالفيح ، فيصير مأموراً بالذبح مى هذه الخالة .

15.78 - وذكر الصدر التهدة وحده الله في اساب الأول من شركة الواقعات : فأن من ذبح شاة إنسان لا يرجى حاتها يضمن ، الصحيح أن الراعى والأجنبي لايضمنان بذبح شاة لا يرجى حياتها والبقار والراعى لا يضمن غي مثل هذا، وفرق بين الأجنبي وين الراعى والبقار والفقية أبو اللبت رحمه الله سبرى بينهما، فقال: لا يصمن الاجنبي، كما لا يضمن الراعى والبقار؛ قوجود الإذن بالذبح دلالة في حق الكل عي هذه المؤافعة وهو الصحيح، وكذلك الحوات في اليمير لا لأن الذبح في هذه المواضع لإصلاح اللحم، فأم في الحمار، فلا يذبح، وكذا في اليمل الأن الدبح لا مصلح اللحم فها، وقوى الفوس أيضا لا يذبح هند أبى حنيفة رحمه الله: لأن الصحيح من مذهبه أن الحرص مكروه كراعة النحرم.

12.13 وإذا باح الذات على الأعلىم، فإذ قال الرامي حاصا لم يطل على من الأحراء وإذا كان منترك من الأحراء وإذا كان منترك منطل من الأحراب والكلام فيه طير الكانام فيد إذا مات معلى الأحمام، وعد الأرام الخاص يستحل الأحراب الفيل النفس، وقد سلم نصله من الأحراب العمل ما ياجه في المحمد على والمعام، وعد عمل الرامي في المحمد على المحمد الأحراب العمل الأحراب في المحمد على المحمد على المحمد على المحمد الإحراب المحمد المحمد على المحمد على المحمد على المحمد الإحراب المحمد على المحمد على المحمد على المحمد الإحراب المحمد المحمد على المحمد على المحمد على المحمد على المحمد على المحمد المحمد المحمد المحمد على المحمد على المحمد المحمد المحمد على المحمد ا

ا مساواه مسائل لم الفسم أو قام يسمه عاله قام حاش بديان الدقاع الأمارة الأسل المنف وصار أحجيز وحدد مصرف الإسارة إلى أقيمتي ما في وسع الأجمو من الرعي في عدم المنف وصار كانه عني طلب ولو عني عدم جانا المقدد وإن الموسم الفات الادارة وال

عداره استأخر سهراً لبرعي نسبه ويه ينفر إلى النبه وأد إذه الشرر في العنه بان قال المناحرة لك لترغي عدد الأصام في أراد المستجران له ولك و لانه يو لم يشر إلى يس له طلقه كسد في الراعي المشترك ، وفي الاستحداد له ولك و لايه يو لم يشر إلى هده الأعلام في عدا المعتدري على يحد الإجرازة ولا واحد إلى ذلك و لان قوله مدد تغلير موجب هما المعتدرية شعير بهده الإجرازة ولا واحد إلى ذلك و لان قوله مدد الأعلام فكر يعضها ما شعبه أول الكلام على موافقة حكيم لا مطلق الدهد بشعبي رغي عدار فيد على موافقه حكمه الايوجب غيير أول الكلام، وإدا لم يوجب تعيير أول الكلام مار وجراء والعدم عزاد ولا العدم في قد عدد الأعام والي الكلامي المكتمية من الرغي ما يعين والقدم على المرافقة حكمة الإيوجب غيير أول الكلام، وإدا لم يوجب تعيير أول الكلام عدار وجراء والعدم عزاد ولا العدم في قد عدد الأعام ولي المقدم الأخير المشترك ليس مدكره بعض والمنافذة ولك الإسلام والي الأعام والوائد الماد ولي المقدم الأن أن غداني الأجرار مشرك لا محق والا بالإشارة ولي الأعام والوائد المادور.

وإذا شافت الإشارة بالأناب فللوله العيزة نعطل العيد بملتمار إليعو عليه يكل لدأن

بكنفه مقدار الزيادة، وأما هنا فالعقد يحور، وإن لم يشر إلى الأغنام، ولم يسم عددها. ويستحق على من الرعى صفدار ما يطبق، فكانت الإسارة دكرة سعفر ما نسمه أول. الكلام، والنقريب ما دكرنا.

13 • 14 - وإذا ويدت الأعام أو لادا، فإن كان الراعي أجسر حاص، فعلته رعى الأولاد، وإن شير طاعلى الأولاد، وإن شير طاعلى الأولاد، وإن شير طاعلى الأحير المشتوك، فليس عليه وعي الأولاد، وإن شير طاعلى الأحير المشتوك وعي الأولاد، فهو شرط فاسد لو قبرت العملة يعييد به العقد قياساً، وفي الاستحسان البحوز، وجه القياس في ذلك رهوا أن بعض المقود عليه مجهول، وهو رعى الأولاد؛ لأنه لا بدري كم بقد الأعنام، وكفلك الأجو مجهول؛ لأن لاحوز وإزاء الأغنام والأول، وإذاك أن الأولاد مجهول، كانت حصة الأولاد من الأحر مجهولا، كانت حصة الأمهات مجهولة أيضاً، ومع الجهالة يكن الخصر في هذا العدر، أنه لا يدري أن الأعنام غلد أولانيد.

وجه الاستحسان في ذلك أن الحهائة إنه توجب بساد المعقد لكوبها ما مع المستوية المعقد لكوبها ما مع المستوية والتسبيء وهذا المعنى الإيتاني هها الان سبيم الأولاد، وسلمها ما لا بحتاج إليه من الحال، حتى يقال، في الحال معهولة، ويشا يعناج إليها بعد الحدوث، وبعد الحلوث في معلومة، والأجر في الحال معلوم الأولاد على العفرد عبيه، الا بكون الأن رعى الأولاد تشرط على سمل الويادة، وما يكون زيادة على العفرد عبيه، الا بكون أنها حجة من المدل ما تمهيو بعث مل يكون كه بقائلة الأصل، وحال وجود الأولاد اللهي مو حال المسام المدل الأولاد اللهي معلومة، فكان الأح لا دعلت معقولاً عليها على سبيل الأولاد الإيوجب فساد المعقد في الأمهات؛ الأن الأولاد حملت معقولاً عليها على سبيل الزودة، والخطر في الريادة الايوجب خطرافي الأصل، وخطر غي محل المحدد في محل أخر، فالحلو في الأولاد الإيمنع العقد على الأمهات للحال، وليس المؤال الإيزاء في يدحل أخي المعال، والإنزاء ليس من المعار امنهاء الرعى، فعناز الحال فيه بعد العقد كالحال قامه، وثو أن الواعي الم يعيم ذلك، وفكن الوعى، والإنزاء الموس من الوعى، فعناز الحال فيه بعد العقد كالحال قامه، وثو أن الواعي الم يعيم ذلك، وفكن الموس من القي في الشم تزاعي إلى حاص، وإن كان الواعي أحير مستول ، وكذا الحواب القياد والكن الموس من القي في الشم تزاعي وإحدة منها، في فلك الإجماع ون كان الراعي أن يون كان الراعي أن كان الراعي أن يون كان المراعي أدير حاص، وإن كان الراعي أحير مشتوك ، وكذا الحواب المناز على أن المراعي أن كان المراعي أحير حاص، وإن كان الراعي أحير مشتوك ، وكذا الحواب المناز على المالوري كان المراعي أن كان المراعي أمير مشتوك ، وكذا الحواب المناز على المراعي أن كان أن كان المراعي كان المراعي

عده، وعندهما . هو ضامر ، لأن الهلاك حصل بأما يكن المحرة عنه، وإن لذات واحدة منها، وترك الباعه حتى لا يضيع الباقي، فهو في سعة مر فلك، ولا صمان عليه فلما نارت بالإحماع إن كان الراعي خاصة، وعند أبي حشمه " إن كان الراعي أجر مشترك فكذلك .

وإن ترك حفظ ما نداك ، والأمو بقسين شرك الخفط و لأن الأمل إغا بقسين شرك الخفط و لأن الأمل إغا بقسين شرك الخفظ إذا برك بغير عشر، فأما إذا برك بمذر فيه لا يضين ، كسالو فقع الوديعة إلى أحنى حالة الفريق ، فإنه لا يضيع أن في دون دوناه حالها بالأنه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه ، ووأيت في بعض النسخ : لا ضيعان عنيه فيسا بلأت إذا نم يجدمن ببعثه يردعا ، أربيعه نيخير صاحبها بدنك .

وإن تكارى من بجيء بالواحدة منظوع؟ لأن لم يؤمر باستنجار هذا، وإن تقرقت الغنم في البقر عليه فرق، والم يقدر على اتناعها كلها، وأقس على فرقة منه، وفرك ما سوى ذلك، فهو في سعة من ذلك، ولا صحان عليه؛ لأنه ثرك حفظ البعض بعلر، وعلى قولهما نفيسن؛ لأنه تونه بعفر بكن الاحتراز عم في الجمعة.

13.5% حوادا كان الراحي أجبر منتقرك، عرضاها في يلد، تعطيت واحدة منها ، أي هلكت بافقة ، تنجو الغرق في المده و واقتراس السنج ، والسقوط من الحرد و ما أنسه ذلك. فقال وب الغنم : إنما شرطت عليك أن ترعى في موضح كذا وكدا عبل موضحاً أشر غير هذا الموضع ، وقال الراعى : بل شرحت على الرعى في الموضع الذي رعيب، فالعود فول رب لعنم بالإحماع حتى يعسمن الراعى بالإحماع : لأن الإند يستفاد من جهد، والبنة بنة الراعى حتى لا بضمن في فول أنى حتره فرحمه الله الأنه هو السعى الما يبت ما لهين بنايت .

وكدلك إذا كنان الراعي أجير خاص، واحتلفا على لنحو ما بينًا، فالقول قول رب الأغنام لا فكرنا، وإذا حالف الراعي، ورعاها في غير الكان الذي أمر، فعطبت فهو ضامن، ولا أحراقه، وإن سلمت العنم، القياس أنا لا أجراله، وهي الاستحسال: يجب الأحراء لان الراعي موافق في أصل الرعي مخالف في صفته، هإن الرعي في بعض الأما الن رف يكون أجود من البعض ، قعمت بجائب الحلاف إن عظبت الأغنام، فأوحت الصمات، ولم توجب الأجراء وعمانا بحائب الدفناق إن علمت الأندنام، حاوج ...: الأحرار

1805/10 مراعى الرسائد إذا توهق الرساكة، قو تع الرسق في عقبها، فجديها، فعطيت فهو فنامن والأن لتوهيق لم يدخل نحت الإذن؟ أنه ليس من حس الرسى، فكان الثلث محاصلا من عامل شهر مأدون فسم وإذا فعل ذلك بإذار عساحب الرسكة، فلا صدرت كناذكم في الأصل أ

قال بعض مشاحدًا، حمهم الله، هذا إذا كان الراعي أجير وحله، فأم إذا كان أجير مسترك، فهم صامل: لأناهذا من جالة بده، فيكون تنالة ما لو دق فتحوى، وعامتهم على أنه لا صمان على كل حال، لأن فقا ليس من عمل الرعى، مكان الراعي معينا فيه، ولا فلمان على للعبر على كل حال.

19.19 وإذا مرطوا على الرعى ضيان ما علما معنه الهو جائز و 19 يصد له المقدد الأنا هداش ط يقتضيه العقد من غير سرط و ولا شرطوا عليه صيدال ما ماس عنه إن كان الشرط في الدور يفسد العقد و لأن هذا غير سرط و ولا شرخوا عليه صيدال ما ماس عنه في الشرط في الدور و لا يقد المقدل عباس ما ذكر العدوري في يبوعه . أن إذا الحق سيح الإسلام في شرح وجاراته و وعلى فياس ما ذكر العدوري في يبوعه . أن إذا الحق بالمقد العصد الدور في مراح وعلى فيال على ذيال ما ذكر العدوري في يبوعه . أن إذا الحق المقد المحتل المعتدال المدور في مراح وعلى المدارة المعتدال المعتدال المعتدال المعتدال المعتدال المعتدال المعتدال بالمعتدال المعتدال المعتدال على فيال أمل حنيفة في قصل الإحارة المدورة إنه إذا أخى عدا المعتدال بصد المعتدال

١٧٠ قاسوإذا تسرط على الراعى أن ما مات منها يأمى يستسنيها أأن وإلا فهو ضامن و قليم يستسنيها أأن وإلا فهو ضامن و قليم عليه إثبان السهة عمل نموط في ها ما التناف المساخ المعدد فيها و لأن الإحراز فيما ماما قد الفسيحت بوضاء فلا ينزمه ذلت و كما عن الإجازاف و لا يصبر ضاماً بها الشرط و في هذا و هل يضد العقد بهذا الشرط و فهو على الفصير الذي ذكر با في المسأفة الطلامة.

المانا ويمان نبي الأصبر التسميات

١٠٠١ - و ما قال من العبولة على الفعت إليك مانه ساني و قال الواعي، الأه ب السمول، فالقول فإلى الراعي الأنكر القيفار فيما (الدعلي التسجير، وإن أقامه السادي فالبينة بمهاجب العمود لأبها تشبه ريادة في انقمص على الراعي، وليس بتراعي أن يسهى مراأده العنماء وأدياكا والزعف النها فبالالبريدخ رتحت لعقدة لامهاليست على الرامل في الذي ما والمن الله ومن إذا كان حاصًا أن يراعي الفيو عبر والأحداد علو أبه أحرا علميه من غيره بعمل الرعي، ومضى على ديث شهور، ولم يعمد الأول به، فله الأجر كما للاحدي كالراباح للمشهرة الاحتصادق بشراء ما الدائد إلا أنعبأ علم وإن كان هشا أحييا واحده ولهمل لأحير الرامدال يؤاخر نفسه من غيراء بالعلاف لاحير المشتوك؛ لأن أحير الوحد في الدخل بشبه أجد الشنوك من وحمام إحدث إبه يكني بعد العمل إلى كلاح حلا ومماسماهم في السفيان يرعى غيرالأول في الدف ويرعى فيه شائيء فيدن حيث إله يحكه وبده العماراني فراد واحد ملهما وتنامه لادامير منتوكاء ومن حبته إنه أوقع العقد علل المدة لا على العمل كان أجير وحدر وبوكان أحيم مشترك ما كلا وحدر كمدعي تفصله والحدمان دراله أوابداج العلية مراعيران ويستنعق الأحراطل كل واحداثهما كملاء ولا بانهاء ولا بنصفي شيءمن دللك، ولو كان أجير وحد من كل وحد مأيار فع العمد عدر الدادعين الانبكر الزيونوني كرواحد مهما شماءهي لدوربال احرابلت بدأت بدرهم للحصاد أو للحدامق فحدم وحصداني بدبي البوم عبراده فإله لا يساحق لأجر كسلاعلي الأول، ويأتم، فإذا قاداله سمية بأحمر الشفرك، وفرناعلي الشمين خطهوب افتنانا لندره أجد اللندران سنحق لأمر كملاحش كالرواحد منهماء ولا يتصدق، ومن حيث به أحم وحدياً بن برقياً على النسون مصهما نقدر الإمكان.

وردا أظهر والذبية أحير الوحدي حل الإمرة لاحي حق نفصاء الأجير المكات العمل بالشبين، لاناكر أفهرنا منية احير الوحد في حق نفصان الأجرة كان بأم الشاء الأن الأجر إشاب شفط لمنا يعصل العقود على من الأوردة وهذا به حب الاثنوء فيشعش العبل بالشبير، وقلهدا أصهرت شدة أجير الورجة في حق الإثنوء وقدما عدا فقت م الأحكام أخدا بأجير المشرت، ربض هذا ما قد في باب الطرة إن استأجر طنوا مهواكه لترضع ولده كاب أجرة وحد حتى لا يكون لها أن تواجر نفسها، فإن أحرت نفسها من

<sup>200</sup> منان في الأحمر - لأن حما النفصان

قوم أخرين، وقم يعلم الأوقون حتى مصت الملت، وقد ارصعت وقد كل واحد متهما ، فيتها تستحن الأجر كما اعلى كل واحد منهما ، ولا ينصدق بشيء من ذلك وتأثير ، وإن كانت أجيرة وحد ؛ لانها أوقعت العقد على الله لا عنى العمل إلا أن لها شبها بأجير الشيرك في الرضوع من حيث إن يحكنها إيفاء الرضاع إلى كل واحد منهما بنمامه ، فوقرة على الشيهين حظهما فقلنا ، فأثم الأنها أجيرة وحد لشبها بأحير المشرك ، وقلنا : يستحن الأحر كهالا ، ولا بنصدق بشيء، فكذلك مذا .

قال: ولو كان نبطل يوما أو يومين في السهر، أو مرض سقط الأجر بقدره: لأنه نم بستم نفسه الأجر بقدره: لأنه لم يستم نفسه للرعى في مدة التبطل والمرض، وأحبر الوحد إلما يستحق الأجر بقدره، النفس في المدة، عبادا لم يستحق من الأجر بقدره، ولا ودهم إليه عنمه لمرعى على أن أجرها البنها وأصو فها، هإن هذا دسد؛ لأنه استأجره تجبه بل وتعدوم؛ لأن لأصواف والألبان الموجوده للحال مجهول القهار، وما مزداد ويحدث بعد ذلك ساعة فساعة معدوم، واحارهما مانع جوار الإجازة، ومجموعهما أرلى أن يحد.

14. 17 - 18 - 18 - 18 وما يقي من ألبانها وسيونها وأصوافها، فهو للراعى، فهذا قالد: لأن وسية معلوماً وسية معلوماً وسية معلوماً وسية معلوماً وما يقي من ألبانها وسيونها وأصوافها، فهو للراعى، فهذا قالد: لأن فيه ما في الأول، ونه استأجره مجهول ومعدوم، فإن ما يبقى بعد الشروط معهول ومعدوم، وفي زيادة غرز ليس في الأول، وهو أن يحوز أن لا يبقى للراعى شيء بعد الشروط لرس انغتم، فكان في هذا انفسل زيادة منع ليس في الأول، فههنا أولى، وما أصاب اراعى من ألبانها وسمونها، فهو ضامن؛ لآن استهنكها يحكم عقد فاسد، وله على صاحب العنم أجر الثل؛ لأنه استوفى عمله حكم إجازة عاسدة، وإن فعم الراعى غنم وجل إلى عبره، فاستهنكها للدفوع إليه، وأقو بذلك الراعى، فإن لصنول القابض إقالم يقر أن الزاعى، فإن لصنول القابض إقالم يقر أن التوقي ملك للدعر، ولم تقي العدادي يبتة.

أمن الراعي فينضمن؛ لأمه لا يخلو إما أن يعتبر احيثًا أو ضمينًا ، وأي ذلك ما

اعتبرنا "الإيد من إلحاب الضامان علمه متى دقع المال إلى من ليس مى عباله و والإيضائل الفايض المددعي الا بوفرار القابض و الفايض المسابقة لو ثبت إلغا بثبت بإفرار الراعى و وإفراره أن ما دمع كان ثغيره مقبول مى حفه و الا باليبن في حل المدوع إليه به أفكره فلم يكن له تصمين القابض، قال أقام المدعى المبينة أن ما فيض كان لمه أو أقر القابض الماك إن كان ما فيض فائداً بعيثه في يد القابض، كان للمددعي أن يأخيار إن شاه مصرة الماك والا كان مستهائكا كان المالك بالحيار إن شاه ضمن الفابض و والا كان مستهائكا كان المالك بالحيار إن شاه ضمن الراعي

أما تضمين الراعل هلا إشكال؛ لأنه دمع ماله إلى غيره، وأما القابض فتصحيته مشكل على قول ألى حيضة رحمه الله؛ لأن الراعل دفع إليه على سبيل الإيداع، ومن مذهبه المودع لايضمن، إنما كال كذلك؛ لأمه وصع المسألة أنه استبلكها المدفوع إليه، ومودع المودع يضمن إذا استهلت عدهم جميعًا، إنما الخلاف فيما إذا هلك في يلاه

18-97 - وإذا رعى الراعى في مكان لم يؤذن بالرعى قيمه على يستحق الأجر؟ انهذه على وجهين: إما إن عطبت افتتم أو سلمت، وإن عطبت، فإنه الأأجر عليه الأنها لما عطبت العتم صدر صامئاً، فصار الغند ملكاً له من وقت الخلاف: فصار واعية ملك تفسيه، وفي الأحراء وفي الأحراء وفي الأمراء وبالتفسيلان، يستحق الأجراء وبه الفياس في ذلك أنه خالف، فلا يستحق الأجراء وبالقياس في ذلك أنه خالف، فلا يستحق الأجراء وبالقياس في ذلك أنه خالف، فلا يستحق الأجراء وبالقياس في ذلك أنه خالف، فلا يستحق الأجراء وإن يوسلهت الدائق، فإنه الم إجراعليه، وإن له يضمن، فكذلك المذهب بها في مكان أخراء وسلهت الدائق، فإنه الأأجراء وإن له يضمن، فكذلك المذهب بها في مكان أخراء

و وجه الاستحسان أن الراعى بيما صنع موافق من وجه مخالف مي وجه؛ لأنه موافق في أصل المعقود عليه مخالف في الصفة؛ لأن الثقاوت بين المكافئ في حق الراعى تفاوت يسير ، فلا يلحمهما بجنسين مختلفين ، وهذا فيل: يأن الإجارة صحيحة ، وإن لم يبين المكان ، وإذا لم بلحقهما بجسس مختلفين بسبب التفاوت ، وفي الجنس واحداً ، إنما اختلفا في التمامة لا غير ، وإن الرعى في بعض الأمكنة رعا يكون أحود ، فكان موافقاً في

<sup>(</sup>١) هكدا في الأصل رم وكان ني ف وظ اعتبر

<sup>(</sup>١) وقال في الأصل مكفلك كل هذا

حق الأصنى: مخالفًا في حق الصفة، والعمل بهما في حالة واحدة متعذر ؛ لأن أحدهما يوجب الأحر، والأخر بمنع ولم يوجب، فعملنا في حالين إن لم بسنم عملنا بحائب الخلاف، وأوجب الضمان، ولم نوجب الأجر، وين سلم عملنا بجائب الوافقة، وأوجب الأحر، وين سلم عملنا بجائب الوافقة، وأوجب الأحر، في أما في بأب العامة فالمستأخر مناقف من كل وجه الأن الطريق في حق الركوب متفاوتة تفاوت فاحشاً رب طريق يفسد الدابة يوماً بالسير فيه لصعوبته، ورب طريق يفسد الدابة يوماً بالسير فيه لصعوبته، ورب وإن جمعهما اسم واحد، وهو الركوب، واختلاف المجائبة بن النبيتين، متى ليت سب الفاوت دون الاسم، كاختلاف المعائسة الثابة من حيث الخفيفة، ولو استرفى جبالاً أخر حقيفة، بأن استأجر دابة للركوب، فاستخدم عبد، أو ليس ثوبه، لا أجر عبل الم إر لم يستم، فكذلك هذا.

وإن قبل: هذا يشكل عالو دفع ماله إلى رجل مصاربة على أن يعمل به في الكوقة ، فأخر حه من الكوفة ، فياع واشترى حتى ربع - فإن المضاربة فاسدة ويضيب ، وهذا موافق من وجه مخالف من وجه ؛ لأن التعاوت بين الأماكن في حق التجارة تفاوت بسبو » ولهذا صحت المضاربة من غير بيان المكان ، ومع هذا قال: بأنه إذا التصرف في غير ذلك المكان وربع ، فإنه يضمن ، كما لو حمر .

قناد في التصارية السنهلك للتسارب المال الذي وقعت عليه المضارية بالمبع والشواء افعاد إلى الكوفة. وفي يده مال أخر مبوى ما وقعت عليه المضارية ، وأو أنه لم يستبطك المال، وعاد بالمال معينه الم يكن عليه ضمان، وكان على المضاربة فياس التحسيلة المصاربة أن توالم يبع حي عاد بالمال من مسألت أن فو عطبت الاغنام، وقياس مسألت من المصاربة أن ثو لم يبع حي عاد بالمال بعبته إلى الكوفة، وفي أفتاوي أهل سمع قناد أنه والأهل فرية ، وصرحاهم بين أشجار ملى مله قلا يقلم المالية من دواب سوحه لا خسمان عليه ؟ لأنه إنها يرعى دوابهم في هذا الرعى بأمرهم، وهم إنها يستحفظونه البشار عافى وسعمه قيادًا إذا لم يكن في وسع النظر إلى جسميع الدواب في ذلك الرعى لم عافى وسعمه فلا يكون تاريًا حفظًا لزمه، فلا يضمن.

<sup>(</sup>١) وكالنافي لأميز و خياء طياس.

۱۵۰۷۵ وربه آیماً: أهل موضع حرى العرف بينهم أن النفار إذا دخل السرح مي السكك أرساح كل نفرة في سكة مد احرو ١٠ ولم يسلمها إلى صاحبها، فضعل الراعي كذلك، فصاعت يقرة أو شاة قبل أن قصل إلى صاحباً

قدال أنه تصير الدؤوسي وحده الله لا ضدمان عليه ما مراعير صرف أنه المعروف كالمشروط، وقال بعصيم الدؤوسية والمروف الكافران المراف المراف إلى المراف المر

وفي الكنتي : الشرط البقار على أصحاب أبي إذا أدخلت البقر صها سمى، فأذ برى مشهد مالشرط حائزه وهو برىء فولا مات بقر راجي ضهم، هجاء مخفها إلى موضع القرية المي موضع النفو الذي اجتمع فيه البقراء تم يخرجها، قال الفهم على القرط الأول

وإن بعث رجل بمقرة إلى ذلك الوضع ، وأم بد مع ماشرط الذي كان سه ومن أهل القرية ، لم يبرأ البقار على يرد عليه ، وإن كان يسمع الشرط ، فالشوط عائر سهه استعمالًا .

۱۹۰۷ مید ۱۹۰۰وشی المتوارات امراهٔ بعثت ثوراً إلى بقار مساحاه الرسول إليه ، فقال الثوراد فی واحد منه ، فهالت الثور ، إن قامت لا منه ، طبها أن ترجع علی البخار \* لأم عهر أن انبقار دعمها إلى الغير معير إدمها ، في لا يواجع البقاء على الرسول إن كان يعمم أنه فها ، رمع ذلك دفع إليه ، وإن نبر يكن حلم بذلك، ورجع \* لأنه مغرور .

١٥٠٩٩ - ١٥ - معار ترك الباقيرة في جبالة، وعناب عليه، عوقعت الساقيرة في واح و جل، فأفسدتم علا ضمان عليه إلا أن يكون الله أو هو الدي أرسلا في لورع الأد الزرع إنا تلف يفعل الباقيرة، وقلك غير مضاف إلى النقار إذا ليوبرسلها في الزرع، وقد مراجعات في كتاب العميب والصمان.

١٤٠٧٧ - أهل فرية يرعمان دوابهم بالنومة، وذهبت سها بقرة في نوبة أحدهم، قال إبراهيم بن يوسعه وصعه الله: هو ضاص مي قولُ من بضمن الأحير المشترك، وقال أبو الليث رحمه الله: مندي أنه لا يضمر في فولهم جميعًا ﴿ لأَنْ كُلِّ وَاحْدُ مَهُمْ مَعِي فَيْ رعيم لأ أجير ٢ لأته إن حجل أحيرًا كان ذلك مبادلة مندعة بمنفعة من حنسهماء وذلك لا بحوزاء فكان معيناً لا أحيراء والمعين لا يصمن وذكر المسألة في المحمواء التوازل أل

قال نُمَةً - وإذا كان بوية أحدهم، فلم يذهب هو : لكن استأجر رجلا ليحفظها، فأحرج النافروة إلى المنازة، تم وحمراني الأكل يعني الأجر، تم عاده فضاع طرة منها، مغر إن ضاع معمد ما رجع عن الأكل، فيا صيمان عنيه، وإن ضاع قبل ذلك، فيهو ضامزاء ولاضمان على صاحب شوبة بحالاه لأناء أنابحفظها بأجراءهم والكراهة اإذا تم يشترط عليه الحفظ مصبه على ما مر قبل هذا.

١٤٠٧٨ - وجز المتزجر حفظ ناخان، عمر في من الخان شروء لا صدان عايمة لأنه يحرس الأبواب، أما الأموال فهوافي بدأرباسها، فلا يضمن إلا بالتضبيع، ولم يه جنب هذا جواب الفقيه أبي جمعا وحمه فله

١٤٠٧٩-وذكر عن أحمد بر محمد القاص رحمه الفراقي خارس يجرس أخو نبت في الموقيء فقب حادث ووساق منه شيء أنه صامر والأبه في معني الأجو المُستركُّ ؛ لأنَّا فكن واحد حالوت على حدة، فصيار مجرلة من يرعي غنيبًا لكن إلىمان فبان وحرفاك

قال الفقية أبو يكو وحملة الله عندي أن الخارس أجير حاص. ألام ي أنه لو أراد الله يند هل طميعه في صديمية أخراء الموركي تعاذلك ، و الفاتوي على قول العاقبية أبي ذكو والمُفْتِهِ أَبِي حَمَدِ رَحَمَهُ اللهِ .

١٤٠٨٠ - وإذا استأخر الحاوس واحداً من أهل السواق، فله أن بالحدا الأجرة منهم حسيعًا، ويحارُلُه ما بأخذ منه إذ كان المسأجر ويُستهده الأن بورهذا جوت المعامدة، وصار فأسهم متأخروه جميعًا، وإن ترهوا وأمرير ضوا ذلك، فكو هنهم باطلعا الآن في ذلك مصلحتيب، فإذا استأخر رئيسهم حار ذلك؛ لأنهم حموء كالمبيد على أنفسهم، فكان ستتجاره عنزلة استنجارهم. ولا يصبر اليفار ناركًا للحفظ، وإن نام ما لم يغب

المقرر من يصره فإداغات عن يصره يصب تاركة للحفظ، قالون وتأويله إدائام جالساً. أما إذا بام مصطحماً يصبر ناركا للحفظ، وقد ذكرنا في كتاب الرديعة، المرق بين الرم مضطحماً ودين النوم جالساً في طير السفر، وسوينا بينهما في السفر، فقلنا: لا ضماك على كل حال، فيههما يكون كمالك، وبه ختم، واقه أعلم بالصبواب، وإليه المرجع والماب .

### نوع ابحر في القصار وتلميذه:

12.41 في خناوى أبي اللبك رحمه الله . قبعاً روضع النوب على الجبافي المحاتوث، وأقدد ابن أخته حافظ، وعدد القصار، فدحل إبر أخته الخاتوث الأدفار، خطر الطراق النوب، فهذا على وجهين: إن كان البيت الأسمل بحال لو دحله إسان غاب عن عبنه الموضع قذى كان فيه التموس، وأنه على وجهين أيضًا: (د كان ابن أخته ضمم إلى لفصار أبوه أو أمه، أو لم يكن له أب والا أم، وضمم الخاب إلى نقسه، فالضمال على المصيى والا يصمن عليه، ولا صمان على الفصار؛ لأن له أن يحظ الناب عند الصي

وإن كان العملى عبر منضم إلى الفصار من حية من ذكرناه كان العصار أحذ بيده، وأفعد حافظ للحائوت، فالصمان على الفصار ؛ لأنه مخالف في استحفاظ من لس في عباله، وإن كان الصبي بحيث يراه مع دحوله ذلك الموضع، فإن كان الصبي منصما إليه، فلا ضمان على واحد شهداء أما الفصار فلأن له حفظه بيد الصبي، وأما الصبي فلأته لم يترك الحفظ فا كان الموضع الذي دحى في يحيك برى النوب فيه

14-47 - 14-قصار سلم تباس الناس إلى أجبر له تبشيك عن المتصرف ويحفظها، غنام الأجبر، ثم رجع بالتباب، وقد صاع شها حمس قطع، لا يدرى كيف ضاعت ومتى ضاعت، قال الفقيه أبوجعفر رحمه الله: إذا سويعكم أنه ضاع في حال نومه، فالقصمان على المصادر دول الأحير، وإن علم أن ضاع في حال نومه، فالأحير (1 ضامر بترك

<sup>(</sup>١) وكالرمي ط مالأمير صامن

الحفظ الواحب عليه، وإن شاء صاحب التباب صمن القصار في الوحهان جميعًا.

قال الفقية أبو الليك وحمه الله إنها قال له : أن يضمن القصار ؛ لأنه كان بأخذ في مسألة الأجير الشيرك بقول أس يوسف ومحمد رحمهما الله ، أما في قول لبي حيفة وحمه الله : لا ضمال على القصار ؛ لان الهلاك لم يكن يعمله ، وبه لأخذ .

قصار بين لوب قصارة، تم الفتكة "أو وقد أصاب النوب عالمة عند المرتبئ فلما نظر باليه صاحب النوب، قلما القصار بتنفيته، فامتح القصار من فلك، وتقد جراء فتوك النوب في بد القصار، فهمك عده، إن كامت النجاسة لم تنقص من قيمة اللهب، فلا شيء على الفصار، لأن إن خاف ما رض، فيذ افتكه، وحلى بين وبين المالك، خرج عن ضمان قيمة النوب والمجاسة إذا لو تنقص من قيمته لا يلوم بسلها شيء نئرقة من صبأ على عبد فيره تحاسة، فيعل صاحب العبد عنده ليفسل لك المجاسة، فهلك لا صمان عليه، وإذ كانت تنجاسة، فهلك لا مسمان عليه، وإذ كانت تنقض قيمته، فلبس على القصار إلا تقصان النوب، والتوب علمان عليه، المادة المادية الموجع عن صمان النوب.

وهو تظیر من خرق ثوب إنسان خرق يسيرًا، فقاله لدوب النوب: أصلح هذا الخرق، قالى فترك النوب عنده، فهلك لم يكن على المخرق إلا تقصيان الحرق، كدا مهنا.

18 • 47 - وإداد في أجير الفصيار تربا من ثبات الفصيارة، مخرفه أو عصره. فتخرق قد أو عصره. فتخرق قد الضمان عبيد والأن الخرق حصل من عمل القصارة في توب الفصيارة، والأحير مأذوك في قلب الفصارة قيما كان من ثبات بالإجارة، وأنه أحير بالفصيارة قيما كان من ثبات الفصارة، وأجير الفصارة لا يضمن ما تحرق من عمله المأذوك فيه إلا أن يحاقف لأبه أجير وحد في حق القصارة، ولم بحالف، والاستاذ فسامن والان عمل الأجير مثقول إله، فيصير كان الاستاذ عمل نفسه من حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ المنفسة حن حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ المنفسة حن حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ المنفسة حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ المنفسة حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ المنفسة حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ الفساء المنفسة حيث الحكم، ولو عمل الأستاذ المنفسة حيث المناذ الفسان، كنا عمل الفسان، كنا عالم الفسان، كنا عمل الفسان، كنا الفسان، كنا عمل الفسان، كنا الفسان، كنا الفسان، كنا عمل الفسان، كنا عمل الفسان، كنا الفسان، كنا

۱۹۰۸ ما حوادا وطيء على ثوبًا فتخرف إن كان توبًا بوطأ منك، فلا ضمان عليه بمثله ؛ لأنه مأذون فيه من حهة الأستاذ دلالة وإن كان توبًا لا يوطأ مثله، فوطئ فتحرف،

١٩٦ وكالدفق الأصل: فصدوة على فتكاه وقد أصاب . . إلح . .

فإن يضمن منواء كان من تبات القصارة، أو لم يكن؛ لأن عبر مآدون بوط، ما نم يؤطأ منافع بوطاً منافع بؤطأ منافع من جهة الأستاذ، مخلاف ما لم دق، متخرق أو عصار، فتخرق؛ لاله مأذون في ذلك من حهة الأستاذ، وها المخلاء من لوحمل شيدًا في بيت القطأ او يأدن الأستاذ، فسنعط على ثوب فتخرف، وإن كان من فباب القصارة لايضمن الأجبر، وفي الوطاء يضمى في الحال إذ كان عالا لا يوطأ ملك، في الحال إذ كان عالا لوطاء يضمى في الحال إذ كان عالا لا يوطأ ملك.

ووجه الفرق يسهمه: أن الموطع عبر ماذرن فيه من جهه الاستناد، لا نصاولا ولالله، أما نصا فلاته قبل من اصمال الفصارة، وأما ولالة فلاته إذا كان النوب رقيقًا لا يوطأ بشه والثابت بدلاالة احدل التي عز وطء لا الإدن بوطه

فأما الحسل من أعمال القصارة وأسببها، بدد منقط عن نوب العصارة، فالقساد حصل من عمل القصارة في تواب القصارة و القصارة و الأجير ، أمور بأعمال القصارة في تباله القصارة ، فيضير عمله معقولا إلى الاستاف فلا يضمن الأجير ، ويصمن الأسناف كما لو دق فنخرق وأدبوقع على مالرس من ترب القصارة ، القصارة ، ومن من ما عمل حير مآذون فيه الأم إلحا أذن بالقصارة فيما كان من ثباب القصارة ، لا فيما ليس من ثباب القصارة ، ولينا لم يكن ثباب القصارة ، ولذا لم ينا عمل عملا تحت الإذا كان عو والأجبى في ذلك مواه

وكذلك لو دخل بنار أو سراج بأمر العصار، فوقعت شرارة على ثوب فأحرفته إن كان من نباب القصارة، فلا ضمان على الأجير، وإنه الضمان على الأستاد، وإن لم يكن من نباب القصارة ضمن الأجير.

أما ما كنان من نياب المصارة لا بضمن الأحير؛ لأنه أحير فيما كان من نياب القصارة بالقصارة، وهذا من أمسابه، عما تولد منه يكون ضمان ذلك على الأستاذ لا على الأجير، كما لو دق، فسخرق ويضمن ما ليس من نياب القصارة؛ لأنه ليس بأجير فيما ليس من نياب القصارة، فيكون الأجير والأجنبي في ذلك صواء.

الم ١٤٠٩٥ - وكذلك إدامه تأجر وخلا لبخدمه، هوقع شيء من يده من مناع البيت. أو سقط على شيء من مناع البيت، فأفسد فإنه لا ضمال عليه لال أجير في حق الواقم والموقع عليه؛ لأنه استؤجر للخدمة، وإنما يستأجر للخدمة ليرفع متاع البيت ويضع، فيكون يمتزلة أجبر الفصار إذا دق فخرق ثوبًا من نياب القصارة، بخلاف ما تو سقط على وديمة كانت هنداً "صاحب البيت، فأفسد، كان القسمان على الحادم؛ لأنه ليس بأجير فيما كان عنده من الوديمة، فيكون هو والأجنى سواء كان بمترلة أجير الفصار إذا سقط من يده شيء، فوقع على ثوب ليس من نياب القصارة، فأفسده، ولو كنان كذلك يضمن، فكذلك هذا.

وحقا بخلاف المودع إذا سقط من يده شيء فوقع على الوديعة فافسدها يقسمن، وحقا قال: لا يضمن، ودلك لأن المودع مأمور بالحقظ والإمسك في الوديعة غير مأمور بالحقظ والإمسك في الوديعة غير مأمور بالتصرف قيها، فإذا سقط من يله عليها شيء كان ضامناً؛ لأنه لم يتوقد هذا من الحقظ، فأما الأجير للخدمة مأمور بالعمل في مناع البيت لأنه هو الذي يتولى رفعها وضعها، فإذا توقد من ذلك فساد لا يكون علب صمال: لأنه تولد من عمل مأذون فيه، وكان القباس الوديعة من حد المودع، فهلكت وهناك لا تضمان؛ لأن الهلاك حصل من الإساك، وأنه مأذون فيه، فكذلك هذا.

١٤٠٩٦ - ولو أن أجير القصار فيما يدى من النياب انفلت من الملاقة ، فوفعت على قوب ، فنخرق فهفا على وجهين : إما إذا انفلت الملاقة أولا على النوب قبل أن يقع على الخشية التي يدى عليها ، أو انقلات بعد ما وقعت على الخشية التي تدى عليها ، فاذا الفلات قبل الخشية التي تدى عليها ، فاذا الفلات قبل أن يقع على ثوب القصارة ، وحرى ثوبًا إن كان من ثياب القصارة ، فلا ضمان عليه ، وإنما المفسان على الأستاذ ، لأن الحرق حصل من عمل الفصارة في من مذا الثوب ، وأجير من ثياب القصارة لا أنه أجير بالقصارة في حق هذا الثوب ، وأجير القصارة الإضافة ، فإن الأخرى حصل بغير إذن الستاذ ، وأن الإذن بالعمل ثياب القصارة ، فإن الإحراق المنافئة بعد ، وإنما يضمن المستاذ ، وليس ما جير فيما قيس من ثياب القصارة ، وليس ما جير فيما قيس من ثياب القصارة ، وليس ما جير فيما قيس من ثياب القصارة ، وليس الجير فيما قيس من ثياب القصارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات الملاقة بعد ما وقعت على المفسارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات الملاقة بعد ما وقعت على المفسارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات الملاقة بعد ما وقعت على المفسارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات الملاقة بعد ما وقعت على المفسارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات المدقة بعد ما وقعت على المفسارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات المدقة بعد ما وقعت على المفسارة ، فيكون هو والأجنبي هي ذلك موام ، فأما إذا الفلات المدون ها المؤلوب أنه لا

...

<sup>(</sup>١) وكالدفي الأصل وم، وهـ أكان مكان أكانت .

يضمن بلا ففصيل من أن يكوف فلك التوب من ليات الفصاره، أو لم يكن من ليات.

حكم عن أبي نكر البلخي رحمه الله: أنه كان يقول: يعب أن يكون الجوات قمه كا خواب فيه الموت إلى نكر البلخي رحمه الله: أنه كان يقول: يعب أن يكون الجواب فيه على التفصيل، وقد دكر الجواب فيه على التفصيل، فكذلك ما الأن الإدن بالعمل تبت الإجاوة، وأنه أجير بالقصارة فيما كان من أنباب القصارة، وتكي ظاهر الرواية فم يقصل، فكأنه فرق بين القلاب المدقة على التوب الذي ليس من لهاب القصارة قمل وقوعها على الخشة، وعبها ياب القصارة.

ووجه الحرق بينهما أن الانقلاب منى حصل أو لا على النوب الذي نبس من ندات القصارة، فهذا العمل عيو مأذوذ فيه أصلاء لأن الإذل ثبت بالإجرة، وأن أجير فيما كان من ثبت الفصارة، لا فيما نبس من تباب تبب الفصارة، فإذا حصل هذا بغير إدن يغى مقصوراً على الأجير، ولم ينتقل إلى الأسناذ، فكان الصمان على الأحير لا على الأسناذ

فأما إدا وقع أولا على الحلية التي يدق عليها وعليه ثوب القصارة، ثم اطلت إلى نوب القصارة، ثم اطلت إلى نوب أخر بس من ثباب القصارة، وتخرق دهذا العمل حصل بإذن الأمناد؛ لأنبا وقعم على ثوب القصارة أولا، وأنه أحير في حقه، فيكون مأذونًا هي دقه، وإذا كان هذا العمل حاصلا بإذن الأستاذ التنقل هذا العمل على العمل الي الأستاذ، فكان الأستاذ دق مفسه، ثم الفلت المدقة بعد ما وقعت على الخشة التي يدق عليه، وأصاب الثوب، فتخرق، ولو كان كدفك يجب القصمان على الخشاد التي يدق عليه، وأصاب الثوب، فتخرق،

وإن أصاحت أدمياً بحب أن يكون احواب فيه على التفصيل الدى ذكرت في الثوب إن كان الانفلاب على الأدمى قبل أن يفع على اختتبة، فالضمان على العلام، وإن كان بعد ما وقعت على الخشمة بعب أن يكون الضمان على الأستاد لا على الأجير، كأن الأستاذ معارضه.

ولو كسو شبئًا من أداة القصارة على هذا الوحد إن كان مما بدق وبدق عليه بشله. فلاضمان عبه الآله مسلّط على استعمال ما بدق، ويدق عليه من جهة الأستاذ، فيكون الكسر حاصلا بإذن الأستاذ، والايضامي، وأما إذا كان عالا يدق، والايسق عليه. . فالأجبر ضامن؟ لأن الكسر حصل بغير إذن الأسناد، فإنه غير مسلط من جهة الأمشاذ على ستعمال ما لا بدق وللا يدق علم.

۱۵۰۵۷ - وتسوحقف القصار النوب على حبل، فيمبرت به حسولة. فخرفت، لا ضمال عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله الأد الهلاك لم يكن من فعله وعمله، وعنادهم، يضمن الأن فقا عا يكن النحرز عنه، والسائل ضاعن، لأن مشي الدائر منفول إلى السائل، فما تولد من مثيها كان ضمال ذبك على السائل.

وفي العبون : قصار استعال برب النوب ليدقد معه فأعام، وتعرق التداب والابدري من أي الدفين تغرق المالية والفيمان كله على القصار وواه ان سماعة عن محمد وحمد الله و ووي بشر عن ألى يرسف رحمه الله: أن على القصار لعبف ألبسة باعتبار الاحوال لمحمد رحمه الله أن النوب في ضماذ العصار للقصل في أبعادت فيه يكون في ضمائد إلا أن يعلم أنه من فعل غيره، وهذا يجب أن يكون على فوالهما حاصة، أما على قول أي حنيقة وحمه الله ينغى أن الإيفسين القصار أصلاما لم يعمد أنه تحري من وفه بناء على قول أي حنيقة وحمه الله ينغى أن الإيفسين القصار أصلاما لم يعمد أنه تحري من وفه بناء على وسف رحمه الله التبار الأحوال .

1890 - وهي الموازل : سلم ثوقا إلى فطأو أو خياط، ثم وكل رجلا بقيصه. فدفع إليه القطار غير ذلك النوب، ثو يترم ذلك وب النوب، الأوال الفعار لا يساتب يتضاوضه، ولا بالتحليك من رب النوب، ولا نسسان على الوكيل إذا حلك النوب في يدود لأن قيص مان القصار بأمره، فكان أمية، ولذرب اللرب أنا يتبع لقصار شربه.

18-49 حوفي المنتقى ": رجع عنده نبات وديعة ، قبعل بها نوباً له ، ثم طلبها حياحيه ، فدنعا كلها إليه ، فضاع توب المستودع ، فالأحد ضاص ثه ؛ لأن كل س أخد شبك عنى أنه له ، فضاع ، فها ضامن أمه وإن كان رب النوب بعث رجلا ليأخد توبه ، عدم القصار إليه توتا في نوب المرسل ، إن كان النوب بعث رجلا ليأخد توبه ، الرسول ، وإن كان لغيره ، ضمل رب النوب أيهد شاء ، فإن ضمن القصار لم يرجع على الرسول ، وإن ضمن الرسول نم يرجع على النصار .

١٠١ وقان في الأصل عب.

وسئل القاضي الإمام تسمس الإسلام الأورجندي وحسه الله عمر دفع توله إلى قصاً، ليقصره ليرم، صم يضم اليوم حتى هلك التوب، هل بضمن القصار؟ قال: تعم.

1899 وحل بدت تواً إلى قصار بينا تلميذه الم قال الفصار الد أصلحه . فلاتدفته إلى تنميذى ، فلما أصلحه دفعه إلى تلميذه ، فذهب التلميد بالثوب حل يضمن القصار؟ فقيل: إن كان التلميذ حين دفع الثوب إلى الفصار لم يقل له : هذا ثوب فلان معت به إليك لا يضمن ، وإن كان قال: ذلك للقصار ، فإن صدق القصار التلميذ في ذلك تسمى ، وما لا فلا ، واله أعلم بالصواب .

# نوع أخو في امتفرقات:

1914 من النوازل ، دفع إلى وجل مصحفًا ليعمل منه، ودفع لغلاف منه. أو دفع سيفًا إلى صيفلي ليصفله، ودفع الجفن معه، فسرق لا يصمن العلاف - لأن في الغلاف مردع لا أحير، والودع لا يصدن إلا ما جنت بله

وعى القسورى أدعن محمد وصمه الله أنه قال يضمن المستحد والمغلاف والسيف والحقق الأن السيم لا يستحى عن الجعن والمستحد عن الغلاف اقتصادا كنبي، والحد، وإن أعط مصحفًا يعمل له غلافًا أو مكينًا يعمل له مصالاً "م فضاع المصحف أو السكير لم يضمن الآله منتأجره على إيقاع العمل في غيره لا فيهما، وهما ليسا شع لذلك الغير ، مخلاف ما تقدم، فكان فيما كالمردع، وهذا كله على قول محمد رحدات، أما على قول ابي حيفة وحمه الله الا يضمن إلا ما هلك بصنع ، أو بالتقصير في الحفظ كالمردع، وانعنوى على قول شي حيفة رحمه الله الله على فول الم

18-97 - وفي المنتقى النمن أبن بوسف وحمد الله: دفع الى رجل ما ردما أوصاح من جعد شيئًا، فصاع بصاد لم يصمن الآن النصل عند وديعة الأن العمل في الحفن، وكذلك لو دفع إليه مصحفًا يقطع وأجراء دماع خلاف لا يصمن، وكذلك إذا دفع إليه تربًا ليرفوه في منتبل، فضاع المديل، وكذلك إذا دفع إليه ميزانًا ليصلح كشه، فصاع

<sup>(</sup>۱) رقي ۾ انسالا

المود الذي يكون به الميزان، ولمو دفع إليه تويًا يقطع صفة على سرجه، فهو صامل لصقة والسرج حبيمًا؛ لأن العمل فيها -والله أعلم- .

18 • 47 - دفع إلى صالع " دهبًا ليتخذ له سوارًا منسوحًا ، والنسج لم يكن من عمل ، فأصلح الذهب وطوله ، ودفعه إلى من ينسجه ، فسرق مى النائي ، فإن كنان الصائع الأول دفعه إلى الثاني بغير أمر مالك ، ولم يكن الثاني أجبرًا ، ولا تلميذًا له ، كان للسائك أن يفسمن أيهما شاء في قولهما وحمهما الله ، وعند أبي حثيفة وحمه الله : الصائح الأول شامن ، أما الأجبر فإن ذكر أنه سرق منه يعد العمل لم يصمن ؛ لأنه إذا في من للعمل فيده بد صمان ؛ لأنه بتصرف عن مال الغير بغير أمره ، ومودع المودع إلا يغسمن عند أبي حنيفة إذا لم يتصوف " في الوبعة بغير أمر مالكها -والله أعلم بالصواب - .

## وعايتصلبهذا النوع:

الرد في الأجير المشترك نحو القصار والخياط والسالج على الاجير ؛ لان الرد نفض القبض، فياتحا يجب على من كنان منفعة القبض له، ومنفعة القبض في هذه المراضع للاجير [لان الأجير] عين وهو الأجرة، وقرب الفوب منفعة، والعين خير من المفعة، وكان منفعة الأجير أكثر، فكان الرد عليه، وهذا بخلاف ما لو آجر عمداً أو دابة، وفرغ المستأجر، فإنه يجب الرد على صاحب الدابة؛ لأن لهة للاجير عين، وللمستأجر منفعة، فكان منفعة الإجير أكثر، فكان الرد عليه، وإنه أعلم بالصواب.

## وعايتصل بهذا الوع:

النخاس أحير مشترك؛ لأنه يبيع للناس، ويشتري لهم بأجر حتى لوضاع جارية أو غلام عنه، لا يصنعه، لا يصنس عند أبي حنيقة رحمه الله، وكذلك بنم بأنّ أجير

<sup>(</sup>١) وكان في الأصل صائع .

٢٠) فكدا في الأصل أوالم يتعرف .

<sup>(</sup>٣) مكتافي الأصل وم، ف.

مشترك؛ لأنه يحفط مال لناس بأجر، فمنى صباع شيء لا بصنعه، كان وجوف الفسمال عليه، حلاقا بين أبي حنيفة وصاحبه، وكذلك الدلال أجهر مشتراك، فدو دفع المدلال الشوب إلى رحل ليراه، ويششرى، قفعب بالشوب، ولم يطفر به هلا فسسان على الدلال؛ لأن هذا أمر لا ند من في البيع، ولو كنان في يد الدلال ثوب، فقال له رجل: عفا مالى صرق منى، فدفع الدلال ذلك إلى من أعطاه، فلا ضمان عليه؛ لأن أكثر ما فيه إنه الذلال عناصب، إلا أنه فذر ده على الغناصب، وغناصب الغناصب بيراً بالرد على الغاصب.

### وعايتصلبهذا النوع:

18.48 إذا دفع إلى فصاء ثوبًا، فلما سلمه المتصار إليه، عال: فيس فيها توبي، قال محمد إحمد الفوار، قول الفصار مع بهته في قول من يضم القصار، وفي قول من يضمن القصار، وفي قول من لا نفستن، ونكن لا يصدق في الأجر، ولا أجر عليه، وإنما كان القول قول العصار؛ لأنه إن اعتبر ضمينًا، فالقول قول الفسمين في مثل هذا كالغاصب، يقول. حذا عم الذي غصبته، فإن اعتبر أبنًا و تكذلك كالمودع إن قال هذا حو الذي أو دخلي، إلا أنه لا يستحق الأجر؛ لأن الفسمين والأمن إنما يصدقنان في حق دفع الضمان عن أنفسهما، أما في إيجاب الفسمان على غير هما فلا؛ لأن الماعي في ذلك الأجبر، والمكر هو المستأجر؛ لإن الأجرة لا تملك بنفس العقاد، إنما بحب باستيفا، المعمة المعقود عليها، ولم يعلم استفاءها

15.48 - وفي عناوى الفضلى: ستأجر حماً لاليحمل له حمولة إلى بلد كذا، ويسامها إلى المدمنان، فحملها، فقال السحسار للحمال؛ إلى ززل الحمولة في التارنامج كذا، وقد نقصت في الوزن، فأنا لا أعطيك من الأجر بحساب مانقص، فم اختلما بعد ذلك، وقال السحسار أوفيتك الأجر، وكذبه الحمال، فالقول قول الحمال، ولا خصومة لكن واحد مهما قبل صاحبه؛ لأنه لا سغل منهما، إنا الخصومة بين الحمال وين صحب الحمن.

١٤٠٩٦-وفي اللعبون عن محمدرجه مالفة فيمن دام إلى ملاح أكرار حنطة

يعمل كل كربكفاء فلما بلغا مرضع الشرط، قال رب الطعام: نقص طعامي، وقد كان كانه على اللاح، وقال اللاح؛ للبينغس، فالقول الساحب الطعام، وبقال اللهلاح؛ كله حتى تأخذ منه من كل كو مقال ماسمي، ولو طلب ضعان الملاح، وقال كان دفع إليه أجرء، فالقول المسلحب الطعام: كله حتى تفسيت ما نعص من طعامك؛ لأن في الوجه الأرل اغلاج بلاعي زيادة الأجر، وصحب الطعام منكر؛ قا ذكرنا أن الأجرة إلما بجب بالعمل لا بنفس العقد، وفي الوجه الثني صاحب الطعام بلاعي وحوب رد شيء من الأجو بحسابه، والملاح ينكر، نم قال: ههنا يقال المساحب الطعام: كله حتى تفسيته ما تقص من طعامك، فيحتمل أن يكون المراوبه حتى المعامب المعام، كله حتى تفسيته ما تقص من طعامك، فيحتمل أن يكون المراوبه حتى الطعام، كما هو ظاهر اللفظاء فإن كان المراوبه الأول، فهو ظاهر على قول الكل، وإن الموسف وحمه الله على ما ذكونا فيما إذا قال الأجير الشنوك قد وردت، أما على قول أبي يوسف وحمه الله على ما ذكونا فيما والمنوي على قوله.

1209 - وفي النوازل": راكب سفينة، قال له صاحب السفينة حسلتك معرهمين، فهات الدرهمين، وقال الراكب" بل استأجرتني لأحفظ السكان بدرهمين، فهات الدرمين، وأقاما الينة تقبل بينة اراكب؛ لأن صاحب السفينة حيث استأجر ليحفظ السكان، فقد أدن له بأن بركب، كفا ذكر ههنا.

١٤٠٩٨ وذكر بعد هذا وجل ادعى على آخر أنك استأجرتنى لأصلك السكان في المفيتك من توصف إلى المسكان في المفيتك من توصف إلى أمل بعقسرة دراهم، وادعى عليه رب السقينة أنى حمائك في المفيتى من ترحد إلى أمل بعقب دراهم، فالقول لكل واحد منهما مع يجه، والبغاية بيمين الأخر؛ لامتراه حالهما في المدعوى والإنكار، فللقاضى أن يبدأ بأحدهما، وإذ أفرع نفب للنهمة فحسن، ولا أجر لكل واحد منهما على صاحبه، وإذ أقاما البيئة؛ فنالهيئة بينة الخلاح، وله على صاحب السفينة عشوة على الملاح؛ لأن الأمرين جميعاً فو كانا لكان إجارة صاحب السفينة على الملاح؛ لأن الأمرين جميعاً فو كانا لكان إجارة صاحب السفينة.

1914 - وأنو الدُعي وصل على أحر أبي اكبريست بفيلا من ترصد إلى بعغ بعيشرة دراهم، وادعى علم الأخر أنك استأجرتني لأبلعه إلى ملان ببلغ بخسسة دراهم، قالفون لكل واحد منهما مع بمينه ولا أجراء وإذا أذه البينة مينة مماحب البعل أولى و لأن حفظ المغل واحد على غير صاحب البش على تقدير دوت الأمرين، فلا يجوز الإجارة على فلك تفدمت أو تأخرت، ولابحب الأجور.

ومی الا و ازان از أجر داراً استه و فعدنا انفسضیت انسته أحد الدنار و وکسسهسا و مکتها و فقال المستأجر ، کان می تبیها هراهم و فکستها و لفیتها و فون صدقه رص الدار فی دندا وضمی و ورد أفکر و دافتون له مع تبیته و لاان انست آخر رد می عاره ضار الله و هو یکی و انتها علم بالاسواب

### وعايتصل بهذا:

مبدأ في المعادلة الفاتع في الآيال مماج البسيخة أو دمع ثوبًا إلى تصنع ليمصون أو إلى مساع ليصمون أو إلى مساع ليصبحة أو دمع ثوبًا إلى تصنع ليمصون أو إلى مساع ليصبح المسوحًا أو مقصورًا أو مصبوحًا وقال كان فد حص قبل الحجود، فله الأحراد الأنه عمل حال قيام الإجازة فاستاج الأوراء وإلى كان عمل بعد الحجود أقى الساح الثوب للساح الثوب للساح ومو مباس لتمالك فز الأمن عزله الأنه بالمحود صارعات الغرل الغرل أن ومن غصب عرالا وسبح بيطل حق المناف و وصعف مثل ذلك العزل الان الغرل من فوات الاستاد و الأجراء الأنه العرادة وصعف المساحة والم المساحة والمساحة والمساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة المساحة والمساحة المساحة المساحة والمساحة والمساحة المساحة المساحة

المحافظة المحدد المحدد

1899 - وإذا وكل الرجل رجلا بأن يستأجر له دارانعيم ببدل معلوم، ففعل، فالأجر بطائب الوكيل بالأجرة، والركيل بطائب الوكل، وللوكيل، أن يطائب الموكل بالأحرة، وإنائم بطائب الآجر، وإذا وهن الآجر الأجر من الوكيل، أو أوأد، ممح، وللوكيل أن يرجع بالأحر على الأحر "الوكيل باستنجار الدار إذا ناقض الإحارة مع الأحر، إذا لم يكن الوكيل هش الدار المناجر، فعناقضته صحيحة قياسًا واستحسانًا،

إذا وقفه أن يستأجر أرث له شهرًا، هاستأخرها شهوين، فالشهر الأول للموكل ، والشهر التالي للوكيل

1839 وقا وقل رجلين باستجار دار أو أرض، فاستأخر أحدهما، وقع العقد أنه؛ لأن أحد الوكيلين لا ينفره باستنجار، فتعذر إيفاع العقد للموكل، فيفع للوكيل، فإن دفعها الوكيل إلى الموكل، العقابت بيم وبين الموكل إجارة منتدأة بالتعاطي، وهذه المسألة نص أن الإحارة تنعفد بالتعاشي.

1334 - وفي الوادر ابن سلماعة عن محمد وحمه الله ... في "الأمالي عن شي عن شي وسف وحمه الله : رجل أصر معلوم، يوسف وحمه الله : رجل أصر رجل بأحر معلوم، فغط، نم إن المؤاجر نقض المستأخر الإحارة، مالتقض جائز، ولا ضمان عني المؤاجر، وفعط، نم إلى كان الأحر موانية بعينه، ونعمل الأحر دلك لا يحور مناقصة على الأمر، والعرق أن عي منت عي المسألة النامية الأحر صفر عاو كا للامر" أن فللو، جر بالتقض يرجد إزالة ذلك عن منت الأمر، أن في المسألة الأولى الأمر لم يملك شبك، فالمؤاجر بالتقض لا يرمل منكه عن شيء فقد قا.

(١) كذا في الأصل وم، وكان في طء وف. الامر المكان الأحو

<sup>(</sup>٢) وفي ف ألماؤجر سكار العؤمر ..

دوهم، ماستأجرها الوكيل، وقد فيها أن يستأجر قد داراً بعينها من رجل هذه السنة بانه دوهم، ماستأجرها الوكيل، وقد فيها أن يستأجر وأراد الموكل أخذها من الوكيل، فعندها الوكيل حتى يأخذ الأجر، فهذه المسألة هلى وجود. الأول: أن تكون الأجرة مطلقة، وفي هذا الوجه ليس للوكيل أن يحبس الدار من الموكل، لأن الوكيل بالاستنجار في حق الخفوق كان استأجر انفسه، لم أجر من الموكل، ولو كان هكفا فكان الأجر مطلقاً، لم يكن للوكيل منع الداو الأجل الأحرة الأن الأجرة لا تملك بنفس العقد، فكذا هيئا، فون منها الوكيل مع أنه فيس له حق طنع حتى مقست السنة، فالأجر واجب على الوكيل؛ أن الأجر من حقوق الحقد، على

ولو استأجر الدار لنفسه سنة، وقيض الدار مدة الإجارة كان عليه الأحر، وإن لم يسكى، كفا هيئا، ويرجع الوكيل على الزكل بالأجرة؛ لأن الوكيل قبض الدار من الأجر، وله حق القبض، وقبض الدار من الأجر، وله حق القبض، وقبض الوكيل منى حصل بحق، فهو بمنزلة فبض الموكل في حق المعقود عليه الدى يغابله البدل بد أمانة ونباخة، وتلمنة حكم الوجود شبئًا فشبئًا في حق حكم العقد، فإذا مدار بدالوكيل كبدالوكل، صار كأن المناه وجدت شبئًا فشبئًا في يد الموكل، فلا يسفط شيء من الأجر إلا إذا خرج بد الوكيل من أن يكون بدائوكل، وذلك بأحد معبين، بأن يحسى الوكيل العين بالبدل حتى تسير يد الوكيل العين بالبدل حتى تسير يد الوكيل العين بالبدل حتى المعتبن، وذلك لم يوجد ههئا؛ لأنه ليس للركيل همة حق الحس بالأجرة.

والشائل: أن يصبر الوكيل غاصبًا، ولا يمكن تحقيق الفصب ههنا، لا في حق الشائع الأن المنافع لبست بحل للفصب عندا، ولا في حق الدين الأن المنافع لبست بحل للفصب عندا، ولا في حق الدين الأولاد لأن فيص الوكيل الدار من الأجر حصل بحكم العقد، ولا وجه إلى الثاني الأن الوكيل الأثبس بمالت تلدين، والنصب من غير المائك لا يتصور ، وإذا تم يتفلب بدائر كيل يد غصب ولا يد صحان يحكم الحبي، بشبت بدائوكيل وحدوثها بعدائر كيل يد غصب ولا يد صحان يحكم الحرار، والمائة، قصار حدوث المنافع في بدائوكيل وحدوثها في يد الوكيل مواه.

ألم كذا تمان في الأصل وطاء وكان تي ف و م: أطوكن .

لوجه الثاني: أن يكون الأجر مؤجلا إلى سنة، والجواب في هذا الوجه نظيم الجواب في الوجه الأول، والكلام في هذا الوجه أظهر؛ لأن المقد إذا كان مطلقًا فالأجرة لا تجب إلا السكني، وإذا كان الأجر مؤجلاً لا يجب إلا بعد السنة، فكان انعدام حق الحبس للوكيل ههنا أظهر وأبين، فكان أوفي بأن لا يتبدل يده عن النيالة والأمانة بالضمان.

1819 - وقوع صب وجل أجنى الدار من المستأجر، أو من الأجر حتى أنت السنة و لم يعد الرحن الأجر حتى أنت السنة و لم يعد عليهما أحر الأن يد الخاصب نيس كيد الوكين، ولا كهد الأجر فيما يرجع إلى سكم المقد، والمنافع تحدث شيئًا فشيئًا، فحصل هلاك المعفود قبل قبض لما المعفود و المنافد، وقبل المعفود و بعض من وقع له المعقد، فأوجب مقوط الأجر، بخلاف الفصل الأول! لأن هلاك الدار في يد تلوكيل عند حدوث المنفعة حقيقة ، ويد الموكيل بنا الموكل حكمًا، فحصل هلاك المقصود على بعد قبض من وقع له المقد من حيث الحكم، فلذا لم يسقط فحصل هلاك المقصود على بعد قبض من وقع له المقد من حيث الحكم، فلذا لم يسقط الأجر.

ورأيت في تعليق جدًى الفاضي الإمام الأجل حمال الدين رحمه فه ذكر في بعض الروايات : أن الوكيل في هذه الصورة لا يرجع بالأجر على الأمر" استحمالً .

قال ثمة وهو الصحيح ، فكأنه مال إلى أن الوكيل بالحيس صار غاصب الدارا" من الأمره والغصب من غير المافك متصور في الجملة ، فصار هذا ما لو غصبه أجنى سواه ، وهكذا روى ابن سماعة رحمه الله في أبوادره عن أبي يوسف رحمه الله ، وأشار جلأي إلى المسنى ، فقال: فيض الوكيل كفيص الوكل ، فوجب فلك سقوط الأجر وصار الوكيل بالمسكني بعد فلك خاصباً لفسكني من الموكل ، فيوجب فلك سقوط الأجر عن الموكل ، وأشار ابن سماعة رحمه الله إلى العني لأبي يوسف رحمه الله ان فقال: الوكيل مالاستنجار في حق الحقوق كأن استأجر لنفسه ، ثم أجر من الموكل حكماً ، ولو كان هذا حقيقة ، وأم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل حتى مصت المذة ، لم يستحن الوكيل كان هذا حقيقة ، وأم يستحن الوكيل كان هذا حقيقة ، وأم يستحن الوكيل كان هذا حقيقة ، وأم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل حتى مصت المذة ، لم يستحن الوكيل كان هذا حقيقة ، وأم يسلم الوكيل الدار إلى الموكل حتى مصت المدة ، لم يستحن الوكيل

<sup>(1)</sup> حكما في ظاء ف ، وفي م: الأيوجم بالأجسر على الأجسر" وكسان في الأصل "لا يرجم الأجسر". اللاجراء

<sup>(</sup>٢) حكة التي ف و م يحد ، وكان في الأصل: هامسًا للسار .

الوكيل، فأخرجها من بدالآمر، حتى مفت السنة، لزم الآجر لوب الدار على الوكيل، الوكيل، الوكيل، ويدجع الوكيل، ويدجع الوكيل بالأمر، وقد حق انفيض، فصدا المنف لزم الآجر لوب الدار على الوكيل، ويدجع الوكيل بها على الأمرة الآب الوكيل قبض الدار، ونه حق انفيض، فصدار الموكل فافضاً من مصده حكاً، منو سفط الأحر عن الأمر إعاب قط إذا حرج يد الوكيل، فالإضمان يكول بد الوكل، وفو تحرج على ما مراء فإن اندمت الدار من اسكنى الوكيل، فلا ضمان عبده الأحر، لأنه فيسم عاصباً الدار من الأمر، لا مراء وله حق الفيص وكذلك لم يصر عاصاً بانسكنى والأر أكثر ما في فيصمها من الأحر، وله حق الفيص، وكذلك لم يصر عاصاً بانسكنى والأر أكثر ما في بسكنى، الا ترى أن من است أحر داراً بسكنى، الا ترى أن من است أحر داراً بسكنى، فتقيم و مغالف، حتى يلرمه بسكن، فتقيم و فاسلمها غيره باجر، أو بغير أجو لم يصو مغالف، حتى يلرمه الأجر، مهينا كذلك.

قال محمد رحمه الله في هذه المسألة الأولى أن الركيل يرجع بالأحر على الأمر في القياس، وإلما أزادته -والله أعلم- الفياس على الوكيل بالشراء، فإذ الوكيل مالشراء إذا حبس وليس له حل الحبس حتى هلك، لا يسعط لنمن عن الأمر، فكذا لا يسقط الآحر عن الركل هيئا

هذا الذي ذكر نا إذا سنا جر الوكيل الدار سنة جائة درهم مؤجلة أو مطلق، وأما إذا شرط أوكيل بتعجيل الأجرة صبح عليه وعلى الأحراء لأل الأمر مطلق، وتعجيل الأجر الوكيل ذلك كانوكيل بالأجل المعتاد بالاتفاق، فههنا كذلك، فإن قبيص الوكيل الله ودفع الأجرة، أو لم يدفعه، فقد أن يسع الدار، ودفع الأجر حتى يستوفى الاحراء لما ذكرما أن الوكيل بالاستشجار في حق حقوق العقد كانه استأخره لنفسه، ثم أجره من موكله يشرط نعجيل الأجر، كان له حق حيس الدار، كذا هيد.

فياذا مع الركيل الدار من الوكل بعد ما طاب الموكل حتى مضب السنة، والدار في بد الوكيل، فالأحر ملاحر على الوكيل لما مرّ، ولا يرجع به على الأمر الأله لما حبس الدار من الآمر، وله حق الحبس خرجت بدالموكل من أن يكون بدأمانة وتيمة، فلم تصر المحج حادثة في بدالموكل حكمًا، فلم يحمد الأحر على الموكل، وصار كالموكيل مشراء فلو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة، فزم الوكيل الأجر، ورجع به على الأمر؛ لأن الأمر صار قابضاً للدار بقيض الوكيل، فلو تبدلت بد الوكيل إنما نبيد بالمنع، وذلك إنما يكون بعد الطلب، ولم يوجد، فصار بد الوكيل باثباً على حكم النباية، كما في الوكيل بشراء العين.

وإن مضت نصف السنة ، ثم طلب الأمر الدار ، فعنع الوكيل منه حتى تحت السنة ، وجب الأجر كله على الوكيل ، ويرجع على الأمر بحصة ما كان قبل الطلب ، ولا يرجع بحصة ما كان قبل الطلب ، والمتع اعتباراً للبعض بالكل ، وصار كالركيل بشراء الأعبان إذا مفك بعضها في يده قبل طلب المركل ، وبعضها بعد طلب الموكل، ومنع الوكيل ، فالوكيل يواخذ بالنسن كله ، ويرجع على الأمر يحصة ما هلك بعد المنع والطلب ، كذا هلها .

1814 - وفي أنوادر ابن سماعة عن معمد رحمه الله : رجل أمر رجلا أن يستاجر له أرضا بعينها، فاستأجره المأمور كما أمر الآمريه، ثم إن الآمر الشرى أأ الارض قضمه بعد ذلك من صاحبها، وهو لا تعلم بالإجارة، ثم علم فإن لا يكون له أن يردها، ويكون في يده بحكم الإجارة، معنى فوله: لا يردها: لا يرد الإجارة؛ لأن استشجار المأمور للآمر قد صحم، ونقة أنا على الآمر، وتعلق به حق الأمر، قلا علك إبطال حقه بالنقض، والرد عليه.

وفيه أيضًا: الوكيل باستنجار الدار بعينها بعشرة إذا استأجرها بخمسة عشرة ، ودفعها إلى الموكل، وقال: إنما استأجرتها بعشرة، فلا أجر على الأمر، وعلى الوكيل الأجر لرب الدار؛ لأن العقد عهد نقة على الركيل فكان الحلاف، وهذه السألة طيل أن الإجارة لا تنعقد بالتعاطي.

١٤١٠٩ . وفي أنوادر إبراهيم]: عن محمدو همه لله: الوكيل بإجارة الأراضي

<sup>(</sup>۱) وفي م استاجر مكان اشترى .

<sup>(</sup>۲) ، کان فی م آفلہ ۔

إذا وفع الأراضي موارعة، إن كان البقر من قبل الوكيل لا يجوز، وإن كان من قبل المزارع جور؟ لأن البقر إن كان "من صل المزارع يصير المزارع مستأجرًا، والوكيل مؤاجرًا، ولا كذلك ما إدا كان البعر من قبل الوكيل.

وهي أبوادر بشير أعن أبي يومنت وحميه الفاء في الوكيل وإجارة القار يعسرة إذا أجرها بحميمة عشره فهو قاملت ويتصدق بالحميمة إن كان فد أخذها.

وهي توادر ابن سماعة "عن محمد رحمه الله: رجل أحر رحالا داراً، ثم إله المستحقها رجل بينة قامت له على الدر، وقال كنت دومتها إلى الأجر، وأمرته أن يؤاحوه الى، فالأجر أي، وقال الأجر: كنت دومتها إلى الأجر أي، فالأجر أي، فالأجر أي، فالأجر أي، فالأجر أي المنافر قال المنافر أن الإنسان إقاليصرف في حلك الغير فذلك العير، وإن أقام الأجر بينة على ما أدعى من الغصب، لا تقبل بينته الأنه بينة برحد إبطال قول المستحق، والبينات شرحت الإتبات لا للإبطال، وإن أقام بينة على إمرار المستحق عا ادعى من الغصب، قبلت بينته، وكانت الأجواله؟ لان بينة، وكانت الأجواله؟ لان بينة القبل، فالمنتحق، إنما ينبته، وكانت الأجوالت القبل، يتونب عبه حكم الأجرة.

ولوكان الأحويسي في الأرض بنده تم احرها منبغه فقال رب الأرض: أمرتك أن تبتى وتؤاجره وقال الاجراء غصبتك وبنينها وأحربه فال. يقسم الأجراعلى فيمة الأرض غير مينيه وعلى البناء وهذا أصاب الإرض غير مينيه وعلى البناء وهذا أصاب الإرض فهو لراب الأرض، وهذا أصاب البناء في يده والله أعلم بالصواب .

(۱) رمی بید دا کای

# القصل الثلاثون في الإجارة الطويلة المرسومة بيخاري

۱۹۱۱ - قال محمد رحمه الد في كتاب الشروط. في الرحلين أجرا من رحل دارًا عشر سنين ، فخاف المستأجر أن يخرجاه منها ، فاراد أن يستونق من ذلك ، عاطيلة أن يستأجر كل شهر من الشهور الأول يدرهم ، والشهر الأخر بيفية الأجر ، فإن معظم الأجر إذا كان للشهر الأخر ، فهما لا يخرجانه عن الدار ، وعن هذه المسألة استحرجوا الإجارة الطويلة المرسومة بسخارى ، وجعلو أجر انسنين المتقدمة شبئًا قليلا، وجعلوا معظم الأجر للسنة الإخيرة .

وحكى أن في الإبنداء كانوا يكتبون بيع المعاملة، فلما كان في زمن القفيه محمد بن إبراهيم الميداني وحصهما الله كو ذلك ؛ لمكان شبهة الرباء وأحدث هذا النوع من الإجاة ليصل الحاس إلى الاسترباح بأموالهم، فيحصل لهم منفعة الغار والأرضى مع الأمن عن ذهاب شيء مفصود من المال، فجعل بمفايلة السين المتفدة شيئًا قليلا من الأجر، وجعل بقية المال عقابلة السنة الأعيرة، واستثنى ثلاثة أيام من أخر كل سنة، وشرط الحيار لكل واحد منهما في هذه الأيام الثلاثة.

وقد أخبرتى من أنى به أنى وجدت الإجارة الطويلة المرسومة فى فتاوى قديمة مروية عن محمد رحمه الله برواية الشبخ الإمام الزاد أبى حقص الكبير رحمه الله ، وأنما شرط الخبار لكل واحد منهما ليتمكن كل واحد منهما من الفسخ ، فيصل إلى أصل مائه بواصطة الفسح، وإفحا استثنى ثلاثة أيام أخر كل شهر حتى بشرط الخيار في هذه الأبام المسئناة ، فيكون شرط الخبار في غير الأيام المعاخلة في العقد، إذ لو كان ضرط الحيار في الأبام الداحلة في العقد يزيد الحيار على ثلاثة أيام في العقد، وأنه بنسد العقد عند أبى حنيفة رحمه الله، أما إذا شرط الخبار في الأيام المستثناة عن العقد، كان هذا اشتراط زيادة على شلانة أيام في غير العقد، وأنه لا يفسد العقد . ولأثارة شرطنا اخبار في الآيام الفاحلة في العقد، لا يصبح القسح من غير محضر من صاحبه عند ألى حنيفة ومحمد وحمهما غاء فشرطنا خيار في هدد الآيام المستلة هي العقد لينسكن كل و حد منهما من العسرخ بغير محضر من صاحبه • لأن العسج حينته يكون امتناعاً من فروم العقد بعد عدّه الآيام، فلا يشترط حصوة صاحبه

وكان الشيخ الإمام الخنيو أبو مكر محمدين الفصل البحاري وحمه اله يفتي يجواز هذه الإحارة، وكذا من يعد من الأنهة لبخاري إلى يومنا هذا، وكان الزُعاد من مشابخ كالشيخ الإمام أبي مكر من حامد، والسبح الإمام أبي حفص السفكر دري وحم هم الله وأمثر لهما كناوا الإنفشون يجواز هذه الإجازة، وكانه العولود في بالشبه الربا، ولبس الأمن كما نالو،

وبهاك الشهية أن هذا عقد واحدا لأنه مصل بإيجاب واحد، فإذا شرط الخير ذلاته أيام في أخر ظل سنة أشهره أو في أخر كل سة نريد مدة احيار على تلالة أيام، والمشراط الحيار في عقد واحد ريادة على ثلاثة أيام يرحب فساد العقد على قول أي حيفة رحده الله

وعلى قول أمل بوسف وحمه الله. تحلى طمهة أخرى، وبيد، دلك: أنهما إذا عشدًا عقد الإجارة في غرة الشهر، أو في وسط الشهر، وضرطة الخيار في أخر كل سنة، فين تعف السنة كلها بصير أيام خيار عنده، وكذلك السنة النازة والثالثة إلى أحر الذف فلا يغيد العقد فالده، وكاسو اهذه المسألة على مسألة أخرى على مدهب أمل يوسف وحسه الله، وصورتها: وجل الشرى من أخر عبدًا أو لوبًا على وأمل شهر على أن بالخيار فيه أخر

والمعنى المجول دفع حاجة الناس بأموال الغير ؛ لأن الإنسان لا يفرص غيره شبك كتبراً من ماله من عيمر أن بطبع فيه وصول نبع مالي إلا نادراً، وبدناك النادر لاتة وم احوالج، فكان مي تمويز هذه الإحارة تعديل النظر من الحديد

ا تُم احتلف المُشابخ وحمهم الله الذبين قالوا مجراز هذه الإحارة. إذا يه تمرُّ أُنَّا عَفَالُهُ

<sup>90</sup> وفي و الداشك حياركته

<sup>(</sup>٢) فكان في الأصل وف، وكان في طار م إليه بعبر علماً

وأحداً أو عنوداً محتفقة بعضهم قالوا يعتبر عنوداً مختف حتى لا تريد مدة الخيار ثلاثة أيام في عقد واحد فيفسد به المقدعند أبي حنيفة رحمه الله و وبعصهم قانوا: بعتبر عقبً والحداد لاما لو للصبر ناها عشوداً فما سوى المقد الأول يكون مضافًا، وفي الإجارة المضافة لا علت الأجرة بالتعجيل، ولا باشتراط التعجيل، والفرض من هذه الإحارة ملك الأجرة.

ويبنني على مذا الاختلاف إحارة دار البئيم إجاره طويلة، واستنجار الدار للبئيم إجارة طويلة، ووجه الته أن هذا العقد لا شك أنه لا يحوز في الدة التي يصيبها قليل الأحود في اللإجارة، وكثيرة الأجرة في الاستثجار، وهل يتعدى الفساد إلى الباقي؟ فمن جمله عقودًا قال: لا يتعدى، ومن جعله عقدًا واحدًا، قال: يتعدى.

ومعض المحتققين من مشايختار حمسهم الله قالونا يتحدى الفساد إلى الكل، اعسرناها عقدًا واحدًا أو مقومًا إم اعتبرناها عقداً واحدًا فظاهر، وإذ اعتبرناها عقومًا متعقة مكذلك؛ لأنها إثنا يعنبو عقودًا منفوقة باعتبار استشاء يعص هذه الأبام، أما من حيث الفط ومتصود العاقدين، فهما عقد راحد.

أم من حبيث اللهظ قبلان الأجر يقول: أحرنك هذا الدار بكذا هذه الذه يهذه الشرائط، والمستأجر بقول: أحرنك هذا الدار بكذا هذه الذه يهذه الشرائط، والمستأجر بقول: قبلان مقصود التعافدين مباشرة عقد واحد، واستثناء بعض هذه الده من هذا العقد الإتمام ما هو مقصودهما من هذا العقد، وهو التوثيق بالمال مع حصول النقع للمستأجر، ويكن كل واحد مقصودًا ولقطّاء فإذا فلد العض ثبت القساح فين قام المدة، فهو معنى قولها: العقد واحد مقصودًا ولقطّاء فإذا فعد العض ثبت القساد في الماقى من وجه، فيلحق الفقاد من كل وجه احتباطًا.

فإن طلب حيلة في جواز هذه الإحارة فالحيلة إذا كانت الدار الصغير أن يجعل ما الإجبرة بدأمه السنة الأخيرة، ويجعل بمفيلة السين المتفاعة مالا هو أجر متعه، أو اكثر، ثم يبرئ والدانسجير المستأجر عن أحرة السين المقدمة، وبصح إمراء عند أبي حبيعه ومحدد رحمهما الله، خلافًا لأبي يوسف رحمه الله، وإن أراد يصير مجمعًا عليه يلامن يه حكم الحكم.

والحبيلة: إدا استأجر الآب للصحير أن ينظر إلى أجر مثل كل سنة لهـذه الدار،

م المحمل مان الإجارة على عصاره المسنين المستأجرة، واللمبين المنقدمة شبعًا قابلاً. صوراته: إذا كان مان الإجارة الفادرهم مثلاً، وأحر مثل هذه الدرائل سنة مانه، يجعل بحد الدرائل سنة مانه، يجعل بحد الله صحيرين سنة من أوائل هذه المستان شيء قصل، ويجمعل بحداسة المستسر سين المسنة مرة الفارائل يجرز ويجهل الفصود

قال الصدر الشهيد وحمه الله ، والأصح عدى أنه يعليم عقوناً في حق سيائر الأحكام عفداً واحداً في حق ملك الأحرة بالتعجيل، أو ماشتر ط التعجيل، وعندى الله لا حجة إلى هذا التكارف، فإنه يكي اعتبارها عنداً واحداً.

قوله ، يزيد الحيار على ذااته أبام فيعقد واحد، قلنا السم يزيد التبار على نلائة أبام الكور التبار على نلائة أبام الكورة شرط أن بشترط الخيار في هذه الإبام ألى التلاثة المستئنة التي هي عبر داخلة تحت العمد ، كيلا يربد الحيار على التلاثة الأبام في عند واحد، وإذا كان من شرط جواز هذه الإحارة شرط اخيار في الابام المنشاذ، وأنه غير داخلة في العقد، كان هذا الشراط الخيار زياد، عنى ثلاثة أبام في غير أبام العقد، وأنه الابلانة العقد الاجواء .

وقدا بمكن اعتبارها عقودًا إن اعتباراها عقودًا ، قوله . مأن الأجرة لا تملك في الإجارة الفعلك في الإجارة الفعلك في اللاجارة الفعائد من أصحابات فيه وويدن على ما ذكرت ، فألما مالوواية في المقار فيها الأحرة بالتمحيل، واشتراط التحجيل، وكما تجرز الإجارة الطوية في المقار والمساليات أيضًا، إذ المعنى لا يوجب الدهل، وهذه كله في الأملاك.

### جئنا إلى الأوقاف:

1914 - فقول: إذ استأجر الأوفاق من الشولي مدة طويلة ، فإن تنان الواقعة شوط أذ يؤاخر أن أكبر من سنة ، يحب من عاه نسرطه لا محالله، ولا يفتى بحوار هذه الإحارة، وإن كان لم يشترط شبئًا، معن عن جماعة مشايحة وحمهم الله أنه لايجوز أكثر من سنة واحدة .

الفاوني في أنالا بوحر.

وقال القفيه أن جعفر الخالجوزي تلاث سني، ولا أجوز فيما زادعمي ذلك، والما أجوز فيما زادعمي ذلك، والمصدد الشهيد الكبير حسام الدين تفعده الشبائر حمة كنان يقول في الضياع : نفتي بالجواز في ثلاث منين إلا إذا كانت المسلحة مي عدم الجواز، وهي غير الضياع يفتي بعدم الجواز فيما زادعلي سنة واحدة، إلا إذا كانت المسلحة في الجواز، وهذا أمر بخنلف باختلاف الرمان والموضع.

ثم إذا استأجر على الرجه الذي جاره فرخصت أحرتها لا تفسخ الإجارة، وإذا ازداد أحر منظها بعد مضى بعض المدة، ذكر في فشاري أهل مصرفند : أنه لايفسخ العقد، وذكر في شرح الطحاوي أنه بفسخ العقد، وبجدد على ما ازداد، وإلى وقت الفسخ بجب المسمى لا مضى.

18117 - ولو كانت الأرض بحسال لا يمكن قسخ الإجسارة فيهما ، يأن كان زرح لم يستحصد بعلم فإلى وقت الزيادة بجم المسمى بحساب ذلك ، وبعد الزيادة إلى تمام المسة بجب أجر مثلها ، وزيادة الأجر إقا يعرف إذ از دادت عبد اللك ، ذكر الطحاوى هذه الجملة " في كتاب المزارعة ، وأما في الأملاك لا يقسخ العقدر حصر أجر الثل أو قلا ياتفاق تروايات .

18 19 - وإذا استأجرت من أخر داراً أو أرضاً مقاطعة مندة قصيرة سنة مثلاء ثم إن الأجر أجراً من غيره إجارة طويلة لا شك أن الإجارة الطويلة لا تجرز في مدة الإجارة القصيرة - لما ذكر ما أن إجارة المستأجر لا تنعقد أصلا، فهل تجوز فيما وراءها، فمن حعلها عقفاً واحد يقول: لا يجوز، ومن جعلها عقوداً متفرقة يقول: يحوز؛ لان العقا، فيما وراء المنة القصيرة مضاف، وإضافة الإجرة إلى وقت في المنتقبل جائزة، قإذا القضت المدة القصيرة تنفذ الطويلة ضرورة.

1914 - وإذا باع الأجو المستأجر في الإجارة الطويلة، ثم حاء وقت الاختيار، هل ينفذ البع، حكى من الشيخ الإمام الراهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله: أن في المسألة روايتين؛ لأن الإحارة فيمه وراء الأيام المستثناة مضافة، فإذا نفذ البع في أيام الجبار تنفسع المك الإجارة، وفي فسخ الإجارة الضاف روايتان هلي ما مراً، بعص مشابخ

زماتها رحمهم الله قالوا بحب أل بفتي بعمم النفاذه اخترازا عن التلبس والاحتيال. فامهم قد يعتاقون ويعومون: قد بعثنا قبل الأيام، والمسحت الإحارة، في الأيام، ويطلبون أجرة ما مضى بعد الفسخ، وعسى يزداد ذلك على مال الإحارة، فيؤدي إلى الإضوار بالمنسور.

وإن بدع الآجر استناجر في الإجارة الطويلة في أيام الفسخ فيل الفسخ . دكر شمس الأنمة السرحسي رحمه الله: أن هذا الفصل جب أن يكون على الروايتين أيضًا ، كما أو باع مُن الفسخ ؛ لأن الإجارة في المدة الناتية " مضافة

وقال الصدار الشهيد حسام الدين رحمه الله : يجر، أن يكون افاد هذا البرع بالثاني الروايات؛ لأن للأجر ولاية الفسخ في الايام المستان، والبيع ولاله الفسح، ولا كدلك؛ لأنه ليس للأمير ولاية الفسح في الإجارة المصافة، فجر أن يكون في غاد يبعه احتلاف الروايين، وبه ختم حوفة أعلم -.

## نوع أخرمن هذا الفصال

قد ذكرتا أن الأيام المستناة في الإحارة الطوياة غير واخلة غير العاد العقدات العقدات العقدات العقدات المستناد والحادي الساحر المستاجر من غيره بين نقت الأيام في الإحارة الثانية أنها اليوم العاشر والحادي عشر، والتدني عشر، والتدني عشر مثلا من شهر كفا، ويستثني نصاً ليبين الداعي من الأيام في العقد. الثاني من غير الداخل، هكذا ذكر الحاكم المسمر قندي رحمه الله في كتاب الشورط، وهذا إذا كتب ذكر الإجارة الثانية على حدة، أما إذا كتب في الذكر الأول أو على ظهره، فقد كر فيه سوى الأيام المستنادة المذكورة فيه يكفي فيوار، الإجارة الثانية حواله أعلم بالصواب.

<sup>(</sup>١) وفي هم المسائمة الثانية .

 <sup>(2)</sup> حكمًا في حبسم النسخ ، و كنان في اللاحل: أحمث العشد، فلر السسأحر من غير «بيبت تلك»
 الآبام ...

#### نوع أحرز

(۱) وفي م حملنا

احتمه نشايع عن يحوز الإجارة الطويلة في نصل، وهو أنه إذا كان يو أصد المساقدين حيث لا يعيس إلى مده ثلاثي سنه معه عالماً ، هز نصح هذه الإحارة ، فعضه يحبر أو عاصم العاموي وحمه الله . وعن ثم يجوّم القاضي الإمام أبو عاصم العاموي وحمه الله . ورجهه أن العالم والقالب ملحق بلغيض في الأحكام ، حتى يحكم جرب القصود عورت أو أنه عازادا كان الطاهر والقالب أنه لا يعيش إلى هذه المدة . تبقيا بقساد العقدة الأن تبلك المنه حرجت من الإحارة محمولة ، فتنكن الجهالة في الباقي ، فالا يجور الأن مفعة الأرض فضم سوى مدة عمره لا تكون علوكة له ، فقد حسم بين المولوك وعبره ، والمعلوك محبوب ، فلا يجور هذا المقد .

والآنه عنولة التأليد هي الإخارات كنما ذكرنا ، والمثاليت شرط وحوازها ، والتأليد بيطانها ، أقصى ما عي الباب أن حياله إلى هذه الله عير مستحبلة ، و كان قددك إنا أن في الأحكام بعتر الغالب والطاهر

وبعضهم حواروا دلك، وعمل حوار ذلك اطعماف: دان المعرف عي هذا الباب لصيفه قبلا العاملين، وأنه تقتضي النوقيت، قصح دلك، ولا عبرة الوت أحد العاقدين فيل انهاء الندة؛ لأن ذلك عسى يو جدالهما إذا كانت المدة مقدار ما يعيش الإسبال إليها عاليا. ولا عبرة كان

و بطيع هما إذا نزوح اهر أه إلى مانة سنة أن يكون متعة ، و لا يكون بكاخا صحيحًا عن شرونيات الظاهرة عن أصحبُنا ، وإن كان لا يعيش إلى همه الله عالمًا ، وجعل ذلك إنزالة نكاح موفق ، واعتبر فاهر حياته في احال ، وجعل ذلك بمرقة الوقت اليسر

وإنحا معلمًا "كذائك لما دكرها أن الاعدار للفظ ، وأنه يفتضى النائيس، فصار المكاح موفق ، والفكاح الفرقت بإطار ، وكان الفاضى الإمام أبر على السنقى رحمه الله بمول . مأن مضايحنا وحمهم الله يترددون في فصل الكاح في منى هذه الصورة بعصهم، قانوا ا يحور الفكاح في مثل هذه الصورة، ويحمل ذلك التأثيث تمنزلة التأبيد ، وهكذا روي الحسن و زارد عن ألى حسمة وحسهما الله وكالنهم فاسو، فله على سادكر في كانات الطلاق في نات الإيلام إذا قسال: والله لا أنسرات إلى عسورج الدحسال، أو إلى طلاخ التسمور من معربها، فإناهناك لا يصير في القياس مولك، ووصدر مولك استحسالاً، ومجعل في الاستحسال ذلك التأثيث عنولة التأبيد، كنا هها.

13140 - وإدا الساج شيئا إجرزة طوبلة منحيحة للتنابر دين موصوفة، فأعطاه مكان الديابير دين موصوفة، فأعطاه مكان الديابير لا الدراعية اللهدة لا لا الدولون مندروط في الإحارة الطوراء، والأحروة للد المدار الطائمة حيل من الإحارة الطوراء، والأحروة للدولون الدين والجبء فيصح الصحيحة، فإذا فيص مكان الديابير دواهم، كانت هذه مصارفة بدين واجب، فيصح وصدر المنظور وبعد لرقيا لديابير.

ولد كان العقد فاسداً و رفاقي شدالة بحالها بطالب الأخر بإعطاء الدراهم و لأن الأحرة لا قلت باشتراط التعجيل في الإحراة القائدة، فتم تسبح المسارعة، فلا يصبر استناخر موفي الدنالير، فلا يحب على الآخر إعام الشائير، وإذا أخر أد ضاء وفي الأرض ورخ أي أنسحار لا يجوز ، وإن أراد الخيلة في ذلك، فقد مر فشر، في المصل القامس عشر من فقا الكتاب .

1914 وقد وإدفاد تأسو كومًا المهروم وقد كالمامع ما تحت الكوم الأناجاء وقد الإحارة حتى الحد الكوم الأناجاء وقد الإحارة حتى اللاحارة حتى اللاحارة الإجارة وقد تصرف في الكوم الطلاق على حيار الرواة وهذا في البيع، ولم أكل من تدار الكوم، فقد قرر الايطال خرارة ووقة لأنام تصوف في الناسري، وهو الدارة وقد الافن المستأجم وهد الكوم، ولو في تراوف فله وحد أيضاً.

18194 - وإذا قبال تغييره أجرائك واري هذه أو قبال أوضى هذه على الك تعسيم العقد متى عنده على الك تعسيم العقد متى عندت كالت الإحارة فاستقاد الآن منذ الخيار بزيد هلى تلاقة أياج، وهي فتاوى الفضلي الإبارة أحر الرحل حذوته مشاهرة، تم أحرة من غير إجازة طويلة، وأمر الأجرائد أحرة من الأجراء من الأحرة من الأحرة من المحدد الآجر العد ذلك، والمستأجر إجراة طويلة وهو الذي يقبص الأحرة، هنه فيص منذ فهراك الإجراة الإبارة الأولى فيه ولا الاحرة التابية إما تعسم عند

الشهر الناش، لأد بمحيثه تنفسح الأولى.

ومعنى المسألة (أن الإحارة الأولى وفعت صحيحة ، وأنها ضع صحة الإحارة الثانية ، ولكن للأجرح من السخ عند التنهر الثاني، وإقداف على الإجارة الثانية دليل الفسخ ، فالغسخ العقد الأولى عبد الشهر الثاني، وصحت الإحارة الطويلة ، فإذا طلب المستأجر إجرازة طويلة الاحر من المستأجر الأولى ، وأجابه المستأجر الأولى إلى ذلك ، فقد المقد بين الأولى وبين المستأجر إحارة هويلة إجارة جديلة مشاهرة ، فهو معنى قوله " ما تبين المستأجر الثاني من الأجرة ، فهي له إلا أجر الشهر الذي وقعت فيه الإجارة

قبال القاضى الإمام وكل الإسلام على السعدى رحمه اقد: أراد بقوله. ما فيض المستأخر من الأجرة، فهي له ما فيض في حال حياة الأجر؛ لأن عوت الآجر تنفسخ الإجارة، فما يأخذ بعد ذلك يأخذ بعبر حق، فيلزمه رده على ص تخذ مه.

18114 ومن الفتاري الصحوي: إذا أجره داره من رحل إجازة طويلة ، ثم أجر من أحر إجازة طويلة ، ثم أجر من أحر إجازة طويلة ، ثم أجر من أحر إجازة طويلة لا يجوز ، ولا يقلب حائراً بعد ما المسخت الأولى بعسخها ، وأنه مشكل ، ويبيني أن تكون المسألة على روابتين ، لأن في الإحازة الطويلة بعض العبقود مضافة ، وفي صححه فيسح الإجازة الضافة إليه ووابتاك ، والإجازة النائبة دليل فسخ الإجازة لأولى كالبيح ، ويجوب أن يكون في المسألة روابتان ، كما في السح - والله أعلم بالمهاب .

## القصل الحادي والثلاثون في اللقيف

18119 إذا استأجر الرحل داراً، وله يسم ما يعمل فيها، يتصوف إلى السكني، وليس له أن يعمل فيها، يتصوف إلى السكني، وليس له أن يعمل فيها معمل الفصادي، وليس له أن يعمل فيها معمل الفصادي، ولا أجر عليه وإن سلم لا أجر عليه فياساً، وعسه الأجر استحسالًا، والواعي إذارعي في مكان لم يؤذن له بالرعي فيه، فعطب الخم، أو ما أشبه ذلك، فصار الراعي ضامتُ غاعلي، ولا أحر له، وإن سلمت تغضم، كان في وجوب الأجر له قياسًا واستحسالًا على عام،

١٤٩٢٠ وإذا استناجر ثوباً ليلسمه مدة معلومة بأجر معلوم. ليس له أن بليس حيره، فياد أنيس عير، في ذلك الوقت إن هلك صنعت العنيس، ولا أجر عليه، وإن سمرلا أجر عليه أيضاً.

وإذا استأجر دابة بعينها ليركبها إلى مكان معلوم بأجر معلوم، ليس له أل يركب غيره، فإن حمل عليها غيره صحن، ولا احر عليه، وإن ركب هو وحس معه احر، فسلمت فعليه الكراء كان، وإن عطبت معد ينوغها ذلك افكان من دفك الركوب، تعليه الأجر كله، وهو ضامر التعلق قسته.

1818 - وإذا استأجر داية ليذهب في مكان كذاء فذهب بها في مكان أحرب وسلمت الدايف أو مكان أحرب وسلمت الدايف أو هلكت، فلا أحر على المستأجر، وعند استيف ما ليس بدقوه عليه إفا يجب الأجر على المستأجر، وعند استيف ما ليس بدقوه عليه إفا يجب الأجر على المستأجر، من استيف ما هو معنوه عليه، أما إذا لم يتمكر فلا ، ألا ترى أن من استأجر من أحر تربّ بعينه ليلبسه ، وغصب هذا المستأجر من هذا الأجر ثوباً أخر، نم إن المستأجر أبس انقوب المقصوب دوق الثوب المستأجر، فإن كان متمكناً من ليس الثوب المستأجر، فإن كان متمكناً من ليس الثوب المستأجر، فإن كان من بيته، فإنه "بجب الأجر على المستأجر في المستأجر في

الله ب المستأجر ، وإن لم يكن منهكناً ، بأن فصب رجل الله ب المستأجر من المستأخر لا أمر على المستأخر أصلا لهدا؛ لأن في الوحه الأول استوفى ما نبس بمعفود عليه، وهو منابع لتوب المفصوب مع تكته من استيفاء ما هو معفود عليه.

و في الهاجه الثاني: استوفي ما ليس بمقود عليه مع عجزه عن استيقاءها هو معقود عليها ومني استوفى ماحا محقود عليه وريادة افون سلم العين بسقط اعتبار الريادة، فيجب الأجراء ولا يجب الضماف، وإن هلك العبن بسبب استيفاء نلك الريادة إن صار المستأجر بسبب استيفاء الزيادة مستعملا كل العوب، يجب ضمان كل العين، وإن صار مستميدلا بعقى العين يجب ضمال اليعفى، وهل يجب الأجرء فغيما إذا وجب الضمان كل العين لا يجب شيء من الأجر، وفيما إذا وجب ضمان العين بقدر الزيادة، يجب كل الأحراء ومني كان المستودي معرما دخل تحت العفد جنساً واحداً من حبث الاسب، إلا أن سنهما تفاوت، فإن كان تفاونًا فاحشًا التحقّا بجنسين مختلفين، ولا يعشر معقودًا عليه، فباستيقاءه لا يجب الأجر، وإن كان النفاوت يسبرًا، لا يلتحمان بحنسين مختلفين، بل يعتبر الجنس واحداء وبكون النفاوت راجعا إلى الصفة، فإنا لم يعلم يجب الصمان، ولايحب الأجر، وإن سلم يجب الأحر، ولا يجب الصمان.

إذا ليت هذا جيًّا إلى مسألة البيت، فشول. المقود عليه لما كان هو السكني، فإذا سكن وعمل فيهاعمل القصارين والجفادين، فقذ استوفى ما هو معقود عليه ، وهو سكناه إلا أنه استوفى وبادة سيء بسبب عمل القصارين والحفادين، قبان سلمت الدار مسقط اعشب ارالزبادة، وإن هلك الدار، لا يجب الأصر، ويحب كل الضمال، لأنه ماستيفاه هذه الربادة صار مستعملاكل الداره فيجب كل الضمان عند الهلاك، وقع يجب لنيء من الأجر.

وأما مسالة الراعر: قلنا: إنَّ الراعي في هذا المكان والراعي في المكان الذي أدب والرعى فيدواحداسماء إلا أذبيتهما نفاوتًا، وهذا التفاوت بسير في الرعى، ولهذا صحت الإجارة على الرحي، وإن لم يبين المكان، قبلي الجنس واحدًا، فكان هذا الحتلاقًا في الصمة، فإن الراحي في بعض الأمكنة إلما يكون أجره، فلهذا كان كما قلتا.

وأما مسألة الثوب قانان النفاوت بن الليسين تفاوت فاحشء فالتحفا بجنسين

مختلفين، وإننا جمعهما الاسام، والداخر تحت العقد لساء، فكان لدين غيره دعماو هذا التفاوت عبر داخل قات لعقد، فكان هذا استيفاء ما ليس معقود عليه، وإن ثم لكن المستأخر متسكة من استيماء ما هو معقود عليه، وهو السندمي الذه - لأن ذلك إما يكون إذا لم يكن في يدعوه.

وكدنك الوحه ويما إذا النتأجر فاله تعيمها ليا كساؤي مكان معقومه فحمل عليها غيره و معيومه فحمل عليها غيره و فيره و في دلك الكان، وساست الدامه وعمد استوفى ما هو معقوه عنه وربادة، فإذا سالت سفط اعتبار الرحدة، فيجب كل الأحراء وإلى هلكته من الركوب معاديم عها أي ذلك الكان، لم يسقط عند أن يادة، فيحب الصحاف، ولكى وعايضين علمه عيمته والأم ماستيد، الريادة منار مساسلة معها الدائة، وهو ما وادعى مقدل وكوب المناحرة أما دار وكوب المناحرة عليه هنا معدر بالركوب لا بالذة، وقد حدار كانه من حدد الدائة مساجرة، والبعض عار مستاحر، فيها والمناه ما الشعرة فيها في الإحراء والبعض عار مستاحر، فيها والمناه وحد ذلك الزيادة وحد فيها القدر، وإدا وحد فلك الزيادة وحد فيها الإحراء فيها فيها فيها القدر، وإدا وحد فلك الزيادة المناحرة ويا الإحراء فيها الإحراء فيها فيها فيها القدر، وإدا وحداد فلك القدر، وإدا وحداد فلك

وفيسا إذا استأخر داية ليدهب في مكان كدا، فذهب بها في مكان حر، فشول بين الدم كالمن تفاوعه و منش دي الوصول، فياع دررا للجسس سح فافين، ها مراكل الركاب في مكان التي معقومًا عليات واستيفا، غير المعقود عليه الآيو هذا الأجر أصلا إذا لم يضيحن من ستيفاء العقود عليه في الكان الدي أضيف إلى العقد، وإذا دها بها في مكان أخر، فما تمكن استيفاء الحقود عليه في المكان الذي أصيف إلى العقيد، دما ي هذا يحرح جنس هذه المسائل وإنه أعلم بالصواب .

# الفصل الثاني والثلاثون يقرب إلى المسائل التي هي في معلى فقيز الطحان

إذا دمع التي أخبر يقره بالمعلق، إليكان الحادث مسيدنا مصعاب، والمسادث كله تصاحب القرة، وعليه أجر مثل عمل طناوع إليه، وتمن العلقاء، وهذا لاب المعرع إليه غير ممترع بين، صنع الأنه (قاصل ذلك رحاء أن يسلم له تصف الحادث، ولا يسلم له يصف الحادث ههذا لصفاد لعقد، فكون البدل محمولاً.

قبالى: فاو مشهى على ديك رسال، واتحت المادة وع إلى مده ص اللي مصلك و والسعض قائم في بلدم فيما كان قائماً من الليان، فهم المالك و ما تحدد الدفوع إليه مصلاً، فهم للسدوع إليان أو تقافق حق الذلك عنه شنال الاسم والمعنى و عالى الدفوغ إليه الصاحب البقرة منال هناك الشهرة الواللين منفى، وما ذكر من تفطاع حق طائلك من المصل مشكل - الان الاسم والمعنى ويتالدلا و يكل بصبح والذي هي من حهة المالك.

18977 وعلى هذا إذا ومع المدجاجة إلى وحل البكون الليضاء ويسهمه فأو أنا الدقوع إليه وقع المقره أو الدخاجة إلى إحل أحر بالنصف، فهلك في يعده فالمدفوع وليه الأول فسامن والآن العبر أمانة في يسمه وليس فلأمس أن شفع الأمامة إلى عبره من عير مدورة، طو أن المدوع وليه بعث البثرة إلى السرع، فلا فيسائا لمكان تعرف

۱۵٬۳۳۰ مومل بيرع الفتاوي السراء العطت بذر الفيائل إلى المراة دللصف، فقاست عليه حتى الارت عالميان لصاحب الدارع لأنه حدث من نشره، وفها على صاحب المفر فيسة الورق أأكو أخر متنها

و في إحارات الصداري " إذا معمد بذر السيلق إلى احتمها وأحيمها على أنَّ العباني ينهم الكائل علما عرج الدود وقالان إنَّ أكثر ما قد ملك، مقال مهمدا " ادوم إلى قس

(1) معمل الملس مصلًا، وجمع اللمن من ومجاه حوصر الواحري أن حوه حس يقطر الله،

<sup>(7-</sup>روي و الفودة الكان الورق .

البذر وأنامته برىء، وهما كاذبان، فقد خرج الفينق كله، فالقبلق كله نها، ومهما عليها قيمة ورق الغرصاد، وإن كان له قيمة، وأجر متن عملهما في ذلك.

18178 - وفي مضاربة أفناوي أبي الليث رحمه الله": إذا دفعت إلى امرأة دودًا لتقوم عليها بتعقشها على أن العبلق بيتما نصعان، فهو بمثرَله المضاربة، وكل العبلق لعباحب الدود، وعليها أحر مثل العاملة وقين الأوراق.

18170 ولوعهب من أخر دود القرى أو يبض الدجاجة، فأمسكها حتى خرج القبلق والفرخ، لم يكون الفرخ و القبلق، حكى عن شمس الأنمة الحلواني رحمه الله أنه فال الفرخ و ينفسه فهو لصاحبه، والحيلة في جنوا "هذه المسائل أن يبيع صاحب البيضة، وصاحب الدجاجة والقرة نصف الدحاجة والبقرة من المدفوع إليه ويرفه عن ثمارها شرى، فيكون يتهما.

18177 وجل له غرير في مصر أخر، قال لرجن: اذهب إليه وطالب بالدين الذي لي عليه وهو كذا، فإن قيضته، ذلك عشرة من ذلك، فقعل فام أجر المثل؛ لأن هذا في معنى قفير الطحال، فنم يصح هذا العقد، وقد السوائي منافعه بحكم هذا العقد، فيجب أجر المثل حوالة أعلم بالصواب-

<sup>(</sup>١) مكدا بر الأصل وم، اكان بي طابق أحسى أ.

# الفصل الثالث والثلاثون في الاستصناع

قد دكترنا في كساب البيدع تبيقيه الاستفساع، وصمته، وما يحرز نبه، وما لا يجوز، ولم يذكر ثمة النسائق، قندكرها ههم، وسحمد، حمه الله أورد بات الاستصناع في اليوع والإحارات، فنحن فعلنا، هكذا أيضًا خياعًا له .

و الاستصباع أن يكون العين والعمل من الصائع، وأما إذا كان الدي من الستصبع الأمن الصائع تكون إجدارة، ولا يكون استصباعاً الأمن الصائع تكون إجدارة، ولا يكون استصباعاً الأمن الصائع تكون إجدارة وجدسه، الرحل إلى حبائك في توب من قطن بسبجه له، وسبعي عبرضه، وطوله وجدسه، ورمعته أن الغزل من الخائك حتى كان استصباعا، فالقياس الايجارة الأنه استصباعاً وقاله إلى معلوم بيدل معلوم، ويحوزه كما في الحفاف والأولى، ولكن أستحسن، وقاله الايجارة الأن يج العدارم، ولكن جوز للعامل الايجارة الأن شعرب لذلك أجلا يصبر السماء دكر المدالة في كانب الإحارات من غير دكر علاف

وذكر في كتناب البيوع من نسرح نسبخ الإسلام رحمه نه: أن الاستحداع فيسا الماس في تعامل يصير سلمة نضوب الأحل في قول أبي حنيفة وحمه الله و تقديما لا الماس في تعامل وقيما الانتخاص في تعامل القدر في الأجار بالإجماع، وفي القدوري ، وكان ضرب في الاستصاع أجلا، فهو بحزلة السلم يحتاج فيه إلى ضعى أبدل في المجانس، ولا حيار تواحد منهما في قول أبي حديثة رحمه الله، وقال أبو يوسعه ومحمد رحمهما الله، بس يسمو من غير فصل بيما للماس فيه تعامل، وبسما الا تعامل لهم خلاف يؤند ما ذكره نسيخ الا تعامل في خلاف يؤند ما ذكره نسيخ الإسلام رحمه الله بي الدوم الله قبل خلاف يؤند ما ذكره نسيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب الوطارات من غير خلاف يؤند ما ذكره نسيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب الوطارات من غير خلاف يؤند ما ذكره نسيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب البوط الله قياما في بصير الاستحدام المناب

 (11) هكاما عن يقيبة السبح، والدن عن الأصل وحسب ورفعته بكون إحمارة، والإيكار، استنصاطة، فالقباس أذ الإسمورة الأذا استفتاع إلى اللح إلى

بضرب الأجل بالإحماع.

المعتقد المعتقد وحمد وحمد الما وإذا دفع حديثاً إلى حداد ليصنعه إناه سماه بأخر مسمعي، فجده المعتقد إناه سماه بأخر مسمعي، فجده الحديد، ويجبر على الفيول، ولو حالفه وسما أمر الله فإن خالفه من حيث الجنس، أن أمر يأن يصنع له فنوم، فضنه له مراً ، فسن حديثاً مثل حديد، والمراث الله ويك إلى خالفه من حيث الوصف، بأن أمره أن يصنع له منه ددومًا يصلح فلتجارة، فضنع له منه قدومًا يصلح فلتجارة، فضنع له منه قدومًا يصلح فلتجارة، من حديثًا مثل حديده، وقرك الفيوم، وأعطاه الأجر، مثل حديده، وقرك الفيدوم عليه، ولا أجر، وإلى شاء أحد العدوم، وأعطاه الأجر، وكذلك المحكم مي كل ما بسلمه إلى عامل ليصنع منه فسنًا مسماق، كالجلد يسلمه إلى الإسكاف ليصنع منه فسنًا مسماق، كالجلد يسلمه إلى الإسكاف ليصنعه جفيل أو أشبه.

الا ۱۹۱۳ و بدا على أربعة أوجه: الأول: أن يقول: أكرضي رطلا من غزلك على أن غزله، فهذا على أربعة أوجه: الأول: أن يقول: أكرضي رطلا من غزلك على أن أعطيك مغله، وأمر أن يسبح منه تونا على صغة معلومة بأجرة معلومة، وأنه جائز المستحسانا، سواء كان الاستغراض مشروطاً في عقد الإحرة أو لم يكن، والقباس فيما إد كان الاستغراض مشروطاً في عقد الإحرة أو لم يكن، والقباس فيما فيما ما لا يقتضيه العقد، ولأحد المتعافدين فيه مقعة، ولكن تركنا الفياس المتعارف فيها ما لا يقتضيه العقد، ولأحد المتعافدين فيه مقعة، ولكن تركنا الفياس المتعارف فوس مقد، ولا يقرل الفياس المتعارف ثوب مقدر، ولا يقي العزل للنوب المأموريه، ويشتوطون فوص ما بنيه به الثوب من عند الحائث، فهذا شرط متعامل فيما بن الناس من غير نكير، فيجز، ويترت القياس لا بله على المتعارف في الاستعماع فلنعامل، وترك الفياس فيها إذا المتورئ لعلا على أن بشترك المناس فيما إدارة والجاره الأمان من ما يتم الشترى أحراً وإجاره الأمان متعارف فيما بين فياس، فكذلك هد.

وأد اللوج مائذاني إذا قبال. زدني وطلا من غيرتك على أن أعطيك شيز لا مبتل. غزلك، وأنه جائز، ويكون قرضًا.

<sup>(1)</sup> مكيدي طاء وكان في بياء م أولا إدالة أمكان والرالة

الوحه النائب. أن يقول زفني عز لا يسكت، وأنه يجير النصاء ويكون قرصاء راها حدل النائب النحاء ويكون قرصاء وإها حلى قرصاً فيها في المتبل التي يحتمل القرض، فكان حمله على القرض، فكان حمله على القرض، فكان حمله على البرع، ويصاب بنقا ما ليس عدد أولى من حمله على المبرع، ويصاب بنقا ما ليس عدد أولى من حمله على وإن احتمل الهام، الأنه وإن احتمل الهام عن المبرعي، والفرض، والفرض، والفرض، والفرض، والفرض أقل المبرعي، والابتال النبي والمبعة جميدًا، فكان الأقل منظا، فكان الأقل المبرعية على ما عرف، والهية لشياك النبي والمبعة جميدًا، فكان الأقل منظا، فكان الأقل المبرعية المبالة المبالة المبرعية المبالة المبالة النبية المبالة النبية المبالة الم

نم إن أم يكن مشروطا عن عبد الإجازة جارت الإحازة فناساً واستحساناً وإن كان مشروطاً وهذا المدالة على القياس والاستحسان الذي دكرتا ، فإن وقع الاحتلاف بن رب التوب وين اخالك بعد ما فرغ الحالك من العبل، فعال وما التوب سوارد فيه شيئاً وقال الحالك الاومل وقال وقال مشاهدة فإذا باعده مناحده فيل أن يعلم وذابه عالقول قول وب التوب مع بميته وعلى الحائك البيئة ، فإذا يكل و بالتوب على الموت على الدوب على الدوب على الحائل النبية ، وقال عالم عالم والكاف التوات على المائل على التوات على الحائل التوات على المائل على المائل التوات فالله بعال على المائل على التوات فالله بعال على التوات فالمائل على الكلام عنه بعد هذا حال شاء الله بعال على الدوب التوات فالله بعال على التوات فالتوات فالتا التوات فالتوات فالتوات في التوات في ال

الوحمة الدابع الذيفون؛ ودوطلا من عزلك على أن أعطيك ثبل الغرائد، واجد عملك تداورهما، فالفياس أن لا يجور، وفي الاستحسان يجور، وتجيء للفياس طوق ثلاثة إن كان شرى المؤن مشروطًا في الإجارة إحداداً أنه لا مدتيس عدد لا على وحد السفرة فكون فسدا.

والنائل : أنه نما طبيع ، في إجازة ، وهذا يوحب بسندا الإجازة ، كما في إجازة الدور ، وللتساعد ، أنه استسطاع في حق الزيادة ؛ لان العسمل والدير من الحسائك ، والاستطاع في النبيات لا يجوزه كما الراسطيع هي أصل تدويه ، وإن الديكن مسروطة ، فلا يحوز فيامنا العلمي . إجناهها ، وهو أن من ما ليس عنده ، ويع ما ليس عندالا بحوز إذا سماء ، والم يوجف والأن استصاع في حق الزيادة والاستحساخ في الراسب لا يجوزه إلا أنه مي الاستحسان يجرد التعامل الناس ، فانه الإسمان فد بديع عرال في حاشد ، وبأم رسم الثوب ، ويعلم أنه لا يكفي العرال المانو ، فانه الإسمان فد بديع عرال في حاشف ، وبأم رسم الثوب ، ويعلم أنه لا يكفي العرال المانو ، للمانو ، للأمور .

مه، فيشترط عليه زبادة غزل على سبيل الشراء، أو بدفع غزلا وعنده أنه يعي هذا الغزل، فيقص الغزل عن القدر الماسورية، ولا يجدرب النوب غزلا مثله، فيقول للحائك: زد فيه عز لا من هندك على أن أعطيك شمنه، وإذا كان كلا الأمرين متعارفًا فيما بين الناس، نرك القياس فيهما، وخصرًابه الأثر، وهو النهي الوارد عن بم ما ليس عنده.

وإذا جاز هذا فإن اختلفا بعد انفراغ من الثوب، فقال رب الثوب. ثم تزد شيدًا، رقال الحائك. زدت فيه ما أمرتني، فهذا على وجهين أيضًا، فإن كان مستهلكًا ذكر أن القول قول رب الثوب مع بينه على علمه ؛ لأبهما تنازعا في شيء ، ولم يكن معرفة ما وقع التنازع فيه من جهة غير هما، فيعنب عبه الدعري والإنكار، والحائك بدعي على صاحب الغزالي زيادة شمخ الغزال، وزيادة الأجراء ورب النواب ينكون فيكون الغواء قوله مع يبنه على عمله"١٠ لأنه بحلف على فعل الغيراء فيحلف على العلم، قإن لكل عن البديل ثبت الريادة ، فكان عليه جميع ما سعى للحائك بعضه بإزاء العمل ، وبعضه تمن الغزل؛ لأن ما ادعاه الحائك ثبت بنكول رب النوب، فكان كالثابت بإقراره.

وإنَّ حَلْفُ وَلَمْ يَشْتُ الْوَمَادَةَ، ذَكُرُ مَحْمَدُ رَحْمِهُ أَنَّهُ فَيَ الْكِتَامِ: أَنَّهُ يَعْلُ ح عنه ثمرًا الغزل، وبلزمه أجر النوب؛ لأنه لم ينيت الزيادة من عند الحائك؛ له حلف رب النمن، علايكون له ثمن الغزال، فيطرح عنه ما يخص الغزال، ومعرفة ذلك أن يقسم المسكر على أجرامثل همل فيما أمريه ، وذلك عمله في من ونصف ، وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك؛ لأنه قابل المسمَّى بالغزل، وبالعمل في من ونصف؛ لأن منا من غزل أعطاه المستأجر ونصف من اشتري منه، فيطرح عنه ثمنه، وما أصاب الممل، وهو أجر النوب بلزمه حتى إنه إن كان المسمى مثلا ثلاثة دراهم بإزاء الغرل، وبإزاه العمل، وفيمة الغزل عرهم، وأجر مثل عمله فيمنا أمريه درهمان من المسمى بطرح عنه درهم لمن" الغزل. و ويقسم ما بقي من المستّى على أجر مثل عمله فيسا عمل، وفيما ثم يعمل الأنه جمل الأجر بإزاء عمله فيما دفع إليه من الغزلء وقيما أمره بالزيادة، ولم يوف العمل فيما أمره بالزيادة، فلا بدأن بطرح عنه حصة ذلك من الأجر .

<sup>12)</sup> حكة التي ظاء في وكان في الأصل وم: " على أنه عمله ".

<sup>21)</sup> وكان في الأصل "من مكان أنمن .

وكيف يتم من حصد ما لم يعمل في الزيادة من الأجراعا عمل الخناف ما المثنايخ رحمهم الله و قال بعضهم و يتعرف باعتبار الوزن إن كان ما دم إليه منا من غزل و رما شيرط عليه بصف من يقسم البالتي من المسكى بعد لمن نغرل و وقلك ورهمان عليهما اللاك فالناه بإزاء منا عمل و ونشه بإراء ما لم يعمل و فيطرح عبد الثلث و الا يعتمل السهولة والصعوبة في فعمل بسبب صغر التوب ركبره ، كما في المراحل إما مات الدابة المستأجرة ، وفي وسط لطريق فإنه بطرح بعض الأحراء وستى البعض ، تم يتعرف قدا السافط من الفائم باعتبار قدر المراحل الاعبره بها المديد له والصعوبة ، وكذلت هذا .

وقال بعضهم، بأنه يبعرف قدر الساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العبل بسبب صعر القوب وكبره، وهذا الأن العمل قد يسهل على احالك بطول النوب، وومن عبدة صوره، فإنه من قصر بعداج إلى الرصل، وإلى عمل العبل الفق مراراً، ومنى طال يعتاج إلى ولك مرة واحدة من عقد الصناعة في زيادة الأجر سبب صفر الاوب ونقصائها بالله على ودبك درهمان على أجر من وإذا وحب اعتبارهما بجب أن يقسم البائي عن المسلى، ودبك درهمان على أجر من عدمه في من وقطف، وقي من درهمان بكون بإزاء الزيادة نصف درهم، فيطرح عنه من درهمان تعلم على من درهمان تعلم بن المسلم، والمنافقة الإعتبار فيما ين أهمها إذا اشتمل السفر على الدحل السهور والصحب، الراحل سافظ الاعتبار فيما ين أهمها إذا اشتمل السفر على الدحل السهور والصحب، فيها وحد فيما الأحرة، فلالدار على المنافقة الإعتبار فيما ين أهمها إذا اشتمال السفر على الدحل السهور والصحب، فيها وحد فيما الراحل منافقة إلى المنافقة على الدحل المنافقة على الدحل المنافقة على المنافقة

القهم إلا أدبيكون التفاوت بين القصيم والطريق بذرع أو بذرعين، حيننية لايكون لذا الفاوت عبرة في زيادة الأجر ومعمانه ، ولم بذكر محمد وحمداته أن صاحب الوب يحبّر، وإنحا لم يدكر الحيار، وإن خالفه اخالت في صفة ما أمر به ، لأنه متى سبح النوب من من وقصف يكون أطول مما إدانس حمامن من واحات والطول في النباب صفة مرعومة كالصفاقة والرفة ، لأن الطويل يصلح لنوع لايصلح له الفصير ، إلا أن التحبّر غير مكن

١٩٠ ومن م فلا يدمن بداعسارهمة أرقى الأصل فلا تدمن حداشيارهما

تعد هلاك الشوب؛ لأنه لا تيكنه ترك الشوب عليه حتى يضمين غزلا مثل غزله ، قتعين وجوب الأجر .

ثم ما ذا يجب أجر المثل أو المسمى؟ فعلى قول معضهم أجر المثل لا يجاوز حصة من المسمى، وحلى قوق بعضهم إن رضى بالعيب، فعليه النسمى بحساب ذلك، وإن لم يرض بالعيب، فعليه أجر من ظعمل، لا يجاوز إيه ] " حصته من المسمى، كما فلنا: فيما نقدم من المسئل.

ومحمد رحمه الله ذكر الأجر في علم المبألة مطلقًا، ولم يقور: المُسمَّى، فيجب تخريجها على حسب ما ذكرنا في المسألة الأولى، فأما إذا كان قائمًا إن كان لا يعرف مقدار ما دفع إليه صاحب الغزل، فالجواب نيه كالجواب فيما إدا كان مالكا من أوله إلى أخرم؛ لأنه تعذَّر معرفة ما رتم التنازع فيه من حيث الوزن، وإن كان الثوب فالماء فكان الحواب فيه كالجواب فيما إذا كان الثوب مستهلكًا في جميع ما ذكرنا إلا في حكم واحد، وهو أنه مني حلف وليريثيت الزيادة له أن بترك الثوب عليه، ويضمن غزلا مثل غزله، فأما ما عدا ذلك فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان مستهلكًا، فأما إذا كان النواب فاشأه وقد عرف مقدار ما دفع إليه من الغزل بأن تصادقا على أن ما دفع إليه من إدا كان الثوب قائمًا، فإنه يوزل الثوب؛ لأن معرفة ما وقع التنارع فيه عكن من حيث العبان بالوزن؛ لأن ما دفع إليه إذا كان معروفًا بعرف الزيادة من حيث الوزن، فلا يلتمت إلى قول واحد منهما، بل يوزن الثوب، فإن وزن فإذا هو من واحدالم بثبت الزيادة بيقين، فيكون الفول قول صاحب الثرب من غير عين، وإن كان متوين، فالقول قول الحائك إن لم يدع رب الثوب أن الزيادة من الدقيق؛ لأن الزيادة تنبت بتصديق حساسب الثوب، وإذ ادعى أن الزيادة من الدقيق، فإنه يرى أهل اليصير من قلك الصناعة، فإن قالوا: قد يزيد الدقيق مثل هذا، فالقول قول صاحب الثوب مع بحيثه والأن الظاهر صلو شاهداً لرب الثوب، لما قال أهل تلك الصناعة . إن الدفيق يزيد هذا القعر إلا أنه يجعل القول قوله مع البعين؛ لآن اللزيادة لم يثبت بيقين أنه من الدقيق، وإنما ينبت بموع من الظاهر، وإن قالوا الدقيق لا يزيد هذا الغدر صار الظاهر شاهداً للحائك، فيكون القول قوله، لكن مع اليمين؛ لأنه

....

<sup>(1)</sup> ۋېدىس م.

لم يليت يبقين الزيادة بسبب العزل، وإنما ينبت بنوع من الظاهر، فجعل القول فوله مع اليمين

18174 - قال: ولو أن و خلافته سمسمة إلى وجل، فقال: أقليه وربّه بنفسج، واعسره عنى أن أعطيك أحرك برهماً، كان هذا فاسلاً؛ لأنه استأجره لعمل مجهول، لأنه استأجره لتربية السمسمة بالبنفسج، وقدر ما برس به السمسم من البنسج مجهول، قد يقل وقد يكثر، فيكون العمل مجهولا، وجهالة العمل توجيه الفساد إلا أن يكون قدر ما بربي به مثل هذا السمسم من النهسج معروفًا فيما بين الناس، فحينته يكود جزئراً؛ لأن المروف كالمشروط، كما في نقد البلد، فيكون العمل معلومً، وقد استأجر طاسم أحرًا.

قر في بين هذا ويهنما ودا دفع نوبًا إلى صبًّاغ ليصمغ بعصفر ، كانت الإجازة حائرة ، وإن لم يبين فقر العصفر ، وهنا قال : لا يجوز الإجازة إذا لم بين قدر البعسج .

ووجه الفرق بينهما من وجهين: الأولى: وهو أن قدر ما يصبغ به مثل هذا الثوب من الصبغ معروف فيما بين الصدافين، محبث لو زادوا على ذلك الفدار قسد النوب، والمروف كالمشروط، وتركان قدر العصفر مشروطا حازت الإجاء، لأن المعل معلوم، وهما فيس غيل هذا السمسم مقدار معروف من الينفسج بين أهل الصعفة بحيث لا يزاد عليه، فإمه كلما ازداد النامسج بزداد السمسم حيراً حتى وكان معروفا فيما بين الحجار بحيث لا يزاد عليه، جاز أيصاً الأن المروف كالنسروط

والنائي: أن العرف و تقدامل فيما بين الصباعين أنهم يجمعون النباب من الناس و ويصيفون لكل بعضمة واحده في وها، واحده و لا يفردون ثرب كل واحده من الناس بالصبغ على حدد، فتو شرطنا جُواز هذا العقد بيان مقدار العصفر، والابتهية للصباغ الاستخار بالامدال يدرد كل ثوب السبغ على حدد، صاق الأمر عليهم، وما ضاد، على الناس السع حكمه وهذا النعامل معدوم في تربية السمسم؛ لأبهم يفردون مسسم كل رجل عنى حدد في التربية، ولا يعاهون سمسم هذا بسمسم الآخر، ومتى خلفوا ضموا؛ لأنه بهيؤ لهم المبيز، غلو شرحها بيان مقدار البنسج لكل سمسم لا يؤدى إلى نفسون كامر عليهم، وأخذنا في البنسج بالغياس،

1979 - قال : وإذا وقع الرجل حقاً إلى الإسكاف، واستأجر الجر مسكى على الريخر به عضل، ويسكى ما الرجل حقال الريخر به عضل، ويسكى المائلة على أن ينعل الإسكاف، ويبعله مل عنده ورصف له البطانة والنعل، فهو جائز استحسالًا، والغياس أن الإيجوز، ووجه انقياس على ذلك أن حقارا جازة أو سرط قبها شراء، ولائه صار مشتريًا ما لبس عبده الاعبى وجه السلم، وشواه ما لبس عند الإنسان لا يجوز إلا سلمًا و وكان بمثل ما أو ديم توبًا إلى شياط لبخيط له جبة عبى أن يتحلبوه ويبطه من عنده بأحر مسكى، فإنه لا يحوز ١ فا ذكر المائلة الجنة على ألا المحار المائلة عن عنده بأحد رحمه الله من عنده بأحل أعلى على الراجل الحال المائلة عن عنده بأخر المحال على على الراجل ما يقتصه القياس، في عاب الخف التعامل، ولا تعامل على ما يقتصه القياس،

۱۹۹۳ - وفي أفائنقي البراهيم عن منحمه رحمه الله الرحل وفع إلى عيباط ظهارة، وقال: بطنها في من هندك، فهو جائز، وقاس على ما إذا الشترى خفّا، وقال فلباتم: أنطه شعل من عندك، فصار في الشألة روايتان.

ولو دفع زليه بطانة ، وقال ، ظهرها لي من عندك ، فهو فاست بنفاق الروايات ، ثم إن محمداً رحمه ، فه جوز هد الصرف وإن تم برأ صاحب الحلد المعل والبطانة ، وصرفه إلى نعل وبطانة بليق بثلك الحف .

١٣٩ ١٤٤ - وكفا إذا أمر الرجل إسكافًا أن يخور على لاغيه مكمييه أربع قطع من صرم يكدا. ولم ير الرحل القطع، فهو حائز استحساقًا، وكفا نوقيع الخرق في الخفاف يجوز من عير أن يرى الإسكاف الوقاع.

وفي أموادرابن سماهة الشرط الإرادة في التمل، وهكما ذكر في الفطع الأربع، وهكذا من ترقيع الخطع الأربع، وحكذا من ترقيع الخرى، فإدافي اختب بنجل، وفي النمل تحصف ووابتان، وإداجازت همه الإحارة استحساله وإذا عمل الإحارة استحساله فإداف عمل الاستكاف وأني بدء إن كان عمل مفارياً صافحاً لا فسد عيد أجرو صاحب الجلد عي القدل، ونه بكن له خيار، دفيد اعتبر المفردة للزوم لا حقيقة المرافقة من كل وحدين السمى في الذمة وبين ما عين الأجيو غير عكن والابد من أدى تفاوت بنع بن الموصوف في الذمة وبين ما أنبين، فسيقط اعتبر الموافقة من كل وجه لازوم، وقامت القاربة مقام الموافقة من كل وجه لازوم، وقامت القاربة مقام الموافقة من كل وجه فلاوم، وقامت القاربة مقام الموافقة من كل

وجه، كما في السلم لا يشترط الوافقة من المسكي في الده، وبن الدن اللووم

والما يشترط القاربة ، الأن الموافقة من كل وجه عبر تمكن ، فكذلك هذا ، وليس تصاحب الجند خدار الروية ، لا في حق العمل، ولا في حق النمل ، عي حق العمل لا إسكال ؛ لأن العمل كان واجد في قمة الأحير ، وما بت في الذمة لا يتبت به حيار الروية ، كما في تسلم ، ولا يتباء في حق النقل ، وإن صار مشتر باللائفل لا على وحد السلم لوجهين المحدهما ، أن شراء النقل إما حاز تبعد للإحارة ، فيته مشروط في الإجارة ، فيكون تبدأ ، وحكم الشع لا يفارق حكم المنبوع ، فإذا لم ينبت في الإجارة ، خيار الرؤية لما ذكرت ، لم بسب بها صار تما فلإحارة .

والشائق أن العمل بحيار الرؤية عير عكن؛ لأن العمل بحيار الرؤية أن بردما الشرق من غير زبادة ضور محق أحدهما، وها لا يكن ردما الشرق إلا بريدة ضرر بلحق أحدهما، فإنه متى ود النعل وحده يحتاج فيه إلى بعض الصنعة، وإذا رد مع الخصا يضمن الإسكاف فيمة الخف، وكل ذلك ضرر بالإسكاف.

هذه إذا عمل هملا مقاربًا "صاحاً على المساحاً على مناف على مده المساحات على صدة ما أمر به الحكر أن صاحب الحلايا للجيار الإشاء توك الحق عليه الاضام موافق من وجه مخالف من أحد الحق ، وأعطاه الأجر الإذكر ما أن انعامل موافق من وجه مخالف من وجه بخالف من الحك عليه والما أخر عليه الأكر ما أن انعامل موافق من وجه مخالف من ترك الحق عليه وصدته والإأجر عليه الأن الممن حسل للعامل متى ترك أخف عديه و فلا يكون عليه أجر الإيك الحلاقة عليه والأن المعنى حسل للعامل متى ترك أخف عديه مرز الحق حرز الحق عبر المدنى المربعة ذلك يعطيه فيمة ما راد النعل به الفقد اعتبر في خرز الحق أخر مثل حديد الرافة عليه الإيكان المحل فيه الوقى الإجازة العمل فيه الوقى النعى عمل المغذ إليجاب المسلى يحب أحر المثل الايجاب مناؤاد العمل فيه الوقى النعى عمل وعين ما العمل ملك صاحب الحقاء وهي مثل هذا يعب قدية مراد كما في العميم به حجيل يحكم الخصاء واحبار المثلك أحد النواب بقيمة ما حراد كما في العميم به حيل يحكم الخصاء واحبار المثلك أحد النواب عالم عال حيا الحيل بحكم الخصاء واحبار المثلك أحد النواب عليه والمناحرة النواب بضمن فيحة ما حيل بحكم الخصاء واحبار المثلك أحد النواب عالم حراكم النواب بضمن فيحة ما حيل بحكم الخصاء واحبار المثلك أحد النواب عليه عليه المناحرة النواب عليه الخواب النواب بضمن فيحة ما حيال بحكم الخصاء واحبار المثلك أحد النواب عليه واحبار المثلك أحد النواب المناحرة النواب عليه واحبار المثلك أحد النواب المناحرة النواب المناحرة المحرد النواب المناحرة النواب المناحرة النواب المناحرة النواب المناحرة المحرد النواب المناحرة المناحرة المناحرة النواب المناحرة المناحر

المانموهي مغارثان

<sup>(1)</sup> هَمُدُ فِي طَاءُ وَكَانَ مِي الْأَصْرِ وَقَا رِدَاصِيدًا.

والدائصية فيه ، فلهذا اعتبر أجر مثل عمله في خرز الخفّ وحق النعل اعتبر فيمة ما زاد ومعرفة فيمة ما زاد النعل في أن بنظر إلى قيمة الخف مخرواً غير منعل ومبطئ ، وإلى فيمته منعلا مبطئاً ، فإن كان فيمته غير منعل ، ولا مبطن عشرة ، وفيمنه منعلا الذي عشر ، خلم أن قيمته ما زاد فيه در منّ ، فيكون در همان قدر ما زاد انسل فيه ، شم ينظر إلى أجر مثل عمله في خوز الخف غير منعل ومبطن ، فإن كان ثلالة منلا يضم إلى فيمة ما زاد ، فيصير خمسة ، ثم يقابل بالمنسى ، فوان كان تحسمة مثل المسمى ، أو أقل من المسمى ، فوانك ن خمسة مثل المسمى ، أو أقل من المسمى ، فوانك .

وإن كان المسمى أقل من خدسة بأن كان المسكى أربعة . فإنه يعطى قه أربعة و لانه إمراء عن الزيادة على أربعة قارضى بأربعة ، وإنا اعتبر قيمة ما زاد النعل و البعانة في لا يعتبر أجر مثل عمله في حرز النعل فداعتبره فا اعتبرنا قيمة ما زاد النعل قداعتبره فا اعتبرنا قيمة ما زاد النعل قداعتبره فا اعتبرنا قيمة ما زاد النعل قيمة في خرز النعل فيكون قدر ما زاد النعل قيمة العمل والنعل، فيشى وإغاصه منعلا بالعمل والنعل، فيكون قدر ما زاد النعل قيمة العمل والنعل، فيشى أوجبنا أجر مثل عمله مرتبن، وقرق بين هذه الحمالة، وبينما إذا وقع خفا محرزاً إلى إمكاف ليتعله بنعل من عنده بأجر معلوم حتى الما الإعادة استحب الخف الخيار، كما في هذه المائة والحدار الأعقاد على أهده المنافق وغيمة أجر مثل عمده وقيمة ما انصل به من النعل مزايلا غير محرر، لا يحدوز به ما مسكى، وههنا أوحب مع أجر الثل فيمة ما زاد العمل فيه، وقم برجب على قيمة النعل والبطانة مزايلا غير محرز، والنصل والبطانة مزايلا غير محرز، والمعال والبطانة مزايلا غير محرز، والنصل والبطانة مزايلا غير محرز، والمعال والبطانة مزايلا غير محرز، والنصل والبطانة مزايلا غير محرز، النعل والبطانة مزايلا غير محرز، والمعل والبطانة مزايلا غير محرز، والنصل والبطانة مزايلا

ثم في أحد الموضعين أوجب قيسة ما زاد النعل فيه، وفي الموضع الأخر أوجب قيسة النعل مرايلا غير محوز من مشابخنا رحسهم الله من قال: لا فرق بين المسألين ما ذكو في تلك المسألة يكون ذكرة في هذه المسألة أن صاحب الخلف إذا أراد أن يعطيه أجر مثل عسله في خرز الخف والنعل والبطالة، ثم قيسة النعل وألبطالة مزايلا، فنه ذلك كسا في

<sup>(</sup>١) هكذا فرظ، وكان في الأصل وم: لا ينقمر.

<sup>(</sup>٢) مكدا في طاء وكان في الأصل بحصة أرفي م أأ يحفد أ.

علك المسألة، وذلك الأن قلصاح في الخف في المسألين عينان عين ماك وعمل، فإنات، صاحب الخص أعطاء أجر مثل عمله في الخف، وقيمة العين مزايلا غير محرز، وإن لماه أعطاه مع أجر مثل علمله في الخف، ومع فيلمة العين ما زاد العمل فيه في الوضعين جميعًا.

ومنهم من فرق، وقال في مسألتنا، أمكن إيجاب قيمة ما زاد النعل والبطانة فيه ؛ الأنافي النعل والبطانة أوجب زيادة في الخصاء وفي تلك السألة لم يكن إيحاب فيمة ما راد النعل فيه ؛ لأنه معل الخف بما لا يندل به الخفاف يوجب فسادًا في الخصاء ولا يوجب زيدة في الخف.

وإذا تعلق إيجاب من زاد العمل فيه ، وجب قيمة النعل مزايلا غير مخرز ، فيدس هذه المسألة من تلك المسألة أن ثو شرط عليه نمالا جيداً، فخرز بنعل غير حيد، ولكن يتعل بثله ، وهندك صناحب الحق إذا اختار الأحق، يعطيه أجر مثل همله ، وقيمة ما راد هيه الا يجاوز به ما سملي ، كما في هذه المسألة والأن ما فعده الإسكاف أو جب زيادة في الحق ، فامكن إيجاب فيمة ما زاد العمل بيه ، كما في هذه المسألة .

قال محمد وحمد الله في المسألتين جميعًا: الا يجاوز به ما سمّى، فمن مشابحنا وحمهم الله من قال: أو ادبقوله الا بجاوز به ما ممنى فيما يخص العمل، فأما ما بخص النمل، فإنه يجب بالغّاما بلغ، وذلك لأن ما يخص العمل بجارة، ومي الإجارة منى وجب أجر المن الابجاوز به المسمى، وما يخص النمل بدل عين، ومنى وحب قيمة العين، فإنه بجب بالغًا ما يلم، كما في الشراء الفاسد.

ومنهم من قال: بأنه لا يجاوز به ما سمّى في حق النعل والعمل جميعًا، وإهّا كان كذلك وذلك لأن ما يخص النعل إذا كان بدل من حيث الصورة والحقيقة، فهو بدل منفعة حكمًا ؛ لأن المين إنما ملك تبدًا للإجارة، ولهذا كم ينبت فيه خيار الرقيق، وجاز وإن لم يكن عنده تما للاحارة

۱۹۱۳ - وفرق محمد وحمه الله بين هذه المسألة وبين مسألة الصيغ، فإنه قان : إذا دفع الثوب إلى مسأغ ليصلف بعصصر من عنده، قصيعه بما مسكى إلا أنه حالف في صفته ما أمره، بأن أشيع أو قصر في الإشباع حتى تعيب الثوب، قال صاحب الثوب، بالخيار»

الزخياء الرائد التي ب عليه و فريهه قيهته أسغى . وإن شاء أخط التوجيد ، أعطاه أجر مثل عمله، لا بخاوز به ما سمَّن، ولم يقل: بعطبه قمة ما زاد الصنع فيه، كما قال في مسألة وقفت يعطيه في ما راد النعل فيد، والممارقي للرضعين حصر يحكم العقد، والصابع هي الوصيعين جميعًا موافق من وحمد مختلف من وحمد في أصل العمل موافق، وهي وصفاأا محالف نهرقال في الصيح : يعطيه أجر مثل عمله ، ولم يوجب قيمة ما راد الصبح ووفي المعل أوجب قيمة مازاه المعل في مع أحر مثل عمله

روحه الفري بنهما أنا متي أرجها في مسألة الصمغ فيمة ما راة الصيغ فيه ، سوّيته فيه من حالة النصب وين حالة انعقده لأن الواجب محكم النصب وهو محاص من كل وجه في الصبغ قيمة ما زاد فيه، فنو أوجهًا ههنا قيمة ما زاد الصبح فيه أيضًا، والصيغرفي مسألتما حصال يحكم العقدامل وجه بسويتا بين حبلة العصيب وبين حانة العقداء وألقيت اعتبار العقد وعمر العماغ أسد إلى مقد قائم بسماء لأن تعبياغ فونخاف مركن وجد، وإنه خالف من وجه في اللول. فأما في أصل الصيد موافق فيكون مخالفًا من وحده موافقاً من وجده عيحب أن لا يحكم عليه بالحلاف لنام، ولا يجعل كاله فيبغ عفانه فأوجب أجو للثل في مسأله الصبع حتى لا يمغو اعتبار العفد والتسمية، ويكون في إبحاب أجرامش عمله قممة العملء وهممه الصمعرة لأن أحرامثل عمل أنابيظر أته بكم بمدأجر لهذاء والصبغ من هده، بحلاف مسأنة كنعل الأناوإد أوجبنا قيمة ما زاه النعل فيه ، وليم يوحب أحم مثل عمل على حرز المعل، لاتمع النسوية بن حالة الغضب وحالة العقد حتى ينعو اعتبار العقد؛ لأنَّا الواحب حالة الغضب في مسالَة النعل فيسة النعل مرايلا لا فيمة ما زاد المعلل فيه ، كمن حصب مناجة وأدخلها في بناء يضمن فيمة ساجنه مزابلا لا قيمة ما زاد المحجة في بتاءه، فكذلك ههما.

فإن قبل: إن كان إيجاب أحر المثل في مسألة الصدغ لتقع التعرفة بن حالة العقد، وحانة القصب حنى يلعو اهتبار العقد، ولا يصير الصناع، كالعامل بعير عقد وأمر أصلا كان بجب أن يوجب أحر عمل في الصبغ من هبر أن يكون الصبغ من هنا ، ، وقيمة العسم مرايلاً، كنه اعتبر في مسألة لينعل إذا نعله بما لا ينعل به الحماف، فالقارقة نقع بهذا

<sup>(</sup>الماور م فرضمه

ولعفريق من حالة الغصب وحباله العقد

والجواب عنه . بشي إلى القارفة بين المعسب والعقد يفع بهذا الطويق إلا أن غير عكل اعتبار هذا الؤجه في مسألة الصبغ الأنا أوجها فيهما العسل على حدة ، وقيسة الصبغ مراثلا احتجنا إلى تقوم الصبغ مزايلا حال ما تقسل بالترب، ولا يكل تقوعه في فلك الوقت الأنه مخلوط الماء حال ما ينصل بالترب، فلا يكن تهويه، لان فيهما الصبغ التواوت نخاوت الماء ولا يعرف قدر الماء عند تعبّر اعتبار هذا الوجه للتفرقة بين حالة العقد وبين حالة الخصيب، علم يبقى قلتمرقة ، وجه إلا إيجاب أجر المثل في سألة الصبغ ، بحلاف مسألة النصر الأن تشريه مزايلا عكل حار ما ينصل بالحف، فيمي أوجها أجر عمل على حدة إن أمكننا بيجاب قيمة النحل مرابلا ، فيالرجهين جميعًا نقع الفرقة بن حالة الخصيب والمؤكر في الصبغ الإوجها واحدا، وهو إيحاب أحر المثل ، لان التفرقة بين حالة الحصيب وحالة العظم الإوجها واحدا، وهو إيحاب أحر المثل الأن التفرقة بين حالة الحصيب وحالة العظم الإيه.

تم أوجب محمد وحمده الله أحر مثل عمله متى اعتبار أخياً الحصد ولم يوجب المسمى، وهذا على قول من يقول : بإلحال المسلى في مثل هذه السائل متى رضى بالعب أنه واحتار أحدًا الخصا محمول على ما إذا اختار أخذ الحمد، ولم يرض بالعبب، وفي مثل هذه الحالة بجب أحر التل على قول هذا القائل، وعلى قول من قال بإبحاب أحر الش على كل حال متى حائف لا يحتاج إلى هذا التأريل .

1818 حولو أن وحلامه على وجل ليعلد من عنده بأجر مسلمي، فأنطه سعل ينعل عقله الخفاف، فهو جدئز عليه، وإلى لم يكن جيداً، ولا حيار ثاء لأنه واللى شرطه من حيث العرف، وقو وافق شرطه من حيث الشرط، بأن سده معلا موصودً... فأنى بقلك لم يكن له حيم، فكذه إذاو تق شرطه من حيث العرف، وقد وافق شرطه عرفًا لما أمناه بنعل يعور به الخفاف في العرف والعدد.

وان شرط النجوده، وأتى بمايطلق عليه اسم النجيد، أحبر على الفيمال، ولا حيار له والأن مظلم اسم الجيد ينصرف إلى ما يظلن حلى اسم الحيد، لا إلى المتناهى في

٥٠) وقاد في الأصل بالعصب

الجودة الذي لايعدله في العرف والعادث، كما أي انسلم، وإن لم يكن جيدًا يخبر؟ لأنه خالف مشروطه من حبث الشرط.

والواخانف مشروطه من حبث العرف، يحبر على ما بيناء فإذا خالف مشروطه من حيث الشرط أولى أن يخبر .

قال: ولو اختلفا في فعر الأجر، بأن فال الإسكاف: شرط لي درهمًا، وقال رب الخف: تم طت لك دانقين، وقد خرزه على ما وصف له . ولم يختلما في ذلك، وأقاما جميعًا البينف فالبيمة بينة العامل؟ لأنه يثبت بيئة زيادة أجر ، فكان أولى بالقبول كما هي البائم والمشترى إذا أقاما حميمًا البنة.

ولم يدكر الجواب قيما إذا لم يقم لهما بينه و رجب أن يحكم في ذلك قيمة النعل مؤلدٍ ، ويجعل القول قول من شهد له قيمة النعل، كما في الصيغ؛ لأن انصال النعل بخمه موجب معلوم لوجعل بغير همك وهو فيمته مزايلاء لاتفع البراءة عمه يلا بالتسمية، فيحمل ذلك موجب العقد حالة الاختلاف في التسمية، كما في مسألة الصيخ، وكما في النكام على قول أبي حنيقة ومحمد وحمهما انه : إذا احتلفا في مقدار المسمكي، فإن كانت فيعة النعل درهمًا، كما ياعي الإسكاف، عالقول فواه مع البمين ا لأن فيمة المل يجعل موجب العقد حال اختلافهما في مقدار البدل، كأمَّا اتفقا على أنَّ صح العقد عقدبه إلا أن رب الخف ادعى أنه حطاعته أربعة دراني، وأنكر الإسكاف، فيكور القول قول الإسكاف مع يبنه ، وإن كانت قيمة النعل نشهد نصاحب الخف بأن كان دائقين كلما يدعيه صاحب الخف جمل الفوار قوله مع بمبنه ؛ لأن فيمة النعل تجعل موحب العقد حال اختلافهما في مقدار البدل، كأنهما انقفا أن العقدية إلا أن الإسكاف ادعى أنه زاد أربعية موانق، ولما حلف صاحب اخف، لم نتبت الزيادة، في غصي له بدانقين، ولا يتحالفان، وإن كان الميم فاتماً عندهم جميعًا؛ لأنهما لم يختلفا في موجب العقد، إما اختلفا فيما يغير موجب العقد، أما إلى زيادة أو إلى نقصاك، والاحتلاف متى وقع فيمها بغير موحب العقد بعداما ثبت الموجباء فإنه لا يجب التحالف إدالم توجد الدهوي والإنكار من الجانبين، كيما مي بيع العين إذا نصادتنا أن النمن كان ألفًا إلا أن البائع ادعى زيادة خمسمانة على الأنف، وأنكر المسترى براءة خمسمانة، وأنكر البائع،

لايجب التحالف عدهم جميعات فكذلك هذار

وإن كانت قيمة النعل لا تشهد الأحتماء بأن كان نصف درهم، فإنه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، كما ذكر في فيصلي الصبع في بعض روبيات هذا الكتاب، وذلك لما ذكرنا أن قيمة العن يجعل موجب العقد حال اختافهما في مقدار البدل كأنهما نفقاً أن العقد عقديه، إلا أيهما احتلفاً فيما ينير موجب العقد.

18170 - ادّعى الإسكاف أن رب الخف واده على هذه الموجب تصف درهم، وأنكر رب الخف، وادعى صاحب الخف، وحصل كل وأنكر رب الخف، وادعى صاحب الخف براءة دائق، وأنكر الإسكاف ذلك، محصل كل واحد مدعياً ومدعى عليه، فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، بخلاف ما إذا كانت قيمة النحل للهدمى تغيرا، إغا بدعى الأن لا يشهد له موجب العقد، إما إبراء أو زيادة، وإذا لم يتحقق الدعوى والإنكار من الجانية، لم يجب التحلف.

هذا إذا المتلفا في مقدار الأجر، فأما إذ اختلفا في أصل الأجر، قال صاحب الخف: عملته في بغير أجر، وقال الإسكاف: لا، بل عملت لك بأجر، ذكر أنه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه الأن كل واحد منهما حصل مدعبًا ومدعى عليه، أسا صاحب اخف فبلان بدعي على الإسكاف هية العمل والنعل، والإسكاف أسكر ذلك، والإسكاف يدعى بيع العمل والنعل، وصاحب الحف أنكر دلك، فكن واحد مهدادي عقدًا ألكره صاحبه، فيجب التحالف.

وإن قال الفسيخ منصفراً، كسيا في بينج العبين إذا اختلف في نوع العقيد لا مقتاره، ادعى أحنجها الهنة، والأحر البيع، والمال هالك، يجب التحالف؛ لأن كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه، فكذلك هذا، فإن حلقا ولم يثبت واحد من الأمرين، ذكر أن صاحب الخف يقوم ثيمة ما واد البعل فيه.

وكنان يجب أن يصمن فيسمة تعله مزايلا؛ لأنهسما لما تحالف لم ينست واحتدمن الأمرين، فيقي عاملا بغير عقد، والإنعال منى حصل يغير عقد، واختار المالك أغذ الخف، فإنه يضمن فيسمة النعل مؤايلا، إلا أن الجنواب أن الأمر كما قلت لم يتبت واحد من الأمرين إلا أن الإدن لم يثبت؛ لأنهما مع اختلافهم في كيفية العقد أنه كان هية أو ربعًا الفقاعلي الإنفاء وإذا كان الإنعال حاصلا بإذا والمغر القول بأنه يعطيه قيمة النفل مواملاه الاذاها، حكم الخاصب و وهذا كان مأذونًا في العمل، ولم يكن شاصيًا، فأوجب فيمة عازات النمل فيه و هو من حيث الحكم فيمة النمل مرايلا، ولا يكون نمينًا منه بدل العمل.

آلا ترى أن في مسالة العربة أو حب فيدة ما زاد الصبخ فيه إذا كان غامسًا، وأنه قيمة الصبخ لا غير الأن لا فيدة لنعمل بغير عقد، ولكن بالدفار يحاب فيدة الصبخ مؤيلا حال ما يتصل بالنوب، أوجاء فيدة ما زاد الصبخ في، وجداء أيدة اصبخ لا فيدة العمل عنوره أن لا يصبغ العمل عاصبة أوجاء فيدة ما زاد العمل فيد، وهو فيدة النعل الما تعمل العمل ما صباء ولم يحبر صاحب اخف ههنا من ما كان يعجر فيدا مصبح الأن فيد مضي كان العامل عاصباً، ولم يحبر صاحب اخف ههنا من ما كان يعبر فيدا مصبح الأن فيد مضي كان العامل محالفًا من وجد، والقائم من جدا تكان له مأت على العبر أحر، وإذا لم يكن مخالفًا لم يخبر أنا، ولكن قال المنحد اخف ويعطيه فيدة العلى وكان الجواب فيه كالجواب في نقوب إذا دبت به الربح، وألفت في صبخ فيدة أن والعبد النوب الذي النوب والعنة على صبخ وسطية فيدة ما زاد العبم عيد، فكذا هذا.

قال: ولد عمل احق كله من منده حمى كان استصباعًا. ثم الختلفا قبل القبض في مفدار الأجر، كان القول قبل القبض على مفدار الأجر، كان القول قبل لاستصباع بصبر بيمًا في الانتهام، وفي بيم العبن (10 اختلفا في مفدار التمن فس القبض بتحالفان في سبًا، إلا أنه قبل: الابتحالفان، ويكون القبل قبل الإسكاف؛ لا نز يبنه يميد؛ لأن المستصنع بعدهي على الإسكاف ما لو أقبر الإسكاف به لزمه مبادا أنكر يستسحلف، فأسا بجن المستصنع لا يقبد، الأنه لو تكل لا بلرمه على، كما له أترابه

18:77 قال: وإذا اختلف الصباع ورب النوب، فقال رب كوب: أمرتك بأن تصبعه بعصفر، وقال الصباغ: أمرتني بأن أصبغه يرعفران، قال: القول قول رب لترب

١٠) وكان في الأصل بحيراً.

<sup>(</sup>٢) هندة في ظاركان في الأصلى و في الطوياً علا أعداً

مع يمينه، وهذا قول علماها التلاثة رحمهم الله .

وقال ابن أبي ليش. القول قول الصباغ مع يجند، والخلاف في هذا السألة نظير الخلاف في هذا السألة نظير الخلاف فيه وأنكر صاحب المال الإذن، فعلى قول علما منا رحمهم الله: القول قول صاحب المال مع يجبه، ويضمن الدفر، وعلى قول المساون أبي ليلى رحمه الله: القول قول المقر مع اليمين، ولا صمان عليه، وذعب في ذلك أن المر منكر سبب الفيمان، وصاحب المال يدعى عليه، فيكون الفول قول الملكر، كما لم أنكر الأكل أصلا.

وإها قلنا: إنه منكر لسبب المضيدان؛ لأنه أفر بأكل موصوف بالإذن، وصيخ وخياطة موصوف بالإذن، وهذا عبر موجب للضيان، فكان منكراً للغيدال من الأصل، كسالو قال: أفروت لك بألف درهم وأناصبي، أو مجنون، وفال المغر له: لا، يل أفروت وأنت بالغ أو مفيق، وعلما منا رحمهم الله ذهبوا إلى أن أفر بالسبب الموجب للصيان، وادعى لفضاء والإيران، وأنكر صاحب إلى البواءة، فيكون القول فوله، كما لو أفر بالدين، وادعى الفضاء والإيران، وأنكر صاحب الدين.

وإلما قلنا: أقر مانسبب الموجب للفسمان؛ وذلك لأنه أقر بالأكل، وبالصلغ في ترب الفير، وذا سبب العسمان في الصبغ متى اختار المالك نرك النوب على الصباغ، وادعى الإدن، إلا أن الإدن ثم يثبت بمجرد دعواه؛ ما أنكر صاحب المال؛ لأنه دعوى عليه، وإذا ثم يثبت الإذن بني مقراً بأكل مطلق بغير إذن، وأن سبب ضمان، بحلاف ما لو أضاف الإثرار إلى مال الصبى؛ لأن الحلاف ثمة وقع أن السبب قد وجد أو لم يوجد، الفريقول: لم يوجد، لأن إقرار الصبى والجنون لايكون إقراراً، فكان المتر الإثرار منكر الإقرار من منكر الإقرار من حيث المعتى، والمترك مداعياً، فكان بمنزلة ما لو ادعى أنه أقر له، والمدعى عليه قال: ثم أمراك، وكان كما لو قالت المرأة: تروجنني وأنا صبية، وقال: لا، بل تروجنك وأنت بالمعة، كان القول قول المرأة؛ لأبا أنكرت النكاح معنى.

وأما هذا سبب الضمان قد تحقق، وهو الأكل والعب والقطع والخياطة، وأنه سبب ضماد إلا أن ادعى البواءة بدعوى الإذن، وأنكو صاحبه، فيكون القول قول صاحب المال. ووجه أخر للفرق، وهو أن إضافة الإفرار إلى حالة الصبى فيس بدعوى على الفر له، ولكن حكاية هن قمله، فيثبت فعله بقوله، وأما منا يدعى إذن صاحب الحال، وأن فعل يوجد من صاحب المال، فيكون دعوى عليه، فلا يشت إذا أمكر

المستصنع: ليس هنا على المقتار والخرز والتقطيع الذي أمرتك، وقال الإسكاف: يل المستصنع: ليس هنا على المقتار والخرز والتقطيع الذي أمرتك، وقال الإسكاف: يل يبذأ أمرتني، وأراد الإسكاف أن يحلم صاحب المال، ليس له ذلك، بخلاف الصباغ إذا الاصباغ إذا العباغ على ماحب المرب، كان له ذلك، وفلك الأن العباغ إذا العباغ بندهي على صاحب المرب سعني لو أقربه لزمه، ولم يكن له خبدر، فإذا أذكر يستحلف على ولك الأن الاستحلاف يعيد، فأما منا الصانع يدعي المبنصنع ععني لو أقربه لإبلرمه، فإذا أشكر أقربه لا يلرمه، فإذا المستصنع لو أقربالحرافقة، أو ثبت ما ادعى عليه بالبينة، كان لا يلزمه وكنان له على ذلك؛ لأن الاستحلاف لا يفيد، وسيأتي بعض مسائل الاستعماع في يستحلف على ذلك؛ لا الاستعماع في واله أعلم بالصواب.

## الفصل لرابع والثلاثون في المتفرّقات

18174 - ذكر في اللوازل : إد قان الأخر: أحرتك هذه الدار سنة بألف درهم كل شهر بمائة ، تفع الإجارة على ألف وماثن درهم ويصير الفوق الثانى مسخا للأول ، كما لو باغ باللف ، تم باغ بأكثر ، قال الدفيه أبو اللبث رحمه الله: هذا إد قصد أن نكون الإجارة كل شهر بمائة إزامًا يجعل فا مسحا للأول إذا قصد الآل أما إذا فاط في التفسير لا بلرم إلا أنف درهم الأله حسنة لم مقصدا فسخ العقد الأول ، قان ادعى الأحر أنه كان تصدما فسح الأول ، قان ادعى الأحر أنه كان يستم على المقد الأول ، قان ادعى الأحر أنه كان يستم على المقد على الفسخ مع يستم شهر قانيت الميم على أنهما باشراع على مطنقًا من عبر شرط بشت الميم يستم عليه ، كذا عن .

وفيه أيضًا إذا قال الأحرز أحرثك داري هذه بومًا واحدًا كذا، وصدة إلا يومًا مجالًا، أو قال. أحرتك داري هذه سنة بومًا يكذا، وباقي السنة مجالًا، فسكند سنة كان عبه أجر مظمفي يوم واحد، ولا شيء له في لباقي؛ لأمه نفي الإجارة في الباقي، وإيه وحد "أحر نظل في يوم واحد وقعت بصفة الفساد لجهانة ألبوم

١٤١٣٩ وإذ ديع الرجل إلى فصّار توباً ليشميره فقيسوه وقصادفا أن الديع حصل مطلقاً وأسما المريشتيرطا فيبناً ولم يذكر محمد وحمد الله هذه السيألة في "الأصل و دكر من النوادو""! أن على فول أي سيفة وحمد لله: الفصار متبوع، ولا أجر له، وعلى قول محمد وحمد الله: إن اتخدا دكال وانتصب لعمل القصارة بالأجر، يجب الأجر، وما لا فلا، وعلى قول أبي يوسف وحمد له، هو متبرع إلا أن يكون خبيط، وهو أن يكون يدخم إليه أبيه لنقصا، فبالأجر عادة

<sup>(</sup>١) هكفة في الأصل

<sup>(</sup>٢) مكذا في ط، م وكان في الأمس. أوحب .

<sup>(</sup>۱۲) وكان في الأصل. التوازق.

وهي باب الحقيم من شوح الكافي: إذا قال للحسال: احسل هذا إلى بيتي: أو قال للخياط: خط إن كان الحياط معروفًا الديجيط بأخر، والحسال كدلك، يحب الأجر، وما لا قلا.

1818 وفي إجازات المنتقى : ستل محمد رحمه الله عن رحل دفع إلى قصار توماً ليقصره، فقصره، وقال. قصارة عصوت بغير أجوء وصاح قال: أها في قولي: إذا كان قصاراً قد تصب نفسه للفصارة لم أصدقه وأصده، كما لا أصدق رب الشرب في هذه الصورة إذا قال: قصرت في مجاناً ، وقال الفصار: قصرت يأجر، أها على قول أي يوسعه رحمه الله ، القول قول القصارة كما أن عده القول قول رب النوب ، إذا قال نقصار: قصرت بغير أجر

وفي نكاح النوازل: إذا دفع إلى قصار ثرباً ليقصر، وليه يدكر الأجر، بحمل على الإجارة لمكان العرف الله دفع الرحل إلى رجل في الإجارة لمكان العرف الله المحمد وعلى المحمد المحمد والمرد أن بصوغه قلباً، أو إلر بقاء مصاغه كذلك، في اختلفاء فقال المعامد : عملته في يعير أجر، وقال العامل: عملته بآجر، فكر عي الرواية، أن القول قبال الخالغ لانكازه وجوب الأجر في دمته، وعي الشرح عن أمن يوسعه رحمه لعه: أن هذا الرجل إن كان أعلم على باب دكان يعلامة، أو محو ذلك بحيث يعلم أم لا يعمل إلا الخول قول اله مل أن وإن تم يكن ذلك والمؤل فول الدائم المؤلام وإن تم يكن كذلك، والقول فول الذائع.

وعن محمد رحمه الله: أنه إذا كنان بين هذا الرجل وبين العامل حمطة، وإعظام بحيث اعتاداً أيهما الايعقدات كل مرة، ولا يشترطان شرطا، فالقو فول العامس، وإن لم يكن بينهما حلطة على محر ما ذكرناء فالقول قول الداقع، فال: وكذلك لو احتلفاعي مقدار الأحر، والقول فول الدافع، لإنكار، الزيادة على ما أفريه.

1818 - وهي هذا الباب أيضاً: إذا استقرص من أخر كر حنفة، وقال. اطحنها لي بدرهم، فطحنها وكان ذلك فيل أن وقد ضيها المستقوض، فقلك باطل، ولا أجر نشقرص: أنه كا لم بفيصها المستقوص لم يصر ملكاً له، فصار المقرض عاملا لنفس، ولا

<sup>(1)</sup> مكذا بن الأصب مقط.

<sup>(</sup>٢) وكذا في طره وكان في الأصل - والقول ، وهي م. فات فول العامل .

أخر بطحل حطه علمه وكعم ينتحل الأجراعلي عرود

12187 - وبدا باخ الدلال فسيعة وحل بالمرادة فقال صناحت فضاعه معتبد معمر أحراء وقال الفلال: لا دبل من بأحراء وبن لادو هذا الدلال معمر بيئًا مأنه بنيع الموال العامل لأحراء فيك لانتماد الأمراضي دعوارة ويحب احراسال

۱۹۹۳ و ۱۹۰۹ و و موفى الدوزل الده فرص من أخر دراه و وسدوالي المفرص حساره المسلكة، ويستعمله إلى سهرين، في نوفي على الدراهم، فاحمه عنه القرض بدراة المستأجر إجارة ومساف في استعمام تعيه أحر مثله، و دالمت ادامهم إلى الهرض درا المسكلة الهدد رحارة ومساف و لا الكون رهاة

\$ 18.18 وويه ايضاء الواستفوس دراهم من رجل و ولاك ممكل حدوثي هذا المناف أولاً منهي حدوثي هذا المناف أولاً منهيك و رهيك، ونذا أهالت بحرة المنافوسين أنه و الأحرة اللي تحت عديث عند لك، هذوج الفراس الدواهم و يسكل الغام ومداد، قال الله كان ثال والك والله الإحرة على القارض برداد به أحر الذي والله كان الحرة الدالات في الفراض برداد به أحر الذي والله كان الراد الذا الأجرة المنافق على الفراض بداله والله تقاره على المراض المنافق المنافق المنافق الفار ولي الفراض بدارا وحي باسبه وها مجاداه والشنف على والفوضة على الفواصة ، فلا الحارة على المسهدة المنافقة المنافقة على المواصة ، فلا الحرة على المواصة ، فلا الحارة على المواصدة ،

الله في الوحد الديني لم يظمع في مقابله منافع الدر شهداء المكان الدار عارف. قيل: الصحيح أنه بعد الجر المثل في الوحهان، لأنا بعلم يفينًا أن غرضه من فقع الدار، والرائد الأحرة الدركي إلى الدرغيل، فيما رضي باستيماء مدهم الما والمحاذ في احالين جديكا، فوحد أحرالها رض الحالين حميعًا من هذا الوحه.

4818 - وفي انوادر اس ماهاعة اعل أبي بوطنه وحده به الرحال استأسواس أمر الرصاعين الله عشره العربة بعشوذ در هواه في عهاء مواد فلعا تحسبة عشر خريباء الدوجندها تسعية أسريه و قال دوم الأسر الذي مسيى ، ولوافال النق سريسا سرهم حسب عليه قل عرب بدرهم دكو، كاكور علاقوا عبد المدالية عبد للجنامة مدة مطوعة

و (۱) وگذاهی حیات به خواد و تصافی و دام از مارانگان احیام شد و مراد ما آخر فانخ امراد . ایرانجو (۱) الح

وعمل الأجراء توصف المؤاجر، كان للمستأجر أن يسك العماد حتى برد الأجراعليه ا ورقاعات العيد في بدو لم يكن طبه فيه صمان، ويرجع بالأجراء فيأحد قوله حتى يرد الأحراء أن حصة ما يقي من المدة وإنجاكان له حق إمساك المسد إلى أن يستوفي الأحر بحصة ما يقي من المدة بطهاراً للمدن والإنصاف، فإن عوث الأحرائة على تفسخ الإجارة، ويتدب حق ورئة الأحرام التبعاء ويجب تعين حق المستأخر في حصة ما يقي من للمة من الأجراء وذلك بالاستهاء.

الا 18 قد البن سداءة من محدة وحده ما القدارجين التوى ميرجل وأدويد سنة و فسكن الدار و ثم توفض الإحارة في العبد و فده يرد العبد ويعظم أجر من الداره وإلا كان كذات أن جعر العفد أجراً صحيح و كجعله ثمثًا و فصارت الأجرة عوضاً و وصارت عده الإحارة في معنى بيع العرض بالعرض وأحد العوضين وهو العبد باقي . فيضح الشمل والإقالة عليه و الارفى بيع العرض بالعرض بعد هلاك أحد الموصيلاً اله يصح الإقالة والقص على العرض القالم وإذا صحت الإقالة على العده عاد العبد إلى ملك المستأجر و فوجب همي الأجرار العبد على المستأجر و ووجب على المستأجر و الما المعلى المستأجر و

الا 1818 - وفي الأصل : إذا استأجر عشراً من الإس لي مكة بعيد بعيته أو بغير عبد الا 1818 و بغير عبد العبد بعيته أو بغير عبد الا العبد بغير عبن اللا العبد بغير عبد الا الا حارة، فهلك العبد قبل التسابم بعد ما استوفى المغار دعليم، كان على الدينة بعد ما استوفى المغار دعليم، كان عبي الدائرة قبل العبد بدير المغار عبد من الله العبد العبد العبد كان عبه رد ما استوفى بعيته من الدائم، وقد عبور عن ردها بعيبها عكان عب رد فيمتها ، وفيمة النافع أجر نشيء وإدا كان العبد بغير عبد احتى فسدت الإحارة، كان على المتأجر أحر المثل مات العبد أو نبركان العبد بغير عبد العبد العبد أو نبركان العبد بغير عبد العبد العبد أو نبركان عبد العبد العبد أو نبركان العبد بغير عبد العبد العبد العبد العبد العبد أو نبركان العبد بغير عبد العبد العب

۱۹۱۶۸ سرحل نکاری منولاکل شهر به راهم معلومه ، وطلق او حل السنکوی الرآن وخبرج من المصر وتعیب حر العینحت المتزل سسیل علی المرآن قبال : لا دلال

<sup>(</sup>٢) وكان في الأصل. العرص بالعرص، وأحد العرصير الابعد هارك أحد العرصين.

اللم أنه للمست بعافلة ، ومسلت بكميلة عن العادم بالأجر ، والأجر إنما يجب بأحمد هذيو ، وليس للصاحب المنار أل بخرج امرأة من الفار حتى الهلال؛ لأن الإحارة لازمة فيل مجرع الهلاف، ألا ثرى لو قاد المستأجر حاضراً ، لم يكن له أن يقسخ الإجارة فيا رمجيء الهلال، فإذا تنان عائمًا أولى، فإن جاء الهلال والزوج عالب، هن تصباحت الدر أن بفسخ الإجارة ويحرج الرأة من الدار، يجب أن تكوي السألة على الاختلاف، على قول أبي حنفة رحمه الله ومحمد رحمه مله : لمن اله دلك، وعلى قول أمر يوسف رحمه مقة: إله وَلَكِي

١٤١٤٩ - إذا تكاري مولا كإرشهر بدرهم على أن يبرله، ولا يبول غيره، فمروَّح المرأة أو الراتين، فنه أن براتهما، وليم الصاحب الدار أن يأبي؛ لأن هذا شوط ف تعرلا مفعة فيه لصاحب الدار ؛ لأن سكني غيره لا نصر بالدار، حتى بكون في ترك سكني غير. المستأجر سقعة للمستأجراء فقد حكم بجواز هذا العقدمع هذا الشرطاء وإناكاه هذا شرطًا لا يقتضيه العقد إلا أنه نبس لأحد التعاقدين فيه منفعة، ومثل هذا الشرط لا يفسد العفقة كما تو اشتري ثوبًا يشرط أن لا بلبس، أو انشري داية بشرط أن لا يوكبها، وهذه المسألة وتأويله أن لا يكول للمنزل بنر بالوعة ، ولا بنر رضوه ، وقد ذكرنا هذا النأويا في وأسائل المتقدمة

١٤١٥٠ وفي الأصل: إذا استأجر الرجل مرياً تحرفان وفقعها إلى رب الدار ولا بيئًا منهاء كان فيه مناع له ، وسكنها المُستأخر ، قال: برفع عن بعصبة ذلك، وحفة مذكار أأأم لأن العائب صفة والآن البيان مرعة للداراء والهدا قطورا لو استأخر دراً على أن فسها تلاقة بيوات، فإذا فيها بيتان، فإنا يتخبر ، ولا يسغط شيء من لأجر ، كما ثوا الشرى عبداً على أنه كانت وحبَّاز، والجُواب أن الفائت إن كاناصعة إلا أن القوات يفعل البائم، والوصيف له حصة من النفل إذا فات بفعل النائم، كما في بيع العيل، بخلاف ما بو الهذم بيت منها، أو حالط، وسكل المستأجر في الباقي، حيث لا يسقط شيء من الأحرج لآل الوهرف هذاك فات وأذة مساوية ، والوصف متى فات بأفة مساوية لا يوجب ميقوط شيء من البدل.

(١) لنشا مشكل موجود في طالنظ.

وما ذكر باس الجواب فيما إذا استأخر داراً على أد فيه بلاية بيوت، فإذا فيها يبتال أنه يتحرّ ، ولا يسقط شيء من الأحراء فذلك فيما إذا لم يقل قال بين وكذاء فأما إذا المائل: كل بيت بكما يرقع عنه بحساب ذلك على فياس مسألة الحريب التي نصام ذكرها في حدًا الفصل

ا ۱۹۱۹ - قال وإقاامتنا حو الرحل داراً شهوراً مسمّان أجر معلوم، ثم أرادرت الدار أن يشتري من المتأخر بالأجر نشئًا فن الفشن جازاء لأن الأخر من لم يحت معقد صرف والاسلم، فيجور الاستبدال به فني القبض، كنما في سنتو الديول، وقد مرت المسألة من قبل.

وكذلك الفامي سيتأخر الليت بيخ فيه كل شهر بأخر معلوم، فكان رب البيت بأخدمته بالدقيق والسويق. ويشتري، الارشياً يعلى بالأجر قبل لدترت، اللعمة، كان حائراً لا تقرفا في أول الكتاب أن الشراء بالأخر حال قبل الوحوب وبعد الوجوب.

۱۹۱۹۳ - ولو أن رب البيت أراد أن يتعجل الأحر كله ديل الهلات وأبي المسالجر أن يعقبه ، فإن يحمر المستأخر على أن يعلبه يفدر ساكن ؛ لأنه يفدر ما سكن وحب الأجراء فيجمر على يصاحه فأما حصة ما أن يسافي لا يحير على إنفاءه الأن أجرة ما لو يسكن غراد احب عليه يعد، فلا بخير على إنقاءه

۱۹۱۹ منال ولو آن رجع استهامی می رسا آلیت أجر هنین اشهورین و فامر رب الیت انفاعی آن بعطیه فالت فکان الرحل بیشتری به من الشامی السویل و لدفها و الریاد و قسس دحتی استوی آجر الشهرین و هه جائز دالك لأن المانتعرف فام معام القرض و انفرض أو اشتران من المامی سنگ بالآخر صح الشراء و بوی الفامی من الأحر لوقوع المفاصة بین الأجر واقعین، فكفا إذ اشتراء الشنفرس

ويق قلباً. إن استقرض قام مقام القرض و لأنا القرض أفرضه الأخر اللذي له في دمة القامي، وسنطه على قيشه ، فيسبح شيئا لو وهب الأخر منه ، وسلطه على فيص عسح فقاء ، محار الوهوب له وكولا حن راء ما ديت في القائض أولا، أنه قائضًا لنفسه يحكو الهيئة والأن الهيئة لا تصح إلا يحث الواهب، ولا يصبر ما وهب منكّا لله اهب إلا ماتف عس ، فكما هما لا يصبح القرص إلا علك القرض ، وما أفرض لا يصبر منتكّا له إلا

بالقبط وافطيار تانيا عواقي القبض أولاء تباقاتها كفت بحكم الفاخي وإذا كان كذالك صاح أن المستقوض فاج مقام المفرض ويبس للفامي عني المستفرص شيء لما ذكوما أن المستقرط فاء مقام المقرض، والقرط أنو الله ي بالأحر شيئًا؛ لموبكن للصمي على المقدرض شيء لو قدع المعاصبة بين الأحير والقدمزاء فكذلك هذاء ودرب الببيت على المنطرفين حرهدس الشهرين

١٤١٤٤ - قال: ولو الشنوي من السنفرض من القامي بالأجر دينًا، فإنه يجوز إذا النبتري الدينار بعد وحوب الأحراء بأن مصت المدوء أو شرحا المعجيل، فعلى قول أس يوسف رحمه الله الأول وهو قول محمدر حمه الله: يحوره وعلى قول أبي بوسفه وحبه الله الأحراء لامجوزاء لأن المستقرص قام مفاع المقرض، والمقرص لو صارف مع الفاميء كان الفوات على هذا النفصيل، فكذلك هذا،

قال: ولو كان بلهامي على الرحل المستفرض دينارًا، وأجر الست عندة فراهم كار شهواء فمصلي تمهوم لترأمو وب البيت العامي ألابدقع اجر هذين الشهويل إلى هذا الذبح أقبر فأن عليه ، ورصل الرجل ، الذك ، الهم حائر الإنه ماكه اللعل الذي له على الدميء ومبلطه على فيفيه فرشناه بيصح كمدلو وعصب سهء رسنطه على فبعماء فإذ فالص والدسر الذي له علمه وأخم بالفضة حواتجه قال فهو جالزه وعقا الخواصالا يشكل فيمما المتريءن مزاخوانجز لأنه الشبري الحوائد بالأحراها وحسامن الأجراعالو يو جساء فليجوز كما يحاز من رساليبت، وإنما يشكل فيما إذا فاصه بالقيتار، ذكر أنه حائز إذارصي بذلك الصاميء وإن كان الحاس مختلفًا، فإن أحدهما دينار، والأحر هراهمية الأن المقاصة في الجنس المختلف إنما لا يجوز إذا لم يوحه القراصي على الفاصة -فأها إذا وحد يحور إلا أنه يكون صيرفاء تبريجوز عدا الصرف نددم يحصة ما وجب من الأجراء وهو الشهر التامي يحب أي نكون السالة على احلاف، يحور عند محمدر همه الله، وهو قبول أبي بوسف رحمه إله الأدل، والا يجوز في فول أبي يوسف الأحر. كما لو بالله المعرص الصوف بأحر لم يجب بعد، وهو الشهر التأتي.

شهرقان والمسرفة الصرف فيعارين والراباليين والمستقرض والكنا فسرف فيعارين المستضرص والهاميء وذات لأن رب البيت ما عقدت عقد الصرف مع المستقرض إما أغرضه الأحر الذي له على لعاس، وعقد الصارفة إغاجات بن المستقرض والقامي قال: وهذا كله قول أبي يوسف وحسه الله، وهو قول سحمه لأن المضارفه بأجر غير واحب حاز على توله الأول، وهو قول محمد وحمه الله، قأما على قوله الأعر: فإنه لا يجوز، وقد ذكر با هذا هي أول لكتاب.

١٤١٩٥ - قال: وتوكان رب البيت أفرص الفراهم على أن يرد عليه ديناراً بعشره دراهم، هيئه لا يجوز - لان تعويز «ترضاً عير عكى» لان الفرص يكون مضموناً بجسه» فؤذ شرط جناناً أخر ، مقد سرط ما لا يقتضه الفرض ، فكان فرضاً فاستاً ، ولا وجه إلى أن يجوزها مصارفة لا لانها صوف بنسبته ، فيكون باطلا.

قال. قين أحاله على هذا الوجه بالتراهم الأحر على الفاس، يريد به إنه أحداه على القامى بالدينار الذي أد عدى على القامى بالدينار الذي أد عدى القامى بالدينار الذي أد عدى المستوض، وأحذ بالبعض حواتجه، فإنه لرب البيب على المستوض عشرون درهما، تأويل إذا وجب أجر هذي المسهرين حتى جاز الصرف عندهم جبيعاً، وصار المستقرض مستقوضاً عشرين درهما من القامى دلقاحة، فبكون لرب البيت على استقرض من القضى من القامى، وذلك حشرون درهما، والا يكون عليه دينار، كما شرط عليه؛ الأنه المنافرة المنافرة

قبال: وقو أن هذه القبامي لم يكن وجب عليه أجر هذين الشهرين، ولكن راجل استقرص من رب البيب أجر هفين الشهرين، فقر هذا القامي أن يعطله إياه، وأن يعجله لما وطابت على القدمي بذلك، فأعطى الرجل دفيقا أو ربشًا، أو ديناراً بعشرة، لم مات ولل البيت عبل أن يسكن القدمي بذينًا من مذين الشهرين، أو انه م البيت، فإله النامي لا يرجع على الرجل لشيء، ولكن يرجع على رب البيت مستسرين دوهما، ويرجع رب البيت مستسرين دوهما، ويرجع رب البيت مستسرين دوهما، ولكن يرجع على الربائية على الرجل بشيء، ولكن يرجع على الربائية على الرجل بشيء، ولكن يرجع أقرضًا عليه، وذلك لما ذكرناك المستفرض سنار وكيلا عنه بالقيض أو لا حتى يصبح القرض، ثم لنضي، وإذا صدر قابضاً للأمر، صدر كأن الأمر، عصار كأن الأمر، قطع بنضيه، ما أن قض بنضيه، عام أن ضه.

١٤١٥٠ ولو أن صحب البيت قبض العشرين بيده، ثم أقرضه من المستقرض،

ثم القسيخت الإحارة، ليريكن للقامي أن برجع على المسطر في بشيء و وإغاير جع على رب البيت، ثم رب البيت يرجع على المستقرض بحكم القرض، مكذلك هذا، ثم يرجع معشرين درهما على رب البيت في قول أبي يوسف رحمه الله الأولاء وهو قوق محمد رحمه الله في ما على قول أبي يوسف رحمه الله الأخراما كانت حصة الحواتج يرجع عليه بالدواهم؛ لأنه الشراء مد صبح، عصار مقتضيًا لندراهم، فآما ما يحمل الدينار، فرام لا يرجع على رب البيت بالدراهم، وفكن يرجع على استقرض في أخذ مه الدينار « الأنه بيضه بحكم صرف قامد .

1810٧ - وفي اختاوى الفضى وحل كترى حسراً من كين إلى بخارى، قبقى الخصار في الطريق، وصاحب الحسار بيخارى، فأمر المستكرى وحلا حتى ينفق على الخصار في عنف كل يوم مقداراً معلوماً، وقاطعه أجرته إلى أن يقبض صحب الخدار حسور، فأمسك الأجير أيامًا، وأنفق عليه في علفه، إن علم الأمرر بالنفقة أن الخمار لغير الأمر، فهو متطوع فيما أنفق، لا يرجع على أحد بشيء إلا أن يكون الأمر ضمن له انفقة، فإذ كان لا يعلم بذلك رجع على الأمر بالتفقة، وإن كان لم يضمن له الأمر المفقة، فإذ كان لم يضمن له الأمر المفقة، فإذ كان الم يضمن له الأمر

1810هـ وهي العناوي: إذا استأجر مشاطة لتزين "العروس، فالإجاره فاسده، والأجر مكروه غير طبب لها إلا أن بكون على وجه الهدية من غير ضرط، ولاتقاضي، عيكون أهوى، وقيه نظر والصواب أن يقال: إذا استأجرها منة معلومة، أو كان العمل أنه تجوز الإجارة، وطلب لها الأحراء لأن تزين العروس ليس بمعصية، بل هو مباح، فصار فصار كسائر الأعمال الباحة.

14/4 14-وفي أفاوي الفصلي أن الدلالة في النكاح لاشتوجب الأجود وبه كاد. يفتي رحمه الله وعيره من مشابح زمانه كانوا يفتون بوجوب أجر المثل لها الان معظم الأمر من النكاح يفوم بها ، ومهام عي في إصلاح مقدمات النكاح، فيستوجب أحر المثل بحثولة الدلال في باب البع ، وبه يفتي .

١٤١٦٠ - وفيه أيضَ : أهل بندة تقل عبهم مؤنات العمَّال، قاستأجروا رحملا

<sup>(1)</sup> وكان في الأصل. بيزين.

بأجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم إلى السلطان الاعظم ليخفف عنهم بعض التخفيف، وأحد الأجرة معلومة ليذهب ويرفع أمرهم إلى السلطان الاعظم ليخفف عنهم بعض التخفيف، يتهيؤ له إصلاح الأمر بيوم أو بيومين، جازت الإحارة، وإن كان بحال الايحصل ذلك إلا بحدة، فإن وقتوا للإجارة وقتوا معلوماً، فالإجارة بالزم، والأحر كله له، وإن لم يوقنوا، فالإجارة مناسدة، وله أجر مناه، والأجر عليهم على قدر مؤنتهم، وهذا توع توسع واستحسان، أما حواب الكتاب الإجوز هذه الإجارة إلا مؤننة، ويه يفتى، وهكذا ذكر تسمس الأثمة السرخسي وحمد الله في باب الرشوة من أشرح أدب القاضي : أن هذه الإجارة الا يومين.

مكراه، فمك عدما سنة، فجاء صاحب النول بطلب أجر مزاده فقالت المواة الجرة مكراه، فمك عدما سنة، فجاء صاحب النول بطلب أجر مزاده فقالت المواة الحرتك أنه منزله عليك، فغال الزوج: إنها استكربت بأجرة عليك، وقالت الراة: قد أخبرتك أنه معراه عليك، وقال الرجل: ما أخبرتك أنه المحروة الأمها وإن أحبرته، فلا أجر طيع، وإنما لم يكن على الزوج أجر المزل، لأن تحبره الأمها وإن أحبرته، فلا أجر طيع، وإنما لم يكن على الزوج أجر المزل، لأن المرح عنها الأجر عنها الأجر والما المؤل، فلا بحب عليه الأجر فإن ضمن الأجر عنها الرب لمبت الآن يؤخذ الزوج بالأجرة الآنه كفل عنها بالآجر أرب المنزل، والكفيل بؤانها، فلا إشكال، كما تو كفل عنه بدين أخر، وإن كان بإذنها فلذلك، وذلك لان بغير إذنها، فلا إشكال، كما تو كفل عنه بدين أخر، وإن كان بإذنها فلذلك، وذلك لان بغير إذنها، فلا إشكال عليها الأن الإرجع بذلك عليها الأن الإرجع، فكفلك عليها الأن الإرجع، فكفلك عليه، ولا يرجع بذلك عليها الأرجع، فكفلك عليه، ولا يرجع بذلك عليها الإرجع، فكفلك عليه، ولا يرجع بالأك عليها، ولو صرح أن لا يرجع بذلك عليها لا يرجع، فكفلك عليها.

ونظير هذا ما قال محمد رحمه الله في كتاب التكاح؛ إن الأب إذا ضمن المهر عن ابنه الصغير، فإنه لا يرجع في مال الصغير استحمالًا؛ لأنه في العرف عا ينفل ذلك مئة للصغير، لا ليرجع في ماله، فكذلك هذا، فإن لم يضمن لرب المزل ذلك، ولكن أشهد لها يأك قال: أضمن لك الأجر، وقم يضمن لرب البيت، فإنه لا يلزم الأجر، لأنه لم يضمن عنها لرب لبيت حتى يصير كفيلا عنها بالأخر، فيؤخد بذلك إنها ضمن لها ما عليها من الأجر، ومن ضمن للمديون ما عليه، ولم يضمن عنه لصاحب اللهي لا يكون تعبلا، والكذير أن مصم عن غديون ما عليه بصاحب الدين، ولم يرجدها، علم يكن تحويز هداكفالة ، وإذا لم يكن كفالت فإصا أن يعتبر بعد ذلك هينة من الزرح بها أو عدة، وإن كان هدة ، فهي هدالم يقتص، فلا يجبر على الوقاء بها ، وإن كان عدة ، فلا يجبر عمى يُجار هذا الوعد.

للروهم. واسترطا فيسد بيسنا على أن يبول المدهمة في أفضى الخاتوت، والآخر في للروهم. واسترطا فيسد بيسنا على أن يبول المدهمة في أفضى الخاتوت، والآخر في مقدده، ولم يسترطا فلك في أصل الإحارة، قال الإحارة جائزة، ولكال و حدمنها أن يرجع عن ذلك، أنا الإحارة، ولكل واحد سهما أن يرجع عن ذلك؛ لأن أضل الإحارة، ولكل واحد سهما أن يرجع عن ذلك؛ لأن هذا مواضعة مسهما على مهادة، ولكن واحد من لشريكي أن ينفض الهادة، ولاك كان لكل واحد من الشريكي أن ينفض الهادة، ولاك كان لكل واحد سنهما فقي المادة، فتعتبر طلسمة العين، وفي فسمة المهادة، ولاك لأن الهاباة فسمة المنفعة، فتعتبر طلسمة العين، وفي فسمة عنهل أن يتعين عصب كل واحد سهم بالإفراغ، إنا أراد أحدهما نقص القسمة، كان له وضار أن يتعين على وحد مهمه عي المنفعة في وجودها، ولم يتغير نصب أحدهما من الأحر أولى وأحرى، شرذكر في لكتاب: قال وجودها، ولم يتغير نصب أحدهما من الأحر أولى وأحرى، شرذكر في لكتاب: قال وجودها، ولم يتغير نصب أحدام، ولم يذكر أبهما إذا أسرطا فالله طارة، ولم يذكر أبهما إذا أسرطا فالله في أصل الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا أسطا فالله في ألما والم يذكر أبهما إذا أسما الأحر أولى والحرى، أنهما إذا أسما الأحراة، ولم يذكر أبهما إذا أطراء، فلم يذكر أبهما إذا أن المناب فالماد فل الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا ألم طارة الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا المرادة فلك في ألمال الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا المرادة فلك في ألمال الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا المرادة فلك في ألمال الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا المناب فلك في ألمال الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا المناب فلك في ألمال الإحارة، ولم يذكر أبهما إذا المناب فلك في ألمال الإحارة، ولم يذكر ألمالها المناب فلك في المناب فلك في الألمال الإحارة المناب فلك في ألمال الإحارة الإحارة المناب فلك في ألمال الإحارة الإحارة المناب فلك في المناب فلك في المناب فلك في ألمالها المناب فلك في المناب فلك في المناب فلك في ألمال الإحارة المناب فلك في المناب فلك في المناب فلك في ألمالها المناب فلك في المناب فلك في المناب فلك في ألمال المناب فلك في المناب فلك في المناب فلك في ألمال المناب في ال

قال مشايعة الرحميم الله الواتفل أن يقول البأنه يست الإحتراء وتعاثل أن يقول بأنه يست الإحتراء وتعاثل أن يقول بأنه لا يقسد الإجتراء إنه شرطة في العقد ما يقتضيه العقد الآن هذه مهيئاً منهساء والنهاباذ على هذا الوحد الذي شرطة وهو أن يسكن أحدهما في القدم والأخر في المؤجر عالا المضية الإحارة ، الا ترى أنه الألى منهما لا يجبر على ذلك والأحدهما في هذه الشرط منفعة ، ولكل شرط لا يقتصيه العقد ، والأحدهما في هذه الشرط النبية أنسر في الكتاب ، فإنه فال والم يشترطا ذلك في العقد أو حب يشاد العقد، والبه الشراف الكتاب ، فإنه فال والم يشترطا ذلك في العقد أو حب فساده.

وأما من قال بأنه لا يفسد ذهب في ذلك إلى أن هذا الشرط متى شرط في العقد يكون اغتراط على المالك، وإذا كان مشروطاً على المالك صاد كل واحد منهما مستأخراً ما عبل من المالك، فكأن الآحم قبال: أحرت من هذا مقدام الحانوت، ومن الآحم مؤخره، ولو نمن على هذا كان حائزاً، ومفهوم قول محمد رحمه الله وثم شترط ذلك في أصل المقد، إمها متى شرطا ذلك في العقد لا يكون لكل واحد منهما أن برجع الآن كل واحد منهما يصير مستأجراً ما عين من المالك، ومنى لم يكن مشروطاً في العقد يكون مهاياة منهما، وذكل واحد منهما أن ينفض المهنياة

18117 وروى مشرعن أبي يوسف رحمه الله في رجل استأخر رحملا ليبني له حائظاً أراه موضعه وسعى طوله في السماء وطوله على وجه الأوتر، وعرضه على أن يسي كل أنف أخرة بكذا، وكفا من الحص بكفا، وكدا من الدراهم، فيبسى في السماء وفادخل ألك أجراً بالحص المسمى لها، نم مات البناء، قباد الاجريفسم على موضع ما يقي من الخاتط وما يني، فيعطى بحصة ما يني من القيمة؛ لأن كل ألف أجراً شرط مناهما، فهي على أعلى الحاتط، وأسفله ينركها رخص الاسفل، وعلى الأعلى، خلا بدرا بنظهر في التوزيم المدل.

14 174 - وعنه أيضاً: أجر الرجل عيده وسلّم، ثم باع من غير عشر، وسلمه إلى المنترى، فقيل: لم يكن للمستأخر أن يضمن المشرى بيسه، والمستأجر في علما الحرف محالف للسرتين، والفرق وهو أن حق المستأجر في النافع والقبض لايلاقيها، وحق المرتبي في العين والفيض بلاقيه

1817ه - ذكر الحاكم رحمه الله : استأجر عيدًا لفخدمة مدة معلومة ، وعجل الأجرة، ثم مات النواجر، قال مستأجر أن يست العبد حتى برد الأجر عليه، وإن مات العبد في يده، لم يكن عليه فيه صمان، ويرجم بالأجر فيأ حده.

قول: حنى برد الأجر عليه، أي حصة ما بقي من المذة، وإن كان له حق إمسك العبد إلى أن يستوي الأجر بحصة ما بقى من الملة إظهارًا للمدل والإنصاف، فإد بموت الأجر تنفسخ الإجارة، ويندر حق ورنة الأجرافي العدد، فنجب تعين حق السناجرافي حصة ما بقى من المدة من الأجراء وذلك بالاستيفاء. ١٩١٩ - واذا عصر برحل الدار الاستأجرة من المستأجرة له تواتيك كعاصب فأواه المستاجر أن بجلم عن قبصها في بالي الماق أو أواه الأجرون بجم عن التسايم، طلس للمستأجر أفر بجرم تس التسلم في مافي السنة ، ولا للاحر أنا تمتاع عن السبيم ،

فال يعض منديدنا العذا إذا تونكن في السنة ومنا يرغب في الاستحار لأحله، أما إذ كان والبريسلم في داك الرفاق، فإن الفساجر بتحيرا، وقعامراً حسا هذا فيمه مقالع.

١٤١٩٧ - رقي الله واري ١٠ أو استأجر عن حر دارس و دانها مث رحما هما، أو مصيت وأومه اثبه وثلاء وموان بنرك الأخرىء لأن الصفقة وقعب مسحدة وفعه تفافت (10 ت الكان

١٤١٦٨- ما ومجيد وحده الله في الإصل ، وإذا استأخر دية ليلاك فأعليها عروكا بل بـــزوجها. فهذا على وحهان إماأن بكون العروس بعبيها، أو بغير عينها، وإلى كان العروس بعينها، وبأن الكان، فإنه أهوا الإحارة، كما أبو استاجر رحلا وارة والبركيها إلى مكان معلوم بأحر معموم، نامت الأجرة جائزه، فكذلك هما، وإذ كان العروس بعير عبيها، فتؤخم : فاسدق كما لو مسأحر فالقلو فوت، ولم يبرس ر كرير. كرنت الإجرارة ونسرت وإن أركار عرومناء فالفياس أن لا بعود العقد حائرًا. وفي الإستنجسان، بعيد العقد حاليًا، وفي الاستحد أنه أرود العقيد حاترًا، وعليه الدامير كالدفار فلمنا أحر فابة للتركيوب ويالم يبين من بركت المراكب هواء أن أراكب غداوه فليه يعدد العقد جانزا المسحسالال ومي القباس الارعود جائزاك وفدهكارا هذا

عَإِن حَسَانِ النَّابُ حَتِي الصَّحِوا مِن العَمَارُ هِي يَجِبُ الأَحْوِ إِنْ قَالَ السَّأَحَوِ هَمَه القالة لركوب عروس بعيمها من المصراء فينه بحدة الاجراء لانه تمكن من الاستيفاء في اللهة في الكذار الذي أصبه إليه المقدر فيمت الإخراء فإن استأخرها لركوب خروس بعيبها خبارع للصراء فبله لا يحب الأحراء لانه لم يتمكن من الوكنوب في الكان العلى أصبعت إليه العقدي وجد ذكرت أن الشاكن من الركوب من لم موجد في المكت العماف إليه العقيد، قيان لا يجب الأحر، وهذا لأن تسمية المكان في ياب الدابة، وأنه سوط لجوار العقد عليها بمولة مستبة المدة في غيرها من الإجارة، والممكن ما الاستبقاء مني وحد مي غير المدة الخصاف إليها العقداء الإنه لا يجب الأجراء وهل يصير صاف بالحيس إن وقعت الإجازة على الركوب خبارج المصر يضمن الآن ليم بحب الأجر بهيذا الإحساك، والم يؤدن له بإسمان لا رجد الأجراء

وإن وقعت الإحارة على أن يركب في المسر ، لا يصير ضاماً ببذا الخمس ؛ لأنه الإجب الأجراء فنا الإحارة على أن يركب في المسر ، لا يصير ضاماً ببذا الخمس ؛ لأنه لا يجب الأحراء في المصرد أو خلاح المصرة الأن يجب الأحراء في المصرد أو خلاح المصرة الأن الإجازة من المربس ، وفي الإحارات الفاسدة الأحراء لا يجب الشمكن من الاستيفاء وإلا أن ستأجر خمل خروس من الاستيفاء وإلا أن ستأجر خمل خروس المستأجر دالة للركب عبرها، وإن كان الحمل عروس بغير عبنها لم يضمن الدائمة أم هلكت، كما لو استأجر دالة للركوب مصمه ، فأركب عبره ، وإن كان الحمل عروس بغير عبنها لم يضمن لل لو استأجر دانة للركوب ، فأركب غيره ،

١٤ / ٦٩ إدا السترى شبقًا، وأسره من عبره قبل القبض لا يجوز، كسالو ناحه ، وهذ إدا كان منقولا، فإن كان عقارًا، فقبل. هو على الحادث من البيع، وقبل: لا يجوز الإجراء إجماعًا.

١٤١٧٠ - وفي الجامع الصعيراً. رحلان استأجر شيئًا، ودفع أحدهما إلى مناحب أيمسكه، فلا فيمان عليه، إذا كان شيئًا لا يحتمل الفسعة؛ لأن ما لا يحتمل الفسعة، فلا حد الستأجرين أذ يدفعه إلى صاحم ليسكه.

1914 - في باب إجارة الصطاط: استأجر قدراً ليطبخ فيه صوفًا معلوماً العصخ في البيت ، وأخذ الفدر معجر مع ما قيمه ليخرج إلى الدكال، فالزلور علم في الطار، عرفع والكسر الفلاء ، فعلى ضمال القدر بمنزله الحداً الرافا الزلق رجعه، ووقع الحمل و لكسر ، وقيل النيني أن لا محب الفسمان في هذه الصورة فياماً على ما استأجرت المرأة توباً المابس، فليست وذخرق من ليسها، وقد مرات مسألة النوب من فيل، هو الصحيح،

منة أجر رجلا شهراً مه يدًا ليعمل له عملا معلومًا، معمل له ذلك العمل شهرين. على يستنجل الأجر في تشهر النالي يجب أن نكون المسألة على الخلاف العروف في القصار أو تخياط إذا عمل من غير عقد. وقد كان انتصب نعسه لذلك.

وإذا تكارا دامة ليحمل عليها عشرة مخاليم، فحمل "أفي الجو فل حشرين محتومًا و ثم أمر المستأخر رب الداية و فكان هو الذي وضعها على الداية ، فلا ضمان الأن صاحب الداية هو المائم بحسر الريادة على عامه ، وإن حسلاها جميف ، ووضعاها على الداية ضمل المستأجر ومع قيمة الداية و لأن بصف الحمل مستحق بالمقد ، وتصعه غير مستحق ، وحمل كل واحد منهما في الحمل شائع في النصفين : فما حمله المستحر بصفه ، وهو ربع الكل مستحق بالمقد ، ونصف وهو اثريم غير مستحق ، فاهذا صمن ربم فيسة

وإن كان الحمل في عقاليل. فحمل كل واحد عدلا، ورسعاها على الدابة جميعًا. الايضمن السناجر شيئًا، وبحمل حمل السناجر فيمنا كان مستحمًا بالعقد في ماب ما يصم الأحر، وحرد، عن هذه للمائلة كثير من المثال

رجل ربيع الماريدة، فاستأجر رجلا لنادي عليه إن وقت له وقتاء أو قال: كنا صونا يجور.

12147 - إذا فع إلى صبّاع الدائيصيخة أحمر ، فقد قبل ، إن قبال بكذا من المُصفر يحود فيل فيل ، إن قبال بكذا من المُصفر يحود وقبلة ليس بصواب ، ققد ذكرت الرواية في فصل الاستصناع : أن بيان مقدار الصبع ليس شرط ، قاو صبعه ودينًا هل بغضر ، فعد قبل : إن استعم النواسة و كان النقصان فاحشًا عند أمن الصر ، فلصاحب الليد أن يصبح فيمة لهذه أبضى ، وإن كان النقصان يسبراً ، فنه أن يضبحه الذهر. ن ، وعلى هذا النصى القصار إذا قصر التوب رديًا .

1877 - إذا استأجر حمارًا أو يقراً ليس له أنا يبعث به إلى السرح، هكدا ذكر في العقارى، وقبل: إن كان التعارف فيت بن الناس أن السناح يبدث دلك إلى السرح، فله أنا يبعث، وما لافلا، وذكر الصادر الشهيد رحمه الله في اعتاري الصغرى الآل للمستأخر أنا يؤاخر وأنا يجر، وأنا يوفع، واللمت إلى المرح إيناع فيملكه المتأجر

١٤٦٧٥ - وفي اسجموع الموازل الزواج أمته، أو أجره امن زوجها جازه لان ١٩١ مكناس الاستروم، وكان في ها الصدن حدمة أتروج ليست عليهاء فالإجارة وردت على ماليس تستحق فيصح

١٩١٧ه - استأجر أوقالًا لدين فيه تنفسه و فالإحارة باستانه بعد بلك ينظر و إن كان للوات فيمة في ذلك الموضع، يصمل فيمة الراب، ويكون الدراله و لابو الإجارة با لم تصبح، صار المستأجر عاصبًا للتوات، ولذ حصه بناً ، فقد علكه على ذلك. وإن لم كن للترات فيمة ، لاغراء عليه، واللدن؟ لأنه حصو يصبعه

18177 رجل تقبل من رجل ضمامًا على أن يحدثه من موضع إلى موضع ياللي عند وبعد ياللي عند وبعد ياللي عند وبعد ألف المحتود وبعد المحتود المسلى، عند المحتود المحتود المحتود والمحتود المحتود المحتود والمحتود المحتود المحتو

۱۹۱۷۷ رجل حمل رجلا فرها إلى يعض البندان، فعلى الحامل قراءه حتى يرته إلى الذي حمله منه، وكله من كل هاله حمل ومؤلة .

1944 كان رجل استأخو من الخواكرة أوجارة الويلة، وأبضه، وأجرها من هيره مقاطعة كل سنة أسهر سال معلوم، فلما والاستناجر الثالي وجد الأسجار قد احترى من البرد، ولم يجدأ بره ليرده عليه حتى جندأيام الفسيح، والمضر أبراء وفسيح الإحارة، وطلب مال المقاطعة، وأبي المستأجر الثاني، واعال بعد أن الاشجار محترفة سمع علته، وسنقط عنه مال نقاطعة، إذا لم يعيد في الكوم عسلا بدل على الرضا ولو كال أحره حاضرًا حتى أمكاه الردول برد لا يسمط مان الكام عسلا بدل على الرضا ولو كال أحره

وعلى هذه إدا استاحر داره، وأراد المستأخر ودها بخيار رؤية، أو بحيار عيب إن ثبر يمكنه الرده بأن كنان الذاجر خال كان له الرد، إذا حصو المؤاجر، ولا يجب الأحر إدا لم يمكن عسل في الدار عمده بدل على الرضاء وإذا وجب أ اللاحر على اسساجر صال بالتوض، أو بحوم، فغال المستأخر الأجر إحسب دفا من سال الإجارة، وهارسينه: حروروار مال حارث، فقال الأحر، فرورضي، فقد في: خسيع الإحارة بقدوه

١٩١ هكدا في طاء م، وهان في الأصل - وإذا أوحب الأجر على المستأجر - إلح .

استأخر جلا للفضاء معمولة "أني موضع كذا بكان علما منز مضا الطريق بدا للحسال أن يذهب عنرك الحدولة على السناجر المقاء وطلل المساء الأجواء عال الما عائد إذا كتاب الباقي من الطريق من الأول في السهولة، هكذا ذكر في المناوى، وقد ذكرنا في عصار الاستصناع أن العبرة في فسلمة الأحر لقائم الما على لا للسهولة والصعوبة، فيأمر عند لعبرى.

14.19.9 مثال في الأصل : ولو أن وجلا دمع إلى سباع ثرياً ليصيف بعضم بريم الهاشمي للارهم، فصاحه لقدير، فهذا على وجهين : إما إن صدّفه رب لثوب، الر كتبه، فإن صدقه صاحب النوب في ذلك، فصاحب الثرب بالخيار، إن ثن أن ترك الثوب عليه، وصيل فيمة الموب، وقد ذكر با وجه دلك فيمنا تقدّم، وإن ثناء أخذ الشرب، وأعطاء ما راد العصور فيه مه الأحر، وله يفكر أنه ارد به للسل ، او أجر البل

هال مصلهم الرافاته أجر الذراء قال معظهم أرافاته السبكي من أحراء قال بعضهم الباديطيم أمر الثل الغول، بأن العمل وإن لم يصر معيناً من حبث الحقيقة فالردة، من الريادة ترك جودة، لكن من حبث محكم مبار معيناً لما كان لايموصل إلا مرياة هرم، ولها يثبت له الخيار، كما لولم يكن في العمل عيب من حيث الحقيقة، ولو قكر في العمل عيب من حيث الحقيقة، بأن خالف في صفح المأمورة شان الحوالد على ما عرف من الحلاف بن المشافخ وجمهم الله، فكنك هذا.

و قال بمقدم من مأن أو ادنه المستقى و الآنه الاحديد في العمل المأمود به من حيث الحقيقة ، الا يكون عطاء احر المل و الأن اجر المل إند يعطيه في من ذلك الموضيع ليدفع عن نفس صرر العيب .

لم قال . يعطيه ما واد العصفر في فيهة الثوب بريديه ما واد العصفر في فيمة التوب من الثلاثة الأوباع لا قيمة من واد المحيد في الأسر ، فيلا مصبل من الألفاق الأوباع لا قيمه من والأسر ، فيلا مصبل من أخرى ، في إعمال معين من واد المصنفر فيه ، وهو أذ يقوم الثوب مصبلوف بوج فيز ، ومصبوفا الفيز ، ون كانت فيمه مصبل عام فيز التي عشر ، علم أن الصنغ وادفيه مدور ورحمين

<sup>(</sup>١) هكار في الأصل و و وكانا في فان المحمولات

قان قيل: في إيجاب قيمة ما زاد الصبخ فيه إيجاب قيمة العمل؛ لأن قيمة ما زاد العبية في أن يقوم مصبوغًا وغير مصبوع، ربى تقويم مصبوغًا رغير مصبوغ اعتبار قيمة العمل، والعمل لا ينقوم من غير عقد، ولا شبهة عقد.

والجواب عنه: أن قيمة ما راد الصلع فيه بدل الصلغ من حيث الحكم، لا قيمة العمل؛ لاذ إيجاب قيمة النوب موايلا متعلّر؛ لأنه لا بعرف قيمه النوب مزابلا فاشأ بالثرب؛ لأنه مخفوط بالمام وإذا معدر إيجاب قيمة الصلح مرابلا أوحينا قيمة ما راد الصلغ فيه، وعبرة داك كله فيمة الصلغ.

والدليل عليه أن محمداً رحمه أنه أرجب أجر المقل، حيث احتاج إلى إيحاب قيمة العجم مع قيمة الصبخ، وهذا لما أوجب فيمة العسم مع قيمة الصبخ، وهذا لما أوجب فيمة ما زاد الصبخ فيه، عنمنا أنه جعل ذلك قيمة الصبح مزايلا، ومسم من قال: بأن الصباغ ملك رب النوب أن صبخاً معمولا وهو مال، فلا بد من أن يغرم فيمت كذلك على الوصب الذي ملكم، كمن بني في أرض وجل ورضي صاحب الأرض بأخذه، فيه بعرم له قيمة البناه مبنياً لا لأن ملك ذلك البناه، وهو مهنى معمول، فلزمه فيمة بنا- مبنى، فكدلك هذا، وإلى حد دها العقب أبو بكر البنخي وحده الله.

هذا إذا صدّف في الزيادة عناما إذا كنابه في الزيادة ، فإنه أهل البصر من تلك الصناعة ؛ لأنه أمكن معرفة ما رقع النازع فيه لا من جهتهما ، فلا بلتمت إلى قول واحد منهما ، فإن فالواد مثل هذا المسبع قد بكون بربع ففيز ، كان القول رب النوب ؛ لأن الطاهر معه ، لكن مع يبنه عاقد ما يعلم أنه زاد ، لأنه الهيؤيت من حيث إنه اليقي لم يزد به على الربع ، وإن فالواد لا يكون إلا بالقفيز صار الطاهر مع الصباع مع اليمين ؛ لأنه لم يشبت لا قالوا من حيث اليقين ، فإن حلف ثبت الزيادة ، وإن قبلت الريادة ، كنان الجواب فيه كالجواب فيما إذا صدّفه رب النوب .

۱۹۹۸ - الحُسَّاط إدا قرع من الحساطة؛ وبعث الشوب على قدى ابنه، وهو ليس ببالغ، قطر الطراز منه في الطريق، فإن كان الصبي عاقلا صابطًا بحكه حقظه، لا يضمن، وإن لم يكن فسابطًا، ولا يحكه حقطه ضمن

<sup>(</sup>١) هكداهي ظاء وكالنامي الأصلى وم الرسدالأرص) وهو شطأ

المحافظة الأورجندي وحيمه على التوارك سنتل شيسس الأنسة الأورجندي وحيمه الله. هي ويضل المدافقة الله الله الله المحافظة المستأخر وحلا لموقد النار في الطبوء قائلة الله في أن أن المطبوء ومنا فيها، هل يصمن الأحر، قائلة الارتيان فإن أو قائلة فإن أو قد النار تلياً بغير أمر. هل يضمن قال نعم.

۱۹۱۸ - رجل دفع عيدًا إلى رجل على أنه إن شاه قبضه بالشواء، يك، وإن شاء أحقه سنة كذا، وتبض وحلك عناه إن علك بعد الاستعمال، فهو على الإجارة، ولو قال، أردت المث إن كانت فيمته مثل الأجر، أو أكثر قبل فوله، وإن كان الأحر أكثر الا يصدق، وتو لم يستعمله حتى هلك، ولا ضمان عابه الأنه بو يقيضه على الصمان.

١٤١٨٣ - في المحموع التوازل : وحل يبيع شيئًا في السوق، فاستحاذ بواحد من أهل السوق على مبعله، فأحاله تم طلب منه الأجواء فإن المسرة في ولك بعادة أهل السوق، فإن كان عادتهم ألبو يصعلون الجوابجب أجر المُثل، وإل كان هادئهم ألهم بعملون لغير أجراء فلا شيء له .

ر جل قال مُنبَاطَ: عط هذا الشرف لأعصيك أجرك، فقال الحياط: لا أربد الأجر، تم خاطه. فلا أجو له.

18184 - ولو أن صَاعِين أجر أحدهما أنه عمله من الأحرة ثم اشتركا في ذلك الممان إلى كان أجرة ثم اشتركا في ذلك الممان إلى كان أجرة كان شهر بكله يجب الأجر في الشهر الأول، ولا يجب ويما وهذه شيء الأن الإجارة في الشهر الأول، وقعت صحيحة، وإنها تتعقد في كان شهر بعده بدول للهر الأمل وقعت ما وزاء لشهر الأول، فسنعت العقادة، ولا يجب أجراء ما سوكي الشهر الأول، هذه عا الوجر، في ما سوكي الشهر الأول، هذه عندا الوجر، في المارة جدر المارة عدد المارة جدر المارة عدد المارة المارة عدد المارة عدد المارة عدد المارة عدد المارة الم

و إن أجبرها هشر سين مثلا كل نسهر بكذا، وجب أجر كل نقدة؛ لأن الإحتارة المقدت على كل الله في الخال، فلا نبطلها الشركة بعد ذلك.

1814 - وإذا استأجر رجلا ليبني له في هذه الساحة بيترن في سقفين. أو فن سقف واحده وبن طرمه وعرضه وما أمسه ذلك، وفارسيته سكره دادن، ذكر في وداوي أبي لليك حسه الله: أنه لا يجوزه وينيخي أد يحوز إذا كدن بألات نفستأجر المتعامل 1810 وفي مستعموع الوازل): وبن دفع إلى سراح بعض الات السرج، وأمره أنا يتخذله سرجًا بهذه الالات، وبالات أحرى معتاج إليه من عند نفسه، وعلى أن يدفع إليه أجر عمله، وتمن الآلة، ودفع إليه عشرة دراهم، فلما أثم السرج استولى على السرح بعض الظلمة، وذهب به، فال: بسترد من السراج فيمة الاته، وما دفع إليه من الأجراء لأن العمل لم يصر مسلمًا إليه ولم يصر المنتأخر فابضًا آلات السرج متصال بالاته؛ لأنه لا تعامل في السرح، بخلاف التاجة والتاجة عاسدة؛ لأنه لا تعامل في السرح، بخلاف التلاث، والتاجة عالية من أن قيما تعاملان

وسئل شدمس الإسلام الأوز جندي و حدمه الله العيمل دفع إلى طبيب جبارية مريضة وقال له العالجها بحالت الهما ترداد من قيمشها يسبب العسجة ، فالزيادة لك، ففعل الطبيب ذلك وبراءة الجارية ، فللطبيب على المائك أحو مثل المعالجة ، وثمي الأدرية والنفقة ، وليس له سوى ذلك .

و مثل أيضًا ؛ همل قال لطوّان: أصلح هذا الخراب بعشرة، فلما شرع في العسارة ازداد الخراب، فناصلح الكل، فلا شيء له سوى العشرة، وسئل هو أيضًا عن رجل استأجر رجلا شهرًا، قال. لايدخل يوم الجمعة في العقد يحكم العرف

وفي مجموع النوازل ، معلم طلب من الصنبان لمن الحصير ، وصرف النحض إلى حاجة نصل، أو التنزي به الحصير ، واستعمل في المكتب زمانًا، ثم رفعه ، وجعله في يبته، هل يسعه ذلك؟ قال: نمم الأن هذا في الخليقة علت من الله الصبيان للمعلمين

وفيه أيضًا: دفع الرجل ولده الصغير إلى أستاذ ليعلمه حرفة، كذا في أوبع سنين. وشوط عدى الآب أمه أو حبس قبل أربع سني، ولا فللأستاد عديه مالة درهم، قحبسه معد فلات سنين، فليس للأستاذ أن يظالب الأب بالمائة، وللكن بطالبه مأجر منل عصه.

وقبل في العسفير " يدفع شيقًا من المأكول إلى المعلم أن لا يحل للمعلم أكله. وقبل " يحل وهو الأصح ؛ لأن الأباد والأمهات واضون بدلك

» ١٤ ١٨٧ - استأجر رجلا ليكتب له خطا بالعربية . أو بالفارسية يطبب له الأجر، وكذه لو استأجرته امرأة ليكتب لها لي حبيبيها: يجب الأجر، ويطبب له ؛ لأنه بدك كسبة () مدّا إذا بين شرافط الجواز ، مأذ بيّن مقدر الحط، وما أشبه ذلك، أما إذا لم يبيّن كانت الإجواز بالمدة.

18344 - استأخر وراقاليكت له حميع قفران، ويقطم، ويعجمه ويعشرو، وأعطاء الداعد والفير، وأعطاء الداعد والفير، وأعطاء أخرمات الوراق المعض، وأعطا في المعض، قان فعن ذلك في الل ورق، فيه الحيار إن ساء أخذه، وأعطاء أجر مش عمله، ولا يجاوز به ما سفي، وإن سفي وإن شاء ترك طيب وأخذه فيهة ما أعطاء، وإن كان دلك في مضر المصحف دون البحض بعطيه حصة ما أصاب من استقى، ويعطيه مثل عمله فلا أخر وفيل: في الصحك إدا هاها مي البحص حدوده، أو في بعضاء فإن لم يصبح فلا أخر له، وإن أصبحه، فللأمر الخنان، وإلى رضي به، فلكائب أخر مقله.

١٩٩١ه - ١٩٩٩ مرجل له أجيران يعملانا له عمل الزراعة بشور له عين أحدهما بقرين. والآخر بفرين و فاستعمل أحدهما عيراس عين له و فهلك ضمى السنعمل قيمته و بعن يضامن الأجر الانجع؟ فقد فيل " يضمن و فيل " الابضاءن و لأنه و وع في اليقو ، وقالد دفع الى من يقموم على الدواب، وانقول الأول أصبح ، وأنه جمواب ظلام الروابة ، وبه كان يعني ضمس الانمة الدراسي رحمه الله .

١٩١٩- في مجموع النوازل: رجن أودع عندرجن أحسالا من الطعام، فقرع المودع التي الطعام، فقرع المودع النيروس، وحمل من الطعام، فقرع المودع النيروس، وحمل النيروس، وحمل النيروس، وحمل النيروس، وحمل النيروس، والمودع على إليام، حمل النيروس، وإلى المودع النيروس، وإلى المودع على إليام، حمل النيروس، وإلى المودع النيروس، وإلى الموروس، وإلى الموروس، وإلى الموروس، وإلى الموروس، وإلى الموروس، والموروس، وإلى الموروس، وإل

مندن نسبس الأنمة الحلوان رحمه الحاء عمل استأجر حمامًا في فرية مدة معلومة . معر الداني ، ووقع الخلام، ومضات مدة الإحارة ، هل يلزم المستأجر الأجراء قال الدائم يستطع الترفق بالحمام، فلاد وأحاب وكان الإسلام السعدي رحمه الله يلا مطلقًا، ولو بقي بعض الناس، ودهب المعقر يجب الأجود كذا أجابًا.

١٤١٩٦ - وفي أ محموع النوارية . استأخر من أخر طاحوية بيدل معلوم على أن

<sup>(</sup>١١ مكفاني الأصل م، وكان في ط: اكتما

عليه منا مدمى من الأجر أدم جردان الماء، والقطاعة، فهذا الشرط، بخالف مفتضى العقد: لان لا ينتفع بالرحى رمان نقطاع الدم والأجروبدل النفعة، فيقسطا أبه المقد.

وفي الدوارات: سين الفقيه أبو القياسم حمه الله عن المحال ركب في الطاحولة حمد) من ماله و والتحل في الطاحولة حمد) من ماله و والتحل فيه حديداً وأشياء أحر كلها من ساله ، فالقضات منه إجازته مل له أن يرجع دلك؟ قال: إن كان فعل دلك إزان ما حب الطاحورة على أثن رجع في الماء يرجع فيها ، وإن فعل بغير أمره ، إن كان غير مركب ، فهو له ، وإن كان مركباً بدقع إليه فيده

18197 - وفي المتدرى القضلي أن وصل أو متولى أحر منزل البنيم، أو منرل الوفف بدرن أحر منزل البنيم، أو منرل الوفف بدرن أحر المثل أم يصير غاصباً بالملكي؟ فلا يلزمه الاجر بالسكتي، فكر ههد أله بحب على أصول عنداه ذا أن يصير غاصباً، ولا يلزمه الاجر بالسكتي، فكر ههد أله بحب على أصول عنداه ذا أن يصير غاصباً، ويصير أراوعة وشرط فلمراوح مالا متعاين فعاس في مثله أن الوكيل عبير مخاطأ غاصباً، ويصير أزاوع عاصباً، ومريقل إلى مقدم مراوعة فاسدة، فيحكم فيها عابحكم في الزرعة الفاسدة، فالل ودكر الخدساف في كتله: أن لمستأجر لا يكود غاصباً، وينزمه أجر المشر، وجعل حكمه حكم الإيارة الفسعة، فقير أنه أم أيفن عادي مأخصاف؟ فقال، نحد.

وذكر معدهد أيضاً: أنه يمرم السناجر أجر مثل بكماله ؛ لأن الإجازة لو كانت من مالك المنزل، ولم يكل سمى الأجر فيها ، كان يعب على المستأجر أحو اللى بالما ما سغ ، ولو كان سمى الإجراء ولا بواد على المستأجر أحو اللى المسمى إقالم أجب ؛ لأن المؤاجر أبطله بالتسمية ، فالوصى والقيم أبضاً لو لا يسميان فيها الأجراء يجرد فيها أحر المثل بالما ما لمغ ، فإد سميا الأجراء لو لم تجب الزيادة على لمسمى الكتان سفوط الزيادة لإطالهما إياها بالتسمية ، وليس فهما إلى إيطالهما سبس ، فيحمل كأن الشبه لم توحد في فويادة ، فوجب

وذكر قبل هذا. إنا أجر منديلا لاينه الصعير بعود، أجر المثل، فقدروي الحصاف في كتابه عن بعض أصحبنا أنه بلام المسأجر أجر فش.

<sup>(</sup>۱) ومي م - تبغة وموخطا

1839 - قبال الفناص الإسام على استخدى رحسه الله: وعصب إلسال والمحمد وقدة وعصب إلسال والمحمد وقال بعض الناس المجت عليه أجر المل وعما طلق في هذا وحكفا فيمن غصب الوقف وقال بعضها والمحمد والمحمد

1819\$ مريش أحر داره من رجل بدول أجر المتل بمثير من جميع المال الألف حق الوراثة لاستعلق بالشافع ، ومنا لا شعلق يه حق النورثة فالفريشي والصنحيح فيه على الشواء . 1819 ماستاجر حانوة موقوة على الفقراء، وأراد أن يبنى على عرفة من ماله م وينفع به من غير أن يريد في أجرة الحانوت على قدرام استأخراء قابه لا يطلق له الساء إلا أن يردد في أجراء فحيئتة بهي على مقدار ما لا يخاف على الناء الفدير من ضرراء وإن كان هذا حابرة يكون معطلا في أكثر الأوفات، وإنما رغب فيه المستأجر لأ جل البدء علم، وإنه عللق في ذلك من غير ريادة في الأجراد لأن أبه مصدحة الوقف

رحن استأجر حصوة موقوفة من أوقاف السجد، ويكسر فيها العطب بالقائم والجبران لأ يرضون نفلك، والسولي يرضي به، فإن كان مي دال مارو من الحجر دمتن القصاره والحداده، والتولي بحد من يستأجرها بدلث الأجر، فعيه أن ينعه من ذلك، فإن الم والم أخرجه من الحجرة وأجرها من غيره، وإن كان عبره لايستأجر بقلك الأجرة، قائفُهم يتركها في يدمه إلا إن حاف تلف بده الوقف من ذلك العمل.

18191 - وفي فتنوى الصفيلي : متولى الوقف أجر صبيعة الوقف من رسل سنيل، نم مت الأجر صبيعة الوقف من رسل سنيل، نم مت الأجرء ثم مات المستأخر قبل انتصاء المعت ودفع السناجر عبه الفيعة، ون ذات الغله إلى وضيهم سابعصت الزراعة الأرض، بصرف ذلك لى مصالح أرض الوقف لاحق للحوفوف عليهم الأرض، وحق الوقوف عليهم في دنك! لأن هذا النفصان إلى وجب تنقصان في عبى الأرض، وحق الوقوف عليهم في منفعة الأرض وزن الإحرة قد الفسات الوثة بالزراعة بعد ذلك غاصين، فوجب النقصات دول الأحرافية،

وفي التوازل: مسعة بين بدي حاموت لرحل في الشارع، طاجرها من وجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم، مما يأخد من الأجرة، فهو للعاقدة لأنه خاصب، وهي العصب الأحرة للعاقد.

قال المقيمة أبو الليث وحمه الله: هذا إذا كان تمه نام، أو دكان؛ لأن بذلك يصبر غاصياً، أما يدويه لا يصبر خاصاً؛ لأن خصب العقار عندهما لا يتحقق، وعندي أن الصحيح هو الأول؛ لأن عندهما الضصب إذا لا يتحقق في العقار الل حق حكم الضحيات، أما فيصا وواد ذلك يتحقق، ألا مرى أن في حي الود يتحقق فكانا في حق

استحفاق الأجرة.

1893 - رجل استآجر أوضاً ، وانقسخت الإجازة بينهما بمضى المدة ، أربالفسخ قبل مضى المدة ، وفي الأرض ذرع ، والزوع بقل ، فالزرع للمستأجر ، فإن أبرآ السنأ جر الآحر عن جميع الخصوصات والدعاوى ، ثم بعد ذلك أونك الزرع ، ورفع الأجر الغنة ، وادعى المستأجر الغلة ، ومحاصم الآجر فيها ، هن يسمع دعواه؟ فقد قبل : بسمع دعواه ، وقد قبل لا يسمع دعواه ، وهو الأشبه .

وكذلك لو كان الآحر دبع الغلة أولاء ثم أبرأه المستأجر عن الدعاوى، لايصح دعوى المستأجر الغلة، وهذا إذا جحد الأجر أن الزرع زرعه، قاما إذا كان مقراً أن الزرع للمستأجر يؤمر بالرد عليه، وعلى هذا إذا أبراً أحد الورقة الباقين، ثم ادعى التركة وجحد باقي الورثة التركة، لا يسمع دعواه، ولو أقروا بانتركة يزمرون بالود عليه.

استأجر طاحونة وآجرها من غيره، فانهدم بعضه، فقال المستأجر الأولى للثاني: أنفق في حسارة هذه الطاحونة، فأنفق هل يرجع بذلك على المستأجر الأول؟ رن علم الثاني أنه مستأجر، وليس بمالك، لا يرجع، وإن ظنه مالكاً فيه روايشان، في رواية لا يرجع ما ثم يشترط الرجع، وفي وواية يرجع بدون الشرط.

دار فيها يثر استأجر رجل الدار، قله أن يتوضأ بذلك الماه ويشرب.

1819 مستأجر حجرة كل شهر ببعل معلوم، وغاب وترك امرأته في الدار، فليس للآجر أن يخرجها؛ لأنه ليس له أن يفسخ الإجارة من غير محضر من صاحبه، والحيلة في ذلك أن يؤاجر هذه الدار من إنسان في بعض الشهور، فإذا مضى ذلك الشهر تنفسخ الإجارة الأولى، وتنعقد الثانية، وكان للمستأجر الثاني أن يخرح المرأة من المدار.

وإنّا استأجر من أخر دارًا؛ ثم إن الآجر وهب له أجر شهر رهضان، إن استأجرها سنة جاز الهينة عند محمد وحمه الله ؛ لأنه أبرأه يعد وجوب سبب الوجوب، وإنّ استأجرها كل شهر لا نجوز الهبة عند محمد وحمه الله إلا إذّا دخل شهر ومضانًا.

١٤١٩٩ - استأجر داراً وبنى فيها حائظا من تراب، كان فيها بغير أمر صاحب الدار، ثم أراد الحروج وأراد نقض الحائظ، هل له ذلك ينظر إن كنان اتخذ من التراب لينًا، وبنى الحائظ من اللين، فله ذلك، وعليه قيمة التراب؛ لأن بالتخاذ اللين صار اللين ملكة له، فيم أن يأخيذ ملك تقسم، وإن كنان بني، لحائظ من الطين كه باحره زده باشيد فعيس له أن يقضى الحائظ؛ لان بالتفض بعود على ملك المالك؛ لأنه يصير ترابًا.

1870 - رحل انتهاى شجره وقطمها، واستأخر أوضاً لبضع قلها الأشجار حتى يسى، والمستأسرة لها طريق أنى ارض رجل أحراء وأراد مشترى الأشجار أن تورفى الأرض الذي فيها طريق إلى الأرض المستأخرة مخشه وحمولاته، وأراد صاحب الأرض أن يشعه من ذلك لبس له أن يشعه الأم بحشاح إلى الإخراج، والإخراج بكوذ يطريقة، وطريقة مدار وبه ختم كتاب الإجارات بعين الله تعالى وحسن توفرة ما والحمد في رب المائي، وصلى الهاعل محمد واله أحمدين وسلم

## كتاب القضاء

مدا الكتاب بشنط على ثلاثة وثلاثان قصح:

الفصل الأول: في بيان من يجوز له تقليد القصاء ت

الفصل الثاني " في الدحول في القضاء

الفصل الثالث في ترتيب الدلائل لمعمل بها.

الفصل الرابع في احتلاف العلماء في اجتهد العمماية.

الفصل الخامس: في التقييد والعزف.

لفصل المسادس: في يعص النفايد وما يقع للقاضي نعسه، وحكم الأمراء.

القصل السامع. في جلوم القاضي ومكان جلوسه.

القصار الثامن، في أقعال القاضي وصفائه،

الغصل التاسع الني رزق الفاضي وهديته ودعوته

المصل العاشرة مي بيان ما يكول حكمًا وما لا يكون حكمًا ، وما يطل به الحكم بعد. وقد عد صحيحًا ، ولا يبطل .

القصل الحادي عشرة في العدري.

المصل الناني عشر. فيما يقاضي للفاضي بعده ، وفي القضاء بشهادة أهل من الاثنين.

الهصل اللبلث عشر الني القاضي يجه في ديواته شيئًا لا يحفظ وفي سيانه قصاه وهي. الشاهد بري شهادة ولا يحفظ

الفصل الرابع عشر - في القاضي بقضي بقضية ثم بدالة أنَّا يرجع عنه، وهي وقوع القضاء بغير حق.

الفصل اخامس عثيرة فيما فاوقع الفضاء بشهادة الزوراء ولم يعلم القاصي بدء

الفضل السادس عسر ، في القصاء بحلاف ما يعتقده للحكوم له أو تلحكوم هابه ، وهيه العصر مسائل الفتوي .

الغضار السبيع عشرة في أقوال العاضي، وما يتبغى لـ تاصي أن يقول وما لايشغى

تُفصِل النَّامِي حَشْرٍ ؛ في قبض أبيح صر من ديو أن العاضي العرول.

الفصل الناسع عشرة في القصاء في للجنهدات.

العصل العشرون. فيما يحور به قعيه المقاصي وما لا يحور.

الفعس لحادي والعشرون في الحرح والتعديل

القصل النامي والعشروف فيعا شغي للشخيي أن يصعد على يدي عدل.

الفصل الذات والعشروت: في الرحلين بحكمان بيهما حكمًا.

لفصل الرام والعشرون: في كتاب القضاة إلى القضاة.

الفصل الخامس والعشروف: في اليمين.

لعصل السادس والعشروين عي إثبات الوكال والوراثة وفي إثبات الدين

الفصل السامع والعشروف: في الحيس والملاومة

الغصل التامن والعشروف؛ فيما يفصي به الفاصي، ويرد فصاء، ويما لا يرد

القصل التاسع والعشرون: في بيان ما يحدث بعد إنامة البيته فيل القصاء.

الخصل الثلاثون. في بنان من يشترط حضرته لسماع الخصومة والبيّنه، وحكم القاضي وما يتصل ذلك.

العصل احادي والتلالون أفي بصيب الرصي والقيّم وإتبات الوصية عاد القاضي

القصل الثامي والتلاثون: في القصاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى هير القضى عليه: وضام يعض أمن الحق عن المعقى في إقامة البية

العمل الثالث والثلاثون: هي مصرفات

# الفصل لأول في بيان من يجوزله تقليد القضاء منه

1884 - قال الخصاف في أدب القاضي : إها يجور نقليد الفصاء لمن كان عالماً بالكناب والسنة واجتهاد الرئى؛ لأن الفاضي مأمور بالفضاء بحق، قال الله تعالى: ﴿إِنّا دَاوَّدُ إِنّا خَمَلْنَاكُ خَلَيْفَةً فِي الأرض فَاحكُم بَنِنَ النّاسِ بِالْحَقَ ﴾ " وإنما يمكنه القضاء بالحق وا كان عافمًا بالكتاب والسنة واحتهاد المرأى .

أما العلم بالكتاب والسنة؛ فلأن الاجتهاد في موضع النص باطل، فكال العمل بالنص في موضع النص متعبًّا، وإنما تيكنه العمل بالنص إذا كان عائمًا به.

وأما احتياد الرأى، فلأن النصوص معاودة، والحوادث عدودة، والإسال لا يجد في كل حادثة تعاليفصل به تلك الحادثة، وبحاج إلى اسساط العلى من الصوص عليه، وإنما يحكه ذلك إذا كنان حالمًا باجشهاد الرأى، وعندنا العلم بالأدلة شرط الأولوية. وليس شرط جواز تقليد القضاء حتى لو قلد جاهل، وقضى هذا الجاهل هنوى عبره يحوز، والصحيح مفعنا، لأن المأمور في حق القاضى القضاء بالحق وانقضا، بما أزل ته والقضاء بفتوى النبر قضاء بالحق، وبما أزل الله تعالى.

والحصاف لم يستوط العدالة، وصاحب "كتاب الأفضية البوج عفر شوط العدالة، وكذاك الحصاف لم يستوط العدالة، وهي شوط لارم عند التدوي وحمه الله، وهكذا ووي عن أصحابنا في غير روابة الأصول، وبه أحد مشايخنا وحمهم الله، حتى لو فلد القصاء وهو عبر عدل، لا يصبر قاصباً، وعلى ظاهر روابة أصحابنا المدالة غيرط الأولوبة، وهو اختبار عامة مشايخنا وحمهم الله، حتى إن الأولى أذ لا يقلد الفاسى، ومع هذا لو فلد يعنو قاصباً اعتباراً للقضاء والشهادة، غزاد الأولى أن لا نقبل شهادة ومع هذا لو قلب و فضى بها نعذ القضاء.

وتو فلغ الغضاء وهو عقال، تم فسق، فعلى قول الشاقعي رحمه الله: بنعول وإشارات محمد رحمه الله في الكتاب متعارضة في بعضها بشير إلى أنه بنعول، وله أخذ بعض مشايحنا، وفي بعضها يشير إلى أنه لا يتعرل، ولكن به يستحق العول، ويه أحد عامة الشايخ رحمهم الله إلا إدا شرط في التقلد أنه متى جور معرل، فحينته ينعول لانت، الأمر نهايته لا بالحوار،

ومعضى مشاوختار حميهم الله قالوا (إن كان عبدلا حين عليه السلطان) ثم فيس بتعزل، وإن كان فاصف حين قائده يصبي فاصباء وها، لأنه إذا كان مو لا يوم فلده، فإنما قلمه اعتمادا ماه على ما النما فيتقيد التفليد بحال عداله، والاينشى النفيد بعد ارتماع العدالة، وإد قلمه ومو غير عدل، علم بعتمد على عدالته، قصح التقليد، ثم من شرط العدالة في الفضاء يحدج إلى المرق بين القضاء والإسارة، فإن الإسام بصبر إداف، وإن كان باسفا، وإذا كان عدلا، ثم فسق لا يحرج عن الإمارة والإمارة.

والفرق أن مبنى الإمارة على السلطية والغلبية . ألا ترى أن من الأسراء من قبد علت، وجار حكامه، ومبئى خلفه أصحاب رسول اله يتلق، ومبنى المضاء على الأمانة والعدالة، فإذا بطلت العدالة بطل الفضاء ضرورة، هذا يبان من بحوز له تفيد الفضاء، جنة إلى بمان من يجوز مقلد الفضاء منه، فيقول: مجود تقلد الفضاء من انسلطان العادل والجان

الما من البيلطان العادل: فطاهر، وأما من البيلطان البائز : فلأن الصحابة نتعدو الأعمال من البيلطان العادل: فقور الخلاف مع على رضى الله عند والحق مع على رضى الله عند في نويته وتقلدوا من يريد مع جوده، وفسقه والنابعين تقلدوا من حجاج بعد ما تبين من الحجاج، ومع أنه كان أفسق أهل زمانه، حتى قال الحسن البعيري: لو جامت كل أمة بخبيئاتها، وجت بأبي محمد لعليناهم، ولكن إلما ليجوز فقلد القضاء من السنفنان خائر إلا كان بمكته من المصابة محن، ويحوض في تضاياه بشراء ولا يبهاء عن تعييذ بعص الأحكام كما يتبعى، إما إذ كان لا يمكنه من المصابة محن، ويحوض في فضاياه بشر، ويحوض في فضاياه بشر، ولا يكه من تغيذ بعض الأحكام كما يتبعى، لا يتقلد منه، قال القاضى الإمام أبو حعير رحمه انه -وهو صاحب اكتاب الأفسية - : بعض بعض بعد ما ين أحية القضاء، ولا يتبعى

لأحد أنا يعلى للباس إلا من كان مكذا، يريده أنا الهلق بنيمي أنا يكون عنالا عالماً. بالكتاب والسنة والحايد الراي

أما اشتراط العدم يهذا الأشياء، فلأن المفتى بفتواه يبن أحكام الشرع، وإما يكن ببان أحكام الشرع، وإما يكن ببان أحكام الشرع، وإما يكن ابن أحكام الشرع، وإذا له بالن أحكام الشرع، وإذا له بكن عالماً عاد ترن من الأدان الأنه حاكل ما سمح من عبره، فهو بمؤلة الرادي في باب الأحاديث، فيشمر طافيه ما بشترط في الراوى من العطل والفسط والعدادة، الديم على ما عرف في موضعه حوالة أهلم بالها الدالة.

#### القصرالثاني في الدخول في القضاء

أورد الحسأات في أدب العاضي أحاديث في كرامة الدخول في القصاء وفي الرحصة فيه

قال وقد دخل به قرم صالحون، وامنتج عرفوم صافون، وتراك الدخول أمن واسلم وأصلح في الدين، وهذ فصل احتف به الشايخ رحمهم الله أن بعد استجماع شرائط القصاء في الشخص هل يجرز أن نقلاه القصاء؟ فال بعضهم: بكره له انتقلاه ألا يرى قيف امنتج عنه أو حنيمة رحمه الله حتى ضوب ثلاث مرات في كل موة تلافي منوف، وألا ترى أن محمد رصعه الله كيف أباء حتى فيد أيف وخمس يوما، وفي رواية: بينا أوريمين يوما، وقال بعضهم: فه الاستعدادا كان يتكه القدام بحقه، ألا ترى أن الأنبياء عليهم السلام شنعلوا به حتى نبيا عليه السلام والصحابة رضي الله عنهم المستغلوا به والأن المنصاء الإظهار سنة رسول الله يخلا بال علاق واحياه شريعته، ولهما يطلق على القاصي المع خليفة رسول الله يخلا بال علاق.

وبن اختلفوا أنه على يطلق طلبه اسم خليفة الله ، وفيه إيسال الحق إلى مسلحة » وليد عمره الطفارين ، وكال ذلك حسن عقالا وضرعاً ، وقال لعضمهم : من فلد بغير السالة ، فلا بأس بالقبول، ومن سال يكره له ذلك، وهذا لأن من سأل، فقد اعتماد على بفسم، ووكل إليم، ومن أحير عليه فقيد اعتمد على الله ، ومن يبوكل على الله ، فهو عدم .

۱۹۶۰ و راناني عليه عامة المشايخ وحمهم الله. أن الدخول في الفضاء وخصة : والامتناع عنه عرعة، أمّا الدخول وخصة مّا ذكر با أدافيه إيصال الحق إلى المسيحل، وفي يصرف المظلومين .

أمنا الامتناع عنه عزيمة لوجهين: أحدهمة أن الغاصي مأمور بالقضاء معنء

وهسى يظن في الابتداء أنه يقضى يحق، ثم لا يقضى في الأنتهاء يحق، والثانى: أنه على الانتهاء يحق، والثانى: أنه على على الإنجاء فيره، وذلك الغير على لا يعبد على الفضاء ولا بإعانة غيره، وذلك الغير على لا يعبد على الفضاء ولا بإعانة غيره، وذلك الغير على لا يعبد غلى الفضاء والمحون للقضاء سواه، يدخل الفضاء لامحالة و لأنه لو لم يدخل ربحا تقلد الجاهل، فيضبع أحكام الله تعالى، وعلى هذا حكم الإثم، إذا كان في البلد قوم بصلحون للقضاء، وامتنع واحد متهم لا بأنهم، وإذا لم يكن في البلد من يصلح للفضاء إلا واحد، وامتنع هو يأثم، وإذا في البلد من يصلح للفضاء إلا واحد، وامتنع هو يأثم، وإذا كان أن الوالى بحيث كان ألى البلد في البلد في البلد في المنتعوا جملة عن الفصاء، فإن كان الوالى بحيث بفصل الخصومات بنفسه كما ينبغي، فإنهم يأشون و لأنهم ضبّعوا حقوق الله تعالى وحقوق الله تعالى وحقوق الله تعالى وحقوق

## الفصل الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها

قال: ينبعى للقاضي أن يفضى عافي كتاب به تعالى، وينبعي أن يعرف ما في كتاب به تعالى، وينبعي أن يعرف ما في كتاب به تعالى من الناسخ والنسوح؛ الأنه إنحابيب العبل بالناسخ دون المسوح، وينبغي أن يعرف من الباسخ ما هو محكم، وما هو منشابه، وهي تأويفه احتلاف، كالإقراء، قإن الله تعالى نص على الإقراء في مضى الله، وقد اختلف العلماء في تأوياء فسيم من جعلها عبارة عن الخيض، ومنهم من جعلها عبارة عن الأطهار، فيتبعى أن يعرف المتشابه، وما فيه اختلاف العلماء ليرجح قول المعض على المعض باجتهاده، قال يعرف المتشابه في كتاب الله تعالى يقضى عاجاء عن رسول اله يحرف الدسخ من المتسوخ المتسوخ المتسوخ من المتسوخ المت

فإن اختلمت الأخبار بأخذ بما هو الأنسه ، وبين احتبها ده إليه ، يجب أن يعلم المتراتر والشهور ، وما كان من خبر الأحاد ؛ لأن المتراتر واحب العمل به قطعًا ، يكفر جاحده ، والمشهور واجب لعم به . إلا أنه لا يكفر جاحده ، ولكن يخشى عليه المأثم ، وما كان من خبر الأحاد بخطى حاحده ، ويجب أن يعلم مراتب الرواف عيان مهم من حرف بالفقه والعدالة ، كاختمه ، الراشدين ، والعبادلة وغيرهم ، ومنهم من لم يعرف ، ورسم من طرف يطول الصحف وحس القماط .

والأحدّ برواية مَن عُرف بالقضه أولى من الأحدّ برواية من لم يُعوف بالضفه . وكذلك الأحدّ برواية من عرف بطول الصحبة أولى من الأخدّ برواية من لم يُعرف مطول الصحبة .

وإن كانت حادثة لم يرد قسية سنة رسول الله تطفر، يشقى قسيها بما احتسم علمه العسحانة رضى الله عنهم: لأن العمل بإحماع العسحابة وضي الله عنهم واجب، فإن كان (١) مدرد الحذر، الآن ٧

ج ١٢ - كتاب الغضاء

الصحالة رضى الله عنهم فيها مختلفين بجنهد في ذلك ، وبر حَج قول بعضهم على البعض باحتهاده إذا كان أهل الاجتهاد، وليس له يحالفهم جميعًا باختراع قول ثالث لأتهم مع اختلافهم انفقوا على ما عدا القوين باطل، وكان الخصاف رحمه الله بقول له ذلك الأن احتلافهم بدل على أن ثلاجتهاد فيه مجال، والصحيع ماذكريا.

ولا يفضل قول الجماعة على قول الواحد، قال الفقيه أبو جمعر رحمه الله ، وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله ، أما على أصل محمد رحمه الله : يفضل قول الجماعة على قول الواحد، وقد ذكر محمد رحمه الله في ألسير الكبير الي مسألة ، قال أهل المراق وأهل الحجاز : هكذا، وقال أهل الشام اكذا، فأحدنا بقول أهل المراق وأهل الحجاز لكرتهم ولاتشاء النهية عي قواهم

"اقرائهم، وهذا منفق عليه، واثناني: تنصيص البعض ويكوت الباقين، بأن اشتير فون البعض ويلا منفق عليه، واثناني: تنصيص البعض ويكوت الباقين، بأن اشتير فون البعض ويلغ الباقون دلك، قسكتوا ولم ينكروا ذلك، وهذا مذهنا، وإنها كان كذلك؛ الأم لو كان عند الباقين شلاف ذلك لما سل لهم السكوت، فيحسل سكوتهم على الموافقة حسلا لأمرهم على مدحلك اللهم أمرعا، ولكن هذا الإجماع في المرتبة دون الأول الأسلام المجمع عليه، والشافي محتلف فيه، فإن وجد من كل المسحية الفاق إلا واحداً، فإنه خالمهم، فعلى قول الكرخي رحمه الله: لا يشت حكم الإجماع، وهو قول الشافي وحمد الله والمعالمة والمحتلف الإجماع مع محالفه". بعد خلاف الله عباس رضى الله عنهما في زوج وأبرين ""، قال ثلام قلت جميع المال، وإن لم يسوعوا له الاحتياد، بن تنكروا عليه ذلك ينبث حكم الاجتساع حمول قوقه، تحو خلاف ابن عباس في ربا النفد، فإن الصحابة لما أنكروا عليه يشت

١٤٣٠٤- وحمكي عس القاضي الإصام أبي حيازم رحميمه الله ١ أن المخلفاء

<sup>(11</sup> هكذا في الأصل وم وكان في ظ بمعلى

<sup>(</sup>٦) مكذا في ظ وكان في الأص وم: مخطفه

<sup>(</sup>٣) وكان عن الأحل: في روح واس لبي .

ألى شدين وحسهدانه إما المقواعين غيره لا يلتمت إلى حلاف ما حالمهم حتى لم عنم حلاف زيد في يوريث دوي الأرجام، وأمر المتصم برد الأمرال التي حتمت م بركات ذوي الأرجام، فقال به أبو سعيد البردعي رحمه انه العدائم ويقي به على قور رده فقال أبو حازه وحمه الله الابتس خلاف رحمه انه الغنظاء الرائيليس، ونكو طوره خلاف فالك، فول جاء عليت من واحد من الصحابة رضي انه عنهم و ولم ينس عن عبره خلاف فالك، فعل أبي حايفه رحمه انه تلاث ووايات، في روالة قال: أغلد منه من كانا من القصاة الفتين والقوله عليه الصلاة والسلام: الفتدوة نالدين من بعدى أبي

وقاء احتمع في حقياما القصاء والمتوى، فيس كان متلهما تعشماد وعلى رضى الله عهما، والمدادلة الثلاثة وإندان الجاد وماه في حيل وضي الله عليه، ومن كان تشميم القلامم، ولا أستحير خلافهم، ومن رواية قال: العكد حليم الصلحالة وصي لله عليم (لا ثقافه ملهم أنس ما مالك وأنو هريرة وسلمرة بن حديث ولسي فه عليهم، أما أنس مقد للغلى أن الخلط عقبه في أحر عليام، وكان سلمتي من علقلة، وأنا لا أقدا علمة، فكيف أصد من يستمل علهم،

واصا أبو هريزة وضي ناه عنه هابه لم يكن من المنة الفشوي، يل كناب من الوراء، وقيمه كان يروى مال لا يتأمل في المعنى ، وكان لا يعره ، التاسخ وطنسوغ ، والاجل الله حجر عليه عمر رضي ناه عنه العوى في احر عمره .

وأما سامر دس جاذب صلى القاضعة قاديا فتى عند أمر سالتى، والأنق داغ سدائه كانة بمرسع في الأشرية الملكرة سنوى الخمر ، والنان يتدلك في احسام بالتصر ، فلم يقاله هم في الإطار لهذا.

اما فيمه رووا عن النبي يتلق أنه كان يأخذ بروايتهم الآن كل يرحد منهم موقوق به فيمنا بروي، وهي رواية قال: أفلد جميع الصحابة، ولا أستجير خلافهم، وهو الطاهر من الشهب، فقد قال هي كذب الحيض القل الحيص تلانة أنام، وأكثره عشرة أنام، بلعنا .....

 <sup>(1)</sup> أمر مما تحديدي في مصدة (1239 وعبداله بن أحمد في السنة (1873)، والسيمور
 من اللك على (1875)، واللهب الن في الأوسط (1833)، وفي مستد المساسمين
 (1945)، والسيمي في الانتماد (1) 1872، والهيم في الزوايد (1979)

لألك عن أنس بن مالك رضي الله عبد .

ومحمد وحمه الله ، بلغا نحو ذلك من أن هناس وضي له عنهما ، وقال في حنيفة ومحمد وحمه الله ، بلغا نحو ذلك من أن هناس وضي له عنهما ، وقال في غيراء ما بع بأمل مه باع فيها ، وقال في الله عنها ، وظافر من الكتب كثيرة ، وهذا الله عنها ، وطفاره في الكتب كثيرة ، وهذا الأنهم كانوا لا بفنول جزافة وإلى كان اجتهاداً وكذلك ؛ لأنهم الجنهدا ، فإن كان اجتهاداً وكذلك ؛ لأنهم صحيرا وسول الله يُلا الها بها الله الله وسول الله يلا بالمنها ، فيو فقون للصواب بسبب صحية وسول الله يلا بالمنها ، ولكونهم خير القرون فرنى الذي أما فيهم ، فيو فقون للصواب بسبب صحية وسول الله يلا بيان ولكونهم خير القرون ما لا يوفق غيرهم و ولأنهم عرفوا طريق وسول الله يلا في بيان الأحكام ، وشاهدو الأمول الله يلا منها التصوص والمحال الذي يتعير باعتبارها الأحكام ، وشاهدو الأبهم أفوى ، واجبهاه مأصوب .

النابعين، إن كان الجناف عن نم يدوك عهد الصحابة رضى الله عنهم على حكم، وحالفهم واسد من النابعين، إن كان الحالف عن نم يدوك عهد الصحابة رضى الله عنهم، كان باطلا، وإن حتى لو فضى القاضى بقوله، بخلاف إحماع الصحابة رضى الله عنهم، كان باطلا، وإن كان عن أدوك فيهد الصحابة وضى الله عنهم، كان باطلا، وإن الاجتهاد، كشريع والنخص والشعبي رضى الله عنهم، لا بنعقد الإجماع مع مخالفته، ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله: الايتبت إجماع الصحابه في الأسعار؛ لأن إبراهيم المخمى كان بكره، وهو عن أدرك عد الصحابة رضى بن عنهم، وسوغوا له الاحتهاد حنى راحمهم في الفترى، فقد جعلوه كواحله منهم، قصر خلافة كحلاف واحد منهم، فإن كانت حادثة ابنى فيها إجماع الصحابة رضى الله عنهم، ولا قول واحد من الصحابة، ولكن فيه إجماع التسحابة رضى الله عنهم، ولا قول واحد من الصحابة، ولكن فيه إجماع التسحابة رضى الله عنهم، ولا قول واحد من الصحابة، ولكن فيه إجماع التسحابة المنابع، الانا إجماع النابعين حجة

قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاتِقِ الرَّسُولَ مِن يُعدِمَ فَيْلِنَ لَهُ الهَّدَى ﴾ " الآية ، وحلاف إجماعهم الباع غير سبيل المؤمنين ، إلا أن إجماع التابعين في كوب سبية دود. إجماع الصحالة رضي الله عميم \* أن بعض التاس قالوا: إجماعهم لبسي بحجة ، إغاظلك

<sup>(</sup>١) سورة النسام الأية ١١٥.

اللصحابة ، وكذلك إجماع كل فريق بعد ذلك حجة ، ولكنه دون الأول في كونه حجة .

وإن كان حادثة فيها الحسلاف بين التابعين يجتهد القاضي في دلك دا كان من أهل الاجتباد، ويقضى بما هو أقرب للصواب، وأشبه بالحق وليس له أن يخائفهم جميعًا بالحتراع فول ثالث عندتا على نحو ما ذكرنا في الصحابة رضى الله عنهم، وإن حاء عن بعض التابعين، ولم يقل عن غيرهم في شيء فعن أبي حتيقة رحمه الله مي روابتان: في روابتان: في

وفي رواية النوادو": قال: من كان منهم أنش في زمن الصحابة رضي الله عنهم، وسواعوا أنه الاجتهاد، ومثل شويح ومشر وق بن الأجدع والحسن، عانا أقلدهم، وهذا لأن من أنش في زمن الصحابة، وسوغوا له الاجتهاد، فقد حعلو، كواحد منهم، فإن لم يجد عنهم إجماعًا يعمل بإجماع من بعنهم إن كان في الزمان الذي هو فيه، وهذا لأن إجساع كل عصر حجه بالنص الذي تلونا، ولغوله يخفي الزمان الذي هو فيه، وهذا لأن الضلانة، فإن لم يجد عن زلك إجماعًا، وكان فيه نفاق بن أصحبنا أبي حنية وأبي يوف وه وحمد رحمه ما الفي يأخذ بقولهم، ولا بدعه أن يخالة هم برأيه؛ لأن الحق لا يحدوهم، فإن أبا يوسف رحمه الله كان صاحب حقيف، حتى روى عنه أنه قال: أحقظ عشرين ألف حليث من النسوح ، وردا كان يحفظ هفا من المنسوح فما طنك من الناسخ، وكان صاحب عقويف، عن المنسوح، وردا كان يحفظ هفا من المنسوح فما طنك من الناسخ، وكان صاحب فيقه ومعنى، وصحمد رحمه الله كان صاحب فيه ومعنى، وكان صاحب في يعمل ولهذا في هذا كله إلا أنه فنت : ووات منحب بالحديث أيضا، وأبو حنيفة وحمه الله كان مقدمًا في هذا كله إلا أنه فنت : ووات منحب بالمديث بسمع إلى أن موى، وإن اختلقوا فيما سيم، يسمع إلى أن موى، وإن اختلقوا فيما سيم، يسمع إلى أن موى، وإن اختلقوا فيما سيم.

قال عبد الله بن المباوك: وأخذ بعول أبن حيفة رحمه الله لا محالة؛ لأنه كان في زمن التابعين وزاحمهم في القبوى، وقد شهد رسول الله في له له الخيرية، فالظاهر أنه يو في للمسواب ما لا يوفق غيره، والمتأخرون من مشايخنا رحمهم المه اختلفو، بعضهم فالوان فا اجتمع اتنان منهم على شيء، وفيهما أبو حنيفة رحمه الله يأخذ بقول أبن حنيقة وحمه الله، وإن كان أبو حنيفة من حانب، وأبو يوسف ومحمد وحمهما الله من جانب، فيان كان القاضي من أهل الاجتهاد ، يجتهد ، وإن تمويكن من أهل الاجتهاد ، يستفتى . غيره ، وبأحد يقول الفني مجترلة العامي .

وبعضهم قالوا: إذا كان الفاضي من أهل الاجتهاد، يعمل رأيه، ويأخذ بقول الواحد، وبعضهم قالوا: إذا كان الفاضي من أهل الاجتهاد، يعمل رأيه، ويأخذ بقول الواحد، ويترك قول كان أبو حنيفة أو لم يكن، وين كان أبو حنيفة وحمه أله أعلى رئية، فإن إدراك الصواب فضل يرزقه الله تعالى من صاده من يشاء، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد، بأحذ الصواب غضل يرزقه الله تعالى من صاده من يشاء، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد، بأحذ بقول أبي حنيفة رحمه الله، ولا يترك مذهبه الأنه أفقه عنده من غيره، فلا يترك متبعته.

وإن احتلف المتقدمون على قولين، لم أجمع من يعدهم على أحد هذين الفولين، فيهذه الإجماع على يرفع الحلاف المتقدم، فقد قبل على أبي حبيضة وأبي يوسف وحمهماالة: الإيرفع، وعلى قول محمد رحمه الله: يرقع.

وذكر الشيخ الإمام شمس الآئمة السوخسي رحمه الله: أنه يرفع الخلاف المفدم بلاخلاف بين أصحابنا وحمهم الله ، وإثما يخالفنا في ذلك بعض العلماء على ما بأتي بيانه المدهذا - إن شاء الله تعالى

١٤٣٠٧- وإن اتفق أهل عصر على قول، وانفرضوا فيخرج هذا القياضي عن قولهم، وقض بخلاف قولهم: المارأي أن الصواب بخلاص، قبان كان قد سبق هذا الاتفاق اختلاف العدماء؛ فعند اختلف المشايخ وجمهم أنه فيه بعضهم، قائوا: الا يسع اخلاف اخلاف، ويعضهم قالوا يسع، فإن لم يسبق هذا الانفاق اختلاف لا يسعخ الخلاف بالاتفاق بقي الكلام بعد هذا في تفسير الاجتهاد، وفي أملية الاجتهاد، أما تفسيره فالاجتهاد بأن المجهاد الما تفسيره

وأما أهله فأهل الاجتهاد من يكون عالماً مائكتب والسنة والأفار، ووجوه نقفه، ويشترط مع ذلك أن يكون صاحب فريحة بعرف هرف الناس وهاداتهم ومعاملاته، فالعرف قد بغلب على القياس، كما في الاستصباع، والحكم قد يتغير بتغير العصر والزمان، وبشترط مع ذلك أن يكون عالماً بلغة العرب؛ لأن القرآن والأخيار جامت بلغهم

قال الشيخ الإمام شمس الاثمة السرخسي رحمه الله: إذا كان يحفظ المسوط،

وأقوال المتقدمين له أن يجتهد، عان ، وإذا كان في البلد فوم من أهل الغلمه شاورهم في ذلك الآن الفراصي لا بكون أفضل في مست من رسول الله يتايق ورسول الله يتلق أمر بالمشاورة ، فال الله تعالى الخوا تشاورهم في الأمراك أوقال النبي يتلف من العزم أن يستشبر دارأى ، ثم يطبعه ، وقال النبي يتلفز المنستشير مصابب -أو قال : كاد أن يصبب- وشاور رسول الله يتلفظ أيا مكر وعمر رصى الله عضاعي شيء فسكتا مهابة منه ، فقال عليه السلام قولا ، فإلى فستالم يوح إلى مفلكهم ولأن بالمشاورة نجتمع الأراه ، وظهور والفق عند اجتماع الأراه أبين أن ، وقهذا قير ، في المشاورة تلقيع العقول، فإذا شاورهم ، والفق رايه ، ورأيهم على شيء حكم به الأن له انفق رايه ورأبهم صار ذلك كالإحماع ، والإجماع من حملة الحجوج .

وإن كان وقع الاختلاف بين هؤلاه الدين تساور هم ، نظر إلى أقرب الأفاويل من المقيى ، وأمنس على فلك باجتبياه ، إذا كان من أهل الاحتباه ، ولا يعنبو في فلك كسر السن ، ألا ثرى أن عمر رضى الله عنه كان شاور "المن عباس رضى الله عنهما ، وكان يعو أنه غصل يا عواص ، وكان بأحد نفوته وعمر كان أكمر سد سه ، وكذلك لا يعتبر لكرة المدد ، فالواحد عد يوفق للصواب ما لا يوفق الحماصة ، ولأحل فلك فيما شهادة الواحد على وزية الهلال إداكات السماء شابعة ، ويشغى أن يكون هذا أول أبي حيه قوحه ، أما على وزي محمد رحمه الله . يعتبر كنره العدد على ما مرفيل هذا .

وبان لم يقع اجنهاد على شيء ويقيت الحادثة مختلفاً فيها ومشكلة عليه كتب إلى فقهاه عبر المصر الذي وهيه دانشاورة بالكتاب سنة قديمة في الخوادث الشرعية.

وروى عن ابن مسعود وآبي موسى الاشعرى رضى الله عهما: أنهما كانا يكتبات إلى عمر رضى الله عرب بستشيرات، وعمر كان يكتب إلى ابن مسعود رضى الله عنه يستشيره: وكان ابن سماعة يكتب إلى محمد وحمه الله، وهذا لأن المشورة من الغائب بالكتاب يمز لة المشروة من الخاصر بالخطاب.

<sup>(</sup>١) سم رمان همان (لأبقاء)

<sup>(</sup>٣) مذكدًا في الذار م، وكان في الأصل: ويظهر الحق تمند احتماع الوأيين

<sup>(</sup>٣) مكذا في ط وم وكان في الأصل: كان بشاوو . .

قان انفق الذين كت إليهم القاضى على شيء، ورأى الناضى بوافل رأيهم، وهو من أمل توأى والاحتماد أمضى دلت برأيه وإناختفوا، وأيضاً بيما يبهم نظر إلى أقرب الأقوال عند من الحق إداكان أهل الاجتماد، مإن نم يكن انقاصى من أهل الاحتماد في هذه الصورة، وقد وقع الاحتلاف بن أهل الفقه أخذ يقول اللي هو أفقه، وأورع مناده، كذا ههاه لأنه يمثرلة العالمي، وانعامي إذا استفلى في حادثة، وقد وقع الاحتلاف فيما من الفقه، أخذ نقول من هو أقد عناده، كان هها:

ورنا كان القاضي تساور هومًا من أهل العقم، فالمفوا على ضيء، ورأى العاضي بخلاف رأيه لا بشعي للقاضي أن بترك رأى مفسد، ويقضى برأيهم؛ لأن عنده أن هزلاء على الحطاء ولا منابعة في الخطأ.

فإن قيل إدا كان لا يأخذ مرأيهم، فأى فالدة في المدورة؟ قلنا: احتمال الشمام غيره إلى رأيه، فيقوى مذلك رأيه، إلى هذا أشار عبيدة السلساني حن قال على اتفق رأى ومرأى عبدر مى أمهات الأولاد أن لا يسعى، ثم وأب عبد ذلك أن يبلغز، فشال عبيده، رأيك مع رأى عمر خير من وأيك وحده، أشار إلى أن عبد احتماع الرأيس محدث زيدة قوة.

وبان شباور الغاضي رحملا واحدًا كنفي، ولكن مساورة الفضهاء أحوط، فإنا شاور طلاء الرجل إلى شيء ورأى القاضي بحلاف إليه، فالفاضي لا يتوك رأى نفسه و لما فلنا.

فوان انهيم الفناصلي رأيه لما أن دانك الرحل أفضل والدغلة عنده ليم للكر هذه المسألة ههذا

وذكر في شاب الحدود، وقال: لو قضي برأى دلك الرحل أرحو الديكود، في سعة من دلك، وإلا لم ينهم القاضي رأيه لا يتبغى له أن ينزك رأى نفسه، ويقصى برأى غيره له قلنا، ولو فرك رأى نفسه، وقضى برأى عيره، هل بنفذ قصاء، سيأتى الكلام فيه حد هذا إن شنه الله تعلى وحده العزيز

# الفصل الرابع عن اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول اللَّه بيِّنٍ.

100

وجات أن يعالم بأنها مدينات خداده العني هذا الدورم على بلالة الوبال منهم من قال: " ما كنان له أن تحسيده الأنه كان يمكن أن رجح إلى السوارة الله يُؤلاد في ألم أنه فكان الاحالماء في قالت الريان احتهادًا في مواسع النفس وأنه باطاني .

وسهيد من قال من كان سعد عمل رسال خالاتك كان له الاحتياد ومن بقرب من رسول الفايلات بالاحتياد ومن بقرب من رسول الفايلات خالد الاجتهاد، ومنهم من قال: أدن له الاجتهاد مطعفا، ويستقل فذا القائل عارون عن رسول فاريجة أنما الدلاي كروم مر رضي الفاعم ما فرلا: فان في في الما كان ما كان في الما كان أملكما، وقال المريكة، لعمر افعل بين هاين و فنال على مادا عقال حديد والعد الاها كان أملك أن أملك إن أمسلت فنك أجراد وإن أحماك فنك أحرار والدائلة الماكنة أحداد والدائلة العماك فنك أحرار

والمبلموة ابطأ أن سول الله الله هل كان معتبد فيما لم يوح إليه ، ويعمل المكاو باحتباده؟ معملهم قالر ٢ مـ ١٥٥ مديد، بل كان للتقر الرحي، ومنهم من قبل كان يرجع فيه إلى شريعة من فيلمة أن شرعة من طبنا شريعة للاما قم بعرف سنح

ومنهم من قال التماذ لا يعمل بالاحتماد إلى أن ينقطع طمعه عن الراحي، فيإدا القطع حيثية كان يجهد، فردا احتهاد صار ذلك شروعاً له، ودائرت الراحي بحا فه نصير بالبيال له، ونسخ السنة بالكتاب حالز هندان، وقال لا ينقص ما المصي بالاحتهاد، والتال بالتألف القصاء في السنظر الراحة أعلم ال

 <sup>(1)</sup> دنوه الهياسي في أسمينج الزوائد (190/2) وإحماطة في التحميس (2) (190/2).
 والسوائل في أسل (1987)، وسندان المنظرات المحالم.

## المفصيل الحامس في التقليد والعزل

12794 - ذكر الحُصاف رحمه الله في أدب الفاضي في باب الفاضي: يقضى بعداء إذا قلَّد السلطان رجلاً فضاء بلدة كذاء لا يصبر فاضياً في سواد تلك البلدة ما لم يقلده قضاء تلك البلدة، وتواحيها، ويكتب في وسمه وصفوره: أنا قعفا بلدة كذا وتواحيها،

وهذا الجواب إنما يستقيم على رواية النواهر؛ لأن على رواية "النواهر" لملصر ليس بشرط لهذا القضاء، فأما على ظاهر الرواية المصر شرط لاتفاذ الغضاء، فلايصير مقلكاً على القرى، وإن كتب في مشهوره ذلك .

وإذا علَى السلطان القضاء والإمارة بالشرط؛ أو أضافهما إلى وفت مستقبل، بأن قال لوجل: ذا قدمت بلدة كذا قائت قاضيها، إذا أثبت مكة، فأنت أمير الموسم، أو قال: جعلتك فاضيًا رأمن الشهر؛ أو قال: جعلتك أمير وأس الشهر، ففائك جائز.

والأصل فيه منارتون أن رمنول الله كاليميث جيشًا، وأمر على زيد بن حارثة. وقال: إن قتل زيد فجعفر أميركم، وإن قتل جعفر فعبدالله بن رواحة أميركم.

وأما تعليق اخكومة بين النين بالشرط، وإضافتها إلى وقت في المستقبل، قفيه خلاف بين أبي بوصف ومحمد وحمهما الله وسيأتي بياته في باب التحكيم -إن شاه الله تعالى - ويجوز تعليق عزل القاضي بالشرط إليه أشار في أدب القاضي المخصاف في باب موت المنبغة، والمذكور ثمة إقاكت الخليفة إلى القاضي: إذا وصل كتابي إليك فأنت معزول، فوصل إليه الكتاب العزل؛ الأن هذا عزل معلق بالشرط، وقد وجد الشرط.

18799 وإذا قلد السلطان رجلا قيضا، يوم يحوز، وبشأفت بهيذا الوقت، وإذا فيّده بالكان يجوز، ويتقيد بقلك الكان أبضا، ذكر تسمس الألمة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الصلح في باب الحكمين، وأنه معقول ، لأنه إنابة فيب نقد عا أنابه المستعدد عن شرح كتاب الصلح في باب الحكمين، وأنه معقول ، لأنه ونابة في موضع أخر، ولا يمكم الخبابة في ذلك المرضع، ورعا يكون أقدر على إحضار الخصوم وتنعيد الأحكام في ذلك الموضع، معلى هذا لو فلد الفاصى إنابة نائده بحسود معيى، لا يكون للنائب أن يقضى في مسجد الحرف.

وإذا سنفصى الصبى، ثم أدرك ليس له أن يقضى بذلك الأمر في باب الجمعة من صلاة المنتقى، رودوابراهيم عن محمدر حمد فه، والعبد إذا استقضى، ثم أعتق كان ته أن يقض الذلك الأمر.

والغرق أن العبد أعل حقيقة، فيصح تفليده إلا أنه لم يجز حكمه لغيام الرق، فإدا زال الرق بالعنق فقد رال المانع من مفاذ حكمه من غير تقايد حديد، ولا كفلك الصبي.. وسيأتي فصل العبد بخلاف هذا في فصل التحكيم -إن شاء الفاتعالي ..

وفي فناوي المتنفى "أ. سئل عن سلطان منت، وانفقت الموعبة على ابن صنفير له، جعلو مسلطانًا، ساحال القضاة والخضاء، وتقليده إياهم مع عدم والابته، قال: ينحى أذ بكون الانفاق على وال عظيم، فيصير سلطانًا له، ومكون النقليد منه، وهو يعد نفس تبعًا لابن السلطان، ومعمم لشرفه، ويكون السلطان في اخليقه هو الواتي.

٧٤٢٩٠ - وفي أنو در هشام عن محمد وحمد أنه في قاضي أو والي ارتدعى الاسلام - والديا في قاضي أو والي ارتدعى الاسلام - والديا في هم أو على عن محمد رحمه الله وفي رواية عشام زيادة وهي طلى عمله، و مكدا روى داود من ولمبدعن محمد رحمه الله وفي رواية عشام أيادة وهي والاكاد قضي نفصا، في حال عمله و أم صلح أنفك ، فال هذام أن هذام أن المسلمين وفي قاضيًا مشركًا يقضى بين المسلمين ، ثم أسلم، قال : هو قاضي على حاله ، ولا يحام إلى تولية للإنه .

وروى فشام عن محمد رحمه الله: التصراني إدا استفضى، ثم أسلم لم يحر حكم في كتاب الأقصية عي باب حكمين، القاصي إذا ارتد عن الإسلام خرج عن العضاء والحكم إذا رتد عن الإسلام خرج عن الحكومة. وعن الحسن من ريادة عن أبي حتيمة رحمه النال الايبيغي أن يستفصي فاسق. ولا موطفي، والااتل إله والايسني أن يستعطى شاوت خسو، ولا صاحب مغيسات، والايستقطى نصيب أهل الذمة، ولا يستقطى المرأة على حال، فود كان ما فكر في حي الرأة حوامد الحكم لا جواب الأواوية، مهدمان وابه محالف تظاهر الرواية، ومستألى سنأة المأنف هذا حان سا، التمانية.

1999 الإدا أمر السيطان عناص من عليها معلى للثان وأمره معلي الفاضير. هار المصيب القاصل تعريق النوابة من السيطان، ويصير العلي العلام بأمر السلطان، تصلب السلطان بصله.

وإذا قال الحليفة قرائل مدة، حركه والربايدات قضاء بقليد كن، وعمرييت، قلد مر شات صح ، وأو قال الكوري والعصاء تقليد كل ، وعربيته الخاد أحداً لايصح، وهو بطبر الموكل إذا قال للموكيل، وكل من شات صح ، ولم قال، وكل أحداً لا يصح، وإذا قال المنطقان لامبير من أميرا موضلان ولايت نوده، أو قال النواد مو لا يملك شاد الموساء الأم لاير ديمل هذا الكلام في اذاء الوب تعربص الأمور الشواساء، وإذا يراديم الموسان الأمور الحسية، وتحليص أموال ثاب البلاة من الحيالات، وغير دسة،

وإن حصه أميراً على بلدة، وجعل خراجها بدر وأضل به التصرف في الرعبة على العموم، الدا يفتقيه الإمارة، فنه أن يعدد، وأن يعول الأنه ثا فراس لهم أمور هذه البلدة مطابقًا، أو على المووم، فقد فام وتيام السلطان، فكان له أن نقيد وأن بعرال كالسلطان، وهيما وفيلة مروبة عن أبي يوسف وحمه الله تأتي في القصل الذي يغي هذا القص

18718 - وإد قال السيطان ترجي حمايك فاشب و لم بعين يادة ، وللسلطان بلاد كنيرة ، لا سبن يادة ، وللسلطان بلاد كنيرة ، لا نسب أد لا يصبر قاصية على البلاد كلاء وهل يصبر فاصية عني البلدة لمل مو فيها ، فقد قبل : لا يصبر ، وقبل : يصبر ، وهم الأصهر والأنبية ، وزدًا جنمج أهل بعده على رجل ، وجماره قاضة يقصى عبد يسهد لا يصبر قاصية ، وقر حدمهوا على رجل ، وجماره قاضة السلطان أرجل ، وممانة المعارفة السلطان ، وقر مقد الخلاص ، يصبح خليفه وسلطان

. ١٤٣١٣ . وإذا فلَّد السعمان وحلا قصاء للدة، واستنبي من ذلك سماع خصومة

الأدة فكلدا بي الأسار ومركات في ط: الأنتلك

و حريعيه ، أو اسلى و عامن أنوع الخصوم صح النقيد ، والاستثناء ، ولا يصير قاضياً على السندى وهذا لاذ النقليد إباية ، فإغا بنت بعدره : أنار ، وهلى دا إدافال السلطان المنظمية الإنسان خصوصة فلان حلى أرجع من سعوى ، لا يحور للقاضي أن يستم خصوصة فيل وحوع السلطان عن السعر ، ولر سمع وقضى لا ينفذ فصاءه الأنه أخرج حسومة فلاد على ولابته في الانتهاء ، وهبر بما تو المرجعة في الابتداء بالاستثناء ودلك حسومة فلاد على ولابته في الانتهاء ، وهبر بما تو المرجعة في الابتداء بالاستثناء ودلك حسومة فلاد على ولابته في الانتهاء ، وهبر بما تو المرجعة في الابتداء بالاستثناء ودلك حسومة فلاد على ولابته في الانتهاء ، وهبر بما تو المرجعة في الابتداء بالاستثناء ودلك

السلطان إذا قال لرجل ؛ جعلتك فاضباً، فليس نه أن يستحدث إلا إذ أدن له بذلك صريحًا، وقو قال له حدلتك ناضى القضياف هله أن يستحدث ، وإن لم يأدن بدلك. صريحًا الآن قاضي الفصاة هو الذي يتصرف في القضاة عرالا وتطليدًا.

وكنان الصحمي الإسام شميس الإسلام الأور عندي رحميه الله يقبول الإا شنب المسجل من الحاكم بدامي أنا يكانب فينه خليفة فحكم من فسل فلان وفالان ما لذي ماللون بالاستخلاف بحكم المنار الصحيح من حهة فلان.

18798 - إذاة الرائسة طائل النارحن. جعلت دنس في الفصياء بشيرط أن لا ترنشي ولا تشرب الخمر، ولا تمثل أمر أحد على حلاف النبرع، والتفليد صحيح، والسرط صحيح، وإدا فعل شيك من ذلك لا يبقى قاصيًا؛ لأن تقدير هذا الكلام أنت ماني ما دمت لا تشرب، والاترتشى، ولا عمتل أمر أحد على محدالفة الشرع الا، وهذا تعليد مؤف معنى، ومن هذا النقليد صحيح، وإدا وجد الوقب بنهى المقليد.

السلطان إذا قال: ظلمت فعده بدية كذاء أو عبسروا لايصبح؛ لأن هذا تقلمك اللمجهول

الرأة قيما لصلح شاهده لصلح قاصلة ؛ لأن الفضاء من باب الولاية كالشهادة ، ذكره الحصاة درجلم فقاحي أ-اب القاضي في باب الفاضي يستجلك رجاه، وما يجوز كدن ذلك .

١٤٣١٥-إذا وقع القصاء في حادثة بحل فأمر الساطان القاصي أن بسمع تلك

<sup>(3)</sup> وهي م: الذاصي مكان السيطان.

٢١) وفي م عبي حلاب الشرع

حادثة نابيًا محضرة فلان، لا يقترض على الغاصي ذلك؛ لأنه لا فالده فيه..

أهل البيني إذا غلموا على بلاد أهل العدل، منافقضاة قضاة على حالهم سالم يعزلهم الساقي، فإذا عزلهم خرجوا عن الفضاء حتى لو الهرم البغاة بعد دلك لابنعة قصاده ما نم بقلدهم سلطان أهل العدل ثانياً والان الباغي صار سلطاناً يحكم المهر، ألا ترى أن نقلد القضاء من بحور، فيصح العزل منه.

14713-السنطان إنا قلد، جلا نضاء بلدة فيها فاضي، وكم يعزل الأولى صريحًا إن قبل ينصبول الأول. فيلا وجمه، لأن طليد فاضيين في مصدر واحد غير معتداد، فيتصدن تقدد الثاني عزل الأول، وإن ابل الا يتعزل الأول، فله وجه، وهو الأظهر والأشيه؛ لأنه لا تنافي بينهما، ألا ترى أن السبطان من الابتداء لو قلد رجاير قضاء ملدة بعدر.

وتلسفطان أن بعرل الفاصي، ويستبدل مكان أخر لريبة وتغير ربة ؛ لأن للسلطان والإية عامة، وبدلك التقليد والتصرف في أي زمان أراده وفقد صح عن أي حنية رحمه الله أنه قال. الايترك القاضي عن القضاء أكثر من سنة ؛ لأنه الابتفرغ المتعليم والتعلم حال وتسفاله الفضاء فيتسي العلم.

12734 السلطان إذا عزل قاضيًا لا تعزل ما لم يصل إليه الخسر حتى أو قصى بنضاب بعد العزل على وسول الخبر إلى جار فصاباه وهو تعلير الوكيل إذا عزل لا ينعزل قبل وصول الخبر إلى جار فصاباه ومو تعلير الوكيل إذا علم يعزله حتى فبل وصول الخبر إليه و في المساده واعتبر بإمام احسمه إذا عزل، وهذا إذا حصل العزل مطلقاً في المسادة وصول الكاب إليه لا يتعزل ما قم يصل العزل مطلقاً بشرط وصول الكاب إليه لا يتعزل ما قم يصل إليه الكتاب علم بالعزل قبل وصول الكتاب إليه أو لم يعدم، ورواية الى بوسف رحمه الله بأنى ههنا.

۱۶۳۱۸ - وزنا مسات الخليفة، والمه قنصناة وأمراء ووالاة، فنهم على حالهم قصناة وأمر موولاة، وواه مشام وداود بن رشيد عن محمد رحمهم الله، ولرس هفة كالوكلة. الإيمع إلى مانده المكفّا قبل و ويشخى أن لا يتمزل الناسب ووران القاضي - الأن ينثب الساولان أو نانب العامة: ألا نراق أنه لا ينعرف عرب الخليفة، واعليه كثير من الشايح والعمهم الله . ورذ عزل السلطان نائب القاصي لا ينعرق الفاصي أوافه أعام بالصوات

#### القصل انسادس

#### فبه بعض مسائل التقيد، ومايقع القاضي بنفس وحكم السلطان والأمراء

1877 قال أنو حنيفة رحمه الله اإلها عليها الحوارج على نندة. واستقضرا عليها قاضية من أهل الطندة للس من الحنوارج ، ثم غنيه عليهم أهل الصدل يضي فاضى أهل العدل من قضاله كل ما يحتلف فيه الفقهاء، قان محمد رحمه الله أو لا يحوز فضاء أهل الفيارج وشهادتهم علل، وفال: الأنهم إذا خرجوا، فعد استحلوا عمادنا وأموالنا.

وهي أأدب الغاضى اللحصيات: إذا كان الخافي من أهل الناني لا تنعد قصايات وأنسر في اكتاب الأنفاءة أإلى أماننفذ فصاياه، هيئه قال: هو محتزية عسّاق اهل العمل، وقد ذكرنا أن القسمة بصمح فاضاً على أصح الأفاويل

وفي أو تعدت الناطعي ] : الإماد إذا لم يكن عادلاً، فأحكامه حائزة، فإن كثيراً من العلماء تقلموا الأعمال والقصاء من معاوية مع أن كان حائراً، وكان في الصحابة من هو الفصل منه.

وفي فياوي أهل مسترقته رجمهم الله الإذا كان الأمير الدي يولي الفضاء حائزاً تم يجز حكمه ويجور حكم قضاءه وسياتي من أبي يوسف رحمه الله ما يؤكد فقا الفول، والمسواب ما دكريا في "واقعات الباطفي ، أن حكم الاسام حائز، وإن كان جائزاً

السلطان إذا فصلي من الذن، ذكر في شهددات أضاوي أي البب وحمد أنه أقول معمو الشايخ وحمهم الله: إنه لا يحوره وذكر الحصاف في الدس القاصي : أنه يجوره ومسألة الواقعات التي مرات تشهد لقول الخصاف، والصحيح ما ذكر الخصاف الأن القصاف القاصي استفاد الولاية من جهة السلطان، وتفيد القضاء منده فعن للحال أن ينفد سي المقافية عن المسالة

وفي المنتقى از عن أبي يوسف رحمه الله: الأمير إذا ذان تولي المضاء من قبله ،

فضض ملك الأمير. أم كتب إلى القاضى، فهو جائر أوا كان عدلاً. وإداكان جائراً (كلاً) فهذه الرواية عن ألى يوسف رحسه الدية كدما ذكر الخصاف مر مقاذ فصاء الأسبر، ويؤكد ما ذكر في افتاري أهل مسرفند وحمهم الله أمر عدم جواز حكم الأسر إذا كان جائزاً، وإداكان القاضي من قبل أحيمة لا من قبل الأمير، فليس للأمير أن يقضى، ونو فضى لا ينفذ فضاء،

1874 - قال هشام رحمه الله السمعة أيا وصف رحمه الذيتول: إذا كان القاض من الأصل ويعنى من الخليفة و تم مات، فليس للأمر أن يوكى هاضياً و إن قال أميراً أو شوها وخواجها؛ لأنه قد عرف عنه الحكم حيث كان لقاضي من الأصل، وإن حكم هذا الأمور ون يه يجز مكم.

وكانك إذ ولى هذا الأمير قاضيًا من قبل من قبله لم يجر حكمه، وإن حادهه، القاضي الذي ولا هذا الامير كتاب الخليصة إليه من الأسال لا يكون لللا إد هذا الملقضاء، وإذا كان لفقاصي خصومة عني إنسان، أو كان لفقيه عني حصومة، عن الناق إلى حيفة حيدة هذا القاصي، فقصي حيفة العاضي لعاضي، أو عليه، اختلف الشايخ وحمهم الله فيه، قال معضهم! لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز، وجه هذا القول؛ إن حليفة الفاضي ليس بنائب عن القاضي ليصير حكم حليقة خكم القاضي، بل مه مانت عن الله، أو عن جماعة السابين، ألا ثرن أنه لا يتمن بوت الفاصي، فيجوز حكمه له وعب، أو عن جماعة الديمن، ألا ثرن أنه لا يتمن بدء عنه، وحاصم عند في حادثة.

۱۹۳۴ - ودکر اختصاف نی آدب القناضی الوائن قاضیًا قضی فلامام اللذی ولاه بقنصیفه أو قصی علیه جنار دلك، وكذلك لوقضی لوقد الإسام، أو والده أو زوجته وكذلك قاضی انفضاة لوخوصم إلى قاضی ولام، فقصی لمد أو ساره جاز.

وتنفذك لو أن الإصام ولى قاضياً على منال حراسان، وأمره أن تولى قصاه على الكور، فقتل لو أمره أن تولى قصاه على الكور، فقتل لم حاصم الفاضى الأعلى إلى بعض من ولاه، فقضاء حالو له وعليه، وسبأني في الفصل نافري بلى هذا الفصل ما يؤكد هذا القول، والدي يشهد للفول الأول ما ذكر هشام في أنوادره أن قال: سألت محمداً وحده الله عن قاني، وجبت لم النشعة جل وجل، فلم يعطو ليس عن بولى القصاء، كيف

يصنم؟ قال. بنهم للولي أن يقول لهما: اختارا رجلا يحكم بينكما. قلت: فإن أبي الرجل دلك أبحر على، قال: تعم، فقد أضار محمد رحمه الله إلى انتحكيم في هذه الصورة، وأو جاز حكم الخليفة للقاضي لا حاجة إلى التحكيم.

قال هشام وحمد لله سأنه عن قاضي الطدة إدامات وواليها عن لا يوثني القضاة، أ يعبر الخصوم على رجل بحكم بينهم؟ قال: أما كن شيء بحتاج فيه إلى أن يرجم المقضى عليه إلى أخره فلا يجوزه ولا يجبر عليه ، وأماما كالرمن قرص ، أو عصب بجبر عليه .

١٤٣٣٧-وفي "المنتقي": [15 حاصم الن القاضي غيره إلى أو خاصم غيره الله إليه ينظر فيهاء فإله توجه القضاء على ابتدية ضي على ببند، وإن توجه لابنه بدركاها، وبفول الهما: اختصها إلى غيري أوانه أعلم بالصواب-.

### الفصل السابع في حنوس القاضي ومكان جلوسه

18778 قال الخصاف رسمه الله في أدب الفاضي : قال أبو سنيفة رسمه الله في أدب الفاضي : قال أبو سنيفة رسمه الله . وسمى للشاصي أن بجلس للحكم في المسجد الجامع ، وبيل المعنى ، فقال: الأم أشهر المجالس، ومساد: أن في المسر الفراء وأهل البلدة ، فينهى أن يحتار للجلوس موضع . والسجد الجامع في كل موضع أشهر والمسجد الجامع في كل موضع أشهر المواضع .

قال الشيخ الإسام فيخر الإسلام على المرفوى وحمد الله: حقالها كان المسعد المهام في وحمد الله على المسعد المهام في وسط البلدة، يبعى أن يعدو مسجداً أخر في وسط الناده، كيلا بلحق في مض الحديث بم إمادة مشقة بالدهاب إلى صرف المندة، وبان حلى في مسجد حيد، فلا بأس يه، كانا روى على معص السلف أنهم كانوا يجلسون في مساجد حكود، وكذاب في سه لا يأس به .

فال فعم الإسلام رحمه الله ، فقا إذا كان مسجد حيه ، قوييته في وسط لبنده ، فأما إذا كان في طرف من البادة يختار مسجدًا في وسط السنة ، أو يختار مسجد السوق ؛ الأد أشهر .

قال الخصيف رحمه الله في أدار القاضي أيضاً وإذا دخل السجاء لا بأس بأن يسلم على الحصوم، فقد صح أن شريحاً رضي الله عنه كان يسلم على الحصوم، فقد صح أن شريحاً رضي الله عنه كان يسلم على الحسن، كصلاة الجنازة وأن السلام سنة منبعة، والفاضي السبب قضاء لا يمتنع عن سنتر السائل، كصلاة الجنازة وعبادة المريض، فكان عن حد بعد والمراد من السلام الملاكور التسليم تعام إذ لا سامي له أن يسلم على أصد الخصصان؛ لأن لذي مله على الفاضي هذا بجشري على صاحبه، فيطمم الجور في القاضي.

واستنف الشابخ وحمهم الله في النسفيم العام، ذكر اختصاف وحمه الله: أنه لا

بأس به، ويعمل مشابخة رحمهمات قالوا. عليه أن يسمره أن لتعليم منه منبعة، ولا يحور ترك المنبه لأحل العمد، وعله الغائل يقول: إن الأمير أو الواتي إذا دخل الممجد، فعليه أن يسلم ولا يسعه نوكه .

ومنهم من فسال. إن مالم وسم ذلك، والأولى أنا لا يساوع الأدارة اسأمه يرتفع الهيبة، وتقرأ الحنسة، فلا يسلم لننقى الهسة، وتكثر الحنسمة، وهذا القائر بقول. الأسر أو الوائي إذا وخل المسجد فالأولى أن لا يسفع ما قلما.

١٤٣٢٥ وإذا دِعَا السبحِد، وجِلس باحث به تُلقَصِل الخصومة، لا يَسَعَى له ال سالوعل الفرموم ولاشق للخصوم أرستموا عليم أمالا يتبعى ثه أذ يسلم الأنه إلله جذبي لعصل الخصومه، فوسافي أن يشاء فل ، حاسر اله لا لقيره؛ ولأن الفاضي جانب وولدنة في السلام أن يسلم القائم على ذخالس ووالماشي على الغائم، والواكب على الناشي، وأما لا يبيغي للحصوم أن يسلموا عليه؛ لأد السلام تحية الزائرين، واخصوهما تصمو إليه لأحل الزبارة إفا تعدموا إليه لأحو الخصومة وكذا دكر الخصاف وحمه الله في أدب القاص أ.

يعض مشابعتنا رحمتهم هه يفيسوك الأمراه والولاة على الفصاة، فقالوا: هو لاستلموذ عني الرعبة، والرعبة لا يسلمون عسهم، مال تسبح الإمام فسنس الأشم النسر تحسير رحسه الله: والصحيح هو القرق بن القصاء والأسراء والولاء، فالرعيمة يسلمون عني الأمراء والولاق والخصوم لايسمون على الدصاة

والفرق: وهو أنا الفاحس ما مامل للزيارة، والخمصوء سانقد سوا إليه لأحل الزبارة، والسلام تحية الراة بن، فلا بسلام ل عليه تهداء وأما الأماء والولاة بحصورة النزيارة، لا تفصل الحصوصات، والناس بدخلون عنيهم لأحل الزيارة، فيسلموك عليمو لذاذكرانا أأن المملام تحبة الذانرين فعلي فوداهذا النعفان بواحلس الأمير للعمل الحصومة لا يسممون عليم، وأبو حلس القاضي لوبارة الناس بسلمون عابه.

والواسليم الحسيوم عالى الفائسي بعارب حامين باحيه من المناصة العصل الخصوصات ، ولاياس بأنابره عليبهم السلام، هكنا ذكراء فحماف وهذا إنسارة إلى أنا لا بادب علبه

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وم، وكان في طن أداب.

رد انسلام، وهذا لأن الرد جو اب السلام، والسلام إنما يستُحق الجواب إذا كمان في أواله، أما إذا كان في قبير أو بدء قبلاء ألا ترى أن من سلم على المعلى، لايد ديمن الجواب، وإنه لامشجر باقذا.

حكى عن الشيخ الإمام الجليل آبي بكر محمد بن المضل المخاري رحمه الله : أنه كان شول : من جلس قيفته تلامذه ، فلدخل عليه داخل وسلّم ، وسعه أن لابر د؟ لأن إنا جلس تلتعليم لا نرد السلام ، فلا يكون السلام في أرانه .

1817 - وإذا جس القاضى لفصل الاعمار منتى أن يقيم بين بديه رجالا يمتم الناس مو التفده من يديه وهالا الدن المتالل الدن الناس مو التفده من يديه وهنال لدن المساحب للجلس، وله أساس الشرطى والمربف والجلواز "أ، وينبغي أن يكون معم سرطه الان يحتاج إلى رأديب السفها، والتأديب عادة يكون بالسوط، وقد كان ترسول الله يقطر بالده، وكان ذلك القضيت معه إلى أن توفى عبه السلام، تم صار القصيب في يد أبي بكر وضى الله عنه، تم صار في زميز عمسر وضى الله عنه الدرة، تم صار عمل مسار بعنه السباط.

وينبغي أنا يكون أمينًا؛ لأن مجلس الفاضي تحضره النسوان، فيؤدي إلى الفتنة لو لم يكن أمينًا، وينبغي أنا لا يكون طماعًا حتى لا يرتشى، هلا بيل إلى معنى الخصوم، ولا يترك أدبه إذا أساء الأدب.

وإذا جلس الخصيمان من يدي القاضي ، ورأى الفاضي أن يأسر صياحت للحلس ليشوم بيحد منه حتى لا يعرف ما يدور بين الحصيمين وبين الصاضي، ولايعلم به أحيد الخصيمين، ولايلفته شيئًا، فقعل دلك، وإن كان لفة مأمونًا فيرك بقرب منه، فلا بأس.

والخاصل؛ أن القاضي يعمل ما فيه النظر والاحتياط في أمور الناس، ولايشغى الهدا الرجل الابسار الحد الخصمين؛ لأنه رعايلهم الخصم الآخر أنه واضعه على شيء فيح الذلك تهمة إلى الغاضي

١٤٣٣٧ - وبينغي تلقاصي إذا تقدم إليه التصيمان أن سنوى بيهما في النظر والمجنس، فيجلمهما بن يديه؛ لأن القاصي مأمور بالعدل والإنصاف بن الخصوم،

<sup>(</sup>١) الجَانُون أنشوهي ج. جلاوره.

ومن العمل التسوية بينما في المجلس، وإقا تقع النسوية في المجلس إذا أجلسهما بين يديه ؛ لأنه إذا لم يجلسا بن يديم إما إن أجلسهما من حالب واحب وجب تصويت التسوية ؛ لأن أحدهما يكون أقرب إلى القاصي، وأما إن أجلس أحدهما من جالب، والآخر من جالب، وفيه تقويت السوية أيضًا ؛ لأن لليمين تضلا على الشمال.

المداخلة المورد التوازي (رجل خاصم السلطان إلى القاصى، قبعس السلطان مع الشاضى في سجلت، والخلصم على الأرض، بنيخي للشاخل أن يقوم من مكاته، ويجلس خصم السلطان فيه، ويقعد على الأرض، ثم يقصى بينما حتى لا يكون مفضلا أحد الخلصيمين على الآخر، وهذه المسألة دليل علي أن القناصي إدا وفع له خصومة أو عليه، لا بالس أن يحكم فيه خليف، وقد صح أن يهوديًا ادعى على الرشيد دعوى في زمن أبي يوسف وحمه الله، ين يشى أبي يوسف وحمه الله، عسم أو يوسف وحمه الله خصومة ألو عير سف رحمه الله خصومة ألو يوسف وحمه الله خصومتها، وقضى على الرشيد، وأنه دليل على ذلك القول أيضًا

وحكى عن الشبخ الإمام ظهير الدين المرغبتاني وحمه الله: أنه كان بقول. إذا وقع الدعوى بين الرجل وإنه، ينسخى للقباضي أن بسوى بينيسما في المجلس؛ لأن الدليل الموجب المنسوية لا يوجب الفصل بن خصم وخصم، وينيغي للخصمين أن يجنو ابين يدى القباضي، ولا يتربعان ولا يُقيِحان ولا يجسينان، وإن فعلا ذلك منعمًا القاضي أو صاحب مجلس تعظيمًا للحكم، كما يجلس المتعلم بن يدى المعلم تعظيمًا للمعلم

الأخر؛ لأن نظر إلى أحدهما إن كان نظر شفة ورأفة، فقد جرائهمة الجل إلى أحدهما دين الأخر؛ لأن نظر إلى أحدهما دين كان نظر هم لأخر؛ لأن نظر الله ألى نفسه، وإن كان نظر شفة ورأفة، فقد جرائهمة الجل إلى نفسه، وإن كان نظر شفة ورأفة، فقد على حقه، فيكون القاضى هو المشبع لحقه، وكذلك لاينيني له أن يرفع موته على أحدهما: لأنه يتكسر القلب الذي وفع موته عليه الأنه يجربه نهمة الخل إلى خصمه الآخر، وكذلك لا ينبغى له أن يطلق بوجهه إلى أحدهما في شيء من النطق ما لا يفعل بالأحر مثله؛ كما ذكرنا، وكذلك لا بنبغى له أن يستد على عضد أحدهما ويلقنه حجمته؛ لأنه يكون مكسرة نقلب الخصم بنبغى له أن يستد على عضد أحدهما ويلقنه حجمته؛ لأنه يكون مكسرة نقلب الخصم الأخر، وسبأ للهمة الحال.

والخاصل أن القاضي مأمور بالنسوية فيما بقدر على النسوية ، وفيما في وسعه ،

ركل شيء بقدر على الشبوبة بينهما فيه لا يعقر شركها فيه ، و ما لا يقدر على النسوية فيه ، لا يواخد ...ك النمورة فيه .

وقد صبح أن وسنول الله يتان كان يستوكي في القسم بين تستامه، وكنان بقول العدم قسمي فيمنا أدلك ، فلا تو خدني وبدا لا املك ، يعني به ميال العلب إلى عائشة رضي الله عملاً

قبال صاحب الأقضية الريستي أن يكون حلوسهما بين يدى القاصي على قدر فراعين، أو نحر ذلك بحيث بسمع كالامهسامن غير أنا برفعا أصرائهما، وهذا لأنا القاضي لا بشمكن من القفاد و بحق على الوجد الذي أمو إلا بعد سماع كنلامهما و والخصوم بين عن العرادة أنصوت بين لذي القاضى و قافيه من إسفاط حشمته وقدرنا موضع جسهما بدفترنا أيسمكن الفاضى من القضاء على أنوجه الذي أمر من عيم أن يكون حاسته وهيه.

• ١٤٣٣ - ويد من المقاضى إذا جلس في السحد أن يستند ظهره إلى الحراب و كان الوسد في زمن الحصاب وعبود أن يحلس مستقل الذلة بوجه ، ورام و مائنا أحسن الأن الفاضى زما الحلس مستقل الشابة عن العلوم والخصود بين ينه مستقلة في القيلة ، وإذا استند القاضى فهره إلى الحواب اكان الحصوم والقوم بين يديه مستقبل الشابة ، ويقت أعوان القاضى بين بنتي الفاضى اليكون أهيب في أعيان الناس و وبحث أن يكون قيامهم بعد من القاضى حتى الإسمعوا ما يندو بين الفاصى وين من يقلم إليه من الحصوم ، ولا يعرفون رأى الفاضى في بعض ما يقوم من المسائل ، ولا يعتملون الإطافة ، وبياس كندن موجة منه ، بحرث براه متى إدا احتاج إليه كان قادراً عبيه و والا وراك الرادة والقعيد في الكتابة .

فال اختصاف رحمه الدمي أدب القاضي الرافا جدن القاضي للقاصاء فلا باش بأد يجلس مع نفسه من يتي بديم وأمانته وظهه في مملس الحكم قربُ مد بحيثًا!!! بسمون كلامه وكلام من يحصره من الخصوم

هال الشيخ الإسام الأحل شمس الاثمة الحلواني رحمه الله البنيعي للفاحلي ألا بمظر

٩١) هكدا في الأسل رم، وقاد في هم لا يستعرب كلام

لنفسه ، فإن كان رأى رجلا حبيًا جلوسه بالفراده أحسن تنفسه ، لا يجلس مع غيره ، لأن الرجل إذا كان حبيًا وعا بحثتم عن معه ، فيقطع ويعجز عن إدراك الصواب ، ولا يثين له الحق لجساهه وحشسته عن مو معه ، وإذا كنان وحشه يكون يجسم السرآى ينوك الصواب ، ولايتبس معه خيره ، الصواب ولايتبس معه خيره ، وإذا كن هكذا ، فالأفضل أن لا يجلس معه خيره ، وإذا كان هكذا ، فالأفضل أن لا يجلس معه قومًا من أهل وإن كان جرى القلب عزم الصواب والبصيرة " ، فلا بأس بأن يجلس معه قومًا من أهل العلم والرآى والشديس كنافع أسدهما أن يكون أعظم لأمر القضاء ، وأهب في عين الناظم وإن "."

والثاني: أنه إذا اشتبه عليه شيء بشاورهم، وإذا أشكل عليه شيء سألهم.

الشالية: أنه إذا ضل يرشيعونه، وإذا زل ينبيهونه، وقيد جناء على هذا أثار من العداء أبة والتابعين، ثم شارط الح صاف، في الذي جلس مع القاضي الأسانة واللهيانة والفقه.

أما المتواط الأمانة وتلديانة فكان مجلس القضاء يحضره الثماب من النسوان، قلو لم يكن أمينًا متمينًا رغا يتمكن فيه قماد.

وأما القفه فلأن القصود من إجلاس هيره معه الشورة وإصابة الحق، واستحراج الحكم، وإغا بحصل من الفقيه لا من غيره،

قال الخصاف رحمه الله : ولا يترفى للغاضي أن يشاورهم بمحضر من الخصوم حتى لا يقع في قلب من كان جاهلا أن القاضي لا يدري، ويسأل غيره، فتذهب حرمته وماء وجهه .

ثم إذا تقدم إليه الخصيمان سأل المدهى من دعواء، عكذا ذكر الخصاف رحمه الله، وصاحب "كتاب الأقضية" أبو جعف رحمه الله: وهذا الفصل اختلف فيه المشابخ رحمهم الله، بعضهم قالوا: ليس للقاضي أن يسأل المدعى عن دعواء؛ الأن فيه نهيج الخصومة، والقاضي تصب لقطع الخصومة لا لتهيجها، وتكن يسكث ويسمع ما ادعاه

 <sup>(</sup>١) حكفًا في ظ وكان في ف: عزيم الرأى والبصيرة وكان في الأصل: عظيم الصواب الرأى والتعبيرة.

<sup>(</sup>١٤) حَكُمُ اللَّهِ عَلَى مِ وَكَانَ فِي الأَصِلِ: فِي أَعِينَ النَّاظَرِينَ .

المدعى، وبعضهم قانوا: يسأل وبه أخذ الخصاف وصاحب كتاب الأقصية رحمه فه، وهذا لأن سعلس القضاء مجلس هيئة وحثية، فعل لم ير مثل هذا ليل يتحير، وحسى بعجز عن بيان دعواء، فينه في القاضي أن يسأل ويؤسمه بكلامه، حتى بقدر على بيان دعوره، وهكذا ذكر هي محاضر ابن سماهه، وكذا ذكر في المتغير.

ودُوى عن محمد رحمه الله إن القاصي بالخيار إن شاء سأل، وإن شاء سكت، وذكر النبيخ الإمام فحر الإسلام على البزدوي رحمه الله: أن على قول أبي بوسف رحمه الله: الله ضي يمال، وعلى مول محمد رحمه الله: لا سمال، بل يسكت.

تدافة سأله أو لويساله و ولكر ادم ينف سأل القاضى الدعى منى عن دعوى الدعى منى عن دعوى الدعى م دعوى الدعى و دكر الحصاف وحمدان في أدب القاضى . أن القاضى يكتب دعوى قدعى في سحيمة وينظر فيه أصحيح هو أو فاسد، فإلا كال دائماً لا يتراج على الدعى عليه والأن الدعى الدعوى إذا لم تكن صحيحة لا يتوجه الحواب على الدعى عليه ولكن يقول للمدعى فيه مصحّح دعواك و مكن ذكر الحصاف رحمه الله في موضع من أدب القاضى .

وذكر في موضع أخر أن العاضي لا يقول له: ذلك، وبه أحذ بعض مشايخا مساعها، وهذا ليس طقيل بلغيا بالمساعها، وهذا ليس طقيل، بل هو فنوي بالفساد، وإنا يقول له. إن مي غير زيادة وقصان، فإذ بلاس غير زيادة وقصان، فإذا بلسطها، وهذا ليس طقيل، بل هو فنوي بالفساد، وإنا يقول له. إن مي غير زيادة الساخل، وسالهم عن شهاد نهي وإن كتب الفاصي لقظ شهاد نهم بنفسه، فهر أونق وأحوط، تم يقابل الفاصي لقط شهاد نهي ناهد فهر أونق وأحوط، تم يقابل الفاصي لقط شهاد بهي عليه، ولكن الفاضي الشهود بالعدالة، يقول للسدعي عليه، هل لك دفع، فإن قال معم، ولكن العالمة يتوقف، وإن قال الدعى: لي بينه حاضرة إلا أني أطلب يعرف الفاصر أباهم بالعالمة يتوقف، وإن قال الدعى: لي بينه حاضرة إلا أني أطلب يعرف الفاصر أباهم بالعالمة يتوقف، وإن قال الدعى: لي بينه حاضرة إلا أني أطلب يعرب المناعى عليه، إن بالعالمة يتوقف، وإن قال الدعى: لي بينه حاضرة في علمه بالإجماع، كذره الفدوري رحمه الله مي قول ابي حيفة رحمه الله.

وقال أم يوسف رحمه الله . يحيمه وقول محمد رحمه الله . مضطرب و دكر المدوري رحمه الله . مضطرب و دكر المدوري رحمه الله مع فرل أبي ومنف رحمه الله ، ودكر الشيخ الإمام فخر الإسلام عمي الدروي رحمه الله . أن الفاصلي يحلف في قول أبي حيمة رحمه الله ، وفي قول أبي . ومدو ومحمد رحمهما الله الإيجمه .

وحيه من قبال. يجيب أن المدعى عسى يتعمر الموصول إلى خفه بالبسة بأن لايعمل شهوده. فيجيد إلى طلب التحلف حتى لا يصار معرضاً لحقه على اللوي والشهاء

ووجه قدل من قال لا يحيد أن القيادو بأبي استحفاق البدي على المدعى عميه و الأسا تستحق تحرد الدعوى ، ومجرد الدعوى لا يصاح سراً الاستحقاق، لكن عرف الاستحمال مرفيًا على أبيبة في قصة الحصر من والكندى ، فبقي الاستحقاق لا يهدم الصقة على أصل العباس .

1877 - وإذا كالت المسألة محيطة، وقيل كان القياضي لا يرى استحدادات. الإيطلف، وإذا كان برى استحدادات. الإيطلف، وإذا كان برى استحدادات يحتمه، وإذا حسه وحلف وطلب من القياضي أن يعطيه وضعه أن فلاناً المواصل فلان كذا، وحديه وحلف حتى لا تقدمه إلى هذا الفاصل تالل، أو إلى فاضى خراء فيحقه موة أخرى أعطاء نظراً له، والفاصى بالحيار بر شياء كتب ديك في رابعة على حدد، وإذا شياء كتب دلك في السائس الذي كتب فيه الدعوى والإنكار، وكتب فيه الماعوى

ثم لدعسوى لا مغلو إلى أن تقع في العبل أو في الدين ، فا إن وقع من الدين ، وللدعى مكيل ، وما المراح الناسوي إذا ذكر المدعى حسد أي أد منطة أو أسعير ، ومذكر الوعاد أو رهو الدعى حسد أي أد منطة أو أسعير ، ومذكر الوعاد أو رهو الدين أو وليواد أو رهو المنظفة ، ويذكر قلوب فيغول كنا فيراً الأن الحداد تكاله المنظف ويذكر قلوب فيغول الانتهاء ويذكر مديب الوجوب الأن الدين الإيلام وبدال أين المنظم الدين الدين موضع الحلاف وياذ كان الدين الدين المنظم الدين الدي

ويدكر في السديا شرائط صبحته من إحلام جسن أمن الذل وتوجه وصفته و دره. وفيصر برأس المان ورزته إن كانا وزيناه والتقاده في المحلس حين يصح عبد أمن حبيمة إحداء الله نه من ارفأحيل المسلم في شهراء أو أكتر حتى يخرج عن حيد الاختلاف. ولكنا ما سوى ذلك من غرائط السلم على ما عرف في البوغ.

1879 وبدكر في الفراس القنص، وصرف المنتقرض إلى ساجته الأدعد أمن حنيفة وحمه انه لا يسيير دينا على إلا بالاستهلاك، وسمى أن مذكر في دعوى انقرض أيضاً أنه أدرصه كما من سائمت بأواز أن يكون وكبلا من الإقراض، وأد كيل في الإقراض مفير ومغير، ولا يكون له حز الأحداً أولا حق انطابة بالأداء، وكذلك في كل سبب من الاستحاد شراط انظاء لأن كل واحد لا يبتدى إلى العلم بشرائط المتناء فيشفى اذا يبان ذلك لمتاصى حتى بنامل فيه الناظي إن وحده سحيحاً عدل به، والأود،

۱۹۳۳ - رای کان الدعی به ورنیا شکر حسم قاید نمیا رکن مصرونا بذکر کفا در آن ویذکر به عمانه نیساس ی انصر به آو مخاری انفیر ب، آر ما آنیه ذلك، ویشکر صفیته آنه حیاد ردی، آو وصط حیادا ذکر المحاری آو البیسابوری لا بحناج (بی دگر الاحمر و الان البحاری آو البسیوری لا یکون إلا حسراً ، و لا بد من ذکر احید علیه عامة مشایع رحمهم افه

وهي التدوي التسمى رحمه الله الداخل أحسر تحافض كفي، والا يحتاح إلى فكر الحيث و لا يحتاح إلى فكر الحيث، والا يحتاح إلى فكر الحيث، والا بدأن بس ضرب أي وال عديد على المسابغ وحمد بهم الله الألف في ضروب الولاة تعاولاً ويعضهم لو يشتر ضرا فلك و وأن أوسع و ويذكر الشقال مع ذلك، فإن الدسير توري بنتقال ويذكر توع المقال الأن متاقبل البدار توري بنتقال مع ألك، فإن كان خالصاً من العلى يذكر المالات وإن كان به غيل دكر أداراً أنها نوعي أود، هنتي أو المديستي، أو ما أضبه ذلك.

<sup>(15</sup> وكالدمي الأصل حق معقد

والمعرف في الأحس إلا احترار

فإن كان المدعى به نفره. وكان مصروبًا، ذغر بوعًا. وهو ما يصدف إلى، وصفتها أنها جيدة أو وسطه أو ردينه، وكذا ذكر فدرها كذ درهمًا وراً سسعة الأر،وزن النراهم محتلف دختلاف الطفاف، وطفي في ديارة وزن مسعة، وهو الذي كل عشرة سه يون سبعة طافيان

وإن كانت قضة غير مغيوونة ، فكن فصة خالعية من الغش إن كانت حالية من الغش ، ويذكر لوعها سوة شبحه أو نفرة طمناحي، ويذكر حيفتا أساجيدة أو وسطه أو ، ويده ويذكر ففرها كدا درهيدًا، وقبل إن، ذكر كدا كذا طبعاحي كفي، ولا بحتاج إلى ذكر اجيد.

وإن كان مدعى به در هم مضروبة ، والحلى فلها عاليه ، قولا كان تعامل لها وولّا ، يذكر نوعًا و صفتها ، ومقدار وإنها ، وإنا كان تعامل بها عددا بذكر عددها ، وهها أشباء أخر تأتي في كتاب الدعوى -إن شاء تقالى - .

1978 وإن كان الدهوي في النول، فإن كان المدهي به مشولا، وهو هاتك ، فقى الحقيقة الدهوي في النول، وهو القيامة ، فيالشرط بين القسر والعيمة والنوع والحشق، على مربينا، وإن كان قائمًا، فإن كان محال يمكن إحصار، مجلس الحكم، فلا شامل الإحصار محلس الحكم، ولا مدمو الإسارة إذه في الدعوم، والشهادة، وستأتى المسألة مع فروعها في كتاب الذعوى إن شام الله تعالى - .

وإن وقع الدعموى في عين غنائب لا يعرف مكانف بأن ادعى رجل طلى رجل أنه غصب منه لوك أو جدرية لا يدرى أنه قائم أو هالك ، فإن بأر الحسل والعسفة والقيسة، فدعواء مسموعة، ويسته مقبولاً ، وإن الم سين الفيمة ، وإن الم يعالم قيسه ، أشار في عامة الكنس إلى أنب مسموعة ، فإنه ذكر في كتاب الرفق إذا ادعى على رحل العراأيه رهن عدد ثوبًا ، وهو يتكرم فان اليسمع دعواه .

۱۹۳۳ - وقال في كتاب: رحل ادعى على غيره الله فصليا منه حارية، وأقام بينة على ما ادعى يسمع دعوام، وتسمع برانه .

بعص مشايخنا رحسهم افه قالوا. إفا يسسع دعواه إد دقير القيسة ، وهذا الفائل يعول تأويل ما ذكر مي الكتاب هذا، وكان القعيم أبو تكر الأعسش وحمه الله يقول: تأه بل المسألة أن الشهود شهدوا على إقرار المدعى عليه بالغصب ، ليثبت غصب الحاوية بإقرار في حق الحيس والفضاء جميعًا عامة المشابع وحمه الله على أن هذه المعنوي صحيحة ، والجبية مقمولة ، ولكن في حق الحيس ، وإطلاق محمد رحمه الله في الكتاب بدل علمه

قال فخر الإسلام على البزدوي وحده الله : إذا كانت المسألة مختلفة بنيغي للقاضى أن يكلف المدعى بيان القيمة ، فإذا كلف، ولم بين تسمع دعواه ، وهذا لأن الإسان فد لا بعرف قيمة ماله ، فلو كلف بيان القيمة ، فقد أضراب ، أو يتعدر عليه الوصول إلى حقه ، وإذا منقط بيان القيمة من المدعى، سقط من الشهود من الطربق الأولى ، وتمام المسألة مرت في كتاب القصب .

1677 - وإن وقع الدحوى في العفار، فلا يدمن دكر البشة لتي فيها الدار المدعى بها، وهو البلد، ثم المدعى بها، وهو البلد، ثم المدعى بها، وهذا فصل اختلف فيه أهل الشروط، قال بعضهم: يبدأ بالأعم، وقال بالأخص، وهذا فصل اختلف فيه أهل الشروط، قال بعضهم: يبدأ بالأخص، وعند أهل العلم أه اع ياران شاء بدأ بالأخص، وإن شاء بدأ بالأخص، وإنتمريف حاصل بالكل، قلا بد من ذكر حدود بالذور بعدها.

وقال حماحة من أهل الشروط: ينبعى أذيذكر في الحدائريق دار فلان، ولايذكر خار قلان؛ لأنه حيثة يصير دار فلان مدعى به الأن الحديد على في المحدود، وعندنا كل اللفظين على السوام، أبهما ذكر، فهو حسن؛ لأن المقصود تعريف الدار المدعى بانصالها بدار ملان، وأنه حاصل باللفظين جميعًا، وما يقول: إذا الحديد عن في المحدود ثبي كذلك؛ لأن الحد غاية والعابة لا تدخل تحت المضروب له قاية، فإن ذكر حدين لا يكفي في ظاهر رواية أصحابنا وحمهم الله، وإن ذكر ثلاث حدود كفاء، وكذلك في الشهادة إذا ذكر الشهود ثلاث حدود، قبلت شهادتهم، وكيف بحكم باخد الرابع في هذه الصورة إذا قبلت شهادة الشهود.

قال الخصاف وحمه الله في وقفه : أجعل الحد الرابع بإزاء الحد الثالث حتى بنتهى إلى ميداً الحدالأول، أي بإزاء الحد الأول، وإد ذكر المدعى الحدود الأربعة، وأخطأهي

واحدقمتها الانتبل فنهدتهم عنفلا خلاف أرهر وحميم الف ورفو راصه الله قامل برك ذكر أحداف ودنوقوم الغلط ويحن فرصاسهم والدرق أنا لأماط إحده باللاحي بهانا وبالترك فاينشف دعواه أواقه أعلم أ

## المفصيل الثنامن في أفعال المقاضي وصفاته

قال صدحت الأقضية رحمه نه : وأكره للقاضي أن يغني في انقضاء للخصوم، وهذا فصل اختلف فيه العلماء وحمهم الله ، قال بعصهم : لا يعتى في مجمس الفضه أصلا كيلا يشغله فتك عن حدم الخصومات، وقال بعضهم : يفني في العبادات، ولا أصلا كيلا يشغله فتك عن حدم الخصومات، وغيره في ذلك على السواء، وهذا الأنه لو أقني في المعاملات، معلم القاص على وأبه في العاملات، فيشته فلون بالشهيس قيما يقع بنهم من المعاملات والخصومات، فيصبر القاضي قالملتن والمبادات جميعًا في مجلس الفضاء في العبادات، وبعضهم قالوا : يفني في المعاملات والمبادات جميعًا في مجلس الفضاء وغيره، فقد كان ومول الله يتقنى ، وكذلك اخلفاء بعده، والتفقوا على أنه لا يفتى وغيره ، حضل لا يفقون على وأبه ، فيشتغلون بالتليس

۱۹۳۷-وفي المنتقى: الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لا سفى الفاضي أن يقتى في شرء من أمور الخصومات، ولا يفتى أحداً بوي أنه من قبل خصم بخاصم إليه، وإن كان رجل بتق به، وهو لا يخاصم، ولا ينهم أنه يستفتى لخصم بخاصم إليه، فلا بأس بأن يعتبه.

وروى ابن سماعة عن آبي بوسف وحمهما الله : في وجلين تقدما إلى القاضي في أمر فظن الغاصي أنهما إلى تقدما إليه ليعلما ما يقصى به في ذلك أقامها من عند نفس « الأنه نصب لفصل خصومات لا تتلقين خلصوم، وتعليم المخاوج

قال محمد رحمه الله في الأصل : ولا ينهمي له أن يبيع ، ويشتري في مجلس القضاء لنفسه ، قال محمد رحمه الله في الأصل الانقضاء لنفسه إشارة إلى أن لا بأس بأن يبيع ، ويشتري قيتيم أو سبت مديون الأن ذلك من عمل القصاء، وصافرته في باب العضاء أنفي للتهممه وإنه لم يكن له أن يبيع ، ويشتري في مجلس الفضاء للشاء لأن البيع والشراء يجرى فيسا العاكسة عادة، فيذهب حضمة المجلس .

ميمة القصاء علك لحرجته أيض

14 774 مولو باع والدعوى الله مع عارو مجلس القضاء جاز عادات فقد بالا و و سوف الله يها وذلك ، وكذلك احتفاء بعده ، والمعنى في أن حاجته إلى المبع والشراء بعد تقلد القصاء كحاجته إليه قبل نقلد القصاء ، وقبل القصاء ملك البيع والشراء خاجته .

و من المتسابح رحمه به الله من مال الله كنان يكفى المؤنه من جهه المت المال، أو يسع و وشترى عن يعلم أنه يحابيه خشمة القضاء، وكره له أن يبيع و شترى بمسه، وإن لم يكن يكفى المؤنة من جهة بيت الذل، ويسيع ويشتوى عن يعلم أنه لا يحسبه حشمة القضاء، فلا يكر دله دلاك.

واطنل السألة في المنتفى فقال: ولا ينخى له أنا يشترى، ولا بيع ما دام فاصياً، وبنيغى أنا يولى دلك غيره عن بانى مه ولا يبغى له أنا بستقرض إلا من صديق له، أو حليد له كان فين أن يستفرض، ولا يخاصم إليه، ولا يشيم أنه يعين تحصياً، وكنذلك الاستعارة.

18779 - يستيع الجنازة، ويعود الريض ( لأن هذه الأشباء من حفوق المسلم على السنم، خالا السنم، خالا السنم، خالا السنم، خالا السنم، خالا السنم، خالا و و دكر من جملها أن يشبع جنارته، وأن يعاده مريضاً، وما كان على الإنسال من حل غيره لا يسقط بتقليد الشفاء، ولكن لا يطل مكته في ذلك الحلس، لأن الدين حضروا مجلسه متطارويه، ولا تبكن أحداً من الخصوم بنكاء معه في ذلك المحسل بشيء من الخصومات الأن المدين الشيطة على الخالم الأنام، من الخصومات الإنام، من الخصومات الإنام، من الخطومات الإنام، من الخطومات الإنام، من فقيد الأنام، وهو عضيان، قال رسول الله بخلاء الايحكم الخدام الذا الدين عو فقيد الله الله المحكم الخدام،

واغتلف مبارة التنايخ رحمهم الدهي تعريج السألة بمصهم قالوا: لا يتدم مل أحيد الخصيص إذا تقدمها إليه ، كذا هو العادة أن الإنسال إذا قبضب بنقم عن نتقدم إليه ،

 <sup>(1)</sup> ذكتره الرشمي في العيب الرائد (۲۹۷/۳) تأكيب ما و شاوي في فينظي الشاعير (۳۰).
 (۳۶) و تو راحت في أجامع العرم والحكم (۲۹ ۱۹۸).

 <sup>(</sup>۲) أخرجه الترمدي من سبع (۲۳۲۵) وأنشأ في مراجعه في سبه (۲۳۱۵)، ولي أن شبة في مصمه (۲۲۹۰) و۲۲۹۸، والسائمر في مسده (۲۲۹۸۱)، وأنز عوالا في مساوي والدار في أمسان (۲۲۱۹).

فيكون ذُلك ظلمًا مه، وهذا القائل لا يفصل بينما إذا كان وجه الفضاء بيَّنا، أو لم يكن بيناء وإطلاق الحديث بشهد لهذا القائل، ويعضهم فالوان سبب الفصب بنفرك رأيه ء فيستبه عليه جهة الصواب، وهذا الفائل بُعصل بينما إذا كان رجه الغضاء بينا، وبينما إذا المريكن وجه الغضاء بيتاء لأن وجه الغضاء إذالم بكر بيناء يحشاج فيه إلى التأمل والاجتهاد، فيضره تقرق الرأى مخلاف ما إداكان بينا؛ لأنه لا يعتيام فيه إلى التأمل والاجتمهاد، ولهذا القائل يفول: بأن الحديث محمول إذا لمريكن وجه القضاء سناء وكذلك لا بقضي إدا دخه نعاس الأن الذي دحله تعاس لا بفهم ، قلا يدري بأي شيء بقضي

١٤٣٤ - ولا يقسفني وهو جنائع أو عطشمان ١ لأن الجنوع يقطع الرأي والعطش كذلك، مبشتبه عليه جهة المسوات، قالوا " وذا إذا لم يكن رجه القضاء يناء عاما إذا كان وجه القضاء بينا قلا بأس بأن يقضى.

١٤٢٤ - وعن هذا قال مشايحنا وحمهم الله: لا ببيغي له أن ينطوع بالصوم في اليوم الذي يربع الجلس للقضاء؟ لأنه رعا بلحقه جوع مفرط، أو عطش مفرط، فيضمه رأيه، ويعجز عن إدراك الصواب، وكذلك لا يقضى، وهو كظيظ الطعام؛ لأنه إذا كان مكفا عِلَ القوم ويهم التوم، ولكن ينبض أن يكون على اعتدال الأحوال لا يكون كظيظ الطعام، ولا يكون به جوع مفرط، ولا عطش، وكذَّلك لا يقضى، وهو بدافع أحد الأخبتين؛ لأنه يتفرق برأيه، قالوا: إذا كان رجه القصاء بيَّنة لا بأس بأن يقضى.

١٤٢٤٢ - قال مشايخة رحمهم الله : ويتبغى للفاصي إذا كان شامًا أن يفضى شهوته في أهله فيل أن يجلس للقضاء، حتى إذا حضرته الشبان من النساء لا يشتغل تلمه بين، فيقدر على إهراك الصراب.

١٤٣٤٣ - ولا يتبشى له أن ينسب تقس في طول المجلس، ولكن بجلس في طرحي التهار، أو ما أطلق، وكذلك الفقيه والمفتى، ولا يمازح الخصوم، ولا أحدهما؛ لأن المزاح بكاهب مهابة المجلسء ولايضبحك في وجه أحدهما ؛ أن يسبسه يجترئ على خصمه ، وكذلك لا يؤمي إلى أحدهما إياء لهذا العبي، ولا يعبس وجه عليهما، ولا على أحدهمها، ولا يعيجل للخصوم الإثبيان بحيجيجيهم؛ لأن ذلك يضو بهم، وفي الأصل: ولا يحوم الخصم، ومعنا أن ينكلف بتخويف الخصوم؛ لأن دلك يندم عن. إطهار الحق والحجة.

۱۹۲۹۴ - ولا يعضى وهو يمشى أو يسمير على الدائة ؛ لأنه قلمها يمكن تأمل الخيجيج. في هذه الخالف وكذلك قال مشامحنا وحمهم الله في القني " لا ينبغي أن يفني وهو يمشى لكن بحدس في سوصع، فإذا استنفر فيه أدنى، ومنهم من قال " لا يأس بأن يدني في الفريق به كانت الساله واضحه

قال في الأصل" ويقدم عنى منازلهم في اللجى، إليه الأول فالأول، ولايبندئ مأحد جاد فالدعورة، وعلى في سماع الخصوم، فذا اعتبر محمد وحمد الله السق، والشقدمون من المشيخ وحمهم الله قبل الحصاف وحمه الله كانو، يعتبرون اللبيو أيضًا، والخصاف وحمه الله اعتمد على الوقاع، وصورة الرقاع أو يأمر القاضي كل مدعى حتى يكب السمه، واسر خصمه في رقعة، ثم يقرع بيهم، قمن خرجت فرعته أولاء نسبح خصومته

به ۱۹۲۱ و بصوره القرعة أن بحص "القاضى الرقاء مي حوات، أو في كمه، نم يدخل يده، وبحرح وقمة منها، فعن خرصت وقعته أولا، نسمع خصومته، تم يدخل يدخل يده، وبحرح وقمة منها، فعن خرصت وقعته أولا، نسمع خصومته، تم يدخل ومحرح وقعة أخرى، و فصل ثلك، خصومة، وحكا المعل حتى بأتى على الكلى، وهد خصومتهم في هذا البرم، مأما إذا كثرو وعلم القاصى أنه لا يقدر على عصل الكل عن خلة البرم، يأحد الفاصى أو كانبه الرقاح، ويحمل كل عشرين، أو محر ذلك على قدر طاقة الساقى الخلوس لهم، والصبر عليهم إضبارة "، ويكنت تكل إضبارة منها وقمة عيم، المم أخورهم، ثم يحمل كل وقعة منها في حرب على نحو ب بينا، ويقرع بين الكل جداله فكام رقعة أضبارة "، وكان رقعة إضبارة " وبكنت أكل إضبارة منها وقعة جداله فكل وقعة إضبارة حرجت أولا، فلهم يوم السنا، وكل وقعة إضبارة حرجت بعد دلك، فلهم يوم الأحد إلى اخره ويعلم احصوه التى في كل إضبارة أن أسماءهم في بعد دلك، فلهما يوم الاحد إلى اخره ويعلم احصوه التى في كل إضبارة أن أسماءهم في إضبارة كل التي موبها يوم كفاحتى لا يكتر نودهم على باب القاضى، وبحناح في

<sup>(1)</sup> مكفه في الأمس و ١٠ وكنان في ظر بكتب مكان بمعمل

<sup>(</sup>٩٠) الإضبارة: الخرمة من الصحفاء، صوبعصها إلى يعص ، وكان من الأصل وم: الخبارة.

هذا الى الإفراع مرتبق مرقبق الإضمارات، وموة بير الحصوم التي في كل إضبارة، فيكن إحدادهما على طريق الخمل، والأحرى على طريق الإفراد، وبه أصل في السرع.

فين الإمام من باب القسمة معزله "الصباء انفراة أولاء فيقرع بسهم، أم أم يقسم فيسا بين الريات، ويعرع فيسا بينهم مرة أخرى، ويكون إحداهما على طريق الجمل. والأحرى على طريق الإثراء، كذا مهنا.

خال الشيخ الإمام الأجل شدس الألمة المسر حسه الله ما قاله الخصاف وحمه الله وحسن وما قاله محمد وحمه الله أحسن والأي القاصي مني اعتما على القد حق وأعلم الحصام توشيد يوم كذا، عسى لا يمكنه فصل بلك الحمدودات في ذلك اليوم لمنى من المحمى، فيعسر القاضي مخطأ في وعدده واخلت في الوحد مذموم، والتعوز عنه وأحب، فيجب الاعتماد على السن وبه يفتى، وإذ افشه على القاضي من مبقه أثرة ميشه

القاضى أورب الشهود والأبان والغرباء ورأى العاضى . وإن احتمع على باب القاضى . وإن احتمع على باب القاضى أورب الشهود والأبان والغرباء ورأى القاضى أن يسلم أوراب الشهود على الكل مد طلك الأمال طال مكتهم رما علون وينشون في أن يشام أوراب الشهود خلى الدعى، وإن رأى أن يقائم أرباب الأبان على أرباب الشهود، ها ذلك أيضاء لأن عصل المصومة بالأعان أسبيل وياب الإبان على أوباب الغيراء على فكل قاه ذلك الأذ للم الغرب يكون مع أهله وولده عمن هنو مكته وتردده على فيترك حقه ويذهب فيكون الغرباء كثرة الأن على مو المضم الخيا العربة ، ولكن يعتمد السبق على نحو ما بينا الأن نقد بهما في طهد المصورة بزدى إلى الإضارات الغيبات ، وأنه لا يجوز ، وهذا المعصيل مفول ما معد رحم الله المعصيل مفول ما معد رحم الله الم

فقد ذكر هشاء في ألوادره السألك محمدة والعام السدأ الحاكم بالغرام؟ قال: يعم ما لم يضر المقيمين، وقال: الدي يرجع من ليم إلى أمله تشرية القيم، واللذي يهيم في غير أمله عنزلة العرب ، إلا أن الغرب، بعني المسعو أشد - الا. فإن قال واحد

<sup>(</sup>۱) دفي ۾ اينعزان.

من الحصوم للقياصي أن عربت عازم على الرجوع إلى وطنى، مصاص على سائر الخصوم لقيات مصاص على سائر الخصوم لأجل الغربة و الغربة و لأم ادعى منفسه حلى التقدم، في معتبر بنا لو دعى لنفس حقّا اخر، وهناك لايقيل قوله بدون البيئة و كذا ههنا، والا يشترط العدالة في هذه البيئة حتى أو أقام شاهدين مستورين، قبل الفاضي ذلك مده إد أبس في هما كنير إلزام"، وللقاضي ذلك مده إد

ومن أصحابنا من قال: يسأله مع من بريد السفراء فإن أخير مذلك سأل الرفية منى يخر حواله وأن فلاتًا هل يخرج معكم، وهن استعداد لسفرهم الان الاستعداد للسمر يصلح علامة على السفراء قال انه تعالى: ﴿ وَلُو أَرَّادُوا الْحَرُّوا ۖ لَاعْمَارُ الْعَالَمُ عَنْكُهُ \* آلَ

قان قالوا، بعم يثبت ما أذهاه و يقدمه الهاصل، وعلى عقا أمر منسئاج إذا زعم المستخبر أنه يريد السعر، وترد نغض الإجارة بعقر المبقر، فالقاض لا يقبل قوله بدول المستخبر أنه يريد السعر من تريد المنفر والحروح، وإذا أحير بذلك سأل وهشاه من بخرجون؟ وإن قلائه على بخرجون؟ وإن قلائه على بخرجون؟ وإن قلائه على بخرج معكم الويل استعد للمروح فإذ قائوا: يمم محكل المفر ويجب أن يقسخ، وإذ رأى القاضى تقديم النسوان، فعمل ذلك، لان ميني حالهم على المستخبر و تأخيرهن يؤدى إلى المستجبر الله وجه مع على الدالة العلى أناس مختلفي، والنشهير و الشهير على السرر.

وإلى رأى القاضي أن يعمل نهن نوبة على حيدة في يوم واحد من أبام الجمعة، فعل علك الأن في اختلاطهن بالرجال فتية . فيجعل لهن بوية على حدد، بفياً للفتية . وهذا وفا كانت الخصومات مين النسوان، فأما إذا كانت بين النسوان والرجال، يعتمد في دلك حتى الإقراع والسين ، عني نحو ما منا -واقه أعلم بالصوات- .

<sup>(1)</sup> مكذا في طاء وكان في الأصل وم الثرام رمي سبخه : ط أمر

<sup>(</sup>١٤) سورة النوبة ( الأرة ٦٥

### الفصن التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته ومايتصل به

1974 - ولا بأس بأن بأخرة القياضي وزقيا من سال سن المسال ، هيكدا دكر حصياف وحصيات المسال ، هيكدا دكر حصياف وحصياف وحصيات على من مسال المسلس ، وقالت على عبدالله عامل المستدارات عالى وقالت على من مستدارات الله الله كان لا يرى بأسا بأن بأحد الله في رزقًا من سال بيت المال ، وروى بعليل محسد وحبه الله أن القضائمين السالف فعروا أن يرزه و بيت المال ، فلابأس بأن يرزق القالسي في زمستا قال، وإن تعلق وتنزه ولك يرتزف أن فقاك أفضل ؛ لأن القضائم من السالف منهم من المرزق كسد وقي وقاسم .

قال الشيخ الإسم الأحل شمس الأنهة السرخسي يحمه الله: حاصل الجواب في هذه المسالة أن الشاصي إدا كان ما تبروة ويساره فالأولى أن لا يرترف، الساعطي عشمان يرحى الله عنه وإن قال ها حرجة "أن فالأولى أن يوبرق، كما فعل أبر ذكر وعمر وعلى رضى الله عنهم، وهذا لأنه فرغ نفسه فعمل السلمين، وهممز عن الكسب، فمن بأحد كفائه من مال بنت مال المسمور، إما أنا يقصر في عمل السلمور، أه يطمع في سال المسمور، أه يطمع في

وذكر النميح الإصام فخر الإسلام على البردوي رحمه الله: أنَّ القاضي إذا تات فقاراً الايترك حتى لايرسرق، وإذ كان عيّا، فينعض مشابحا وحسهم الله على أنا الأولى أنّ يرازق حتى لايتما براذات مناهال فكون به شما وقط يكرن من بعده وقياراً با عيضين عليهم الأمرا.

و كلما يجعل كفاية القاصي في قال بيت المالية وحمل كماية فيالما ومن بجوله من أهله وأعواله في مال بيت المال: لأن العلى لا يوجب الفصل، ولم ينقل عن محمد رحمه

<sup>(</sup>۱) وفي م ، دلم بردق

<sup>(17</sup> ماندًا في الأصل رطاء وكادافي م " خصاصه

الله أن الفاضي خل يأخذ الرزق في يوم البطالة، وقد اختلف المتأخرون قيم، والصحيح أنه يأخذ.

فأما آجر كاتب الفناضي وأجر فسامه، فإن وأى الفاضي أن يجعل ذلك على الخصوم، فله دلك، وفي سعة فلا بأس به، الخصوم، فله دلك، وإن وأى أن يجعل ذلك في مال ببت المال، وفي سعة فلا بأس به، وعلى هذه الصحيفة التي يكتب فيها الدعوى الذي مذعى المدعى، وشهادتهم إن وأى الفاضي أن يطلب ذلك من المدعى، فنه ذلك؛ الأن منفعة دلك نعود إليه، وإن كان في ببت المال، فلا يأس به.

وقال أبو يوسف في فاضي أجرى له ثلاثون درهما النه من الفرطاس والصحف: أكره له أن يصرف شيئًا من ذلك إلى شير ما جعل إليه، وأسائلكلام في عديته، فنقول: هذا با القاضي أبواع: هدية عن له خصوصة، فليس له أن يقبلها، سواء كان بين القاصى والمهدى مهاداة قبل القضاء أو لم يكن، وسواء كان بنهما قرابة أو لم يكن ؛ أب نتهم الرشوة والأكل بسبب القضاء.

1878 - وهدية عن لا خصومة ألك له وأنها على موعين: إما أن تكون بينهما مهاداة قبل الفضاء بسبب الفراية أو الصدافة ، أو لم يكن، فإن لم يكن لا ينبغي له أن يتقبلها؟ الأنه إنما أهداه الأجل الفضاء، وإن كان بسهما مهاداة قبل الفضاء، فإن أمداه بعد القضاء بمثل ما كان يهديه قبل الفضاء، فلا بأس بال بقبلها، ويحمل فلك على الباسطة السابقة ، حملا لأمر المسلمين على الصلاح والسداء بالقدر الممكن، وإن كان أهداه مالويادة على ما يهديه قبل الفضاء؛ فإنه لا يأحد الزيادة؛ لأن الموادة كانت لفضاء.

قال الشيخ الإمام الزاهد فخر الإسلام على البزدوى رحمه الله: إلا أن يكون مال المُهدى قد ازداد، فبقدر ما ارداد ماله إذا ازداد في الهدية، فلا دأس بقبولها، وإن لم يكن بينهما مهادان، وكان منهما قرابة، فللقاضي أن يقبل هديت، هكذا ذكر القدوري رحمه الله: لأن في قبول هديته صلة الرحم، وأنها فرص.

١٤٢٤٩- ثم إذا أخمة العية، ولم يكن له أخمذها، أو أخمه الزيادة، ومم يكن له

<sup>(1)</sup> وفيء: وهدية عن لا خصومة قال فليس له أد يضلها، وأنها على توعيل.

كالعالدها فالجفيلغ لهذا الخملف المسلمج وحقهم للعامية بالعصمم قبلوال يصبعها في ست الذار ويعضها فالدار يرفرعلي أرسمه إن عرفهما واليه أضارعي السبر الكبوراء وإلالها ومراها مهلامها وأوعرها إلاأته كالزياء ملحتي تعشر عليه الوهديصحها هي بيت المال مئتان ويكون حكسها حكم للفطاء وانا وهمعها فرايت للمارء أباإنا أهمني إليه لعمام وحديده بارهوافي هدا العبل بالبراهي المستون وحشمته بالأعلمون وفكانت البداريس حببك المعلى للمستعمرون فيوعيد في صد مال السلمين وجمه يحازف هداء سول الله يحيت وبالرحاداب مسال المويتين كالمت العاج بالمبغاء الأن طلعاته واحتشامته كالمت بنسبه خالي ها فهار التواليمالي المعاولته العلصيدين ماء الناب الأأ أدقابك الهوارية المدرودو الحلاف هذاره dual?

معويظها ماؤي محمد حموسوي السنا الكبران أهوا الحرب أداأهان إلى أب أها الحيشر هديه، فأدر الخبدر واليختص مها، به بكان بيه ويس الحبش.

وإذا العميل إلى والجداء السوات المستابح في أب دلك المدروع الأب عالبات إلى أسرا الحدد الفرانية مندته للحري والمكتب الهدية تنجيس بعني والأما فوة المارز والمعنة للنائدة فكالمما الهمية له حاصة فمحمص به روامي الوالعدي أراحل التي مهمده أراوامظا نست داراله أن عمل ومختص الماء لأنز اعاميدني لي لعلمه يحلاف هذبة المصاف

١٩٢٥ - وأما القارم في دعوة القاضي فال محمد رحمه أقافي الاصار ١ ولا بأني المنصبي الربحين بذعوه لاهاماء ولا بحب الدعوة الباصة الاذ يعني الرضوقة فيالظاهر أقراب ويباري لن الهياضي بالحاد الترجوة به على الحيط على صمعه في مرا لقحتي ليهر.

وتكنيس ني الحيد الفاحس من المعوفاة اصة والعامة بعضهو قالوال إنا تأملا حمسة تقويا أوامئته هرايي العنداة وافهاه وعوة حاصة أوزانا جارزوا أأمعتموه أعهاله وعواذها والحكي من الفافهي وإمام ركل الاسلام أبي على الممني وحمدان أنه فالراز الهدهوة العباده وعوادعوس الرحمان وأوما سباني ذلك دعواة خاصة وأهكما فكن أنفذه وني

AvaStrana, a co

<sup>(</sup>۲) واقتناعي طالب کار اين الأميل و ما المان

في شرحه .

و حكى هن الشيخ الإمام الأجل شمس الأثمة السرخسي وحمه الله: أن صاحب الدعوة إن كان بحال أو علم أن القاضي لا بحصر لا يتخذ الدعوة، فهذه الدعوة خاصة الا يجببها، وإن كان يحال لو علم أن القاضي لا يحصر بتخذ الدعوة، فهذه دعوة عامة، فيجبها، ولم يفصل في الدعوة الحاصة بين الفريب، ربين الأجنبي، وكذا لم يفصل بينما إنا كان بين القاصي، وبين صاحب الدعوة مياسطة قبل القصام، وكان بتخذ الدعوة لأجله، أو لم يكن، وذكر القدوري رحمه الله: أن القاضي بجيب الدعوة الحاصة في البحرم، وهكذا ذكر شمس الأثمة الحلوش في خرح أدب القاضي .

وذكر الطحساوى في "مختصره ! أن صلى قرول أي حنيفة وألى يوسف وذكر الطحسا الله لا يجبب المدعود إلحاصة من القريب، وعلى قول محمد رحمه الله ! يجبب وذكر الشمس الألمة السرخسي، وشيخ الإسلام رحمهما الله أن صاحب المدعود إن كان عن لا يتخذ الدعوة المناخى قبل تغلله الغضاء لا يجبب دعوته الفرب والأجبى في سواء؛ لأن الظاهر أنه إنما فعل لأبل القضاء خاصة ، وإن كان عن يتخذ الدعوة للقاض قبل نقلاء الفضاء، فالقاضي يحبب دعوته الغرب والأجنى في ذلك على السواء؛ لأنه لا يكون ذلك على السواء؛ لأنه لا يكون ذلك بسبب الفضاء ظاهراً ، وقبل : صاحب الدعوة إذا كان يتخذ الدعوة الأخى كل شهر مرة ، وكذا إذا كان صاحب الدعوة ، وادخى الباحات بعد القضاء على ما كان يتخذ قبل الفضاء على ما كان يتخذ قبل الفضاء بعد القضاء الدعوة وادخى الباحات بعد القضاء على ما كان يتخذ قبل المعامن بديب ، وهذا كله إذا الدعوة قد الزداد، فيقد ما زد من مائه ازداد في الباحات، فالقاضي بحبه ، وهذا كله إذا الم يكن لصاحب الدعوة قد الزداد، فيقد ما زد من مائه ازداد في الباحات، فالقاضي بحبه ، وهذا كله إذا الم يكن لصاحب الدعوة واد الذات وقد ما زد من مائه ازداد في الباحات، فالقاضي بحبه ، وهذا كله إذا الم يكن لصاحب الدعوة قد الإداد، فيقد ما زد من مائه ازداد في الباحات، فالقاضي بحبه ، وهذا كله إذا الم يكن لصاحب الدعوة عام الدعوة عالم الدعوة الم الدعوة الم الماد الدعوة الدعوة الماد الماد بقاله المناخ الله عليه المناخ الماد الله عليه الدعوة الماد الدعوة الماد الله الماد ال

فأما إذا كان لصاحب الدعوة خصومة لا يجبب دعوته، وإن كان بيتهما قرابة، أو مباسطة قبل القضاء؛ لأنه يصير أكلا يقضاء معنى.

### وعايتصل بهذا الفصل فصل الرشوة:

۱۵۲۹ سواعدم أن الرشدوة أنواع: نوع منسا: أن يهدى الرجل إلى الرجل مالا الإبتعاء النودد والتحيث، وهذه النوع حلال من جانب المهدى والمهدى إليه، فال رسول فقد ينيخ: انهادوا تحايوا الأك.

وموع منها: أن بهدى الرجل إلى رحل مالا الأن دلك الرجل قد توافه ، فيهذى إليه مالا لبدقع الخوف من نفسه ، أو يهدى إلى السلطان مالا لبدفع ظلمه عن نفسه ، أو ماله ، وهذا موع لا يحل للأخذ الأخذ وإذا أحد يدخل نحت الوهيد المذكور في هذا الباب الآنه بأحد المال للكف عن النحويف والظلم ، والكما عن النخويف والظلم واجب بحكم الإسلام ، ولا يحل أحد المال بمضابلة الواجب ، وهل يحل للمسعطى الإعطاء عامة المفايخ وحمهم الله على أنه يحل لا لا يبعض ماله وقاية لمفسه ، أو يجعل بعض ماله وقابة للباقى ، وكل ذلك جائز ، وموافق للشرع ، وقد صح عن ابن مسعود رضى الله عنه : أنه رشى دينارين بالحيثة ، وغي نفسه .

وعن جابر رضى اقدعه أنه قال: لم تحد في زمن بنى أمية أفع لنا من الرشاء، فال الفاصى الإمام أبو على النسمي رحمه الله. فعلي هذا إدا كان الرجل في فرية عبها ظالم، وكان الرجل يهدى إلى الظائم شيئًا من الفراكه، ومن الطعومات ليدفع ظلمه عن نفسه لا بأمر بد، والخصاف رحمه الله على حل الإعطاء بالرجاء، فقال ارجونا أن لا يكون أشاً.

ووجه ذلك أن الفيص حرام، والإعطاء تنكيل من القبض، والتمكيل من الخرام حرام؛ إلا إن قصد المعلى في هذا دفع الطلم عن نصه لا انتمكين من الحرام، فمن هذا الوجه ايكون حرامًا، ومن ذلك الوجه يكون حرامًا، فعلقه بالرجاء لهذا .

وموع منها: أن يهدى الرجل إلى رجل مالا ليسوى أمره فيما يب وبين السلطان، ويعيد في ساجته، وأنه على وجهين: الأول: أن يكون حاجته حرامًا، وفي هذا الوجه

(4) أشرجه المنظري في الأدب القردا (٩٩١)، وأبو يعلى في مستدد (١٦٤٧)، والطهرائر في الأوسط (١٣٤٠)، والمبينة في الكيري (١٧٧٢٦) من حديث أبي هزيرة، وفي شعب الإيان (٢٩٤١- ١٩٩٧)، وأبو بكر في حكارم الأحلاق (٢٦١١)، والشهاب في صبت (١٩٥٧)، وفي النمهيد الإن عبد الر (٢١/١١). لا يحل للمهدى؟\*\* الإهداء ولا للمهدى إليه الأخداء لأنا الذي يعطى ليتوصل به إلى الحراب والهدى إلى يأحد بعيته لعينه على الحرام .

النائي. أن تكون حاجته مباحًا، وأنه على وجهن أبصًا: الأون: أن شدرط أنه إلما بهدى إنه ليعينه عبد السلطان، وفي عد الرجه لا يحل للا قد الأحد، لأر النهام عنوية المسلمين واجب سون لمان. فهيذا تنا أحدًا لإقامة ما هو واحب عليه، علا يحل وهن يحل فلسمين واجب عليه، منازل المحلة مكانوا ويهن القلص القلق هو حرام. وصهم هو قال يحل لأن فرض دمع القالم عن هست، وعلى فرس قويه الخصاف وحده الله، يجب أن يكون حل الإعطاء معنذًا القراء على منازلة في ما يتاليك والحياة في منازلة المراد وحل الإعطاء عند الكل أن يدارا ومنازلة وحل الإعطاء عند الكل أن يدارا والمباد في الأعلاء والحياة في بعدله بالقال الذي يرمد المفتح إليه، فتصح الإجازة، ويستحق الأخير الأخر، فها السيأ عراء في هذا العمل في الدارا عليه عملا يسم الإسارات عليه والمهدة في عمل الحرة عليه والمدة إلى المباراة والمباراة والمباراة والمباراة والمباراة والمباراة والمباراة والمباراة والمباراة والمباراة عليه عملا يسم الإسارات عليه عملا يسم الإسارات العمل عليه المباراة عليه عملا يسم الإسارات العليه المباراة والمباراة والمباراة

الوحه الذي : إذا لم يشترط ذلك صريحاً ، ولم يعلم أنه إنما يبدى إليه ليمينه عند البيطان ، وهي هذا الوجه ،ختلف المشالخ وجمهه الله ، عاملهم على أن لا يكره على فياس مسألة الموذن والإمام على ما بأني بيالهما بعد هذا -إن شاه الله تعالى - ومعسهم قالوا : يكره و مكه قتل عن الل مسعود رضي الفاعلة

وموع أحم النايها في الرجل إلى رحل مالاه لام سولى أمره عندانى سنطانه فاعده في سنطانه فاعده في حاجده من لا بصراح عدد الاعداء أنه إدا أمه عليه بالنجاء عن الظاهر، ولا أم وه عدد السنجان، وهذا مع يعل للمعطى الإعطاء، لأمه أنما عليه بالنجاء عن الظاهر، وقد قال عليه الصلاة والسنجاء من أوالت إلى بعد قاطينا كرها ، ومثل بعدي قالم على الخامة المخلسوا عيم، سيم من قبل، لا يعلن الأله أقام الواحب، ولا يحوز أحد المال على إقامة المواحد، وقد حد من عدد الله م جعمر أنه أمال مظاهرة، وحلصه من الطلب، وأحدى الله عدية الله على العادة الله على العالم على العادة المال على العادة المنا المناطقة المناطق

ومنهو مزاقال البحلة لأدهدا ملوطمة وقاسره عادكر محمدوحمه الفاعي

<sup>(</sup>١١) مكدا في الأمين وم، وكان فر عنه اللمعني.

كتب الصلاة أن الإمام أو لمؤدر إذا حمع لهم العوم شيئا، وأحطوه من خبر أن يشترط عليهم، فيم أن بشترط عليهم، فيم أحسن فلك حسب، وإن كان يعلم أشهر إنها أعسره بسبب الإمامة، والأذان مع ذلك سلماء حسنا، وجعل بمنولة البر والصلة لم كان الإعطاء بغير شرط، كذا ههنا.

وكان الشبح الإمام ضميس الأنمة الحلواني وحمه الله: بحكى عن الأستاذ الخاطس الإمام ألى عنى النسخي وحمه الله : بحكى عن الأستاذ الخاطس الإمام ألى عنى النسخي وحمه الله: أنه ينظر في هما إلى العمل الذي أقامه و فإن كان شيئًا لو استأجر على ذلك و يستحق الأجر مآن يعينه وسو لا إلى فقالم". فلسا بلغه الرسالة أعطاء الهم مل ويحل له الأخذ، ومالا فلاه هفا إدا لم يكن بينما فهدى قبل ذلك بسبب مسافقه أو قر إبة و فأهدى إليه كم كان يهدى قبل ذلك وحسن و لأن محلولة كما كان يهدى قبل ذلك ومعلولة الكرم بالكرم.

نوع من ذلك أنا يهذى الرجل إلى سيطان لينبلد القضاء له أو عملا أحراء وهذا توح الا بعد للأخد، ولا للمعطى الإعطاء • أن المعطى ولما يدطى ليأخذ أموال الناس، وليظلم عليم، والاحد إلما يأخد ليسلطه على الطلم.

ومن أخذ النضاء بالرضوة، على يصير فاضيًا؟ الصحيح أنه لا يصير فاضيًا، ولو قصى لا ينفذ قصاء،

ونوع من ذلك: أن يهدى الرحق إلى فنخس ليفضل له، وهذا موع لا يحل للأخذ الأحذ، ولا للمهدى الإعطاء .

آما لا يحل الأحد الأحدة الأحدة وأن القضاء إن كان بالجور، فالفصاء بالحرو حرام، وإنما أحد المال لمباسرة الحرام، وإن كان القصاء بحق، فلأن القضاء بالحق عبادة، وأحدً المان على العددات لا يجوز.

وأمنا لا يعبور الإعمامة لأمان كان القصناء له بالجوراء فإغايتهم الحال لأجن اخرام، وإن كان النشاء بالحزء فلأن إعطاء المال للصود لا حصول له، فيكون سفهاء والسفة حرام، بينان هذا أن المفصود من هذا الإعطاء أن يقضى له، فيصبر المدعى به حقّاء

<sup>(</sup>١٦ وكان بي الأصل: إلى الطائم.

و ملكًا له ، وزعا يصير المدعى به حقّ وملكًا على تغدير نفاذ القضاء ، وقصاء القاضي فيما . ارتشى باطراع لما نين بعد هذا - إن شاء انه تعالى- .

قال الشعباف رحمه الله عن أدب القاضي" وإذا قبل القاصي الرشوة وقضى تلواشيء فقضاءه قبيما اوتش باطل، وقصاياه فبيم لم يونش نافقة، وبه أخذ شمس الأثمة الخلواني وشمس الأثمة الموحسي رجمهما الله .

ودكر الشيخ الإمام فخر الإسلام على البزدوى رحمه انه: أن فصاياه بافلة فيما ارتشى، وفيما لم يرتشر، وقال بعض مشايخ العراق: قضايا باطلة فيما ارتشى، وفيما لم يرتش.

1879 - افدق والقاضي بأن الفاضي بأكل الرشوة يصبر فاسقًا؛ لأن أكل السحت، وأنه بوجب افدق والقاضي بالفسق بنه زن مند بعض مشابخ العراق، وعند بعض مشابخ العراق، وعامة مشابخنار حمهم الله: أنه لا ينعزل، ولكن يستحق العزل، وقد ذكر تاحقة في صدر الكتاب، ثم على قول بعض مشابخ العراق: إذا انعزل لا شك أنه لا تنشف قضاياه أصلا، لا فيما ارتشى، ولا فيما لم يرتش، وعند مشابخنا، وبعض مشابخ العراق رحمهم أنه: إذا لم ينعزل انفذ قضاياه فيما لم يرتش بلاخلاف، وفيما ارتشى اختلفوا على نحو مابينا، فرجه قول من قال: إنه ينفذ؛ لأن على قضاه بعد وجه قول من قال: إنه ينفذ؛ لأن على قضاه بعد وجه عنه، مغلف أمر الشرع؛ لأن الشرع أمره بقصاه لا يعتاض عنه مغضاه يعتاض عنه بكون بخلاف أمر الشرع، فبكون باطلاحتي فالوا: لو رد الرشوة، ثم حكم ينف حكمه؛ لأنه ما اعتاض عن قضاه.

۱۶۲۵۳ - وإن ارتشى ولد الفاضى، أو كانيه، أو من أشبههما، فإن كان دلك بأمر الفاضى ورصاد، فهذا وما لو ارشى الفاضى بنفسه سواء، وإن كان بغير أمر الفاضى ورضاء نفذ قضاءه؛ لأن ما اعتاض عن قضامه، فلم يكن قضامه بعضلاف أمر الشرع - والله أعلم بالصواب - .

# الفصل العاشر في بيان ما يكون حكمًا، وما لا يكون حكمًا وما يبطل به اخكم بعد وقوعه صحيحًا، وما لا يبطل

قال مشايخنا رجمهم الله : بينغي للقاصي إذا أرد الحكم أن يقول للحميمين : أحكم يتكسد وهذ على وجه الاحتواط حتى إنه إذا كان بي التغليد خلل يصير حكماً الحكومهمان

1859 وإن قال القاصي، كان القاضي: ثبت عندي أن لهذا على هذا كذا، وكدا هل بكون هذا حكماً من القاصي، كان القاضي الإسام أبو عاصم العامري وحمد الله يقتي بأنه حكم، وهو احتيار سمس الأثمة اخلوائي، واختيار الصدر الشهيد وحمهما لله، وكان القاضي: قصيت، أو بقول: لا بد وأن يقوق القاضي: قصيت، أو بقول: حكمت، أو بقول: أنقذت عليك الشباء، وهكذا ذكر النافي وحمه الله يقول الشباء، وهكذا ذكر النافي وحمه الله يقول الشباء، وهكذا ذكر النافي وحمه الله يقول: وهكذا ذكر النافي وحمه الله يقول عكماً، وهكذا ذكر النافي وحمله الله في أو اقدائه مو والذكور ثمه إنه أن فهذا لا يكون حكماً، وهكذا كان يعني الشبه والاحتيام طبير الدين الرسيائي وحمه الله وكان يقول: إذا ظهرت عدالة الشبهود في دعوى عين محدوده، وطلب المدعى الحكم من الغاضي، فعال الماضي يقول: حكم كردم مه ابن محدود، وطلب المدعى إنه والصحيح أن فوله. حكمت يقول: حكم كردم مه ابن محدود، وأس مدعى إنه والصحيح أن فوله. حكمت وقضيت ليس يشرط، وأن قول: قول: أنه على يكور، وكذلك إذ قال: ظهر مندي أو قلس مرحدي، وقال: علمت، فهذا كله حكم.

۱۹۲۵۵ وإذا قال الفاضي بعد ما يصي في حادثة؛ رحمت من قضامي ، أو قال: منا لي خبر ذات. أو قال: وفقت عني تلبس من الشهود، وأراد أن ببطل حكمه لايمثير هذا الكلام منه، والقضاء ماض على حاله، إذا كان بعد دهوى صحيحة وشهادة مستقيم، وعداله الشهرد طاعرة. فى فتاوى التسفى رحمه الله : ادعى حربة نفسه، وقضى القاضى بما ببيئة أقامها العبد، قام الله في فتاوى التسفى بما ببيئة أقامها العبد، قم قال العبد، قالون عبد هذا الرحل، هل بنظل الفضاء، وهذا مذالات ما لو الهذه انسالة في شيء من الكتب، قالون ويبيعي أن لا يبطل الفضاء، وهذا مذالات ما لو ادعى رحل على مالا، وقضى القاضى ماذال فقيد عن سبنة، ثم قال المدعى: كتب كاذبًا فيما ادعيت ببطل القضاء

والعرق أن في الحرية حق الله تعالى ، و تعبيد لا بقدر على إبطال حق الله تعالى ، ولا كذلك الذن ؛ لأن المن من العبد، والعبد يقدر على إبطال حقه .

۱۹۳۹ - رازه قال المدعى بعد القضاء : القصى به ليس علكي ، لا مطل القضاء ه يخلاف ما إد قال: لم يكن ملكي ، وهذا لأن فوله : ليس ملكي بتناول الحال، وليس من صرورة نمى الملك للحال انتماء من الأصل، محلاف قوله : لم يكن ملكي .

المعتارة المتصى عليه فهذا ينظل الحكم لده وكذلك إذا لم يقل هو حرام لي وأمر إنسانا أن يشترى ذلك له من المتضى عليه وفهذا ينظل الحكم إلا وكذلك إذا لم يقل: هو حرام، وككن أمر إنساناً يشترى دلك له من المقضى عليه وفهذا بنظل الحكم الأن الأمر بالشراء دليل على أن لا حق له في المشتوى و والإنسان لا يشترى ملك فيده ولاياً مر فيده مناك المتحود به الشهودة وتفسيقه إياهم قبل القصاء، وتكذيبه وتفسيقه إياهم بعد على النسقى وحمه الله يقول: نفسيق المأههود له المشهود بعد الفضاء لا ينظل القضاء، وعلى الشهود بعد الفضاء لا ينظل القضاء، وعلى الشهود بعد الفضاء لا ينظل القضاء، ولا وعلى المتحوز إيطان القضاء المنافق رائد يكون صادقه ولهذا يصلح شاهدا عندنا، فعلى اعتبار أنه كان كاذباً بجوز إيطان القضاء، ولا يعجوز إيطان القضاء المنافق كما لا يجوز أنفصاء بالشك ، فعلى المشاء وليم كذلك والأن ما قال القاضى الإسام وحمد القصاء، والم الا عالم المنافق المنافقة وأن المنافق المنافقة وأن المنافقة والمنافقة المنافقة ال

الم ١٩٦٧ قال محمد رحمه الله عن الحالج الدولة قصى العالمي بالدار للمداعل الم الله الله الله الله المداعل المبيئة أنامها، فأثر الله غلى الدائر أن الدائر فرائل، لا حل له فيها ، حيداً والدائر فيها دولت المباعل عليه للمنطق فيها فيد أكدت شاهدات حين أمرزت أنها تعالان لا حق الله فيها والورث بمنطأ الفائسي من قضامه ووائد الدرائي أو فيمتها، حاكشها، والمن الدائل والمن المائل المن المائل في المائل المن المناف والمناف والمناف المناف المناف المناف المناف والمنتسل أن يكون غيا المناف المنا

فيان قبيل . هذا الاحتساسان تشاريتائي فيما إدا أمر به بعد ما عاد عن مجاس العصاف الإيثاني قبل العبية أيضاء العصاف الإيثاني قبل العبية أيضاء بأدينول المدعن قبل العبية أيضاء بأدينول المدعن الطاران كانت تي من الأصل ، وقد انتها بعنها فبير الفضاء من القرال على أما الحيار ثلاثة قيام حتى بعيث الداء على ملكي في صدة الحيار ، فيان الفضي عنه الحيار على القال على القال و قبطيها وقد كنه قصى القالسي بالدار في بعضت مدة الحيار عليه بلا قصى ألا الرائد والاستهادة على هذا الرحم والقال مقال الرحم بالإنسان الإنسان القصى بالقال الرحم بالتباران المستهادة على هذا الرحم بالتباران الإنسان القصى بالقال الرحم بالتباران الإنسان القلال المتالية بالتباران المتال المتالية بالتباران المتالية بالتباران المتالية بالتباران الإنسان التباران المتالية بالتباران الم

ولر فم طل: عنى هذا الوحه، ولكن قال، بعد العضاء له هذه الدار للدلان، ولم يكن في قطء مداً ولا أورا الشلاف ثم معنى عن بعيسه، أو بدأ بالنبي عن بعيسه، ثم بالإفرار لعمال، دار فال، هذه الدار لم تكن في قط، وإنما هي أملان، وإن صه قد الغرابه في جسم دلك مرد لدار على القصى عليه في الرحهين حميطًا، لأنه أكذب مهوده، وأقر بيطلان العضاء إذ لا يمكن الحمم بن عذا الإهراء وبن الدعوى الأولى و قد هادك، ولا شيء على الفر للمشرك إفراره بالبك لغيره، وقيد صدقه الغرالة في ذلك، فيطل وعلى هذا الاعتبار لا يصمح إفراره بالبك لغيره، وقيد صدقه الغرالة في ذلك، فيطل

وأما إذا صنفة الحقولة في الإفرار، وتديه في الغيء مأن قال الفراة االدار كالت

للمدة ، وهبها لي بعد الغضاء ، وقبضتها منه ، ذكر في الكتاب : أن العاريدفع إلى الفر لم ، وهذا الجواب ظاهر فيما إذا بدأ ما لإقرار ، ثم باللغي ؛ لانه يدعي بطلان الإقرار بعد صبحته طاهراً ؛ لأن الدار هلك المقر وقت الإقرار ظاهراً ، والمقر له كابه في بطلان إقراره ، فلم يطل إقراره ، ويضمن فيمة الدار في هذا الوجه للمضفى عليه ؛ لأنه في زعمه أنه عاصب الدار ، وقد عجز عن تسليمها بسبب قراره الأولى ، فيضمن فيمشها كما لو الهامت الدار مشكل فيما إذا بدأ بالنفى ، وهي هذا الوجه يدغى أن لا يصبح إقراره الأهل فا بدأ بالنفى ، فقد أكذب شهوده فيما شهدوا به ؛ لأنهم شهدوا أن الدار من الأصل قه ، وقد أفر أنها ليست له من الأصل ، وقد أفر يبطلان القصاء ، وأن الدر ملك للمشفى عليه ، فإذا قال بعد ذلك : ولكنه لقبلان جعل مقراً علك الغير ، فينه في آن لا يصح إفراره .

والحواب أن تصحيح إفراره واجب ما أمكن، وأمكن تصحيح إقراره يتفلج إفراره على النفى، والمكن تصحيحًا، ولكن يعب أن يكون قوله. ولكنها للفلان موصولا ملفى ؛ لأنه إغا يُقدّم الإفرار، ويؤخر تصحيحًا إذا يكون قوله. ولكنها لفلان موصولا ملفى ؛ لأنه إغا يُقدّم الإفرار، ويؤخر تصحيحًا إذا كان الكلام بعضه موصولا بالبعض، قالوا. ما ذكر صحمد في الكتاب: أن الفر له إذا قال: وصهالي بعد القضاء، وقيضها منه، فهي لي بالهية، إغا يصح عدًا إدا غابًا على مجلس الفضاء، حتى أمكن للفاضي تصديق لفقر له فيما أدعى من الهية، فأما إذا قال. هذا في مجلس الفضاء، فقد علم الفاضي تكذبه الأنه علم أن لم تجربيتهما هية، وما يكون كذبًا كان وجود، والعلم عنزلة، فيضني أن لا يصح إفرار المترفي هذا الوحد.

قالوا أيضًا " قول محمد رحمه الله في الكتاب : أنا القاضي يقضي نقيمه "الدار المعقمي على المقضي له قول محمد رحمه الله ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول ؛ إلى المغار إلها تضمن بالخصب عند محمد وأبي يوسف الأول رحمهما الله .

ومتهم من قال: هذا قنول المكل؛ لأن المقاد عند أبي حيفة وأبي بوسف رحمهم الله الآخر يضمن بإثلاف الملك إن كان لا يضمن بالغصب، ألا ترى أنه يضمن بالشهادة باللك عند الرجوع، وإنه يضمن لإثلاف الملك، والمقصى له أتلف الملك على

<sup>(1)</sup> هكداي الأصل ومه وكالرض ظ. وقيمة.

للقصر عليه فهناء

ولو قال المُفضى له العدَّه الدار بيست لي مرغا من لدلان، فهذا وما لو قال: عدَّه الدار لفلان لاحترال مسامسات وحن لاسطا وهياء الفائل بالدار للمقضر له الأن قوله: البسماني أنثور لمناهك للحل ، فيحتمل أنه إنا نقاء للحال، لأن ملكه للمقر له معد الغصباء، ويحتمل أنه إغا نفاه للحال؛ لأنه لم يكور له مر بالأصار، ولا ينتخر الفضاء 20206

وفي الجامع أيضًا: وجارفي يده داره جاءوج إله وادم أنها تدنت لأليف مات وتركها مبراثاله وأقاه على دلك بيناء ولغمي الفاصي له بالدارة لمرحاه وحل احود والدعم أأمر داره اشتراها مهاأب أب القصران والراحاني والمدفة المفصر الولديان وال الدارغ لاعتلى القطين سمه وينطل الفضاء والأن المنصى له أكدب شهوره عاري وجه لا بمكو التوفيق لأد وراثته مواأب دارا باصها لأسافي حال حبائه لايتصور وافيسل القصاء وإداعلا القضاء وجباره الذراعش القضي عبيه وويقال لمدعى الشاء أأفير الجبية على القفصي عليه أنها كانت لأب القصور له، وأنان الفيتويتها منه، فول أقام لبينة ا على هذا الوجه و فضى بالداراته ، وما لا فان - والله أعلم بالصوات ..

### القصل الحادي عشر في العدوي، وتسمير الباب والهجوم على الخصم، وما يتصل بذلك

46734 - وإذا نقيدم رجل إلى القياضي ، وادعى على رجل حقاء والقياضي لا يعرف أنه محق أو مبطل ، وأراد الإعداء على خصصه يريد به أنه طلب من القاضي أن يحيف خصصه يريد به أنه طلب من القاضي أن يحيف خصصه ، قهذا على وجهون: الأول. أن يكون المدعى عليه في المصر ، وأنه على وجهون أبضًا: الأول: أن يكون المدعى عليه وجلا صحصحاء أو اسرأة يرزة تخالفا الرحان، وفي هذا الوحه النباس أن لا يعدله والأنه يتضرر أنه المدعى عليه والأنه ينقطع عن أشفاله "أه وسجود الدعوى الايصلح سباً الاستحقاق خصوصاً إذا كان فيه إضراراً عن أشفاله إلى المعرف الإيصلح سباً الاستحقاق خصوصاً إذا كان فيه إضراراً

وفي الاستحسال: يعاله بالأقار الشهورة في مذا البات؛ لأنه من حدد ذلك ما رُوي أن رسول الله ﷺ عدا أما جهل، وعن عشمان، على برامن مسمود رصى الله عميم الهم عدوا، وجرى التو رئة بهذا إلى يومنا من غير تكبر.

ولأن القاضي مأمور بفصل الخصوصة، وقصل الخصوصة إما دلينة، والبيئة الاشمع إلا على تقصم الخاضر، وإما بالإقرار والبعين، ونقك لا يشحق بدون حصوة المدعى عليه، واقدعي عليه لا محضر بقسه، والمدعى لا يشمكن من إحضاره، لأنه يقبله، فتعين الفاضي لإمضاره.

ثم الأعداء على توعين: أحدهما، أن يناهب القاصى بنفسه، والذني: أن يبعث من يحسسه، والذني: أن يبعث من يحسسه، ورسول أنه يُخلاف على للا التوعين، إلا أن في زحاننا القاضى الايذاب بنفس لا ينفس الما لأن الخصومات تكثر على داب الفاضى، فلو دهب مي كل خصومة بنفس لا ينفرغ لفصل الخصومات، أو لأن حشمة القاضى بأعرائه، فلو ذهب في كل خصومة سمسه لا ينفرغ مع كل الأعوان كان حربكاء ولو ذهب عصب يستخفانها أن فلا يحصل

<sup>(1)</sup> مَكُلُمُ فِي طَاءُ وَكَانَاهِي الأَصْلُ وَمَ أَفِي السَّمِيَّةِ ا

<sup>(</sup>٢) وقالا في الأصل وم. يستحق.

اللقصود بالدمات بتنبيه

وأما حشمه رسول شاكلا وقرقه كالتا للقملة ، وكاذا يحصل القصود ودفاية للمساء فقيدا كان لدمت للقمة

الدجه التذاري: من هذا الوحه وهو منا إذا كنان الذيني عليه في الصدر. وذكون مريضاً كاأو الوأة محدالة وهي التي لم يعهد لها احروج، فانقاضي لا يعديهما وأما المراة المعدوة المريض فلانه معدور، قال الفانطاني: فأو لا على المريض مراج كه الوأد الرأة المعدوة ملائه لا فالدك في إحضارها والأن الحياء بمنعها عن التكفيد وعن حواب الحصم، ورعا يصير ظال مما لقوات حقها ويعلاف ما إذا كانت بورة تحاكظ الرجال، الانها تسكن من الجواب، ومن إذامة الحجة، فكان في إحضارها فائدة.

و تأكيم المشابع رحمه بهم الله في مقدار المريض الذي الآية فأيه الذياص؟ و ال بعضهم أن تكون بحال لا عكم الخضور بقسه و بسي على قدميه و يو حسن أو ركب على أيدي الناس يزداد مراسه و رقال بعضهم: أن يكون بحال لا يكنه الحصه ر بغسه وإن كان يكنه الحضور بالركوب و جمل الناس من غير أن يردد مرضه و لأن بهذا العدر حل التحلف عن الجماعة ، فكذا من الحضور محلس الحكم، وهذا الغول أصح وأوفق.

نم إدا لم يحصر هما يعنى المربص والمخدرة، ساذا يصع الفاصى، فالسبالة على وحهن از كان الفاضى مادونا بالاستخلاف يصف حلمه ولسهما لفضى سهما ومن حصر مهمة الأن محمر الحابعة محلس نقاصي الكواما قليمة قائماً مقام الفاصى، وإن لم يكن الداخلي مأدونا المابعة على المربط المابعة على المينا من المنافلين عملون، حتى يحير الفاصى عاجرى الأنه الإثبت بقول الأمن ذلك؛ الآنه شهد على وطل قد ساده والانه وحداد وإها بالمابعة على وعداد عادي عدادن على المربط المنافلين عداد كان المربط والمرافلة والمربط والمرافلة والمربطة على المربطة والمابعة المنافلين المنافلين عاجرى من الريض والمرافلة والمربطة على على المربطة والمرافلة والمربطة المنافلين المنافلين عاجرى من الريض والمرافلة والمربطة على على المربطة والمرافلة والمربطة والمربطة المنافلية والمرافلة المنافلين عالم المربطة والمربطة والمربطة والمربطة المنافلين على المربطة والمربطة والمربطة المنافلين على المربطة والمربطة المنافلين عالم المربطة والمربطة والمربطة والمربطة المنافلين على المربطة والمربطة المربطة والمربطة والمربط

١٤٠٦٠-وينغي للقاضي إذا بعث لأمين أن بين له صورة الاستحلاف ، وكيفيته

<sup>(1)</sup> سورة العنج الأية ١٧

حتى إذا أنكر الشعى عليه حلفه على ما هو رأى القاضي ، فالباس يختلفون في كيفية الاستحلاف، فلهذا والي: يبين به ذلك

ثم إذا ذهبوا إلى المدعى عليه ، قالأمير يحبر بما ادعى عليه ، فإن أفر بدلك أشهد على الشاهدين عا أفر به ، وأمر أن يوكل و كبلا يحضر معه مجنس القضاء ليشهد عليه الشاهدان بما أفر به بحضرة و كبله ، فسقضى القاضى علىه بحضرة و كبله ، وإن أنكر مالأمن يشول المستعى : ألك بيشه ، فإن قال " نعم بأمر المدعى عبيه أن يوكل وكبلا ليحصر مع حصمه في محلس القضاء ، فيقام عليه البينة بحضرة وكبله ، وإن قال . نيس لي بيته ، فالأمن يحتف المدعى عليه ، فإن حلف أخير الشاهدان القاصى بقلك حتى بمنع المدعى من الدعوى إلى أن يجد بينه ، وإن نكل عن البعن ثلاث مرات ، أمر الأمين أن يوكل وكبلا يحصر مع حصمه في مجنى الحكم، ويشهد عنيه الشاهدان بمكوله ، ويقضى اقاضى عليه بالكول، هكذا ذكر الإصاف وحمه التافي ألد و القاضى

وهذا إنسارة إلى أن لا يسترط لنقصاء بالكول أن يكون على عور التكول، وهو منعب الحصاف رحمه الله، كما لا يشترط للتضاء بالبيئة والإفرار أن يكون يكول على فورهما حتى إن المدس عليه إذا نكل عن اليمي، واشتقل الفاصي بأحمال أحر، ثم فصى عليه بذلك التكول، حاز قضاءه، وبعض مشابك رحمهم الله شرطو المقضاء بالتكول أن يكون على قور التكول، ولا يمكن للقاضي أن يقيمي بتكول كان عند الأمين، وهذا لأن المتكول قد يكون تورعاً عن البحن الكاذبة، وعلى هذا التقدير القاصي يقضى، وإغانس يكون ترفعاً عن البحن المعافقة، قالوا، وعلى هذا التقدير القاصي لا يقضى، وإغانس الكورع عن البحن الكاذبة بعضاء الماضي، فيجب أن يكون القضاء على فوره حتى تعبى التورع عن البحن الكادبة، فعنى قول هذا الفائل الأحين يقضى عليه سكوك؛ شم بقل الشاهدان قصاء الأمين إلى مجلس القاصى، فيمضى انقاصى فصاء الأمين بمحصر من الشاهدان قصاء الأمين إلى مجلس القاصى، فيمضى انقاصى فصاء الأمين بمحصر من

ومعلق مشايخا وضعهم الله قانوا: إذا لم يكن الفناصي مأذرنًا بالاستحلاف!" . شخي أن يقول للمدعى: أثر بدها، حكماً يحكم بينكما، وإن قال: فعم بعنه إلى المدعى

<sup>(</sup>٦) وكان في الأصل: في الاستحلاف.

عليه، فإن رضي بحكومته فحكم بينهما جاز، والتحكيم جائر، وحكم خاكم نافذ. وسيأتي بعد هذا بيانه إن شاء افه تعالى-.

هذا إذا كان المدعى عليه في المصر، فأما إذا كان المدعى عليه خارج المصر، وهو الوجه لتنتي من هذا المنصل، وإنه على وجهان أيضًا: الأول: أن يكون قربيًا من المصر، واخواب فيه كالجواب فيما إذا كان في المصر، فيعديه يجرد الدعوى استحسابًا لما مرًا، واخواب فيه كالجواب فيما إذا كان في المصر، والخاصل بين القريب والبحيد أنه إذا كان بحيث قو ابتكر من أهل أمكنه أن يعضر محلس الحكب وبجيب وبيت في منزله، فهذا قريب، وإذ كان بحتاج إلى أن يبيت في نظريق، فهذا فريب، وإذ كان بحتاج الله أن الإعداء إضرارًا به، فإنه بعيد، وإذا كان بعدة في على هذا التفسير؛ لأن في الإعداء إضرارًا به، فإنه بعضر والميتونة في غير آهده.

ونظير هذا ما قال أصحابنا وجمهم الله في الفرقة: إذا وقعت بين الزوجين وبينهما ولد، فأوادت أن نبتقل بولدها إلى قريتها، إن كان يحيث يمكر تلزوج أن يزور ولله، وينظر في أه وه، وببيت في أهام، فلها أن نبتقل، وإلا فلا، وكذلك الفضارت بنقل من مال نفسه في المصره لا من سال المضاربة، وإذا ساقر ينعق من مال المضاربة، فإن خرج ألى قطه في نوعه "م وببيت ها،هم، فإن نفقته لا تكون في مال المضاربة، وهو والمسافر سواء، ولهذا تكون في مال المضاربة، وهو والمسافر سواء، ولهذا أصحابنا وحصهم على رواية المنوافر"؛ إنه ينسخي لملامام أن ينصب قاضيها على حسيرة يومين من المصر؛ لأنه إذا كان بين المصر والقرية مسيرة يومين، يحتاج إلى أن يبيت في الطريق، وينقطع عن الشيئاله.

قم عنى قول من الحذ بالقياس في هذه العصول إذا لم يعده بجود النحوى ، وعلى قول من أحد بالاستحسان (ذا لم يعده عجرد الدعوى إذا كان يعيداً من لمسر ، ماذا يصنع؟ ذكر الخصاف رحمه الله في أهب القاضي . أن القاضي يأمر المدعى إقامة البيئة على ما ادعاه، ولا تكون هذه البيئة لأجل القضاء، وإذا تكون لآجر الإحضار، وقد

<sup>(</sup>١) هكذا في مد، وكان في الأصل وم: من قرية .

تكون البيئة لا لأحل الفضاء ، وكنما في كتاب القائس، فإن هناك المدعى يُقيم البيئة ليكناء له ، لا ليقضى عليه ، فإدا أقام البيئة على ما ادعى أمر بإحضاره ، والمستور مي هذا يكفى، فإذا حضر أمر المدعى بإعادة البيئة ليقضى بينهما ، وبعض مشايخنا رحمهم الله عالواة القاضى يحلف المدعى على ما إدعاء ، فإدا جلف أحضره .

قبإن أرسل القياضي إلى المدعى عليه من يحصره فلم بحده، قبقال المدهى المقاضى: إنه توارى عنى، وسأل التسمر واختم على بات داره: دالقاصى بكله بإقامة السبة على أنه في منزله: لأن القاضى بالتسمير بحمل الدار سحنًا عليه، إن كان هو في السار، وإن لم بكن في الدار بُست الدار عنه، وكن ذلك عقوبة، فلا بد من الجناية، وإنما لتحقق الجناية إذا كان في الداره وأبي الحضوره فإن جاء ساهدين بشهدات أنه في سزله، فاقتاصى يسألهما من أبن علمتما؟ فإن فالا: رأيناه اليوم، أو أمس، أو منذ ثلاثة أيام وأباليها، قبل القاضى ذلك، وأمر بالختم؛ لأن الظاهر أنه حاضر أخفى نقسه، كما قال المدعى، فتحققت الجناية "أو مناه على مناه عنهما احتابة" أو المناه الرؤية قبل دعوى المدعى، دام تتحقق الجناية" أو عنها المناهدة المناهدة

ثم جعل ما زادعلى ثلاثة أيام تقادعًا، قال شمس الأنمة الحلوال رحمه الله المسحيح أن ذلك مفرض إلى رأى العاضى و رإن تعادمت رؤية الشاهدين إلا أنه كان لا يمكن للمدحى الدعوى لتأخر حروج قرعته، فإن كان القاضى أقرع بين محصوم لبعلم كل واحد توية دعواه، بقبل ذلك منه الأنه عذو، ثم إذا أزاد القاضى النسمير، فكم بسمر الباب الذي من حالب السكة يسمر الباب الذي من جنب السطح الأن المقصود "جمل الدار سحنًا عليه الأنه لو ظفر به حيب في السجن، فإذا لم يظفر به يحمل البيت سحنًا عليه ورغة يصد البيت سحنًا البيت سحنًا البيت سحنًا عليه تسمير كلا البابي،

قاِنَ قال الحميم للقاضي بعد ما ختم الباب، ومضت أيام: أنه قد جلس في الغار و

١١) وكان في الأصل: الحيانة.

<sup>(1)</sup> وكان في الأصل. الحداث.

<sup>(</sup>٣) وكان في الأصل: القصد

والاياحضير، فانصب لي عنه وكبلا أقبم البينة عليه ، فإنه أما برسف و همه الله كان يقوال: القياضي بعث رسولا بنادي على بالدوميد فيحداد؛ لأن قوله خير مقبول على فيعل نفسه وفيحتاج إلى شاهدين ليشهدوا عاجري عبد القاضيء فيبادي الرسول عوريات الخصم ثلاثة أبام. كل يوم ثلاث مرات " يا فلات بن فلان ا إن القاضي بقول: احضر مم خصمك قلانا وواللان محلس الحكم ، وإلا مصيت عليك وكيلا ، وقبلت البيئة عليك محضرة وكملك وفإدا فعل دلك وثم يحضر بصب القاضي عنه وكبلاء وسمع البينة علماء وأمضى الحكم عنم يحصره وكبلم

قَالَ خَصِيافِ وَحَمَهُ أَمُ مِنْ أَمِنِ الشَّافِينَ \* وَقَالَ غِيرٍ أَنَّ يُومِعِهِ } لا أَرَى أَنْ أنصب عبه وكبلاء فقدتك أناهنك مخانفًا لأبر بوسمي ولوابذكر المخالف وقفيان المُحَالِفُ أَبُوا حَنِيعَة لَا مَحِمَدُه فَقَدُ وَوَيَ إِنَّ سِمَاعَةٍ هُوا مَحِمَدُ وَحَمَّهُ أَفَهُ مَل قول أَسَ موسف، وكان القاضي الإمام أمو على النسقي غول: وأنت في يعض رواية `النواور . ا عزاأين حنيفة رحمه القامنل قول أبي يوسف، وعدر في المنتفي : عن أبي حنيقة رحمه الله أن القاصى لا يقضى عليه حتى بحصر.

وفي الوافر هشام"؛ فالدهشام المالت محملاً وحمدانه العانفول في سلطان لإنسان فينه ""حن ولا يجيبه إلى القاهير، فأخرس أن أما يوسف وحمه الله كان يعمل مالإعهام، وهو قول أهل البصوة، قال: وصورة ذلك أن يبعث الفاضي وسولا إليه من قبله بنادي على بابه أن الفاضي بقول: أجب خصصت بنادي بدلك أبامًا، هإن أجاب، وإلا جمل القاصر فذلك السلطان الذي أي أن يحبب ركبلاء فبتحاصمه هذا المدعىء عقلت له احمل أنت تجعل له وكيلا؟ قال: تعم، فقلت: أفلا تكود فضيت على الغائب؟ فقال. لأء وكان أبو حنيفة رحمه الله لايعمل بالإعدام.

١٤٢٦٨ . وأما الهجوم على الخصوم: فصورته أنْ يكون لرجل على رجل دين ه فتواه في المدنون في منزله ، ونسن ذلك للفاضي ، بنعث أمينين من أمناءه ، ومعهما حماعة ، من أعران القاضي، ومن السباه إلى مؤله بعثه حتى بهجموا إلى مترانه، ويقف الأعواد بالساب، وحول المزل وعلى السطح حتى لا يمكنه الهرب، ثم تدخي النساء المزل من

١١] هكدا في طاوم، وكن في الأصل عنيه.

غير استنفاذ و مشمة و فياس حرم الطارب حتى بدخل في راوية و تم يدخل أموان الداملي . ويفتفون الدار حرمها لهناه الداملي . ويفتفون الدار عرفها و وما تحت السراحتى إذا وجدوه أحرجوه و إذا لم يحدوه بأمرون السناه على يتشل النساء . فرعا تزيّر بزيّ النساء و فهذا صوره الهجوم، فإذا طلب المدعى ذلك من الدائمي : فإن يقتمل المائمي؟ قال صاحب الأقصية : وسع فيه معلى أصحابنا ، قالوان أواديه أبا يوسف وحمد الله فقد و ي عبد أنه كان بعض ذلك عي زمن قصامه وقد روى عنداً أد وأصل ذلك ما يرى عيم روى عي عبد وقد روى عنداً أنه محم على سن وجدن أحدهما فرضى ، والأخر الشفى بلعه في بيتهما فرائلي ، ووجد في يب أحدهما دون الانور .

وكدلك هجم على بيت ناتحة باللدنة وأخرجها وعلاها دالة واحتى سافظ الخمار عن رأسها، وعن هذا قال أصحابنا رحمهم الله : لا بأس بالهجوم على بيت الفسلين: واللاحول فيه من غير المدنيا الإسماع منه صاوت السافة للأمر بالمعروف، والنهي عن الكك .

قال شمس الأنمة الحلواني وحمد فه اظاهر المدهب هندن : أنه لا يجوز الهجوم للقاصي الآن فيه هنك متر المسلم، وهنك حرمة محارم المسلم، وذلك لا يحور .

12797 حوال وأى القاضى أن يعطى المدعى طلب ، أو حالها الاحضار الخصم حاز - لأن المصلود إلى القاضى أن يعطى المدعى طلب ، أو حالها الاحضار الخصم حاز - لأن المصلود إلى المصار الخصم والاحل بحصل المعلامة ، وفي الحالمة لا بحساج المدعى إلى تحص لودة الراجل ، أنه أم احار بعث الاجل ، فكذا يحور بعث العلامة من طريق الأولى ، والقضاة في هذا مختلفون بعضهم اخساروا رفع طائم ، وخلسه والمسلود والمصافحة أن طائم ، وخلسه والمعلود المصر المناز والحار المعلامة عي طعر ، والأنسخاص خارج المصر الأن في المصر المها .

ولو العطاء الغاصى طيئته أو خالتك و فاهب اللي الخصب، وأراه ببلعي له أن يقول للخصل: هذا خاتم القاصى ملان يدعوك أنعرفه ، فإن قال ! بعم أعرفه ، ولكن لا أحضر أشهد المدعى على فقت شاهدين حتى بشهد أن عند القاصى بنمرده ، فإذا شها. بدلك يعك القاضى من بعضره ، أو يستعين في ذلك مالواس الأن لوالي نصب لإحياء

حفوق الناس.

واختلف العلماء في أحرة التدخص بعصبهم فالواء هي في بيت الذل، ويعتشبهم قالوا: على النسروة الأنه صدر حائياً بالسرد، ولا حل ذلك، حنيج إلى التسخص، فسبب وجوب هذه الاحرة كان منه، فيكون في ماله، وهو علي ما قلنا: في السارق إذا قطمت بده، فأحره الخلاف<sup>(1)</sup> وسور الدهن لذي يحديم به عووقه على السارق؛ الآنه تقدم من سبب وحديد، وفي السرفة، كذا فهنا.

لم إدا حصر المدعى عليه مجلس مفاصى، فالقاضى بأمر المدعى بإعادة انسنة على تم دمه لا م يد معاقبته ، فلا يد من إثبات اجتابة عليه ، وذلك البينة قامت على العالمة . فلا يكتم بها لعفوسه وذا أعاد البية ، عاقم على ما صنع من انتمر و وإسادة الأدب.

و كذلك أو كنان شدعى عيمه من الاعتداد، قال: أحضر أم لم يحضر الأنه فهر قرده لهنده إلا أنه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه في الصورة الأولى، الأن هذا الماراً" قولا لا ودلار والأول ما القادم لا ولا فعلا.

ثم قال. والابت والم التحديل في هذه الشهادة بعني في الشهادة على الشهادة على الشعرد والمستور بكني وهذا قول التصاف والمه الله وهذا الله على إساعيل بن حماد الوزائي حيفة واحمه الله وعن ألى حيفة واحمه الله أنه بشترط التعابل، وهكذا ووي عن محمد واحمه الله، وواحهه أن في هذه الشهادة إثرام العقوبة على المدعى عليه، فيشترط التعابيل كما في الدهادة على سائر العقوبات.

ويوكان القاصي من الابتداء لمر المدعى أن بأخذ طبئته من عند الأسير لإحضار المدعى عليه، فذلك حائره الأن القصود وبا لا يحصل حينة الفاضي، ويحصل طينة الأميره الأن للأمير من الخشسة ما جس للقاضي فكانت طبئة الأمير أقواب إلى حصول المقصود.

۱۶۶۳۳ وفي الفتاوي. من أراد أن يستوفي حقه من باب لسلطاء، ولا يذهب ماب القادسي، فهو مطلق فيه شرعًا، ولكن لا يعني له، وبعض مشيخ وماننا رحمهم لله

١٤ (١٤) فقي الأصل وم. وقال في خار احرف

<sup>(1)</sup> مكتام الأصل، كالدين وط الغاد

على انه إذا يطفق له في ذلك إذا ذهب إلى القياضي أو لاء وعسجم عن الاستسباقياء من حهله ، أما لو أو ادالقاهاب إلى باب السلطان أولاء لا يطلق له في ذلك، وبه يفتي .

ورذا دهت إلى دب السلطال، والنمس جوب دار لإحصار خصيد، والخدجوب دار من ضميم زيادة على الرسم، قال للشعيم أدار جو بالريادة على اللاعم؟ يعلم أد. دهب المدعى إلى القاصي أوّلا، وعجر عن استعام حقه من حيد القاصي لا يرجع الخصد دائريادة على المدعى، وإن لم يقاعب إلى الفاصل أولا برجم.

ورنا كنان المديون يسكن في دار بأجراء وطالبه الغريم ما الدوح إلى باب الحاكم. ومعتبع وماقاضي هل يسمر البدت عليه؟ اختلف افتتائغ رحمهم الله والمسجيع أنه يسك في فناوي ألى البيت رحمه الله في كناب السهادات.

1973 . وفي المجموع النوايل الراكان اللابون بسكن في داو زوسته، ولمي الخروج إلى اختاكم، في داو زوسته، ولمي الخروج إلى اختاكم، في المساكنة المنافقة عنها، ولم يني مساكنا فيه، الايسسار الباب ولم أعم بالصوافقة عنها، ولم يني مساكنا فيه، الايسسار الباب ولم أعم بالضواب.

#### Y - A

# الفصل الثانى عشر فيما يقضي الفاضي بعلمه، وما لا يقضي فيه بعلمه، وهي النضاء بأقل من النين

1973 - الفاضي إذا علم محدالة في البلدة التي هم فيها قاضي في حال فصاءه، ثم رفع إليه تلث الحدثة في البلدة، وهو في قصاءه بعد قضى معلمه في حقوق الجاد فيساً واستحسانًا في الأموال و عبرها كالمكاح والطلاق، وعبر ذلك فيه على السواء، فأن العلم الحاصل له يعديه السواء، فأن العلم الحاصل له يعديه الملاق في الله الحاصل له بالشهددة، الأفر في الشهدانة الحديث في العابدة.

نه انتباضي به ضي بالشهادة في هده الخفوق، صمعاينة السبب أولى ، نم إن صدحت الأقصية ذكر في مده السائلة إذ اعلم محادثة في حال قضاءه والى مجلس قصاءه، وأراد بقوله في مجلس قصاء مصوره الا المكان الدي يقضى عبه لا محاله .

و ذكر الخصوص و حيمه الله في مده القيالة إذا علم في البلادة التي هو فيهها قاص في حال قصاء وفي مجلس قصاءه ، أو في غير مجلس فضاء ، وأزاد عصاس قضاء ، نكان الذي يقضي فيه ، وبحر مجلس فضاء الكتان الذي لا يقضي فيه .

1375 - وفي النفقي " حمووين أبي عمووغن محمد رحمه الله في الإمامة . قال أبو حميقة وحمه أنه عا أفر وحل بن بدى القاصي أخذمه إلا خدره المائصة فه تعالى ، بحد الرياوسرت الحمر والتبرقة، قال اهذا إذا أفريه عند الفاضي في مجلس المقضاء، أما إد أفريه في غير محاس القصاء لم يأخله بنيء من دات. وهذا تول أبي يوصف ومحمد رحمهم أنه، وأراد بعير محلس الفضاء خارج المسرة فيكون عدا إشارة إلى أن المهر شرط مذا القضاء .

مدا الله ي ذكر في حضوق العباد، أما في اخضود الخالصة فقاء التي بضفي وطها فيالله ولا يفضى معلمه استحسالًا؛ لأن الخدود الخالصة فه تعالى يستوقبها الإسم من غير أن يكون هناك خصم مطالب مه علو قضي بعقم نعمه يتهمه بعض الناس بالجورة ولا إقامة يغير حق وعليه أن يصول نفسه عنه بحلاف القصاص وحد الفقاف لأن هناك حصم مطالب إلا أنه إذا أني بالسكران، فالقناضي يعبره لأحل التهممة قابه من أمارات السكر، ولا يكون دارك حالل

وأما إذا عدي بحادثة قبل أن يستقصى، ثم سنقصى، ورفعت إيه نبك الحادثة وهو عالمي و نعل الحادثة وهو عالمي و نعل على يوسف عالمي و نعلي ول أي يوسف ومحمد، حمه الله . لا يقصى له لك العلم ، وعلى حول أي يوسف ومحمد، حمه الله . أنه حم إلى قول أبى حبيفة وحمه الله ، عن جمع إلى قول أبى حبيفة وحمه الله ، عن جمع الله عن إلى قول أبى حبيفة وحمه الله ، عن جمع حالمي والنعلي و والمعنى في أن الخاصل بالشاب فوق المغنى في أن الخاصل بالشاب فوق المغنى في أن الخاصل بالشاب فوق المغنى في أن الخاصل فيل القصاء علم المناسب على المناسب على التهديدة وأنه دول عبد القصاء علم إذا أما تمان على المناسب منزمة إلا أما تمان على المناسب والمناسب منزمة إلى المناسب والمناسب منزمة إلى المناسب والمناسب على المناسب والمناسب المناسب والمناسب والمناسبة المناسب والمناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة و

والو بوسف وحمه اقد احتج على أن حنيفة وحمه الله عقال اللاقرى أن رجلا الوسمع رحلا طلق الواقد، أو أهنق أمنه، وهو بقدر على أن يحول بن الواق والأمة وبين الروح واللولى، يعنب علمه أن يحول سنهما، فإذا استغشى لا يحول، قال: والا ترى أن معال لو وأي رحلا نفست لوبًا من غيره رهو نقمه على مزع النوف من الحاصب، روده على لمثالث، بلوم الوح، والرد عليه، فإذا استفصى لايتر مدذاك.

المخاصل أناعلي مول أبي حنيفة رحمه القاما كالاله قبل القصاء وهو الخبلولة،

وود النَّوب على وجه الحكم، فهو باقِ بعد القضاء، وما لم يكن له قبل القضاء. ليس له ذلك بعد القضاء، والحكم بذلك العلم لم يكن له قبل القضاء لقضاء، قالا يجوز أن يستنهذه بنقلد القضاء.

1471٧ - ولو علم بحادثة وهو فاض، ولكن في مصره هو ليس بقاض فيه، ثم حضر مصره الذي هو قاضي فيه، ثم حضر مصره الذي هو قاضي فيه، ثم رفعت إليه تلك الحادثة، فاراد أن ينضى بعد العلم، فهو على الخلاف الذي مر، وهذا لأنه في العبر الذي فيس بقاضي فيه بمنزلة واحد من الرعابا، فلا يكون عليه في ذلك المصر علم قضاء بدخوله في المصر الذي هو فيه قناض، ثم دخل ولو علم يحادثة وهو قاض، ولكن في رسائيق المصر الذي هو فيه قناض، ثم دخل المصر، ووقعت إليه تلك الحادثة لا شك على قولهما: إنه يقضى الذلك العلم، عاماً على قول أبي حنيفة رحمه الله اختلف الشايخ رحمهم الله فيه، بحصيهم قالوا: إذا لم يكن مقداً على القرى، لا يقضى يجزئه ما لو علم بحادثة في مصر، هو فيس بقاض فيه، تم رحم إلى مصره الذي يقضى يجزئه ما لو علم بحادثة في مصر، هو فيس بقاض فيه، تم رحم إلى مصره الذي

فأما إذا كان مقلداً على الفرى بأن كان في منشور، تقليد البلعة وتواحيها، كان له أن يقضى لأنه إذا كان مقلداً على القرى، كما هو مقلد على النواحي، كان له أن يقضى في القرى، كما له أن يقصى في البلدة، عالما استفاد العلم في حادثة، فيقضى به، وهذا القول يرجع إلى أن المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه عد

وقال بعض مشابخنا رحمهم الله: وإن كان مقلداً على القرى، ليس له أن يقضى بذلك العلم على قول أبى حيفة رحمه الله [الأن" على قول أبى حيفة رحمه الله] وإن كان مقلداً على القرى ليس ل أن يقضى في القرى، قسا استماد العلم في مكان قضاءه، فكان علم شهادة لا علم قضاء، قلا يكون له أن يقضى بذلك العلم، وهذا القرق يرجع إلى أن المصر شرط تشاذ القصاد، وهو ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله، وهذا الأن القضاء من معالم الذين مختص بالأعصار كالجمعة والعبدين.

<sup>(1)</sup> هكذا في مرو وكانوفي الأصل وطر: لأبه.

1877/ وهي اللتفي : وما سنع حراحاً من القسر في أي وجه حراج لم يتكم به إلا أن يكون حراج الموادان ، فكأنه سام في مجلس قضاءه، وهما على قباس قول أبي حيثة روفر راحيهما ألله ، وأماره علم وهو فاض في مصراء ثم عزل عن القصاء . تم أسد مله بعد ذلك ، هل يقصى بدلك العلم؟ لا شك أن على قولهما . يقضى ، فأما على قول أبي حقيقة راحمه ألله : لا يقضى ، لا كالمالح لل مبار قلك العلم علم شهادة ، ولم يق علم قضياه ، فلا يتقلب علم قض ، بعد ذلك بالتقليب وصادر المدالو شهاد الشهود عند القياض في حادية وهو قاض ، برعول عن القصاء ، ثم أعيد عليه ، قايه لا يقصى بتعك التهادي كذر هيدة

1873 - وفي توادر إبن سماعة . عن محمد رحمه اله في حاكم أحمر باعداني رجل عبده ، أو بطلاق رجل المرآنه ثلاث قائن إن آخيد مشك عبدلان، فيتبغى أن بجل عبده ، أو بطلاق رجل المرآنه ثلاث قائن إن آخيد مشك عبدلان، فيتبغى أن فلائنا أعنى عبده ، ثم استرقه ، أو طلق المرآنه ثلاثاً ، ثم لا يعزل عبدا ، وغا كاد الجواب كذاك و لا تخر المالين حجة مطلقة يقطع الأحكم بها ، وبلزم العشاء بها ، فيتب المختر به في حن القاصي ، فتهدا كان عليه الطلب ، وإن كان المجولان و مذا عدلاً ، وكان أكبر رأنه أنه سادق ، فالأفضل في ظلاء طلعه ، وإن تب نقعل ، وجود أن بكون في سعة أكبر رأنه أنه حسود الواحد العبدل حجة في الديانات حتى عبدل به في طهارة الله و فالساء ، ولا أبير بحجة مصفه ، فانه أرد لم

ويطير هذا وحل أحيره وحلان عن لان أنه مع امر أنه با ندحا مر أه ووصا أه أز مه الا جناب عنها ، ولو أخيره وخلف و واحده فالأعطر أن دجنب عنها، وإلا أقام عليها عهو في سعة منها، والعني ما ذكرت، ولو كان للحم اللحاكم رجلا واحداً لا يدري صدت من كفيه ، يعني لا يدري عدالته ، فنيس له عني الطاب أصلا ؛ لأن الحي إنها يصبر حجه توصف الصدق. وإلا يثبت عذا الوصف المدير بالعدالة ، فرة لم نوحه العدالة لا يتبت هذا الوصف المدير بالعدالة ، فرة الم نوحه العدالة لا يتبت

## الفصل الثالث عشر في القاضى يجد في ديوانه شبئًا لا يحفظ وفي نسبانه قضاءه وفي الشاهلة برى شهادته ولا يحفظ

العالم 1879 - إذا قضى القاضى بقضية ، وأنى على ذلك زمان ، ند احتاج انقضى له إلى تلث القضيحة . فتنهد شاعدان عند ذلك العاصى ألك قد قضيت لهذا على هذا بكذا . ولا يذكر القاضى فيل هذه الشهادة ، قال أبو حنيفة رحمه الله : القاصى يقيل هذه الشهادة ، قد رجع وقال الإجرال عنه والشهادة ، ولا يقضى إلا بما يحقطه ، وكان أو يوسف رحمه الله أو لا يشول القاضى يقبل هذه الشهادة ، شم رجع ، وقال الايقيس ، ووى رجوعه بشر في يوادره ، ومحمد رحمه الله بقول القاضى يقبل شهادئيمة ، ويارم الشهرد عليه ذلك . ومع قول الحسن بن زياد ويصدعيل بن حماد ابن أبي حنيفة رحمهم الله .

وأجمعوا على أنه لم بيهنا ١٥ فسى عليه بأن شهدا عبد الفاضي أنك قضيت لهذا. يكذاء ولم يقولا : على من قضيت، أن الفاضي لا يقبل شهادتهما.

حجمة محمد رحمه انه أن الأقضية تكثر، ولكثرتها لا يتكن للفاضي حفظها، فلو لم يمكن إثباتها بالبينة لتعطلت الحقوق، ألا ترى أنه يمكن إثباتها بالبينة عنذ قاص آخر، وإنما أمكن إثباتها لما قلناء وهذا الطريق موجود في حدة القاضي.

والأبي حقيقة رحمه الله أنه لو قبلت هذا لينة صار الفاضي خصماً: الآنه بهذه البيئة ينست هليه فعله، والفاضي لا يصلح خصصاً، الا ترى أن رجلا لو أقام عليه بهة الك غصبيت مني كفاء واستقرضت مني كفاء لا تقبل هذه الدينة، وطريقه ما فلنا، والأن القصاء على مرنية من الشهارة.

١٤٣٧ - ونو شهيد شاهدان عند رحل أنك تحملت شهادة كذا، وهو لا ينذكر ، لايسعه أن يشهد بقولهما، فأولل أن لا يقضى القاصل بشهادتيم

(١) مكدا في الأصل وم، وكان مي ط: لانشار

--

ه بد وحد الفاصلي سهادة ستورد في ديرانه و الى في خريعته ، و الفريطه مخترفه للحسر الفاصلي ، والشهادة مكتوبة بحظه ، او يخط ناشه و إلا الله لا يتذكر سال الشهادة ، فعلى قول عن حيفه رحيم ش . لا غصل بالك الشهادة ، وعلى فالهمة عصلي .

و كذلك إذا وجد سجاح في حراستان والخريطة محترمة بحتمه والسحال مكتوب يخطف أو يخط دائا مالة ألقا لعلى لا يمسى ذلك دالم حل عبد أبي حيره عارج مام للها. وعمدهما اليفسي .

۱۹۳۷ و و دا و حداث تعد شهادته مكنو في حصد و موالا شدك خادف و دده. انشابهج و مسهوراته على كامتا القاصور على احداث الذي موادكره، و هو الصاهر و و دكاو شدمان الأند في الدواج من و حداثه فقد أو على دا وال أني حديدة وأني يوسف و جمهما تعدالا بشعرال شهد و على قول مجمد وحداته اسعه .

وفي الواهر بشيرات عن أمي بوصف شد دشر شيس الأساة الصحة عدد ومن فأنا المحتفى موضع فأنا المحتفى موضع فأنا المحتفى ويا المحتفى والمن المحتفى والمحتفى المحتفى موضع الكورة كورة التحديث المحتفى ال

وأبو حنيفة رحمه فقت مداني الكليء فالمراج وأرقاقا صي قبلول السهددة على فصاده والمريحوز الاعتماد على الكنوب في العصول الثلاثة

والم حد في ديث أن الشهادة والقصار بأنهانا على العلم، وكلامت رواية الأحدود الأنها المهادة على الدائر والذائر والاعلم، ولا علم الريالا الدائر والكاتاب الأحل الدائر والاعتمادة الأم الدائر وحوده والعدم سرالة وأم الاعتمادة الأم وحوده والعدم سرالة وأم الوصف وحدوده والعدم سرالة وأم الوصف وحدود الدائرة والمائرة على مواده وحدود الدائرة الأحمار وخيرة المعادم على الدائرة المائرة المحدود المعادمة على الدائرة والمعادمة المائرة على الدائرة المحدود المعادمة المائرة المحدود المعادمة المائرة المحدود المعادمة المائرة المائرة والمائرة المحدود المعادمة المائرة المحدود المعادمة المائرة المحدود المعادمة المائرة المعادمة المائرة المعادمة المائرة المحدود المعادمة المعادمة المائرة الما

وحممه الله ، إلا أن في رواية الأحاديث صرورة الأن الإنسان سمع مثلا هشوبي ألف حديث، ولا بحك حفظ الكل، فاو لم يكن له أن يعتسد على خط سماع لتعطل ذكر الحديث، وما يتوهم من التروير في كنابة السماع بادر عاية الندرة، إذ لا يفظم " بيد، و لا ضرورة لأحل وكذلك فيما يجده القاضي في ديوانه مختومًا مختمه ضرورة الأن القصاء بكتر ولا يحفظ الكل، فتقع الحاجة إلى الاعتماد على الفط، واحتمال النزوير منتعب طاهراك لأنه في بدوم ختوم بخائمه و فالظاهر أبه لم يغير تسنامته و مخلاف المصلك حتى ما ذكره شدس الأثمة السرحسي رحمه الله المحيث لا يكول في يد الشاهد، فلا يآم. فيه الزيادة والنفيسان، حتى روى عنه أن ذال: أو كان الصك في به الشاهد، حازاته أن بشهد، وإن لم بدكر.

وفي أبوادر الل سفاعة أناعل محمد رحمه الله قال: سألت محملاً وحمه الله عن قاض بخرح من البلذه التي هو قاص فيهذه والويحلف عينًا لأهل له أن يصع فجاطره عند هر ينق مه من أهل البلاة ، وإذ رجع عمل ما فيه إذا أصاب الفصاطر بخاعه والكتب التي في حوف القماطر مختمة أو غير محتمة، والقاضي بذكر فصاباه أولا، قال. لا بأس البداء وهذا أمر لاقترمه ، ولو توبجز دلك ليربجز أن يحكم بما في بند؛ لأبه لا يؤمن أدبعير شيئا مراذلك بعضر أهلم

١٤٣٧٣ قال في كتاب الأقصيم ؛ ولو أن تاضيًا عزل عن القضاء، ثم رد عابِه ، فإنه لا يعمل بشيء ثا كيان في ديوان الأول الأفياء ينفك و، اعلى مأن هذا لمسألة على وجمهين الأول. أذ يتذكر ذلك ، وفي هذا الموجه لا يقضي بذلك عند أبي حييفة ر حمه الله، خلافًا لهما، الرجه التاتي: أن لا يتذكر ذلك، وفي هذا الوحه لايقضى بلا خلاف، أما على قول أبي حَيْفَة رحمه الله قلال على قوله لا يقصى بما يجد في دراله الحالي إداكان لا يتذكر دلك، فأولى أن لا يقضى بجا يحد في دبواته الأول، والفرق لهما أن قصية القياس أن لا يقصى بما يحد في ديواله الحالي إذا كان لا يحفظ ذلك ، كما قال أمر حنيفة رحمه الله؛ لأن الفصاء بغير علم لايجوز، لكن تركنا الشياس في ديوانه الحالي ضرورة؛ لأنَّ القاضي لكترة أشفال لا تمكيه حفظ جميع الأشياء، فلو لم يحز العمل بما

<sup>(</sup>١) مكنا في الأصل وم، وكان هي ط: لا يقم.

على التقييران عند النسبات، ضاق الأمر عبلي نناس، رفي مثل هذه الصورة لا يتأتي في ديوامه الأول: لأن بالعزل ببطل حكم ذلك الديوان؛ لأنه لا تبكن العمل. 4، والبنامل لا يعوف خصوصًا إذا كان نُبُونه مع المنافي، فعمل القياس فسا بجد ديوانه الأول، كسا عمل أبو حنيفة رحمه الله -والله أعذو- .

# الفصل الرابع عشر في الفاضي يقضى يقضية ثم يبدوله أنا يرجع عنه وفي وقوع الفضاء يغير حق

۱۶۳۷۶ - وإذ قصى انشاصى شصية : ثم بدائه أن يرجع عبها ، فإن كنان الذي فضى به خطأ لا بحثف في الفقهاء رد، لا سحالة ؛ لأنه باطل ، وإن كان ذلك عا بحقام فيه الفقهاء أمضاه لا محالة ، وغضى في السفل عابري أنه أفصل .

واعلم بأن التحول من وأى إلى وأى في المجتهدات جائز ؟ لأن المحتهد فيمه اجتهد الإيكون مصيبًا الحق لا محالة ؟ لأنه لا يصبل عيه مديل قطس ، وإلغا يعمل فيه يعالف انظل ، فالدليل الموجب للعلم بالرأى الأول عليه الظن أنه هو الصواب، فإذا علم على ظن أن الصواب هو النالي دون الأول ، فقد و حد الدليل الموجب للعمل بالرأى الثاني، يجعل به إلا أنه النا يحمر بالثاني في المستمين دون المرضى ؛ لأن الرأى الناس حدث الأله، ولم يكن موجودًا في المناضى ، فلا نجب العمل به حال عدم .

توضيحه: أن الرأى النائي المنخ للأول: وإنما يعمل بالناسخ في المستقبل دون الماضي، وإليه أشار عمر رصى الله عمه جين نصى حادثة بفضية، وقصى معد ذلك في مثنها بحلام، عمير في ذلك، فقال: ذلك كما تصيما وهذه كما نفضي.

1879 - ثم فصده القاصى إدا وقع بخلاف الحق البخلوعي وجهين : إما إن أخطأ فسد قضى ، أو تعلقه الجنور فسما قصى ، واقر مثلث ، قو أخطأ ، وكن ذك على وحهين : بما أن يكون في حقوق الله تعالى ، أو على حقوق الداد، فإن أخطأ ، وكان ذلك على حقوق العباد إن أمكن التداوك و فرد ، يأن قضى عاله ، أو صدفة ، أو بطلاق ، أو عالى دلك عتاق ، نم طهو حطله ، وبأن ظهر أن الشهود عبيد ، أو كفار ، أو محدودون في القدف ، وبه يبعل ذلك القصاء ، وبود البدر فيقاء وترد المرأة إلى دو جها ، وبرد الثال إلى من أخذ منه الأنه لم يطؤ القصاص ، واستوى لا بقتل القضاع ، والا كان فيله ، وإن كان خيفاً لا يمكن ودوبان كان فيضى بانقصاص ، واستوى لا بقتل القضاع ، والا يبدر حق ،

وتصير صورة القصاء شبهة مائعة وحوب القصاص، ولكن نجب الدية في مان المقصى له و لان القنل الحرامة، وتعذر بهجاب العقوبة، فتجب العرامة، وتكون في مان المفصى له و لأنه تعذر الإيجاب على اتفاصى العقوبة، فتجب العرامة، وتكون في مان المفصى له و لأنه تعذر الإيجاب على اتفاصى الأن خطأه موضوع عنه إما لأنه مأمور بالباع الظاهر، وقد اتبع الظاهر، فقاء أتى بالمأمور، والإنباذ بالمأمور، وإما لأنه بتفاعد عن أمر القصاء حتى لا يلرمه القصمان عند ظهور الخطأ الذي لس في وسعه الاحتراز عنه، فيودى إلى عنمون الإحكام، وأنه لا يجوز.

١٤٢٧٦ - وإذا تعلم إيجاب الغرامة على القاصى ، أوجيناها مدى القضي له والأن القاضى عامل له ، فكان غُمُم القضاء له ، فيكون العُرم عليه ليكون العرم بمشالة الغنم

وهذا كنه إذا ظهر خطأ الفاضى بالسند، أو بوفرار من المتضى لد، علما إدا ظهر دلت بإقرار الغاضى، لا يظهر ذلك في حق القصى له حتى لا يبطل قصاء، في حق القضى له « لان حق الضفى له قد تعلق بذلك، والغاضى بريد إبطاله وهو نظير الشاهد إذ رجع على شهادته لا يعمل رجوعه في حق المقضى له، حتى لا يتنفض القضاء، ولكن الشاهد بضمن، كذا هنا.

وإن أخطأه ركبان ذلك في حشوق القائمائي، بأن فيضي بحد الزناء أوبحد السرفة، أو بحد شرب الخيمر، واستوى القطع والرجم واخده ثم ظهر أن الشهود عبد، أو كنار، أو محلودون في الفقاف، فضمان ذلك في بيت الثالة الأه تعذر إيجاب الضمان على الفاضي، غامر، وهذا القضه كان قساعة الشندين، فيكون الفرم في مافهم، وإذ بأن كان القاضي تعدد الخور، فيما قضي، وأثر به، فانضمان من مان في هذه الوجود كلها بالخناية، والإنلاف على القصى عليه، فمناية القاضي وثلاف على الغير صبب لوجوب الضمان، ويعزر الناضي على ذلك، الرتكابه الجرية العظيمة.

قبال: ويعرف عن القضاء، ولم يقل ويبعزل عن القيصاء، فيهذا إنسارة إلى أن القاضي بمجرد العسق لا يتعزل، ولكن يستحق "العزل، وقد مر هذا في صدر الكتاب -والقائملم بالصواب،

# الفصل الحامس هشر فيما إذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به

الكلام في هذا العصل في مواضع أخارها في العقود والدسوح، وقيها احتلاف على قول أبي حيفة وأبي يوسف وحسمنا الله الأمل فصاء الخاصي في العقود والعسوخ يشهاده البرور ينقط صهراً وماصاً ، وعلى قول محسد وأبي يوسف وحمهما الله الاخراء ينذ ظاهراً لا ياطأ

1877/ صورة السالة في العقود كثيرة من حملتها: وحل ادعى على المرأة الكاح، وهي تُعجد، وأقدم سبها شاهدي الزور، تُعمى القاضي بالكاح بنهما: حل اللرجيل، طاها، وحل للمرأة الشاكين منه هند أبي حنيفه وأبي يوسف وحمهما الله الأول، وعند محمد وأبي توسف الإخراء لا يحل الهما ذلك.

والوجه لأبي حيفة راسته الله . أنّ العانس قصي تأمر الشرع ، فيحت تنهيد فلامرًا وباطأ ما أمكن ، بينان الرصف الأول أن دلل الأمر بالفضاء شهادة شهودهم من فة ظاهرًا ؛ لأد العادق حقيقة مما لا يواقت عليه ، واكتبها دههنا صدقة طاهرًا.

بينان الثاني ال القضاء لذوقع مامر السبح علم أنه وقع بحواء الأن الأمر بالباطل الايكون، وإلى يكون هذا القصاء بحق إذا بقد طاهراً وباعث والكن لقول بشاؤه طاهراً وباطئاً بإلشاء البكاح مقدضي القائد الدرائية بحد ما وللقاضي والإفرائشاء فلكاح في الخمله، وقد مست اخاجة مهنا إلى الإنشاء حتى لا يقع قضاء فكيناً من الحرام، فيتب الإنداء ما أذا على الفضاء، وإذا تب الإنشاء كان الرابط واطئاً لامر أنه، وكانت الرائة عكة من روحها، وقل دلك حالى

١٩٩٧٨ - وصورة الممالدي النسلح كثيرة، من جملت المراة (عند على)، وحمد أنه طلقها المائل، وأقيامت على ذلك شهو دروره وقصى الشاضي بالفرقية سنهميا . وتزوجت نزوج أخر معداد تقد ما العدم ، في أني لن حيفة رحمه الله، وهو قول أبي يوسف رحسمه الله الأول: لايحل فنزوج الأول وطامعا ظاهراً وباطناً: ويحل فلزوج الثاني وطامعا ظاهراً وباطناء علم بحقيقة الحال أن الزوج الأول لم يطلقها، بأن كان الزوج الناني أحد الشاهدين أو لم يعلم بحقيقه الحال، بأن كان الروج الناني أجنباً

وأما على قول أبي يوسف رحمه الله الأخراء وهو قول محمد وحمه الله : الإيحل لثنائي وطعمه إذا كنائ عالمها بحقيقة الحال؛ الأن الفرقة عندهما لم تقع باطناء وإن لم يعلم بحقيقة الحال، يحل له وطعما، هكذا ذكر شيخ الإسلام وحمه الله في كشاب الرجوع، وهل يحل الأول وطعفا؟ على قول أبي يوسف وحمه الله الأخراء الايحل مع أنه لم يقع الفرقة عند، باطناً؛ الأنه لو قعل ذلك كان زائباً عند الناس، فيحداونه، هكفا ذكر في بعض المواضع.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله في كتاب الموجوع عن الشهادات؛ أن على قول أبي يوسف وحمه الله الآخر: بحل للأول وطاحه سراء وعلى قول محمد وحمه الله: يحل للأول وطاحه المراء وعلى قول محمد وحمه الله: يحل للأول وطاحه المواء وحمد الثاني يعلم بحقيقة اخال أو لم يعلم، وحمد الخواب على قول محمد وحمه الله طاعر فيسا إذا أنم يعلم الثاني محمد وحمه الله إلا أن الثاني تزوجها، وهي في الباطن منكوحة الأول عند محمد وحمه الله إلا أن الثاني لم يعلم به و تكان الثاني قاسلًا عنده، فيذا و خل بها الثاني وجب عليه العدة من انذائي، والابحل للأول وطاحة، وإن كنانت الوأة الأول حتى متفضى عذنها من الثاني بهذا الدحول مشكل فيما إذا كان الثاني عالماً بحقيقة الخال؛ لأنه ثروجها، وهو يعلم أنها منكوحة الأول، فوقع تكاحه باطلاء وكان هذا الوطاء إذا و منكوحة الإنسان إذا زنت لا عب عليها العدة، ولا يحرم عني الزوج وطاحة.

والوجه في ذلك أن هذا التكاح اختلف العلماء في جوازه ، وكل نكاح هذا حاله ، فالدخول فيه يوجب العدة ، كالنكاح بغير شهود بخلاف نكاح معندة الغير ، أو منكوحة الغيل ، فإن الدخول هيه ، لا توجب العدة ؛ لأن أحدً لم يقل : بجواز ذلك النكاح ، فلم ينعقد أصلاء أما ههنا مخلافه .

١٤٢٧٩- ومن جملة صور الفسخ. صين وصيبة سميا وهما صغيران، فكبرا

وأعسقا، نه تروح الحدهما الأخر، نه حاه حرس مسلما، وأقام بية أنهما والداه، فالقاضية فيهما والداه، فالقاضي يقصى بشبهما، وبعرق بنهما، فإن رجع الشاهدان عن شهادتهما حتى تبن أنهما تسهد مرود لا سبع لنزوج وطاها عند أبي حنيفة رحسه الله؛ لأنه بقضى عليه بالحرمة، وقد فل تقصاه فقاهرا رباطنا، وكذلك على قول محمد رحمه الله، لابسع لنروج وطاها، لأن تروجها أحد الشاهدين بعد أله كان تروجها أحد الشاهدين بعد أله كان تروجها أحد الشاهدين بعد أد مكون المناف الربيعة

١٤٣٨ - ومن جمعه صور العقد: إذا عضى القاضى مليع شهادة الزور وأنه على رحهر. أحدهم. أن يكون الدعوق من جانب المشترى، بأن ادعى والحل غلى غيره آلك بعث منى هذه اجارية اكتاب وأقام على ذلك شهود زور. فعضى القاضى بالجارية للمشترى بعد قضاءه بالطارعة والمائل عد أبي حيفة رحمه الله حتى يحل للمشترى وطاها خلافاً للحمد رحمه الله بعض مشايحنا قالو : يجب أن يكون مسألة البيع على النمصي عند أبي حنيمة واحمه الله بعض دائمن للدكور مثل قيمة الخارية أو أقل مقدار ما يتغاين الماس فيه يتماذ فيساه بإنطان الله بعضاء بإنطال.

وهكذا ذكر في المنتقى نصاح من أبي حيفة وحمه الله والان طريق تصحيح القضاء منظاعد أبي حنيمة وحمه بنه عن المعود والفسوخ أن القائمي بعضاء بصير منتشأ المفلك النصرف، وإفن بصير القاضي حشك فيساله ولانة الإنشاء، وله ولائة إشاء البيع عتل الفيمة أو أفل مفعار ما يتعابن الناس فيه ، وأما نيس له ولائة إنشاء البيع بأقل من القيمة فقر ما لا يا مان الناس فيه الأنه ترع بفقار العين، وليس المقاضي ولاية إنشاء التبيع ، ويسعيهم قالوا: لا ، بل يصف الفضاء على كل حاله لان البيع وإن كان يعين ، فهو مدادلة ، ألا لوى أنه والكه الكانب، والعبد المأفون، وإن كان لا ولكنان السرع ، فينعد مسادلة ، فيده في سائر المبادلات .

الوجه التاني أن يكون الدموي من حانب البائع، وصورته وجل دعق على أخر أنك اشتريت مني هذه الجارية، وأقام على دلك شهود زور، وفضى القاضي بدلك، حل للمشترى وطء الجارية عند أبي سيقة رحمه الله، وأما على قول محمد وحمه الله إن عزم المشترى على ترك الخصومة، حل له وطعها؛ لأن بدعوى الدائم وأجد أحد شطرى هذه إذا أقيام المدعى ضهو دارور ، ولو لم يشم المدعى شهوداً ، وحالف الشسرى . و، تُك الحيارية على البنائع إلى عنزم البنائع على ترك الخيصوصة ، حل له وطاعفاه لأن الجحود المندتوى العسخ ششراه في حقمه الأفاح حود ما الدا البكاح فسح له ، وتوفف العسخ في حن البائع على احتياره ، فإن عرم على ترك الخيصوصة ، فقد الخدرة ، فتم العسم بنهما ، وجل للنائم وعامها .

نم احتف المقايح رحمهم الله في نفسير العزم على ترك الحصومة ، قال بعهمهم .
تفسيره العزم بالعلب ، وهال بعضهم الذبشهد بلسانه على انعزم بالفلس، ولا بكتمي بمحرد النبة بالقلب، فقيد أنست القسح من جهلة البائع عندر والمعرم على الفسيخ ، وينه مشكل: لأن فسح شره من العقود لا يقبت بمعرد البيه ألا ترى العقود كان في الميع حير مرطى أو خدار ، زية ، وموى بقلبه القسح لا يتعسخ عجر والنة إلا أن يكون معنى المسألة عزم عنى برك ، فصورة بالوظاء ، فيكون المسنخ عجر والنة إلا أن يكون معنى المسألة عنى برك ، فصورة بالوظاء ، فيكون المسنخ عمر والنة إلا أن يكون العني دائية .

١٤٣٨٩ - ومن جملة صورة العقد ، رحل ادعى على رجل هـ ف مفتوضة ، وأقام على ذلك شهود زور ، وقصى الفاضى للمدعى ، معلى قول محسد رحمه الله . ينقذ الفضاء ظاهرًا لا ماطأل حتى لا يحل لمهقصى أما لا يقاع

وعن أبي حنيمة رحمه انها عيه روايتان بده على أن نصاه فقاضي بالنسرهات مشهدة الرور، هن يشذ بافقاً فعل أبي حيشة وحمه الله فيه روايتان، في رواية الأ ينفف إذ ليس للماضي والآية إنشاء النبرغ، وفي رواية أخرى اليمذ باطأة الأن للماضي والآية إلشاء النبرغ في الحسنة، وأما الاملاك الرسلة، فالفضاء فيها شهادة الزور الابتعد عاصاً عالا حساع الأن مثل لا يمكن عسحيح القصاء باطأه الأنه الإيمكن إنساء الملك سدقاً الأن إنتماء الملك عطاقاً بالا سبب، أيس في وضع "عباده وتعدد إنشاء السبب، الأن في أسبات فلك كثرة، وليس البحق أولى من البحص .

و أما فضاء القاضي اللسب بتمها القائز وراء فقا فين الإعامان عاملاه ما وقيل الإه لا ينقد باطأة بلا حلاف 1870 - وسبورة لمسالف: أمنة وأحد على سولاها أنها إنده، وأنه أم يقلك، وأقالته على المؤلف وأنه أم يقلك، وأفاها عند أبي وأفاها عند أبي حيفة رحمه الله وعلى المولي وطوها عند أبي حيفة رحمه الله وعداء على المانية الأيجاء ولا المانية الأيجاء ولا المانية وتوك ميزات على بحرالها أكله على عير ذكر خال الرحوع أنه يحل لها أكله على عير ذكر خلاف.

واحتلف النسايح وحمهم الله فيه وبعضهم قالوه : هو على الحلاف و بعضهم قالوا " لا يحل لها أكله بلا حلاف وهلى فول هذا الفائل يحتاج أبو حبيه وحبره الله إلى الفرق بين السب والنكام .

والفرق أن من مصل الكنح أمكن تصحيح فصاده باطأ بإنشاء السبب؛ لأنه السي السبب، فعدلنا كذلك تصحيحًا لقضاه وقدر المكن، أما عهنا ما ادعى السبب، لأنه ادعى الفت بالإرث، والنامت فلوارث عين ما كان للسوارث على ما عرف، والذابات المهروب مطلق، فكذا الناب عوارث، فعلم أن هذا دعوى ملك معلق، وقصه الفاضي في الأملاك المرسلة لا ينتا باطئاء ويعصهم فالوال يعمل لها أكل موانه بالاخلاف، فعلى الفرق هذا الفائل معتاج محمد وحمه الذاتي الفرة بين النسب وما نفذه

والشرق التي المرات الا تعرف ثبات النسب و هلواها سفية ، والأن العبوق فيب هنيه ، وإما يعرف منهادة النهود ، فيحل جالها كحال القاضي من حيث إن كل واحد منهما يعتما شهادة الناهود ، فيحل ها أن تأكن ميرانه ، أما فيما تقدم المدعى يعوف حقيقة الحال ، ويعرف بطلانه في الدعوى ، وحصاً القاصل في قصاء ، فالإثبات بالنصاء في حقه ما لم يكن نابنًا من قبل ، وإن مات المرأه ، ذكر محمد وحمد تقد عده المسألة في كانو ، الرجوع ، وذكر تعييل إله أكل مواتي .

قال شيخ الإسلام رحمه الله وهذا الجواب على قول الكل الأناطال لالعلو بما إن كانت أمته أو الته : فإن كانت أمنه ، فهذا كسب أمنه ، فنحل له بالإجماع ، وإن كانت ابته كان مير نبه خلالا له بالإجماع ، وذكر شمس الأنمة السرخسي رحمه الله أن خلا اجواب مشكل عند الكل لو تلك الذكور عول الكل أما عند محمد رحمه الله فظاهر ، وأما عند أبي حيضة وحميه الله فلان طريق نصحيح قيصا، الفاصي عنده باطأ إيضاء السبب، وليس فلقاضي ولاية الإنشاء في للبراث والنسب.

قال محمد رحمه الله: حتى فال بعض مشايخنا رحمهم الله: ما ذكر في الكتاب قول أبي حتيفة وحمه الله: وتأويله أنه يأكل ميرانها بسبب الولاه؛ لأن الشاخي قضي بالحرية، وله نيه ولاية الإنشاء، فيشبت الولاه له يقضاه القاضي عنده، فيأكل ميرانها يسبب الولاه، لا سبب القراية، قال محمد رحمه الله: والأصبح عندي أنه بأكل ميرانها عند أبي حتيفة رحمه الله بسبب القراية الأنه لما كنان للقناضي ولاية الإنشاء في قطع النسب باللعان، كان له ولاية الإنشاء في القضاء بالنسب إذا صادف محله، وقد صادف محله، وقد صادف

النسب ينبت بقضاء القاضى باطنًا بشهادة الزورعد أي حناب الرجوع في موضع آخر: أن النسب ينبت بقضاء القاضى باطنًا بشهادة الزورعد أي حنيفة رحمه أنه و ذكر وجه خلك، فضال: إن كان القاضى لا يملك إنشاء النسب بو لاية الغضاء من غير شهادة، فالنسب بو لاية الغضاء من غير شهادة، بالنساء النسب بو لاية الغضاء من غير بيئة يملك الإسفاء بشهادة الزور فيما يملك الخصمان إنشاء بو لاية القصاء من غير بيئة يملك الإسفاء بشهادة الزور فيما يملك الخصمان إنشاء بو لاية الموابين عن أبي حنيفة رحمه الله، فإنه يقول على إحدى الزوايتين؛ القاضى يملك إنشاء المهية بقول على إحدى الزوايتين؛ القاضى يملك إنشاء المهية حتى قال: بأن قضاء القاضى بالهية بشهادة الزور ينفذ باطنًا على هذه الرواية، والفاضى لا يملك إنشاء الفاضى إنشاءها، من غير بيئة، ولكن طريقه أن الخصمون والفاضى لا يملك إنشاء أبه الغضاء من غير بيئة، ولكن طريقه أن الخصمون علكان إنشاءها، فيملك القاضى إنشاءها، بشهادة الزور -واف أعلى -.

## الفصل السادس عشر في القصاء بخلاف ما يعتقده الحكوم أو الحكوم عليه

18742 وفيه مص مسائل العنوى: رامل عليه قال الامران : النه طائز البنه وهو براها العذار بعيده فراجعها ورادمه إلى قاض براها فلائاه فعطها تلائد وفرق بيهما، أو كان الزوج براها و صنة بالله، فنزوجها ورافعه إلى فاض براها ثلاثاه وفرق براها فلائم و المنة بالله، فنزوجها ورافعه إلى فاض براها ثلاثاه وفرق نفسها، ولا يسمها أن شكه من نفسها، وإلى كان الزوج براها ثلاثاه فراقعه إلى القاضى لذى براها واحدة بالله، أو واحدة وحيثه أن تدريعها الله تقلله والمائلة من أو واحدة وحيثه الله تقلله وعلى هواد أبى حييفة ومحمد وحسهما الله حتى يسعه أن براجعهما، وأن نتروجها، وعلى هواد أبى يوست وحمده الله الا ينفد هذا الفضاء باطأه وكل الحراطة على هذا الوجه في احواس استحسان الأصل.

ف خياصل: أن الكستى با خيادة إن كنان عامياً لا رأى أمد صعليه أن يشبع حكم الفاضي، فيما تقصى في بلك الخادة، سواء حصل الحكم له مأن حصل الحكم ما لحل، أو مصل الحكم عليه، وأن حصل الحكم عالجرمة، وإن كان المبتلى بالخادثة فقيها أن رأى، وحكم القاضى بخلاف، وأن حصل الحكم عالمه، مان كان هو يعتقد الحل، وقصى الماديي ، خرمة، ذهل من وكم القاضى، ويترك رأى نفسه بالا حلاف، وإن حصل الحكم الماضى، ويترك رأى نفسه بالا حلاف، وإن حصل الحكم الماضى الحرمة، ذكر هي بعض المواضع أنه يشم حكم القاضى، ويترك رأى نفسه ملا حلاف، ويترك رأى نفسه من غير ذكر الحلاف،

و ذكر في بعض الموضع الذعلي قول أبل يوسمه وحمه الله لا يترك وأي نفسه . ولا ينشك إلى إيامة الصافعي فيها يعتقد حرائك فواحه قولهما أنا أحمعنا على أنا البللي بالحارثة إذا كان عاميًا، وقشي القائمي له ينفذ أصاحه ، فكفا إذا كان عالمًا؛ لأن قصاء القاصر بلؤم في حق الباس كافة . توضيحه: أن الفاضي يقضى بأمر الشوع، وما يصدر "أمضاةً إلى الشوع، فهو عنزلة النص، فلا يشرك فلك بالمرأى، كسا لا شوك النص بالاجتهاد، وأبو بوسف رحمه الله يقول: الإكزام في جانب المقضى عليه، فأما في حق المفضر له لا إلزام، ولهذا لا يقضى بدرن طلبه، وفي زعم أن القاضى مخطى في عدا القضاء، فلا يتبعه في ذلك.

۱۵۲۸۵ - وفی آنوادر هشام : عن محمد رحمه الله ا رجل نؤوج امرآه، ثم جنّ جنوبًا مطبقًا، وله والد فادعت المرأة أنه كنان حلف قبل أن يعنوج بعثلاق كل امرآه ينزوجها تلاتًا، قال: ينصب القضى والله خصمًا، فإن نصبه، ورأى أد، هذا انقول ليس بشيء فأبطقه وأمضى النكاح، تم يرى الزوح، وهو يرى وقوع الطلاق مهذا القول، هل يسعم انقام معهد؟ قال: معم، ولكن على قياس قول آبي يوسف: لا يسعم المقام معها؛ لأن الحكم وقع له.

دله فيما ينه وينها، وغوران قفيها قال لامرأنه: است طالق البنة، وهو يراها ثلاث، فأمضى وله فيما ينه وينها، وغوم على أنه حرمت عنيه، ثم وأى بعد ذلك أنها تطليقه وجعية، أمضى وله الذي كان عزم عليه، ولا يرفعه إلا أن يكون زوجه برأى حدث من بعده لأنه لما أخضى وأيه في ذلك، صار بجرأة القسام الحكم إليه، فلا يقضه بما حدث، بخلاف ما إذا قفسى القاضى بخلاف وأبه الذي عرم عليه الأن قضاء الفاضى أقوى من وأبه يالمضاه، فجاز الفض من أقوى من وأبه على أنها المرأنه، ثم وأى بعد ذلك أنها ثلاث تطليقات لم تحرم عليه، ما ذكر نا أن الرأى على أنها المرأنه، ثم وأى بعد ذلك أنها ثلاث تطليقات لم تحرم عليه، ما ذكر نا أن الرأى

وقو كنان في لايتنداه لم يحرّم على ذلك، ولم يحفر رأيه حتى رأها ثلاثًا، لم يسعه المقام معها : لأن مجرد الاجتهاد يجوز أن يقض باجتهاد مثله، ويصير كالناسج له في حق وحوب العمل إلا إد، كان الإمضاء متصلا بالأول.

و كذلك لو كان مى الابتداء برى أنها ثلاث نطليات و إلا أنه لم يعزم عليه، والم ينفى وأبه حتى براها والحدة رجعية بعد ذلك، فأنضى وأبه فيها، واجعلها والحدة وجعية، واسعه ذلك، ولا يحرّمها وألى أخر معد ذلك.

<sup>(</sup>١) هكتاعي الأصل وم وكاد في فدا يسيو.

وفي أول المنتقى الدلو أن تقبيهًا قال لامرأته أنت ظالق الدنة، وهو برى أنه واحدة يمثل الرحمة، وعزم عنى أنها امرأته، وواحمها، ثم قال لامرأة اخرى به: أنت طائل البشة وهو برى يوم قال: ذلك أنها ثلاث حرمت عليه الرأة الاخرى بهذا القول، فيكون للرجل امرأتان قد قال لهما: قولا واحداً قبل إحداهما له، وغرم الاحرى عليه، كما يكون في الفضاء بين المختلفين، وإذا كان البشي بالخلالة فقيهًا له رأى، فاستعنى فقيهًا أخراء ما استعنى فقيهًا أخراء حالات رأيه يعمل برأى نفسه.

وإن كان المنظم جاهلا، فإنه بأحث معنوى أفضى الرحال عند العامة فقها "أو ويكون فلك عنزلة الاجتهاد له، فإن أفتاه مقنى في تلك الحادثة وهي جاهل، وقضى القاصى في نلك الحادثة، بخلاف الفترى والحادثة، مجتهد وبها إن كان الفضاء على بسع وأى القاضى، والاباتف إلى قنوى الفتى، وإن كان المنى أعلم من القاضى في تلك المادثة عند العامة، مإن كان الفضاء له، فهو على الاحتلاف الدى مرا ذكره؛ الذا فول الفتى في حق الحاص عمراة وأبه واحتهاده المعارث عامالت ألا عين نفي المسألة.

١٤٣٨٧ - وهي الوادر داود بين رشيد أنا سئل عن محمد رحمه الله في رحل لبس بغفيه ابتلى بنازلة في امرائه ، فسأل عنها فقيها ، فأفتاه بأمر من نحلين أو نحريم ، عجرم عليه ، وأمصاد ، ثم أفتاء ذلك الفقيه بعينه ، أو غيره من الفقهاء في امرأة أخرى له في عين تلك النازلة بخلاف دلك ، فأشف به ، وعزم عليه وسعه الأمران جيماً

ولو كناد هذا الرحل سأل معقو القفهاء عن نبرلة. وأفتاه بحلال أو حرام، فلم بعرم على دلك بي زوجت ، حتى سأل قفيها أخر، فأفت ومحلاف ما أفتى به الأول، فأمصاء على ومجته وترك فتوى الأول، وسعه ذلك.

و لمر كان أمصى قول الأول في زوحته، وعرم عليه فيما يبيه وبين المرأته، فم أقاله فقيه الحر بحلاف فلك لا يسعه أن ينع ما عزم عليه. ويأخذ بقتوى الأخر .

فان محمد وحمه انه : وهذا كله على قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله : وقولنا وفي القدوري : إذا لم يكن الوحل المبتلي بالحادثة فقيهً ، واستعنى إنسانًا، فأهناه بحلال، أو حرام، فإن مربعزم على ذلك حنى أفتاه غيره بخلاف، فأخد بقول الناني ،

<sup>(11)</sup>ونيء. تغيها.

و أمضاء في سكوحته المربحولة أنابترك ما أمصاد فيه و ورجع إلى دا أفتى له الأولاد فأنه متعبد بالنظيف النما يتعبد المختبد بالاجتباد الكما" بجب على المحتبد أنا يعمل با المصادد ولم يجر المض ذلك بتبدل الرأي، فكذا القلد إذا عزم على العمل عانوي واحمد من المفتين المربعة أنا ينقص ذلك بعنوي أحراء

١٤٣٨٨ - وفي أ المردول: إذا حلف المرجل لطلاق كل المرأة يسروجها، فشزوج الموأة، فاستفتى فقيها عدلا من أهل الفنوى، فأفتاه بيطلال اليمين، وسعه الناع فتواه، وإسبك المرأة.

وفيه أيضًا: إذ استعشى فقيهًا فأفتاه بعظلات البعين، فتزرج المرأة أحرى، تم استغشى القيهًا أحراء فأنده بصحة البعين، يفارق الأعرى، ويمست الأولى عسلا فقتواهما حوالله أعلم بالصواب، وإليه المرحم والدب-.

<sup>(1)</sup> ومي الأصل أ فكان أمكان أفكما.

### الفصل السابع عشر في أقوال القاضي، وما يسبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل

18749 - خكر ان مساحة من محمد رحمه الله أنه قال. لا يحوز للقاضي أن يقول: أثر فلان عندي لكذا الشيء يقضي "" به عنيه من فتل، أو مال، أو طلاق، حتى يشول: أثر فلان عندي لكذا الشيء يقضي "" به عنيه من فتل، أو مال، أثر بقتل فقتل، أثر يسرقة وقطع لو أجزت مقا لزعمت أذ طاعته مفتوصة عنزلة طاعة رسول الله يخفه وقيل عدل الخراء فال: ولا أضم حلاً على أحد تقول قاضي أثر عندي مكذا، حتى يقول معه فالك ثر على العدل، فإن كان القاصى عندي عدلاً، والشاهد معه عني ذلك، والشاهد معه

ولوكان هذا الحاكم هو الذي ولى قطع بدها بإقرار رعم مه صدد. كان في الفيائس إذا قطع بده بالده الكاني أدراً عام القصاص لاختلاف الفقهاء في أن قول القاضي: أفر عدى بكذا الفذعليه، قال، واجس الدية في ماله عليه هذا جسة ما ذكره ابن سماعة عن محمد وحمه الله

واعلم، أن إعبار الفاصى عن إقرار رحل بشيء لا يخلو: إما أن يكون الإحبار عن إفراره شيء يستح رجوعه عنه كاخله في بب الإنا واسترقة وشرب القدر، وفي هذه الرجه لا غبل قول الفاضى عند الرجه لا غبل قول الفاضى عند الرجه الإحباع، لأنه إقا يحتاج إلى الرحوع إلى قول الفاضى عند جحود الحصم، وإذا جحند الخصوء فقد وحج هي الإمراء، قباما أن يكون الإحبار عن إقراء وشيء لا يصبح مه الرجوع كالقصاص وحد الفذف، وسائر الحقوق التي هي للعباد في هذا ألوجه قبل قوله في الروايات الطاهرة عن أصحابنا وحمهم أنه، وروى إس سماعة عن محمد رحمه أنه، قال لا يقبل قوله أن

<sup>(</sup>١) ونيم: ليقصيء

<sup>(</sup>١٤ هـ كه التي الأمرار وم ركان دي ط الأحد

<sup>(</sup>١٣) مكذا في ظروكان في الأصل وم ارتبعي.

قال شمس الأنمة الحلواني رحمه الله: ما ذكر في ظاهر الروايات قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله أولاء وما روى ابن سماعة، فهو قوله أحراء مم هي بعص السنخ وقع رواية ابن سماعة مطلقة، وفي بعضها مقباء، ففي بعضها: لا يقبل قوله، وفي بعضها تعدل أخره وهو للصحيح، وجه هذه الرواية أن القاضي لسي بمحصوم عن الكذ، فإخباره بانفراده لا يكون حجة، وكسير من مثل يختا رحمهم الله أخذوا بهذه الرواية في زماننا لما رأوا من فساد القضاف وذكر بعض مثاية نا رحمهم الله أجوعه عن هذه الرواية بروية هشام.

وجه الروايات الظاهرة أن القاضى أمين، ألا ترى أن تنفذ تضاياه. ولو كان مقيماً لما بعة قضاياه؛ لأن كواه متهما يتغنى كواه فاضياً. وألا ترى أنه ينافي كومه شاهداً ، وألا ترى أنه لا ينفذ فضاياه في حق الوالدين والمولودين، وإنما لا ينفسلكان السهمة، ومهنا لما نفذ فضاياه علمنا أنه ليس يمتهم، وقول الأمين مقبول، كالوكيل والمودع.

وكان الشيخ الإمام الزاهد إمام الهدى أبو منصور الماتريدى رحمه الله بجعل هذه المسالة على وجوده إن كان الفاضي عاسمًا عدلاً يقبل قوله ؛ لأن عشمه يؤمنه عن الملط وعدالته تؤمنه عن الجوره وإن كان عدلاً غير عالم سنفسر إن أحسن فلك قبل قوله ، وإن كان جاهزه كان جاهز قوله ، إلا أد يعابن السبب وأنكر بعض مشارخنا وحسهم الله فلك ، وقال : مع حهله أو فسفه لا بقبل قوله أصلا ؛ لأنه بعض منها إذ الجور .

هذا إذا أخبر القاضي عن فبوت الحق بالإفرار، ضاصا إذا أخبر عن نبوت الحق بالبيئة، بأن خال: فامت بذلك بيئة عندى، وهنأوا: وقبلت شهددتهم على ذلك قبل فوله: وله أن بحكم بها بخلاف الإقرار؛ لأن رجوع الخصم ثمه يعمل، وههنا رجوع المقسم لا يعمل هذا الذي ذكرنا إذا أخبر الفاصي عن شيء وهو قاض، فأما إذا أخبر عن طيء بعد العزل، وصورته: إذا عزل القاضي، فجاء رجل وخاصمه إلى الفاضي المقالم، وقال: إنه دنع مالي، وذلك كذا وكذا إلى هذا بغير حق، أو قال: إنه فتل ولى فلاتًا وهو قاض مغير حق، وقال القاضي المعزول، فعنت ما فعلت بقضاً، فضيته عليه ياقرار أو . السمال على القاطي .

الاعتراف الرئاف إذا قال الدوسي المعزول لوحر الفصيت عليك لفائن بالفاء المعرف المناف الفائن بالفاء العرف المنافية الله والمنافية المنافية المنافي

1979 - وكذلت إدافان فرصى للصبى عدائسوغ . النفت عبيك من عالت كدا وكذا و ولك النفت عبيك من عالت كدا وكذا و ولك ولك التوليد ولك الوصى و الأناف ولك الوصى و المؤلف الوصى و المؤلف ال

1879/ قال كان صاحب البديقول عقد العبر ملكي الأن الفاصق المورد الكورا الأن الفاصق المورد المختر ملكي الأن الفاصق المورد الفضى عليه الأنها تصدد قل الأنها تصدد قل المحترد فلك الفاصي وصول مما العبر إلى المقصى له من مهمة المقصى عليه الفحد فلك الفاصي والمحترد فلك الفاصي والمحترد فلك الفاصي في تمان الحالم المورد المحترد المحترد في تمان الحالم المحترد الم

أن بنا كنان العبل مستملكًا فالدعوي في خاصل أأخي انضمان. والقاصي

<sup>(1)</sup> فكدا في الأمهل وم، وكرياتي طر ماليال.

بالإصافة إلى تبك احالة منكر للشيمات والفود قول لفكر في التبرع، وقهده السالة الجدم كبوة موضعه إقدوا الأصل و الرائات .

الد ١٤٢٩٣ قال في أدب العائمي أن وتلفاصل أن يقرض أموال اليتامي، وهذا مدمد خلاقا الشادي، وهذا المدمد خلاقا الشادي، وهذا المنظم أن المنظم المنظم

قال في الأقصية ، وإنه يملك الفاضي الإقراض إذا تو مجد ما يشترى به تلتيم ما يكون الدينم ما يشترى به تلتيم ما يكون الدينم ما عند ، فأما إذ وجد لا يملك الإقراضي ، فل يشعن عليه الشيرات فالنا هكدا رُحي عن محمد رحمه علم ، وكه تك إذا وحد من با فع أبيه سأله مصاورة ، والا غرض الأبه أنفع في حق الصعير ، لا يحصل به الربح للصعير ، وباغرض لا يحصل ، ورد أذ في من أندى أن عرض من الملى مالا من النشير ، لا ذا المال في ذمة المسير تأوي .

و بشعى أن يكتب على من أفر منه صكاء وقاعي المدايل كملا يتوات من المدينات ويبغى أن يفقد عن أحوالهم في كل وقت حتى إذا أقلس والحد منهم يسترد مه البالية ود كما لا يحرز أن يقوص الفلس لا يحوز أن يبرك الثال على القلس

قال مشياه " بداكرنا عند محمد وحميه الله في الأموال في أيشهم عند القاضى الإبتاب في ذاك أفضل القاصي دفعها بوديعه أو مصمات مأجرت أن أبا حبيمة ولي أي الذي وأن يومها واحمهم أنه كا واليرون أن يه فعها الفيدال، قال و كذاك قوله محمد وحسمه الله : إذا كان الذي يضمي يوفي في المحمة والمدات فيان ، وفيس بنشاشي أن يستوض العمه داك

1879 هي الكتفي ٢ قو أن قاصبًا باغ مان ينهم بنصب أو أوقع مان ينهم، أو مان ينهم، أو مان ينهم، أو ماع أم المتحدد المت

الشهادة، ويأخم الستوفع والمشترى بنذل، ويان لمديكن الأول. شهدهم أنه قصى بذلك فضاه بدلك، وقوله عليه سواه.

4879 - وإذا قبض الصافسي مال يتيم، أو عائب، وترضمه في بينه، ولا يعلم أين هو؟ ههو ضامن. وإنا علم أنه دفعه إلى فرم، ولا يدري إلى من دفعه، فلا فسمان عليه

و كذلك إذا قال القاصي : همعت إلى ولي من أولياء الأيتام، ولا يشري إلى من دفعه ، فلا فيمان عليه

۱۹۲۹ - من الفتقى أيضاً: ذكر في الأفسى: وسنن العاصر أدور الخييوم إلى التباح (١/ أم يستن المفضلة، وإذا استباد له يضل القضاء، ذكر شيس الأثنية السرخيين وحمه الله، أنه يقضى، ولا يردهم إلى الصلح، وذكر شيخ الإسلام. أنه إذا ظمع في الصلح حال سنبالة القصاء، ودهم إلى الصلح، ولا إفضى ما لو يباش عن الصلح.

ودكتر في أدب الدافيي : وإذا طمع الفاضي في اصطلاح المحصيمين، فبلا بأس بأن يردهم، والا يدفحة الحكم عليهم، ولا يتبعي أنا يردهم بأكثر من مرتبي، فإنا لم يطمع في الصلح أنقذ الفضاء بيهم، وإن أنفذ القضاء بينهم من عبر أنا يردهم، فهو في سعة منه، بردد، وإن ضع في الصلح.

1874/ - وإذا أواد الفاضل ثنانة السجلات والمحاضر بصده وقراد أن بالحقاعلى فكل أجراً وفقة ذلك والدائل من هذل المنصل المقاد والمحافظ أجراً وفقة ذلك والدائل من هذا المحافظ المحافظ أجراً وفقة الموافقة والمداهور أمو المحافظ أمو والدائل عليه والدائل المحافظ والمحافظ أمو والدائل عليه والدائل المحافظ والمحافظ أنه أو المحافظ المحافظ والمحافظ المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ المحافظة المحاف

۱۶۲۹۸ وفي آفتاوي النسفي ، وإنا كان القاضي شولي الفسمة بنفسه حل له أخذ الأبد .

١٤٢٩٩ وكن نكاح باشره القاصي، وقد وجب مباشرته عليه كتكام الصغار

والصخائر، فلابحل له أحد الأجر، عليه، وما لم غب مباشرته عليه، حل نه أحدُ الأجره عايم

۱۹۳۰ وإذا أذن ببيع مال البنيم غصلحة البنيم، لا يسبغي له أن بأخذ الأجر من مال البنيم لاحل هذا الإذن، ولو أحد وأذن بالسيع، لا ينفذ ببعه، وإذا غاب الرحل من اموأته، ونزوجت بزوج أخر، ثم حضر الزوج الأول، وأقام البيئة على النكاح، والمرأة تدعى الطلاق، فالشاضي لا بعزرها، هكما حكى عشوى شمص الإسلام الأوزجندي رحمه ان و لاد يكنها أن نقول: طلقني إلا أبي ما وحدث البية على الطلاق.

1870 - غربيب مات في ملدة، وترك أموالا ، فقاضي البلدة يتركس مدة يقع في قلبه أنه لو كان له وارث يحصر في هذه المدة ، فإذا نربص مثل هذه الدة، ولم يحصو له وارث ، بضعها في برت المال، ويصرفها إلى القاطر، ونفقة الأبتام، وأنساه ذلك، وإدا حضر الوارث بعد ما صرفها إلى هذه الصارف، يقضى حقه من ملل بيت المال.

١٤٣٠٢ - قال في الأصل: قال أو حيشة وحسه الله: ويكره للقاضي تلقين الشهوديان يقول كه: أتشهد يكذا، وقال أبو يوسف وحمه الله: لا يأس به.

وفي "المتنفى ؛ قبال أبو توسف وحسم الله: لا بأس طفين التسهيرة به كباتوة عدولاً ، وإلى قال أبو بوسف وحمه الله : فلك حين ابتلى بالقضاء ، ورأى يعض الشهود عجزاً عن أداء الشهادة ، وهذا لأن للجلس الفضاء هيبة ، ولائقنضى حشمة ، ومن لم بتعود التكمم في حذا المجلس يتعذر عليه البيان إذا لم يت القاصى على البيان .

1270 - قال مى "الأصل : إذا ارتاب القاضى فى أمر الشهود قرق بينهم لا يسع غير دلك، ويستأفهم أيضاً أين كان هذا؟ ومنى كان هذا؟ ويكون هذا السؤال بطريق الاحتباط، وإن كان لا يجب عدا على الشهود فى الأصل ، فإدا فرقهم، فإذ احتلفوا فى ذلك احتلاقاً بنسد انشهادا ردها، وإن كان لا يفسدها لا يردها، وإن كان بشهمهم فالشهادة لا يردها، وإن كان بشهمهم

وفي موادر ابن سماعة: عن أبي بوسف رحمه الله قال أبو حليفة وحمه الله . إذا الهم الشهود فرقت بشهم، والا النفات إلى اختلاجهم في ثبس النباب، وعقد من كان سعهم من الرجال والنساء، والا إلى اختلاف المواضع بعد أن تكون الشهادة على الأقرال، وإن كان المشهادة على الأفعال، والاختلاف في الواصع اختلاف في الشهادة.

وقال أبو يوسف وحمه الله : إذا لم المعتمم " ووأيت الربية ، وظائف أنهم شهود الزور أقرق بيمم ، وأسألهم عن الراضع والقياب ، ومن كان سعهم ، فإذا اختلفوا في ذلك ، فهذا عندي احتلاف أبطأ بدائشيدة .

وعن إبراهيم عن محمد رحمه الله: في شاهدين شهدا لرجل بدار، فالقاضي سالهما كيف هي لعثالاً لا يقطع بشهادتهما سبباً ، فإن قال الشاهد: لا أعبرك، ولا أزيد على هذا هي له أمصيت الشهادة.

٤ ٣٠٠٤ - وعن أبي يوسف رحمه الله: وجل ادعى عبداً في يد إنسان، فاتفاضى لايسان، فاتفاضى لايسان، فاتفاضى لايسان، فاتفاضى الريسان، فاتفاضى أن يقول لايسان، وقال أبو حنيفة رحمه الله: اليس تلقاضى أن يقول للشهود بشيء ترجل لا يعلمونه وع أو وهب، وفي أنوادر الل سماعة أن عن محمد رحمه الله: إذا تبهد عند القاضى شاهدان بدار ترجل، فله أن يسألهما عن البناء والله أعلم بالصواب.

<sup>(</sup>١) مكدافي الأصلور م له وكالدفي أظ . التبضيم بصبعة الإثبات.

<sup>(</sup>٢) وهي الأصل: الفلف وهي م . العلق .

### المفصل الثامن عشر في قبض المحاضر من ديوان الفاضي المعزول

٩٤٣٠٩ - إذا عزل القاضى، وقاد غيره ينبغى للقاصى المقلد أن يبعث أمينو، من أمناه ليقبضا من القاصى المعروق ديوانه، وديوان القاضى خريطته التى فيها الصكوك والمحاضر ونصب الأوصياء والثوام من الأرقاف وتقدير النفقات، وما يشاكله؟ لأن الفاضى يكتب لهذه الأشياء مسختين يصع إحداهما في بد اقتصم والقيم والأخرى بجلدها في ديوانه حنى إذا احتاج إلى الرجوع إليها أمكنه العمل بها عن ايقان، فما في بد الخصم لا يؤمن عليه التغير والتبديل، والقاصى المقلد يحتاج إلى قيص ذلك؛ لأنه يحتاج إلى قيص ذلك؛ لأنه يحتاج إلى الرجوع إلى قيص ذلك؛ لأنه يحتاج إلى الرجوع إلى قيص ذلك؛ الله يحتاج إلى المنامه ليقبضا دلك.

وإن أبي الفاصى اعتزول الدعم، فإن كان البياض الذي كتب عليه نسخة هذه الأشياء من مال بيت المال، يجبر على الدفع: لأنه إنما الخذ ذلك للعمل به، وقد صار العمل لغيره، فلا يتوك في يده، وإن كان ذلك من مال القاصى، أو من مال الخصوم، مقد اختلف الشابخ رحمهم الله قبه، والأصح أنه يجبر على الدفع؛ لأنه ما اتخذه للنمول، بل للعمل به إحياء في المسلم، وقد صار العمل إلى غير،

وإدا فبيضنا ديوانه يقبضنان الودايع وأسوال البشامي أيضًا، ويكون عند المفلد، ويأخذان أسماء المحبوسين أبضًا، فالغاضي إذا حبس رجلا بحق، يتبغي أن يكتب اسمه واسم أبيه وحلم، والسبب الذي لأجله حبسه، وناريع الحبس؛ لأنه يحتاج إليه لسماح البينة على الإفلاس، فيأحفان ذلك أيضًا، ويجمل الفاضي المفلد فلك في ديوانه.

ويندخي أن يفكر في تذكرته تاويخ الحيس من الوقت الذي أثبته المعزول، لا من وقت عمله؛ لأنه بناء على ولك الحيس، ويستألان الضاصي المعزول عن المحبوسين، وأسباب الحيس، لا لأن قول القاضي العزول حجة، وكيف بكون حجة، وأنه بالعزل التحق بواحد من الرعايا، ولكن ليكشف ويسأل المحبوسين عن أساب الحيس، ويحسع بهنهم، وبين حصوصهم، وإن كان في المحبوسين جماعه لم يحضو لهم خصم، وقالوا: حسنا بخر حق، فالقاصي القلد لا يطلقهم تحسينًا للظن بالقاضي المعزول فيما بالبر من حبسهم، ويأمر منديًا بالندا، إنا وجدنا فلانًا وفلانًا محبوسين، فمن كان له عامهم حقًا فليأتها، فإن حصر رجل فصل الخصومة بسهما على وجه، وؤلا أطلقهم بكفيل، ونقدير مدة اعداد، أو الدة التي يسع فيها الإطلاق موقول إلى رأى تقديسي.

فدل ما ذكر هنا من المد الكفيل قرلهما، أما على قول أبى منيفة رحمه الله. لا يأخذ بناء على مسألتين: إحداقها: إذا فسكم القاصى التركة بين الرزقة الابحناظ بأخد الكفيل حدد أبي حيفة رحمه الله خلافًا فهمناء النائية؛ إذا قضى القاضى دين الغرماء من التركة، لا يحناظ بأخذ الكفيل عند أبي حنيفة رحمه الله، علافًا لهمد.

قال الشبخ الإمام الأحل شمس الأنمة السرحسي رحمه الله . يأحد الكفيل هها على قول الكال والفرق الأي حنيفة رحمه الله أناص مسألة الفسمة ، وعضاء الدين حق عذا الذي حصر ظاهر ، وحق الأخر موهوم ، ولا يحوز تأخير هذا الحق الظاهر إلى وقت أحد الكميل لحن موهوم : أما في هذه المسأنة الحق طاهر « لأن محمل قمل الصاضي المعزول على السلاء فلا يكون في أخذ لكفيل الخير حق ظاهر لحق موهوم .

الد ١٤٣٠ - ثم اعلم بأن الحبس أنواع الحديد الخبس بالدين وأنه يشتمل على مصول الأول إداقاً المحبوس حبست بابئ قد أقروت به عند القاضي المعزول افالقاضي التعلق والمعزول القاضي الثقلة يجمع بين المحبوس وبين حصمه وقيل صدقه حصمه في دلك أعده إلى الحبير من إدا فاب خصمه دلك و وأما إذا أنكر المحبوس الذين وقال إلى عليه كذا، وقد حبسه بحق المبأ بعير حق ، وقد حبسه باقله المبير على النافس بأمر خصمه بإقامة البية على ما ادمى ، فيذا أقام ، وعرفهم القاصي بالما الله أدام حبسه ، وإن لم بعرفهم بالعمالة واحتاج إلى السؤال أعد كميلا بنفسه ، ويطفه ، ويطفه ، ويحبسه أما لا يحبسه ؛ لأنه لم يظهر سبب حسمه ، وأما لا يطعفه بدون الكفيل نظراً المدعى ، لأنه لو حضر البينة لم يجد المدعى عليه .

١٤٣٠٧ - وإد قال بعض للحيوسين: أنا محيوس يدين قلال، قطره يأخذ مني كفيلا، ويطلقي، فالقافس بأمره بإحضار خصمه، فإذا حضر وصدق للحيوس في م المراقب المسائلة يعد هذا على رجوه إما إداكات الفاسلي يعرف المقر له باسمه و سمه أو الم وعرفه و وتكن شاهد الشهود الدمات المسوعة وقم سبهاد الشهود يطالك وعي الرجوم قلها الفاصل يأمر الفحيوس يأداء طال إلياء الأنز إعراره حجمة عليه و والإيطالة السهمة المواضعة ويأمر مناذيًا بالناء طلي ما بهاء فإن لم يحقد له حصم اخر أطافه في الوجوم التها .

و بوليدكر المستعدد و حدد الله أحد الكعمل في الوجه الأول، والتالي، وفكر وفي الوجه التالية ، ويعص مشايحت و مسهداته فكرو أحد الكفيل في الرجوه كمها الأن أخذ الكهير للمرائق ، وفي هذه اللمن الرجوه الملائة سواه

وكمالك إذا لمريحن للجيوس بالخال، ولكن قال بلقر أنه أنه أحدار الرفق و المنهلة و الفائد في أطاع و المؤاذ على لا يطلق من ويعد ناص الطاريق، الفني قد 14 م يطلقها !! كفيل .

1879.4 - وإن قال اللحبوس الاكتبل في وأو عالوا الابحث على وقط والكتبي . وذا ليس لن خصم بطلب مني الكتبل و قالعنصي بتأتي في ذلك وأم يمحل بإطلاق حتى يدفري ويذل لم يحصر له خصم بعد ذلك أضفه .

أنوجه التنابى . أحيس بسبب لعقودت الخالصة حقاً للعباد كالقصاص ، فإذا قال لعباد كالقصاص ، فإذا قال لعب المحل المحوسين : إما حسب الأي أثر ب المصاحل الذلال ، وحمع العاضي به وبي خصصت وصيلة حصيلة فيسا أقراء ولا ينحلو ذلك من أحمد وحهال ، إما أن يكون أده المراي النابس أو في الطواء ، وإن كان في الناس يحرجه الأاصل على السجود ويكن خصيمه من الاستيفاء ، والإيتأني يحلاف ما والقرابان، الأي هماك بتأني تهمة لموضاء أن متى شخاص عن المسجود السجاد .

لم إدا تخرج من المسحن أحدامته ما دفع إليه، ويكون المعلم فيره و أما ههنا لا وتأتي تهمة الواصعة الآن الإنسان لا اجود انصله ليتخاص من السجن، فلهذا التواقد.

وإن قال النصاص في الطوف ، ويخرجه القاضي من السحل أيضًا. ويمكن حصم

من الاستيفاء، وتكن لا يمحل في إطلاقه لحواز أن يكون لرجل حراعليه حق في نفسه. فيمو اصلع مع الشمدا الرجل ليشر أنه طرعه ليسخلص عن السحن، فيسطل حق الأحراض. النفس

الثانية الحسن بسب العقودات اختاصة حقاته ثماني المحو الزناء وشرب الخير والسرقة إذا قال بعض فيسوسين إلى مبينت لأني أفروت بالويا عند الفاصي المزول أربع مرات في أربع محاليو المحسني ليقيم على الخداء فالقاضي المقاد الايقيم عليه الحد بتفادير الأن ندك الأقدار الانكون صحة في حق العاضي المولى الميسنة أقد الأمراء فإن أمر عبداً أربع مرات في أربعه محاليات أقام عليه الحد القادم الجهد أو ليم تتقادم المهداء إلى تقادم المهد علم صحة الشهادة أما لاجمع صحة الإقراراء فيرجمه إن كان معيناً الموسنية ويجلده إن كان عبر معصى الإنكار الايتحل في إصلافه الجواز أنه بجيء خصم في نصحه وإن بحد عند الفاصي الأول، المحمد عند الفاصي الأول، المهدي وتكل الايتحل في إصلافه المواردة عند الفاصي الأول،

وإن قال. إنه حيست والام قالت البينة على بالرث، فنحيسني القناشي المدرول ارتقيم على الخاد، ويقول الهيئة القائمة عند القناشي المروك عير معديرة في حق هذا القاضيء فلا يقيم عليه الخدينات البينة .

١٩٣٠٩ - ولو سهد الشهرد عند هغا القاضى فإناه الا يقيم عليه الخدايطا إذا قات العهد قد نصادم؛ لأن تفادم العهد يمنع صبحة الشهادة ، ولا يصحل في وطلاقه لشرهم الحيلة الين بتأتي ، ويُطلقه بعد دالت بكفيل عادكرها.

1871 فإن قال بعض المحبوسي إنها حُسدت الأمن أقررت بشرب الحمو عنده و أو الأنه فائدت شبئة على تشرب الخمواء فحبسس لبعيم على الحداء فهذا القاصي لا يعيم عنيمه عمد أمن حبيمة وأمن بوسف وحملهمما القوا الأناصد السباب إقابتا عللي الشارب إذا فان الخمر في نظمه والرائحة توجد منه عمد أبي حبيمة وأمن يوسف وحمهما القاراب والإقرار في ذلك على السواد، والذائة معروفة في الحاود

> 119وفى|الأماروم الرامكان الع 179وفر|الأعار|الينوهم

وإذا قال: إنما سيست لألى أقررت بالسرفة من ماذا، أو لأنه قامت البيئة عليه بالسرفة من قلاد، وإن هذا القاضي بجمع بينه وبين خصصه الأن الذعوى في السرفة شوط كسائي بات المان، ولا يقضى عيه بالفطع لا نذلك الإقراد، ولا نشك البيئة، ولكن لو أقر عدد هذا القاضي يفضى عليه بالقطع تقادم العهاد، أو لم يتعادم، ولا يمجل في إطلاقه.

ولو قامت عنه السه ثالثًا لا يتعلى عليه بانقطع إذا نقادم العهداء فحد السرفة وحد الونا في حق هذا الحكم على السراء .

الرابع الحسن سبب هموية عن بين حق الله ته الى وين حق أنه يا به وهو حد الفاذف، إذا قال بعض المجيومين، إلى حبست الأنى فاذت هذا الرحل بالزناء وصدائم ولك الرجل في إذراره المدوق مه حد الفلاماك ولا يعجر الفاصي في إطلاقه، وقو ، جع عما أفر لا يضح رجوعه، يحلاف الرجوع عن الحدود الخافصة قد تعاني.

1874 - دننا إلى حكم الوداع و الأموال: إذ قال الفاصي المعرول: هلى يدى فلال كنا وكذا ، دفعة من المال إلى وهو لدلان ابن صلاح قال صدقه الدي في سديه الآل في حميع دلك أمر بالتسليم إلى المقول، وهذا ظاهر ، وإن قال: دفع إلى فلان الفاصي المؤول هذا المقتو من المال الكن لا أدرى أنه لمي ؟ وفي هذا الوحه أمريا بالتسليم إلى المتوله أينا المتولك الفاصي الممزول، فكان يده يد الفاصي المغزول معيى ، وقد أقر الفاضي العرول أنه لفالان ، وصاحب البد إدا أقر بما في يا م لميره ، أمر بالنسليم إليه ، وإن كان صاحب البد كدب القاضي المعرول في حميع ما قال ، فالقول في الدي محميع ما قال ،

۱۹۳۱۲ - وإن كما تصاحب الهدفان، دفع إلى الفاصي المعرول هذا القدر من المان، وهو تقالان أخر عبر الذي أقراله القاضي، فهذا على وجهين أحدهما العد، وهي هذا الرجه يؤمر بالتسليم إلى الذي أقراله الفاضي، الأنه لما أفر بالوصول إليه من جهة الفاضي، قدد أقر بالبدئلقاضي من حيث العني، ضواكان في بدالفاصي حقيقة، وهو يقول إبدلها إن يؤمر بالتسميم، كذا هها،

<sup>(</sup>١) وفي الأصل. هذه تعلما.

الوسه التاني، إذا بدأ بالإقرار بالخلف، بأن قال: الحال الذي في بدى للفلان عبر الذي أفر له الفاص المعزول، دفعه إلى الذي أقر له الفاص المعزول، دفعه إلى الذي أقر له صحب البد؛ لأن إقراره بالحلك الأول قد صح الأنه أفر بما في بده، وتعلق به حل الفر صحب البد؛ وأن بعد ذلك: دفع "إلى ذلك الفاضى العزول، قد أقر مائيد للقاصى المعزول، والقاضى المعزول، فلا يصح والقاضى المعزول بقر أفر أن أفر له الفاصى به يعد ما أقر به الأول، فلا يصح إقراره للشافي في حق الأول، فإن دفع إلى الأول يغير قضاه، صمن للقاس، وإن دفع إلى الأول يغير قضاه، صمن للقاس، وإن دفع المن يوسعه رحمه الله؛ لا يضين.

18737 - أصل المداكة ( إذا أقر الرجل أن هذا المال الذي في يدى لفلان وفعه إلى فلان أحراء وقال الدافع: هو ملكي، فإن هناك يؤمر القر بالتسليم إلى المقر له الأول، وهل يضمن للشائي؟ فهو على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا، والمسألة معروفة في كناب الإقرار .

18718 - وإن قال الفاصى العزول. في يدى فلان ألف درهم أصابه علان النسم من تركة أيد، وحدثه فو البد في فلان الم بدع أحد من يافي الورثة فلان المال، فهو المهنيم و لأن صاحب البد أفر للفاصى المعزول، والفاضى المعزول يقرأ به للبنيم، ولم ينازعه في ذلك آحد، عبكون دنك للينيم وإن قال بافي الورثة: لم يستوف منا أحد حقه من تركة الليت ، كان فقلت الحل مشترك بين جميع الورثة والينيم من جملتهم و الأن الميد من تركة الليت ، كان فقلت الحل مشترك بين جميع الورثة والينيم من جملتهم و الأن الميد ميراتًا جميع ورثته ، ولا بحتص به لبعض إلا إذا ليت استيقاه الباقي حقوقهم، ولم يتبت فات بقول الفاضى المعزول المائكروا الاستيقاء المناقي المعزول بالعزل التحق مواحد من الرعاياء فقد صحح إقراء القاضى المعزول أن عنا ملك والمعم باعتبار الميد للمائل ولم يقت وإذا لم يشت المعنوات والمائلة من المعنوب وإذا المهنية والمائلة من المعنوب وإذا المهنية ويضم بين سائر الورثة والهنيم من حملتهم الانتهاء كان هذا المال تركة المهنية ويضم بين سائر الورثة والهنيم من حملتهم في المنافي الورثة والهنيم من حملتهم في المنافي المورثة والهنيم من حملتهم في المنافية المنافية المنافية والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية المنافية المنافية والمنافية والمنافية والمنافية المنافية والمنافية والمناف

<sup>(1)</sup> وني ظا: رفع .

<sup>(</sup>٢) وكاد هو الأصل: تركه تلعبت

حفوقكم من تركه والدكم فلان؛ لأنه خاجز عن النطو منفسه، فينظر له الفاضي الممت

وإن قبال الضاصى العمرول. هذا الملل نفيلان البنتيم، ولم يقل. أصابه من تركة والعم، وادعى ماعى الورثة أنه من تركة والعاهم، فالمال البنيم، الآن الفاقسى العرول ههنا ما قتر بالملك توالد البنيم ليصير مفراً مكونه ميراً الورثيم، بل أقر قليتهم بالملك مطلقاً، وليس من ضرورة كوم علوكة لليشيم أن يكون من تركة والده، فمعد دلك مافي الورثة يذعون الفسهم حقاً في هذه الماني، فلا يصدقون إلا يجمعة.

ران كان مالا بصت على رجل قد كان الناضي بين في الصك سبيد، وأشهد في الصك أنه لعلاد البتيد أصابه من تركة والد قلان، فإن سائر الورثة استوقوا حقوقهم، فتقول: سحره الصك ليس بحجة، وكذلك قول القاضي العزول على استيفاه باقي الورثة حقوقهم ليس بحجة، وإقا الحجة شهادة شهود يشهدون على إشهاد القاضي عنيهم بالاستيفاء، فإن شهد الشهود بذلك، كان هذا المان النبيم، وإلا فهو كسائر الورتة"

1871 - وإذا قال الفاضى المعزران أثبت عندى بشهادة الشهود أن فبجناً وقف ضبعة كذا على كذا، وحكمت بدلك، ورضعت على بدى خلاف، وأمرت بصرف علاتها إلى السبيل المشروط عن الوقف، وصداته بدلك صاحب البد، فإن كان أقر ورقة الواقف بالمثلك أنفذ الشاشى المقلد هذا الوقف، وصداته بدلك صاحب البد، فإن كان أقر ورقة الواقف بأو يوقفيته من جهة من رضعه مالكا، وصداقة خلفاءه في ذلك، فيعتبر تصديفهم بتصديق البت أو كان حباء وإن كان قد جحدوا ذلك، ولم بنسم خليم ببله كان مبرانا منهم؛ لأن وإقرار القاصى تبت كون الفيهة ملكا للمبت، ولم يثبت الوقفية، فتبقى على ملكه ميرانا بين ورثك، وإنكن يستحلف الورثة على علمهم، فإن حلفوا عالامر ماضى، وإن كان أخير بستحلف الورثة على علمهم، فإن حلفوا عالامر ماضى، وإن كان إفراء هم، عالم المناهاء الورثة على علمهم، فإن حلفوا عالامر ماضى، وإن

وإن قامت البيئة عليهم بذلك، قضى القاضى عليهم مام عمية. كما قو قامت البيئة على الواقف حال حياته، مإن قال القاضى المناول: إنه وغف على الأرباب، أو قال. على المسجد، أو بأن وجها أخر من وجوه البو، ولم يقل و ففها دلان، فالقاضى القلد ينفده و ولا يساله عن التقسير الأله التفسير يصر بالوقف عسى افيده ربحا ينكو ورثة الدائف الوقف، ولا يوجد على ذلك بينة فيردونه ميرات، وهذا هم السبيل في كل موضح يتع الاستسمار صاراً و فالفاصي المقط يتركه ، ويكتفى بالإجساء، وينيغى للقاضي أن يحاسب الأماء ، جوى على أيديم من فعوال الرنامي وغلائهم كل سنة أشهر اأو كل سنة على حسب ما يرى وحتى ينظر أن كل واحد منهم، عن أدى الأمانة فيما فرأني إليه، أو خاب فإد أدى الأمانة قرره عليه، وإد خان بسندل عيره.

بلغا أن عسر رضى الله عنه كان بحاسب الأناء كل سنة ، وكذلك بحاسب القوام على الأوانان لما دير رضى الله عنه كان بحاسب الأناء كل سنة ، وكذلك بحاسب القوام على الله وما مقادر ما حصل على الله بهم من العلاة والأه الأوصى ، والقيام في علق من المقول قول القالض في معدار المعود من وتبدأ بحدر من الإنفاق على البنيم ، أن على الضيعة ، وما صوف منها في مزنات الأراضي إلا كان وصبا ، طبي قوله في المحتمل ، وإن كان فسأا " لا محتمل لا بغراء والمعادم من فوض إليه الحقيظ والسصوف والقيم من فوض إليه الحيظ دون النصوف ، وإذا المراضي من فوض إليه الحقيظ والسصوف والقيم من فوض إليه الحيظ دون النصوف ، وإذا الدعى الوصى الإيفاق ، فقد النص ما دخل فحد ولايته ، وقال في المحتمل ، وإذا الدعى القيم دلك ، فقد الدعى ما المراحي عنه المراحية ، وقال فوله .

وكثير من مشادخة رحمهم الله سورًا إبن الرصى دين لقلم فساح يكي للقسعة مساسدة وبالله القسعة مساسدة وبالله على قيم مساسة وبالله والقلم على القسعة والمساسدة والمساسدة الرواحة من أهل القسعة إلى السنوي المساحد الله الدعنة والمسلم والحديث والحديث والمسلمة إلى أجر الحاجم الايسمن لكوية مساورة عبه دلالة والمبادة والمسلمة الله المسلمة الله والمسابخ والمس

ا فالله وإن الهم القاضي واحداً مهم بريديه واحداً من الأوصياء فسما ادمي من

<sup>.....</sup> (۱۱ هکندایی قل روه رفای ایراهٔ اصل: فیماه مکانی البید

الإنفاق على البنيم، أرعلي الوقف حلفه الفاضي على ذلك، وإن كان أمييًا كالودع إذا ادعى ملاك الوديمة وردها.

قال بعض مشایختا رحمهم انت (قاید: حاف إذا ادعی عایه شیئاً معلومًا) لأن الاستحلاف بصح علی دعوی صحیحه و دعوی الجهول لا تصح و وقال بعضهم. یحلف علی کل حال دلاله إقا بحلف نظراً للبنیم، واحتیاطاً له ، وفی مثله بستحلف علی کل حال.

ويان أخيروا أنهم أتعقو، على الضيعة واليتهم من أنزال الأواضى والغلات كذا، ويقى في أيديا " كلمة القدر، فيمن كان منهم معروفًا بالأمانة، فالقاضى يقيل عنه الإجمال، ولا يجبره على التصبير • لأنه لو أحيره على التضبير وبما لايكنه الخروج عن العهدة مع صدقة في الأخيار، والإنسان قد يصبر عن حفظ حسابه، وعن الخروج سها فيتضرره وليس للعاصي ولاية الإضوار بالغير، ومن كان منهم منهما، فالفاضى بجيرهم على النفسير شيئاً فشيئًا ولا يقبل مه الإجمال، وليس تفسير الخير" ههنا الحيس، وإنها تفسيره أن يحصره القاصى يومين أو فلاقة، ويخوفه ويهدده إن لم يفسو اخباطًا في حق البيم، فإن فعل ذلك، ومع هذا لم يغسر، فإنقاصي يكنفي منه بالمعين" ويتركه.

۱۹۳۱۹ - قال: وإذ قال الرصى للقاضى الفلا: إن الفاضى العزول حاستى ، قالقاضى المعزول حاستى ، قالقاضى المقلد لا يكف صه إلا بالبينة ؛ لام بدعى طلاق حق الحاسبة على الفاضى ، فلا يصدق طبه إلا بحجة ، وإن قال الرصى أو الفيم: أنفذت على البيم ، أو قال: أنففت كذا من ماني ، وأراد أن يرجع بدلك عن مان البيم والوقف، لا يقبل قوله بي المحتمل ؛ لانه أمين أوعى الإنفاق من ماني البيم والرفف، ويدعى المراجع عن ههدة الأمانة بدعوى الإنماق من غير أن يثبت لنفسه السنحقاق شيء، وقول الأمين في مثل هذا مقبول، فأما إذا ادعى غير أن يثبت لنفسه السنحقاق شيء، وقول الأمين في مثل هذا مقبول، فأما إذا ادعى الإنفاق من ماني المستحقاق لشيء، وقول الأمين في مثل هذا مقبول، فأما إذا ادعى

<sup>(</sup>١٠) وفي الأصل: أبدينا كذا مذا لقدر.

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل وم. المجبر . .

<sup>(</sup>٣) حكفا في م وكان في الأصل: بالنعبين وفي فقاء بالمعبير

على الصعير والوقف، ودعري الاستحقاق لا يضر من غير حجه.

1879 - قال الوارد الاصلى الذيم أو الرضى أن الذائفي العرول الحرى له مشاعرة في كل شهر قال الحرى له مشاعرة في كل شهر قال رضائق الوارد وصدى المتداول في مثالث أو لم يصدق القاضي المثان الأباد لا يتمان الذار الاستحراد الداموي ليس محاجف وكذات قبال الماضي المبارك في احال ليس بحجة، فإن قالت له بية على عمل القاضي من حال فقاضي حال المثان المثان المثان المثان والايم تذايع كمايته والراحافي والرافق، فهذه البيئة قاست على إثنات فعل القاضي المداول عدولا على مثان المثان فعل القاضي المداول على حال العالمي المداول على حال القاضي المداول المثان على إثنات فعل القاضي المداول على حال المداول المداول

وقوله في حال فصاء فيساء حل عند ولايت ، مقبول ، فهذه السنة قامت على ما هد حجة ، فصلت ، بعد هذا السام على ما هد حجة ، فصلت ، بعد هذا السام على ما هد حجة ، فصلت ، بعد هذا السام ، وأن أكثر و متعال ، حراسل عمله ، وأنطز الريادة : لأنه لم يتحق للماص المعرف أن يزيد على أحرامتل عمله ، فلا يكوث المعلد تقيد الزيادة أمر و الداخلي بالروعلي البند ، والأند استوفي الريادة أمر و الداخلي بالروعلي البند ، والأند استوفي الريادة أمر و الداخلي بالروعلي البند ، والأند استوفي ساطل بهداله .

13.734 - قال في الأصل : ومنا وحد انفاضي في ديواي الماضي للحروان من المهادي المحروان من شهادة . و قسام المؤلف المحروان من شهادة . و قسام المؤلف المحروان من المحروان المحروان

<sup>(1)</sup> وهي الأصل بأن.

#### الفصل التاسع عشر في القضاء في الجتهدات

۱۹۳۱۹ - قال في أدّب الفاضي : وما اختلف فيه المقهام، وقصى قيه قاض بعضيية، تمريح إلى قياضي أخر برى حبلات ذلك أمنصى مضيا، القياضي الأول. والإبقضاء، ولرنقضه كان مطلا

والأصل فيه ما روى أنه أا انتهت اخلافة إلى على رفتى الله عنه رفع إليه فقدايا عمر ، وقصايا عنمان رضى الله عنهما، وطلب عنه نفسها لذ أن رأى على رضى الله عنه في تلك الفصايا كان مخلاف دلك ، فلم يقفى على رضى الله عنه شيئًا من دلك، وحين قدم الكوفة فام خطيبًا ، وقال: إلى لم أقدم عليكم الأحل عندة عنده عندما عمر ، والأعقد عقدة حلها عمر رئيل الله عنه، والممتى في ذلك أن قصى الفاضى في موضع الاجتهاد ناف بالإجماع ، عكان الفضاء النائي ينقض الأول محاليًا للإجماع ، ومخالف الإحماع في مؤلف الإحماع في الأحماع في المرابط المناه النائي الله على المنافقة المنافقة الإحماع في الإحماع في الإحماع في المنافقة الله على المنافقة المنافقة المنافقة الإحماع في المنافقة الإحماع الإحماع المنافقة المنافقة

ولأن القف، إذا حصل في موضع الاجتهاد، فقد ترجع الجانب الذي انصل به الغضاء، فلا يعارضه الجانب الآخر؛ ولأبه ثو حاز للناني نغض الأول يجوز للثالث بعص الثاني إذا كانا وأيه مخلافه، وكذا للرابع والخامس إلى ما لا بشاهي، وتسر في أحكام الله بعالى ما لا يشاهي.

1977 واعلم بأن قضاء لفصاة الني ترفع إلى قاضي أخر لا تخلر إما أن يكون جوراً بخلاف الكتاب، أو للسنة، أو الإجماع، أو بكون هي محل الاجتهاد اجتهاد فيه الدفهاء، واحتنف فيه عالمه أو يكون بة ولى مهجور، فإن كان في محل الاجتهاد، فعلكمه ما ذكراء، وإن كان حوراً، فاقفاضي الذي رفع إليه لا ينقذه وينقضه، ولو نقاء كان لفاضي آخر أن يبطله الأن ما يخالف الكناس، والسنة، والإجماع باطن، ولا يجوز تغرط الهاطل والصلال.

وله كان غول مهجوره فالعاصى قدى يرفع إليه بمصده ولا يتطفه ولم خفدكان انداش أخر بعد ذلك الدينطان، ومسائي بعد هذا بنايه ازن نساء الله تعالى - ، ، بعد هذا يجتاع الى بيان مجار الاجتهاد .

4974 "قال أن سماعة عن دحاة رحايها أنو أمر عام كو أمر عام عن السي يجزأته فعل وحاء عنه عمل السي يجزأته فعل وحاء عن السي يجزأته وقت أحد من أصحاء أو خواء عن النال الداره أو خلافه، وعمل الباس باحد الأمران بول الآخر، أو عمل باحد العراق، مرافق مسلوح، فإل عمل باحد العراق، وأم يحكم به أحد، فهو معروك منسوح، فإل حكوبه حاكم من أهل إماننا لم يجرء أنبار إلى أنه وإن فصل بالنص، لكن تب بإحماء الأمة منساحة حيث لم يعمل به أحد من الأمة، والعمل بالنسوخ باطل غير حام

قبال أورتا كانتر من بالشام احتلف فيه الناس ، حكم به حاكم من حكام أهل الامتمار و فأحد بعض بحض اخكام أهل الامتمار و فأحد بعضهم يقول و اعداء وبعضهم يقول الاحراء بعني يعمل اخكام أشار إلى أنه يجراً حلاف معص العلماء الايتمال الايتمال المحل محل الاجتهاد ما لم يعتبره العلماء وسراعوا له الاحتهاد فيه و الاغرى أن عبدالله بن عباس يضى أنه منه كان من المقلماء أأل أنه أنه يست خوا الاحتهاد أه في را الاعتماح في أنكر حابه أو ما مرد الحارى ومني الله عنه أنه يعتبر حلانه على ما يبا قبل علما

تُمِ قوله . ورق تحير من قلت ما تحقيق فيه الناس، يت بر إلى أن العمرة حذيقة الاختلاف في قليب ورة " القحل محسدا فيه ، وهي بعض الترافيع يسبير إلى أن العمر ، الانتهام الذايل الاحتيفة الاحتيار.

وفي الشنقي المسائل ؟ فيرة ندل على الداخيرة الاشتهاء الدائين، وهكذا وكو محيد رحيه الله في السياطكان الهي أنوات الأدعال، وسيائي إيان طك بعد هم إذا شاء الله تعالى - ثم إلى الحصاف رحمه الله لم يعتبر الحلاف بيتنا ويان المساعي وحمه العاد والفاصية الحلاف بين الشفاعين، والمؤاد من الشفاعين الصلحابة ومن معهم ومن معتمم من السنف.

<sup>(</sup>١٠) وفي م أمن فقياء الصحيمة ا

<sup>(</sup>۱۴ وهي)(أسيل وه المهرورة

١٤٣٢٢ - قال صاحب الأقضية: وإذا زني رجل بأم امرأته، ولم يدخل بها، فجلد القاضي، ورأى أن لا يحرَّمها عليه، فأفرها معه، وقضي بذلك نفذ فضاءه، لأنه قضي في فصل مجتهد قيم، فإذ بين الصحابة وضي الله عنه اختلاقًا في هذه الصورة، فعلى وابن مسعود وحمران بن الحصين وأبي بن كعب رضي الله عهم قالوا: بالجرمة ، وابن عباس رضي الله عنه كان لايقول: بالحرمة، وكان يقول القرام لا يحرم المللال، وريما قان برويه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ و نفاد هذا الفضاء في حق هذا الفضير عليه منفق عليه، وفي حق المقضى له إن كان جاهلاء مكفئك وإن كان عالمًا فعلى الخلاف؛ المن

١٤٣٢٣ - وذكر القدوري وحمه الله في شرحه: هيمن نووج امرأة رنس بها أبوه أو ابه ، وقضى الفاضي بنفاذ هذا النكاح، ومي نفاد هذا الفضاء حلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله: لا ينفذ تضاءه؛ لأن الحادثة متصوص عليها في الكتاب، فإن التكام في العفة؛ الوطء، ولا ينفذ حكم الحاكم على خلاف النص، وعلى قول محمد وحمه الله: ينفذه لأن هذا النص ظاهر، وللتأويل فيه مساغ، وحديث ابن عباس وضي الله عنهما على ما روينا يؤيده، فكان محل الاجتهاد، ئىغد قضاءە ئيە .

١٤٣٢٤ وإذا خير الرجل إمرائه، فاختلات زوجها، أو اختارت بصبها، فهذه المبألة كالت مختلفة في الصدر الأول، فعلى قول عمر وابن مسعود رضي انه عنهما إن الخفارت ووجهاء فهيي امرأنه ووإن اختارت بقسهاء فهي تطليفة دثنة، وهلي قول ويد الن ثابت رضي الله عنه إن احتارت زوجها، فهي امرأنه، وإن اختيارت تقبيها، فهي تلاث تطليفات، وعلى قول على رضي الله عنه إلا احتيارت زوجها، فيهي بطليفية رجعية ، وإن الحتارت نفسها بالناق، وعلى فول أهل الدينه : إن امحدرت روجها فقد بالت منه، وإذا كانت المُسألة مختلفة في العسدر الأول من هذا الوجم، فبأي قول من هذه الأثوال تغيي كان تضاءه في قصل مجتهد فيه فينفد.

١٤٣٢٥ وإذا قضى القاضي بجوازيم أمهات الأولاد لا يتفذ قضاءه ، واعلم بأن جوازبيم أمهات الأولاد مختلف فيه في الصدر الأول، فعمر وعلى رضي الله عنهما أولا

كان لايجوأ الرسمهاء ومكداروي عزرعانشة رضي بله عنهاء وقال على رضيا الله عته أخواً: يجوز بعهاء توالحمم التأخرون على أنه لا يحوز بيعها، وتركزا قول على احراً مجواز معها بعد فأبل

قال الشبيخ الإمام الأجل شمس الأنمة الحلواس وحمه الله: ما ذكر في الكتاب: أنه لايتفاذ قصاءه قول محمد وحمدالقاء أماعلي قول أبر حنيفة وأبريها سف وحمهما الله. يتبغي أنَّ بنقد مكأنه مال إلى قرنُ من قال: إنَّ النقدمين إذا الخطفوا في شيء على قولين، ثما جمع من يعدهم على أحد القولين، فهذا الإحمام هل يرقم الحلاف التقدم؟ عند محمد : برهع حلاقًا لأمي حيفة وأني يوسف ، وإدا ارتفع الخلاف للتغدم ، على قول ا محمد رحمه الله البريكن قضاء هذا الفاضي في فصل محتيدًا الفيه . وحند أبي حتيفة وأبي يوسف وحسمهمة الله إدالم يرتفع الخلاف المتقدم، كان هذا فضاء في تعبل محتمد فهر فيتبذر

هما بقولان: لو تب الإجماع بنقاق من يعدهم لا بد من نضليل للخالف. لأم مخالفة الإجماع صلاله وتصليل بعض الصحابة، أو بعض السلف محال.

ترضيحه: أنَّ المحالف لو كان حيًّا لا يتعقد الإجماع مع مخالفته، الكفاره مات: لأذبالوت فات المستدل لا الدليل، والمائع الدليل دون المستدل، والدليل قائم، فيسم أنعفاد الإحماع.

ومحمدر حمه الله يقول: بأن ما هو حد الإجماع قند وُجِد هنا، والدليل المقتضى لكون لإجماع حجة لا يوجب الفصل بينما إذا ميقه مخالف، وبنما إذا لم يسبقه مخالف، ألا ترى أنه لو احتمع علمه عصر على حكم واحد، والعقد إجماعهم على ذلك، ثم احتماع أهل عصر بعدهم على خلاف ذلك بصح، والنسخ الأول بالثاني، كأنه ورداية منصادة بحكم إية فبلهاء تم فنون الكل لمنالم بصلح مانعًا تعلقاد الإجماع، فقول الواحد أولى أدالا بكود مالحًا، وقولهما: بأنه يؤدي إلى تضابل يعص السلف، عليس كذلك؛ لأن الإجماع إنه اتعقد الأن، والتضفيل في مخالفة الإحماع. فإذا انعقد الإجماع لا نتحقل للخائفة، ملا يؤدي إلى الإصلال.

<sup>(</sup>۱) وفق م في مجل مجيد

وكان الشبيخ الإصام الأجل ضمين الأنسة السرخسي رحمه الله يقول:
الإخلام أن بن أصحابيا رحمهم الله أن الإحماع المتأخر برقع الخلاف المتقدم والاحداد الإجماع قد وجد، والدليل الموجب لكون الإجماع حجة الا بوجب القصل، فكان هذا الإجماع قد وجد، والدليل الموجب لكون الإجماع حجة الا بوجب القصل، فكان حلقا القضاء في في محل الاجتهاد، فلا يتقد عند الكن، فكان ما ذكر في الكاب أنه الإينفد قضاء، قول الكل، وما يقول بأنه يؤدي إلى تضليل بعص السلف، فلنا: الا يؤدي، الأن تبدل تجعل هذا الإجماع بمنزلة البيان أن ما أدى إليه اجتهاد المخالف في الصدر الأول تبدل الآن، وصار بمنزلة ما أنو كان حيا، وتحول رأيه إلى خلاف ذلك، وإنما عمل المناب في الصواب في حملا الأمر المسلمين على إجماعهم على ما يجل تهم، وعلى تغير الحق والصواب في قولهم، وعلى تغير الحق والصواب في قولهم، وعلى تغير الحق والصواب في قولهم، وعلى تقير الحق والصواب في

قال الفاضى الإمام الكبير أبو زيد رحمه الله من تقويمه في آخر مصول الإجماع: أن محمداً رحمه الله روى عنه أنه لا ينفذ القصاء بجواز بيع أم الولد، وعن أبس يوسف رحمه الله في النوازل أن أنه لا ينفذ القضاء، وذكر الخصاف رحمه الله في أدب القاضي أن أنه لا ينفذ القضاء من غير ذكر خلاف، وفي الناب الأول من أقضية الجامع الكبير أن أن قضاء لمقاضي بجواز بيع أم الولد يتوقف على إمضاء قاض آخر، وهو الأصبح، والوجه في ذلك أن لعلماء اختلفواعلى أن يم أم الولد، عل بقي مختلفاً فيه؟

قال أصحابنا وحمهم الله: لم ين محتلفا ديد، كما ذكر شمس الآنمة السرخسى وحمد الله أصحابنا وحمهم الله: لم ين محتلفا ديد، كما ذكر شمس الآنمة السرخسى وحمد الله : أن الإجماع المناخر يرفع الخلاف المنقدم، ومن العلماء من قال: لا يرفع، أمساء قاضي أخر بعده، لا يكون لا حديد ذلك إبطاله، وإن أبطل قاضي أخر بطل، ولا يكون لا حديد ذلك إبضاءه و كذلك عذا الحكم في كل حادثة احتلف الناس فيها أنها مختلفة، أو ليس بمختلفة أن قضاد الفاضى ميها يتوقف على إبضاء قاضي أخر إن أبطاله وليس قاضي اخره بطل، وليس لاحد بعد ذلك إبطاله، وإن أبطاله قاضي اخره بطل، وليس لاحد بعد ذلك إبطاله، وإن أبطاله قاضي اخره بطل، وليس

١٤٣٧٦ - وفي الزيادات : لو أن المسلمين أسيروا أسياري من أهو الحيرب

<sup>(1)</sup> وفي الأصل. غول: الاختلاف.

وأحرزوهم بدار الإسلام، لم طهر عليهم المشركون، ولم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم أخرون من المسلمين، وأخذوهم من أيديهم في دار الإمسلام، فإنهم يرحون على العربق الأول اقتسم الغربق المثابر أو ليريفتسمو ا؛ لأنه تبريثيت للكفاء فبهم ملك، ولا حق ما داموا في دار الإسلام ليقاءهم في أبدي الفريق الأول من حيث الحكم والاعتباره قصبار أخذ الفريق الثاني من الكفار في دار الإسلام كأخلهم من الفريق الأول، فيردون على الفريق الأول.

قال في الكتاب: إلا أنَّ يكون الذي قسيم بين الضويق الثاني إسام بري سا صنع الحُشركون فلكنَّا وإحرازًا، فحيئة كان الفريق الثاني أولى عَلَمْ فقال: لأن هذا ما بختلف فيه الفقهام، ومعناه أن العلماء اختلفوا في أن محود الاستبلاء هل هو سبب للملك؟ فإذا رأى الإمام نفس الاستبلاء من الكفار تمنيكا، وقسم بين الفريق الناتي بناء على ذلك، حصل قسمته في محل مجهد فيه، فيضدُ كقسمة الفنائم في دارالخرب.

١٤٣١٧- وذكر في السير الكبيرا: إذا استولى الشركون على مال المسلمين، وأخرزوه يعسكوهو في دار الإسلام، ثم استنقله منهج جيش من المسلمين قبل الإحراز بدار الحرب، فذلك مردود على صاحبه، وكذلك لو لم يعلم الإمام بذلك حتى قسم المناع بين من أصابه، فالقسمة باطلة، والمال وهو المناع مردود على صاحبه، وإنَّ علم الإمام للحال، ورأى إحرازهم بالعسكر إحرازاً ناماً "، فخمسه وقسمه مع غناتم المشركين بين من أصابه من السلمين، ثم رفع" إلى قاض يرى ذلك عير إحراز، أجاز ما صنع الأول، ولم يبطله؛ لأن هذا عا يختلف فيه الفقهاء، ومعناهما ذكرناء

فإن فيل: كيف يستقيم هذاء ومن قال: بأن نمس الاستبلاء ينبت اللك، وهو الشاقعي لا يجعل مال المنتمن صحلا لتمليك الكفار بالاستبلاء، ومن قال بأن مال

<sup>(</sup>١) فهي م. إحرازًا مإمام.

<sup>(</sup>٢) وهي الأصل: ثم وقع إلى قاص يرى دلك عير إحواز ، وهو الشافسي لا يجمل مال السلمين محملا فتعليك الكفَّار بالاستبِّلاء حاز ما صع الأول، ولم يعلُّل؛ لأنَّ هذا عابضتف فيه الففهة ، ومعند ما فكرناء هإن قبل: كيف يستفيم هدا. . . إلغ هذه العبارة غير مربوطة -

المسلمين منحل لتمكيت الكفار بالاستيلاء، وهم أصحابنا ما حملوه "منجره الاستيلاء مسلا

قننا: كون مال المسلمين محلا لتمالك "الكمار بالاستيلاء مختلف فيه، وكون مجرد الاستيلاء مختلف فيه، وكون مجرد الاستلامسية محتلف فيه أيضاً، فالادام في هذه المسانة أحد غول من قال بأن مجرد الاستيلاء مب عال المسلمين محر للمنظ الكفار بالاستيلاء، ونقول من قال بأن محرد الاستيلاء مب للملك، فكان اجتهاده من الطروين مصادفاً محلا مجتهااً هيه ونظير هذا ما مثا فيسن فضيادة المساق على الغائب أو شهادة رجل وامر أثير بالمكاح على الغائب ينهد فضياء وعلى المائلة على واحد من المصلين مجتهد فيه المكاح، وليس للمساق شهادة أصلا، ومكن قبل: كن واحد من المصلين مجتهد فيه فيعد المصاد من القاطي باحثياده فيهماء فكذا في مسألتاً، والمعنى فيه أن المحتهد بيتع المائل للكافر "عجود الاستيلاء قبر الإحراز شار الحرب نافذ، قبل، وقد ذكر الخاص بالكافر "عجود الاستيلاء قبر الإحراز شار الحرب نافذ، قبل، وقد ذكر سير الجامع الكبر "": أنه الإستيلاء قبر الإحراز شار الحرب نافذ، قبل، وقد ذكر سير الجامع الكبر "": أنه الإستيلاء قبر الإحراز شار الحرب نافذ، قبل، وقد ذكر

التربيل، وعن الزهري رحمه الله أنه بدعة، وأول من قضى به معاويه، وإلا خلاف التربيل، وعن الزهري رحمه الله الدعة، وأول من قضى به معاويه، وإلا قال بأنه حلاف التربيل، وعن الزهري رحمه الله عالى: ﴿وَاستُسْهِا مُ الْهِيدُ مِن رَحَالِكُم ﴾ "الآلة، بقتضى أن يكون حجه الاستحقاق في من حالب الدعى شهدة وجليل، أو شهادة رجل واسرأتس، فهن جعل الهجم شهادة ساهد واحد ويمن المدعى، فقد حالف النصى، وإنا أحدثه قال الرهري: إنه بدعة والأه لم يعسل به أحدثه والمسحنة وصى الله عنهم، وإنا أحدثه بعارضو بقال بدعة منه.

<sup>(11)</sup> فكذا في الأصل وجه وكان في لح العصوا

<sup>(</sup>٢) مكذا في الأصل وما وكان في غ. تصليك

<sup>(</sup>٣) مكنًّا بي ظروه وكان في الأصل: اللكمار.

<sup>(</sup>۱) وفي الأصل وبي سبر الكبير

<sup>(12</sup> سورة الشوة الأية 147

وذكر في كتاب الاستحلاف أن على قول أمي حيفة وحمه الله وسفيان النورى:
يت قضاءه الما روى عن رسول الله ينج: أمه قضى شاهد وجين الطالب أن وقد أخذ
به يعض العلماء وحمهم الله، فكان قضاء في فصل مجتهد فيه، فينفذ وعلى قول أمي
يوسف رحمه الله : لا ينفذ الأنه خلاف لتنزيل

ولي أنشية الجامع أس تعليقي: أن القضاء بشاهد رابين بنوقف على إمضاء قاض أخراء ولو قضى بحل متروك التسمية عمداً، ذكر في "النواهر" أن على تول أبي حنيمة ومحمد وحمهما الله: بقذ نضاءه، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله: لا ينفذه لأنه حلاف النزيل.

١٤٣٢٩ - وثو تضي في حداًو قصاص بشهادة رجل وامراتين، شهرة ع إلى ذاخي اخر بري خلاف رأيه، وإمايتها فضاءه، ولا ينطقه

وليس طريق بداة فضاء الأول في هذه العبورة حصوله في صحل منجتهد فيه الأنه لم يبلغنا الاختلاف فيه إلا ما وأرى شافاً عن شريع رضى الله عنده وإنها طويته أن العضاء . الأول حصل في موضع اشتباء الدليل، بناه : أن المرأة من أهل الشهادة شهادة مطافة؟ الأن الأهلية لمعان قائمة بها، وتلك العالى لا تختلف، وظاهر قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَمَ يَكُونُهُ وَأَجَلَيْنِ فَرَجُلُ ﴾ "أبدل على قبول شهادة النساء مع الرجال مطافاً ، نظراً إلى النظاء وأنه وإن رد في إلى المنابئة إلا أن العبرة عدنا لحموم اللفظ لا لخصوص السبب.

وليوبره نص قاطع في إبطال شهادة اقتساء مع الرجال في مذه الصورة.

وما رزي عن الرمزي ومو قوله : مضت السنة الحديث اليس بديل قطمي ، فكان موضع النتباه الدئيل ، وكان موضع الاجتهاد، فكان قضاء، في فصل مجتهد فيه .

۱۹۳۳۱ - وفی آالسیر فلکیبر : اشتری الرجل نابة وغزی علیما، قو حد بیا فی در الحرب عیث قون کان النائع معافی العسکر خاصمه، رازالم یک یتبغی له أن لا

(1) أخرجه أحمد في مسئلة (١٩٦٨ - ١٩٤٨)، وإبن أبر شهية في مصنفة (١٩٥٠). (١٠٠٠). (المراجعة على مصنفة (١٩٥٠). (١٩٥٠). والطعاء وعلى المسئلة (١٩٠١). والطعاء وعلى المسئلة (١٩٠١). والبسيقي في الكبري (١٩٠١)، وأبو عموانة في أحسبة (١٩٠٠)، وإبر الجارود في المشغى (١٩٠٠) والمراجعة (١٩٠٠).

<sup>(</sup>٢) سورة الغرة: الأبة ٢٨٢.

بركبها، ولكن بسوقها معه حتى بخرحها إلى دار الإسلام، وتوركها بحاجة نفسه، أو حمل أمتعته عليها، منظ حقه مي الرد، وحد دابة اخرى أو فم يجد، فإن أتي الإمام. وأخبره فأمره بالركوب، فركب سقط حقه في الرد، ولو أكره على الركوب؛ لما أمه كان يحاف عليه الهلاك، فركب، ولم يتفصها ركوبه، فله الرد؛ لأنه عند الإكراء يتمتم العمل من المكرة، ويندم الرضاية.

وإن لم يكره الإسام على الركوب، ولكن قال: ارتبها وأنت على ودك، عركبها منقط حقه في الرد، فإن ارتفعا إلى قامي معد ذلك، فردها بالعبب على طريق الاحتياد لما قال له الأمير من ذلك، نام رفعت إلى قاصي احر، يرى ما صنع الأول خطأ، عزامه يضى قضاء الآول؛ لأن فضاء الأول حصل في موضع الاحتياد، لأن ظاهر النصوص الموجبة قطاء الأمير تخرج ركوبه من أن يكون رضاء بالعيب.

و كذلك التنصيص من الأمير نقوته " وأنت على ونك يسقط اعتبار دليل الرضاعته بالعيب ، ولو قصى بإيطال طلاق المكوه، نقذ قصومه؛ لأن قصاءه في عصل مجتهد ؛ لأنه موضع اشتباء الدليل ؛ لأن اعتبار الطلاق مستر التصرفات يبقى حكمه.

18771 - وإذا قضى قاص بامر محتلف قيد، تم رُفع إلى قاص أخر، فأبطاء ، تم رابع الى قاص أخر، فأبطاء ، تم ربع الى قاض تالنت، مهذا القائمي يخضى الفشاء الأول ، وبردائشاني الرد في غير محل بالإحساع خصولة في فصل محشهد فيه ، فكان القضاء الثاني بالرد في غير محل الاجتهاد، فلا ينفذ واو كان نفس القصاء الأول محتبداً فيه ، بعض المشابخ رحمهم الفقائل، هو مختلف فيه ، وبعضهم قاليان لا اختلاف فيه ، فردد القاضي الثاني ، فإن النفاضي الثاني ، فإن

۱۶۳۳۲ - وإذا قضى القاضى فى فصل مجنهد هيه، وهو لا يعلو بذلك ، اختلف المسابح رحمه من المسابح رحمه الله فى المسابح رحمه الله فى كتناب الإكراف وهكذا روى الحسن عن أبى حنيقة وحمه الله وعامتهم على أنه لا كتناب الإكراف وعامتهم على أنه لا يجوز مراليه أشار مى المبر الكبر م قضى المبر الكبر في فراب العالم: إذ من الرجل، وترك رفيقًا، وعلم الديون، فياع الفاضى رفيقه، وقضى ديونه، فم قامت البيضة ليعضهم أن مولاه كان دراء، كان بيم الفاضى فيه باطلاء ولو كان القاضى عالماً

للتصيرات فنا يشهد والنظل تغريره \* لأنه وصيته وساعه في الدليق ، ثم والى قاهي أنه و - لرى ولك حصله باللذ فصاء الأول، وهم حصار فصاح بالنابع في قلسل مجتهد لهم في العصلين مع هافا المهابليف فصل الدفي الفصل الأول، و فا نها يعدم ، ولما أن الفصل الذلي لم عشره و فاكدا ذكر في كناب الرجوع عن الشهادات

و المؤكور تبيه وإذا شبهد ما صودان في قالف ولم العلم قداص مدت حتى فضى بداء الإنجاء ثم طلوعية كالراس إنه أن شهدة المحدود في الملف المدالات في المساود المساود المساود المساود المحدود المسلى قصيات وإلى لم يكن من وأبه دلك تنفض قصاحت مدا لأن النفط مساولة المحدود في الاساق إدام وبعلم المساور الكولية الما ودائل الفائد المساولة في الما تعلق الما يا طفاً على مدار والما يراد المنافذ الما ينافذ الما ينافذ الما المنافذ الما ينافذ الما ينافذ الما ينافذ الما ينافذ الما المنافذ الما ينافذ الما

18777 ولد علم القدمين باكران الشامة محدوداً في الطاق في مثال المداد المحدوداً في الطاق في مثال المداد المستهادة إلى الطاق المداد المدا

عال شمس الأنبية السرائيسي، حيما الله في تموج كانب لوجوع الاعداهو ظاهر المعددة والعهدا شرط المرائيسة المقتمة في المحتهد فيه الأيصي "المحكم خادة". فمحرى فيها حصومة صحيحة مع مدراتة صي العصرة في حسم على مسمو

1979 كم المرافق من المناصى شهادة المعلود في المدف بعد التوبة و دوران. الاستهادة حجمة القائدة فصادم فأن هذا فصل محتبد بدوران الأفراقية احتمالاً في الصادر الأول، فصد راضي الله عنه قال يرافي حجمة، وابن فصاص أصى الله عام كافرالاً براها حجمة، ورب لان الموضع مدولج شد، لدا المالي «الأفرالاً لا تشاه ولده والحالات ول السلماء واحدة في ضوف الاستثناء أن إلى القسع، أو إلى ردانشهادة فاهور.

وعي مي يوميف رحمه ته أنه قال: ﴿ يَتَمَدُّ مَمَّا الْتَعَيْدُ . هَمَّا رَفِعَ بِي فَاضِ أَحَرُ

<sup>11)</sup> وبي الأحس: الح

الم وبي الأصل الانسان

أمطله النانيء فكأنه رأى فضاء الأول مخالفا فظاهر الأيف فلهذا فال أمطته الفانيء

وفي أقضية الجامع "من تعليقي عن الفيخ الإمام الراهد عبد الله يخيز احرى وحده الله وفي الخيرة حرى وحده الله إذا قضى الشاخسة اللي قاضي المخرم إنه المنافقة على المنافقة المنافقة

العدود في الفذف، عقال: الفاضي عو المحدود في الفذف، فعضى لرجل عضية ، ثم رفع فصاء وإلى قاضي أخره برى دنك باطلا برد فضاءه وبجب أن بعلم بأن المحدود في الفذف لا يصلح قاصباً فبل المتوبة ، ولا نفذ فضاباه بالإحساع، وإذا رفع فصاباه إلى فاضي أخره أبطله الفاضي الثاني لا محافه ، غمر نفذه الفاضي الثاني، فالقاضي الثاني بعظله والأن تنفيذ الفاضي الثاني حصل بخلاف الإحساع، فكان ماطلاء فكان للثاني أن يعظله وسد التوبة لا يصلح فاضياً عدما خلاف النسافي رحمه الله ونون رفع قضاء إلى فاضي أخر برى بطلابه أبطله ، فقد فرى بين قضاء المحدود في القذف وبين القضاء مشهادة المحدود في الفذف وبين القضاء مشهادة المحدود في الفذف وبين القضاء بشهادة المحدود في الفذف وبين الفضاء برامع فضاياه إلى قاشي المحدود في الفذف وبين الفضاء برامع فضاياه إلى قاشي

وإذا فضى شبهادة المحاود في الفائف، فيوقع فيضاءه إلى قياض برى بطلاته الإبطاء، والعرق أن قضاء المحاود في الفائف نفسه منطقة فيه عندنا، لا يستلح فاصياً، وعند من خالفتا يسلح فاضياً، ويفس الفضاء إذا كان محالفًا بتوقف على إمضاء قاص أخر، فأما القضاء بشهادة المحدد وفي الفاف شهادة المحدود في الفائف شهادة المحدود في الفائف، يكون المحدود في الفائف، يكون حاصلا في المخلصة فيه فيندنا، يوضع أما فلناء إن قصاء المحدود في الفائف، يكون حاصلا في المختلف فيه، فيندنا، يوضع أما فلناء إن قصاء المحدود في الفائف إذا كان

<sup>(</sup>٤١ هكندافي طر، وقال في الأصل وفي: توصيح

هسه متحالفا فيه لو عدد كان القاضى منزماً فول نفسته فيكون عاملا لنفسته والإنسان فيما يعس فعسه لا يصمح قاصياء عملي قول من لا يرى ذلك قضاء: يبعدم صورة النضاف وتعاد النفسة من عبر وجود صورته الا يكون فأما تقضاه بشهادة المعدود في التقف لو نقذ كان القاصي منزماً قول الشاهد، فيكون ندملا لميره لا لنفسه الجوحد صورة فقضاء وحكن تعيده

18771 - ولو رأفع قنفساه القياصي المحدود في الفيدف إلى قياصي بوي بحواره فأستماه القور فع إلى قناض أحر بري بطلالة ، فبالقاضي البالث ينصل إمضاه القاضي التالي ، ولا ينظل فضاء القاصي الأول ، لأن إمضاء التالي حصل في محل مجتهد فيه . فنفذا "، فلا يكون لاحد إبطاله

قال في المنتفى ، وردا كان القاضى محدوداً في نقدت لا يسعه أن يقصى على وجه الحكم، ولكن بُنوع المصوب من يد العصب، ويقع إلى اعتالت عنزمه من ليس شافي، فيكون معياً نبطائب، واستشهد صاحب الأقصبة لإيضاح الفرق بن قضاء الشعبي لمحدود في القذف، عقال الاثرى أن القاضى لو قضى للزوج بشهادة زوحته ينفذ قضاء، لوجود صبي فالقضاء، ومصادفته محلا محتيداً فيه الآن مقا مجتهد بيه أن الزوج على بصلح شاهذاً نزيجته، وعبى رضى القاصه كان برى فقك، ولو قضى لاحرأة نقسه بشهادة شهود لا بجوز الاتحدام صورة القصاء لكونه عاملا للصبه من يتوقف على إمضاء قاض أحر، كذا ههنا.

13779 - ونو آن قاضياً فعلى بشهادة شاهدين، ثم عدم أنهما كافران ، ودخضاء الفاهو أن قضاء وقع بخلاف الإحماع ، وإن عشر أنهما عبدان ، فكدنك اخواب ، وأنه مشكل الأن شربطانوني الله عده كان يجيز شهاد فالعبداء وكا الله علماء لما وداود ابن على ، و بلوات أن الصحابة أجمعها على عدم قبون شهادة العبيد، قان علياً وزيد بن الله وضي الله عنهما في المكاتب إدا أدى بعض نثل الكتابة ، هن يعتل بقدر الا أنا على وهي الشهادة ، فقال : أو أيسالو شهادة على يعتل بقار الله بلاد الشهادة ، فقال : أو أيسالو شهادة يحدر شهادة على على عدم قبول شهادة المسادة على عدم قبول شهادة

<sup>(</sup>١) وبي الأصل فيفد.

المبيد، وإلا لما احتج زيد بفصل الشهادة.

وقول بعض المتأخرين بخلاف إجساع الصحابة وضى الله عنهم: لا يعتبر، ولا تصير الحادثة به محنهذا فيه ، بخلاف شهادة المحلود في القذف؛ لأنه كان مختلفاً بين السلف، ولمو عسلم أنهما أعميان، فقد ذكر شدمي الأنمة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الرجوع: أن الجواب فيهما كالجواب في المحدودين في القذف، وذكر شيخ الإسلام: أن الجواب فيهما كالجواب في العينين، وظاهر ما ذكر في المختصر بدل هليه .

18774 - عبدًا، أو صبيء أو نصراني استفضى، وقفس بقضية - شروفع قضاءه إلى قاض أخر، فأمضاء، فإنه لا يجوز إمضاء، وهذا الخواس طاهر في حق الصبي والنصواني، مشكل في حق العبد، بناء على ما ذكرته أن القضاء معنبر بالشهادة، والعبي لا يصلح شاهدًا أصلا، والنصواني لا يصلح شاهدًا في حق السلمين، فلا يصلح قاصيًا، قاما العبد يصلح شاهدًا عند مالك وشريح رضي الله عنهما، قيصلح قاضبًا، فإذا اتعمل به إمضاء قاض أخر، يبغى أن ينفذ كما في للحدود في القدّف، والجواب ماذكرنا.

18779 - ولو أن أعمى قضى بقضية، روقع إلى قاضي أخر، قامضاه ينعد قضاءه؟ لأن في أعلية شهادته خلاف طاهر إن كان بصبراً وقت التحمل، عاطلاف بين أبي حنيفة وصحمد وحمهما أنه وبين أبي يوسف وحمه الله وإن كان أعسى وقت التحمل، فالخلاف بينا وبين مالك، وقد اعتبر خلافه الأل الموصع موضع اشتباه اللهليل الأن التميز شرط في الشهادة، فعالك أعتبر أصل التميز، وقد وجد ونحل اعتبر فا كمال التميز، ولم يوجد، وهذا عابشتيه، وللاجتهاد فيه مجال، ولبس فيه إجماع السلف يخلاف، بخلاف قصار المد على ما من.

ولو رقع فضاء إلى قاض لا يرى جوار قصاءه أبطله؛ لأن تفس الفضاء سجتهد فيه الآن الخلاف في أهلية شهاددته حلاف في أهلية فضاء، ثم قال: ولو رقع فضاءه إلى قاص برى شهادته بقضاءه جائزاً، ولا يدرى ""أنه هل يرى ذلك، فأنفذ حكمه، ثم رمع إلى قاض برى ذلك باطلا، ففيس له أن يطله؛ لأن إمصاءه حصل في محل مجتهد فيه، ثم سوكي بنها إذا كان شهادته يرى جائزة ويبسا إذا كان لا يدرى؛ لأمه إذا كان لا

 <sup>(1)</sup> وفي م: إد لا يقرى.

حراق بحص على أما مرعم حراؤه الأسالطلحر الدلقامين لا ينصي بحلاف ما يخمده

• ١٤٣٥ - وقر أم اسر أدامست حسيب حيار قسصيا حياة كل سي، إلا احداء د والقصاص، لأنها تصمح تباعدة فيما عندا خدود والقصاص، متصلح قاصيه بيها، والا تصمح ضاهدة في الحدود والقصاص، فالا تصرح قاصية فيها، وإن قصت في الحدود والقصاص البراح قضاءها إلى فاضي أمر، فأمضاه بعد قصاءه الالأذ في عابتها أعصاء شبره الداير ، هما أن في أهدته للشهادة اشتاد المايل، ماكان، حياماً فه

" ۱۹۳۹ مرادا قصل العاصى في المجتهد فيه بخداها رآية ، ذكر الشاح الإسام الوقف و المراد المسلح الإسام الوقف و مكذا الوقف المراد ال

ولاكم خصاف في أما أمانهي إذا أن الفاص إذا فشي بدياف، أيه بالمداعد المراجعة فيه بالمداعد أن حريدة وحدة الله حلاقة لهما رحمها الله وكان الفقية أنو عبد المراجعة المراجعة الله والمان الفقية أن عبد المراجعة الله والمدامعة المحالة المحمد الله يجال والي شرح الله الله المحروف المراجعة المحروف المحلوف المحروف المحروف

قائل رحمه به الدفر اختلاف في تعفل الواصح في تمان للمصادر وفي تمان المصادر وفي تعفل الواضح فكر اختلف في حل الإقدام على تقصاده ودكر في كتاب القسمة ما بدل على حوار التصاديمية في أرد وبعدقال القسمة في الوصية لتي ازدادت على المساحمة أمن منيفة راصه طريق بطريق المسارعة، وحندهما بطريق العرق والعمارية، فوقال الورأي ذلك أحدث فهم حسال، فإن كان الحلاف في حواز الأحدار أن الغير، عرجه قول من قال بالجواز اذا الغاضي أمر العشاورة، فموات يحوله الأحذير أي غيره إداكان محالقًا ترأيه، عديكي للأس المناورة وباندة

وجه قول من قال بعده الخوار قوله نعالي . فؤوال الحقّوبينية بسائران عاُ ولا لقيع العوالحُلية في الله تعالى شي القاصي عن الناج عبى الغير ، والاحد بوأن الغير (با كان) محالفًا برأيه شاع هوى الغير ، وإن كان الخلاص في شاد القصاء ، هوجه قول من قال عدم العادة إله وعبر فساد فصاء ، وعادا عن حد برعمه

و بعد قبران من قال بالتعادأته قضى في ماطل الاحتهاد، فينفذ قصاء، كمنا لو قصى براكي مديسه، وهذا لاك الفيصياء إنه يرد لمكذل الحصاء والايسيشي بالحطأ في سواضح الاحتمادة الأداكل صحيفه الانقطام فقول بأدالصوات ما أدى إليه احتمالاه، الانا أذى أ وليه اجتهاد خصيمه، بال الأمر محتمل عنده وقود ذاك الأمر حجتمالا عنده، ليقو الصواب في الجنب الذي يتصال به القصاء حمالا لأمرة مني قصلاح فيضاد.

أخر معادن الأنا 14.

والادا وهي الأصاراء ولا ماأمنين

عنى أراءهم ادفائاه وإن كان ذلك محالفًا أرأى الخلفاء لأتناههم في المسائل حلحم إبن عباس رضي الدعاء.

١٤٣٤٣ - وإذا قصى القاصي بفتل في تسامة لا ينفذ قصاءه.

وصورته: فيل وجد في محمه وادعى أوليا القبل على رجن أنك تلته قال بعض العدما و سمهم الله وهو مثلث والشامعي وحمهما الله في القدم ا إذا كان بين المدعى عليه وبين الفنيل عدارة ظاهرة، والا بعرف له عدارة مع فير الفدعى عليه وبين داخوله في المحلة، ووجوده فنبلا مدة قريبة، فالقاضي يحلف ولى الفتيل على دعواله، فإذا حلف قصى له بالقصاص وعمدنا فيه الدية والقسامة، فهذا موصورة هذه المسألة، وإغالم بعدًا الفضاء؛ لأنه خلاف السنة، واللاف إجماع الصحابة رضي الفعامة رضي الفعيم.

وعن أن يوسف وحمدانه : أنه بنقد القضاء ، ولكن إذار فع إلى قاضي أخر أنطله إذا لم يستوف القُود : لهما ذكر : أنه خلاف السنة ، وحلاف إجماع الصحابة وضي الله عنهم ، وأول من قضي به معاورة ، وقدر ذوا عليه ، فنهذا كان للثاني أن يُلطك

ولو فضى فاضى بجواريح الدرهم بالدرهمين لا بجور ، وقد مرهفا، وكدلك او كفى فاض بجواز منه الساء الابجوز ، وصورته إدا قال الرجل لالوقة أقتم النوالي كذا، وقال: شير ١٧٦ أو ما أنبيه ذلك، وإلها قال: لا يجوز الفضاء مجوارها؛ لأنها حنيو خنه فالت عائشة وضى الله عنها: للمحتها أبنا علاق، وقيل: للمحتها الله المان وقيل: للمحتها الله المان وقيل: للمحتها الله الموازع، وقيل: للمحتها الله الإن فوله محلاف تكتاب والسنه لا يعشر كبه، وقد صح رحوعه عنها، وعن أبي يوسف رحمه الله والو كان مكان لفط النحة لفط النزوج ، بأن قال الرجل لالموأة: تز وجنك إلى كذا، فقيل عدر ورحمه الله هذا المكاح، وأبطن الأجل جاز قيضاء الأله محل الاجتهاد، فإن عدر ورحمه الله هذا المكاح، وأبطن الأجل جاز قيضاء الأله الذه محل الاجتهاد، فإن عدر ورحمه الله هذا المكاح صحيح ، واشتراط الأجل باعل، وهذا لأن

وعن أبي وسعيار حمدالة يرواية بشرا: أنه لا يجرز قضاهه في هذه الصواءة أيضًا،

<sup>(1)</sup> وفي الأسمر: إلى كفال أو قاله: شهرًا

وإذا سبى القاضى مقاميه ، فقضى يُدَعب غيره ، قال أنو حتيمة رحمه الله : ينفذ القصام ، وقال أنو يوسف رحمه الله : لا ينفذ ، هكذا ذكر الحصاف رحمه الله في أدب القاضي ، و وهكذا ذكر في المبرن في آخر أدب القاضى ، وهكذا ذكر القاضى أنو على التسقى رحمه الله .

١٤٣٤٤ - وصورة ما ذكره الفاقين أو على النسفي وحجه افد إنا نسى الفاضي رأيه، وقصى برأي غيره، ثم تذكر رأيه، قال أبو حنيفة رحمه الله: بأحذ برأيه في المستقبل، ولا ينظل ذلك القضاء، وقال أبو يرصف رحمه الله " ببطله، وذكر الفاصير الإمام ركن الإسلام عبلي السعدي والشيخ الإمام شمس الأثمة السرخسي وحمهما أفة قول محمد معرأين بوسف وحسهما الهاء وجعار القاضي الإمام ركن الإسلام هذا هذه المُسألة فرعًا لسألة تقدم ذكرها، وهو ما إذا فضى القاصي بلغب غيره، وهو عالم عِذَهِ وَنَا نَصْمُ وَوَكُو أَنْ تَلَكَ السَّالَةُ عَلَى الخَلافَ بِينَ أَبِي حَنِيمَةٌ وَبِينَ صَاحِبِهِ ، كذا هذه ، وله أَنْرُفَاضِيًّا فَضِي بِحِلاصِ فِي دارِ استحقت مِن بدى المُشترِي، وأَحَدُ الصَّامِن بدارِ مثلها. لم رفع إلى قاض أخر، أبطنه، وصورة المسألة: رجل إع دارًا له، وضمر البائع للمشترى الخلاص ، أو ضمن أجنى له الحلاص ، وتعسيره أنا يقول الضامن للمتسرى : إنَّ استحقت الدار المشتر اقمن يلك، قامًا ضامن ذك استحلاص الدار ، أحتال حتى أستخلص ذلك الدار بالبيع أو بالهبذء وأسلمها إليكء فهذا الضمان باطل عندناه لأم ضمين ما يعجر عن الوفاءية، وعنديعض الناس بصح هذا الفسسان، وهذا القول لا يستدال فياس صحيح، وقد استكره التقدمون، فقد قال شريع: من شرط الخلاص، فهو أحمق، سلم ما بعث وخُذُ ما اشتريت، ولا خلاص، وإذ قضي قاض بجواز هذا الضمان، فقد قضى بما عو باطل،

ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قول أبي حنيفة رحمه الله، وهو الحنيار صاحب كتاب الأقضية"، فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تفسير ضمان الخلاص والعُهدة والدرك وقعد، وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق، وعند أبي حنيفة رحمه الله تفسير صمان الخلاص ما ذكرنا، وتفسير ضمان الدرك ما قالا، وتفسير ضمان العرف ما قالا، وتفسير ضمان العيدة صمان الصلك القديم الذي عبد البائع، ثم عندهما تفسير هذه الأشباء إذا كان واحداً وهو الرجوع بالتمن عند الاستحقاق، كان هذه الصمان صحيحاً.

1878 - وإذا استحم المبيح من بدالمنشري برجع بالثمن علي الضامي ، فحتى فضى نصحه هذا الصحال، وأثبت للمشترى حصومة مع الكميل ، ينفذ هذا العصام، فإذا ربع إلى قاض آخر لايطلع، وأما إذا ضمن تسليم الدار إلى المشترى لا يصبح صمامه، علا يصبح الفضاء 44 مًا قوريا.

١٤٣٤ حواد أن امرأه وحل أو الناء عن دم العبد، وأبطل دلك قرض نا أد من رأيه أنه لا عنو للنساء؛ لأنه لا حق لهي في التصاص، كما مو مذهب بعص العلماء وسمهم أنه، وفضى باللود للرجال، فغش أنا بناه الرجل رفع إلى قاصي برى عفو الساء صحيحًا، فالقصى باغذ ذلك أمهو، ويبطل أنه فده ما غود الأل النهساء الأولى بامالي لأنه بخلاف المكتاب، وهو قول تعالى الأونها أمالي أسما تُركيفه إلا النهساء وهو قول تعالى الأونها أمالي المناهدة التحرص لليء مكان عكر المناهدة المناهدة وإلى كان المناهدي الخصاف رحمه أنه وصاحب كناب الأفضية ، فالوان يسفى أن يقال: إن كان المناهد له بالقصاص عالما يشتمل عنه - لأنه قبل شخصاً محقول الده، وإن كان عام يعضى عبد بالدية.

أصل المسألة ما ذكر في الأصل : أن الدم إذا قنان بين أشير، فعضا أحده مما، تبع فنل الأعراء إذ كان الفاتل جاهلا نحب لدية ، وإن كان عائمًا بجد الفصاص.

1974 - وقو أن الرأه طاقها روجها فيل الدحول بها، وقد كالت قدمت الهوا.
وتجهزت بالك، فقض القاض للزوج سنف جهازا الأندكان برى دلك، كما قبل
بعض القاس : بناه على أن الزوج لما دفع الصداق إليها، فقد رقبي بنصرهها، فصار
نصوفها وقبي الروح النصرف الروج بقسه، وقو أن الروج الشرى دلك بنسه، وساق
إليها، تباطلقها قبل الدحول بها، كان لها نصف الجهر، فكذا هيا، وذا قصى به قامي
لا ينقذ قصامه الأنه بحلاف قبال الصورات بيناك الفروص، وتنقروها هو المسمى في
الحيل للروح في انطلاق قبل الدحول بنصف "الفروص، وتنقروها هو المسمى في
العقد، والجهاز لم يكن مسمى في العقد، فلا بتنصة، وتكن هذا قصاء بخلاف التص،

<sup>(</sup>الأسورة السند اللأبة 14

٢١ كوني الأصل وم: بصف

فكان باطلال

١٤٣٤٨ - ولو قصى قاض بإيطال المهر من غير بينة ولا إقرار، أخا، بقول بعض الباس، إن هذم النكاح يوجب سنوط المهرد إصابايف من الزوج، أو بينزاء من الراف، وترك المرأة الطلب في هذه الده دليل عليه، جهدا القضاء دخن، لأنه مخالف لإجماع السنف

۱٬۳۶۹ وتو طلق امرأته في حال اخيض، أو عن صهر حاممها فيه، أو طلقها مكتمة واحدة، وقضى قافي وبطال كله، فهو معل دالاته يحالف السنة والإجماع، مكان اعلا

 ١٤٣٥ - ولم أن رجيلا قال: إن تروحت علائة، فهي طالل. فتتزوجها، ورفع الأمو إلى قاصي برى بطلان ذلك الطارق، فأبطلك نقد فضاء، لأنه فصل محتبد فيه في المصدر الأول.

١ ١٩٣٥ - وإذا قصى القاصى في الخالج أنه فسنخ أم طلاق نفد فضياء الأل المسألة معتقدة في مسمر الأول، هكذا فاعره فيض الإسلام رحمه الله وكر قصى قاض ما تقرعة في رقيق أعنى لفت والمحددة والمحددة الله مجتهد فيه و فسائلك والسافعي رحمهما الله يقولان المغلوعة، واعتمدا حديث الحسن البصوى: أن رحلا اعتم سنة أحدد له الحي مراضه وولا مال له عسرهما فأقل رسول الله على يشهم وأعنى النبن منهما".

١٩٣٥٣ - وعن أبي يرسف رحسه الفاء أبدلا ينفذ فضاءه - لأن استعمال الفرعة ترع قمل ، وأبد حرام، ويُنه قال لم النسلخ ، والعمل بالمسوع باطل ، ولو قصي برد لكاح مدأة بعيد عمي، أو جنون ، أو بحو ذلك ، أم ينقص فصاءه الأم مجتهد فيه في العبار

٥٥ ريي الأصل أعلم

<sup>(</sup>٣) أهر بدرأي موازلاتي المستقد (٢٥٠/٩٥-١٥٥٩) من حديث مسران بر الحصيري والمبهلاتي في السنة الكيسري (٢٥٥/١-١٥/١٥٩)، والدار تعلى في المنتلة (١٥٠/١٠٥-١٥٥)، ما لشيائي في الكدوى (١٥٨/١- ١٥/١٦٥)، الإمام (١٥٥/١٥٠) (١٥٥/١)، وفي اللحمي (١٥٥/١-١٥٥)، والطبراني في الأرابعة (١٥٥/١٥)، وأحمد في أحسنه (١٥/١٥٩)، و تروزي في السنة (٢٥١/١، كلهم من طريع واحد، وهو طريق عبرانا في مصير.

الأول كان هم رضي الله عنه يتول: ثود الم أة بالموات، الحيسة ، واثان على وبي مستود. وضي الله عنهما يقولان: لا تواد .

والواردت المراة الزوج تواحد من مقاه العيرات، وقصى قاض بحوازه لف فضاءه! لأن هذا فصل مختلف بين أصحاب وجمهم الله و فمحمد وجمعه الله يقتول : بالردد بالقمال صادق محاد محمد اليه

1000 - ولو قصى بحواز البكاح بغير الشهود نفذ قضاء الأن المسأنة مجتلفة ، 
ممالك وعشمان السدنى رحمهما الله كما يشتر طان الإعلان حتى لو حصل الإعلان 
بحضور الصبيان والمجابس يصح النكاح صدحا ، وقد اعتبر خلافهما والأن الموضع 
موضع اشتباه الدلون والأن اعتبر الكتح بسائر نصرطانه ، أن نصحه يقتضى أن لايشترط 
الشهادة ، ولأن بعض الدلائل الفتضية بحواز البكاح وظلفة عن اشتراط الشهادة ، وقو 
نصى جوار بع الدير نقذ قصاء الأن الممالة محتلفة ، والوضع موضع الاشتباء والأن 
الشدير إن اعتبر وصدة ، أو تعليقًا للحرية لا يمع جواز الديم و فكان المواقع موضع 
الاشتباء الأن عد وضع 
الاشتاء من هما الوجه ، ولو قصى بشهادة الاين لأنوب أو قصى بشهادة الأب لابته ، نقد 
مضاعة أن يوسف رحمة شاخلافًا بحمد وحمد الماء مكذا ذكر من الانتصبة

واعلم بأن هذه المبالة قابت محدثة بين الصحابة وضى عد عنهم، فعني رضى الله عنهم، فعني رضى الله عدد محمد عدد كان برى جوازها، ثم أحمم المتأخرون حلى مثلاته وردم الخلاف المقدم عدد محمد رحمه الله ، فلم يكن قضاء دفي فصل محتمد بيه ، وهذا مصيعي أنه الخلاف بين أصحب رحمه الله مق الرفقة على ما يبد ، ورذا قبصى بالشهادة على الشهادة فيه ، ورذا قبصى بالشهادة على الشهادة فيه ، ورذا قبصى بالشهادة على الشهادة فيه الدون مسبوة سعر نقد فيداره ورد على رحمه الله لا يشترط سيرة السفر

١٤٣٥ - واذا تصلى شهادة شاهد شهد على حط أبيه لا مند قضاءه ، وادا فشمي بأن العمل لايز جل كما يقوله معنى انطعاء أبطل قضاءه .

۱۶۳۵۵ - وادا فصی بشهاد، تنهود علی وصبه مختومه می فیر آن قری علیم ومنداده الآخر ، و۱۸۵۷ زدا قضی عانی دیوامه وقد نسی او فضی بشهاده شهود علی صله ۷ یدکرون مافیه (۷ امیریموفون خطوطهم، وحافهم آمضاه الآخر، ولم یکن يسمى للأبرل أن بقعل فلك، وهذا ذله قياس قول أبي مشعة وزفر وأبي يوسف رحمهم. الله

1272 من قدر العول المطالف إلى لم القصف سلك الهوم، قدامراته طالق الاثام وتعلق المراته طالق المراته طالق المتابع وحدد في تبده عالمي القامي و الحراء المتابع والمسرف المتابع والمرات والمرات والمرات والمرات والمتابع والمتابع والمتابع المتابع المتابع والمتابع والمتابع والمتابع والمتابع المتابع المتابع المتابع المتابع والمتابع والم

1870/ ودكر الناصلي في الدامعات : ذكر في كسات الحسين الرزود أن للناصي معين وكيلا عن الغائلية وتقيض ما عليه ولا بحيث قبل الداخلي ، وعليه المانوي و محمدة در في الأحمرات أنه أو جاز هذا بقايجوز من حيث إلى نعيد داركيل عن الدائل مختلف فيه الأأل احاث في مدود الدي وحل على الغائب حقّه وقدمت البية عنيه و متدنا الفائب حقّه وقدمت عنه وكيلا و وحد حسن العلماء وحمهم الله ينفسه عنه وكيلا و في المناسعة والمناسعة وكيلا و في المناسعة ولكن هذا تكلف أخدا كياب المناسعة وكيلا و في المناسعة و في المناسعة وكيلا و في المناسعة وكيلا و في المناسعة و في المناسع

1878 - وكذلك لو قدم وحل وجلا إلى الفاصي، برقال الأبل علي هذا ألف مد الفاصي، برقال الأبل علي هذا ألف مد هم وأبل قاتب، وأحال أن يتوارى فقال ورأى الفاصي أن يجعل الأس وهبلا لد فحصل كيلا ، وقبل البيئة عليه على عال، وحكم بالفال، تبورُنع إلى فاش الخراء فإله لا يحيزه فالله المقولة ، وإلى الفيدة في الفيدة في الفيدة أن أحجل بنه والبلا في فاشيد فقولة ، وإلى يحيز الفيداء ما وكرزا أن مناجس غيضه منى الحالب إما منا الفيد أني الناجس أحيد أن بلد تبدي الحالب وبارهو فصولي ، فلا يسلم تبديا الله والمحمولي ، فلا المحدد والما المددود هو الالميت من حق مص الحالة في مناه أما فها بخلالة

ورأوي من محمد وحمه الله: أنه قال: يحرز قضاءه لاشتماه الدليل، خإن متقاصي والايه نصب الوضيل عن الشائب في الحملة ، وتطيير هذ أبو جماء رحل إلى الضاصي،

الأناديق الأصراء فوقياكم حابده

و قال، قدن لفلان على كذا من المال، وقد أوفيته، وأنه في بلند كذا، وأنى أريد أي أقام تلك النادة، فأحمد أن بجمعد، ويأخذني بدلك، فاسمع من شهر دي، واكتب في حمة بدلك، فإن القاضي يحمل عن الغافب عصماً، ويسمع عليه البية.

۱۹۳۵۹ موكفا الوجامات مراة إلى الغالمي، وقالت: بن زوجي طلقي ثلاثا، وأنه في بلد كذاء وإلى أويد أن أهدم ثلك البلدة، وأحاف أن بحجد الطلاق، فاستُع من شهودي واكتب لي حجة، فإن القاضي يجعل عن الغائب خصمًا، ويسمع عليه البينة لما مرً.

وفي الوادر الن مساعة اعن محمد إحمه الله: في قباض حجر على مستحل الفجر لنفساد، فرقع ذلك إلى قاص اخراء فأبطل الفجو الفجر لنفساد، فرقع ذلك إلى قاص اخراء فأبطل الفجو وأحار اللبع، جاز قصاءه، ويظل الحجر - الأدامس القضاء بالحجر مختلف فيه، فلم ينفد من الأول، وكان للثاني أذا يطله، وسيأتي بعد هذا بحلاف.

ولو أنّع إلى قاض يرى جموار الحجم فأجاز الفضاء الأول بالحجم، وأبطل تصرفت المحمور، أم وقع إلى غوء من القصاف فليس له أن ينظل ذلك القصاف ويحبر تصرفات الحجور الأن دلك القصاء صادف محل الاحتماد، وهو تعاد القصاء الأول، وغذ ظاهرًا وباطأة فليس لأحد بعد ذلك أن ينظله

۱۹۳۵ - وإده قضى الفاضى في المأدود في نوع أنه مأذود هي نوع و حده كما هو مذهب انشاده ي رحمه انه عند شرائط الفضاء من الخصوصة، والدعوى يصير متعلّ عليه، حتى لو رأنع إلى فاصي أحر برى خلاف، لا يسطله، ذكره محمد رحمه عا في أول المأدود الكبر والأن هذا القصل مختلف بين السلف.

قال شريع رضى منه عنه : لا يعتبر مأفونًا في الأنواع كشها، فهذه الساله ينبين أن الحنائف بين السنف كالمعتلف بين الصحالة رضى الله عنهم.

ا ١٤٣٦ - وفي إقبران الأصل : إذا حسجير القباضي على وجل حتر ، تم أفير المحجود عليه بدين ، معنى مول أبي حنيفه رحمه الله : إقراره صحيح ؛ لأذا هلي قوله احجر لم يصح ، فصار الحال منذ الحجر ، كاخال فيله ، وعلى قولهما لا يصح إفراره ، لأن على قولهما ، الحجو صحيح في التعبر مات التي تبطله الهزل والكره ، التبحل

بالصبر

فإن قيل: بنبغي أن لا يصح الإفرار عندهم جميعًا؛ لأن القاضي بالقضاء بالحجر قضى في فصل مجتهد فيه الأن بين السلم خلاف أن السفه، هل بوجب الحجر؟ فإذا فضى القاضى بالحجر، فقد حمله موحبٌ، وهذا إشارة إلى أن نفس القضاء بالحجر ليس بمختلف فيه.

ظنا: هذا ليس مقضاء على الحقيقة و الأن القضاء لا يدله من مقضى عليه، ومن مقضى عليه، ومن مقضى عليه، ومن مقضى له، وهو المنقض به، وهو المنقض به، وهو المنقض له، وهو المنقض له، وهو المنقض لا يصلح مقضياً له و المنقض بهذا الحجوء لا يقفى له على المحجود بشيء وحتى لو وجد القضاء مأن وأجد المقضى له أيضًا بأن تصرف المحجود بعد الحجر تصرفًا، ورقع إلى هذا القاضى ، أو إلى قاض أخر بعد الحجر تصرفًا ورقع إلى هذا القاضى ، أو المنابقة والمنابقة والمنابقة والمنابقة المنابقة المنابق

فإن قيل: إذا لم يكن هذا قصماء على الحقيقة كنان عنزلة الغشوى، فينبغي أنَّ لا يحجر عندهما، كما لو أقتى به مفتٍ أخر .

قلما: الحجرينية من غير قضاه إذا كان للحاجر ولاية الحجر، وإن لم يكن الحجو قضاء، كالحجر من المولى على عنده، وكالحجر من الوئى على الصبى عن التجارة، فإن ذَلَك صحيح، وإن لم يكن تضاء على الحقيضة؛ لأنه لهما ولاية الحجر، كذا مهنا للقاضى ولاية الحجر على انسقيه بحكم القضاء، فيصح حجر،، وإن لم يكن حجر، قضاء على الخفيقة -والله أقلم بالعدوب-.

## الفصل العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز

١٤٣١٧ - بجب أن يعلم بأن الإنسان لا يصلح قاضية في حق نفسه ، إما لامه لا يصلح شاهداً النفسه ، ومن لا يصلح شاهداً لق شى، لا يصلح ضاهداً ليفه الان كل واحد مسهما من ماب الولاية ؛ لأن قب أبلغ ، قبعن لا يصلح لأهنى الولايتين كيف يصلح لا علامها؟ وإما لأن الفضاء لا بدله من مقصى له ، ومن مقضى عنيه ، فإذا فضى الفاصى لتصده من كل وجه لا لتصده من كل وجه لا يتفذ فضاه ، فإن أمضاء قاضي أخر ، وإذا قضى لغيره من كل وجه ، فإذ لم يصلح فاضياً بيقين لا يتعذ فضاه ، وإن أمضاه فاض أخر ، وإن أعضاء فاض أخر ، وإن وقع الحلاف في قصاء القاضى أنه قضا في المناه فاض أخر ، وبياني وجه ، يتوقف على إمصاء فاض أخر ، وسيائي وجه ، أو قضى لغير من وجه للغده من وجه ، يتوقف على إمصاء فاض أخر ، وسيائي وجه ، خلال ملمائل -إن شاء اف نعالى -.

" ١٤٣٦٣ - قبال في كتباب الوكيانة، وإذا وكل اقتاضي رجلا مسيع دار له" أو بإجارتها، أو بطلب قبله وحل فهر جائز، بإجارتها، أو بالخصومة له في كل حق يطلبه قبل رحل، أو بطلب قبله وحل فهر جائز، وهذا طاهر، والإيجوز للفاضي أن يفضي لوكيله، ولا لوكيل وكيله، أما إذا كان وكيلا بالبيع والإجارة، فكان حكم العقد وما هر القصود منه يقع للموكل، فكان القضاء واقعا للموكل، وكذلك لايقصي لوكيل أبيه، وإن علا، ولا لوكيل ابنه وإن سفل الأه فضاء لقضاء من وجه؛ لأن بينهما نسبة بعضية، والأجلها له نقبل شهادته لهولاء، فلا يجور قضاء نهم من الطريق الأولى.

ثم قرق بين الفاضي نفسه وبين مَن لا تقبل شهادته له في حق الفضاء والشهادة. فقال: قضاء الإنسان وشهادته لنفسه و وعلى نفسه لا يجور ، وقضاء الإنسان لن لا يقبل

٥٠٠ هكدا في الأصل وم: وكان في طاء يسوم دارة له

للهدنة به لايجوب وعليه بجور

والفرق أن شهادة الإنسان للفيد وقضاءه للقبيه اثنا لا يجرره الأن القصير، لايدال من مقضى له . ومن مقصى عليه ، و لشهادة لا بديها من بشهود به ، ومن مشهاد عليه ، ج من حق هذا نفعي الوجهان على السواب فأه الفعداء القاضي من لايقبل شهادته لدال بجور لكان النهمة، ولا نهمة إذا كان الفضاء هليه، فلهذا فنرقا.

١٤٣٦٤ - ولا يحوز للفاصي أن يقصل فصده ولا الكاتب، ولا يحسد من إلا تقيل -شهيادته أيهره ولا لكاسبهم لأد القصياء يمع أسبوكل وكاللك لايجار أدأن يذعبن أشريكه غيركة عنان أو مقدرضة إدا كانب الخصوامة في مال هذه الشركة الأن القضاء يفير نىقاضى من وخە.

١٤٣٦٥ - وموام بالسارجل، وأوصى للة اصلى منتب مساك، وأوجب إلى رجل أخراه المهجز قفياءه للعبت بشيء مي الأشياء الأنا يقدر الثلث يقع القصاء للقانسي

وكاللُّكُ إذا كَانَ القَاضِي أحد الرَّانَةُ وَ لا ضَفِي لِلْبُسِنِ لِشَرَّاءُ وَالأَمْ لِكُونَ قُفِياً المنفسة من واحده وكعلك له كان الوصي له من القانسي، أو المرأنة، أو عبر هما ف لا يفيل شهدته لهم ، أو كان تبية هؤلا ، ٩ لأن القضاء لهؤلاء لا يجوز ، وكملك لو كان القاصي وكبل الوصي في مراث مبت؛ لأن الفضاء يفع له من حيد الطلمر.

٢٤٣٦٩ - وكالمث لو كنان للقاصل مني البت دين الا يجار فيصياء اللسبت بشيء والوقائل فانفصاه الفاصي كغريمه بعد سوبك الغريب وبين فصامه لعافي حال حياته و و نُفوقَ أَنَا الذُّمَنِ لاَيْعِلَقُ عِمَالُ الصحيح، فيقي مالعمد، خُوقَ أَنْبِي حَلَّصَ مَلَكِكُ فَكَانَ الغضاء واقعأ للغرج من كل وحد فأها بعدانوت فالدين يتعلن بالدا فكالدامال القضيي به حقًّا ترب الدين من بالك الوحه.

٢٩٣١٧ - وإدا وكُلُ أحدُ الخصمين عبد القاضي، أو مكانية، أو معيو من لا نقيل شهادته له و لا يجوز له أن يقضى بالركبال على حصمه ؛ لأن الفضاء غم الوكري من حرب الظامر ، وأنه لا نصيح قاضاً في حن مولاء - والله بعالي أعلم - .

١٤٣١٨ - بإدا و قار رجل رجلا بالحصومة فاستغصر إنه كيل به فنسر ته أن يقضل في ذلك؛ لأنَّ الغضاء هم للوكيل من حيث لفاهر، وليس له أنَّ يقيد وكبيرًا من موكنه؛ فرق بن مقاويين ما إذا أمر الفاضي رجلا أنا بيبع مال بتيم، فخاصم الوكيل في شيء من حقوق ذلك العقد إلى مقاء لقاصي، فإنه يجور له أن يقصي لهذا الركيل.

والفرق أن انفاضي من نصرف مال البيم لبس بخصم، وكذا ناسم، ولهذا لإيلحقه العهدة، عاشقل العقد إلى البتيم من كل وحه، فصار فصاء للبتيم من كل وحه لا لوكيل الفاصيء أما عهد مذلاته.

18779 وقد وكل رجل القاضي ثم هزل عن الفصاء، أو كانت الوكالة فيل القضاء، ثم سنقضي وعرل، فهو وكان على حاله حنى كان له أن يحاصم عند قاض أخر إلا أنه لا يجرز قصاءه؛ لأنه يصبر قاصيًا انقسه، وهذا المني لا يتأني في حق قاص أحراء وكان له أن يخاصم عند قاص أخر

۱۹۳۷۰ قبال في الجنامع الكيبس : إداميات الرجل وله ديون على الباس. بعضها على الفاضي، وبعضها على من لا تقبل شهادته له نحو العرائد وابنه، ذادعي رجل عند هذا الفياصي أن البت أوصى إنسه، فياعتبر بأن ههما تلاث مسمئل: إحداها هذه، والحكم فيها أن انقاضي إذا قصى بوصابه صبح فضاءه استحسادًا، حتى لو قصى بعض من سمينا الذين إلى هذا الوصى بيراً، ولو رفع قضاء، إلى قاص أخر، فإن الفاضي الأحر بحصيه، ولا ينفشه.

وعثله لو أن القناضي لم يقض به بالوصيانة ، حتى فضي هو أو بعض من مسلمها الدين ، لم هضي له بالوصياية ، لا يصح فضاءه حتى كان للووثة ولاية مطالبته بالدين. ولو رفع قضاء إلى قاضي احر أبطله .

<sup>(1)</sup> فكذ في طاء وب، وتالم في الأهمال عمد، لوكال هذا القاصل للفدة من وحد

والمرق أو الفاضي بالفرد أو المصل الثاني يعمل تصده الآل بيب براء تنصده والمرق أو الفاضي بالفرد أو المصل الثاني يعمل تصده والأول توضيحه . أن القصاء معتبر في الشهادة والعرب أو شهاد بالوصاية لهاد الوحل بعد ما أذى الدين إليه لا القصاء معتبر في الشهادة والعرب أو شهاد بالوصاية لهاد الوحل بعد ما أذى الدين إليه لا العرب بالوصاية لهذا الوحل المناه الفين التهادة ، فكان الموصاية الهاد المتحدث والآله لا تهدة في هذه السيح فصاءة الإلاث المناه المالية المناه المناه الأله لا تهدة في هذه السيح فصاءة أبطأ ، قد إلى محسمة الوصى إد كان الموت طاهراً استحدال التهادي وبين القاصى وبين المراه والله والله والمناه والله محسما الله قالوات بناه أله المناه والمناه والله بالمناه والمناه المناه الم

[ويعض مشابخت رحمهم الله قانوا، ما ذكر من الجواب في حق به مستقبم على غول محمد رحمه الله و لأن قصاء لأنه محتلف في الصدر الأول، تورجع التأخرون على طلائم فرامع الخلاف القندم علا محمد وحمه الله على ما ذكرنا في الأقصمة و وهي ما ذكره تنصل الأثمة الحلوان على ما مراً قبل هذه فقو لكن قضاء مي مصل ليجيد فيه فلا يكون لأحداد يصه

أما ما غاكر من الحواب في حل المراه عبر استنتيم المبلاة الان قصاء الامراته كان مختطا فيه في الصدر الأول، والتأخرون ما أجمعوا على بطلامه، فلم يرتفع حلاف التقدم، وكان فضاء في قصل مجتهد فيه فالا يكون لأحد أن يبطله بعد ذلك و كيف وقد ذاتر بن بعض الكتب أن قضاء القاضي لامراته بنوقت على إدهاء فاعي الحرة الان النباس التتلفوا أن قضاء القاضي لامراته على هو قصاء لشب من وحد؟ فإذا أحساه فاشي الحر يترجح قوله جالب قضاء ناضيه، فينفذ المسادفته وحلا مجتهداً فيه ، وقبل ذلك لا يخذا !!

<sup>19)</sup> ما بين التعو منين مماقط من الأقيس وطاء وغط روندهن م

۱۹۳۷ - ولم المريزع أحمار الإيصاء حتى جمل له المناصى وصياء المراب الفاصى مو معلى من مسلينا فعج النمس بيعاء محير الإنصاء والتنصب و محوز اللمفع المها، ويتله أو أصلى النابي اليه أولاء المومصل وصباً عن المُنت برأيه الابتسام العصب .

والواحية في ذلك الالفناخي والآية نصب الراسي عن السايراً أيه ويكون 14 النصب من الفاضي عمل وجه الفصام، ويعد أضاء الدين تعدّر أعناء حدًا النصب فضاء ؛ لأن الفاضي في حدا النصب عامل مصام والاكاذاب النصب فيل قصاء الدين

۱۹۳۷۴ - النسائة النائية المسائة دعاري السند يذا قبان مكان دعوي الوحسية مصوى السبب في هذه للسائلة الأناجاء رجل والدي أنا الن الثبت ورارات القام على ذاك بينه الوفضي الفرخي والسبب منه ، إن قان القضاء للمبع بعد قصده الديل إليه والا يتند قصده وإن قان فيل فضاء اللمل إليه بقد قصده

والعرق بين ما ميل السنيده وبين ما بعد العضاء ما دكرنا من أو حيون، وفي هذه النسأنة على الشرق الذاتي موح الأجماء الأن اشتعاء السيمة في شهادة العربي الأجماء، وفقعت وإنا كذاب الأن المعاصل ولاية نصب الوصل بذون الشنهائة، ومم يكل هذا المست صفياتي التي الشهادة، فأما أنيس بدلامي ولاية البات السبب من عبر تها الذة، فكان ثبوت المسبب مصافي إلى الشهادة والتي ولاية القصاء، فكان كاصباً وضافاً المست من وحد.

فلا الاسار التهمد مستنية عبد الضياء الأداوري لم يكن لمناصي والاية إليات السبب السنداد، فقد والاية إتساب والانة الاستنباعاء الدارر، وعن إنسات السبب الشاشت والاية الاستنباعات ولده فلك إلى لم يكن له والاية إليات السبب، فيصبح فنافسها وشاخفا في القصاء بالسبب من حيث إلا في إنسات والاية الاستبعاء للعيود وإنسام النسب أمر بالد على فقد الولاية، وينفي النبسة من هذا الوجه.

13779 - اللهيئات قبائلة الرداك بالكاب دعوان الرصالية والسند وعوان الوطالية بالمواشلة . وأن عاب رسالادين والرحاء وحل وأقام بنة أن اساكدين و قله بفيض الدين الدي لما عالى المناطق و الدي لما عالى المناطق والرحاء المناطق والمناطق المناطق والمناطقة والمناطقة والمناطقة والمناطقة والمناطقة والمناطقة المناطقة المناط قرق بين الوصاية والوكالة قبل دفع الذين، والفرق الذلكتافي والإية تصب الواس وإن لم يكن على الميت دين، فلا يكون في هذا التصب عاملا لنفسه أصلاه علا يكون في هذا التصب عاملا لنفسه أصلاه علا يكون في منا التصب لوكيل من القائب، فيكون قاصية القصاء يعمل لفسه من حيث إنه يثبت من يقتضي منه، فيهرا بدفعه إليه، فيكون قاصية لفسه و فلهدا لا يصبح، فود وقع قصاء، بالوكالة يلى قاض أحر، وإن كان التضاء بالوكالة يلى قاض أحر، وإن كان التضاء بالوكالة لا يحوز إمضاءه؛ لأنه وقع باطلاء لأنه تفيى بعد فضاء الذين يرده لا محالة، وقو أمضاء بالوكالة من الأول قبل قضاء الدين م عامل محمد وحمد الله في الكتاب، عقال: لان بعضاءه لماني حصر في فصل محمد وحمد الله في الكتاب، عقال: لان بعضاءه لماني حصر في فصل محمد بوء عمل محمد وحمد الله في الكتاب، عقال: لان بعضاءه لماني حصر في فصل محمد بوء عمل محمد وحمد الله في الكتاب، عقال محمد الله في الكتاب، عقال في في الكتاب، عقال في المحمد الله في الكتاب، عقال في الكتاب القبل معالم محمد الله في الكتاب، عقال محمد الله في الكتاب، عقال في في الكتاب القبل أن الهبل أن القبل أن القبل

واحتلت عبارة المتابع فيه مضهم، ضلوا، أرادت حفيقة الاعتلاف، فين المشابغ رحمهما أنه من يجيز الفضاء بالوكالة، كسابحيز الفضاء بالوصاية و ويعصهم قالوا أراديه المنتف الدليل، ووجه ذلك أن الوكالة إناية في حال الحياف والوصاية إباية بعد الموت، فالفيام الظاهر بوحب التسوية، فينبعي أن بملك القامي بصب الوكيل، كمد يمك نصب الرصية ويبيغي أن يملك الفصاء بالوكالة فيل قضاء الدين، كما بملك القضاء بالرصاية، وبإدا أخذ القيام الفقاهر، وقصى بالوكالة قبل قصاء المدين، حصل قضاء في محل محتهد فيه، أو يقرل الهذا فصاء على الغائب، والقضاء على العائب مجتهد فيه، أو يقرل الهذا فصاء على الغائب، والقضاء على العائب مجتهد

قال قبل الهذا العنفاه إذا كال مجتهدا فيه ايشعى أن لا يتوقف على مصادق في التحر على ما مراء تنفي مصادق في التحر على ما مراء تنفاع حدا هكذا إذا كان قصاء للغير من كل وجدد أما إذا كان قضاء الفس من وجداً الابتقاء بل يتوقف على إمصاء فاضي أخر الان الفضاء العلم بالتقل بلا حداث، وهذا قضاء تصلح من حيث إن حدث التهديم النفيع القلم من حيث إن يتفسيه الدين ويتنفل يتفسيه الدين ويتنفل حصور الموكل، فيتوقف على إصفاء فاضي أحراء فإن أدى اجتماده إلى أنه قضاء للغير، وحداث وأساء نقطاء للغير، على المقاد، فالم النفع عبرة.

١١٥ هـکد: في ظاء وقات في لاصل وم الحف النف من كل وجه

الا ۱۹۳۷ و يشر هذا: إذا فشى لامر أنه يتوقف على مضاء قائي أمراء وإلا كان هذا القصاء محتهداً فيه البلغ إن الفصاء الصله باطل بلا خارف، والخلاف في أن فصاء الرجل لامر أنه، هن هو قصاء أنصته من وجعاً فود المعدد فاض أخر يترجع جالب كونه قصاء للعبر على كونه قضاء للنفسه مسقد ما حدوف محلا مجتهداً فيه ، وفيل، فلك لا يعدد ولا يتوقف تنا العبر فيه على أن في فناة الفصاء على العالمات واليزر، فعلى حدى الروايتين لا يعدد الأنه نفس الفضاء مختلف فيه فيترقف على حاء الروايتين لا حلاف في على اطفهام وإغاله الخلاف في على المحله الموايتين المعلم الميقي، من هو شرط الانجال وليس على الوايتين الانكوم على المحل الوايتين الانكام على منبل البقيء من هو شرط الانجال وباس هلم الوايتي المنبوقات الشصاء بالوكالة منا على إمعياء قاص أحراء واقه أعلم الموايد -

۱۹۳۱ و انتسب الساخر أن يستخراً على العائب الا يجوز، ولو حكم عليه الا يحوز، ولو حكم عليه الا يحوز، وتفسير المسخر أن يسبب القاضي وكبلا عن العائب بيسمع الخصو مة عليه وكذلك ثو أحصر رجالا غيره عند القاضي ليسمع الخصومة عليه، والقاصي بعلم أن للحصر السيمة الخصومة عنه، والتا يجوز نصب الدائين عن خصم، حاض في يحد محلي الحكم، فالقاضي مصب عنه، قبلا، وتكن بعد ما يحلي الحكم، فالقاضي مصب عنه، قبلا، وتكن بعد ما يحلي باب داره على ما ذكر با قبل ذات أما في غير بدر ما يمكن المؤضع فلا.

العالمل على أن عمل المستجر لا يجبور منا ذكر الخصاص رحمه الله في الدست الماضي حرج الدين الدست الماضي عدى واقام ليبية على الملك المنافض لاستحرار الماضي على الملك المنافض في يدا مدعى عليه الريسهاد الشهود الملك المحرران المدعى و حمل و حالا الحريبية أن المنافض مع والملك المنافض المنافض في بالده في بالده المنافض المنافض في المنافض المنافض المنافض في ال

12 177 - وذكر محامد رحمه بلد في شهيادات الخامع الدرجل غاب ، فحام رجال: مادعي على إحار ذكر أنه فرج العالب ، ورز الغائب وظلم قل حق له على غرماه وبالكوفة ، والخصومة فيه ، والمدعى عليه بُنكر وكالنه ، فأقام المدعى بينة على . وكانت الخفي القاضي عليه بالوكالة .

قال شيخ الإسلام رحمه الله هذه المسألة دليل على جواز الحكم على المسخر، فإنه فسل: ادهى على رجل هو غرج الفسائب، ولم يقل: ادعى على رجل هو غرج الفائب، ولم يقل: ادعى على رجل هو غرج الفائب، فال الصدر الشهيد رحمه الله: ولكن هذا عندنا محمول على ما إذا أم يعلم الفائب يكونه هذه المسألة على روابتين؛ الأن هذا في الفاضاء على الفائب ووابتان في إحدى الروابتين لا الفائب وابتان في إحدى الروابتين لا يتقدّد لأن نفس القضاء مختلف فيه وفي لروابة الأخرى ينفذ؛ لأن نفس القضاء ليس يتخذه لأن نفس القضاء ملائمة ولي الروابة الأخرى ينفذ؛ لأن نفس القضاء المجتلف فيه وفي لروابة الأخرى ينفذ؛ لأن نفس القضاء المحتلف فيه وفي لروابة الأخرى ينفذ؛ لأن نفس القضاء ليس

۱۶۳۷۷ - وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغبناني وحمه الله يقول في الفضاء على الفائس: يفتى بعدم الجواز والنفاذ كبلا يتطوفوا إلى هدم مذهب أصبحامنا وحمهم الله، فلو أن الفاضي حكم على المسخر، وأمضى فياض آخر صبح الإمضياء، ولايكون الأحد بعد ذلك إبطاله إدا قضى الفاضي بعين في يلتى وجل، والمقضى به لميس مي والايته صبح القضاء، ولكن لا يصبح التسليم.

صورة المسألة: البخاري ادّعي داراً على سمرةندي عند قاضي بخاري أن الدار التي في يديه بسمرةند في محلة كذاء إلى أخره ملكي، وحتى وفي يله بغير حق، وأقام بيئة على دعواه، هالفاضي يقضي بالعار للمدعى، ويصح قضاءه؛ لأن القضي له، والمقضى عليه حاضران إلا أن النسليم لا يصبح؛ لأن العار ليست في ولايته، فيكتب إلى قاصي سمرةند لأجل التسليم.

18774 - وإذا أمر القاضى إنسانًا أن يقضى بين الثبن لم يبيز تضاها ، إلا أن يكون الخليفة أذن للقناض بذلك ؛ لأن العنضاء أمر يحتاج فيه إلى العلم والأسانة والرأى والخليفة بالتقويض إلى هذه القاضى من غير إذن بالاستخلاف رضى بعلمه ، وآمالته ورأيه ، إما ما رضى بغيره قرق بين المقاضى وبين إمام ، لجمعة ، فإن الخليفة إذا في عن إلى إلى إلى إلى المنابقة إذا في عن إلى والمرق أن هناك الإذن بالاستخلاف

<sup>(1)</sup> هكذا في ظاوم، وكان في الأصل: إذا تركس الآمر إلى إنسان من إقامة الجسعة.

إن لم يوجد نميًا وحد دلالة الآن الخليفة إلما فوض إليه إقامة الجمعة مطلقًا مع عليه أنّ العرارص المائعة من إقامة الجمعة مطلقًا مع عليه أنّ المعلوري وعلى العبلاة وغير ذلك متوهم مغصوري وعلى تقدير الشحقيق لا يحكن انتظار إدن الإمام لغيبق الوقت، فقد أذن له بالاستخلاف دلالة الما عها كا لم يوجد الإقل صريحًا لم يوجد دلالة الآن أكثر ما عيه أن الحوارض لمائعة من القضاء موهوم مقصور في حق هذا القاضى ولكن انتظار إذن الإمام ههنا عكن الأنه عير مقدر بوقت، فلهذا العام ههنا عكن الآن عير مقدر بوقت، فلهذا العام هنا عكن الله عير مقدر بوقت، فلهذا

١٤٣٧٩ - وفرق من القاضي ومن الرصي أيضاً ، فإنَّ الرصي عِلْكَ النَّفويض إلى غيره، وإن قير بأذن له الموصى، والغرق أن في حق الوصي الإذن بالتقويض ثابت دلالة أيهبًا؛ لأن الوصى إتما يسمل بعد موت الوصى، فإذا أوصى إليه مع علمه أنه قد بعجر عن التصرف بنفسه، وعلى تقدير العجز لا يُكنه استطلاع رأيه في التمويض إلى فيره، فقد أذن له بالنفويص إلى عبره دلالة، أما ههنا سنطلاع رأى الخليفة، والاستخلاف عكن للقاضي إن هجز عن القضاء، ولا حاجة إلى إثبات الإذه دلالة بالتقويض إلى غيرو، فإن كان الخليفة أذن للغاضي في الاستخلاف إما نصًّا أو دلالة، بأن قال له: ما صنعت من شيء، فهو جائز، يملك توكيل غيره إلا أن بين مصألة التوكيل وبين مصألة القاضي فرق من وجه ، فإن المركل إذا أذن للوكين أن يوكل فوكل ، وهاك الأول للوكيل الثارين ما صنعت من شروء، فهو جائز، لا يكون للوكيل الثاني أن يوكل غيره، والخليقة إذا أذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف، وقال للخليفة""؛ ما سنعت من شيء، فهو جائز كان له أن يستحلف غيره، غلو أنَّ الخليفة لع يأن له بالاستخلاف، فأمر رجلا، فحكرين المن حتى لويجز حكمه، ثورن القاصي أجاز ذلك الحكم، ينظر إن كان الخليفة بحال بجوز حكمه لو كان قاصيًا، جاز إمضاء القاصي حكمه، وإن كان بحال لا يجوز حكم لو كان فاصبًا، يُنظر إن كان عن يختلف فيه الفقهاء، كالمحدود فيه القذف جاز إصضاءه ذلك، وإن كمان عبيدًا أو صبيبًا لم يجز ١ لأن الفاضي إنا لم يزدن في الاستخلاف مبار اخال في حقه بعد الاستخلاف كالحال فيل الاستحلاب، وقبل

(١) وفي الأصل. وقال له الخليفة

٣٧٧ - التصنيف ٢٠٠ باليعوز مع قضاء العاشي

. الاستخلاف لو قصى، وهو من اهل الفضاء، موقف نفاذه على إجازة قاضي أخراء وإلى الموكن من أهل الفضاء لا يتوفف كذاهت

1878 - وقو أذا الحليفة أدن للقاضي في الاستخلاف، عاستحيف رحلاء مع أراد أن يعزفه، لمهايكي لعادات إلاب كان الحقيقة أدن له بالعالي العبلاء مأن هاي لها: وليُ من سنت والسندل من شنت .

وم أدداله في الاستحلاف فاستحده وحلاء فهذا الذائبي للماني بصبر فاصباً من حهة الحقيقة الامن جهة القاصي الأول حي لوائر دافعاضي الأول أن يعرب السابي، لمم يكي له ذلك إلا إدافل الحليقة للعاضي الأول استبدل من شنت

راو أن اختيفة أمر القاصى أن مستخلف وجلا مسم من الحصوم، ومستع من الحصوم، ومستع من الشهود، ويكتب الإمرال، و والبقلع احكم، عامر المنصى رجالا يتم وبدلك، لا يجاوز دلك، قبل لهذا الرجل أن يسمع من الشهود، ويكتب إفراد من أفر عند، ويبدأل عن استهاد، تم ينبي دلك لنفاضي، فيكدن الفاضي مو الذي يحكد بعد أل يحرف صحة فقك الأن الخليفة لو أمر القاضي أن يستع من انشهود، ولكتب الإقرار، والا يقطع الخكر، بن يرفع الامر إلى الخليفة حتى يحكم، خليفة بنشبه وكان صحيحاً، فكدنت إذ أمر على مقد الوحد

1870 الم اخبيفة إدارهم الاسر إلى المناشى، هانداسى لا يقصى بنك البيئة . من يأمر ماحضه المدمى والدامي مليه و واحصار الشهودة ومامر تشفهود أن اشهاده . عنده يحصر الله على والمدعى عليه ، فإدا صحت الشهادة عنده اقضى منك الشهاده . وهذا فصل أساس عنه عاطوى ، من منه المناصى بسمح السدة ويكت الإمراء ويعت إلى القاصى و والقاصى بقصى بقالك ، ولا يسفى له أن طفى بدلك و ويعت المامر عنده وأد يحصر المقر منى يقرعت و تو يسكم كا يصم عنده .

۱۹۳۸۳ و رن قاد انشهوه شهدواعدا الحليفة باحق، ام عابوة، فأعلم الحليفة العاصل تنشيف و عنداله الاحلي هذا، في ماضي لا يصل دارد، ولا يحكوبه حتى بعيدوا الشهادة عدده و قدلك ولا كان تقدمي عليه أثراً عند حضفة نم جحد بعد دلت، فأخير الخيفة القاصي يونور وعنده فالقاصي لا يقبل ذلك إلا أن يأبي العليفة الفاضي، ويشهد عنده مع هيره هلي إفراره: فيقبل الفاضي ذلك على طريق الشهادة؛ لأنه فو شهد. على إقراره ضر خليقته مع راحل أخراء مقبل ذلك، فختيفته أولى .

وسين انقاضي الإمام شمس الأقمة الآوزجيدي رحمه الله عن القاضي إذا سمع الدعوى، ويسمع النائب الشهادة، هل يقضي النائب بالشهاد، بدون إعادة الدعوى؟ قال: الإلا أن يأمر القاصي بالحكم بعث البية

وسئل أيضًا عن القاضي إذا سمح الدعوى والشهادة، وقم يحكم، وأسر نائبه باخكم وهو مأذون بالاستخلاف محكم المثال الصحيح، هل يصبح هذا الأمر، وإدا حكم النائب عل يصم حكمه؛ قال: نعم.

18747 - وفي النتاوي عن الفقية أبي القاسم أن الفضاة على فسيمين: فاهي قلد، وقاطي والمنافقة على فسيمين: فاهي قلد، وقاطي ولي سبب من دفع الرشوء أو الشفعاء، فالأول: إذا قضى لم رقع قصيته إلى قاطي يرى خلافة به أن ينقضه، معض الاجتهاد، والشائي: إذا لفت قضياه إلى قاطي يرى خلافة به أن ينقضه، معض مشايح زماما وحمهم الله قالوا، إذ من تفلد الفضاء بالرشوة لا يصبو قاضبًا، وإذا قضي لا ينعذ حكمه، ولا يحتاج فيه إلى النقض، وأما الذي طلب القضاء باكشفعاء، فهو والذي قلد سوا، في حي نفاذ قضاء في الحتيدات.

12782 - وإذا كان الفناضي مأذونًا بالاستخلاف، فحكم خليفته في حادثة، ووقعت الحاجه إلى إثبات حكمه عند الفاضي الأصلي، ينبغي أن ينتوا ذلك بشرائطه من تقدم دموي صحيحة على خصم حاضر، كما لو أنبترا فضاء قاض أخر.

## وعاينصل بهذا الفصل:

1970 - مددكو شبس الأثارة السوحسي وحده الله في شوحه أن في ظاهر الرواية المصر شوطة أن في ظاهر الرواية المصر شوطة فقاف القضاء، وفي رواية المشوادرات لهي يشرطه أن المصر شوط نفياد المصلف يقضى بعلمه أن المصر شوط نفياد الفاضى وفي السنطى : إضارة عن أبي الفضاء، وإليه أشاو محمد وحمد الله في الأصل ، وفي السنطى : إضارة عن أبي يوسف وحمد الله في الأضاف، وإنه قال: قضاة أمير المؤمنين إذا خوج

أمير المؤمنين، فخرجوا معه، فلهم أن يفضوا ؛ لأن هؤلاء ليسوا مقضاه أوض، إن خم قصاة الخليفة، فأينما حرج الخليفة، فالفضاء أن يقضوا "، وإن عرج القاضي وحده، فلس له أن يقصي.

وعن أبي يوسف وحسه الله في الإسلام أن المصر ليس مصرط، قال شحص الأثمة السواحسي رحمه الله ( وكثير س مشابخنا وحمهم الله أحقوا برواية التوادر : أذ الصرابس بشرط باعشبار الحاحة، قابله عسى تقع الحاحة إلى أن بحرج القناضي إلى محدود، ويسمه الدعوي ثمه، ويقصى هناك.

١٤٣٨٦ - وإذا أمر الغاضي إسالًا بالقسمة في الرستان، فقسم صحت فسمته بانفاق الروابات؛ لأن القسمة ليست من أعمال القضاء حتى يشترط لصحته المصر في ظاهر الرواية حوافة أعنم بالصراب، وإليه المرجع والمأب .

<sup>(</sup>١١) وفي الأصل: طلقصاة ألايفصوا.

## القصل الخادى والعشرون في الجرح والتعديل

1874 - ولا بسأل الشاصى عن انشهود عند أن حبيعة رحمه الله إلا أن بضعن الخصم فيهم، وقال أبو بوسف ومحمد ومحمد الله ابسأل عهم وإن أم بطعى اخصم فيهم، وقال أبو بوسف ومحمد ومحمد الله المسارد والقصاص، فالقاضى بسأل عنهم، وإن لم يطور الحدود والقصاص، فالقاضى بسأل عنهم، وإن لم يطور الحصو فيهم، قبل عمل احتلاف عصر ورمان، فكان الغائب فيهم الله كنان في القرن الرابع الذي شهد رصول فه الله بالخيرية، فكان الغائب فيهم العدالة، فيني الخدى شهد رصول فه الله بالخيرية، فكان الغائب فيهم عملكة في القرن الرابع الذي شهد رصول فه بالا على منافقة وحمد الله ويتان القاضى الإمام أبو على لمنافقة وحمد الله ويكان عليهم رى المسفة على فيم بقول أبى حيفة وحمد الله ويكان عيهم رى المسفة على فيم بقولهما.

وقيل: بل هذا احتلاف على الحقوقة حجتهما أن النصيل حق الفاضيء لأن انقاصي ممهى عن الفضاء بذي ادة الفاسق مأمور بالنشت فيه، فلا بنوقف استيماءه على طف الفصير فياساً على ساتر الحقوق.

ولأبي حتيمة رحسه الله ، القديث المعروف وهو قبوله بيلا: «السلمون عندون الحاصيهم على يعض ا\*\*) ، ولأن الطاهر من حيال المدلمين الحدالة والبناء على الطاهر واحيد ما لم يعارضه طاهر الحرء فقيد، إداطعي الحصم عيم طارضه ظاهر آغر ، فوجب السوال ، حدلاف ما فاص الطامي كان أصابتهم ، فنذا: أن لا يستأن في الحدودة وهي المصاص أيضًا ، إلا أنا ترك القياس تماّة والأن الطاهر لا يحلو عم فوع احتمال، وشبهة ،

<sup>(</sup>۱) أسرحه ابن أبي منيسة في المعينية (۱۹۹۷-۲۰۱۶) والدارفسي في السنة (۲۰ -۲۰۷۶) - والسيقي في الكتري (۱۹۹۹-۱-۱۹۷۶) ودكره أبر اللسجاع في العردرس فألود الحلات (۱۹۹۹-۱۹۹۹)

والطاء والاعتقاري إلامت بقدمت فلما العظامتيوعل فيأة الحديا الأعدار بعد قبل مساواتي، فأسد للمان يشتها مع الشنبات .

14704 - ولأد في الحدد دال وقع الحطأ لا يكي الند ك و يجاهد الدن و طو أن المصلم عدل الشهراء في الحدد دال و في الحصلم عدل الشهراء في العدد و وجول إلى الدعائه و في أن الشهدا عليا و قدل : هو شهر دعلوال فلما شهدا الحيد في الكرهاد أو عدله وعدما شهدوا عليا و فإن حداتها وبعد في المرافق المالية والدن المهدوا المالية أو فال المهدوا هلي و في عدما لوجود الأربعة المناشي بالحزب الوقال في المهدوا به هذه الشهادة حي وفي عدما لوجود الأربعة المناشي بقيمي عديد تا شهدوا الاربعة الالافراد الإسلام، وبكون الفيمية والإفراد الإسلام، المناشية الم

الم ۱۹۲۸ و ران قال المهاعد ولديا أنهم العطاوات او قال الهاعدول و ولديا المار مات في المارد ولديرة عالم المات في كان المهود عدد عندلا من أعل أا عدس والتنافي يقصى بدايات المات ألى حابقة وألى يوسف راحمها منه من غير ألا بداراً من المؤكى بدا على أن المات في المركل حدهما ليس بشرط و وعد محمد راحمه الله ما لم سأل الماصي من المؤكى لا مقلى بسهاد نهم ساء على أن العدد في المركل عدما محدادا كان في كتاب الدائية وفي الاستان المنافعين المحمد في المرابات الدائية منه على المرابات الدائمة على المرابات الدائمة والمنافعين المنافعين المحدل المنافعين ا

وفكر في الجامع الصغير ، وفي كتاب الأقصية الويد من مثلث الأول، وفي أناد الناصل اللحصات في أول باب للدعل عليه البعدُل التنهود أد العاصل لا يتعلق منهاديهما . حل يسال عنهما ، ومكاه رأوي عن أبي برسف رحمه منه في الأمالي ، وعكد روى فشام عن محمد رحمه الله ، فعلى مده الروابات لا يعشر بعديل المنهود وعديلا.

و و سه هذه الروایات: أن المدمی علیه أا علائهما بقوله : صبر عدول ، فقل بر سهما بردکاره ما شام ابه بنسسه إدهمها إلى الكدب و الأن تعديل الشهيرة حق تلدس ، وهي زعم المدعى أن هذا التعديل لم يصبح الآن المدعى عليه ظالم، ليس من أهل أن يعدل. والمنقول عن محمد رحمه الله، هذا أن المدعى عليه حين قال وهما لم يزكهما، قال الصدر الشهيد رحمه الله: قوما أن بقال: في المسألة روايتان، أو يحمل ما ذكر في يعض الروايات أن القاضي لا يقصى بنهادنهما، حتى يسأل أنه قول محمد رحمه الله خاصة، لا لأن تعديله ليس بتمديل ولكن لأن المددعى المزكى هنده شرط على ما يأتى بيانه بعد علاقة أو يغال. ما ذكر في بعض الروايات أن تعديل المشهر وعليه ليس بتعديل محمول على ما إذا كان حاكمًا، وهر من أمل التعديل صح تعديل، محكمًا أو بعد عن أمل التعديل صح تعديله، هكمًا أو رحمه انه في شرح الجامع الصغير، و وإن لم يكن المدعى عليه من أهل التوكية والتعديل بأن كان قاسفًا، أو مستور الحال، لا يصبح تعديله، ولا يقضى القاضى والتعديل بأن كان قاسفًا، أو مستور الحال، لا يصبح تعديله، ولا يقضى القاضى القاضي

فإن قبل . يجب أن بصح تعديل الشهود عليه ، وإن كان فاسفًا ، أو مستور الحال ؛ لأنه إفرار على نفسه ، وإفرار الفاسق أو مستور الحال على نفسه صحيح .

قلنا: كسا أن مذا إقرار على نفسه فهو إقرار توجوب الفضاء على الشاضى، وإقراره على الشاض لا يصح، ثم إقالم يقبت التعديل يقول الفاسق ومستور الحال، فالقاضى يسأل المشهود عليه أصدقوا أم لاء إن قال: صدقوا، فقد أقر على نفسه، فيغضى عليه بإفراره، وإن فال: أرهسوا، أو أنطأوا، فالقاضى لا يقضى عليه.

۱۹۳۹ - وروى الحسن عن أبى حنيفة وحسهما الله: أنه بسغى للقاضى إذا أقام المدعى البيئة أن يسأل المشهود هليه عن الشهورة، فإن عدالهم المشهود عليه بعد ما شهدوا عليه، قضى عليه، ولم يلتقت إلى طعه بعد دلك، حذا إذا عدلهما المشهود عليه بعد الشهادة.

فأما إذا مداّلهما قبل أن بشهدوا عليه، ثم شهدًا عليه، فأنكر المشهود عليه ما شهدا به، فالقاصى لا يقدّ ذلك عليه، ولا يكنفى يذلك التعديل، أما على الرواية التي لا يعتبر تعديل الشهود عليه بعد الشهادة فظاهر، وأما على الرواية الآخرى، لأنه يكنه أن يقول: كنف نفتت أنهما عدلان، وأنهما لا يشهدان على يزور غير ألهما نغيرًا وفسقا، هكذا دكو الممألة في كتاب الأفضية". وروى الحسن عن أبى حتيفة. ما يدل على أن تحديث قبل الشهادة معتبر، فيته رُوى: أن الشهود عنه إذا عدل الشهود بعد ما شهدوا عابه، ثم طعر فيهم، قال: لا يقبل طعنه، وقصى هيه شهادتهم، وإن كان قد عدّلهم قبل أن يشهدوا عليه، فلما شهدوا عليه، طعن قيهم، قال، لم يقصر عله يتعديله إيامم قبل أن يشهدوا، قيدًا أبتواب بانطون فهذا بين لك أن بنون الطعن يقضى عليه بذلك تتعديل السبق.

بعصر المعدل مجلس المكم، وسأله القاضي عن الشهود محصرتها، فتزكية العلائية الدولية العلائية أن يحصرتهم: هو لاه عدول، والتركية في السر أن بسأل العاضي الممدل عز كهم، ويقول المسروتهم: هو لاه عدول، والتركية في السر أن بسأل العاضي الممدل عن الساحد في السر عيمدلة أو يحرجه، وتوريق الشاحد في الته عنهم تزكية العلائية الأن القوم كانوا صلحاء، وكان المعدل لا يخاف من جرح الشهود عند أحواد الناس، وأن الأمر إلى أن الركي لو سرح الشهود بحضرتهم فيلوه بالأذي، فسد أحواد الناس، وأن الأمر إلى أن الركي لو سرح الشهود بحضرتهم فيلوه بالأذي، وظهر عجر المعدل عن تركية العلائية، فأحدثوا تزكية السر، وهو معني ما نقل عن محمد برجمه الله في النوادرات تزكية العلائية، فأحدثوا تزكية السر، وقبل: أول من أحدث تزكية السريع، وحين أحدث تركية العلائية عنه وبلاء، وقبل: أول من أحدث تركية السريع، وحين أحدث تركية العلائية مناه وبلاء، وقبل: أول من أحدث تركية العربية عنه وبلاء والمعدل المحدث العدائية فأحدث تركية العربية والمهار العداؤة والخصومة مع المعدل لو حرج واحداً مبكم هي العلائية ، فأحدث تركية العربية العربية العدائية وبلاء واحداً مبكم هي العلائية ، فأحدث تركية العرب

١٤٣٩٣ - قال في أدب القاضي . لو حسم الغاضي بين تركية السر والعلائية ، مذلك أحسن ، وتصمير الجمع أن المركى إذا عدل الشهود في السر ، طائفاصي يحمح بين الشهود وبين المركي في مجلسه ، وبقول للمركى " أخوالاً الذين زكوام .

قال في الداب الأنماية ؛ وينهمي أن المُعلَك في العلاية هو المُعلَّد في السوء والما كان هذا حسن، حتى لا يسمى الرحل باسم غيره، أو لا يشفى "أاتنان على اسم واحمد.

١٤٣٩٣ - قال في أدب القاضي : ويبيغي للعاضي أديمينار للمسائلة عن الشهود من كان عدلا ؛ لأنه بعدان غيره، فلا عدمن أن بكون عدلا في نفسه و رسخي أد

<sup>(</sup>١) وفي م: إذ لا ينفي.

مكون صلحات حراكيال نبران ولامكان بترأونا أسملا مختلط شامرية لأبع دالم مكور مهذه الصفة لا يعرف العدار من فيم العمال، ويسخر أن لا يكون طماعاء والا فغيوا حش الابخدع بشاله ويسغى أدبكون فقيباه ومرف اسمات الحرج وأسالت للحديل فالأنه الحاصاً أقاريل اهل العلم في أسماب التعديل والخراج، فيمنهم من صيغ كل التصبيق حتى قال المراسمة الأذاف والتطر الاعامة، سقطت مدايته،

وصوم من رسم كل التوصيح، ويني في أن يكون ففيها حتى لا يوصُّه كل التوسيع، والايضيق كل الفسل، والامعال مرفود الشهادة من عمر علم، ولا يجرح عدلا من عبر علوه ويبيعي أزيكون عنها حتى لايحدع بماراه وإنا وامدعالما فقيرا أوعنيا عير حالها واحبار العالمي والروحه مائماً للدلا بخالط الناس وواحد لفة عبر حالم بخالط الباس، يحشر العالمة الأن العالم لا يقدم في شيء، حتى بصح ذلك عنده، فهو تعلمه يهدر على الحرج والتعديل، وغير العالم لا يعرف العدل من عبر العدل، فكان العالم توقر مراهقا الدجدر

١٤٣٩٤ - والأولى أما لا يكون الذكل معملاً ولا يكون مناوياً لا يحالما الماسات لأنه اداكان مغتلاء أو لا بلويط الناس، لا بعراب معاملاتهم، ولا يتكشف له حالهم، ولا يُكتم تُبِ العدل من عبد العدل، والعقد في المؤتى ووصول العاضي إلى المزكل، وفي المداحد عن نشاهد الأعجمي، وعر الحصيد لأعجمي لسر شرط عند أبي حنيفة وأبر يوسف وحملهما الدروال حديكتي ووعنا محمد وحميها فالعباد تسرفاه و الواحد لا يخفي ، ويكف الإنبان إلى كان الشهران، حمَّا بقت مشهاة وجابل معقل ، وإن كان حفا لا شبت إلا بشهاده الماريع بشبرط الأربع

وأحسموا هني أنزحا منوي العددوس مبالر فيرالط التديادة منوي متعظ بتعظة الشهادة مر العدالة والبلوغ على عقل والبصراء وأنا لا يكون محدودًا في القذف شرطاء والمحربة شرط بالإحماع في طاهر الروايس والاسلام شرط بالإحماع إذا كان الشهود عليه مللما

<sup>115</sup> هكفا بي لاهبا وودوداي مي ط. صولة

<sup>(1)</sup> وبي الأصل أحملت

١٤٣٩٥ - وأجمعوا عملي أن التلفظ بلفظ الشمهادة ليس بشرط، فوحه قول محمد رحمه الله " إن التركية والترحمة شهادة معنى الأن القصاء لا يجب إلا بهما، كما لا يجب إلا بالشهادة الأن العلم للقاضي لا بشت إلا بهما، فكانت شهادة معنى، فيعتبر بالشهادة حقيقة ، والواحد لا يكفى في الشهادة حقيقة، فكذا في التركية والترجمة.

18797 و عن أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله: أنهما قالا: أن الركية والترجمة شهادة معني، كما قاله محمد رحمه الله إلا أنه خبر حقيفة، ولهذا الإيشترط فيهما لفظة الشهادة، وهو قوله: أشهار، فمن حيث إنه حرالم يشتوط فيهما العدد، ومن حيث إنه شهادة شرطنا فيهما سائر شرائط الشهادة.

وتحقيقه أن اشتراط سائر الشرائط ما سوى اتعدد في الشهادة على موافقة القياس، أصائح دالة فيلان بها يشرجح الصدق، ولهيذا شرطت العدالة في مسائر الإنحازات، وأما البلوع عن عقل والحرية فلان الشهادة ولاية على الغبر، وأنها تنفرع عن الولاية على نفسه، والولاية على نفسه لا تشت إلا بالبلوغ عن عفل والحرية، فأما البصر فلان القدرة على التمبيز إما تبت به، وأما الإسلام إما شرط إذا كان الشهود عليه مسلمًا؛ لأنه لا ولاية للكافر على المسلم، أو لأن الكافر عليم بالخيانة في حق المسلمين، دل أن اشتراط هذه الشرائط في الشهادة على موافقة القياس، فيمكن اشتراطها فيما هو في معاهدة في على المسلمين، في معاهد فامًا عليها.

وأما اشتراط العدد في الشهادة كان على محالفة القياس، ولهذا لا بلشرط في سائر الأخيارات، فيقتصر عليها

شم عنه الاختلاف في تزكية المبر ، فأما في تزكية العلانية فالعدد شرط بالإجماع . الأن معنى الشهادة فيها أبين وأظهر، ألا ترى أنها تخصص بمعلس القضاء، بخلاف تزكية السر هندهسا، وذكر أبر على التسفى رحمه الله في كتابه : عن محمد رحمه الله ما يدل على أن العدد في تزكية السر عنده ليس بشرط، والذي ذكر فيما إذا عرف الزكي الشهود بالدهائة ، أو لم يعرفهم بها ، لكن مثل عن عرفهم وأجره بعد النهم، يشغى للمزكى أن يعدلهم قطعًا ، فيقول : هو عدول ، ولايقول : هم عدول ؛ لأن انتفات أخبروا بعدالتهم ؛ لأن هذا لبس بتعديل ، بل هذا إخبار عن نعديل الخبر، وهذا الإحسار لم يتبت عند

القاضر لكون المخبر واحدار

رواء عن محمد رحمه الله : وروى عنه رواية أخرى أن العاصى يعين ذلك منه : الأنه أحال بالتعمل على حجته . وهذه الرواية دليل على أن العدد في الركي عند محمد رحمه الله ليس بفرط .

4274 من أما الترجمان إذا كان أصبى، ذكر في غير رواية الأول عن أبي حيفة وحسمانك أنه لا يجوز ترجمته ؛ لأن العمل جرح، وعن أبي يومف رحمه الله. أنه يحوز ترجمته، والمرأة الراحدة إذا كانت لقة حرة حازت ترجمتها عنا هما، كالرجل، وهذا في الأموال، وما يجور شهاد بهما فيه، أما فيما لا يحور شهادتها فيه، لا يحور ترجمتها فيه.

١٤٣٩٨ - قال في اكتاب الأفضية : إذا أراد المزكي أنا بعدل الشهود، ينبعي أنا يقول: إنهم عدول نقاب جائر الشهاد؟ أنا قال حدًا مراأنام الأنفاظ في التعديل .

وقال ابن صلحة: المؤكّى يقول في التزكية: هو عندي عدل مرضى جائز الشهادة، وفي العبول . ذكر لفظ عدى أنقأ، وبعض الشايخ، حسهم اقد هال إدافال اعتدى لا يكون هذا العديلا؛ لأن بقوله عندي أوقع الشال، والفقيه أبو الليت رحسه الله ريّف هذا القول، وقال. هذا عندي ليس متىء، لأن العالم بالحقائل هو الله تعالى، وإنما يخير المكلف عما عند، ووقع في اجتهاده.

1879 و قال أو يوسف رحمه الله القول التركى ما أعلم ما إلا خيراً ، كما دكر عمر وضي الله عنه ولم قول أل الإباس به فقد عمله ، وفي أدب القاصي أ : إذا قال المركى: هم عدول ، فهذا اليس يسعدول الآن المحدود في الفذف معد التربة عدال، ولا تقيل شهادته ، وما رواه أبو على السبقي عن محمد رحمه الله حثيل على أنه تعديل وكذلك إذا قال : هم ثقات ، فالقاضي لا يكتمي به ، فقد يطلق هذا اللفظ على المستور ، ويعض متايخة رحمهم الله قال 1: إنه تعديل ، ولو قال الإنه مزكى بكتفي به الأنه طلب منه التركية ، وقد أنى بلعظ الشهادة .

وتو قال الا أعلم منه إلا عبراً، فقيد ذكر في أدب القاضي : أنه تعديل، وأنه (١) وفي الأسر : خانر فيه الشهادة موافق لما روينا عن أبي يوسف وحسه الله ، ومن الشبايع رحميهم الله من قبال : إنه ليس بتمديل، والأصبح أنه تعديق، لأنه نعى ما سوى الحير هنه، فكان متنبًا صفة الخير له؛ إلا أنه أنبت بقمر ما علم من حيث الظاهر ، وهو المأخوذ به في حنَّ العباد ، أما العلم بالحقائل وسائي.

١٤٤٠٠ وعن محمد رحمه الله : المؤكل إذا كان عالمًا بصراً بكفي به منه ، وإذا كان غير صالم لا يكنفي به منه؛ لأن عير الصالم بما لا بعرف هذا معديلاً ، وإن قال: لا أعلم منه إلا خصلة من أنواع الخير ، وإينا القار لا ينب العاالة ، وإن قال: هو عاليه زما علمنا، وقيد قال بعض العلماء: إنه تعليل، وهكذا رُوي عن شويح، والأصح أنه ليس ه مديل؛ لأن فول الإنسان فيدا علمنا إذا اذم ن بالأخياء بحرجه من أن مكود إنسانًا ، إلا تري أن الشاهد إذا شهد أن المُلان على فلان كذا فيما أعلم، لا تقبل شهادته الأنه لا وكون إنبائاه وكذلك قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : وذا فال: ففلان على ألب هرهم فيما أعلم، لا يكون إقرار، وتأويل حديث شريح أنه كان بقلل "شهادة المستور، كما هو قول أمر حنيفة وحمه الله، وإن قال: هو عمل إن لم يكن شوب الخمور، فهذا ليس بتعديل؛ لأنَّ فيها ذكر تعريص لوصيفه بذلك النوع من القسق، وإنَّ قال: هو عدل الله أعلم- لا يكون تعديلاً ، بل يكون جرحًا ؛ لأنه نفي علم نصبه حيث أحال بالعلم على الله تعالى

١٤٤٠١ - قال ابن مسماعة في أنه الارم " عن أبي يوسف رحمه الله قال " أحير في تركية السير تركية العبد والرأة واللحدود في القائف والأسمى بالاكانود مدولاء أكبل في نزية العلانية ولا من كنت أقبل شهادته ؛ لأن نزكية السر من باب الإحبار، ألا ترى أمه لا وشترط في العدد عندهما ، واللخرر به أمر ديش ، وقول المرأة والعيد والمحدود في الأمور الدينية (\* مقبول إذا كانوا عمولا، ألا ترى أنه يقبؤ روابسهم في الأحسار عن وسول الله يُجُونُه وبجد ، الصوم بقر نهم ، فأما تركية العلالية نطير الشهادة ، حيث شرط فيها العدد ، وهؤلاء لا بصفحون للشهادة، قال: وأقل فيها رجل والمرأتين، يعني في تزكية العلابية ا

<sup>(</sup>١) وكان بي لأصل أنه كان لايقيل.

<sup>(</sup>٢) وفي م. والمعاود في لفذف الأمر، الدينية .

لأن شهادة رجل وامرأتين في الأموان مقبولة ، فكذّلك التركية ، وعلى هذا نوعيه الوائد لولده في السر، وتزكية الولد لوائده في السر جائزة ، لأنها من باب الأعبار أقصى ما فيه أنه تزكية لنفسه من حيث المعنى ، ولكن يجور للإنسان أن يزكى نفسه إذا احتاج إليه ، ألا ترى أنه كيف زكّى نفسه يوسف صلوات الله عليه في قوله تعالى . ﴿الجعّلي عَلَى خَزَائِرَ

وأما في الملائية فلا يجوز إلا تركبة من تقبل سهادته له، وكذلك على هذا تزكية العبد لولاه في السر جائرة، وروى محمل عن أبي حنيفة رحمهما الله: أنه يجوز تعديل العبد والمرأة والأعمى، وعن محمد رحمه الله: لا يجوز تعديل مؤلاه، قال: ينبغي للمعدل أن يحداز للمدوال من اتصف بالأوصاف التي شرطاها في المزكى، وإلى يسأل جيرانه، وأمن موقه الأنهم أعرف بحاله، هكذا ذكر في أدب القاضي

۱۹۶۶ - قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأنسة الخلواني وحمه أنه : إنه بسأل عن جيرانه إذا ثم يكن بينه وبنيم عداوة ظاهرة، ولا يتحامل هو عليم يعنى لا يكون يده في أيذيهم نحو أن لا يعطى الجباية " وما أشبهه ، وهو اختيار أبي على النسفي رحمه الله ، ورواه عن محمد وحمه الله ، وذكر من جملة من يسأل عنه رقيق الشاهد، وقريته ، فقد صح عن عمر رضى الله عنه أمه قال: إذا كان في الره للاث حصاله ، فلا تشكوا في صلاحه إذا حمده قر قرايته وجازه ورفيقه ، وإن لم يجد الى حيواته ، وأهل سوقه من يصلح للتحديل يسأل أهل محلشه ، وإن وجد كلهم غير ثقات بعتبر في ذلك تواتو الأخيار ، وكذلك إذا سأل عن جيرانه أو أهل محلنه ، وهم غير نقات ، فانققوا على نعيله ، أو جرحه ، ووقع في قله أهم صدقة ، كان ذلك عربة قرائر الأخيار .

9- 185 - وإن أخبر بعضهم بعدالته: وبعضهم بجرحه، فالحكم فيه كالحكم في اعتلاف التركل في التعديل والجرح، وسيأتي بيان ذلك بعد هذا -إن شاء فه تعالى - وإن كان الشاهد غوراً الايعرف، إذا سنل عنه في السر، فالقاضي بسأل الشاهد عن معارفه، فإذا مبدًهم سأل عن معاوفه في السر حتى يظهر عنده أنهم هل بصلحون للتعريف، فإن

<sup>(</sup>١) سورة يوسف. الأبة ٥٥.

<sup>(</sup>٢) هكادا في ظاركان في الأصل وم: الجناية.

عنكواسألهم عن الشاهد، واعتمد على خبرهم في الجرح والتعديل، وألا يوقف فيه ، ومسأن عن المعدل الدي في بلدته إن كان في ولاية هذا الفاضي، وإن لم يكن كتب إلى قاصي ولايته يتعرف على حاله .

1880 قال هندام رحمه الله: سألت محمداً رحمه الله عن وجل شهد عند القاضي، وهو على وأس حمس ورسخًا، فيمث القاضي أميدً على جعل يسأل المعدّل عن الشاهد، فالجمل على من قال: على المدعى، وهذا ظاهر؛ لأد منفعة عمل الأمين واجعة إلى المدعى،

وفي توادر ابن سبماعة : عن محمد رحمه الله: لا بشغى للقاضي أن يسأل عن الشاهد رحلة لله عن أن يسأل عن الشاهد رحمة في منا الشاهد رحلة المسالة المسالة المساد المسالة المساد المساد على غيره مسة و الأنه منهم في هذا التعديق بإنه إذا ظهرت عدالة الشهر و الزم قضاء المامي بشهادتهم، وعند ذلك يزول الإفلاس، وروال الإعلام نفع في حقه والأن ماله في ذمته بمزنة الداوى بزول دلك الدوى بزوال الإفلاس، فقت أذ في التعفيل نفعًا به، فكان منهما فيه.

ونظير هذه الرواية من الشاهد إذا كان له على الخشهود له مال، وأنه مفلس أنه لا تقبل الشهادة له مهذه النهمة، وإن لم يكل مفلسًا تقبل شهادته له، ويصح تعديمه لشهوده لعدم عذه النهمة، إذ لا يثبت مهذه الشهادة أمر لم يكل ثابثًا؛ لأنه كان منمكنًا من استيفاء حقه قبل الشهادة، وقبل التعديل، حيث يكته مه بعد ذلك.

1880 قال: ولو أن غرباً لؤل بن ظهرانى قوم، وشهد هذا الغربات عند القاصى في حادثة، فسأتهم القاضى أو المدل عن حافه، وقد عرقوه بالصلاح، وقم يظهر مندما يسقط عدائد؟ هل يسعهم أن يعملوه؟ كان أبو يو سف رحمه الله أولا يقول: إن مكث بينهم سنة أشهر، ولم يعرفوا منه إلا الصلاح، يسعهم أن يعدلوه، وإن كان دون فلك، عليهم أن يعدلوه، وما لا ذلا؟ لأن الحاجة إنى دعرفة حالم يال جربة، وقال ورد الشرع بعز لهم أن يعدلوه، وما لا ذلا؟ لأن الحاجة إنى دعرفة حالم بالتجربة، وقد ورد الشرع بتقاهر مادة التجربة العالم العربة، وقد

ترضيحه: أن من الفرائص ما لا يجب إلا بعد كسال الحول، كالزكاة وصوح

ر مضايات فعالم بحل عليه الحول، لا تقفران عليه أنه مشهك، أو على يراعي حل الله معالى. عن الركاة والصوم

وروي عشام عن محمد رحمه الله الله على قدر ما يقع في القائب صلاحه ، وروى إبراهيم عنه أنه قال المن وقت في النزكية ميو مخطى، وهنا على ما يقع في القلب، ريما بعرف الرحل في شهارين والأخر لا بعرف في سنة ، لأنه يراءي وينصبع ، وهذا القول أشم بالفقه .

وينبخي ان بكون عمي فيناس أبي حيقة رحيمه الله كذنت؟ لابه يفوض إبي رأى المحتهد في مثله ، ولا يقدر فيه بشيء، كمها في الكنبر الساحش ، وفي المدة التي يقدر الكلب معلمًا فيها ، فقر أن صبيًا بلغ وشهد شهادة، فتحكمه حكم هذا العربب الذي نزل بن طهراني العرب الا يعدلوه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدائله، والمدة التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة على قاس قول أبي بوسف رحمه الله، كما يها .

ولا يقار عند محمد رحمه الله ، بل من على ما يقع في الطلب الأن المقالة مبتاها توجه الخطاب حتى يعرف الرجارة عن محطورات دينه ، والشمارة بالأوامر ، والخطاب إلحاق جه عليه الأن .

14.5.7 ولو الزنصر اليا أسمو، ثم ضهد، فإن كان القاصي عرفه عدلا في المصالح، يقبل كان القاصي عرفه عدلا في المصالح، يقبل شهدائه يسعد أن يسأدان في عرفه عالمدالة ويسعد أن يعدله من عبر تأمى، وإقا وقع الفرق بن الصبي والبائع كا فانسره أن العسائة والفسسة، إنما يعدف متبوجه الخطاب، والخطاب مشوجه على النصوائي، فزدار أياه منزجراً عبدا اعتباد محظورات دينه قبل ذلك، يستندل أنه على عدائه، ولا يتغير ذلك بالإسلام، واما المسى فإنما يتوجه عليه الخطاب مد لبادع، ولا يعرف الرحاوه على محظورات دينه قبل ذلك ليستدل به على عدالته، فلا عدس مدة بعد إلى وليمون القبل والمدون به على عدالته، فلا عدس مدة بعد الشارع ليمون الزحارة عن محظورات دن

188.97 - وقال معصر ما شايحا رجم هم إلف العربي إذار اهل الحلم، ولويز ل رغيدًا حتى بلغ أن شهادته مقبولة، ويسع الممعنك أن يعالمه، وإن لم يعرف منه وشارًا إلى

<sup>(</sup>١٦) وكالدنمي الأصل أن يسأله.

أن بلغ، فإنه يتأنى فيه ، ويتربص مدة بطهر صلاحه ، ويقع في القلب أنه على ، كما ذكرنا في الغريب ، وهذا الفائل سوكي بين التصبي وبين النصراني في اعتبار العدالة السابقة ، وهو اختيار أبي هلي النسفي رحمه الله .

ورجه النسوية: أن النصرائي لا شهادة له على المسلم كالمسيم ، وإغا حدثت لهما أهلية الشهادة على المسلم بالبلوغ والإسلام ، تم لما اعتبرما المدالة التي قبل الإسلام ، فيلان نستبر" المدالة التي قبل البوغ في حق المراهق أولى ، وهذا لأن المراهق ما أمور بالصلاة ، ويودّب على تركها ، ويؤمر بالقضاء إذا أضدها ، وكذلك الصوم وغيرهما من الأحكام المضحة بأهلية الشرائع ما لم يكن النصوائي مأمورًا بها ، ثم لما بني الحكم على العدالة قبل الإسلام فلان بيني على العدالة للصبي قبل البلوغ أولى .

1880 - ولكن المشهور ما ذكرنا في "كتاب الأقضية" عن محمد رحمه الله: في نصر البين شهدا على تصرائبين شهدا على المسرائبة ، ثم أسلم المشهود عليه ، ثم أسلم التشاهدان و خالفاضي لا يقضى بتلك المشهداء لأنبسا كافران وقت الأدام ، فإن شهدا بنقلك بعد الإسلام ، يمنى أعادا شهادتهما بعد الإسلام ، فالقاضي يسأل المعلك المسلم عن حالهماء لأن ذلك التعديل لم يعتبر حجة على المشهود عليه بعد الإسلام ، لكونة تعديل الكافر ، حتى لو كان ذلك التعديل السابق من المسلمين ، قضى انقاضي بشهادتهما و لأن ذلك التعديل وقم معتبراً .

1884 - وفي "نوادر عشام": عن محمد وحمد الله قال: سألت محمداً عن شاهدين مشركين شهدا على مشرك بشهادة فعلالا، فلم يفضر القاضي بشهادتهما، حتى أسلم المشهود عليه، ثم أسلم الشاهدين، قال: أسأل الشاهدين أن يُحيدا الشهادة، قلت: أسال عن تعديلهما؟ قال: لاء لأنهما عدلاً في الشرك، قلت: فمسألة الشاهدين الشركين من المسلمين، أو من المشركين؟ قال: من المسلمين، قلت: فإن لم يعرفهما؟ قال: سأل المسلمون عن العُمول من أعل الشرك؛ شم يسال أولانك المشركون عن العُمود.

- ١٤٤١٠ - قال محمد رحمه الله : في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من

<sup>(1)</sup> مكفاتي ظ، وكان في الأصل وم: قلا تعتبر.

المكتاب في بالب و تسهد عند العاضى قس أن يأتي عليه رمانة لا يتبعى للمحال أن 
بعداد، حتى بأتي عليه زمان، وهر على تونه مقع في القلب أنه صحت تونه، وهذا الأن 
التوبة أمر باطن لا يعرف إلا مدليها، والاستاخ عن ارتكاب الجناية محتمل بين أن تكون 
على وحده التوبه، ونه يصدر عا لا ، ومن أن يكون لا على وحده التوبه الأن الفاسق لا 
يدرم على معصبة على سبيل الحوالات، ونه لا يصمر عدالا، فلا بدس الضحام شيء اخر 
يمل على أن الاعتاع على سبيل الحوالات، ونه لا يصمر عدالا، فلا بدس الضحام شيء اخر 
قلب المحتهد أنه صح المتوبة، وعلى فياس ما ووي عن أني يوسف وسمه عه فيما نقدم: 
يمنعى أن يقدر تلك الماء سنة أو بستة أشهره وون كان هذا الغاسق ضها، وهو فاسق، نم 
تاب، وصفى عبه رحان، وهو على نواته على يحو ما ذكر نا، فعانا أضى لا إذ ضي بنك 
المتهدد، بن يأمر بإعادته، فإن أعادها وعلله المعدن، فالمناضى يقبل شهدده إن كان ثم 
يرد شهاديه التي شهديها على حان فسفه المسقم، أما قبل لرد إلها تقبل شهدده إن كان شر 
عن نفسه وهو في الناص بحلاله.

1884. وقو أن فاسطا معروفًا غاب غيبة منقطعة سنة أو سنتين أو أكثر ، سم قدم. ولا يولى منه ولا الصلاح ، هشتهد عبد العباضي ، وسأل المناضى المعدل عند ، علاوت مى لذ ممدل أن وجورحه لما 5 النورأي فيمة من قبل، ولا ينبخي به أن يعملُه أيضنا حتى تشهى عداله، وهو يجزله العرب نال وين فلهم الن فوج

18817 - وكدلك الذمن إذا أسلم وقيد عرف مدما هو جبرح قبل الإسلام، لا يراغى للمعدل أن يحرجمانا وأي ويدمن قبل والا يعلكه ايضًا حتى تظهر عدائه والمامرات

1833 - 1635 وأو أن رحلا عدلا مشهوراً بالوحياء عام لم حصر رشها وسئل المستقل عنه في الله عليم وشها وسئل المستقل عنه وفي المان المستقل عنه وقل المان المستقل عنه في المستقل المستقل المنه أو المان المستقل المنه أن المستقل المس

<sup>(</sup>١١ وكداني الأصل وم، وكان في فد عار

لو كان منه شيء بخلاف نكك، لتحدث الناس به، ولو تحدثوا به لوصل الخبر.

ألا ترى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانو ايغيبون، وكان لا يبطل حكم عنائهم، وطريقه ما قلنا.

وإن ثم يكن الرجل مشهوراً فالعدل لا بعدله و لأن هذه مدة بجوز أن يتغيّر الرو قيبها، وإذا لم يكن مشهوراً فالناس لا يتحدثون بافعاله وأحواله ليستدل عدم وصول الخبر على عدم التغيّر، ولا كذلك ما إذا كان الرجل معروفاً مشهوراً، وإذا عدل الشهود عند الفاضي، وعرفهم القاضي بالعدالة، فشهدوا عنده مرة أخرى، قان كان بن التعديل، وبين الشهادة التائية مدة قويية، قضى القاضي بشهادتهم من غبر سؤال، وإن طال الرمان، وتفادم العهد، سأل الفاضي عنهم بريد به على قول من يرى السؤال عن الشهود، وهذا لأن الإنسان لا يبقى على صفة واحدة في جميع الزمان، بل يتغير على ما عليه الغالب، ولا يكون التغير في زمان قريب، وإغا يكون في زمان طوير، فبعد ذلك احتلف المشابخ رحمهم الله فيما بنهم منهم من قدر الطويل بسنة، وهو قول أي يرسف رحمه الله تعراً، وهو تعتبار أي على النسفي رحمه أنه.

ومنهم من قطر الطويل بستة أنسهر ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله: أولا ، وهو انحثيار الخصاف، ومنهم من قطره بأربعة أشهر ، ومنهم من قدره بشهر ، ومنهم من كره التغذير وقوضه إلى رأى القاضى إن وقع في رأبه بعد الاجتهاد والتأمل أنه تغير في هذه المدة ، ورأى هذه المدة طويلة يسأل عنه .

وإن رقع في وأيه أنه لم رشفير في مدّه المدة، ورأى هذه المدة قريبة لا يسأل عنه، وحدّ الفول أشبه بأصول أصحابنا وحمهم الله، وهو مروى عن محمد رحمه الله، وإن عرف الزكى الشهود " بالمدالة غير أنه علم أن دعوى المدعى كانت باطلة، أو أن الشهود أو هموا في بعض الشهادة، فينبغى أن يبن للفاضى بما صح عنده من عدالة الشهود، أو وهمهم في الشهادة، أو بطلان دعوى المدعى، فالعدل قدينس، وقد بخلط، والزكى قد يغف على بطلان دعوى المدعى بما يسترض على أصل سبب الاستحقاق من الإيراء أو الإيقاد في الديون، أو تنقى صاحب الهدالك من المدعى، أو ما أشبه فكك، والشاهد لا

<sup>(1)</sup> وكان في الأصل: المضهود.

وبعهل مشايخا رحمهدانة قالوال لاملاوات يلاتر الحرح وسكر سبسه الآل أساب الحرج غيراء نقعل أف الغدل طن شيئًا سبب حرج ، ولا يكون سبب حرج ، الابد عن البان لينظر القاضي عبد فإن راه جرامًا رد شهاداء، ومالا فلاد

الدين المرافق المهاجدة المستمى المساطني إذا حراج الشهيرة الديكت والحراج، ويقبون الديني الرد في شهيدها احتراز مع هند السنو، قال بعص مشايح والمسهم الدنا على الديني الذكر مهنا إذا عال بعض الشهيرة، وحراج الديني البناي للشاضي الديكت السيدة الدين عالون ويوك السياء الجروجين في السجل و فعصور، فيكتب السهد قالان وعلان وعلان وعلان و الاله الأنه والدين على مستود الله المروج الا ما أف الفاضي إلى معرفة ويكن هذا ولي معرفة الشهيرة، ويكن الدينية الما المروج الا ما الفيزان الا يجدهم على الشهيرة الدينية الما المراف على الشهيرة الما المنافق المن المنافق المن الدينية الما المنافق المن المنافق المن المنافق المنافق المنافقة المنافقية المنافقية المنافقة الم

والمراهكما في الأصلي ومراوكان في هذا وهما

<sup>(</sup>٢) هقداهي الأصار ومن وكان في ط الحقافة

<sup>(7)</sup> عاما أبي الأصل وما ولا بالي طا أصيعة ا

إذا تبهد عند رجل عندلان على النسب وسعه أن يشهد على النسب، فكذا فهنا قالر الـ هذا لاستشه الدمستشهم على ما ذكار محسد راحسه أنه في مسألة النسب في الكتب الظاهرة.

أما على ما ذكر مشرين الوليد: أن على قول أي بوسف راسه لله يجوز الشهادة على التسب بشهادة الرجان العدلون، ولا يحرز عند أي حيمة راجمه الله حتى سمع ص العامة، فهما يجب أن يكون الجوات على الثلاف أيضًا على قول أي حيفة رحمه الله: لا يسمه التمامة، وروى هشام عن محمد وحمه الله: دالله التمديل بأحسار العدلون، ودكر فيها زيادة، فقال الذكات اللهاد، عدلاد، فإن التعدير وسهم أن يعدله.

وووى إبراهيم عن محمدا رحمه الفاء رجل عمل عند الفاضي، وأن لا أعرفه إلا أنه وصف في عل يسحني أن أزكيه، وقد عرفت أن انتباصي زكاء، قال، الاستعلام إلا أن تعرفه أنت

1881ه - وإذا شهد تساهدان لوحل على رحل بحق، وعدَّلهــــ المصل بعد موتهما، فالقاصي يشني شهادتهما، وكذلك لو عدَّلهــما بعد ما عاما، وقو عدلهما بعد ما حوماً أو عيم، فالدّفي لا نقضي شهادتهما.

واللم في: أن فسوت ليس بجرح في الشاهد، ألا ترن أن أصحاب وسول فه بلخ معد موتهم على العدالة، وكذلك من بعدهم، وكذلك الفية فيست مجرح في الشاهد، يأما الحرس والعمل في معنى الجرح في الشاهد لو اقتراد بالأداء بمح الأداء فيمنع الفضاء أيضًا.

12517 - وفي افتاري أن البيت رحمه الله : شاهدان شهيدا عند الفاضي، والحاكم بعرف العدالة فال نصير: والحاكم بعرف العموم في العدالة فال نصير: الإعبال تعديد، وعن ابن سلسة : روايتان، وعن الفقيه ألى يكر البلحي رحمه الله: في تلاق شهيدوا حدا الحاكم، وهو معرف الانبي بالعندالة، ولم عرف النالث، فعدلًا الأثنان، قال: يجور تعايلهما إياه في شهددة الحري، ولا يحور في هذه الشهادة، وأنه مرافق لقول بصره وبه بغني

1884 - وفي "النوازل : إناستل المعلك عن الشاهد، فسكت، فهو جرح، وهذا طاهر: لأن الإسان لا يمتع لإنمان هو ما هو حسن، ويمتع عن إظهار ماهو قسيح، وهذا هو الظاهر من حال السلم

١٤٤١٨ - وفيه أيضًا : انشاهد إذا كنان في انسر فاسقًا، وفي انظاهر عدلا، فأواد القناضي أن يقصى، فأخبر عن نفسه أنه ليس بعدل، صبح إفراره على نفسه، ولكن لا يسعه ذلك الكلام في ذلك الوقت؛ لأنه بنصص إيطال حق المدعى، وهنك ستر نفسه.

18839 - وإفاسال الفاضي المعدل عن حال الشهود، فأحبره تباعلم من حالهم، ثم أراد أن يسأل حن غيره، فلا ينيفي له أن يعلم أنه سأل عبره عن حالهم؛ لأنه متى أعلم بذلك، ورعا يعتمد الثاني على قول الأول، فيتهاون بالسؤال، ولا يبالغ في الضخص.

وإذا اختلف أصحاب انسائل في الجرح والتزكية ، فعاصل الجواب في هذا القصل أن سنخبر بأحد الأمرين إذا كان مثنى ، والمخبر بالأمر الأخر الواحد، فالقاضى بأحد بقول المنتى تزكية كان أو جرحًا والأن فول المنتى حجة مطلقة بعنى به في جميع الأحوال، وقول الواحد : لبس بحجة مطلقا، فلا يعارض قول المنى، وإن كان من كل واحد من المجانين مناه هو حجة مطلقة بأن كان من المجانين مننى، فالترجيع للجارح؛ الأو الجارح عنب والمعدل دفي، فإلا خيراً و ولأن المعدل اعتمد ظامر الحال، عنب والمعدل المطاهر حفى عز المعدل، والقاضى إنما يسأل ليقف على خلاف المطاهر، وذلك في خر الجارح.

• ١٤٤٧ - وكذلك إذا كالدمن أحد الجانين مثنى، ومن الجانب الآخر عبر، وهط، أو فوفها، أو دونها، لكنها فوق المثنى، كان الترجيح للجارح ؛ لأن النتي حجة متكاملة، والويادة عليها فصل ، ألا ترى أن في باب الحال جعد الزيادة على المثنى فضلا كذا مهنا، وإذا كانت الزيادة على المثنى فضلا كذا مهنا، حالب رحل و حد، فالقاصى أعاد المسألة من غيرهما، حكدًا ذكر المسألة في الأصل ، وفي الأقطى الخالف في الأصل ، وفي الأقطى الخالف من غيرهما وجاء أن ينضم إلى المخبر من أحد الجالبين ما يتم ، الحجة، فيقضى القاضى به، أو ينضم إلى كل جدب ما يتم به الحجة، فيترجح الجارح.

1887 - وون استكنف استامي امني و المراب معدال الأول ومن المساور المارح الأول ومن المساوح الأول و من المساوح الأول المعدال الأول المساوح الأول المعدال المرابع الأول المعدال المرابع المارح المارح المعدال المرابع المعدال المع

تم ما ذكر من الجواب فينما إذا قال من كل حالت والحدال الشاخس أعاد المسألة علي ما فاهر على أدم فول محمد راسمه الله الأن العادالي الوكي شرط عنده فيدا كان من كل حديد والحدالم يديت ويحد مهما الاالعد لدولا الطرح ، ويتوضد الفاصي كان من كل حديد والحدالم الفاصي خياها والحدالم الكان الإستان عليه المراد كلاا حياة المراد كلاا حياة

بالدائيلي أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مشكل الآن عدهما الله . في الركي ليس بشرط فينه الحجة من اجانبان . فينغر أن يكول الحرح أوالي، كسالو كال من كل جانب مثنى ، عامة الشايح رحمهم الله على أن المذكور في الاصل و أحاقها قول ميجمد وحمه الله، فأما على قواي من المالحرج أولى، الاكداد فر في المنتقى ، وعمور المالكو في المتنفى - إذا زكمي السهود واحد، وجراحه واحد، قال الوحايلة وأو يوسف رحمهما الله الحرم أولى .

وقال مجمد رحمه الله: الشهادة موقوقة على حالها ، عنى محرح الحر، وبعداً أحر، ومن المشايخ ، جمهم الله من قال: ما ذكر في الأصل و لاعصبة قول الكل ، وهذا الشائل بمول في السالة ، ووايتان عسما، ومقراًن هذا القائل على قولهما بسما إنه كان من كار حالب ، حد، وسند إذكان من كل جسم الناد على رواية الأصل

ووحه الفرق : أن الالنون له يتم صحا الشهادو، فبدا كان من كل حسب الدير . فقد مام كان فريق حمد النسهادة ، وفي الخرج ، عنى الإدارث، وفي الشعابيل معنى الفق والشهاده شرعت الإنباث، الالنفي ، فرحجنا احرج على المديل، عدا أما الداحد مما لا يتم به الشهادة ، بل كلاه ، حير والنفي والإنباث يستويان في احير ، فلايكن ترجيح الخرج ، فيستثبر القافس الديال المنفيالا ، فإداسال الفاضي في الشهرة ، وطعر فيهو ، لا يبغى للقاضي أن يُصرَح للمدعى بأن شهودك فرّ حواء بل يقول له : رد في شهوطك . أو يقول له : لم يحسد شهودك، ليكون ذيك أقرب إلى السنو، فإن قال المدعى : أنا الله بمن يعدكهم، ويسمى قومًا يصلحون للمسألة، فإن الفاصي يسمع ذلك منه ويسألهم. ذكر المسألة في العيون .

وفي أدب القاصى : فإن عملهم ذلك القوم سأن الفاضي الطاعنين با طعنوا فيهم الأنه يحوز أنهم طعنوا بما لا يصلح وجه القعن عبد القاصي والمدعى، فإن ينوا ما هو حرج عند الكل اكان الجوح أولى، وإن بنوا سببًا لا يصلح للطعى عبد القاصى، لا ينغت إليهم، ونقيل شهادة الشهود.

١٤٤٢٢ - وقدلك لو عدكهم الزكى ، فطعن المشهود عليه ، وقال القاصى: أسأل علالًا وطلاله سبعى توماً صالحين للمسألة يسأل عنهم ، فإن جرحوا ومقوا سما صالحار فاخرح أولى ، هكذا ذكر في العيول .

1954 - وفي أدب الفاضي أيضًا: وفي موادر من سماعة : قلت تحديد وحسه الله. إداستال القاضي في السير عن الشهود، فلم يحدّلوا، مم أماه المشهود له بالمعدلين في الملاتبة، قال لا يقبل الله عده وهذه الرواية لتخالف رواية الديون، وبم يضيء الآن العبرة لتركية السراء والآن فيه نهمة المواضعة "كييم، والآن في للفحص عن فلك إشاعة الماحدة، وتبيع العداوة بينم حسى.

وهي المحتفى : عن أبي يوسف رحمه الله: إذا عنال أن الشاهد في السرء فشال الشهود عبه الذا أن أجيء بالبينة في العلامة أنه ساحب كذا وكذا الشيء إذا كان كاذل لا تقبل سهادته ، قالي لا أقبل ذلك من المدعى عليه إذا عدل الشاهد في السرء أشار إلى أن العبرة الذكية السر، وآنه بحالف ووية العبول أيضًا.

وعى الوادر إلى سماعة "عن محمد رحمه الله أيضاً" قلت للحمد رحمه الله : أوأمر القاضي المشهود له أن يأتيه من بعدًان شهوده قال: لا يأن الهرة لتزكية السوء ولتمكن التهمة في حق من يمدّل الشاهد بأمر الشهود عليه، فضله واضعه على دلك، ولا تهمة في حق مزكى القاصي .

<sup>(1)</sup> هكدا في به وكان في الأصل وط وكتبكي نهمة المواصعة.

988.8 وإذا شهد شاهدان على رجل بال، فقال المتهود عديه: هما عبدال، وقال المتهود عديه: هما عبدال، وقال التناهدان: تحق أحرار الأصل، لم غلك قط، فالفاضي لا يقبل شهادتهما، حتى معلم أتهم حوالا، روى ابن سماعه: عن محملا وحمه الله عن آبي يوسف وحمه الله: أنه قال: للمن أحرار إلا في أربعة موضع: الشهادة والحدود والقصاص والعقل وشعوء ورد الأثر عن عمر رضى الله عنه.

صورته في الشهاءة ما دكريا صورته في الخدرجل قذف إنسانًا، وزعم الفاذف أن المقلوق عبد، فالفاضي لا بحد الفادس، حتى يعلم حربة المفاوف.

بده عبد. فانقاضي لا مقطع بد القاطع ، حتى يعلم حرية القطوعة بده صورته في بده عبد. فانقاضي لا مقطع بد القاطع ، حتى يعلم حرية القطوعة بده صورته في المغلل: رجل قتل رجلا خطأ ، وزعمت العاقلة أن المقتول عبد ، فالقاضي لا بقصي على المغلل: رجل قتل رجلا قتل حرية المقتول، وهذا كله إدالم يكن حرية الشاهلين ، وحرية المقدوف والقطوع بده ، والمقتول معلومة لنقاصي ببقين ، بأن كانوا مجهولين في لحسب ، ولم يعلين القاضي إعتاقهم من جهة أحد ، علما إذا كانت معلومة للقاصي بيقين ، بأن عرف حريثهم الإعتاق ، فالقاضي لا يلتفت إلى طعنهم الأصل ، أو عرف حريثهم بالإعتاق، فالقاضي لا يلتفت إلى طعنهم الأر عرف كفهم في طعنهم بيقين ، فإن سأل الفاضي عن الشهود ، وأخبر طعنهم أو لأرعون كانت معلومة البنة .

أضار إلى آن الإخبار عن حربه الشهود" يكفى للعمل بالشهادة، هكذا ذكره في أكتاب الانضية"، وهدا لأن القاضى لا يحتاج إلى لقضاء بالحربة، لأن ذلك إلما يكون بعد ثبوت الرق، والرق غير ثابت، وإنما يحتاج إلى ما يحرف به أن شهادتهم حجة، فصارت الحربة كلمارنة، ثبر العدالة نشت بالإحبار، فكذا الحربة.

1987 . وذكر في نسهدات الأصل: أن الفناضي إذا اكتفى بالأخسار، قصير، وإن طلب علي ذلك بيد فهو أحيد وأحسره لأن الخاجة إلى معرفة الحربة فوق الحناجة إلى معرفة العقالة؛ لأن أهلية الشنهادة لا يتبت بدون الحربة، ويثبت بدون العدالة؛ ولأن لحربة أخذت شية من أصلي مختلفين من العدالة باعتبار أنها من أسباب

<sup>(3)</sup> مكذا في طاوح، وكان في الأصل الشهود.

قبول الشهادة، ومن المنت باعتبار أنه يجرى فيها الخصومة، وفيها حق العباد، فلشبهها بالعدالة ثننا بأنها تثبت بمجرد الإخبار، ولشبهها بللك قلت: بأن الإثبات بالبيئة أولى « لأن الحربة يصبر مقضيًا بها.

18279 - ولو جاء إنسان وادعى وقبة هذا الشاهد بعد ذلك، لا ذكر لهذه" المسألة في الكتب، قال فخر الإسلام على البزدوى وحمد الله : وفيه شبهة يجب أن الابسمع إذا قام البيئة على حربته، ويسمع إذا قد يقم، ثم إن أصحابنا وحمهم الله فرقوا بين فصل الشهادة، وينما عداما من القصول، وهو فصل اخذ والقصاص والمعلى، فقال في قصل الشهادة: إذا أخير التركون تحربة الشهود، فالقاضى يجيز شهادتهم، ولم يشرط إقامة البيئة، وقال في المنصول الثلاث: القاضى لا يقضى بالحد والقصاص والمعلى ما لم تقم البيئة على الحربة.

والفرق أن الحرية من أسباب قبول الشهادة، ولبست من حفوق العباد التي تدخل تحت القضاء، فكانت كالعدالة، ثم العمالة تتبت بالسؤال، فكما الخرية، فأما الحد والقصاص والعفل من الحقوق التي ندخل تحت القضاء، فكما لا يمكن إثباتها إلا بالبيئة، فكذا أمر الحرية التي لا يحب حد الفذف والعفل والقصاص إلا بها لا يمكن إثباتها إلا بالبيئة.

هذا إذا قال الشهود: نحن أحرار الأصل، فأما إذا قالوا: كتا عبيد فلان أهنقنا، فالفاضي لا يقضي بشهادتهم حتى يقوم البينة على المتق، بخلاف الفصل الأول، والفرق أنهم إذا قالوا: كنا عبيد فلان، فقد الأروا على أنفسهم بالرق، وإقرارهم حجة عنيهم، فلبت الرق عليهم بإقرارهم، فيحتاج القاضي بعد هذا إلى القضاء بالمتق، والفضاء بالمتق، فلا حاجة إلى والفضاء بالمتق، وإنا الحاجة إلى ما بُعرف به أن شهادتهم هن صارت حجة؟ والتقريب ما ذكرنا.

الإقبار الأصل، وقدلك إذا قال الشهود: نحن أحرار الأصل، وقال الزكون: كانرا عبيدًا لقلان أعتقهم، قالقاض لا يقضى بشهادتهم حتى نقوم البينة على العنز؛ لأن

<sup>(1)</sup> وفي الأمير؛ لأذكر له لهذه السألة.

الرق قد ثبت هليهم واخبار الزكين، فيحتاج القاضي إلى القضاء بالعنق، والتفريق ما ذكر باء

١٤٤٣٩ - وإن أقيام المشهود له دينة على المشهود عليه أن فيلانًا أعشقهم، وهو بُلِكُهِم، وقفيل القاضي بعنقهم، كان ذلك قضاء على المولى، حتى لو حضر، وأنكر الإعتاق، لا يحتج إلى إفامة البينة عليه؛ لأن المشهود عليه النصب خصمًا عن المولى؛ لأنَّ الشهر دكم ادعى حربة الشاهد على الشهود عليه، وقد صحَّ من همَّا الدهوي؛ لأنَّه لا يتمكن من إثبات حقه على المشهود عليه إلا بها ، والمشهود عليه أنكر ذلك . وصح منه الإنكارة لأنه لا متمكن من دفع الشهود عن نفسه إلا بإنكار الحرية.

١٤٤٣٠ - والأصل أن من أدعى حقًّا على الحاصر لا يتوصل إلى إنِّيانه إلا بإثبات سبيه على الغائب يتنعب الخاض خصمًا عن الغائب، فصار إقامة البنة على الشهود عليه، كإقامتها على المولى الغائب.

٣٤/٣١- وإذا شبهد الشهود على رجل بمال أو دم، قطعن فيهم المدعى عليه، هالقاضي لا يفضى بشهادتهم، حتى بسأل هنهم، فإد سأل هنهم، وزكوا في السر والعلائية، فأراد القاضي أن يغضى بشهادتهم، فقال المشهود عليه: أنا أجر حمهم، وأنهم البيئة على ذلك، فهذه المسألة على وجهين: الأول: أنَّ بقيم البيئة على جُرح مفرد لايدخل تحت حكم الحاكم، وهو أن يقيم البينة على أنهم فَسَفُهُ أو زُنافُ، أو على إقرارهم أن المدعى استأجرهم على هذه الشهادة، أو على إقرارهم أنهم قالوا: لا شهادة لا اللسدعي على المدعى عليه في هذه الحادثة، أو على إقرارهم أمهه قالوا. شهدنا بالزور، أو على إقرارهم أسم لم يحضروا الحلس الذي كان ب هذا الأمر، وهي هذا الرجه لا يفار هذه الشهادة فنانناه خلافًا لاين أبي ليلي والشافعي وحمهما الله .

الوجه التناثي أن يقيم البينة أن الشهود زنوا ووصفوا الرناء أو بقيم بيئة أنهم مسرفوا مني كذا. أو شربوا الخمر، أو أنهم شركا، في المشهوديه، أو أنهم صالحوه على كذا ورهما حتى لايشهدوا عليه، ودفعت ذلك إليهم أو أنهم عميد، أو صحفودون في الفيذف، أو على أنَّ للذعي أنسر أن الشبهبود شبهبدوا بزور أو على أن للذعن أنسر أنه السناجرهم على هذه الشهادة. أو على إقراره أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه هذا

لأمرا.

وفي هذا الوحد الفاضي يقبل هذه الشهادة بالإنماق، وجه قول ابن أبي لهلي رحمه الله أن هذه شههادة قيامت على الجرح، والمدعى عليه يستاج "أركي إثباته بالبينة ليدفع حصومه المنامي عن نفسه ، فوجب أن بقبل فياسًا على وجهه النافي

١٤٤٣١ - وتعلماها وسمهم انه في المسألة طُوق وأصبحها وأوضحها ما اختباره الفاص الإمام ساعدة البيسابوري، والشيخ الإمام شبخ الإسلام حواهر زاده، والصدر الشهدة الشهيد و صهم أنه ، وإليه أشار محمدر صه أنه في كتاب التركية أن الذاه، والشهادة على أخرح الشروصار طاسفاه الأنه ارتكب كبيرة ألحق ماهلها الوعد في الدنيا والآخرة سمل الشراف الأنه أظهر الفاحشة من عبر صرورة، وإظهار الفاحشة من غير ضرورة حرام نفس القراف، قال الله تعالى: ﴿إِنْ النّبِي يُحِبُ لُ أَنْ تَشْبِعُ الفَاحِشَةُ ﴾ العلم أن الشاعد صارفانية والمثنية وم الإبنت شهادة الفاسق .

علال قبل " في إثبات إضهار الفاحشة ضرورة، وهي دوم احصومة عن الله على، فصار كالوجه الثاني.

فلدا: لا ضرورة لأميا تدفع بقولهم سرآ للفاصي أو للمدعي مي غير أن يظهر ذلك مي معنس الحكام، وإذا بخلاف ما لوت هدوا أنهم رنوا ووصفوا الزاء أو شربوا الحمو، أو سرفوا مني و لأن في إظهار الضاحشة هناك صوروق، وهو فاحة اضاء واسترداد الحسومي، محلاف ما إذا شهدوا أنهم شركا، في المشهودية؛ لأنه فسي في ذلك إظهار القاحشة، ويتب الشهودية، وصلوا الكابت بالبيئة كالتابت عيالًا، بحلاف ما إذا شهدوا أنهم محدودون في قذب الأنه قيس فيه إظهار الفاحسة من جانب الشهود، وإنحا فيه حكاية طهور الفاحشة من جانب الشهود، وإنحا فيه الما يتحدد لا يكون مظهراً احادثت المي يصرون في قال، ويحلاف ما إذا شهاء واعلى إفرار المناحشة إنا حكوا إظهاراً المناحشة إنا حكوا إظهاراً المناحشة إنا حكوا إظهاراً

 <sup>(</sup>١٩) مكذا في و وكبال في الأصل والله في هذي قبيله يحينياج ... (إنّخ ، وفي ط: والله في قبيله بعداج ... (إنّخ

<sup>(</sup>۲) سوردانور، الأيناك.

لفاحشة من غيره، وهو المنحى، فلم يصبرو، فسفة، ويخلاف ما إذا أتام للبينة أنهم صباخو، على كفاء حتى لايشهدوا عليه، ودفع ذلك إنسم؛ لأنهم وإن أظهروا الفاحشة، كان فيه ضرورة ليصل إلى المال حتى لو قال: لم أعطهم المال فم يقبل؛ لأن فيه إظهار الفاحشة من غير ضرورة.

1887 - ثم المدعى عليه إذا أقام البينة أن شاهد المدعى محدود في القداف ، فالقاضى بسأل الشهود من حده ، هكذا ذكر من حدود الأصل ؛ الأن إقامة حد الفقف إن حصل من السلطان أو من قائمه ، تبطل شهادته ، وإن حصل من واحد من الرحايا بغير إذن المسلطان ، لا تبطل شهادته ، فلا بد من السؤان عن ذلك ، فإن غالوا: حدّه قاضي ، كروه كذا ، فالقاضى هل يسأله في أي وقت حده؟ ثم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الأمهال .

ذلك الوقت أم لا؟ فإن قال المشهود عنبه بحد الفدف: أنا أقيم البيئة على إفرار ذلك الوقت أم لا؟ فإن قال المشهود عنبه بحد الفدف: أنا أقيم البيئة على إفرار ذلك القاضى أنه ما حدثى، وتم يوقت واحدة من البيئين وقف، فإن القاضى يقضى بكوته محدوداً في القذف، ولا يتنع القاضى من القضاء بكوته محدوداً في القذف، ولم البيئين، وما الإقرار لوجهين: أحدهما: أن العمل بالبيئين ممكن إذلم يوقت واحد من البيئين، وما يحتمل بنة الإقرار على ما قبل إقامة الحد أنه لم يحد، حد الفذف، ثم أقام عليه الحديمة ذلك، ومهما أمكن العمل بالبيئين لاتعفل واحدة منهما، والثاني: أن البيئة على الإقرار قامت على الفاضى من حيث المقصود من إثبات عذا الإقرار طلى الفاضى نفى شهادة اللهن شهدا عليه، لا ثبوت حكم أخر، نكانت علم البيئة باعتبار المقصود في شهادة اللهن والبيئة على النفى لاتقبل، فصار وجوده وحدمه عنزلة.

1850 - فإن كان شهود القذف قد وقتو اوقتًا، بأن شهدوا أن قاضي بلد كذا حدة حد القذف منه سبع وخمسين وأربعمائة " فأقام المشهود عليه البيئة أن ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين وأربعمائة، أو أقام البيئة أنه كان غائبًا في أرض كذا منة ميم وخمسين وأربعمائة، فإن القاضي يقضي بكوته محدودًا في القذف، والإيثفت

<sup>(1)</sup> وكان في الأصل: في سنة سبع وخمسين.

إني منته، والاسجريه في هذه المسألة الطريقية الأولى التي ذكرناها من المسألة الأولى من إمكان العمل بالبيمنين؛ لأن العمل بالبينين غير بمكن، وإنما تجريه الطريفة الأخرى، وهو أنَّ بِنَهُ المُشْهِودُ عَلَيْهُ مِنْ حَسِنُ المُعَى قَالِمَةُ عَلَى النَّهُ إِلَّا لَا القَّصِيوَ دُمِن إِشَاتُ مِولِكَ الفاضر قبل ذلك، ومن إنبات الغيبة نفي شهادة الشهود الذين شهدو، عليه، لا حكو أخر يثبت بالغيبة، فكانت بينة الشهود عليه باعتبار القصود قاتة على النفي، والبيبة على النفر اغير مقدلة الفصار وجروه هذه انسة وعدمه عنزلة والا أن يكون أمراً مشهوراً في ذلك، فيحيشة لا يقضى بكون محمود التي قذف، ومعنى منة الكلام أن يكون موت الفاضى بأن كان موت القاضى قبل الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحدقيه مستفيفيًا ظاهرًا فيما بين الناس، يعرفه كل صفير وكبير، وعالم وجاهل، وكان كون القاضي في أرض كفاغي الوقت الذي شهد الشهود بإقامة الحدقيه ظاهراً مستفيضاً يعوفه كإر صخير وكبير، وكل عالم وجاهل، فحيننذ لا يقضى يكون الشاهد محدوداً في القذف، ويقضى على المشهود عليه بالثال، وذلك لأن بنة المشهود عليه بالحد على ما أقامها قائمة على النفيء وصار وجودها وعدمها بمزلة فيقربينة المشهود لدبالمال على كونه محدودا في فَذَفَ ، وأنها قائمة على الإثبات، إلا أن البينة وإن قامت على الإثبات، فإنه يثبت كذب الشاهد فيما شهديه ببغين، كرجل ادعى عبداً في يدينسان ادعى أنه ملكه منذ عشر سنين، وشهد الشهود يذلك، والعبد طفل، صبع، فإن الشهادة لا تقبل، وإن قامت على الإنبات؛ لأنها كافية بيقين، فكذا ههنا عرف القافس كذب هذه الشهادة بيقين لما ثبت كونه في أرض كذا في وقت الذي شهدو الإقامة الخدفيه .

ف ق من عذه الممالة ومنهما إذا شهد شاهدات، أن قلانًا طلق امر أنه بوم النحر بمكة ، وشهد أخران أنه أعتق عيمه في ذلك البوم بعيته بالكوفة، فإن القاضي لايقضي بواحلة من البينتين، وههنا تو سهد شاهدان على الشاهد"" أن قاضي الكوفة حدَّه يوم النحر من سنة كذابكوفة، وأقام للشهود عليه بينة أنه يوم النحر من سنة كذا تلك السنة كان بمكة، وإنَّ القَّاضِيِّ بقضي مِينَة الحُدِّ، ولا ينتفَتِ إلى البينة الأخرى.

والغرق بينهما أن كلتا البينتين في مسألة الطلاق والمناق قامت في محلها، فإن كل

<sup>11)</sup> مخذا من الأصل، وما كان في يفية النسيع.

واحدة منهما قامت على الإنبات، فكانت كل واحدة من البينتين معارضة للأخرى، وإحداهما كاذبة، وليست إحداهما بعينها، بأن يجعل صادقة والأخرى كافية بأولى من الأخرى؛ فنهاترنا، فأماحهنا ببينة المشهود عليه على الموت والغبية قامت على النفي باهتبار المقصوده وأنها فلي النفي ليست بحجمه فصار وجودها وهدمها بخزاله ، ولو عدم وجب الغضاء بالأولى؟ لأنه لا معارض لها، فكذا ههنا.

١٤٤٣٦ - وفي "نوادر ابن سنماعة "عن منجمه رحمه الله: رجار ادعى داراً في يدي رجل، وأقام على ذلك شهودًا، وأقام الشهود عليه شهودًا أن هذه الشاهد كان يدعيها ، ويزعم أنها له ، فهذا جوح إن علكت بينة بلذك ، وكذلك لو أقام بينة أن الشاهد كان يدعى الشركة فيها -والله أهلم بالصراب، وإلى الرجم والمأب-.

## الغصا الثاني والعشرون فيما ينبغر المقاضى أن يضعه على يدي عدل، وما لا يضعه

١٤٤٣٧ - وإذا دهناء ال أوالطُّعالَ على الرابر، وحامد مداهد واحد، وطارت م. الله فيل أن يضعها على بلدي عدل، حتى بأني بالشاهد الأخر و سطر إلى كان الطفاري. رجعيم لاجعوال بيهدوس الزوج ولأن الظلافيان عمل الإبرا النكاج فالابري أموال أفام الشائعان مني اطلاق أرجعيء فالقاضي لامحول يبها وبع الروج، فهمها الولور، وزاد كنان فطلاق بالدون عالت فرأة الساهدي الاخر غالف، والسواعي المصالم فكفلك الحواب لايحول بنها وليزا لووحا الأيافي الخباولة ببها ودي الروج إا الفيد الروح، والبد مقصودها لملك، فكما لا يرال شهادة الواحد ملك الإيسان. وكما لا يوان بده شهادة الواحد

وإلى قالت الشاهدي لا ما في العيم الدفال الشاهدا حرص والمعالم فكدفك الحوالب لا يحلل سيرو من أو حهاه لأن شهاؤة المادية السنق محجه اصالا والأفرا حيروق الفريعيالي وولاقي حنياقي بعيادو مصياره حودها والعيم عبرتك فأمراه اكتان عبدلا فبأند الصهر أأبزج بهاء فالزنة أياهم وإلى حاليا بينهم وبيل ووجهان فيحسس بالحكاة الذكير مي الأعال المعتكر عي احتاج بحلاقه و وسيائي بياته بعد هذا عليه مناه لله تعبلي الميا للزحلة للالة أتام والأنه لاعكن لكنار مدور معمار شهوده مستلة في أول للجلس، والابعد بواماء والأدمادية مين مويكام الإحصاء العدا أراف مخديانا بالانكا صبي ما عُراف

أما الحيارية بطريق الاستناصات لأن ريفاع الطاحق البنائر يترجب تحريج العراس، مبراته ملك الرواح دوته فاندار احداوا تاك عاملا حجفيل حفرق العانماني والماسب محجه في حموق العلاد، فاعتبل عن الله تعالى يوجيسا خبلونة، واعتبار عن الروح لا ورجيده فانسحب الحدولة والمربوجية إفاك وبالتناهد الاخرافي للسراء لأبه مني كانا

٢٠٠ هكة التي الانتهار أم موهي فللمسيسة الدار وتسترين مارا مذار فسألرض لأمس مشار ...........

في الفسر لانطون مدة الجيلوك، ولا ينضيع الروح مهاكتم صورت

فيان بدا كان عاليًا، فيمده الحيلواء الطول، وتكثر الضدر على الزوج، فاعتبر من الزوج في هذه الحالة، ولم يعتبر حق الله تعالى، وإذا كان حدة الحيلولة لا تعول برعي الخفاد بعار المكر، فعال (إدخال بينيد كان حسلًا

فالما إذا أقامت تساهدين للهدا على الطلاق اسائن، أو على الطلعات الثلاث، لم بذكر هذا الفصيل في الأصل، ودفر في الجنامي أ، أن الفاضي يمح الزوح عن الدحول عليها والخلوة معها ب دم مسحولا شركية الشهود، وهذا استحسدت والقداس أن لا وحال بشهدا، لأنه المرأنة بعد

وحه الاستحسان: أن الشهود يختمل أن يكونوا صدفة ، على هذا النظاير بجب المنح ، ويحتم لأن لا يكون صدفة ، على هذا النظاير بجب المنح ، ويحتم لأن لا يكون صدفة ، وعلى مذا النظام ، فوجه المنح المنح ، ويجه و الأنا تبغا بعد مة احراجه ، الانها منكوحه أو معتدة ، وأيّا ما كانت يحرم بحراحها و فكن بحص القاصى مجها أمرأة أسبة فينح الروح من الدخول عليها ، ويذ " إن الزوج عائلا فرق بين هذا ويبدها إدا طبق الرأة فلان ويروك صيف و عجم بينهما سترة ، أو حاملا يكتمي بعد والا بحاح إلى مرأة أمية إذا كان الزوج عالا

والفرق بينهما أن الزوح في مسائدا بكر احرصة ويستحقيا والدهال لا يمتع عمالاً بسلحله بديمه أما في تلك المبألة الزوج بعثقه خرصه ولا يصاف هليها إذا فات عمالاً ، وطفة الأنبية على ببت الثار الأب مشعوبة علم الروح عن الدخول طبيا حقاً فه تعانى، حكون تذهب في مال فه تعانى والانها عاملة ت تعانى احبياطاً لأمر الله تعالى ، ومال فقة تعالى مال بيت المال.

18,874 قال في أنظام - راء الله باندود شاهد واحد عدل، فالقاصي ينع الروح من الدعول عليها استحمالًا، وأنه بخالف ما فكر في الأصل ، مقد فكر في الأصل في فلمان وأن الذهبي إن حال ينهما، فهر حس

المع قالان فإن وتخبث النشهوه فأق بيتهما وإلا وتأت الرأة على الزوج و قزل طالت

المدة وطفت من العاصم أن يمرض فيها التفعة وأو كان لها معتق مقر وصنة لكا اشهران فالقاضي يفرض لها النققة. وبأمر الروج بإعطاء الضروص، وذكن إثا بفرض لها نفقة منة العدة لا فير لأبها إذ كانت معامة، فهي معتدة، فيها بمعة العدة، وإذ لبرنكي مطافة، فهي مكوحة تموحة من الروح، لا لمعني من جهة الروح، وهذا باحث مشوط النفقة، ولكن اللقفة كالت والجبة، فوقع النبك عن سف طها، فلا يسقط بالنبك إلا أن هذا الشك فرا مقدار تعقة العدوء فأما الريادة خراريعة المعدف فقد تبقنا سيفرطها وفإذا أحدث فدرا بغقة العددان عدلت الشهود سلم لهاما أحدث والأبدتين أبها استوفت نفقة العدقة وهي حقهاء وإدارات الشهادة وردت المأة على روجها للجمال وحاعليها عذ أحناساه لأنه تبيل أنها كانت مكوحة بموعة عار الووجه لا لعمر مرجهة الووج، فنبيل أنهاما ذابت مستحمه للنفقد، وأن الفاضي أخطأ في بصارو، وأبها أخدت ما الحات بعر . :5-

٢٤٤٣٩ - قال سعمه، رحمه فه في غنائي الأصل : وإذا الدعم العرد أو الأمه العنوانة على مولام، ولمم الهما سه حاضوة، فإنه لا بحال منهما ومن الوبراد لم ذكريا أن في الحيم لة إزالة اليف. والينا عن مقصم دكالثلاث، فكما لا يحير إزالة مما الإنسال عِم داندموي، فكذا لا يحوز إلى له بده عجره الدعوس.

وإن أقامنا شياعلاً واحرداً، فإن فالان لا الشياعة الأخر غرنب عررانصير، فكرنك الحواب المنافقية في الطلاق. وإن قالاً. الشاهلة الأخر حاضر في المصر ، فإن كان هذا الشاهد الذي أقاما فاسفار فكذبك الجواب فاقلال من الطلاقي وإن كان عدلًا ذكر أبه لا يحال بينهما أيضاً، وهذا الذين ذكر صحيح في حق الديد، أما في حقالًا الأمة بشفي الديفال: إن حال ينهما، فحسل على روابة الأصل، وعلى روبة الحامع . يُحال البنهما على مناذكرانا في الطلاق، وهذا أنه لأن عنق الأمه يتضمن حرمه الفرح كالطلاق، فكان اجواب في عنق الأمة بظير الحواب في طلاق المرأين

<sup>(</sup>۱) ويي م العناقي

<sup>(</sup>٢) لفظ من موجود في الأصل نفط

<sup>(</sup>٣) وفي الأصل وسعي هذا

وأما إذا أقاما شاهدين مستورين يحال بينهما جميعًا إلى أن تظهر عدالة الشهود؟ لأن شهادة المستورين حجة في حق الله نعالى والعباد، ألا نرى أن الفاضى لو قصى بشهادتهما بظاهر العدالة ينفذ قضاءه بالإجماع، فنجوز إزاقة بدالولى بشهادتهما، وهذا الجواب في الامة بجوى على إظلافه؛ لأن "أفي الامة يحال بشهادة الواحد، إذا الم يكن الشاهد فاستًا، فيشهادة المستورين أولى، وفي العبد محمول على ما ذا كان المولى مخوفًا عليه بخاف منه الاستهلاك، ونفيب العبد، وكان معروفًا بذلك، فأما إذا لم يكن بهذه الصفة لا يُحال بينه وبين العبد، وإنما يؤخذ منه كفيل بنفسه، وينفس العبد، شم طريق الحيارة في الأمة الوضع عنى يدى امرأة ثقة، والامة تخافف الامرأة الحرة، فإن هناك طريق الحيارة أن يجعل معها امرأة ثقة، والا يخرجها من يت الزوج.

• 1888 - والقرق: إن وضع الحرة على يدى العبد غير مفيد؛ أأنه لا يثبت للحر يد على الخرة إلا بالنكاح، ولا نكاح، فإذا لم يُقد لم يوضع، أما ههذا إن كانت البيئة كذبة كانت هي أمة، ووضع الأمة على بدا لحمر مفيد؛ ألاته يثبت للحر بدعلى الأمة بدون المتكاح، فلهذا وضعة.

ثم في قصل الأمة، وفي فصل الطلاق، قال: بالخياطة وإن كنان الزوج والمولى عدالا أن مكفا ذكر في "الأصل" و الجامع"، وفي "المشغولة وإن كنان الزوج والمولي على يد العدل إذا لم بكن المدعى عليه سأمونًا يخاف على الجارية أن بجامعها، فأما إذا كان مأمونًا ثقة، والقاصي بعرقه بذلك أمر، أن يعتزلها، فلم قال: وكذلك إذا أتامت المرأة بية على طلاقها، فإذا وضعت الجارية على يدى العدل، وطلبت من الفاضي الفقة، فانقاضي يأمر المولى بالإنفاق حليها ؛ لأن نفقتها كانت واحدة على المولى، وقع الشك في سغوطها إن كانت البينة صدقة يسقط نفقتها، وإن كانت كلبة لا تسقط نفقتها، وإن صارت عنوعة عنه المولى؛ وأن تفاقة المهلوك لا تسقط عن المولى، وإن كانت عنوعة عنه فلا سفط نفقتها ، وإن

وإن أعذت نفقتها شهرًا، ثم لم يزك الشهود، وردت الأمة على مولاها، لايرجع

<sup>(</sup>١) وفي الأصل: ولأن.

<sup>(</sup>٢) وفي الأميل: عدلان.

المولى ميها عالمَقَل، بخلاف المبأله الن تقدم ذكرها، وإنا هناك إذا ليريزك الشهود، وريب المرادعان الووح فإنه يرجع عليها تنافلنين

والعوق أنر نفيقة الثلك وتدبيحت باعشبار للألك اغساءه ومالك الولي باق مي هذه الحالف وأما تفقة الرَّاة إنها فيه إذا كم تصر عموعة عن الزوم لا لمعنى من حهة الروج، وفد تين أنها صارت ممنوعة عن الزوج لا لمعنى من جهة الزوج، وإن وُكياد، الرينة، عين أتفق لفولي عليها على وجه النبرع أو أكلت في بيب المولي ، فلا رحوع له عليها، كما في مام التبرعات، وإذ أحبر الفاضي الولي على ذلك يرحم عليها بخلاف لصلاق.

والفرق: أناهنك لاستحفاق بحكم المُلك. ونبر أنه لا ملك، وتمَّهُ الاستحفاق بالاحتناس بحق الزوج، ونبين أنها محبوسة يحق الزوج في العدة.

١٤٨٤٠ - وفي الله في : بقول، فيما إذا ركبت البيبة وأعنفها الفاضي، قال قال اللاعي عليه الفدكلت أهل عليهماء كلما أنفل على عبدي، فهو منظرع، وإلا قال دفعت دلك إلبيما قرنسالهما على أديسا حواف وحم عليهما بالكبيوة والدراهم، ولا برحع عليهما بالطعاءه ولا أمنحس أديرجع بالععام

١٤٤٤٠ و إنا كان الشاهدان على علق العلم والأمة فينسفون. فلا شك أنا على الأمة يحال بينهما وبن الولي؛ لأن في الأمه يحال بشهادة الشاهد الواحد إذا كال عاملا مع أنها نيست بحجة في حقوق العبد بلان يحال بنهارة الفاسقين، وشهادتهما حجة في حقوق الصادر حتى لو تقول الفاضي بقيهادة الغاسق على غوكي أنه صادق ينفذ قصاره . أولحي

وأما في العبد نفيه ! حتلاف الروايات ، ذكر في يعض الروايات أنه بحان ؛ لأنهب حجة القضاء في الحابقة ، فكانا عنالة المسورين ، وفي المسورين يحال في العبد إذا كان المدعى عليه ممن يخلف على العمد . وإن كان من لا يمعاف عليه ، يكتفي بأحدُ الكفيل عطي ما ديبناء فكذبت لهاده العالم فبن والعي والراغ لا يحال الأن زيادة المدد بقام مقالم العدالة وفيصبر الفاسفان سبب زيادة اثعده كذباهد واحد عدلء ويشهاده واحد عدل لا يجب الخيلولة في العيد.

١٤٤٤٣- أملة في يدي رحل ادعاها رحل أنها له، وأقيام على ذلك نساهدين

لايمرنهما القاضي، فالقاضي يخرجهما عن يده، ويضعها على يدي عدل لمَّا مر

1883 - ولو طلبت النفذة وأمر القاضى المشهود عليه بالإنفاق، نم لم بركة الشهود، ولمن الحاربة على الرئي، فالحرلي لا يرجع بدأ أغل على أحدا، وإن ( كبت الشهود، وقصى القاصى بالحاربة للمدعى، لم بكن للمشهود عليه أن يرجع على الشهود، وقصى القاصى بالحاربة للمدعى، لم بكن للمشهود عليه أن يرجع على المدعى؛ لأنه أغنى على جاربة على قول أبى يرسف وصحمد رحمهما الله: يرجع، وعلى قول أبى يرسف وصحمد رحمهما الله: يرجع، قضى بها للمدعى ظهر أن المدعى عليه كان غاصباً في حال ما أنفى عليه في الأنها في يد العدل بدائدى عليه في في المعالمة في بد العدل ضمن المدعى عليه وعن أصل أبى حيفة وحمه شه: أن المعالمة ضوب على ماك لناصب على م كان عاصب، ومن أصل أبى حيفة وحمه شه: أن جاية المعاولا على مائكه، وعندهما معتبرة جناية المعلولا على مائكه، وعندهما معتبرة كانجناية على الكانك، وعددهما معتبرة عليه المدينة على ماك لناصب، وهي من مسافل الدينت.

1888- عند من يدى رجل ادهاه رجل أنه عبده، وأقام عنى ذلك شاهدين الايعرفهما القاضي. الم يؤخذ من يدالله دعليا الايعرفهما القاضي. الم يؤخذ من يدالله دعليا والمؤخم عنى يدى عدل في فصل الامة إنحا كان صيامة للفرج، وأنه معدوم عهدا، وتكن يأخذ القاضي كفيلا من الدعى عليه بنسب، وتغييلا سفس العبد، أما أخذ الكميل بنفس العبد؛ لأن الترعي السنحل القصاء بالعبد عبد لزكية الترجود، والإنسارة إلى العبد أمر لا يد منها لعسحة النقطاء، فلو لم يؤخذ كفيل بالعبد رياية بي العبد، العبد، الشفى عن النشاء بالعبد.

وأما أهدا الكفيل بفي المدعى عبد كيلا يغيب و فإن القصاء لا يجوز على الغناب، ثم يأمر القاصى الدعى عليه أن يجعل الكفيل بقسه وكبلا دخصومة حتى أنه إذا غاب وقم يقدر الكفيل على إحصاره، فالمدعى يخاصم الكفيل، ويقضى الشاخى عليه، ولكن إن أبي المدعى عليه أن يجمله وكبلا، فالقاضى لا يجبره، يحلاف ما إذا أبي وعف الكميل حيث يجبر عليه، وإن لم بجد المدعى عليه كفيلا، فالقاضى بقول نضمه لندعى عليه والعبد، وإن كان المدعى الإيقدر على ذلك، وكان المدعى عليه كفيلا، فالقاضى بفول عبد مخرفًا على ما في بده بالإتلاف، فرأى القاصى أن يضع العبد على مذي عدل يضعه عبد مخرفًا على ما في بده بالإتلاف، فرأى القاصى أن يضع العبد على بذي عدل يضعه

صبيانة لحن المدحى، وكذلك (قاكان المدعى عليه واسقًا معروفًا بالفجور مع الغلمان. قالفاضى بضعه على يدى عدن بطريق الأمر بالمعروف، ولكن هذا لا يختص بالدعوى والدينة، بل في كل موضع كان صدحب الغلام معروفًا بالفجور مع الغلمان، يخرجه الفاضي عن بده، وبضعه على بدى عدل بطريق الأمر بالمعروف والنبي عن المنكو.

ثم إذا وضعه على يدى عدل، أمره أن يكسب، وينفي على نفسه إذا كان قادرا على المسه إذا كان قادرا على الكسب، ونم يذكر مثل هدا في الأسة؛ لأنها عاجزة عن الكسب، عادة، حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب، بأن كانت فسلالة معروفة بذلك أو خيازة، نؤمر بالكسب أيضاً، ولو كان العبد عاجزاً عن الكسب لرصه أو صغره، يؤمر المدعى عليه بالنشقة، فإذا لا فرق بين الأمة وبين العبد، هكذا حكى عن الفقيه أبي يكو البلحي وأبي المحاق الحافظ وحمهما الله.

1818 - وفي الوادر ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله: رجل ادعى جارية في يدى رجل أبها له، وأقام على دهراه بينه، وزكيت ببنه، وقد كان الشاهى وضعها على يدى حدل، وهرب المدعى عليه، قبال: أمر الذي هي على يديه يعنى المدلل أن يؤاجرها، وينفن هليها من أجرها، فإن كان لا يؤاجر مثلها، أمرته أن يستدين بالنفقة عليها، فإذا حصل الياس من صاحبها أمرت بيبعها، فبدأت من النس بالدين، فأديته ودفعت الباقي من النس بالدين، فإذا جاء الذي كانت في يديه، فضيت عليه بقيمة الجارية ؟ لأني دعنها على الذي كانت في بده، فإن كانت على المقضى عليه دين، فيمستحن الجارية أمرة بهذا الذي كانت في بده، خين وضعها القاضى على يدى عدل.

1289 - دنبة أو ثوب في بدى رجل ادعاء أخر ، وأقام بينة ، وطلب الملاعي من القاضي أن يضمه على بدى عشل، لم يعبه الفاضي إلى ذلك الأن قيه قصر يدالمدعى عليه من غير حجة ، فلا يشتقل القاضي به إلا يضرورة ، ولا ضرورة في هذه الأشياء على منا مر في العبيد ، ولكن القنافي بأخذ من المدعى عليه كفيلا نقسته ، ويما وتع فيه الدعوى ، ويجعل الكفيل بالنفس وكيلا بالمتصومة إذا طلب نفس المدعى عليه ، وقد مر هذا، ولا يجبر ذر البد على تفقه عندناء بخلاف الوقيق، والفرق في موضعه قد عرف.

١٤٤٨ - وإن قال المدعى عليه ١ لا كفيل لي، قبل للمدعى: إلرم المدعى عليه،

والملاسي به أنام الليل والنهار لتصورت به حقك، فإن كان اللَّذي في يناه فاسقًا محدقًا على ما في بدر، وأبن أنَّ يعطيه كعيلا، وكان المدعى لا يطبق على الملازمة "أ. قالفاصم بقول المماعي: أنا لا أجبر المدعى عليه على أن ينعل على الدية ، لكن إن شك أن أضعها "" حتى بدي عدل، فأنفق عيماء وإلا لا أضعها الأن القصود من الوضع على بدي العدل. حسيانة حق المدعى، وهو الفضياء له بالدايه "" متى ركيت شهوده، وهذا المفصود يفوت متى أبي المدعى الإمعاق؛ لأن المدسى عليه لا يجير على إنفاقه .

وإن كنان هو المالك في الطّناهي، فلو لم ينفق المُدهي على بداية تناف الداية، فيلا يحصل مفصود فلدهي من الوضع على يدي العدل.

١٤٤٤٩ - وفي المتنفي ٢ رجل ادعى لؤلؤة في بدي رجق، وأضام شاهدين، ومنال وضع اللؤلوة على يدي المدل، فإن لم يعدَّل شاعدًا، أقام شاهبين آخرين؛ لأنه كان يتحوف أن بيبها، ولا يشهد شهوده إلا بالعابنة، فإن أستحسن أن أصعها "أخلى يدي عدل، وكفلك في كل شيء يحوله من مكانه، ويخلف على أن يغيبه، فإن كالت جارية أو 3 إنه و فتقفتها عليه ، يعني على المدعى عليه ، وإن كان مثلها به اجر أجَر نها، أو أمرات العدل أناءو اجراها

١٤٤٠ - قال هشاوز سألت محمداً وحمه الله هن رجاء في يدورظت، أو سبيك اطرى، أو ما أنسبه ذلك و فاوجاه إنسان أنه له، وقيدمه إلى القاضي و وهو عما يفسيد إن تركه ، وقال المدعور: بينتي في الصر أحضرهم ، قال . لا أرقف إلى ذلك ، ولكن أثول الماء يعلى للمدعى: إن شئت أحلمه على دعواكاء فإن حلف ثم يكن لك معها، وإن قال. أنا أحضر البينة "بعني لموم، قابي ألاحله إلى نسام الشاضي، وأقول للمدعي

<sup>(</sup>١٤) حوف على ريدت من مه وكان عن الأصل: لا يطبقه بالملاومة.

<sup>(</sup>۲) وفي ظ<sup>ر، ا</sup>ضعتيا.

<sup>(</sup>٣) وقال في مني م الإلحيد، وفي مقاتلية الثالثة، وكفا في بقيد النسم

 <sup>(</sup>٤) هكدائي الأصلوم، وكانافي ط بسعها

<sup>(</sup>٥) وكان في الأصل (أحصر البية) ثم حجدة البائم، وأنام المنترى على ذلك ساهدي، أو شاهدًا واحداً واحتدج يعني اليوم.

عبيه: لا يمرح إلى قيامه، فإن فسد الشيء في ذلك الوقت لايضمن المدعى بحسم عليه،

1433 أو خدرو إلى أبي حدره عن محمد الرحم الله أو حلى الأسرى من أحر سيخًا، أو خَلَا طَيْهَ أو فَاكِهِ أَوْ مَا أَسِه فَلَكُ عَالِمَا عَلَى إلَيْهِ النّساد، فو جعده أحاد هما، وأدعاه الاخراء وأضاع على فلك بيقاء واحتماح الفناضي إلى أن ساأته عن المسهود، فعال أحاجه العدايد المابيد إن فرك الحي يسأل عن الشهود، قال إلا كان شهد المساعى شاهدو حدة وعال: الشاهد الأخراج ماصرة أجل في تسهادة الأخراما ما يحقد العساد، فإن قصير شاهده الأحراء وإلا حلى بينه وبين البائع، وبهي المشترى أن يتخف العساد، فإن أحصر شاهده الأحراء وإلا حلى بينه وبين البائع، وبهي المشترى أن

، أو كان أهم شاهدين، أمر ألماته بدقمه إلى المستوى ودا حيف عنه الفساد، فإذا فيضه الشنوى إدا حيف عنه الفساد، فإذا فيضه الشنوى آخذه العاشر، وأمر أمينًا بيعه وقيض تشه ووضع السن على بدي عبدل عود وكيب البيئة فصى فلمشترى بالشين، وأمر العدل بدفع الشين إلى الدي شهيدة له الشهرة، وود لم يزك البيئة سلما قاصى فيك النم الذي عنى يدى العدل إلى البائم

فكو نصيح الأسلام خواهر والام وحماء الله الإفاكان الدعى به منفولا ، وطنب الله عن من القاضي أن نضعه على بدى عملي مربو يكنف واعظام الدعى عليه كفيلا المسلم والنفس الدعى له ما فإن كال عملا ، فالمائين لا يحييه ، وإل كان ماسطا أجابه ، وهي العقار لا يجمه إلا في الشجو الذي علم نموه لأم يقالي .

۱۹۶۵۴ - وي أدر الفاصي اللخصاة درجمه له م يوسامه لا يصعه لقاصي على بدي عظرية قالت طرأة فضاضي الست أص على نمسي من ؤوجي الذيقراسي في حالة الحيص، فصحر على يدي علل في فاقصي لا يلتمت إلى قالك.

١٤٤٥٣ و إذا دعى على اسرأة كبيرة لكاحل، وهي عبحان فأكام بينة عليسا. برسال من العاشي أد يضعها على باي عدل حتى يسأل على سهوده، فالعاصى لا يععل دار من الهارده، فالعاصى لا يععل دار من هذا نابات.

الركف الحاربة المكارد إده هالت في منزل أيها واحدار حن وادعى مكاحها والفاصي

لايضعها على يدي عدل؛ لأبه لا تهمة هذا في هذا الناب أيضاً.

١٤٤٥٤ - وفي باب الهارأة في كتاب الصبح لا أمة بين رحدين الخرف كل والحد منهما صاحبه عبيها ، وقال أحيدهمال ذكون عندك بولاً وعندي برلاً ، وقال الأحل الإ ما الصحها على بدي عدل، فإني أجعلها عند كل واحد سيسا بواله، ولا أضامها على مد .1-6

قال مشاينجا رحمهم الله و وبحناط في باب الفروج في جميع الواضع بحو العبق في الحواري والطلاق في المساء في الشهاده وغير دلك ، إلا في هذه المواضع، فإنه لا بحناظ لحشمة منكف وهوابطل ماءو أخبر الفاص أنوفلانا يأتي جواريه في غبر الأنواء ويستعملهن في الفناب ويطأ ووحته في حالة الخنفر، وأمنه من غير استهرام، لا يكون ملفاضي عمله مسلل فأشبة ملكات كفاهنا حرانته أعليو بالصواب حاجا

## الفصل الثالث والعشرون في الرجلين بحكمان بينهما حكماً

يجب أن يعلم أن التحكيم جائزه ثبت حواره بقوله تعالى: ﴿ فَيَعَلُوا حَكُمًا مِنَ أَمَاهِ إَحْكُمُا مِن أَمَاهِ ﴾ [أه وبما روى عن رسول الله ﷺ: أنه أنزل بني فريظة على حكم المعدين للعالم؟ وبأثر عمر وعلى رضي الله عهدا.

وشيرط جوازه أن يكود الحكم من أهل الشبهادة؛ لأن الحكم بين للحكس بمنزلة القاضي الولى في حق الكل؛ وإغايصح نقليد القضاء في صفح شاهدًا، فكناههنا.

ويندر طأن يكون أهلا للشهادة وقت التحكيم ووقت الحكم جميعاً معنى إدا إدا للم يكن أهلا للشهادة وقت الحكم بأن كان وقت المحكم " عسدا قاعدي والمائد المحكم المحكم بأن كان وقت الحكم " عسدا قاعدي وحكم لا ينفد حكمه ما هكا ذكر صاحب الأهاف بقامى الأفضية موالله والمنابع الإمام شبخ الإسلام رحمه الله عي أشرح كتاب الصلح موهذا لا ذكرا أن الحكمي بنها الإسلام وحمد الله عي أشرح كتاب الصلح وهذا لا وقت التقايد ووقت القضاء في حل الفاضى المولى شرط لصحة القليد قكذا ههذا وقد دكرة استألة المبدئي عصل التفنيد والدن، بحلاف هذا .

وشرط أن يكون التحكيم فيما علك المحكم إقامته بفسه ؟ لأن ولاية الحكم بحكم النحكيم ، فيقتصر على ما يملك المحكم هم إقامته بنفسه ، وحكم هذا الحكم يقارق حكم الشاخس المولى من حيت إن حكم هذا الحكم إنا بعقد في حق الخلص ميز ، ومن وصى بحكمه ، ولا يتعلى إلى من لم يرض محكمه ، وجعل في حق من لم يرض بحكمه كأنه حكم واحد من الرعاب محلاف القاصى المولى .

<sup>.</sup> **.** .

<sup>(</sup>١) سور د البساد. الأية ٢٥

<sup>(</sup>٢) وكرم ابن حجر في الاستبعاب (٩٧٠١).

<sup>(</sup>٣) هكذا في: الأصل.

1884 - فكر الن سجاعة في أنواقية أعن محسدة في وجليل مكساليسسا مكساليسسا مكساليسسا مكساليسسا مكساليس المسابقة في المحدد ولا مدى والاحدد ولا مدى ولا محدد ولا مدى فقد فكرانا أن من شرط جوار المحكم أن يكون اشكم من أهل مسلمون حكما، وكان لا يسلم المسلمة فلا يصلحون حكما، وكان لا يسلم المحكمة للحال لا يصح مضافا أنضاء حتى أو فنن العبد، أو للع الصلى ، أو أسلم المفرى و فكره لا يقد حكم،

مرى بين هذا، ويسما إذار فل معدار حاة بالشراء حيث نصح البركانة مصافاً إلى ما معد العقوة وإن كان لا يصح للحال، والعرق أما على قول أبي يدسف رحمه القا فلأن عند اصاحه النحكيم إلى ونت في المنتقل لا تصح، فلا يمكن تصحيحاً مصافاً عند نعذ الصححة تتحال، وأنه على قول محمد رحمه الله الذان عند ونسفة التحكيم إلى ونت في المنتقل، وإن كان عام وحجة إلا أن التحكيم عها حصل مرسلا، والمرسل لا يصير مضافًا اصلا، ألا ترى أنه و قال لها، أن طاقي، ونوى الإصافة إلى العد، لا يصير مضافًا اصلا، ألا ترى أنه و قال لها، أن طاقي، ونوى الإصافة إلى العد، لا

ولا يفوف: إن الوكالة مصبح ياعتمار الإضافة، على نصبح ياعب الحال والأن العربة. من أهل الشراء، ولذا أو الششرى يعموز عبر حاولاً أن الشراء منوقف على إحدرة الولى والأمور من أهل الشراء أيضاً ، فصبح الأمر من العبد مائسرا المتحال، إلا أن يتوقف تعادم إلى ما عدد العنق فاسء وهم أن العبد أيس من أهل أن بنزمه حكم الشراء، عثما فحكم العدد في الحال أم يتسح - لان العبد ليس من أهل خكم

قرى في العبد مين هذه الصورة، وبينه ، إذا قدمل الشهادة وهو غيد، ثم حسق. حساسجور له أن شهده وإن حصل التحمل حال عدم الأهنية، و نقرق: أن التحمل بحصوف العلم والعبد في حل حصول العلم له بالسماع، أو بالمهانية والحوار، واده وصح التحمل و وإذا صح التحمل أمكه الاداء عندصير ورثه أهلا ثلاداء باخرية، فأما التحكيم أسر بالقصاء، والأمر تعليب مأموريه، وإما يصح طلب التي، عن بتصور منه بدلك الشيء للحال، والقضاء من العبد لا تصور له في خال والأنه ليس من أهم القضاء للحال، وإذا تبريعهم الأمر، عدر وجودة والعدم عن نه قياس مسألة التحمّل من مسألتا أنه لو وقع الخال في التحمل، حتى لو يقع للعمل المعلم من لو يقع للعمل المعلم بسبب التحمل، وهناك لو أواه أداء السببادة يدلك السحمار بعد العبل لم يضدر عيد، وقر حكمًا أعلى الوقاد أقل على الأقصية : أنه لا يجوزه وهدا الحوات في حق القاسق استعيم على الرواية ألى قال إلى العاسق لا يصنع قاضيًا وأما على فرواية التي قال عصدم فاضيًا، أما على فرواية أولى يصلم حكمًا من الطريق الاولى

قائل في الأقصية : ويجور أن بجعلا يبتهما امرأة ، يعني بعور إما حكما بهما الموأد وأراد به فيه منوى معدود والقصاص - نا ذكر با أن التحكيم ينني على الشهادة و الرأة نصلح شهاده فيما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكمًا ، وفال أبو يرسف رحمه الله الإجوز التحكيم معتقا والا تطار ، ولا مصافا إلى وقت في المنقمل ، وقال محمد رحمه الله ، يصبح صورة التعليق إدا قال لعبد الذا أعتقت ، فاحكم بينا ، أو فالا لرجل إذا أمل الهلال ، فاحكم بينا .

18801 - صورة الإصافة: إذا قال إلى حملات حكمًا غدًا، أو قال: وأس الشهر، فوجه قبل محمد رحمه الله : إن التحكيم بوليه وطويص: لأن كل واحد من اخصيص بالتحكيم بعرض إلى الحكم ما كان بملك فعل ذلك منفسه، فأشبه القصاء، ونفيد النصاء بعيل مضاف ومعلف مكدا حكومة .

وجه قبرك الى وسف رحمه الله . إن الشحكية صلح معنى الأمالا يشبت إلا بتراضى الخصيرة ، والقصودات قطع منارعة تحققت بينهما ، وهذا هو معنى الصحع ، فلا يصبحح معنث ومضافًا فياسًا على سائر المصالحات ، تحلاف القضاء والإمارة؛ لابه نقويهن وتولية حقيمة ومعنى ليس فيهمما سعنى الصلح الأن الصلح لا شبت إلا مالتراضى ، ولا يصدر آليه إلا نقطع منازعة تحققت ، وهذا الحد لا يوحد في القضاء والامرة

خاما التحكيم إن كان تقويفناً من الوجه الدى فلتم، فقيه معنى الصلح من الوجه الذى فلناء علتن كان يصبح تعييفه وإضاعته من الوجه الدى فلتم، لا يصح من الوجه الذى فلناء قال عبح بالشكء وإذا اصطبح على حكم يحكم ينهما على أن بسأل هالأنا القعيم، ثم يحكم يينيم بقوله حال 1880- وكذا إذا اصطلحا على حكم يتهما على أد يسأل يقيب ، ثم يحكم بينهما على أد يسأل يقيب ، ثم يحكم بينهما ، لما ذكرنا أن الحاكم المحكم فيما بن التخاصمين بمنزلة القاضى المرلى ، وشرط هذا الشرط في تقليد القضاء القضاء بجوزه فكذا إذا شرط في التحكيم ، فإذ سأل ذلك القفيه في الفصل الأول، وحكم بينهما بقوله حازه وهذا ظاهر ، وإذا سأل نقيها واحداً في الفصل التناني ، وحكم بقوله جاز أبقياً و لأن اللام إذا لم تكن لنعريف المجهود تكن لاستغراق الجنس والحكم المائل بالجنس يتعلق بأدنى ما ينطلق عليه اسم الجنس ، عرف ذلك في موضعه ، وإذا اصطلحا على حكم يحكم بينهما في يومه هذا ، أو في مجلسه هذا ، فهو جائل .

ألا ثرى أنه جاز تقليد القضاء موفئاء فكذا التحكيم، فإن مضى ذلك اليوم، أو قام عن مجلسه ذلك، لا يبقى حكماً، فوق بين الحكومة وبين الوكالة على إحدى الروايتين. فإن الوكالة لا يتوقف على إحدى الروايتين، حتى إن من قال لعيره؛ بع عبدى اليوم، فاعه غذا جاز استحماقاً على إحدى الروايتين.

والعرق أنّ اليوم في الوكالة يذكر للتصجيل عُوفًا وعادةً، فكانه قال للوكيل: بع عبدي هذا، وعحّل، ولو قال: هكفا ولم يتعجل، ينفي وكيلا كنا هها.

أما ذكر اليوم في بأب الحكومة إن كان يرادبه التعجيل في جانب من يتوجه الحكم له ، لا يراديه التمحيل في جانب من يتوجه عليه الحكم ، لأنه لا يريد التعجيل ، إنما يريد التأنيت ، فيعدمضي الوقت إن كان يبقى حكماً في حق من يتوجه له القصاء ، لا يبقى حكماً في حق من يتوجه عليه القضاء ، فلا ينفي حكماً بالشك .

1880 - وإدار وقع حكم الحاكم المحكم إلى الفاضي الولى ، فنالفاضي المولى . ينظر في حكمه ، فإن كان موافقًا لرأيه نقذه ، وإن كان مخالفًا لرأيه أبطله ، وإن كان عا يختلف يه الفقها ، رحمهم الله أبطله أيضًا .

قرق بين هذا وبين القاضي الولي إذا قضي في حادثة اختلف في دائققها ما ورفع ذاك إلى قاض أخر بري خلاهم ليس له أن يبطله

والعرق أن كون الأول قاصيًا ظهر في حق الناس كافة ؛ لما أن الأول استفاد الولاية بمن له ولاية على الناس كافة، فكسا نفذ قضاء الأول في حق الشخاصسين، معد في حق سائر السامين وفصائهم. فقر جاز من الفاضي الاحرائقف إذا كانا مخالفا لرآيه أدى إلى الفضاء الذي وفضائهما لله أدى إلى الفضاء الذي بالاحتباد باحتباد باختم حكماً لم يظهر في حق عبر الشخاصيدين، وولايتهما مقصورة عليهما، وقد كان للفاضي الولى قبل هذا الحكم رأيا في مذه الحادثة، كان يحكم به، فقو لم يجز نقض هذا الحكم إدا كان مخالفاً فرأيه، يطهر نقاذ حكم المكم في حده، ويظهر كونه حكماً في حده، ويظهر كونه حكماً في حده، ويظهر

12839 - وإذا اصطلح ثرجالات على حكم يحكم بنهما ، ولم يعلمان ولكونهما قدا متصمة إليه ، و حكم سهما حاز ؛ لأنهما لا نوجها إليه للخصومة ، فقد أعلمان ، مسار حكماً بنهما ، فيجوز الصلح ، وإذا اصطاحاً على غائب ليحكم بينهما ، فقدم وحكم بنهما ، جاز .

وإذا اصطلحاعلى أن يحكم بينهما علان أو فلان، فأيهما حكم بنهما جاز الأن التمكيم صفح أر تفويض، والإما كان يحوز مع هذا النوع من الحهائة، أما الصلح فلانه تو مسالح على هيدين على أن المدعى بالحيار بأخذ أيهما شاه، وينوك الأخر جاز، وأما الوكادة فإنه لو قال وجل: وكانت هذا، أو هذا يبيع عبدى هذا يجوز، وإذا تقدما إلى أحدهم عيناه فلخصومة، فلا يقى الأحر حكمًا، كما في مسألة الوكالة إذا باع أحدهما العبد الذي وكل بيعه، فإنه بحرح الآخر عن الوكالة.

١٤٤٦- وإذا اصطلحا على أن يحكم بسهما أول من يدحل المسجد، فعالك باطل على المسجد، فعالك باطل على الديمة المسجد مذا. وقل إلى المسجد مذا. وقد ركانة بيع مذا العبد الايجور، وهو نظير ما لو قال: إذا جاءت بضاعتي، فقد وكلت وجلا من عرض المامي بيعها، وذلك لا يجوز كذا مد.

18871 ولو سافر المحكد أو مرض، فأغمى عليه، ثم قدم من سعيد، أو برأ، ثم حكم حاز، والأصل مى هذا أن الحكومة منى صحت لا يخرج الحكم عن الحكومة إلا بالتهاء الحكومة، فإن كانت مؤفئة أو نقيد الحكومة، أو يحرج الحكم من أن يكون أهلا الحكومة بالمتراضى ردة، أو ما أشبه ذلك، أو مالعزل؛ لأن الحكم فيما بيز المتحاصمين بمنزلة الفاضى والوئى، والغاضى الموتى لا يخرج عن الفضاء إلا بأحد ما ذكرنا من

الأسباب، كذا مهناء

إذا تيت هذا، عنول: بالسفر والرص لا يخرج من أن يكون أهلا للحكومة، قبقى عنى حكومة، وبقى حكومة، وبقى عنى حكومة، ولا تعرج من أن يكون أهلا للحكومة، ألا ترى أن القاضى المولى يخرج عن القضاء بالعمى، فكذا الفكم، ثم مرق بن الحكم والفاضى وبين الشاهد، قبان الشاهد إذا عسى بعيد تحمل الشهادة، ثم زال العبى وشهد حال .

والفرق أن كونه غير ضاعد لا يمنع ابتداء النحمل؟ ألا ترى أنه لو غسل وهو صبى أو عبد، ثم بلغ الصبى، أو عنق العبد، وأذى جاز، فلان لا يمنع بقاء التحمل أولى، أما كونه غير ضاحد يمنع النداء الفضاء والتحكيم، فيصنع البقاء؛ لأن ما ليس بلازم بالابتداء طبيقاء، حكم الإنشاء، ولو رتد عن الإسلام، ثم أسلم وحكم لا يجوز حكمه؛ الأن بالاو تداد يخرج من أن يكون أهلا للمكوسة، ألا ترى أن القاضى المولى بخرج من أن يكون أهلا للقضاء بالاوتداد، فكذا الحكم، هكذا في الأنضية أ، وقد ذكونا فصل الحمى والاوتداد في فصل التقليد والعزل، بخلاف ما ذكر هها.

ولو وجه المكتم القضاء على أحدهما بريد به أن الحكم قال لأحد الخصمين: قامت عندى الحجة بما ادعى عليك من الحق، ثم إن الذي ترجه عبه الحكم عزام، عم حكم بعد ذلك عليه، لم ينفذ حكمه عليه، فقد صحح العزال من أحدهما: وأنه مشكل؛ لأنه صار حكمًا بانفاقهما، فينبغي أن لا يخرج من الحكومة إلا بانفاقهما.

والوجه في ذلك أن اتفاقهما إنها شرط نصيرورته حكمًا ؟ لأن في التحكيم إنبات الولاية عليهما، فلا بد من اتفاقهما إنها شرط نصيرورته حكمًا ؟ لأن في التحكيم إنبات العزل إثبات الولاية على الغير ، بل فيه إبطال ما ثبت للحكم عليه من الولاية بتحكيمه والعظال ما ثبت له من الولاية بتحكيمه قبل تنفيذ الفضاء حائر ، وكان بحر له الشركات لا يثبت إلا متراضيهما ؟ في فيه من إثبات الولاية على الغير ، فم ينتقض بنفض أحدهما » إذ ليس في النفس ينتقض بنفض أحدهما » إذ

18897 - وإدا وكل أحد الخصيين الحكم بالخصيصة، وقبل الحكم الوكالة خرج عن الحكومة؛ لأن بقيول الوكالة خرج من أن يكون شاهداً الصيرورت خصصاً، والخصم لا بصلح شاهدا، فيحرح من أن يكون حكماً أنصاء مكذا ذكر في الأقصية ، يعس منايخا رحمهم أفه قانوا: هذا الجواب إعاب غيم على قول أبي يوسم، رحمه أفه الأناطي قوله أو كنل تحرد قبول الوكالة يصبر حصماً، حتى قو عول في الحصومة، فشهد الوكلة لا قبل القيادة، أما لا يستقيم على قول أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله الأناطل قولهما الوكالة لا يصبر حصماً مالم يخاصم، حتى قو عول قبل الخصومة، نم شهد الوكلة، قبلت شهادت، وإذا تم يصر خصماً يحرد قبول الوكالة، لا يحر خصر على الحكومة عجرد قبول الوكالة، حتى لو مران في الحال، وحكم بقد على الحكومة عجرد قبول الوكالة، حتى لو مران في الحال، وحكم بقد حكم.

ومنهم من قال " لا ، بن ما دكر ههنا قول الكل ، وحد دلك أن التوكيل سالمصوحة توكيل بالحصومة عيمير بالحصومة عيمير المحصومة عيمير المحصومة عيمير المحصومة عيمير المحصومة وكيل كالمصاف إلى حضوره وقبل كالمصاف إلى حضوره وقبل كالمصاف إلى حضوره وقبل التوكيل كالمصاف إلى حضوره وقبل التوكيل كالمصاف إلى حصوره وقبل التوكيل المحكم يصير وحدة جود قبل الوكالة والأند فيما يتهما يجرفة القدضى الترامى وأنه الايكون عائبًا عن محلسة وكون كسحلس القامى، وأنه الايكون عائبًا عن محلسة وكانك قبل الوكالة الإند فيما يتهما محلسة وكون كالمحلسة الترامة .

1227 - وإذا النبزى الحكم العبد الذي اختصام إنه فيه، أو المنزاه ابنه، أو أحد عن لا تجور ضهادته في معد ضرح من خكومة ، أما إذا النبزي العبد عو هالانه عدر خصصًا عن أحد الحصيصين، فإن يعد ما النسواء الحكم يحسل إلى إشات الملك لمائحه في مكته الإثبات فنضمه بالتنقي مهم، وأصارة النسواء أحد عن لا تجور شهادته له، ولانه يصير حاكمًا، وهو لا يصلح حاكمًا له الأنه لا يصلح نباها كله

١٩٤٦٤ وإذا قبال الحكم "قبامت لفسلان بينة عندي على مسلان بكدا وقبدا. وقصيت له مه تعلان عمي قلان، فأنكر فلان البنة والفضاء، فإن قضاه ماض عليه ".

١٩٤٦٥ - وكذلك إد قال الحكم، أقر فلال عندي تقلال بكفاء وفنسيته مها عليه. وقال فلان ما أقرارت ملك، وما فضيت مها على. فال قصاء ماصي عليه؛ لأن الحكم

<sup>(1)</sup> وهي الأحس عن الفصاء ماص عنه .

فيسا بين المتخاصسين عنولة القاصي الولى ، والعاضي الولى لو مال علي نحو ما ماله الحكم، كان نوله صحة ، مكذا قول الحكم

فإن قبل: أليس أن الحكم قد عرج عن الحكومة بالحكم؟ تحين أحم أنه فضي عليه بوقراءه، فهو ليس بحكم، وينبخي أن لا يصدق في ذلك ، كالقاضي بعد العزل إذا فال: أضبت أيقا على هذا الكذا

قلل الحكم إلله بخرج عن الحكومة إذا حكم فيمدا بين التحاصمين، وفي زعم اللمس علمه أنه لم يقضر بعد، فإنه أنكر القصاء بعد العرف، وأنه على حكومته، فقى رجع المدعى عليه أنه يحمر "أعلى الحكم، وهو حكم، فيتعامل معه بزعمه، وصار كالوكيل بالبيع إذا قال، كمت بعث أمس، وكذبه الوكل، فإنه يصدق الوكيل، مإن كانت الوكالة نشي بالبيع (الأن في رعم الوكل أنه تم بيع، وأن وكانت لم نشه، وإلاه أخبر عن البيع حال قيام الوكالة، فمو مل معه بزعمه، كذا هنا.

18874 وإذا شهد شاهدان أن هذا الحكم قصى لهيد على هذا باكن درهم، وشهد على هذا باكن درهم، وشهد الحراق أن هذا الحكم أن أهذا الحكم الألف التي ادعاها هذا، والحكم ميت أو غالب أو حاضر إلا أنه بجحد المعض ، ويقر بشحض، فيني أقضى بالمراءة؛ لأن المدعى عليه لد ادعى أثيراء قفد أقر دالدين، فوقع الاستعناء عن قبول بينة الطالب لا قراد المدغى هليه، وتقدعى عليه بعد دلك أثبت أب ابه إما بالينة من غير معارضة، عنقبل بيناء الا ترى أنه لو كان مكان الحكم ما ذكرة للمعنى الذي أشريا إليه؛ كذا هذا

16814 - وقو كدنت الخصوصة في دار، وتسهد شاهدان لأحد الخصيصية، أن الحكم نضي لهذه بالدار، وشهد شاهدان أخران للحصح الأخران الحكم نضي مها لهذا الهاترت البيتان، ويشرك الدار في بدس كانت قبل هذه فضاء ترك والأما نعذر العمل بالبيتين والأن أ مداهما كاذبة بيفين، وبعثر الحمل بؤ مداهما، إذ لبست إحداهما للحمل به أولى من الأحرى.

18814 - ولو كالت الحصومة بينهما في ألف درهم، والنام المعنى بنة أن الحكم ذ ضي المعلى الذهبي عليه مبالألف التي الحالها بوم السبات، وأقام الذهبي عليه بيئة أن

<sup>(</sup>١) مكتافي الأصل وم، وكان في طا: المبحرُ

المدعى عليه، أصراحه عن الحكومة قبل دلك، فحكمه بالطل: لان النابت بالبيئة العائلة كالنابت عبالًا، ولو عابنا أن المدعى عليه أخرج الحكم "عن الحكومة قبل بوم الست، شم إن الحكم حكم عليه بعد يوم كان حكمه باطلاء كذا هنا

وأفاع المذعى عليه بينة أن الحكم أبرأه عن الماريم أصبيت أو أغام المدعى حليه بهذه وأفاع المذعى عليه بينة أن الحكم قضى بالمال يوم السب ، فإن القصاء الأول نافذ، والقضاء الثاني باطر، وعدا لأن الحكم قضى بالمال يوم السب، فإن القصاء الأول نافذ، والقضاء الثاني باطر، وعدا لأن اللكم قضى بالمال يوم السب، فإن القصاء الأول نافذ، والقضاء الثاني باطر، وعدا لأن المكومة فد انتهت بالقضاء الأول خصول القصود، الأول نافذ، والثاني باطلاه والمكام الثاني يكون بعد خروجه عن الحكومة، فيقع باطلاه وحكم الحكم بالطلاق والنكاح والعشاق والكتابة، والكفالة بالنفس والكفالة بالمال، وحكم الحكم بالطلاق والتتافي عمد، وصائر حقوق العباد بينهم، عهو جائر، في القراق أي القاضى، أما الطلاق والعتافي وسائر الحقوق العباد بينهم، عهو جائر، في القراق أي القاضى، أما الطلاق والعتافي وسائر المقوق المهادة فلا شك في جواز الشحكم فيها؛ لأن حكم الحكم التحكم العرب على جواز وجه، وتفويض من وجه، وأياً م كان فهو جائز، وأما المصاص فعد بص على جواز التحكيد فها عها.

وفي صنح الأصرار وهن أبي حنيفة رحمه الله: أنه لا يجوره وهكذا ذكره المتصاف رحمه الله في أدب القاضي، ووجه ذلك أنه صلح من وجه، ولا يجوز اسيفاه القصاص بالصلح ولأنه ليس بحجة في حق عبر المحكمين، فكان فيه شبهه والقصاص لا يسوى مع الشهات، وجه ما ذكر هنا، وفي الأصل : أنا القصاص من حقوق العباد، وهما علكان الاستيفاء بأنفسهما، فيملكان التقويص إلى غيوهما فياساً على ماثر حقوق العباد.

وأما أرش الجراحات فإن كانت بحيث لا بتحملها العاقلة، ونجب في مال الجابي. مأن كمانت دون أرش الموصيحية، وهو عميس مائة درهم، أو يتبيت دلك بالإفرار، أو

<sup>(</sup>١) وكان في الأمين: أحرجه الحكير.

<sup>(</sup>۲) وفي و : حكم الحاكم.

ألتكول، أو كنان عبداً، ونضى على الجانى جناز؛ لأنه لا بخالف حكم الضرع، وقد رضى الجانى بحكمه عليه، فيجوز، وإن كانت بحيث يتحملها العاقلة، بأن كانت خمس مانة فصاعدًا، وقد ثبت بالبيئة، وكان خطأ، لا يجوز قضاء، بها أصلا؛ لأنه إن نضى بها على الجانى فقد قضى يخلاف الشرع، وإن قضى بها على العاقلة، والعاقلة ما رضوا به.

الحكم مى فصل الخطأ إن قضى بالدية على المحسن بن زياد عن أبي حبيفة رحمه اقه: أن الخكم مى فصل الخطأ إن قضى بالدية على المحافلة لم يجزء وإن قضى بها على القائل حار، وأما قطع لليد عبد الحر فحكمه وجوب القصاص، وقد بينا الكلام فى جوار التحكيم والقصاص، وإن قطع يد عبد، فحكمه وجوب نصف القيسة في سال انقاطع، فجاز قضاء عليه بالمال؛ لأنه رضى بحكومته، وحكم الحاكم جائز فى الأحوال بانفاق الروايات، وقوله فى المكتاب: فهو جائز إذا واقق رأى القاضى، معاء أن للقاضى المعدود، لا زنا، ولا شرب عمر، ولا سرقة، ولا لعان، ولا قذف، وإن فعل ذلك، المعدود، لا زنا، ولا شرب عمر، ولا سرقة، ولا لعان، ولا قذف، وإن فعل ذلك، فهم باطل؛ لأنهما لا يمكن إقامة ذلك بانفسهما، هلا يمكن التفويض إلى الغير، ويجوز التحكيم فى شعء من السرقة؛ لأنه خسائص حق للسروق مته، وله ولاية ويجوز التحكيم فى نفسمين السرقة؛ لأنه خسائص حق للسروق مته، وله ولاية الاستياء، ويجوز تحكيم المكانب والحبد المأذون، كما يجوز تحكيم الحر؛ لأنه إن اعتبرنا التحكيم بالصلح، فصام المكانب، والحبد المأذون صحيح.

وإن اعتبرناه بالتقويض فيهما ألا عى تقويض ما يملكان بأنفسهما إلى غيرهما بمتراثة الحرء ولا يجوز كتاب الحكم بعكم إلى القاضى؛ لأنه في حقه بمنزلة واحد من الوعديا والقاضى لا يقضى بكتاب واحد من الرعاباء وكذلك لا يجوز كتاب القاضى إلى حكم حكمه وجلان بشهادة شهود شهدوا عنده؛ لأنه في حقه بمنزلة واحد من الرعاباء وكذلك لا ينبغى للحكم أن يقضى بكتاب كتبه قاض إلى قاض أخر.

1824 - وإذا حكسا وجلاء فجمعل الحكم الحكم إلى غيره لم يجز إلا برضاء الخصمين؛ لأنهما إغارضها يحكمه و أما ما رضها بحكم غيره، فلو أن الثاني حكم بيتهما يقير وضاءهما ، وأجاز الأول حكمه ، ذكر في الكتاب أنه باطل، بعض مشابخة رحمهم

<sup>(</sup>١) وكال في الأصل: وإن احترمًا الطويص فيهما.

الله قالوا الها وكو من نشوات لا بكاديست على قبال عاماها فالأو الحكم إما أن يعتبو المركز الدى لم يؤذن أه بالتركيل فأر بالقاصي الاستوالة ولم يؤدن له بالاستخلاف وأى الأمرين اعتبر فا يجد أن يكون إخارة الأول حكم الدى صحيحاً ، فإن أقامي الدى مو يؤدن الفاقي الوكس الدى لويؤدن له في التوكس إذ أجاز تصرف وكبه سبورا ، والذي يؤد هذا العرال مسألة ذكرها محدد وحدم الشوافي السير الكبير .

وصيري، إذا ترك قوم من أهل اخبرت على حكم رحل من السلمين، فلحكم عليم غيره بقير وضاهيه الابحرل، وإن أجار ذاك اخكار هذا الحكم يجول.

ومهم من قبال علما اجراب صحيح على قباس سفكر في بعض روايات كتاب الوقائة أنه لوكيل الدي تم يوتاب وعلى الوقائة أنه لوكيل السنخلاف وكيله لا يحوز ، وعلى قباس مذه الرواية الواحاز القاصى الذي لم يؤذل به في الاستخلاف حكم حليفته لا يجرر أيضاً ، وعلى قباس الرواية الأحرى الدائم في المرابط أجار تصوف وكيف يحور ، ولم أجاو القاضي حكم حليفته ، وأجاز الجار تحور أيضاً ، فإذا في الحاصل في المستخرج الروايان في وكالة الاسل ، فياد الوكيل بالخصومة لا يملك التحكم صفح معنى ، والركيل بالخصومة لا يملك ، السلح، وإذا وأجاز صنعه جاز التحكم، وهذا قالول.

1887\* . و او حکم و حلاق رحلا بنیمه ، و حکم لا حد صدا ، نیم اصطبحه علی حکم الاحد صدا ، نیم اصطبحه علی حکم احراء فائلتانی بنظر این حکم الأولی از کان عدلا أصداء و ان کان حوراً او فائلت الای او الخاص الذی مو الفائلی او الداخی استان این الدار او مراد فائل آخر ، نظر الفائلی اداره این الدار این الدار این الدار این الدار این الدار الدا

1887 - وإداره الحك شهده تسهدو نسهدوا عدد بتهمة المختلف أولاك الدهود عند فاضي أحراء أو الداخلكم أحراء فياه بدأل عنهم اذإل عذاو اجازهم وإن جركوا الاصدة لأن محكم في حق غير المتخاصدين بمراة واحد من الرعاب ولايعمل ودا في حق نشافين ولا في حق حاكم العراء بخلاف ما إدارة القاضي المولى شهاديم و

<sup>(</sup>١٤ روز)الأسان أو بالفساد

الأنارده يظهر في حق الناس كافة ، فلا يكون لأحد أن يعمل بثلث الشهادة بعد ذلك .

1887 - وإذا أبي الحصيمان حكم الحكم، وقالاً لم يعكم بننا، وقال الحكم الا، مل قد حكمت بينيا، وقال الحكم الا، مل قد حكمت بينيا، فإنه يُصدق الحكم ما دم في منجلس الحكومة الإنسادق؛ الأنه حكى أمرًا المنتافة في زعم المتخاصمين، وبعد ما قام عن مجلس الحكومة الإيسادق؛ الأنه حكى سالم يملك استثنافه، وإذا اصطلحا على حكم يحكم بينيسا، وأجاز الفاضي حكومت قبل أن يحكم بينيسا، فهذه الإجازة من الفاضي الغو، حتى لو حكم الحاكم، يخلاف رأى الفاضي، قللغاصي أن يبعله؛ الألا هذه الإجازة أو اعتبرت إما أن يعتبر للفاة التحكم، ولا وجه إليه الأن التحكم نقذ من الخصمين الاتوقف فيها، فلا تعمل الإجازة في عبر الوقوف، وإما أن يعتبر الفاذ أخكم، ولا وجه إليه أن الحكم الم يوجد، وإجازة الشيء قبل وجوده باطلة، فصاد وجوده باطلة، فصاد

قال شمس الأثمة السرخسي رحمه الله: وهذا الجواب صحيح فيسه إذا لم يكن الفاضي مأذونًا في الاستخلاف، فأما إذا كان مأذونًا في الاستخلاف يحب أن يجوز إجازته، وتجمل إجازة القاصي عنزلة استخلافه آياء في الحكم ينهسا، فلايكون له أن سفار حكمه مد ذلك.

18240 - وإذا حكم رجل بين رجلين، ولم يكونا حكساء، فقالا بعد حكسه: رضينا بحكسه، وأحز ما عليم، فهو جائر؛ لأن الإجازة في الانساء بنزلة الإذنافي الإبتاء، ولو أدا له بالحكم ينهما في الابتداء حاز، فكذاؤة أجارة حكمه في الانتماء.

1827 - وإذا اصطلع رحيلان على أن يسعب كل واحد مهما حكمًا من أهله ، فهو جائز ، وإذا قضى أحدهما على أحد القصيرة و نصى الأخو على الحمس الأخر لا يجوز ؟ لما ذكر نا أن الحكم في حق التخاصين بمنزلة القاض المولى ، والقاضى الولى إذا كان الذين لا يقود أحدهما بالقضاء : لأن القضاء أمر يحتاج فيه إلى الرأى ، والخليفة رضى برأى الملنى لا برأى الواحد ، كذا ههذا الخصمان رضيا برأى الشيء فلا يتقود أحدهما بالحكم .

<sup>(</sup>١١) وفي الأصل: أن التحكيم لم يوجد

1939 - وعلى هذا قدار إذا اصطلح مناه و ردمي على مسلم ودبي يحكمان بينهما، وحكمة جميع للمسلم على الذمي، بينهما، وحكمة جميع للمسلم على الذمي، بينهما، وحكمة جميع للمسلم على الذمي عبى السلم لا يحوزه لأن لدمي لا يصلح حكمًا على المسلم، وحزن من البين، ونعدر تبنيذ حكم السلم أيضًا، وإن صلح حكمًا عليه و لأنه ما رضي برأيه وحزم، وعلى هذا المسلمان إذا حكم حراً وعبداً سنهما، فحكم الحربينهما لم يحز الأن العدد لا يصلح حكمًا، فحوج هو من البين، على الحر معرفًا، وهما ما رضيا مرأى بلغرد.

13174 - وإذا حكم الذهبيان فعباً بعكم بينهما، مع أسلم أحد الخصيبي، فقد خرج الحكم من الحكومة، هكذا ذكر في الكتاب، وأواد بقوله الخرج من الحكومة بمي الحكومة في حق الحكم على السلم، أصافي حق الحكم على الفعى، بيسفى حكماً، وهذا لما عرف أد البقاء معتمر بالابتداء، والذهبي يصلح الابتداء التحكيم على السلم، فيلا الدمن، فيصلح البقاء المحكم على السلم، فيلا بعضح لبقاءه حكماً، ويحوز حكم الحاكم التحكم "أفي الطلاق الفضاف إليه، أشار في صفح الأصلى.

وقى "أقب القاضى للحصاف وحمه الله عامه استشى من حكمه في صلح الأصل الحدود، وفي أدب القاضى ، استثنى الحدود والقصاص، فهذا إلسارة إلى أن ما عدادات وخل في حكمه و هو الصعيع من المذهب، لكن كتبر من مشايعتا وحمهم أنه استعوا عن الشوى في الطلاق المضاف، وأمناله كالا متجامر العوام، في قدى إلى التهاوة بأحكم الشرع.

18279 - وإداخلت الحك أحد الخصيين، وتكل عن البدين، وقصى عليه، فقال القضى عليه: لا أجيز حكمه على، واحلف، فحكمه عليه ماضي، ألا برى أن الفضى عديداً كول من جهة القاضى تو أراد أن يرد فق المصابد، ليس لمذاك، كذا حها لا مرأ أن الحكم فيما بن المخاصدين بمنزقة القاصى المولى.

<sup>(</sup>١) وفي الأصل حكم الحكم الحكم

<sup>(</sup>٢) ومي الأصل على أدب من فيه واور

وقر كنان المناعي من الاستداء أقنام البيئة على دعواد، وعدلو ، وحكم الحاكم بها على المناعي عليه جاز، كما يجوز من العاضي المولى، على لمكر التنضي عليه الحكم، أو أنكر التحكيم، وأدعى المناعي ذلك، كان للمدعى أن يحلمه الأنه يدعي نسبه معني لو أثر به يقرمه ، فإذا أبكر يستحلف عليه ، كما في سائر الدماوي، فإن بكل عن اليمي لومه دموني صاحبه.

وإد كاد المدعى أقام بنه على ما ادعى من التحكيم، والحكم بنظر إلى كاذ الشهود الدين شهدو اعلى المحكيم والحكم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم، فيلت شهادتهم، وإن كانوا هم الذين حرى الحكم بشهادتهم لا نقبل شهادتهم، لتمكن التهمه في العصل الشارع؛ لأنهم يريدون نصحيح شهادتهم الأولى، وركزام حك تواسطة م فالا، ومش هذه التهمة منتفية عن شهادتهم في العصل الأولى.

١٨٠٥- وفي الزيادات: إذا رفع حكم الحكم في المجتبدات إلى قاضي برى حلاف ما حكم، فقلة مع ذلك، تم رفع إلى قاضي برى حلاف ما حكم، فقلة مع ذلك، تم رفع إلى قاضي آخر، يرى رد حكم الحكم أيضا، ما مالقاصي الساني لايرده؛ لأن إجبازة القاضي حكم الحكم يمنز له إنشان القصياء منه، والقاصي إذا فضي في المجتبدات بخلاف رأه بنعة فصاءه، وقد ذكرنا هذا الفصل مع ما فيه من الحلاف يما تقدم.

وإذا تم يكن القاضى مأذولًا بالاستخلاف، قامر رجالا حتى حكم بين الذن.
وأجاز القاضى حكم ذلك احكم، قد ذكان أنا بنفذ حكمه على إحدى الروايتين، ولكن عذا إذا كان احكم عن بصلح قاضيًا، وإن كان لا يصنح قاضيًا كالعبد والصبي وخرهها،
لا يعلد حكمه بإجازته باتعاق الروايات، وإن كان عن يحتلف العقها، في صلاحيته
للحكومة، نفذ حكمه برحازت الأن إجازة القاضى حكم الحكم قضاء من بأهنيته، وأنه مجتهد بها، وقف، ولفاحي في للجنهدات بافذ.

1884 - وإذا حكما رحلا فيما بينهما، فقضى لأحماهما على صاحبه باحتهاده ثم رجع عن قضاءه، وفضى للأخر، فإن الفضاء الأول ماض، والمضاء التاتي دخل؛ فأ فكرنا أن الحكم في حق الخصيمين عبرلة انقباض المولى في حق الناس كافة، والقاضى الوقي متى قصم بحادثة باجتهاده، ثم أراد أن ينفض ذلك الفصاء، ويقضى بحلاقه في

والخراطارتين ليبر المؤافل وأعداهم

وإذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم فيما ينهما، فقصى الاحدف على صاحبه في يدس الده اوى الذي حكم في يتحكم فيما ينهما فقصى عليه على صاحبه في يدس الده اوى الذي حكم في ذال المنظمين بالده فقت لا يقذ الما فيما بقي ينسمه من الدعوور، فإن قضاات الأول بافذه وما يقضى بعد فقت لا يقذ الما ذكر فاأن عزل عزل على معالم المنظم على المنظم على يتحدين إلا باع أحدهم، فم عزل الفراغ عدل عدا ويما لو يتم والم يعمل فيما لاع الفراغ عدل عبد المنطقة المنطقة على المنطقة على المنطقة ال

1884 - قال: وإذا اصطلح الحسمان على حكم ينهما، فأقام نفرعي شاعدين عنده أن نه على هسسفة الرجال وعلى كشيمه الشائب ملان أقف درهم، فضال اللاعي عنده أن نه على هسسفة الرجال وعلى كشيمه الشائب ملان أقف درهم، فضال اللاعي عنيه الشائب فاله فيما ين شخاصين عنرنة أن الفائس الموقى، فإن أقام الساهدان بيئة أن مولامية قد كن أعتفهم، وعدلت بنة المنزر، فالحكم يقصى منتفهما في حق المشهود عليم، ويقضى بائال عليم، ولا يقضى به عنى الكفيل، ولا ينسب العنق في حق المولى بينكم الحكم، وإن كان لو حصل هذا من الفاصى المولى، بنسب العنق في حق المرابى، بنخكم الحكم، في يقهر في حق المرابى، ويتبت الله عني في وسي بحكمه دورت من لم يرضى بحكمه في وضيئا بحكمه و فلا يصهر حكمه في حقهما

أما الشخاصيدان فقد وضيا محكمه ، فنفهر حكمه في حقيما ، فإن جاء موأي العبدين ، وأنكر العني ، وقدمهما إلى القاصي ، فإن شهد هذان الشاحدان على عقهما ، أو طبرهما يريد شواله الخذان الذاء هذان اللذان شهدا على عشهما عند الحكم ، وهشى القاضي به ، فشهادتهما بالذال حائزة ، لأنه لم يشهر استه حضاً حكم الحكم فيما حكم، ولا ينقص حكمه ، وإن لم يكي لهما بنا عنى العنق ، وقضى القاضي وأهمما بلمولى أنطق حكم الحكم فيما حكم ، لأنه قهر عند الشاخلي أن الحكم حكم بشهادة العسد ، وباحكم بلهادة العسد .

١٤٤٨٠ - قال: ولو الدعل وجل قبل رجلين أنهما غصباه توبًّا، أو شبُّ من الكبلي

أو الورس، فغالب أحدهما، ورضي الأخر، والدعى عليه محكم بحكم بنبساء فأقام المدعورية على حقه عليهما، فإنه يلزم الخاصر مسم ذلك، ولا يلزم الغائب مه شيء الأل الحاصر رضى محكمه، فما الغالب قدم يرض محكمه، وكدلت على هذا إذا ادعى رجل على ميت دينًا، وورثته غيب إلا واحد، فاصطلح هذا الوازث الحاصر مع المدعى عبى حكم يحكم سهما، وأقام الدعى بينة عمى البت بحقه، وحكم الحاكم مذلك، لا يطهر حكمه مي حق الغيب؛ لأنهم ما رصوا بحكمه غير أن في مسألة الورثة بفصى على الحاصر بحكمه في دار أن في مسألة الورثة بفصى على الحاصر بجميع الدين، ويسموفي ذلك عافى يده، وفي ه سألة العصاب ية ضي على الحاصر بالتصف.

و الوجه في ذلك أن احكم فيما بين المحاصمين بمزلة القاضي الولى في حق الناس كافف ثم القاصي يقضي مجميع الدين على الجن بحضرة أحد الورثة : ما عُرف أن أحد الورثة بسعيب خصصًا عن المبت في حميم ما يدعى على المبته، وصار من حيث المني كأن الورث حي وهو حاضر .

وإذه قضى الفاضي مجسم العبن، والنبن مقدم عنى البراث، وما في بنده. البرات وما في بنده. البرات يؤخذ جميع العبن على يده ويؤا عرفت الجواب في حق الفاصى المولى، فكذلك الحواب في الحكم، أما في الغصب القاضى المولى لا يقضى إلا بنصب القيمة؟ لأن أحتمما ليس بحصم عن الاعراب فإذا عرفت هذا في القاضى المولى فكذلك الجواب في الحكم

18282 - وإدائشتري من اسر عبداً، وفيصه ونفد النمن، لم طحن بعيب ""، فاصطلحا على حكم، فقضى بالرد على البائع، فهو جائز " لأن التحكيم حصل تما يملك القصمان فعله بأنصبهما، فيصح كما في سائر الصور.

وإذا صبح السعكم صار الحكم فيها ينهدا إغزاله القاضي الولى، والقاضي الولى و قصى بالرد على البائع يحرر، فكسانا هها، فإن أراد البائع أن يعاصم مائعه في دلك العبب، الإبجلور، فـ دكساره أن حكم احاكم "كي حق غير التحاصمين

وأكاوفي الأصل العيند

<sup>11)</sup> وبي الأصل) إن حكم الحكم.

بحث سؤلة صلح فانسره، ولو حنصل الردعلي السائع بط ويق العسلم لقيانع أن يخاصم بالمسه في ذلك العبيب، ويتحديل هذا الرد بمنزلة بهم حديد في حق البنائع الأول، فكذا ههنا.

1868 - ولو المطلحوا حميمًا على حكم هذا الحكم المشترى الثاني والمشترى الثاني والمشترى الثاني والمشترى الأول والبانع الأول والبانع الأول ، فيراد البانع الثاني أن المبانع الأول ليس البانع الأول البس المحتمد للحاليات المستحداً أن المحتمد المحاليات المائع المثاني ، فلا يصبح بخصم للحاليات المحتمد المحتمد المحتمد والعدم بنولة .

وجه الاستحدان أن الباتع الأولى إذا لم يكن خصمًا في هذا العيب في الخالف وهو يعرض أن يصير خصمًا يستب هذا العيب ، فإنه إذا رد العيد على اساتع الثاني، كان نشائع الشاني أن بخاصم الباتع الأول ديه ، فصح التحكيم منه، حصار الحكم في حفهم جمزة القاصي الولي، والقاضي المولى لو رد العيد على البائع الثاني، كان للمائع الثاني، أن يرد على البائع الثاني

ولو تقفى الناتع الأول اختكومة بعد ما ردائعت على الثاني قبل أذ برده عليه عصح لتغفى و الناتع الأول اختكومة بعد ما ردائعت على الثاني قبل أدبره عليه عصح المعبد على البائع الأول بعد ذلك وإن خاصم البائع الثاني البائع الأول بعد ذلك بسبب هذا العبد على البائع الأول بعد ذلك بسبب هذا العبد عند قاض من القصاف فالقياس أذ لا يرده القاضى على البائع الأول لا لا التحكيم من البائع الأول لم يصح عنى حواب القياس أن نصار و جوده والعدم عنراته وفي المائع الأول المناتع المناتع المناتع عنراته الأول، فصح حكمه مالرد في حق البائع الأول، فلا يطل هذا الحكم بعران الحكم، ألا الربائع الثاني، تم عول هذا الخويم عنول العاضى المولى، وولى قاضي أخر، و فعت إلى هذا الحادثة و دالعبد على البائع الثاني، تم عول هذا القاصى، وولى قاضي أخر، و فعت إلى هذا الحادثة و دالعبد على البائع الثاني، تم عول هذا القاصى، وولى قاضي أخر، و فعت إلى هذه الحادثة و دالعبد على البائع الأثاني، تم عول هذا القاصى،

<sup>(1)</sup> فكدا في هُ، وقان في الأصل وما بلحصال.

<sup>(</sup>٣) هكذا في فؤا وكان في الأصل: وع الاستحسان مكان القباس.

1884 - ولو آل وجلاح سلعة لا جل يأمره، فطعل المتسوى بعيسه فحكما بيهما حكماً برصى الأمره وربعا الحكم على البائع بسبب ذلت العبب يقرر البائع الر بلكومه أو سيئة فامت ، فإن كان الرد بالبنة أو بذكو ل لموكيل، فنه أن يرده على البائل، وبال كان الرد بالبنة أو بذكو ل لموكيل، فنه أن يرده على البائل، وبال كان بحدث منه لم يرد على الموكل حتى نفيه البيئة أن هذا العبب كان عند الموكل أيضاً، وبالا حال بحدث منه لم يرد على الموكل حتى نفيه البيئة أن هذا العبب كان عند الموكورة الأنه حال بحدث منه لم يرد على الموكل حتى نفيه البيئة المقاضى المولى واحكم بما إذا كان الروس الشاصى المولى على محمو ما وكرم، فخفا إذا كان الروس الحكم، وأبو يذكر الشباس والاستحسان في هذه المسألة، كما في المسألة المقدمة والأن عماك الأمر خصم في الحال واستحساناً

وال كانت الحكومة بعير رضى الأمراء الايلزم الأمرامين ذلك شيء إلا بينة، أو كان عيباً لا يتحدث منام، وهذا لأن التحكيم في حتى الامراء المريسة ندم رصده صار بمراء ما الوصل المأمور الباع بالعب طر هصاء، وصاك الجواب على التعصيل إن كان يتحدث الله يلزم المأمور دون الأمر بالقالي الروايات، وإن كان عيباً لا يتحدث عليه، فعوم احتلاف الروايات، في تعصيفا ينوم الأمراك، وفي بعضه بلزم الأمور، كان هيد.

وبو كان هذا الرجل استرى هيداً قرحل بأمره، وطعن الشنزى بميت به، وحكمه فهمه بينهم وجلا برصى الأمود ورده بينت أو بقرار، أو بكورك كان ذلك جناراً على الأمود وهذا ظاهره ولو كان التحكيم بعير رصى الأمود ورديمض ما ذكونا، فكذلك الجواب، كان الردجائراً على الأمود

قسائر في يوه الوكنيل بالشيراء ويين الوكنيل بظلهنج ، فيان في الوكنيسل بالهنج إذا المدخل الحكم بخير رصاء الأمراء وراء مشترى عني الوكنيل عمد الرواعلي الوكنيل مون الموكل .

وراندر في: أن حكم الحكو في حق عبو المحكمين ونزقة الصاح الذي بالتسرات ونو كان مكان الرد في الوكيل مالميع صفحًا، بالشراء بعير قضاء لقد عبه، وعلى الأمر جميعً لدته، وهم أن الرد بالعب ويذير قضاء عنزنة الإقالة في حق الثالث، والأدر ماذ بعد، و الإقالة في حق الوكيل بالبيع في هذه الحالة لا يصبح ؛ لأن الوكالة انتهت تهايتها بالبيع وانتسابه، والتحق الوكيل بالأجانب، فأما الوكالة " من الوكيل بالشراء ما دام المشترى في يده صحيحة؛ لأن الوكيل بالشراء لا تنتهى ما دام المشترى في يعنى الوكيل بالشراء -واقة أعلم بالصواب-.

<sup>(</sup>١) رميم الإفاله

## الفصيل الرابع والعشرون في كتاب الفصاة إلى الفضاة

يجيد أن يعلم بأن كتاب القاصى إلى القاضى صا حصة شرعً في العاملات. يتخلف الفياس؛ لأن الكتاب فالفنعل ويزوز، والحقة بشبه الحط، والعام يتبعا حام. ولأن القاصى لا ولاية له على احصارات يمي غير الماد، فكيت بكول كنده حجة عليه؟

بالأن الشاخري الكانب بكراره يتعل شهادة الشهود إلى المكتوب إليه ، والشهود بأنستهم لم حسره حسرة حجل الفضوء وكسوا شهادتهم بن ياري لفرضي، فالفاضي لا رعمل بدء وكبيت بعيل بكتاب غيروه والكي جعلياه معه بالإصماع، فقد أرى عن حس رصي الله عدو حساعة من البابعين مربع بالبرين حد العرم والحسن والشعبي وليراهيم المحرفي وضي الله عدو حسور بناه عليه المحافظات، وسويقل عن عبير هم بعلاند، والعربية في والمداوية والمحتود والمحتود بالمحافظات، والمحتود بالشهود والمحتود بالأساد، فاريكون عائباً، والمحتود حصور بنعار عليه المحتود بن الشهود والمحتود والمحتود بالأدار المحتود بالمحتود بالمحتود والمحتود بالمحتود بالمحتود بالمحتود والمحتود والمحتود بالمحتود بالمحتود بالمحتود بالمحتود بالمحتود والمحتود بالمحتود بال

والمعلى في ذلك أن شاب القاضى لا يخاو عن أوع احتماله ما ذكرنا الداطنة يشعه الحطف فلا يحوز العمل به الدائل المشطوط فلا يحوز العمل به ما لما يشيد هذا الاستمال، وذلك بالميسة والآل كنات الفاصل بنع مقرما في حق المكتوب، حالى وارد المعلم بعد ويد حسل به وهملى على المدعل الميدي فيه بلامه ذلك، والمورم بعثما الحجة، والحجة هي الميشة وبهذا علم العرق من

كالتاب القائضي ومن كالناب المزاكل إلى القائضي ما ورن الألا السالم كال الله الشامسي لأ يحداج إلى السنة : الأنه لنس في كتاب المركبي إلزام، فالقضاء مضاف إلى شهادة الشهود الإلى التزكية، إنما التزكية بوع وجحان الصدق، ولهذا لو قضى الفاضي بالنمهة دة بدون البركية صع قضاءه، وبه يقع الفرق أيضًا بين كناب الفاضي وبين تساب ملك أهل الحرب إذا طلب الأمان فيه، فإنه مقبول يغير البينة، حتى لو امنه الإمام صحر أماره؛ لأن كتاب أهل الحوب ليس بالزم؛ لأن للإمام وأبّا في الأمان وتركه

ومن حملةما عمل فيه بالفياس الخدود والفصاص حتى لمريجوروا كتاب الغاضي إلى القاضي في المعاملات بالأتو والإجساع، ولا أتر ولا إحماع في الحدود والفصاص، فنعي على أصل لقياس.

وامن حملة ما عمل فمه بالقماس اللفولات، محو العُروض و النياب والعبيد والجواري عبلي قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يومف وحمهم الدالأول. حتى لم يجوزُوا كتاب القاضي إلى القاصي في هذه الأشبيات تم جم أبو يوسف رحمه الله ، وقال: يحور في العبيد في الإماق، ولا يجوز في غيرهم، وعنه رواية أخوى، أنه يحور في جميع المنفولات، وله أخذ بعض المناخرين من مشايخنا رحمهم الله، وحكي عن القاضي الإمام المتسبب إلى إسبيجاب أبه كان يفشي به ، وأحمدوا على أنه يحوز كتاب القاضي إلى القاضي في العقار والديون.

عاجه قول أبي حيفة ومحمد وأبي يرمعه رحمهم الله الأول. وهو الفرق بين الديون وسنائر الكفولات أناض الدين توهم الشوكة عكن في موضع واحد، وهو الغصي علمه والأمه وعايتفق وحلان بغلك الاست والنسب، أمالت يتمكن في القنفس بعدوهو الدين، ولا في المفضى له، وهو المدعى، فإن كل واحد منهما معلوم، وتمكن `` الشركة في القضى على حالة العدر إذا كان المضي قه والمقصى به معلومًا لا عنم القضاء، ألا ترى أن حهالة المفصى خليه لا يشم القضاء حالة العذر إذا كان القصى به ، والمقصى له معلومًا ؛ كما لو شهد شاهدان على رجل أنه طمل إحدى امرأت قبل الدخول، ومات قبل البيان، فإله يقصى بسقوط نصف المهرامع أن القصي عاليه يسقوط نصف الصداق محهول أميا

<sup>(4)</sup> وفي الأصل ويتبكن

------زنتها أو المسرة ما كنال القصلي له مطاوفات و هو الزوج والقضي به معاوضًا وهو نصف. الصفاق

واللحلى في دلك كنه أن القضى بدي والقضى له إداك لا معلوف قال الرحيجان خالت العلوم والعرم للراحج في الأحكام، فأما في غير المنذ " فوهم الفركة فكر في موضاورات أحدهما في القضل من وهو العالم فإله قد ينفق شان من الخلسان في الاسم والسند والحليفة، وفي المنظمي عليمه وهو الذي في بند العباد، فكان الرحيجان بلدائد، الحليم، فيماد في ذيت العباد، فكان الرحيجان بلدائد،

الاترى ال فكل المهالة في مرسعين منع من العنداء، وإن كان طبال حال عقر، بأن كان لرجان عدال على مرسعين منع من العنداء، وإن كان الحبار على والحد منه عدال حدد في الحديد، إن أو والحد فلان الدار اليوم، فيهدي حراء فلان الدار اليوم، فيهدي حراء بنال الأحراز إن وخل فلان الدار اليوم، فيهدي حراء بمصى اليوم ولا يدرى أنه وخل أو ثم بادخل، وكل واحد ينكر سرد احدث والمنتقل ما لا يقضى بعنفها، ولا يعتل أحدثما، ولأن القصى خيه احدام اليون محهول، والقصى به وهر أحد العدر، فيهم القصاء كذا هذا المرافئ المنتقل المنتوان بالمحالة المناو ولا يعتل المناو الله على ولا المناو المناو الله على ولا المناو المناو المناو الله على ولا المناو بموا فيه كتاب العامى، وإن كان المبد يكر إحصاره محترا المناو بالمناو المناو بالمناو المناو المناو واحد وفي الكشى عليه والمناو بالاحمار المناو المناو

وجه منازوى عن ألى توسف رحمه لله الله يحوز كتاب القاضي في العبيد في الإلاق، وأدا القياس أداً الايكتب في العبيد في الولاق، وأدا القياس أداً الايكتب في العبيد، فند في سائر اللتمولات لا للتم الرد توهم التبركه يمكن في مواضعين إلا أدارك القدام في العبد الأس تنظيرووه ولا الأنال الاتاق مما يكتر في العبيد، وإن المرافئ في العبيد، وإناد المرافئ في العبيد، ولم المرافئ المحرد التي فيها العبد، وأدار المرافئ المحرد

<sup>(</sup>١) وهني آمادين.

<sup>10)</sup> رغى الأصل أنه

كتاب القاضي ليطل حقوق البحق، وعش هذه الضرورة لانتحقق في الجواري والدواب؛ لأن الإبق من الحواري لايكشر ، وكمانك الند من الدواب من بلدة إلى بلدة لا يكشر ، فعمل مهن نفضية القياس

18844 - وفقر محمد وحمه الله في قتاب الإدنى مسألة ندل على أن كتاب المعاشق الذات على أن كتاب المقاضى إلى الفاضى في العليات جائر ، فإنه ذكر أنه إذا أضاء عسداً إلها وجاء به الى الفاضى وأفام البيئة على أنه وحده أبضًا، فأحده وطلب من القاضى أن يفرص تمقته على دالكم، فإن حالها الدات في أن للمماحة في ربع على الكماء وحدث فينه على دالكما فعل دائرة باخه وأسبك ثماء فحاء مالكما وأتي يكتاب القاضي في أخذ الدواهم النماء كالذه مقول

و تأويل هذه المسألة: أن بيع الأبل من الفناصي لما نفسه ولاية نمو عبية الشفل حل صاحب العبد إلى ثمم، وأنه دين على المنظري، فهو إنما جاء بكتاب القاضي لإتمات أن ذلك الدور حقم، وكتاب القاضي في الدون جاره.

لم الشافيي قبص الشراهم الفين عوصًا عن دلت، فإذا أثبت بكتاب الشاصي أن ذلك الدين له، وأراد أخذ الدراهم التي صحيه، القاصي، وقد أحار فيص القاصي تلك الدوامم عوضًا عن الدين الذي كانامو حقه، فلا يظهر بهذا أن هذا الكتاب في العوض، ويجوز كتاب القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يكن تحفق تمر الطاكتاب القاضي فيه من إعلام المشهود، وعير ذلك على ودياني باله جائر.

وهي سائر النقليات إفا لم يحر كنات الفاصي عندهما؛ لأن إعلام الشهود به في هذه الأشياء بالإشارة، ولا انشارة عند الكتاب، فلا تصح الدعري والشهادة، فلم يجز الكتاب

1888 - ونظير هذه مساله النسب وصورته: رجل والرأة ادعيا بنا أو بنتا على قاض من الفضاء، وقالاً هو معروف النسب منا، وهو أنسم في يدفلان في بلد كدا، قد استرقه، وأقاما البينة عند العاضيي، وطلبا منه أن يكتب لهما بدلك كناما إلى العاصي في ذلك لبد، لايكت عند أبي حبيدة وصحمه وحمهما الله، لأسهما يريدان فطع الملك والرق التابث "كساحب اليد بالظاهر، والتراعه من يد صاحب الهديدعوى النسب، فصار كما لم الهديدعوى النسب، فصار كما لو أراد الانتزاع من يد صاحب الهديدعوى الملك، وثمة الإشارة من المدعى والشهود شرط لسماع الدعوى والشهادة، ولا شحق ذلك في الخالب، فلا يكتب عندهما لهذا، فكذا هذا.

وعلى قول أبي بوسف وحمه الله: يكتبه لأن النسب لا بشار إليه وهو المدعى، فكان كدعوى الدين، وتمة يكتب، فكذا هذا، وقال أبو يوسف وحمه الله: لا يكتب في النسب إلا في الأبود والأمومة والبوة الأن دعوى هذه الإنساب دعوى حتى مقصود، آلا ترى أنه يسمع فيها لدعوى حالة الحياة، وإذا لم يدع بسببه مالا أو حقّا، فيمكن إثبائها بالبينة، بخلاف الأعوة والعمومة وأشبهها، إذ ليس فيها دعوى حتى مقصود، ألا ترى أنه لا يسمع فيها الدعوى حالة الحياة إلا إنا ادعى بسببها مالا، كالتفقة وأشباهه، فلا يكن إثبائها وليه.

1884 - بعد هذا تحتاج إلى بيان شرائط صحة كتاب القاضي إلى القاضي. فتقول: العلوم الخمسة شرط جوازه، وهو أن يكون الكتاب من معلوم، بعني القاضي. الكاتب إلى معلوم، يعني القاضي الكتوب إليه، في معلوم، يعني الدعى به، لمعلوم، يعني المدحى على معلوم يعني الدعى عليه".

أم القاضى الكاتب ينبغى أن يكون معلوماً ؛ لأن الحجة كتاب الفاضى لا بدوأن يعلم المكتوب إليه أنه كتاب القاضى حتى يقيله، وإعلامه إنما يكون بكتابة اسم الفاضى واسم أبيه واسم جده أو قبيلته ؛ لأن إعلام الإنسان بن كان خائباً هذه الأشياء، وإذا لم يذكر اسم أبيه وجده الا يحصل النعويف بالانفاق. وإذا كر اسم أبيه ، ولم بذكر اسم جده ، أو قبلته ، فعند أبي حنيقة رحمه الله ؛ لا يحصل النعويف، وسيأتي الكلام فيه يعد هذا إل شاء الله تعدلي .

وإن كان مشهوراً اكتفى بالاسم الذي كان مشهوراً بذلك؛ لأن كتابة ما زاد على ذلك للتعريف، فإذا حصل التعريف بدونه اكتفى بذلك؛ وكذلك إذا كتب من أبي فلان

<sup>(</sup>١) وفي الأصل والثاب

<sup>(</sup>٧) وفي الأصل بقي المدعى عليه .

إذا كان مشهوراً بلك النسبة ، كأبي حيفة ، وكعلك إذا كنب من ابن أبي ذلان ، وهو مشهور به ، كابر أبي ليلي ، يكتفى به ، ولا يقبل شهادة الشهود على سم الفاضي ونسب ما لم يكن مكترباً في الكتاب ؛ لأنب لو شهدوا على ما في الكتاب بدون الكتاب لا بقبل ذلك منهم ، فكذلك على لتعريف .

وكذلك إعلام الفاضى المكتوب إلله شرط؟ لأنه ما لم يشت عنده أنه مكتوب إليه لايجب العمل به ، بن لا يجور اقعمل له به ، وإعا يسير معفرها بها يوجب تعريفه من ذكر الاسم والسب ، على منا ذكرنا، ولا يكتفى بالشهادة على الاسم والنسب إذ لم يكن مكتوبًا لما ذكرنا، وكذلك إعلام لمعى والمدعى به والمدى عليه شرط ؟ لان كتاب الفاضى لمقل الشهادة، وهذه اقعدم الثلاثة شرط لمسحة الشهادة وعلام المدعى والمدعى .

تم حدد ألى حنيفة وحمه الله تعالى لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه ه بل يشترط مع ذلك ذكر اسد الجدد وعدد أبى يوسف رحمه الله ذكر الحد ليس بشرط و تول محمد رحمه الله مضطرب، واحتلف الشايخ وحمهم الله فيه و بعضهم فالوا: إنه كقول أبى يوسف وحمه الله أن وبعصهم قالوا، إنه كقول أبى حيمة وحمه الله، وحه قول أبى يوسف وحمه الله أن أجمعنا على أنه يحصل لتعريف بذلالة أشياه: الذكو الاسم والنسب إلى الأب والمتنى أكشر الاسم والنسب إلى الأب، والمتنى أكشر الالك، والمتنى أكشر الالك، والمتنى أكشر

ولأبن حنيفة رحمه الله: ألا المقصود مو الإعلام والتميز، وذلك لا يحصل بجرد الاسم والتسمة إلى الأساء البال فإن في الغالم فقد ينفق وجلان في الأسم والنسبة إلى الأب، فأساقل ما يتفق لرحلان في الاسم والنسب إلى الأب والخد، فبحاصل به الإعلام

وفي شرح كتاب الأقضية . أن ذكر احد عند أبي حنيفة رحمه الله وهو روالة ابن مساعة عن أبي يوسف وحمه الله شرط، وفي قول محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف رحمه الله في ضاهر الروابة نسل مشرط، وكان القاصي الإمام ركن الإسلام عني السفادي رحمه الله يفول في الإبتداء : لا يشترط ذكر الجد، نم وجع في آخر عسوه، وكان يشترط

لأكر الحداث وهو الصحيح، وعليه الفتوي.

وان لم بذكر السم الخدام سببه إلى القابلة، فإن كان أدبي القبائل والأصفاد الذين بعرف يقلف، همد كفي بلا حلاف، ويعرم معام اسم الحد، خصول الإعلامات، فإنه قل ما يتميّز الثان مي أدني الأهخاد في السمهما واسم أبيسه، وإن سببه إلى أعلى الأصخاد والقبائل، بأن قال الفيمي أو ما أشيه، لا يكتمي به الانه لا يقع به التعريف في العالب. فصار كأنه قال: عربي أو مجمى

والدسبية إلى بلدة، وتدريسية إلى جدود ، لا إلى قسيلته ، فقدال كوفي ، أو وهر ي، دلات لا يكفي \* لأن الاسم مجمع الألود ، ولا يحصل به النفريف

وإن نسبه إلى حرفته ومنتاعته ، ولم ينسبه إلى القبيقة والحد، لا يكفي عنداً إلى حيطة وحمد الله الأن العداعة ليست مشيء الزام، فالإنسان فد فضعل بصالعة في إمان، ثم ينحول منها إلى عيرها بعد ذلك، فلا بحصل بها التعريف، وعدهما إذا كان صماعه بعرف بها لامحالة إكتمل.

وإن فانتر صبح أنبه والقبية ، وأنه يُعرف بقالك اللقب لا متحالة ، فينه يكتمي وبسون الذك لايكني ؛ لأن النقب بيس خزرم كالمناعدة

وإن ذكر اسمه واسم حدد، ولم يذكر اسم أبده لا يكفى؛ لأن الإنسان إلى يصل إلى الحد واسطة الأب، قلا تصع النسة إلى الحديدون اسمية إلى الأب.

وإذ كنف من قاضى للدكما فلاداين قالان إلى قاص بلدكما فلاداين فلاد، فدلك بكفي بلا خلاف عند بعض مشابختاه لأنه كونه قاضيًا من الأسباب التعريف، فيستغنى به عن ذكر الجدد وعن أبي يوسف وحمه الله أخراً أنه إذا كنب إلى فاضى بلد كنال ولم يذكر السماء ولا اسم أسه " ، قافلك يكمي" الآن القياضي في قار بلكة معروف فيقع الاستعام من ذكر الاسم والسب، وزاد في المنقى في هذه الرواية،

<sup>(</sup>١١ وني الأصل وكان يفول: يضترحا دئر الجند.

<sup>(</sup>١) وفي الأصر ولم يدكر السعة والسم أمه

<sup>(</sup>٣) و بي م هانديك بأنضي.

فقال: [15 كان تاريخ الكاب في ولاية المكنوب[ليد أنّه نفيه المكوب إيد.

١٩٤٩٠ - والوكت من قلاد ابن فلانا قاضي للدكدا إلى قار من يصار إليه كناس هفاس فضاة المسلمين وحكامهم فديك لايجوز في فور أس حيفة رحمه تلاء وهي قول أبي يوسف رحمه عد يحوره والفاهر أن محمطا رحمه فدمع أم حميمة رحممه الله ، فأنو يوسف رحمه الله توسع حين التلي بالقبصياء . ووأى أحوال الناس ، واستحسر في كثير من المداني تسهيلا للأسر ملي الناس من جملتها هذه الممألة.

قال الفاضي: بحناج إلى الكتابة إلى الأفاق، ولا يُكته معرفة المه فاضر الأفاق ونسبه لبعد المساقة وقعا شرطة دلك ضافي الأمراعلي الشاماء ألأخري أنه لوكيت إلى علادان فلادوزني كل من بصل إليه من قصاة السلمين وحكامهم، فكل من يصل إليه عن قضاة السلمين يعمل بدر وإن لم يكتب مسد ونسيد، كنا فناء وأبو حنيته وحمه الله أخذ الاحتياط، فإن إحلام فكانت والكناب إليه ثم طا فصحة الكنابة الانفاق. وغام الإعلام لا يحصل بهذا القدر، فلا يصع الكتاب، يحلاف ما إذا عين فانبُ وعوده والم تشديد وإلى كالرمر وصل إلى كتابي همامل فضاة استامين الأندلما عبرف الأول صحت كتابة القاصي إليه مفيجعل الصموم إليه لمعالمه فيحورت ويحور أنا يصح الشيء ليعاد وإناتان لايصم مقصودا

١٤٤٦٠ - وإن كنب أن لفلان في قلان على فيلان السندي فيلام فيلان من قلان الفلاس كالها وكالما حازيا لأصائع ويفاء الممولاة بالضابية ولي الطلاب وإدفاء ماسا إلى ماالك معروف بالخهرة، أو فكر اسم المولي ونسبه إلى أبيه وجده، أو إلى قبيلته، فقد تم تعريفه مذلك، وإنا ذاتر المم العبد والموالوي، واسم أب الولي، ولم يذكر السوجد الولي، ولا قبيشه، ذكر شمس الأشاة السرعسي رحمه الله أن ذلك لايكفي، وذكر نسبخ الإسلام رحمه الله الأنه يكفيء لأن التعريف يحصل مذكو ثلاثة أنسبته كما في الحرَّم وعد واحد ذكر تلاتة أنساما واهو السيرالعبد والسم المولي وإسم أساطولين.

وإن ذكر اسم العند واسم الولي إن لم ينسب المولي إلى فبيلته الخاص ، لايكم ، وإنا لسمه إلى فمبلمه الخاص، فيعلى صاحر ما ذكر شيمس الأثيمة وحمه لله في الممألة

١١٠ و في ع في و لاية المكنوب إليه أبعث ولو كنت . . . بالح.

المتقدمة لابكفي ، وعلى قباس ما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله يكفي.

ويان كتب أن لفلان على ملان ، وهو البعيد السيندي الحائك الذي في مدي فلان الوا قلان، أو الساكن في دار فلان ابن فلان، فقلك لا يكفي؛ لأن التعريف يقايقم بالنسبة اللازمة، وذلك باللك دون البد. ﴿ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بِغَيْ حَتَى، وذكرت أنْ إعلام المدعر. عليه في كتاب القاضي تمرط، وروي عن محمد وحمه الله في "النوادر" ما بدل على أن إعلام المدعى عليه في الكناب ليس يتبوط.

١٤٤٩٣- والذي روي عنه. رجا إله ضيعة بخراسان، وهو بالع الي، وشهوده على الضيعة بالعراق، فأنام يبته عند قاضي الكوفة أن صيعة كذا برو بمحدودها لم، وأن لَهُ `` مانعًا منها لابعر فه ، فإنه يكنب فاضي الكوفة إلى فاضي مرور، ويكنب فيه : فإذا قدم والكتبات فكور من منحه من الناس فافض عليه واقال متسايخنا وحسهم الله : ويجوز أن يكون هذا بالعلقية، خناصة ؟ لأنه وبما لا يعلم تُعلد المسافية أن العيقيار في مدمَّن هو؟ فاستحسر ويجوزه للحاجة الأوالضرورة.

١٤٤٩٣ - ألا ترى أنه لو شهد شاهدان بملكية العقار لرجل، مشهد أخوان أنها في بد فلان، فضي مباطه؛ مَا ذكرتاء فأما السَّاعِي به إذا كان دمًّا، فهي في ذمة السَّاعِي عليه، ا وأنهاء المراطلك وخامريس احاحة إلى ثواك إعلام اللعني عليما فيشرط إعلام المدعي عليه، حتى يصير الخصم ومحل وجوب الدين معلومًا.

وذكرنا أبضًا أن إعلام للدعي له شرط، فبعد هذا ينظر إن كان الدعي به دبيًا، وكان مكبلاء يذكر جنسه أنه حنطة أو شعيراء وبعدما ذكر الجنس أبه حنطة بذكر النوع أنها صفية ، أو يوية خريفية ، أو رسعية ، ويذكر الصفة أنها حمراء أو يبضاء ، جبدة أو رهية أو وسط، ويذكر السبب، وقد مرَّ عذه العصول في فصل حلوس القاضي أيصًا.

وإن كان المدعى به موزوقًا، يذكر جيسه أنه ذهب أو قصيه، وإن كان الدعواي في عقار يذكر موضعها وحدودها الأربعث ولواذكر حدين لايكفي

وعن أبي يوسيف رحميه الله أبه إذا ذكر حدين أحمجهنا طولاء والأخر عرضًا

<sup>113</sup> وفي الأصل. وإلا كان له

 <sup>(</sup>۲) منكفا عي ظه و كان عي الأصور وم ا فاستحدي و حوده للحاجة.

الجوز؟ لأنَّا به تصبر الطول والعرض معلواتُ، وإن ذكر حدين متقابلن لا يحوز، وتعض مشابختا رحمهم الله فالوال إن ذكر حديرا متغابلون يجوراء وإن ذكر حدين متلازتين لا رحوزه وإناذكر الحدود التلاتة، فذلك يكفي عند عضاءنا التلاثة رحمهم الله وقد مراً عفا أنضا في فصل حنوس الفاضي

وإن كان العقار معروفًا مشهورًا ، كدار الوليد لكوفة، وكنار الشبح الإمام لبي بكور محمد بي الفصل البخاري، لا بدله تعريقه من ذكر الحدود عند أبل حيفة رحمه الله، وعندأني بوسامه ومحامد ذكار الخدود فريقذا لبيرا متارطاء ويكتفي بدكم الدم الدارية فأبو يوسف ومحمد وحمهما انه قوت شهرة الدار على شهرة الرجورة والرجر إذا كان مشهوراً يقع النجريف بجرد الاسهر، فكنا العشار، وأبو فشفة رحمه الفريقول؛ بذكر الاسترعب الشهرة في العفار يصير أصل العرصة معلومًا وأما مقدار ألعرصة لا يصير استعواماء والدارعا يزاد فيبها وينقص فنهاء وبهالا يتعبر الاستهاء وإذا لهريصر الظادار معاولاً تمقر الجهالة، فلا بدمن ذكر الحدود، وأما الأدمى لا يُواد فيه ولا يقص عنه، فيصير بجملته معلوماً سكر الاستماذا كال مشهوراً بقلك الاستماء فلا حاجة إلى اشداط شيء آخر ، ومن شرائط صحبة الكتبات أن يقرأ المناضي الكتبات على الشهود الذين يشهدهم على الكتاب، أو يخبرهم بما في الكتاب، وأن يختم الكتاب يحصر بهم، وهذا فوق أبن حنيمة وحمدالله ومحمده وهيذا بناء عدني أن عندهما يشتر طان يشهد الشهواد عنه المكتوب إليه عافي الكتاب، ورغا بمكتبير لشهادة عافي الكتاب إذا عليو النافي الكتاب، ودلك إمايقواءة القاضي الكناف عليهو أو بإلخباره إياهم بحاص الكناب، وكدلك يشوط عندهما أن بالمهدرا عند الكتوب إليه أن القاصي الكانب خته الكتاب بحضرتهم. وإلغا يكتبم الشهادة على ذلك إذا ختم بحصر نهج

وعمد أمر يوسف وحمه لله أخواً: ضروع من ذلك ليمو بشرط ، بل إذ أشهدهم أن هذا كتابه ووضاعه وومم شبهموا عندالكتوب إليه أناهذا كتاب القاضي فلاال وهذا حافه، كفي، فرجه منا القرل أن الشهودية الكتاب والخيم، وكل ذلك معلوم للشاهد العواق العامين الكانب، ويصير معلومًا للمكنوب إليه بإشارة الشاعد إلى الكناب والحيم، فلا حاجه إلى اشتراط شيء خرر

والهامد أن القصود من الخديد أن يعلم المكت به أيه عامي الكتاب والها يحوق الما يحوق الما يحوق الما المحوق الما القصاء به في الكتاب الما تعلم الما العلم على الكتاب المواجعين له العلم على الكتاب المهادة الشهادة الشهادة على المكتاب أما الا يحصل الما البحود الشهادة المهامية من الكتاب أما لا يحصل الما البحود الشهادة المهامية الكتاب المحافظ الما الكتاب والخدم والتنديم المتابعة الخدم في المحافظ الما المحافظ المحا

رمن الشرائط عبد أبن حبيقة ومحمد وحمهما الله أن يكون الكتاب معنوناً بأد يكتب فيه هذا كتاب من قابل الرفايات القامري إلى ملان الن ملان العاشي عتى إنه إداله يكتب فيه ذلك، وإذا كتب فيه الدونا الله وإياك، فالعاصي المكتوب إليه لابقيقه، وعمد أن يوسف وحسمه الله العتوان بسريته بذات الشاط أن تشهيد الشهود الدي على الكتاب تناب القاصي فلان إليك، وحسم، فوجب، أقوله أن يشهادة السهودية إلى الكتاب تناب

و بهامة أن الكتاب إدافع بكل معتولًا وعاول 100 الكتاب وكتوب القاصى إلى هذا الفاصل لا يكول مكتوبًا في الكتاب، وما لم يكول مكتوبًا في الكتاب، وما لم يكول مكتوبًا في الكتاب لا يتبت تجبود السهادة من الشهرة عند هذا الفاصل إدافع يكول مكتوبًا في الكتاب، فأن يشهده اعتداما. الشاشل أن هادًا و في الكتاب عند قاصل عند عامل عليه المحتود المتاب المتاب عن الكتاب إلى المكتاب عن الكتاب إلى المكتاب إلى المكتاب في الكتاب و مكتوب إلى المتاب المتاب في الكتاب و مكتوب إلى المتاب الكتاب و مكتوب إلى المتاب و مكتوب إلى المتاب المتاب و مكتوب إلى المتاب المتاب فلان إلى المتاب و مكتوب إلى المتاب المتاب

<sup>11)</sup> هڪا اور طاري واليا ۾ الأصا قوميه

لأيفيل الكتاب كفاهنا.

وإذا فيت أن العنوان شرط عندهما ، فيقول: إن كان العنوان في البياطن وعلى الطاهر ، فالقاضى المعنوان شرط عندهما ، فيقول: إن كان العنوان في البياطن لاغير ، الطاهر ، فالقاضى المكتوب إنه يعمل به الأنه تعمل به الأنه تحت خدمه ، فيؤمن من المبديل والمتغير "أ ، ويثبت قنونه كتاب القاضى إليه لكون مكتوباً في الكتاب كأصل الحادثة .

وإن كان لعنوان على لفاهر لا غيره فالقاضى المكتوب إليه لا يصمل به الأله لا يؤمن من التبديل والنصر "أم الا ترى أن أصل الحادثة وا لم يكن الحداث حتم القاضى ، بأن لم يكن الكتاب مختوسًا ، قالفاضى المكتوب إليه لا يصمل به الأنه لا يؤمن التخيير والتبديل ، فكذا كونه كتاب القاضى إذا لم يكن تحت خاتمه ، وبعض المتأخوين من مشايحة وحمهم الله كتفوا بالمنوان القاهر ، وفالوا : كتابة أصل العنوان إذا لم يتشرط عند أي يوسف وحمه الله فلأن لا يشترط عنوان لباطن، ويكتفى بعنوان الظاهر أولى ، وأحدوا بقول أبي يوسف رحمه الله في مذا الفصل تمهيلا.

1069 كا 10 - تهرية أواد الله الذي الكتاب يكتب في العنواد من الجانب الأيس من الكتاب إلى الفاصي حلان ابن فلان الفلائي قاضي كورة كدا ونواحيها تافد القضاء والإمصاء بما بين أعلها، ويكتب من اخانب الأيسر من الكتاب من العاصي فلان ابن فلان ابن فلان النا الفلائي قاضي كورة كذا وورة كذا وورا حيها نافذ القضاء والإمضاء به بين أهلها، وإغا بكتب قاضي كورة كذا، وإن كان التعريف حاصلا بالاسم والنسب الأنه إثما يقبل كتابه إذا كان قاصياً، فأما إذا لم يكن فلاء ثم يكتب التسمية عن يكتب بعد التسمية وقالي أطال الله فعل الخاصي . . . إلى كما هو الرسم في الكتاب، ثم يكتب: أما معد: وهذه كلمة قصل الخطاب؛ جاء في التعمير قول تعالى \* ﴿وَآنَذُاهُ الْحِكَمَةُ وَفَصِل الْخِطابِ﴾ "أن الراد من فعيل الخطاب كلمة أما بعداً ، فذكر هذا العصل بيسما نقدم ذكر من الكلام

د) حكدا عن طوم، وكناه عن الأصل والتغيير.

<sup>(</sup>٣) مكذا في طء وكان مي الأصل: لا يؤمن التبديل والنغير، وفي م: لا يؤمن النديل والتغير.

<sup>(</sup>٣) مورة ص: الأيه ٦٠.

ويبتما تأجرهن الكلاوه فبريكت الحضرين في مجلس فصائي بكورة الذاهي يوم الاا من شهر كذا من سنة كذاء أطال الله شاه الفاصل ، وإذا بكان حرضوني؛ لأنا بريد حكابة دهوي اللحميء ويسخى أديكون الدعوى عندالقاصيء وكفاسهادة الشهود، حتى بجورالله أن يكتب إلى قاص أنحراء ويقول في مجلس فضائي؛ لأن صحة الدعواي بلقيد بمجسل القضاء، هكدة وقع في بعض الكتب، والصحيح أنافوك في صجيد إقصالي ليس أمر لارم، بل إذا كتب في مجلس الحكم في قورة قدا كعاده فكذا ذكر صاحب الأفضية ﴿ إِذَا كَانَ لِلدَّهُ فَلِهَا فَاضِيبَانَ، كُلِّ فَاضْ عِينَ لَا حَيْهُ عَلَى حَدْمُ، فَحَيثُنا يَكِيب في مجلس فيصاني، حتى لا يطوران الفاصورالكاتب كان في مجلس حكوالف نير. الأخراء وهواليس بقاضي تبك الماحية ر

ويكتب في كوره كذا: لما عُرف من اختلاف لورايات أن المصا، هو إينميد بالممر؟ ومن فناهر الروايغ أينة به حنى لا ينفد الفضاء في الرسائين، ورم ي أصحاب الأمال عن أبي يوسف رحمه لله . أنه لا يتفيد حتى ينفذ الفضاء في السواد، وكتاب لقاضي إلى القاضي يمنزلة الفصياء مراوجه الهرجاب أنابكونا في الصرب فركب كورة كذاء حش بزول الرهم أنَّ العاضي الكاتب طن أنَّ القصاء في غير المصر جائز . فيكون عير مجلس المضامة فيكتب في مجمس فصائي، فإذا كتب في كورة كما يزول هذا أو هم مداددن. الممالة علم وجهين:

١٤١٩٥- إنَّ عرف الدَّاصِرِ المُدعِي ورسمه ونسيه ، وكتب: حضو تر فيلان ابن فلان لفلامي، بدكر السمة والسم أبيه والسم وينت معرفته في لكتب، فيكنب. والمرطقة بوجهم واستمه وتسريعه لأساءاه التحريف برنانه لأنابدون معرفية الرجم الإيحصل تمام التعريف، والاسترو لنسب أمر لارع للتعريف في كان غاتًا. وأنه عالت عن القاضي الكنوب إليه في الحال، وإناله بعرف الماضي بمسمه و نسبه ما أله الرابه على الدحة وأساره . حتى لا رتب عن رجع باسم غيره، فيدهب بلحق صاحب الحق، وإذا قالمت البيبة عنده بشيرانطه وكشب والحضيرني رجور فكبر أبه فلان ابيز ملان الرز ملانان ومتألفه البينة على الاسم والنسب فأذاه بينة مدولان وتبت عاندي بشهادتهم أته فيلان ابن ملانا ابن فالاناء وإن كان المدعى لا يقادر عالى إنيات سبينه باسبية، كتب القاصي حضوني محلس الحكم رجل دكرانه فلات والمأعرده والمرفدن فاعتلاي على نسب

فيكتب على هذا الوجه حتى إذا أقر المدعى عليه عند القاضى المكتوب إليه باسمه ونسبه كما دكرنا، وقامت البينة عند المكتوب إليه على اسمه ونسبه أنفاء عليه، ومالا فلاء قمعا ذلك إن حكى المدعى في الكتاب كان أولى وأبلغ عن الاحتياط، وأوثق في قلب الشخص المكتوب إليه، فالمعربة بهيان الوصف والهيئة والسيماء يفيد زيادة علم، قال الله تعالى: فوالو نشاة الأربائم فلفرفتهم بسيد عم كالا.

ثم يكنب من غير خيمم أحضره معه ولا وكين عن خصم أحضره معه والأن كتاب العاضي لأنبات الحجود عمه والأن كتاب العاضي لأكتوب العاضي الكتوب الإعلام بحصرته وقو كان حاضراً عند الفاضي الكانب أو كان وكيمه حاضراً ويقضى عميه بحضرته ولو كمه ولا حاجة إلى الكتاب .

شم يكتب: عادم على رجل ذكر أنه يسمى فلان ابن قلان اس فلان الفلاني، وإن كان رجلا مشهوراً لا محتاج إلى هذا، مل يكتب: فادعى على فلان، ولا . : أن يدكر المدعى أنه غاتب عن هذه البلده مسيرة سفر ؛ لأن بين العلماء اختلافاً في تغدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيه، ولا رواية بها ماشاقة في المسوط أ.

وكثير من مشابعة رحمهم افه فالوا: لا يجوز فيمنا دون مسيرة السقوء كما في البُليهادة على الشهادة؛ لأن كتاب القاصي تُنقل الشهادة، فكان مو والشهادة على الشهادة سواء

والمنى فيه أن حواز كتاب الفاضي إلى الشافق باعتبار الحاجة، فإنه رعا يتعفر على الادهى الحجم بين خصيمه وشهوده للعد السافة، فيحتاج إلى الكتاب، وعفا المعنى لا تتأثى فيما دون مسيرة السعر، ويعمل مسابخا رجمهم الله جوزوا ذلك، وهكذا ذكر صاحب الأقصة .

18891 والذي دكره صاحب الأفصية الذاكان في مصر واحد فاصياناه كل فاشي يقضى على ناحية خاصة دول ناحية صاحبه، حتى صار كل واحد منيسا في فكك جنزلة فاشي في مصر على حدة، فيكتب أحدمها إلى صاحبه في حق الرجل قامت له ينة عليه

أن يورة محملة: الأيه ١٦٠.

قال : على قياس قول أبي يوسف وجمه الله أحر المكتوب إليه ا يقبل الكناف إذا فسهد عنده شاهدالد أمه كنابه و اداة مه و داري السقول أي حبيقة وسحمه وحمهما الله : الإقبل دخلي بسهد عنده أنه قوادة عليهما، وأشهدهما على ما فيه ، وختم بحسرتهما ، وهو رواية ابن سماعة عن أبي يوسف وجمه الله ، ورواية هشام عن محمد وحمهما الله ، و هكذا دكو الطحاوى في خيلاف العلمام، ووجه أن بقل الناصي في حكم الشفاء الا في حكم الشهادة .

ألا ترى أنه يحتص هذا كتفل بولاية القصاء، ثم يجبر الفصاء من الفاضيين في مصر واحداء فكداهذاء وإذا كالت انسألة محتامة لاعدمن ذكو الغبية مدة السهر ليخرح عن ما الاختلاف، فإد ذكر ذلك، وقد يعلم الفاضي بسأله المنة على ذلك، وإذا أقاسها كنت الفاصي، وذكر أنه غالب عن هذه البدة منة سنر، وكتب، وهد تدت عندي غدت معة السعر"" والبينة العادلة ليعلم الفاضي الكالب أن" كتابة الكانب كانت منم انطف مُم يكتب المدعى به ، ويبالع في إعلامه على نحو ما بينا. أنه يكتب وأنه البرم مفهم بكورة. كفَّا يربدُ به كورة الشَّاضِي المكتوب إليه؛ لأنَّه له كم يكن في كورثه لا بهيد كتاب الغاضر. تم يكنب، وأنه حاحد دعواه هذه الأن كتاب الفاصي لنقل الشهادي، والشهادة إعانيس على الجاحد، ثم يكتب، ويشهد شهرد على صحة دعواه هوك، وإعدر عليه للمهم بينهم ومين المدعى عميه ؛ لأن نقل الشهادة إنما يحتنام إليه حال قيمة الشهور عن المدعى عليه، وتعلم الجمع بين الشهود وبين للناعي عنيه، حتى لا بصار إلى حقهم بالشهادة، فسعس ألحاجة إلى كنتاب القياصي لبقل الشهيادة، تم يكتب، فيسألني الاستنساع إلى شهادتهم لأكتب مي صبح عندي من شهادتهم إلى القاصي فلان، فأجبت إليه و تم يكتب: فأحضرهم وهم فلان من قلان يكتب سم كل واحد مهم. ونسمه وفيباته وخارته إن كان تاحراه ومسكنه ومصلاه ومحنهم فتمام التعريف بذكرهاه الأشياء ثم يكتب بشهد كل واحدامتهم بعد الدعوى عفيت الاستسهاد بسهادة صحيحة متققة اللقظ والمعيير

وإنما يذكر هذه الأشياء ؛ لأن الشهادة الصحيحة من الني يجب العسل بها دون

<sup>(</sup>١) ومر الأصل من السفر.

<sup>(1)</sup> هكما في الأصل وم، وكان في ظ: أنه.

القابدية، فكذا روى عن محمد رحمه القاقالون وسعى أنا لا يكنمي بهذا القدر ، س يقت الشهادة ويأبه ، لأن صحة الشهادة وانساق العني ، وموافقة الدعوى ويحد ادعى لا يثبت تبحرد حيوه الآنه را بالطها صحيحة عوافقة للدعوى ، ويكون والمساف خذائمة للدعوى ، فلا يدعى الديان ليكون المكتوب إليه على مصرخ ، فنظر إليه ، فالا عرفها صحيحة عمل بها ، وون عالها فاستقردها ، فلهما المن ويصر شهادته ، بصححها على الوجد لذى ذكر باعى الدعوى عبد ، وبين الديل ريعلمه على نحر سايتا ، وبذكر في شهادتهم إعلامهم المدعى والمدعى عشم ، واعلام الخاصر بالإنسارة وإملام أهمت ملك الاسو والمسب ، والمدعى حاضر ، وإعلام ، واعلام الإنسارة الياب والدعى عليه غالب والمال هذا الذي ذك السبه وسمت ، ويكتب شهده والدا الدعى عليه هذا كانا ، وكذا هكر حتى لدى وبرعه وصف ، وعارف و جوام مدا أراء في أدعوى ، أم يكان ، وواجر ، على علام هما الدين سبيم المال إلى هذا المكتاب في دعوى الدعى عليه هذا كانا ، وكذا هكر حتى لدن وسرعه وصف ، وعارف و جوام مدا أراء في أدعوى ، أم يكان ، وواجر ، على علام هما المال المن هذا المال هما المدعى أيقيهم المده .

وقد تخدف الله لا يعتبر فالآه على بدام طادكر عذا؟ والصحيح اله لا يعتبر فالآه الخاط العاصي إلى نشر الشهديد وبيان شهادة الشهراد لا إلى بنان حكم ۱۹ تا عاده عن الجهد الشهرات و فذا ليس من صلب شهاد بهم و لا بششر طاذكره و وبنشر طاران سبب الدين عثادكر ما في الدعوى و إلى كانت الدعوى في الدين و شهادتهم العفار بذكر ما صحيف و حدوده عنى حجو ما فكرما في الدعوى

وية كو أديا على بدائد على عليه هذا العبر حق ولا مد للتسهود على العفار أن بشهدوا ألما المهادي عدد هذا الدون عليه بعبر حق و لأن عدمي عليه على العدد الدون عدد المرتب ياده على العدد عند الفاصلي، فالقاصل المحدول هسما لم يكسوا و شهد كل واحد من الباقيين على تسهادة هذه، وأشار على حسيح مواضح الإدارات، ولا يكتب على مثل شهاده و لأن كلية مثل منه في الكلام، قال الله تعالى: فالدي في الكلام، قال الله تعالى: فالدي في الكلام، قال الله تعالى:

لايفاز مهناه ونكن بكب عنل شهاديه كما قندر

تم يكتب فأتو الشهادة على اجهها، وساتوه على ستها، فسمسها والبهاض المحصر الحد ديواد الحكم والأم ينبعي أن يكون وكر الدعوي والشهادة مكتوناً في يهاص ويكون في خريطة القاصي عني يومن عن النمير والندمل، قعسي يحتاج إليه الرجوع إليه حتى يكون عن بصيرة وطمالينة .

لم يعدد ذلك إن عرف الفرضي المشهود ألك ذلك في الكتب فيكتب ومم معروفون عدى المحدد الله والرحماء وفيول القول، وإذ لم يعرفهم سأل المزكى عن حالهم، والرحمان في المدينة والرحمان المورفي عن حالهم، والرحمان في المدينة والمدينة والمعالم، يكتب: ورحمان في الحريف عن حالهم إلى من إليه المركبة والمعتبل بالناحية، وهم فلان السعيم، وجرح وقالان، فنسياف إليه العدالة والرضاء وقبول الشهادة على حاليه الما يشهادة المعتبل، وكذب السهاس عنالاه؛ لأن القياصي المكتبوب ليه إلها يشتصى بشهادة المعتبل، وكذب المعالم، وعلى المعالم المعالم، وعلى المعالم، وعلى المعالم، وعلى المعالم المعالم، وعلى المعالم المعالم المعالم، وعلى المعالم المعالم، وعلى المعالم المعالم المعالم المعالم، وعلى المعالم المعالم، وعلى المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم، وعلى المعالم المعال

1899 قال الحصاف وحسهم الله في أدب العاصي أن و لو يكتب القاصى أن و لو يكتب القاصى الكالب في الكتاب في الكالب في الكتاب المائة في الكالب في الكتاب في الكتاب في المسجل بقات عملى شهود عمول و كتاب في المسجل إلى شاه أظهر فيه أسماه الشهود و أسالهم وإن شاه أحمى ، و كتابي بقوله العداما نبت عملك بشهادة شهرد حدول ، كذا مها

شم لفاصل الكاتب بعد ما ظهرت صده عدانة الشهود الدين شهدوا عده بالخق للمدعى بحلف المدعى ، فإن كان للدعل الابياً مستحلف الله ما فيضيت هذا المال ميه . والانعلم أنار ، والألك ، أو وكاللا أن فيص منه

ما أصراح لأسريحولاف مو أنه ليس ههذا أحديد عبد لأن الماضي عبد بالعراكاتي من العقر المستويد العراكاتي من فيحر له المستحدات المستحدد ويتعرفه العالمي بالمحروب العراقة المستحدد ويتعرفه المستحدد والمستحدد والمست

18354 - ودكر القاصي أنو على النسفي ، الخيف في جميع ذلك على المنات، والأصبح ما دكرياء الالفاخاء معنى عمل الغير يكون على العلم، وسيناًن بيان طلاء في يصل أسمر إن أناء تعالماني.

وإدا عرب حكم الاستخلاف في الدين ، فكنا في جوزم الدعاوي لتي جوز فيه الكلاب الان المستخلاف لتطرف و الدين ، وأنا موجاد في حديم هذه النصول. ويحتاط الشاصل في كان فيضل حيلي الاستخلاف على أن يطل دعم و و والكو في كناته الاستخلاف على أن يطل دعم و حالفو للحالب للكون الاستخلاف أن والكان المعرب وأخراب إلى عافيات ملى أن الدولان الموقف و ملاهم الكون للتحال الكون للنف مل المدال وأن وهذا إذا الموقف و ملاهم الكون للتحال المنتف مل الكان وهذا إذا الموقف الكون الابتحاج إلى المنات الموقفي على المدال وإلى قبيف المدالة والمنات المنات المنات الما والماء المنات المنات المنات الكون المنات المنا

<sup>(1)</sup> وفي الأصل برجعت.

عنده "أمن الوجه الذي بوجب العلم قبوله قبله ، وقدم في اب مورده ما يحق قه تعالى عليه من الوجه الدي بوجب العلم قبوله قبله ، وقدم في اب مورده ما يحق قه تعالى عليه تقديمه فيه معالمًا والتوقيق ، وإلحا بكتب سؤال المدعى ؛ لأن القاضى فيكون معقوراً ، ولخص ما الخصوصات لا المدعى فيكون معقوراً ، ولأن كدب القاضى حق للدعى ، وحق الإسان إلها بو في بعد طلبه .

1829 - وروى عن محمد وحمد قد: أن الغناصي الكانب يذكر في الكتاب أسماء الشهود الذين أشهدهم على الكتاب، فيكنب: وأشهدت فلاناً وفلافاً على كتابي ومضمونه، وسأختم على كتابي بحضرتهم، والإشهاد على مصمون الكتاب أمر لارم؛ لما فكونه أن على قول أبي حيفة ومحمد وحمهما انه القاضي المكتوب إليه لابقير الكتاب حتى بشهد الشهود على مضمون الكتاب، وكذلك الختم بحضرتهم شرط لازم؛ حتى يكيم الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، منابعة الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، المنابعة الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، المنابعة المنابعة الشهادة على الختم، فإن الشهادة على الختم، في الختم

واختار بعض المتأخرين كتابة علامة على أرصال قطاع الكتاب، وأنه زيادة لا بأس بها، ولا بحتاج البها؛ لأن بالحتم على الكتاب ينتقى "احتمال إدخال قطعه فيها، وإخراج قطعة حتها، كما ينتقى" احتمال التقير والتبديع، ويوقع القاضى على صدر الكتاب وأخره، كما في السجلات وغيره، ويكب في أخر هذا الكتب: كتب حتى يأمرى بما جرى فيه من وعندى، وأنه يشتمل على كذا كذا فطعة، وعلى الأوصال على ظاهره مكوب كلا، وعلى الماطن مكتوب كذا، وسأختم بخافى ونقش خافى كذا يذكر هذه الاشياء مبالغة في التوثيق، ولو لم يتوثق به لا مأس به الأن وقع الأمن بسبب الختم عن الاحتمال.

• ١٤٥٠ - فرإذا انتهى الكتاب إلى تلكتوب إليه ينبغى للمكتوب إليه أن يجمع بن الذى جاء بالكتاب وبن خصمه بطئيه و ولا يسغى به أن يقبل البيئة على أنه كتاب القاضى إلا ومعه خصمه و إغا يحمع للكتوب إليه بين المدعى وبن خصمه ( لأنه يحدج إلى نص الحصومة بنهما ( وإغا يكنه ذلك هند حضورهما).

<sup>(</sup>١١) وفي الأصل. وقلت. عده.

<sup>(1)</sup> وهي ۾ پنيشي.

<sup>(</sup>۴) وفي م ايسغور

ثم إذا جمع بينهما والكدمى ينعى حقه عليه بسأل القاضى المدعى عليه في دعواه، فإن أقر به أثره القاصى عليه في دعواه، حتى احتاج المدعى إلى إقامه الحجة بعرض الكتاب على القاضى، فإذا عرض، فالقاضى يعبل احتى احتاج المدعى إلى إقامه الحجة بعرض الكتاب على القاضى، فإذا عرض، فالقاضى يعبل الدام عامل أو هذا كتاب فلك أو هذا كتاب فلك أو هذا القاضى إلا يعرف حفيقة الحال الميسأله الحجة على ذلك، والحجة المناهاء ولو قبل الكتاب من غير حصره المصمه حاره ولو صمع البية على أن مذا كتاب القاضى من عبر حضرة خصاء الايجوز، المخمرة الخصم شرط قبول البيئة على الكتاب الأضاف في المناهاء وإنه كان حضرة الحصم شرط قبول البيئة على الكتاب الإن الفصاه عضاف إلى هذه المهادة في حضوق العباد، والا تغيل السهادة في حضوق العباد، والا تعضرة الحصرة الحضرة الحضوة العباد، والا تغيل السهادة في حضوق العباد، والا تغيل السهادة في حضوق العباد، والا تعضرة الحصرة الحضوة الحصرة الحضرة الحضوة الحصرة الحضوة الحصرة الحضوة الحصرة الحضوة الحصرة ال

وقول محمد وحمه الله في الشروط: فإن في "كذلك وليس معه خصم حازه أواد يه قبول الكتاب، لا قبول البينة على الكتاب، ثم إذا شهد الشهروأن هذا كناب قاضي خلان مختوم مخالفه ختمه محضورتنا، وقرأه طباء، وقسروا مدفي الكتاب على وجه، وشهدوا مد، فالقاضي بقبله.

1801 - وفي توافر اهن رستم : أنه إذا وصل الكتاب إلى لشاضي ، بيمي للمكتوب إليه الإيسال الشهود عن الغاصي الكاتب أهو عدل؟ فون عدلوه عمل به ، وتسله ، وبن لم بعدلوه الإيسال الشهود عن الغاصي الكاتب أهو عدل؟ فون عدلوه عمل به ، وتسله ، وبن لم بعدلوه الإيسال الإيسان الفاضي قاضياً ، وهو احتبار بعص المشايخ ، الأن على هذه الرواية ما لم نبت عدالته الإينان أنه كتاب لقاضي ، فإذا عدلوه طهر أنه كتاب لفاضي ، وإذا لم يدخلوه طهر أنه كتاب غسر القاضي ، أن على الرواية التي الإيلىترط العدالة المعبر روئه قاضياً ، وعليه القنوى ، هذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون أبعد على محكلات .

قال ابن رستم. قلت قحمد رحمه انه : إن قالوا : هو جاهل ، قال: إنها أنظر فيما قضي به ، فإن كان موافقًا لنحق أمصيته .

<sup>(</sup>٢) وبي الأصار وم افإن قبل

٩ ١ ه ١٥ ١ . أنه أند على إدا قائل الخداد عالم يصبح؟ قائل عالى قول أبي حديقة ومحمد رحمه عالمة الخدام ٢ في الفدح ومحمد أرحمه عالم ١٥ كان الفدح على المحدد وكان كالفساء ورد فتح بغير محمد مد حارد لأن الفتح على لمقدم حقيقة المهردة الشهرد حدو الكان المتح على لمقدم وروضه عدد كما يقدم المحلات والمحمود وإذ كان مخالف الدهو المحدد المهمود المواد المداهد المحدد المح

وذكر حساف رحمه الذين أدب الذين . أن العادي لا يعتم الكتاب قبل طهر عدالة الشهود لا يعتم الكتاب قبل الان المنهود ويد المساود ويل طهر مدالة الشهود لا يجوز المساود لان المنهود رب لا يعدلون ويحتاج إلى شهود الموبل، ولا عظيم أناء الشهادة بعد فتح الكتاب الكتاب المحتوجة أن وقد قال محتوجة المحتوجة الكتاب أن الكتاب أن الكتاب المحتوجة الكتاب الكتاب الكتاب المحتوجة الكتاب والكتاب والكتاب والكتاب الكتاب الكتاب إلى هنج الكتاب قبل الكتاب والكتاب الكتاب إلى هنج الكتاب قبل الكتاب والكتاب الكتاب والكتاب إلى هنج الكتاب قبل الكتاب والكتاب الكتاب الكتاب الكتاب الكتاب والكتاب الكتاب والكتاب الكتاب الكتاب والكتاب الكتاب والكتاب الكتاب والكتاب الكتاب الكتاب

١٤٥٠ - وفي بين هذا وجما إذا قال أما صاحب الحمر، حيث لا بسأله الفاصي السية أنه فعلان من خيات الا بسأله الفاصي السية أنه فعلان من فعلان من فعلان الأن شهد و الكافرية على الكنوب الأجلم، وإذا أساد و إليه وقع الاستخداء عن الاسم والسبب، فأما إذا قال: أن وايل فلان منهود الكناب الابتدرون إليه في ضه دائم ، فل يشهدون أدائماصي الكائب.

كتب الكتاب الأجي قلان الغانب، وإن كان العائب وقل المسعى الاسم والتسب، فلا يد من إثبات اسب، فلعله وجد الكتاب مطروطا، فأخله، وأراد أن بأخذ بحق غيره، ملا مد من إثبات اسمه ونسبه، ومن إثبات الوكالة حتى يصير خصصًا يسمع منه دعوى الكتاب، وإن أنام بينة على الكتاب قبل أن يقضى بينة وكالته، القياس أن لا نقل، وهو قول أبي حيفة رحمه الله، وهي الاستحسان تقبل وهو قول محمد رحمه الله، وهن أبي يرسف رحمه الله روايتان، ومبأتي الكلام معاد هذا إلى شاه الله تعالى.

400 \$ 10 - قال ان سماعة عن محمد رحمه الله: إذا سمع الفاضي المبينة على الوكالة والكتاب، فقبل أن تطهر عندالة التسهود هؤل المناضي الكانب، ثم طهرت عقالتهم، قضي القاضي بالأمرين جميعًا، أما بالوكالة ظاهر، وأما بالكتاب فلان كتاب الفاضي لنفل الشهادة، فحدث المعار بالكتاب، وأنوا بجميع الشرائط، فقدتم النقل، فلا تبع الفضاء بعد ذلك لمكان العزل، لأن ذلك لا يحتل الكانب، فأراد الموكيل أن يقيم بيئة أخرى على الكتاب، فأراد الموكيل أن يقيم فصار كالعزل، على الكتاب، فيدا يمنع الفقل، فيما النقل، فيما الكتاب، فيدا الكتاب، فقدا يمنع الفقل، فيما الكتاب، فيما الكتاب، فيما النقل،

عند 1830 وإن عدلت وبية الكتاب، وتم يعدل بينة الوكالة حتى عن الكاتب، فأراد الوكيل أن يقيم بينة على أن فلائا قد كان وكله يوشيد، وعدلت الشهود، فيلت البينة، وقضى بالوكالة؛ لأنه يقضى بالوكالة في زمان متضدم، وظهر أن بينة الكتاب والحدم قامت من الخصم، وهذا التضريم إلحا بأنى عبل قول محمد وحمه الله؛ لأن على قول البينة على الكتاب قبل القضاء بالوكالة غير مقيولة.

أم إذا قبل القاصى الكتباب، وقتحاء، وأتى بج ميم الشرائط على ماييا، هل يقضى بما في الكتباب، إلى علم القاضى أنا الذي حاء بالكتاب فلان ابن قلان الفلائي، أر أقربه المحصيم، أو شهد الشهود أنه صاحت الكتباب، يقضى، وإن لم يكن شيء من هذه سأله البنة أنه فلان ابن فلان؛ لأن الكتاب بنطق بالحق لفلان ابن فلان، فلا بدمن أن

<sup>(</sup>١) مكدا في الأصل وم، وكان في ط: لا يعس

يعلم للكتوب أنه فلان ابن فلان، فلعن للدي حاه بالكتاب عبر صاحب الحق، مسلمي باسم صاحب الحق بأخفاحة.

وإن سأل المبنة قبل دلك، فهو أحس، قصر المساف، وأن الفاعي يدعى داراً بالإرداء فالفاهي يدعى داراً بالإرداء فالفاهي الكان بالإرداء فالفاهي الكان الن فلاد ابن فلاد ابن فلاد مات، فقد دكر في بعريف من بنقي الملك منه بالإرت الأن القضاء بطلك شورك بحهة الإرث إلغا يكرن بواسفه المؤت المعرفة فلا سمه منه بالإرت الأن القضاء للما المعرفة في من فلان إلى أخر المورث، وتعريفه بذكر السبه مسبه، تم يكنب وترك داراً بالكوفة في من فلان إلى أخر ما ذكر بال ثم يكنب وترك داراً بالكوفة في من فلان إلى أخر ما ذكر بال ثم يكنب، وكانت هذه المان ملكاً وحقاً لقلال، بن فلان ابن فلان، وفي يقم وغت نصرفه إلى أن تومى، وخلف فلادً لا وارب له غيره، وترك عذه لذار المحدودة ميرناً له، ولا ينبعي أن يكنفي بذكر المدعى لا أعم له واردًا غيرى، لاله (داقال: لا أعلم له واردًا قما ادمى استحقاق جميع الدار؟ عسه، من أظهر الذات من ذلك بالإضافة إلى عسه، دكيف يفضى له بنكرة جميع الدار؟

تم يدكر : وأثاني قلان المدمى بقالان وقالان ا فشهدا أن قلان ابن قالان توفي إلى آخر ما ذكرنا .

الدورا الدوران وإذا وقع الدورى في المعقار، وطلب الدعى من المقطى أن يكتب له بنائك كتاباً، فهذا على وجهون: إما أن يكون المعروقي بلد الذعى ويكون المعمى عليه في للد أخير، وإما أن يكون المعارفي بلد المنافقية في المداخير، وإما أن يكون في المدافقية في المداخية أو يكون في بلد آخر عبر البلد الدى فيه المدسى عليه، وفي أن جودة لها الشخاص عليه، أو يكون في بلد آخر عبر البلد الدى فيه المدعى عليه، في داخر عبر البلد بعن المدافق عليه، في مد ذلك إن كان المعارفي للبد الذي فيه المدعى عبوه، وقوصل الكان ، إلى الكتوب إليه، فالمكتوب إليه بعمل به بشو الطه على ما بينا، ويحكم ووصل الكانسي، وأمر المحكوم إليه بالمبلد إلى المنعى .

۱۱۵۰۷ و ورد امنتج المدعى عليه عن التسليم، فإن انفاضي يسلم تنفسه : لأن العفار في ولاينه، فيقدر على تسليمه ، وإن كان العقار في البلد الذي فيه المدعى ، مالفاضي الكتوب إليه دخيها وإن شاه يمت المدعى عليمه ، أو وكيله مع فدعى إلى

لأفاتك وحنى يقضى له عليت ويسمه المفنو إليم وإناتناه حكم معلوجود واطحف ومسخل له، وكسب له فصية العضر ليكود على يسو، والسهد على دلك، ولكل الايسلم العندار إليامة لأن العشار بيام إلى ولايشه، فالايشدر على الدسمية إلا أن المرجى إيدو التسبيره أمالا بمعا أفكم بالملك وفلهما قال يحكم بالعفار للمماعي وولكو الايساني إليه، شهره أقرره الناعي فصب الفاضي الكنوب إليه إلى الصاضي الكالب، وأفام ربة على أنعياءه والقاصي الكاسد لايقيل هذه للبنة والأبه يحتاج إلى مقيد ذلك أنقصاء وسميد القصده غازالة الدضائف ملا يجور شالي الدالسان ولكن يتبغى للعدشي للخنوب إليدأته إدا قضي للمدمورة ومنجل له يأمر اللذعن عليه أن ينعيف مع اللاعل أميناً ليسلم الله إلى المدعى، قال أبن ذلك كتب الكتوب إليه إلى الكاتب، كتابًا، ويحكن كيميه كتابه الذي وصل إليه ويخسره محميم مناجري من المدعى وبرس المدعى علمه بحصوره المدعورة ويحكمه أأعنيه بالعقارة وأمره إياه أذ يمعث معه أحدا ليمليو العقار البهاء واعتناعه عن دلك والهابكت ودبك فيلت واسألمي المدمو الكتاب إنبك ووإعلامك بحكيس لدحلي فلان بدلك أتبسفيم إلينه هذا العفياري فياعيس في ذلك يرحيبك لله وزيانا بما يحق الله خليله وسالو العفار الحدود في لكتاب إلى السعل فلاد الرا فلانات صاركتاني هذا البث، وذا وصورها الكناب الى القاصي الكاتب سأب العقار إلى الدعي، وأحرجه من يد المدعل علمه، وإن كان الحفار في للذاخر غير المدالذي فيه المدعى عليه، فالعانسي الكنوب إليه بالخمام إلى شناه بعث المدعى عليم، أو وكمله مع طناعي إلى قاصي البلد أفاري فيم العفاراء ويكنب زنبه كتابًا حن جفعين للمدعن بالعفار محييرة امدعي عليما وإن شاه حكم به للمدعى ، و سجَّل له ، وتكن لا سلو أبعقتر (أبه على محو ما ب تربما إذا كان العقار في البلد الذي فيه للدعل، فإذا أراد المناصل أنا يكتب في العبد الأبل عبد أبي ورسف رحمه الله كنف بكنب

۱۹۵۱ مىزودە: (قاكات برخى بىغارى غىلاً كى بايىموقتىد، قامدە دخل مىمرقىدى، ئاخىر بەدەنولى، ولىس المولى شھاردىسىردىد (ئا تىھردە بىخارى، «طلب ئارقى بى قامىي بىغارى آن ئاكتىپ تاشىھدانشىھرد عندە، دانقامىي بىجىيىد إلى دلك،

۱۱) ريمکون

ويكتب له كتابًا إلى فاصلي سمرقيد على بحوامه بينًا في الديان عبر أنه يكتب شهد عندي غلان وفلان وفلان أن المنذ السدى الذي يُقال بدر فلان حلبته كذاء وقامت كذا ملك فلان المدهى هداء وقد أبل إلى سمرقند والبوح في يدقلان بسمرقبد بغير حق، ويشهد على كنامه شاهد (ديشخصان إلى سمر قناء ويعلمهما ما في الكناب حير بشهدا عاد قاصي مسوقته بالكتاب، وبما قيه فإذا لنهي هذا الكتاب إلى قاضي مسرقته يحصر العبد مع الذي في بديه ، حتى يشهدا عند قاضي مسمر قند بالكتاف وبما فيه ، حتى تقبل شهادتهما بالإحماع فإفاقي الفاضي شهادتهماء وثنت عدالتهما عدد فنح الكتاب فإن وحدحتية العبدالذكورافيه مخالفا فاشهديه الشهودعند الفاضي انكائب ودهقا الكتاب، إذ فهم أنَّ هذ العبد غير المنهودية في الكتاب، وإنَّ كان موافقًا قبل الكتاب، ودفع العبيد إلى المعنى من غير أن يقضى له بالعبد؛ لأن الشهود لو يشهدوا بعضه ة العبده ويأخذ كفيلا من المدعى ينفس العبده ومجمل في عنق العبد خاتا من وأصباص حتى لايتخاص له أحد في الطويق أنه سرق، ويكتب كتابًا إلى قاضي بحاري، والذلك وشهد شاهدين عمل كسابه وحسمه وماض الكناب فإدا وهبؤ الكناب إلى قناضي الحاري، وشهد الشهر وأن هذا الكتاب كتاب فاقس سبد قند وخاتمه وأمر اللاعي أن يحضر شهوده الذبي شهدوا حنده أول مرةه فبشهدون بحضرة العبدأته ملك مفا المدعى، فإذا شهدوا بذلك ما ذا يصمع قاضي بخاري؟ اختفت الروايات عن أبي يوسف وحمدالله في يعض الروايات أن قاضي بخاري لا ينضى للمدعى بالعبد؛ لأن الخصم غائب، ولكن وكتب كتابًا أحر إلى فاضى سمر قف وتكتب فيه ماجري عنده، ويشهد شاهدين على كنابه وختمور وسافيه ويبعث بالسيدمعة إلى سمرفيده حتى يفضي له فاضي سند فند بالعدد بحضرة الدعي عنبه وفإذا وصل الكتاب إلى قاصي سمرفنده وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والحتم، وعا في الكتاب، وطهرت عدالة الشاهدين قضي للمدعى بالعيد محضرة المدعى عليه ، وإبراء كفيل المدعى

وقال هي دواية أخرى: إن قاضي بحاري بقضي بالحيد للمدعى، ويكتب إلى قاضي سسرقد حتى يترئ كفيل المدخى، وعلى الرواية التي جوزُ أبو يوسف: حميه الله في كتاب القاصي في الإماء

وصورته ما وكرنا في العدد عبر أن المدمى إذا فم يكن افية سأسوف فالقاضي

المكتوب إليه لا يدنعها إليه ، ولكن تأمر المدعى، حتى بجيء برجل ثقة مأمون في ديم. وعقله يبعث بها معه؛ لأن الاحتباط في باب القرج واجب

1624 - وإذا ساب الشافس الكانب قبل أن يصل الكناب إلى المكتوب إليه. فالمكتوب إليه . فالمكتوب إليه . فالمكتوب إليه . فالمكتوب إليه . والمكتوب إليه . والمكتوب عنفاء وقال أبو يوسف وحمه الله في الأمالي : يعسمل، وهو قول الشيافة على حمد الله ووجه أن كتباب الشيافة إلى الشيافة على الشيافة الأنه بكتاب بنقل شهادة الشاهدين الذين شهدو التدويا عند بالحق إلى المقاضى المكتوب إليه والمتنال قدتم بالمكتابة ، فكان عنزاة شهود القرع إذا ماموة بعد أداء الشهادة في الفضاء وأنه لا يتم المقضاء .

ولنا: أن القاضى الكاتب وإن كان بقل شهادة الذي شهدوا عنده، إلا أن هذا النقل حكم انفساء. ألا نوى أنه لا يصح هذا النقل إلا من الفاضى، ولم يشتوط فيه العدد، ولفظه الشهادة، ووجب على الفاضى الكاتب هذا النقل بسماع البيئة، وما يجب على الفاضى الكاتب هذا النقل بسماع البيئة، وما يجب على الفاضى حكم الفصاء، ولم يتم بعده لان قامه يوجب النافق، على دكتوب إليه أبل لان قامه يوجب التغذه على دكتوب إليه أبل ومول الكتاب إليه، وقبل قراءته، فسريكن النقل تألمه فيهود العرب الفاصى، كما في سائر الأفضية، إذ مات الفاضى، كما في سائر الأفضية، إذ مات الفاضى، في إشعهما، يخلاف شهود العرب إذا متواجد الشهادة فيل القصاء؛ لأن ما يوقع من جهبها أذاء موجب انفضاء، وقد تم أما التواجد الشهادة القاضى الكاتب، مقل الأعلى من حهة الشهادة إذا قال الشاهد؛ أشهده وقات قبل غام الأداء، وهناك تبطل الشهادة أيضاً.

ولو قبل مع هذا، وقضى به، ثم رقع إلى فانني أخر أمضاء ؟ لأن فضاء صادف محل الاحتماد، وكذلك الحواب قبما إذا مات بعد وصول الكتاب إليه قبل القراءة ؟ لأن وجوب الفضاء على المكتبرب إليه إنما بكون عند الفراءة، وقبل الفراءة لم يكن النقل تامًا، فينطل بالوث.

وأما إدا مات بعد وصول الكتاب والفراءة، فإن المكتوب إليه يعمل به، مكذا ذكر

<sup>(</sup>١) حكفا في الأصل وم وكان في ظر موحوب.

٢١) مكذا في ظرون وكان في أأصل غملًا.

مي ظاهر الروايف وهكار هي احسلاه درفير ويعلقا ومدعن أبي حبيفية رحسه الله " أبه لا يقصيري والصحيح ماذكره في طاهران ويذه لأن لتدفع مراقم الغاضي الكاتب نقل الشبهادة ، وفادتما التعل منه ، صموله بعد دلث لا يضبو ، واستوقع من فمل المكتوب إليه القفياء، فإنه حرلُ، فأحكن القول بوحوب القصاء عليه.

١٤٥٦ - هذه إذا مات القاضي الكانسة فإن عرب القاضي الكانب، فالجواب فيه كافي من فيما إذ مات، إذ اللعمي لا وحد الفصل ، وأما إذا مات الكنوب إليه، أو عزل، أو سنعمل مكانه قاض أخير فوصل الكتاب إلى الشي استممل، هل وهمل بالا ينظ إلى كان في الكتاب: و إلى كل أما يصل إنه من قصاء المسمون عمل مه وزن كان بحلاعة الايعماريه عنما حلاقا لنشافعي رحمه الف واقصحيم قولناه لأله الفاصي الكذب اعتمد على علم الأول، وأمانيه و والفضاة سفاوتون في أدا والأماناب؛ لأنهو عبر معمور مين عبر الخيامة، فصاري قالامناه في الأموال، ولذا التعيين فسجيح، فكذا عده وإداضع المعمن ظهر أن الثاني غير الكنوب اليه، وعبر الك بواليه لا يظك الفضاء بالكتاب بخلاف مراؤا كالزفي لكتاب وإلى كإرمن يصارإليه مرقصاة المستمين؛ لأن هناك اعتمد على عشم الكل وأمانتهو، فكان الكا أمكت بًا إنهيم، أما ههنا سخلاف

١٤٥١- قالي في قاديب الحاوللة: وإذا جناء الرجل بكتاب الغاضير إلى قناض اخر. فلك يعدد حصيبه فيلة ، بسيال فعالت القاضر الككوات البه أن يكسبانه المراقاص ناخر بدأناه من الشاصي الأوا. فعل إدائت عظم ذلك، ونساط الشبوت سأذكر لما وهذا لأن شهادة الشهود الذبي نسها واحتد القناصي الكانب صنار مقبولا إني الكتوب إليه حُكِياً، فيعنب بدلو شهدوا عنده حقيقة، وقو شهدو اهنده حقيقة، وصلت المدعى من القاصي أن مكتب له كتامًا إلى قاصير البلدالذي حصيمه حياك، أليس أن يكتب به كتابًا؟ كذا هناء إلا أن القاصي الكنوات إليه إلى يكتب بقدر ما الب عبده، وإنشات عنده كتاب الفاضي الأول بالحي على الغانب، لا نعس الحق، فبكتب بيسم تداب القاصي الأول؟ الأبه هو أحسل الحجة، وإلى نماء حكاة ذلك في تتابه .

<sup>(</sup>١٤) أو ١ مؤل ليوبكن في الكانب والي كل من يصل إليه من أصفا لسامين

١٩٥١٣ - وكذلك إن كان المدعى قال للفاضى الأول: إلى لا أجد من الشهرد من يصحبنى إلى مد الجميم، فائتم إلى فاضى بند كذا لبكت ذلك الفاضى إلى قاضى بند كذا لبكت ذلك الفاضى إلى قاضى بند الحصد، إجابة "الفاضى إلى ذلك، فإن الإنسان عسى يصير ميتلى بهذاء فرجا لا يجد من بلد الكائب قافذ يدهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند المصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند المصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند الحصيم، ويجد قافلة من بناءة أخرى يذهب إلى بند المسلم المسلم

1808 وإلى تافعيل مرده وإلى المناصى الأول الكتب إلى نافس مرده وإلى قاضى بسانور حتى أدعب إلى مرده وإلى وجدت حصدى لمنة وإلا أذعب إلى قاضى نيسانور، فعلى قول أبى يوسف رحمه الله : يجيبه إلى ذلك الأنه نوب في هذا الباب حتى جوز الكتب إلى كل من يعنى إليه من قضاة السلمين للحاحة. والجهانة فيه أعظم، فائن كان يجوز أنكة و فههنا أولى و وعند أبى حتيمة واستعدو منهما الله. لا يكتب على هذا الوجه لا لا تحييه الله عندما مانعة صحة الكتاب، ولم كان كب إلى قاصى مروء فوجد الطالب حصمه هناك، وأقام البيئة على لكتاب بشرائطه عند قاضى مروء خوجد الطالب حصمه هناك، وأقام البيئة على لكتاب بشرائطه عند قاضى مروء خوجد الطالب حصمه فناك، وأقام البيئة على لكتاب بشرائطه عند قاضى مروء خوجد الطالب حصمه فناك، وأقام البيئة على لكتاب بشرائطه عند كانس مروء فوجد الطالب و وسف وحمه لله المناب المنافضى الكتوب من يكتب إلى قاضى عرائية الشهود، قال أبو يوسف وحمه لله المن للقاضى الكتوب

418010 وهذه المنتألة قرع مسألة ذكرها محمد رحمه الله في الزمادات أن وهو أن الرجل إذا ادعى على أحر مالان وأقام البيئة بمحضر من للطلوب وجحدده، ثم هرب

<sup>(</sup>١) هكذ في ضوم، وكان بي الأصل وم: أحاله

<sup>(</sup>٢) مكدا في من و كان في الأصل وم: مما شهدونا.

الطلوب، الس للفاصي أن يفضي منيه بنائك قديه بنج بحسد حديدالله والأن الفضاء الإرام الحق، وقيس فعاصي ولاية على الغالب، فلا يضح الإرام عليه بالفضاء

والآنه أم يظهر محرد عن الصعن مسبب العدة، فعقه دهب أبأت بالمدعم الابجيزة الفصاحة وقال بو يطهر محمره عن الصعن مسبب العدة، فعيد المالية الآن حصره الخصم الاستاج الآن عليه إلى المسبب العدم المجمود الذي هو شرط ساماع البرية وليصير الخال معمود الفيد على مالو التاريخ عني المحمود الذي عدم وعدم محمود ولديات بدفع حتى هرساء دان على المالو القالم على مالو القالم على عليه بالقرارات كل على القالم على مالو القالم على مالو القالم على مالو القالم على مالو القالم المالون القالم القالم القالم المالون الم

ومحمد بدر حمد الله فراق من الإفراق ومن السناء والذرق أد الإفراق موجده الحق ينفسه من غير التميال الفقياء مد ظلم يكن في الفقياء حال غيبة الحصور والعالم لحكم على المنت وقاما السهدد لا توجيب حق معسها قبل تصافرانا فقيلت ورد فلو فعلي مهدمان غيبة الخصم كان فيه ترافع الحكم على العاساة وأنه لا يحور .

ولاً عنو حدو اقتصاد بالبينة مع عليه الخص يسدالعليه الطمل في السنة، فلايفضى عنى لا يقوت خلفه في العلق و الطفور و للحلاف الإقرار و فإنه لا على مافي الطمل، فيه لا يتمكن عن الطفور في إفراره، فأنه يكن في الصف، وبه نصوبات همه في الدفع والطفور. ونهذا حال، والطاهر من قرل ألى حيفة له مع مجمدر صفيما بند.

وإد كان به أن يقطي مع عدلة المطبوب عند أني يدماها، حسبه الله لا حياجة إلى المكترب، ذلا يكتب وعدد الله لا حياجة إلى المكترب، فالم يكن له أن يقطي و وعد عهر عدد لأنه منها إلى المركن له أن يقطي و وعد عليه لأنه و عليه الله المركن المن عبر أن جيا أخل المنس و عبر الله المناسبة أخل المنس و عبر المكتب إلى عبر أن فقى المكترب الأولى و فالله و عليه فالك المكتب و عبر أنك و عليه فالك المكتب الما المركن و عليه فالك المكتب و المناسبة إلى المناسبة أخرى و الأولى عبرا المناسبة أخرى و الأولى عبداً المناسبة أخرى و الأولى عبرا المناسبة المناسبة أخرى و المركن عبرا المناسبة المناسبة أخرى و المركن عبرا المناسبة المناسبة أخرى و المركن المناسبة المناسبة أخرى و المركن المناسبة المناسبة أخرى و المركن المناسبة المنا

١٩١ وكدا في الأصر فقط، يعلي لأبه مهم منت كديد القاصي

خصمه مزيلدة الكترب إليه إلى بلدة أخرى

وما ذكرنا من الاحتسال قد زال برد الكتاب؛ لأن الفاضى المكتوب إليه تو أخذ المذعى عليه بعق المذعى، لا يترك المدعى حتى بدهب بالكتاب، فيكتب ثانياً إحياء خق المدعى.

١٤٥١٦ - ولو آن المقاضى الكانب أراد أن يكتب له ثانياً قبل رد دلك الكتاب عليه مع أنه ليس له ذلك، ينسغى أن يون في الكتاب أنه قد كتب له مرة إلى قاضى بلدة كذا بهذه النسخة ليزول به الالتباس.

وكذلك تو أن الطالب ثال: قد ضاع منى الكتاب، وطلب من الفاضى أن يكتب له ثانيًا، يكتب، لما فلنا، وبيين في الكتاب أنه قد كتب قد بهذه النسخة مرة، وأنه زعم أنه ضاع، حتى يزول به الانتباس.

140 14 - قال في أدب القاضي : وإذا كتب كتابًا بحق لرجل على رجل، فلم يخرج الكتاب على رجل، فلم يخرج الكتاب عليه، فقدّمه إليه، فإنه لا ينخرج الكتاب عليه، فقدّمه إليه، فإنه لا ينبغي للقاضي أن يقضى عليه بذلك حتى بعيد المدعى البيئة على ذلك بحضرته الأدواع سمع قلك البيئة للنقل، لا للقضاء، فيصار بمنزلة شاهد الغرج إذا تحمّل الشهادة عن الأصل، ثم استغضى لم يكن له أن يقضى بشهادة الأصل حتى يشهدوا عنده فلبًا على الحق الأن يقضى بها، فلم يجزل أن يقضى بها، فلم يجزل أن يقضى بها، فلم يجزل أن يقضى بها، فلم

وهذا لأن البيئة لنقضاه شرط صحنها حضرة الخصم، ونقدير جحوده، ولم يوجد، فلا يجوز الفغاء بها، وإن كتب القضى إلى الأمير الذي استعمله، أي قلده وهو معه في المصر أصلح الله الأمير، وضراً القصة والشهادة، وحدث بالكتاب مع ثقة يعرفه الأسر، فإن لمضاه الأمير فهو جائز، وإن لم يكن معنونًا ولا مختومًا، ولا شهد عليه انشهره أنه كتاب القاضي وختمه، وهذا استحمان، والقياس أن لا يجوز إذا لم يكن عليه عنوان باسم القاضي، واسم الأمير، وأسماء أيا مهما وأجدادهما، ولا يكون مختومًا، ولا شهد عديه شاهدان؛ لأن الكتاب إذا شه يكن مختومًا لا يؤمن فيه الزيادة والنفصان والعبر والتعبر والتعبر.

والأند بدوي الشهادة والعبوان لا ينبث أنه لاتات لقاحي البيدة هو حب أن لاتقابي كما إذا كان الأمير في مصر أخراء والسافي كتاب الفاضي إلى الفاصيء

واجدالاستحسان أناكتاب القاضى إلى الأهم عن المصر بكتراء لانه يسبعها بدفي عل ما يربيع الصيب و طبر شرطنا هذه الشرائط أبش إلى والحراج والحلاف ما إذا كالرابي مصروره ولاته فإرما بتجاسر أحداً على الحبير في الكناف إلى الأمرورة كالناجي مصر والنفاه لأسهما يلتقيبان عززقه يساء فبنداكران مانقل احدهمها إلى الأحراء فيفقان على التغليم أن حصوراء فلإبتجامر أحد على دلك ومخلاف ما إذا كان في مصر أحراد لأنه لا يقعه على التعبير، فيبالع في الاحتياط.

١٤٥٨ - قال في الأصل . ولا بضل كتاب فاضي وسنافي أو فويه ولا كتاب عاملها، والفايقيل تشاب فياصي عدينة فيها منبو وحماحة ، ومنا على ظاهر الرواية الأن على فلمر الرواية للصر شوط لتماد التصاف والغثاب لقامسي حكم الفضاف أحاجلي أمر وابة التي تُعريفُنه ها تقصر فيها أرعاد القنفياء ، بقيل كتباب قاصي الرحادي ، و قاصي الفريد. وقو أن وحرج في يذيه أمني أقاء الأخر البينة أنها له ، وغصي مها المقاصي له، فعال الذي في بديه أني المترينها من فازان، وهو من علد كذاء وقد دفعت النَّمَن إليه، فاستمع سيهودي واكتف البيء وإرديكت الدوي ذفات تديضهم عنفادا الأنه بوبد الرجوع بالشعن و وألم نكوره فصال منزلة ساتر اللهوان، فيكنب النافعي، كما يكاب في ماتر العروب

١٤٥٦٠- ولو أن جارية في يدي رجل ادعاء أنها حراة الأصور عمد ما أهرات بالرقية وأقامت السية وفصي القياصي وحروبون إواللان الاسافض لاعلام بسحة فدحوي في الحررة؛ لأنه لا يحتمل لفصح، أو لاد دهوى الأمه يبست بسرط تسما ؟ البينة على حر يشهاء فإن أقباه الدي في بلده البية على أنه المسواها من فيه "ذا أفانت يكالماء وعمده الشيري وطلب من لفاصل الكياب، يحبيه إلى دنت؛ لانه يربد الرحوع بالنحل، وأنه

ونو أمها لمانفيراليلة على حريتها والكر ادعنه العربة، وأنكرت إفرارها بالرفء والوبكل لدي المدمية مني فوارها بالرقء جمها الفاضي حرقة الأب فريد نصمهاه والفول فوقها بعير بمن عندابي حيفاني حمدانه وحارفا لهماء فإلهما يحملان عميها البحين، فإنا قال فو البدر إلى شتريتها من قلات، وتفايقها النعيز، فاستم من شهورين لأرجع عليه بالتمنء لابحيه إني ملك، مخلاف المسألة الأولى.

والعرق: أذا في فده السألة لقائسي ما فضي محربتها؛ من ترقف على ما كالت. وقمد كمانت على الحربة بحكم طاهر الداراء لأن الدارادار الإسلام، وس كمان في دار الإسلام فالظاهر أسهاحوها فكورلم يحكم حرونها قباردعواهاء لأباسكونها محالف تعالك الظاهراء فوذ ادعت الحربة فقد تفرع حكم دلك الطاهراء عنوكها القاصي على ما أوجيه الطاهرة لاأبه أرحب الحربة بقصاءهم ويذا لمريكي هذا تعيناه مالحريق ليرتظهن محربة في حق البائع، فالأبكود للمشتري حق الرحوع على السائم، أما في المسائة الأولى: القاضي قصي بالحرية، وأوجبها بالنبنة، وأبه فضي على الناس كافق، فيظهر الخراة في حق البانع، ويسمحن بها الرجوع على البائع.

وقعلك إذا ادعت حايه الأصل بعد ما أفرات بالربن، وصدَّقها صاحر والبدر لا برحع المدتري بالثمن على البائع؛ لأنَّ الحربة إلما فهر ساطِعٌ أو صاحب البيدر، ١٥٠ أو و لا بكون حجة على الناتع، وبخذفك إذا أبكرت لوق ابتعان وادعت حريه الأصل، حني كان الغول فراها، لا يكون للمشتري أن يرجع بالنس على المائم . وإن أواد المشرى أن يحلف البائم في هدين المصدي ما يعلم أنها حرة الأصل ، يريد به الرحوع بالنمن على لاشيء علمه، وإن مكل طد أقر عا ادعاد النشري، فيلزمه رد حميع التمن

فإنَّ قبل اكيف يحلف الباتع هذا وأنَّ النحيف ينركب على دعوى صحيحة، ودعوي الحرية من المُشتري لم يعسم \* مكان انسافض، فإن الإقدام على الشراء إقراد بالرق عشيها؟

ظناه لا، بل دعوى احربة من لنشتري صحيح مع ننافصه • لما عُرف أن التناقض لا يُمنع صبحة دعوى الخرية ، طو أن المشتري في مدين المصلين لم يمنب تحليف الساعر، ولكنه أراد أفا يقيم انبينة على حريت البريدية الرجوع بالنمن على البانع، مممعت بينته

٠١٥٥٠ - هر في بين هذا وبيسما إدا ادعى رجل عبيَّه في بدي رجل. وأفر صاحب البد بالعين له ﴿ لا يكون لصاحب البدأن يرجم على بالعد بالتس، طو قال صاحب البدار أنا أقيم البينة على أنه مذك المدعى، بريد به الرجوع على البائع، لا تُسمع بينه .

والفرق من وجهيل أحداهما: أن في فصل الاستحقاق بهة الشنري قامت على إثنات ما هر ثابت الأنها قامت على إثنات الملك للمستحق، والملك للمستحق الهت بإفرام المتنتري، فأما في فصل الحرّية بهذا المسترى فامت على اثنات ما أرسل بتانت الآن المشترى بينية يشت ما أرسل بتانت الآن وما المشترى بينية يشت أن البائع فضل مال المشترى بغير حق، وما لها لا يعمل ملك المستحق المها لا يعمل ملك المستحقاق لا يست غصب المستحق المستحق المنات أن البائع أحده البائع المستحقاق لا يشترى علوث، ولكن يشتر المستحقاق لا يشترى علوث، ولكن ينب الملك المستحق علوث، ولكن ينب حق العقد، ولكن ينب الملك المستحق علوث، ولكن ينب الملك المستحق علوث، ولكن ينب الملك المستحق علوث، ولكن ينب المنات على إلهات ما هو تابت المستحق علوث، ولكن ينب الملك المستحق علوث، ولكن ينب الملك المستحق علوث، ولكن ينب الملك المستحق على الهات المستحق علوث، ولكن ينب الملك المستحق على الهات الهات على الهات المستحق على الهات المستحق على الهات المستحق على الهات المستحق على الهات الهات على الهات على الهات ال

۱۹۹۱ - القرق الثانى: أن عى الفصلين جبيعاً المشترى منافض، إلا أنّ التناقض الايمنع دهوى الحربة ويقع دهوى الشده وقر أن رجلا أورد على قاض كتاباً من قائس على رجل بعض فوانى البلد، وقد مات الطلوب، فأحضر الطالب ووثة الطلوب. أو وصية وجاء بالكتاب إلى الفاصى، وأحصر شهود، عنى الكتاب عحضر من الوارث أو الوصى، الوصى، بغس الكتاب: ويسمع شهوده عنى الكتاب عحضر من الوارث أو الوصى، وينعد ذلك، سواء كان ناريح الكتاب بعد موت الطلوب أو قبله؛ لأن الوارث حليقة المورث، والوصى ناتب عن المست، وبكون فاتماً مغام البت، ألا ثري أن الطالب أو أقام بيئة ما في على المتاب كان الوارث والوصى هو الحسم، كدا هنا

٩٩٥ ٩٠ وإدا أورد على فاضي كتاب قاشي أخر بشيء لا يراه هذا القاضى، وهم عا احتلف فيه الفقهاء، ديمه لا ينفذه، لأن كتاب القاصى عبرلة النسبادة على الشهادة، ثم شهه د الفرع إذا شهدوا بحق عند الناضى، وهم برى شوت ذلك الحرّ، وهو عا اختلف فيه العساء، فإن الحرّ، وهو كذا فيه يدن هذا الكتاب وين السجل، فيه إداورد السجل من ذافي إلى فاص أخر، وهو لا يرى ذلك، وهو وها الخناف فيه العلماء، فإنه ينفذه وعضيه.

والفري. وهو أن السحل لا يكون إلا بعد القضاء، والفضاء صادف معلا مجتهدًا

فيه ، فنفد فلا يكون الأحد بعد دبك إنطائه ، فأما الكتاب يكون قبل انفضياه ، فكان للفاض الذي ورد عليه الكتاب آن يتيع رأى نفسه ، وإلى هذا الفرق أشار الخصاف رحمه الفرق "أدب القاضى ، فقال : لأن كتاب القاضى ليس يقضاه إلاها هو عنزلة الشهادة ، ولتن سلّمنا أن كتاب القاضى قضاء إلا أنه ليس نفضاء من كل وجه ، بل هو فضاء من وجه دون وجه ، فمن حيث إنه فضاء إن كان حيب على الثاني العمل به ، فمن حيث إنه ليس بقضاء لا يجب ، فلا يجب العمل على الثاني بالفيك .

ولو أن رجلا أورد على قاضي كتاباً من قاضي بعق على رحل، وكان في الكتاب السم المدعى عليه وكان في الكتاب السم المدعى عليه ونسبه وصناعته وقبقات أن وفي ناك الصناعة، وفي دلك اللحب الذات على الطلوب أنه هو على ذلك الاسم والنسب، فم يقبل القاضي الكتاب حتى يقسم السنة على الطلوب أنه هو الذي كتب فيه الكتاب؛ لأن التمريف لا يقع بهما، إذ ليس أحدهما بأولى من الأخر، وإن لم يكن في تلك القسيطة أو الصناعة الثان على ذلك الاسم، أتفذ القاضي الحكم عليه الأنه وقع التعريف بهذا، فإن قال الكشلوب: في هذا العجد، أو في هذه التحدرة رجل غذه الخصومة من فيربينة.

وإن قال الطلوب! أنا أقيم البينة مأن في هذا الفضف أو في هذه التجارة وجلاعتي هذا الاصم والنسب، فهذا على وجهين: إن قال: أنا أنبم البينة أن في هذا المخد، أو مي هذه الشجارة وحلاعلي هذا الاسم والنسب وهو حي، تقبل هذه الشهادة، وتندفع الخصومة هذه الأنه إذا كان به وجل آخر بهذا الاسم في الحال، لا يتعين هو الطلوب.

وإن قبل: أنا أقيم البيئة أنه كان في حذا الفخذ، أو في هذه التحارة رجل على هذا الاسم وإن قبل: الاسم والنسس، وأنه صات، لم يقبل ذلك صه إلا أن يكون صوت مسلان بعد تاريخ الكتاب، وسهادة الشهود بالحق في كتاب القاضي ألان يقبل أنه وتندفع الخصومة؛ الأنه إذا كان فلان مات قبل تاريخ الكتاب، تعين الباقي مطلوبًا، وإذا منت فلان منا، تاريخ الكتاب لم يتعين، فيقى الأشتباء.

-١٤٥٢٣ - وإن قال الخصيم: أنا ملان اس فلان الفلاني، وفيس لهذا على

<sup>(</sup>١) الفخذ: الأسرة والقبيلة

<sup>(1)</sup> وكناد من الأصل رو إلا أن بصل.

سى، لم أفس دلك منه، ولم يكن في هذا حجة له الأنه أفر أنا الكتوب في الكتاب هو، فلا يكون جنجوده الحل صبية له، ونو قال. لن صبة أبي دفعت ثال إليه، أو أرأني، أو أن بحرج قبل لقاصي ته الأنه يدعى الخرج به، وإسفاط الحق، صفيل حجه عدر ذلك

1404 - وإن قال الخصيم المست بعلان ابن و الان الدلاني، والقاضى الكدوب إليه الابدرقة، فعلى الرحل المدى ألى بالكنوب أن يقيم البيئة أنه فلان ابن فلان بعيد الأن القاضى لم يعرف الطلوب، فيحتاج المدعى إلى إفاقة البيئة على أنه هو بعينه حتى يتمكن القاضى من القضاء عليه ، وإن كان الكتاب على فيت، أحضو الفاضى بعض يوثته ، وسبع من التنهود، وقبل الكتاب الأن بعض الورثة يتنصب حصمًا فيما يدعى على السبع من التنهود، وقبل الكتاب الأن بعض الورثة يتنصب حصمًا فيما يدعى على السبع من التنهود، وقبل الكتاب الأن بعض الورثة يتنصب حصمًا فيما يدعى على السبع من التنهود، وقبل الكتاب الإن بعض الورثة يتنصب حصمًا فيما يدعى على السبع المسلمًا فيما يدعى على السبع المسلم الم

١٤٥٢ - ولو أن مذا الفياصي لم يأنه الكتاب من القاصي ، لكنه أناه رساله من القاصي مع رجل عثل ما يكون في الكتباب، وأشبهد على ذلك، فم يقبل القباضي هذه الرسالة .

18971 - فرق بن الرسالة والكتاب، والفرق من وجهين. أحدهم: أن القياس بأن الرسالة، كما يأبي الكتاب ليعض ما ذكرنا من المالي في الكتاب، لكن عرفنا جواز الكتاب بالأثر ويرجماع البابعين، ولا أثر، ولا إجماع في الرسالة، فيعمل فيها عقباس.

العرق الدني: أن الكتاب من الفاضي الكاتب جنعل كاخطاب بقسه للقاضي الكتوب إيبه ، والكتاب وأحد من موضع القضاء"، فكان الحطاب موجوداً من موضع القضاء ، فيكون سمه ، أما في الرسال الرسول ينفل خطاب الرسل ، والنفل اعتمار على عذا الوضع ، فيسلبت خطاب الرسل في هذا الموضع ، وتفرسل في هذا الموضع ليس بفاص ، وقول القاصي في عير موضع فضاءه ، كفول واحد من الرعايا .

، تعليم هذا ما وأوى عن محمد وحمه الله . أنه قال في مصر فنه قاضمان، في كل جانب منه قاض على حده ، فكتب أ<sup>ع ا</sup> أحدهما إلى الاحر كتابًا . قبل الكتوب إليه كتابه .

وبن الأصل وحد في توضع.

<sup>(</sup>٣) هكذ في ط، وكان في الأصل وم تبكت.

وقو أني أحدهما إلى صناحه ، وأحيره بالحادثة ينفسه لمريقيل قوله ؛ لأن في الوجه الأول. الكانب خاطبه من موضع الفضاء ، وفي توجه النائي خاطبه من غير موضع الفضاء .

وكذلك أن قاضيين التقيا في عمل لحدهما، أو في مصر ليس من حملهما، خقال احدمما للا حرد فد تسب عندي لمكان الملائي الله الملائي على قلان ليس في المكان الملائي على قلان الملائية في كلا المكان وتعلى بدلك، لم يقبل دلك منه، وأم ينذ فد الآن في الوحه الأول خطاب والمعلمة وأجد في موضع لا بنفد قضاءه فيه، فصار كحظاب غير القاضي، أو كسماعه، وهو غير قاض، فلا يجرز أن يعتمدهي الفصادية.

وفي الرجه النامي: الخفات والسماع وأحدا في موضع لا ينفذ قضاءه فيم، فكان كحطاب عبر الفاقس لفير الفافس، مخلاف كتاب انفاضي إلى الفاضي، لأن خطاب الكانب وأجد في موضع ينفذ فضاءه فيه، واسماع الكنوب إليه وأحد أنضًا في موضع بنما فضاءه فيه.

1207٧ - وفي أنوادر الن سلمانية عن محلما رحيمه الله أوجل له على رجل عالمي رجل عالمي رجل عالمي وجل عالمي وجل عالمي والمن المناب من المناب المناب المناب المناب والمناب أنه المناب والمناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب والمناب المناب المناب والمناب المناب المنا

۱۹۵۲۸ - قال: وإذا ادهى الطنوب أن الطالب قد أمر أبي عن كل قلل وكشر، أو قال: فضيت الدين الذي اعلى، وأقدم على ذلك سنة، وقال للظافيي. إني أريد أن أقدم البلده لتى فيها الطالب، وأخاف أن يأخلص بالمال، ويجحد الإراء أو الاستيماء، ولا هودي مهنا، فاسمع من شهودي، واكتب في إلى ذلك القاضي، فإنه لا يسمع من سهوده، ولا يكتب له في ذلك على قول أبي يوسف رحمه أنه، وقال محمد رحمه أنه؛

<sup>(</sup>١) هَكَانَا مَنْ فَمَا رَكَانِ فِي الْأَصَالِ وَمَا يَكِمَ وَلِي حَالَتُهِمْ فَلَا عَلِيهِ،

وأجمعوا على أنه لو قال: جمعد في الاستيقاء مرة، وخاصمتي مرة، فأنا أخاف أن يخاصمني مرة فأنا أخاف أن يخاصمني مرة أخرى، فاصمع من شهودي، واكتب لي إلى قاض دلك البلد أنه يكتب، فوجه قول محمد رحمه انه: إن جواز كتاب القاضي إلى القاضي باعتبار الخاجة، والحاجة هنا ثابتة، فإنه لو حضر ذلك البلدة، ربما يأخذه الطالب بالمال، وليس له ثمة شهود على الإواه، فيحتاج إلى المود إلى بلد الشهود، وإقامة الشهود عند للفاضي، وأخذ الكتاب منه، وفيه من الحرج ما لا يخفي على أحد.

وأبو يوسف رحمه الله يقول: قبول البينة بعدمد جحوداً حقيقة، أو جحوطاً مخبراً به، ولم يوجد كلاهما، بخلاف ما إذا قال: جحدتى الاستيقاء مرة أخرى؛ لأن الجحود صاد مخبراً به إن لم يوجد حقيقة، فالخاصل: أن حقيقة الجحود من الحاصر تشترط<sup>(\*)</sup> لسماع البينة عليه؛ ليقضى عليه، ومن الغائب يشترط<sup>(\*)</sup> خير الجحود من الحاصر ليسمع المبنة عليه، ويكتب.

ولأن القاضى نصب لفصل الخصومات، لا لتهييجها، وفي هذا نهيج الخصومة؛ لأن الخصومة ما ترجهت بعد، فلهذا لا يجبيه إليه، ألا ترى أن الطالب لو كان حاضراً، وقدّمه الطلوب إلى الفاضى، وادعى هليه الإبراء أو الاستيفاء، وطلب من القاضى أن يسأله عن ذلك، حتى لو أنكر أقام عليه البيئة، فإنه لا يجبيه إلى ذلك، فلما لم يسمع منه ذلك حال حضرته، فحال فبيته أولى، بخلاف ما لو قال: خاصمتى مرة؛ لأن هناك الحصومة فذ هاجت، فكان الكتابة فضالها.

قرآ فرابين مسافة الاستشهاد وينسا إذا أحضرت المرأة زوجها إلى الشاخس، وقالت: إنه طلقني ثلاثاً، وانقضت عدني، فتزوجت بزوج أخر، وإلى أنحاف أن ينكر الطلاق بعد ذلك، فاسأله حتى إذا أنكر أنمت عليه البيئة، فإن القاضي بسأله، والقرق ظاهر، وهو: أن الفياس فيهما واحد، وهو ما ذكرتا، إلا أنا تركناه ثمة احتياطاً؛ لأن الباب باب الفرج، والاحتياط في باب الفرح واجب، وأما في باب المال الاحتياط ليس

<sup>(1)</sup> وفي الأصل يشتوط وفي م يشرط.

<sup>(</sup>٢) وقر الأصل يشرط.

يواحب.

۱۲۵۲۹ و مس جنس مد أناة دع برى الإبراء عني الغدائب مسدأتها أخر والد. و مداهما مسألها الشخصة و صورتها ، رجل قال للفاصي تا إلى الشريط داياً . و دلان الغائب شميعها ، و قد سلم الشفعة ، و أخاف أني إدا دهب تم تأخلني ... الشفعة ، و يركز التسبيم ، و طلب منه أن يسمع البية عني النسليم ، و يكتب ذات ، فهر على اخلاف الدى الت. ...

٩٤٥٣٠ الشابية مسالة الطلاق وصورتها: امولة ثانت تلفاضي اطنفتى روبي تلاقاً وعرامي بلد شداله المعلاق والمنافق الروبي تلاقاً وعرامي بلد شداله يشار إلى المائة والمنافق المنافق بلاحلاف المنافق المنافق المنافق المنافق بلاحلاف المنافق المنافق

1807 ولو كنان الطائب أمراً المطلوب عندالة الصي. أو كن المسطوع سألو الشفية عند المقاضي وكن المسطوع سألو الشفية عند الفاضي وكنت ما مسلو منهم، وعفا على أصل محدد وحمه الله طاهر والآن العلم الحاصل بالمائية وفي العام الحاصل بالهيئة، فنما كان الفاضي وكنت تهة وهما أولى، قالور، وعلى فياس قول أبي يوسف رحمه الدينيقي أن لا يكنت ذاراً

وإدا أراد القاضي أن دكب بعده ، فاعلم بأن كتاب القاصي معلمه عبرالة فصناء علمه الأن كتاب فقاصي له حكم طبطه من وجده على في موضح جاز لدأن بغضي معلمه جاز له أن يكتب عليمه ، وقد دكرنا فصل النشاء بالعلم قبل هذا ما فيه اتفاق ومنا فيه خلاف ، فهذا بناء على دلت ، ولا أن في فصل الكدية ، فيلف الشايع رحمهم الله على قبر لد أبي حنيمة ، فيم قبر ما إذا علم بالحادثة قبل الا استفيضي ، فيم استفيضي يعدمهم ، قالوا ، لا يكتب بذلك العلم ، كما لا يقضى بذلك العد ، ويعضهم فالوا يكت ،

رفرك هذا الفائل على قول أبي حبيمه رحله الله بين الكتابه والقصاء، والمرق أن جواز القصاء يبشى على علم القضاء، والعلم الخاصل قبل الاستقصاء علم فيهادة، لا علم قصاء، أما جو زكتاب القاضى لا يتنى على علم القضاء، بل يكتمى به بعلم الشهادة، ألا ثرى أمه لو شهد عند القاصى شاهدان، وكتب ثم حصر المكتوب عليه، ليس له أن يقضى بذلك قعلم، وفد جاز له الكتابة به، عُلم أن جواز الكتابة لا يبتنى على علم الفضاء.

قال محمد وحمه الله في كتاب الوكالة: رجل وكل رحلا بالخصومة في دار في غير مصود، يقبصها أو بإجارتها، وأراد كتاب الفاضي، فالفاضي يكتب له في ذلت الأن الوكالة تفيت مع النبيهات، فيلب بكتاب الفاضي إلى القاضي، فيعد دلك إذ كان الفاضي عرف للوكال، أثبت معرفته، وإن لم يعرف بكتب، وقد سأنه البيئة على أنه فلان امن فلان على نحو ما بيئًا، ثم يكتب: وقد وكل قلان ابن فلان يذكر اسم الوكيل ونسه "على ما قدتنا من وسم الكتابة، فإن كان وكله بالمصومة فيها، يكتب: وكله بالمصومة في بالكوفة في بني فلان، وإن كان وكله بالمصومة فيها، يكتب: وكله بالمصومة في بالكوفة.

والمناصل أنه يتنفى للفاضى أن بذكر فى الكتاب ما يوكله به ؛ لأنه هو المقصوده ثم إن كان الوكيل حاضراً جاز زيادة فى التحريف، وإن ترك ثم بضره، وإن كان غائبًا بالكوفة يكت : وكُل رجلا ذكر أنه فلان ابن نلان ابن فلان الفلاني، فهذا إضاء ألى أن توكيل الغائب صحيح ، وهو المذهب لعلماء نا رحمهم الله م إلا أنه لا يلزم الوكيل قبل فوقه دفعًا للضرر عنه، كما في توكيل الحاصر،

نم إذا وصل لكناب إلى المكتوب إليه ، فالقاضى يتحضر الذي في بديه الذار، ويسال البيئة على الكتاب، والخاتم بحصرته، ويفتح الكتاب بعد ما قامت البيئة عليه، ويقر أعلى الشهود حتى يشهدوا على ما فيه، وبعد ما ذكر سأل الوكيل البيئة أنه فلان ال فلان الى ملان، وإن أقامها سأل الذي في يديه الدار، فإن أقر مها للموكل أمره بدفعها إليه، وإن سأل الوكيل البيئة أنه فلان الن فلان من فلان فيل أن يسأل البيئة على الكتاب " فيمس، وهذا على قول محمد وحمه الله، أما على قول أبي حنيفة وحمه الله : ينهمي أن

<sup>(1)</sup> وكذا من الأصل وم، وكان في ظاء ويلم.

<sup>(</sup>٢) وفي الأصل. على الكتابة

يسال الوكيل أم فيلان ابن فيلان ابن فيلان الفيلاس، ثم يسائل البينة على الكتاب، وقد ذكرنا جس هذا فيما تقدم، وكدنك الجواب في الوكالة في الدواب والرقيق والمروص والوديمة واللين؛ لأن الوكائة جائزة في جميع هذه الأشياء، فيقبل فيها كتاب القاصي إلى الماض.

قال: وللوكيل بالخصومة في الدار أن يحاصم من نازعه عملا بإطلاق التوكيل، ولو كان الوكيل بالخصومة في الحصومة ولو كان الوكل سمى رجلا بعبته، فليس له أن بخاصم غيره؛ لأن النمين في الحصومة مفيده فلمن الوكل عرف أن الوكيل بقدر على الخصومة مع هذا الرجل، ولا يقدر عليه مع رجل أحر، وليس للوكيل بالإجارة إلا أن يؤاجر الدار، ويكون خصماً لمن جرها مده لأن حفوق العقد ترجع إلى العاقد، وهو العاقد، ولا يكون له أن بخاصم مع عبرة؛ لأنه لم يوكله باخصومة مع غيره.

1007 - قال. وإذا وكلت لمرأة عهرها وتقتمها وكبلاء وطلبت من لقاضى كتابًا في ذلك ، بنبغي للقاضى أن بذكر في كتابه: وذكرت أن لها عنى زوجها فلان بي فلان من الهر كذا، وقد وكلت ملان ابن فلان بقيض ذلك من زوجها، وبالخصومة فيه إن أنكر، وإلى يكنت: وبالخصومة فيه قرزاً عن فول أبي يوسف ومحمد وحمهما أقله الأن عندهما الوكيل بقضى الدين لا يملك الخصومة ، ويكتب أبضًا الوكليل بقضى الدين لا يملك الخصومة ، ويكتب أبضًا الوكليل بقضى أنوجها ، وبسأل هن أوجهاه وبالخصومة فيها، فإذا وصل الكتاب إلى الفاصي يحصر الروح، ويسأل هن المهر، فإن أمر بدهمه إلى الوكيل.

ولو كالت وكنت بهرها، وبالخصومة في تفقتها حتى يقرض لها كر شهر نفعة مسماة، وكل سنة كسوة مسماة، وكل سنة كسوة مسماة، فإذا وصل الكتاب إلى المكنوب إليه، لا تقبل البينة إلا بحضرة الزوج الآنه هو الخصيم، قزة اثبت دلك عنده سأله من الهرا، فإن أفراء أخذ عنه، ويفرض من النفقة والكسوة ما بصلحهما؛ لأن الموكلة لو حضرت وطالت بذلك، ولست النكاح بالهر عنه الفاصى، أمره بأداء الهرا، وعرض عليه تعقتها، وكذلك يقحل ذلك لخصوت عنه بوكانها.

۱۹۵۲۴ - قال في اكتاب الأقضية ". وإذا وكل الرحل رجلا بالخصومة في عيب خيادم الله رامه وأخذ بقالك كالنام القاضي حريجز ا الأن الخادم لا يرد حتى بحضير

المركون، وهو المتستري، فيسحلف بات سارضي بالحسب، وذلك لأنه لو لم ينتظر بين الركل، وردبالعيب يلحق اليانع ضرر لا يمكن تداركه؛ لأن الفسح ينفذ ظاهراً وباطناً، فلاجغع الندارك بالنكول، مخلاف فصل الدين، وقد ذكرنا ذلك في موضعه، فلهذا لا يرد، فإذا لم يذكر للوكيل ولاية الردالي أن يحصر، نم ذكر هند أن لوكيل لا يملك الرد بالعيب إلى أن يحضر اللشتري، ويحلف بالله ما وضي بالعيب، وإن ثم يدع البائع رضي المشترى، هكذاذكر الحصاف رحمه الله والجمعاص، وهو روية الحسن عن أبي حنيفة وحمدانك

١٤٩٣٥ - وفكر محمد رحمه الله في اللسوط : أن لوكيل بلك الرد بالعب إلا إذا أدَّعي البائم رضي المُشتري، وجه ما ذكر هذا أنَّ على الشَّاضي صبالة فضاءه عن التقض، وجميع أنواع الشهه، وصيانة حق العماد، ودلك بالنظار بمين اقتشري، واعتبر عا إذا أراد المشترى اترد بالعيب بعد موت البائع، فإن الفائس يستحلف المشترى بالله ما رصي بالعبب، وإن ثم يدع الوارث ذلك.

وجوديا ذي في " السوط": أن الفاض أعيب لفصل الحصومات، لا لإنشاءها ، ومي الاستحلاف يدون طعب المذعى إنشياء الحصوصة، وهذا لابحوز، ألا ترى أنه لا يستحلف الولى في باب المصاص بالله ما على بدون طب الغامل، والقصاص عا يتدري بالثيبات، فلأن يستحلف هذا أرأي.

ولان الاستحازف لنظر البائع، والبائع فادر على النظر لنعسه، بأن يدعى الرضاء عمى البائع، فإذا ترك الدعوى لم ينظر لنفسه، فلا ينظر له، بخلاف المسألة التي استشهد بها؛ لأن تلبت عاجز هي النظر لنفس، والفاصي نصب ناطراً لكن من عجر هن النظر النفسور فلهقا يستحلف قور

١٤٥٣٥ - الوالي على بلاة من بلاد المبلمين أو على باحبية من بلاد المبلمين إذا أراد أن يكتب الكتاب المحكمي، قان كان الخلفة قد ولاه القضاء جاز، وإن لم يوثّه لم يجزى وهذا لأن الولاية تعبل التحصيص والتحميم، فينظر إلى سببها، وهو التقليد، فإن كان التقليد خياصاً بمخصص ولايته، وإذ كان هاماً بتعجم "" ولايته، وإنا المريكي فره م،

<sup>(</sup>١) هكذا في وه وكان في ظر بنامهم وفي الأصل بتعمد.

يقل على الناسميم لايتسام ولايته؛ لأمه هذي الولاية في الأسال، فإنما بنب له بغلار ما انساله ، وإما قم يلاحل القصاء في بالابته لا عبلج فيه الكتاب الحكسى ، إن يصح عن يصح منه القضاء (الأدالة حكم القضاء).

۱۹۶۶۳۰ ولو كان هذا قوالي فلد إمسالًا، وأحار له أن يقصى ، على يفس كتاب حدّ القاضى؟ بنظر إن كان الحديدة أن أجها الموالي بالنفايد ، فُسَل كناء ، وما لا علاج لأنه بد شهروف بالنقليد لم يصح صه التغليد ، ولم يصو المفكّد قاصبًا ، وكتاب عيم كناصى لا يقبل ، فاما إذا فوض إليه النفليد صح مه المقليد ، وصدر المفكّد قاضبًا ، وجبل كتاب

ذكر في اكتاب الأفضية الم إن كتب الخليقة إلى قُصابه إذ كان الكتاب في الحكم بشهادة شاهدين سهدا هنده عمرلة كتاب الناصي إلى القاضي ، لا يفس إلا بالشرائط التي ذكر باها

وأما كماية أنه وأني طلائك أو هوان فلائك أيقيل عنه معود نلك الشرائط، ومعمل مه المكتوب إليه إذا وقع في نعيه أنه حق، وتيصى عليه، وهو عظير كتاب معاز الرعابي بشيء من المعاملات، فرمه يصل مدون ثالث الشرائطة، ويصمل به المكت بدايك إذا وهم في طلم أنه حق، 185هـ ال

120TV - قال في الأصل: ولا تقبل تديدة أهل الدمة على كدال الدائفة. والمدن في دلك أنها يشهدون على معل السيلم، وهو القاصي، وشهيادة أهل الذمة الانكوار معة في إليات فعل المشهر

1991 م وفي توادر الن سماعة عن أبي توسف وحمدالله: رحل من بكتاب قاص إلى قاض وحمدالله: رحل من بكتاب قاص إلى قاض ولي قاض و في الكتاب ويشهد الشهود على الكتاب أثم فدم يبنة صححه احق على أصل الخر مصر المكتاب إليه لا تعمل بالكتاب، ويأمر الطائب أن يحضر البيئة على أصل الحل من قبل أن قتاب الفاضي إلى الفاضي بي الفاضي جرائة الشهادة حلى الشهادة وشهرد الأصل إذا حضر والمنافسيم لم تضع شهادة الشراع على شهاده على الشهادة الشهادة على الشهادة الشهادة

الذي على الكتاب، أو كان الكتاب سنتوراً ، وفي أنب القاصي : إذا الكبر حم القاضي الذي على الكتاب، أو كان الكتاب سنتوراً ، وفي أسفله خام الفاصي ، وإن القاصي الكتوب إليه يقبل الكتاب المستوراً ، وفي أسفله خام الغاصي ، وإنه فرآه عليهم ، الكتوب إليه يقبل الكتاب المستألين، وهداة فول أي يوسف رحمه الله ، فأما على قول أي حيفة رحمه الله ومحمد، القائمي الكتوب إليه لا يقبل الكتاب إذا لم يكن مختوماً غير أن أبا يوسعه رحمه الله يقول ، إذا كاذا الكتاب عبر محتوم الا تصح المتهادة عن الكتاب عبر محتوم، فهو المتهادة عن الكتاب عبد مختوم، فهو المتهادة وعلم الشهود هافي الفيك أراط صحة الشهادة عنده، وإذا كان الكتاب مختوماً حصلم الشهادة عنده، وإذا كان الكتاب مختوماً حصلم الشهادة عنده، وإذا كان الكتاب مختوط حطم الشهادة عنده، وإذا كان الكتاب عبد مختوط حطم الشهادة عنده، وإذا كان الكتاب المتهادة عنده، وإذا كان الكتاب المتهادة عنده، وإذا كان الكتاب الشهادة عنده، وإذا كان الكتاب المتهادة عنده وإذا كان الكتاب المتهادة عنده، وإذا كان الكتاب المتهادة عنده وإذا كان الكتاب المتهادة عنده الشهادة عنده التهادة المتهادة عنده المتهادة عنده التهادة المتهادة عنده التهادة المتهادة عنده التهادة التهادة التهادة التهادة التهادة التهادة الكتاب التهادة الت

دكر الفقيد إلى الركان والفيخ الرارى والفيخ الإمام تنفس الأندة وحمهما الله: أن قبول الكتاب مع كمر الحام توفهم جميعًا: لأن هذا عا ينتلى به النام، فالا وحمهما الله: والإمهافة إلى أبي يوسف من الفعماف وحمه الله بحتمل أن يكرن مصرف آليل السالة الثانية، وهو ما إذا كان الخام في أسفل الكتاب، ولكي هذا ليس بصواب، فعد دكر الحس امن زياد في كتاب الاختلاف. إذا الكمر خام القاضي الذي على الكتاب والفاصي المكان وما إليه لا ينفذه عند أبي حيفة وزفر واصلهما أنه، كسا إذا تم محتومً في الأصل، وكان الفاضي الإمام أبو على السفى وحمه عله يقول: كما بطن أن كتاب الفاضي إذا لم يكن مختومًا لا يقبل عدد أبي يوسف وحمه عله يقول: كما بطن أن كتاب الفاضي إذا المكتاب، كان كأنه لم يعند، ومع هذا جاز قدوله، وقد ذكر بارو به الخاص برياد عن أبي يوسف وحمه الله وقد ذكر بارو به الخاص برياد عن أبي يوسف وحمه أنه أنه يقتل، والرواية عده ما جاز قدوله، وقد ذكر بارو به الخاص برياد عن أبي يوسف وحمه أن كأنه لم يعندم، ومع هذا جاز قدوله، وقد ذكر بارو به الحس بن رياد عن أبي يوسف وحمها الله في هذا نصاً ".

قال أنو يوسف رحمه الله: ويكتب الفاصي بشاهد راحد إلى قاض احراء يربد به أنه يجوز نقل شهادة شاهد واحد بالكتاب، وهذا لأن كتاب الشاصي إما جوز باعتسار الحاجة، وقد تمن الحاجة إلى هذا بأن يكون أحد شاهدي الدعي هها، والشاهد الأحر

<sup>(</sup>١) وفي لاصل،عمرة

<sup>(</sup>٢) حكفًا في خُرُر وكان في الأصل وم أيضًا.

في بلد الطفوس، فيحتاج إلى شهادة هذا الشاهد. حتى ينضم معه شهادة ذلك الشاعد الدي في طد المطنوب

1969 - إبراهيم عن محمد رحمه الله الإاصلي الغرارج على سده واستفهرا عليه قاصية من أهل البندة فكته هذا الفاضي كتابًا إلى قاضي أهل العلماء فين كاد العطلوب إليه يعلم أدالًا الشهود الذين شاله عوا عند الكاتب من أهل الباهي لايقا ل الكاليات الكاتب من أهل الباهي لايقا ل الكاليات الكاتب عن أهل الباهي لايقا ل وشهدوا لا تكال الكاتب الغلاق الموالناء عبر قبت الكاتب المناهية فهادتهم قففه وهم أن الخوارج يستملون دسامنا وأموالناه عبر قبت شهدتهم عليا دهوا بده المفاتهم الموالناه عبر قبت بشهدتهم إذا صنارت المغرلة إليه وران كان بعلم أن الشهود من أهل العدل قبل الكتاب الراب عليه الكتاب المناها ألم من أهل العدل في الكتاب المناهل في مناه الموارج والماهل أو من أهل العولية على مناه الموارج والعلم المعالم المسلمة وتعالى أعلم بالسواب

## الفصيل الحكامس والعشرون في اليعين

ا 2051 - يجب أن يعلم بأن الاستحلاف في الدهاوي مشروعة ثبت مشروعيته بالسنة ، وهو قدولة فلا السنة على المدهى والبسين على من أنكر الله وقدلة فلا في منها أنكر المستحدة الحصرمي والكندي فلمدهى منهما الله ببنة نقال لا فقال لله عبنه الله والمني فيه أن المدعى عليه أنوى حقه بإنكاره ، فالشرع شرع اليمين في جانب المدعى عليه حتى إن الأمر إن كان كما رعم المدعى كان هذا إنواه للمدعى عليه الأن المدعى عليه الأن المدعى عليه والمدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه الأن المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه يمينه بدفع خصومة المدعى عن نقسه من غير ضرر يلحقه المدعى عليه والإنصاف.

۱۶۰۶۲ - بعدهذا يعتاج إلى بيان موضع شرعيته وصفته وكيفيته ، أما بيان موضع شرعيت تنقول : الدهاوي نوعان : صحيحة وفاصدة، والاستحلاف إنما يجرى في الصحيحة منهما، لا في الفاسدة.

<sup>(</sup>١) أشرب السفاري في حسيسه (٩٥ /٩٣) باب ما يعاء في البنة، كتاب الشهادات، والترمذي المناب والترمذي المناب المناب الشهادات، والترمذي في استنه (١٣٤١) في ترحمة الباب: باب ما جاء في أن البيئة على المدعى البهين على المدعى عليه، وأبو عوالة في "مستنه (٢٥ /٤١)، والبنيمني في "الكبرى (١٩٩٠) وعمل و ١٩٩٥)، والمناب على المستنه (١/ ١٩١)، والمناب على المستنه (١/ ١٩١)، والمناب على المدعى عليه.

<sup>(</sup>۲) أغرجه البخاري في صحيحه (۲۸۵ و ۲۷۸ و ۲۸۲ و ۲۷۲۱) من حديث عبداقة بن مسعود، ومسلم في "صحيحه" (۱۳۹-۱۰/۱۱)، وابن حباق في "صحيحه" (۱۳۹-۱۱/۱۱)، وابن حباق في "صحيحه" (۱۳۹-۱۱/۱۱)، وابنده في "سنده" (۱۳۲۰-۱۰/۱۲۲)، وأبو داود في "سنده" (۲۲۲۳) و ۱۳۲۵ و ۲۲۱۳ و ۲۲۱۰)، وأبو يعلى في اسسنده" (۲۱۵۷)، والطيران في الكيم" (۲۱۷).

<sup>(</sup>٢) هكفا في الأصل وم، وكان في ظ: عند، والطاهر أنه خطأ

<sup>(</sup>١) هكذا في ظاء وم، وكان في الأصل: فيكون إتواه بإتواء.

۱٤٥٤٣ وإداادم المدعى عند الفاصي دعوى و على الفاضر أن ينظر عباء المن كان ضمار الفاضر أن ينظر عباء المن كان ضماراً لا ينتمت إليه و على الشعى بالكف عبه و إن كان صحيحاً سمعه و أفس على المدعى عليه و حيات أشراعه العلم على المدعى عليه و حيات أشراعه أفيان غال المنهودي غيب أو مراعى حلم المدعى عباء حكما ذكر الحساف برحمه القاض أدب نقاصى .

وأما بيان حدده : فتقرآل: إن اكتمى يذكر اسم الله معالى وحده بيان قال : بالله و قد جسن و لأنه هو الأصلى في البسمين، وبه ورد الكنتات واللدية، أما الذك البوقة وله : ﴿ والْمُسَلُّوا بِاللهِ حُهدَ الْمُسْتِمِ ﴾ أنه وأما السنة فعا روى : أن الذي 25 حلف ابن رقالة حين طأقي امرأته بلفظ المدة بالقدما أدماء له تلائب وحلف يهود تحسر الماله ما فتلنسوه • لا هليش له فائلاً \*\*

وإن غلط في البحين حاراء والتخليط في البحين عُراف مالكتاب والسنة وألما الكتاب فإن انه شرع اللعان مكروا مؤقداً بالمعن والعصب ، وما كان ذلك إلا للتحليظ ، وقال انه

 <sup>(1)</sup> سورة النهر ۱۱ أبة ۳۳.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبر عواله في مستنه (١٥٠٥)

تعالى: ﴿وَاعْدِرْبَنَا لَدَ كُنَا مُشْرِكِينَ ﴾ [ا، وأما المستة فيما رُوى: ان وسيول الله ﷺ حلق ابن صورية بالله الذي أنزل التوواة على موسى كيف تجدون حدّ الزنا في كتابكم؟ "أ، والمعنى في ذلك أن التخليظ في اليدين في معنى الرّجر عن البدين الكاذبة، فالإنسان قد مجتمع عن اليدين الكاذبة عند التعليظ: والايتنع عنها بدون التغليط

ثم المختلف المشابئة وحمهم الله فيه بعد ذلك، بمصهم قالوا: الفاض بالخيار في كل صالح بدء وعلى كل معقع عليه ال شاء علّف وإن شاء لم يغلظ ، وبعصهم قالوا: المفاض ينظر إلى المدعى عنيه إن عرفه بالحير والصلاح ، أو رأى عليه سيماء الخير ، ولم يتهمه الكنفى بذكر اسم الله وحده ، وإن كان عني خلاف ذلك غلظ ، وبعضهم قالوا: نظر إلى المدعى به إن كان مالا عظيماً غلظ عليه ، وإن كان حقيراً اكتفى بذكر اسم الله وحده ، ثم بعضهم قدروا التعظيم بنصاب الركاة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة .

1898 - وإذا غلظ بصفات الله تعالى وأسماءه، نبغى أن بتأمل حتى لا يكرر عليه البعين بتكرار حرف القسم، فإد بتكرر حرف القسم بتكرر البعين، فإنه أو حلف بالله الرحمن الرحيم، كان يُبيّاً واحداً، وإذا حلم، : والله والرحمن والرحمم، كانت ثلاثة أيان، ولا يحوز الاستحلاف في الدعوى الواحدة إلا بيمين واحدة.

1804 - نم القُماة مختلفون في كيفية التغليظ وصفته ، واحتاد كل واحد لنفسه شيئة ، ومحتار الخصاف وحمه الله أن يقول له . قل ، والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والنسهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الحدرث الذي يعلم من السير ما يعلم من العلائبة ، فهذا هو مختار الخصاف رحمه الله ، فإن شاء القاضي الحتار هذا ، وإن شاء والا عليه ، وإن شاء نفص عنه .

18087 - ولا بغلّظ بالمكان عند علساءنا رحسهم الله، وقال انشافعي رحمه الله: إن المدعى به دم عسد، أو ما لا عطيمًا يبلغ عشرين سنفالا من اللحب، يغلّظ بالمكان،

<sup>(</sup>١) سورة الأنعام الأية ٢٣.

<sup>(</sup>٢) ذكره بن حجر في الدراية (٨٤٦-١٩٧٩)، وقائل أحرجه مسلم موضولا من حديث البراء بن هازب قال - مراعلي رسول الديبيروي سحمم بفتقار جلا من علساءهم ، فقال له : بشدتك باقد الذي أزل الترزاء على موسى أن مكله عدون حد الرنا في كنابكم.

و حلف بأشارف الأماكان، وبن 5 أن عكة رحاة ما بن القدم والربت. وإن 5 أن الملاينة . يحلف من الروضة النسرة وفي ست القدس بحلفه عند الصحرة، وفي ماثر الأمصاد يحلف في المسجد الجامع عند النبرة وإن قال في موضع ليس فيه مسجد حامع، يحف في السجد من أبي يوصف في السجد من أبي يوصف في السجد أوى عن أبي يوصف رحمه النه إلا أنه رادة فضال "يوضع المسجف في حجرته ويقرأه عليه: ﴿إِنَّ النَّبِي يَعْمُونُ فَعَلَادًا وَلَيْكَ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّالَةِ اللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ الللللَّهِ الللَّهِ الللللَّهِ الللللَّهِ الللَّهِ اللللللَّهِ الللللللَّا الللَّهُ اللللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ الللللَّهُ الللللَّهُ الللّهِ اللّهِ الللّهِ اللّهِ الللّهُ الللّهِ الللّهِ اللللّهُ الللّهُ الللّهِ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللللللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الل

مجتهم في فالك. أن التعليظ بدكر صفات الله تعالى إلله يشرع للمبالعه في الوجر عن البعين الكافية: وهذ المعني لقيصي شرع التعليظ بالتحقيص في آشرف الأماكن ؛ لأن الإنسان بها لا يجترئ على البعين الكافية إذ حلف في أشرف الأماكن .

و لمالمسامنا من طهيس من عسمن الساس من لدن، مستون انه بطح إلى و مساندا هذا الاستخلاف من غير التغييد بأشرف الأماكي من عير نكير "1 منكر « ولأن النصوص المقتضمة للاستخلاف مطبقة عن المكان، فالتغييد بالتكان يكون ريادة على النص. والزمانة بحي النسم.

1898 - وإن أواد التنافيظ على البيسودي يحالف الله الذي أنول ! وواة عالى موسى والانه بعثقاء الذي أنول ! وواة عال موسى والله المنافزة والواأراد التنفيض على الصوائي يحاله وإذا أراد التنفيض على الصوائي يحاله وإله المدينة الإنجيس ولموة عسسى والمائة والمائة المدينة للماؤو الأنهم يعطسون الدارة المنافزة في الأصل والمهابلة الذي خلق المازو المنافزة في الأصل والمهابلة عن أنه لا يضمى أن يستحلف أحداؤلا الله على المنافزة والوي في المنوادر عند أنه لا يضمى أن يستحلف أحداؤلا الله عند أنه لا يضمى أن يستحلف أحداؤلا الله المنافزة المنافزة

۱۶۵۶۸ و دكر الخصاف أن غير البودي والنصراني يستحلف بالله وهذه إشارة إلى أنه لا يذكر النار في استحلاف للحوس، وعليه بعض المتاعوس من مشايخه الأن ذكر ويشيو إلى المطبعه ، وأنه لا يجور ، ألا ترى أن المسلم لا يستحلف بانه الذي خلن التسمير ، مخلاف للبهاري والتصرائي ، حيث بذكر في استحلافهم النور ، والانجيل،

<sup>(</sup>١) سروقال عمرين الأبة ٧٧ -

<sup>(1)</sup> وهي الأصل من عير ذكر لكير.

لأن التوراة و الإنجيل كلام الله تعالى، قال يكون فيه شمظيم عبر الله تعالى، مخلاف النار، أن سائر الحشركين يستحلفون بالله؛ لأنهم يشرون بلغه تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ مُنْاتُهُمْ مَنْ خَلَقُهُمْ لِنُولَىٰ اللَّهُ﴾ [.

1898 - وأمابيان كيفيه مقول: إن أأ وقع الدعوى على قعل المدعى عليه من كل وجمه من المدعى عليه من كل وجمه بأن ادعى هيمة الك مسرفت هذا الدين منى. أو عصيت عدا العين منى، يستحلف على ابتيات، وإن وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه، يحلف على المام، حتى لو أدعى الشعى دينًا على مبت يحضرة وارثه بسبب الاستبلاك، أو أدمى أن ألك سرق هذا الدين منى، أو غيصيه منى، يحققه الوارث على العلم، وهذا مذهبتاء والأصل فيه حديت الغسامة، فإن رسول الشكلة حلف اليهود على معل أنفسهم على البات، وعلى فعل عرضم على العلم.

قال الشيخ الإمام الأجل قسس الألمة احلواني وحده الله: هذا الأصل مستقيم في المسائل كلها أن التحليف على فعل الغير يكون على العلم إلا في الرد بالعبب، يريد به أن المسترى بذا ادعى أن العبد سادق، أو أيق، وأنيت إباقه، أو مسرفته في يد بسبب أو ادعى أنه أبل، أو سرفة في يد البائع، وأراد تحليف البائع، يحلف البائع على الشات بالله ما أبل بالله ما سرق في يلك على ما غرف، وهذا تحليف على فين الغير، قال وحده الله معالى: إما قان تكذيك الإن البائع المترم" تسليم المعقود عليه سليمًا عن العبود، قالاستحلاف يرحم إلى ما صمن بنفسه، قلذلك كان البنات.

وحكى هن الشبخ الإسام فخر الإسلام وحبب الله أنه كان بزيد في هذا الأصل حرف، وكان شول التحليف على فعل نقسه على البنات، والتحليف على قعل النيو يكون على العلم إلا إذا كان شيئًا يتصل به، فحيثة يحنف على البنات، خوج على هذا فصل الرد بالعيب؛ لأن ذلك بما يتصل به؛ لأن تسليم العبد سليمًا وأحب على البائع، وقد قبل بأن التحليف على فعل الغير إنما يكون على العلم إذا قبال الذي استحلف: لا

<sup>(</sup>١) سورة الوخرف؛ الأبة ٨٧.

<sup>(1)</sup> وهي الأحسل: إذ مكان رن.

١٣١ وفي أم : مسمن مكان أأترم .

علم في بذلك، فيأما إما قال: في عنم بذلك ، يحلف على البنات، ألا ترى أن المودع إذًا قال: فيض صاحب الوديعة مني الوديعة، فإنه يحلف المودع على البتات.

1890- وألا ثرى إلى ما ذكر صحيد وصيمه الله في "الجامع: إذا وكل الرجل رجلا بيع عبده بألف درهم، فياعه وسلمه إلى المشترى، ثم أفر البائع الوكيل أن الآمر فيض ائتمن، وجحد الآمر، فالقول قول الوكيل في ذلك أن الآمر قد قيض مع يمينه، فإدا حلف برئ المشترى عن الشمن، ويحلف الوكيل على البنات بالله لفد قبض الأمر، وهذا تحليف على فيان فعل المغترى عن النمر، وذكن الوكيل بدعى أن له علمه بذلك، فإنه قال: فبضر الموكل الشمن، وكان له علم بذلك، فيحلف على البنات لهذا.

1804 - وإن وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه، وعلى فعل غيره من وجه، بأن قال: المشربت منى استأحرت، متى استفرست منى، فإن هذه الأفعال بعله وفعل غيره، فإن قال: المشربت منى المتفره المصور بحلف على البنات، وهذا مشكل؟ لأن اعتبار فعل الغير بوجب التحليف على المناه، وإن كان اعتبار فعله بوجب التحليف على البنات أن إلا أنه ترجم جانب البنات أن لا أنه يوجب زيادة زحر ؟ لأنه منى حلف على البنات وقد الشنرى سنت في بهته، علم بالشراء أو لم يعلم، ومتى حلف على البنام، وقد الشنرى إن كان عالماً بالشراء حيث في بهته، وإن لم يكن عالماً به لا يحنث، فكان وهذا زيادة زجر، فكن الترجيح لجانب البنات.

بعد هذا المسألة على وجود الإسال ادعى المدعى دينًا أو طلكًا في عين الرحقًا ، وكل ذلك على وجهين إلى الإستعب مطلقًا ، ولم يذكر له شيئًا الرادعة بناه على السب ، فإن ادعى دينًا ، ولم يدكر له سببًا : بحلف على الخاصل ، فيحلف بالله ما لهذا على عبيك ، ولا قبلك هذا المال الذي ادعاء ، وهو كذا وكذا وكذا ، ولا شيء منه ، فقد جمع بين قوله " عليك وقبلك، وهكذا ذكر الحصاف ، وإليه أشار محمد رحمه الله في كتاب الصلع أ ، وإلما جمع بينهما ؛ لأنه لو اقتصر على قوله : عليث إفا يتأول أنه ليس على رأسه ، أو عانقه شي .

<sup>(</sup>١٦ هكذا بي الأصل و ام . وكان في أط : النبات، والظاهر أنه حطأ.

<sup>(</sup>٢) مكدا من الأصل و الم ما وكالنافي الحال النبات والظاهر أنه خطأ.

رقو اقتصم على قوله الخبلك على يتأول الأمانة الآن قوله فبلك يستعمل في الأمانة الآن قوله فبلك يستعمل في الأمانات و كما يستعمل في الله يورد و بجمع ألما بين كل المدعى بعد ويين يعصمه الآنه ربحا أناه يعمل هذا المال، وأمر أدعن يعفل المال، فلو حلمنا، على الكال يعلمه و يكون صادفًا في الحلم، والايثارة الحلمة فيجمع من الكل ومن المعفل الخارجة الحلمة المناطقة المن

قال أبو عمره الطبرى: لا ينبغى للحاكم أن بفول في الاستحلاف: ولا شيء صه الأن التحديث بناه على الدعوى، وكدلك إداء ادعى ملكاً لأن التحديث بناه على الدعوى، وكدلك إداء ادعى ملكاً في عين حاضره أبو حقّا في عين حاضر ادعاء مصلفًا، وقد يذكر له سبباً بحلف على الحاصل، فيحلف بالله معذا العين لقلاد أبن فلاد، ولا شيء منه يجمع بين الكل وبين الجسمس احترباطًا، وبكون الدحيم فيه على المشات، نصل عاليه في أول كشاب المتحلاف.

وإن ادعاه ساء على السبب وبأن ادعى عشه دينًا بسبب القرض، أو سبب الشراء ، أو ادعى ملكًا بسبب البيع أو الهيف أو ادعى غصب أو وديعة أو عارية ، يستحلف على حاصل الدعوى عن طاهر روايه أصحابنا وحمهم الله ، ولا يستحلف على السبب ، على عليه في كشاب الحوالة والكفالة ، حتى لا يستحلف ما استقرضت منه عذا المال ما عصده ، ما أودعك ما التبريت منه عذا العين بكنة ، ما بعث منه هذا العين بكفا .

وجه ذلك أن في الاستحلاف على السبب ضرراً بالمدعى عليه، فالسبب قد يوحد وبنات حكمه، تم يناسخ السبب قد يوحد وبنات حكمه، تم يناسخ الساح السبب وينظل حكمه، أو ينظل حكم الخصب والرديمة والعارية ويعو ط<sup>15</sup> الملك إليه في العبر بالهسة أو نابيع، وينظل حكم الخصب والرديمة والعارية بالرد، علو حلف على السبب لا يكته أن يحلف على النف السبب لوحود، ولو أقر عاسبب والأعى النائض شبطل، لكانت الخحة عليه، ورعا لا يكه إقامة الحمة، وفيه من الضور ما لا يخفى، وليس في الاستحلاف على خاصل ضور باللاعى، فيحلم على الخاصل ضور باللاعى، بأل كان على الخاصل ضور باللاعى، بأل كان ابن العاماء اختلاف أل ما يدعيه، هل هل سبب نتلك الحكم؟ يحلف على السبب « لاب

<sup>(14)</sup> وكان في الأصل: أو يعود.

تر حلف على الحاصل بحلف ويشاول قول من يفول بأنه ليس بسيب، وأن الحكم ليس بذابت، فيحلف على السبب دفقًا للصار حي شعى

وكذلك إذا لم يكن في التحقيف على السبب صرر بالدعى عليه، مأن كان ما يدعمه سببً لا يحتمل الانمساخ، وحكمه لا يحتمل الطلان، كاعتاق العمد اسلم، يحلف على السبب ليكر ذا" التحيف مرافقًا لندعوي والإنكار

وروى عن ابي يوسف أنه يستستحنف على المست في هذه العسورة، لأن الاستخلاف يترتب على الدعوي، فيكون على ومن الدعوى والإنكار، وما ذكر من وهم التضرو يسلفع بالتعريض بأن قول مدعى عليه لنقاضي : الإنسان قد طرعه طال مست. ما يبطل المال عنه رما بالضباح السبب أو بالإيفاء أو بالإيراد.

ولو أفر بالسبب على لا يكنه إبيات ذلك السلح أو الإيراء، فيلزمه المال، فود: عرض على هذا الوجه، فالدانس لا يسلم على الساب، بل يسلك على الخاصل

1809 - وفقر الشبخ الإمام الأجل تسمس الأنمة الحلوائي في تسرح هذا الكتاب رواية أحدول في تسرح هذا الكتاب الراية أحدول هذا السبب مأل أشكو الاستطراض، وقال: ما استطراض، وقال: ما استطراض، وقال: ما استطراض، وقال: ما استطراض، وقال: ما المنظراض، وقال: ما المنظراض، وقال: ما المنظراض، منه على الحاصل بالله ليس له عليث، ولا قبلك هذا المان الذي ساعى، ولا شيء منه.

قال رحمه الله العدا أحسن الأفاويل عدى، وعليه أكثر القصاة ، وفال الشيخ الإمام الزاهد فخر الإسلام على البزوري رحمه الله المدين في يدوس الأمر إلى رأى الفاقى في هذا إذ رأى المسلحة في التحديث على السبب حلف على السبب، وإدرأى المسلحة في التحديث على الحاصل و قال: لأناس أنس من يكون خليفه على السبب أولى ، ومنهد من يكون خليف على احاصل أولى ، فيموض إلى رأى القاصي لهداء قبل المقدد في أدب الفاقى ، وفي الوديمة إذا حلف والوديمة اسبب معاصرة حلف عالم هذا الذي ادعاه في عديك ، ولا شي دمته ، ولا له قبلك من منه الأنه منا استها كالمنافقة في عديك ، ولا شي دمته ، ولا له قبلك من منه الأنه منا الشياسة في دمنه ؛

المعاوديا مرالأصي لافكون

فلا يكنفي بقوله: في يديك، بل يضم عليك، ولا له قبلك حق منه احتياطًا، وهذا إنها يستفيم على ظاهر الرواية؛ لأنه على ظاهر الرواية عنى التحليف على الحاصل، أما على ما روى على ألى يوسف وحمه الله مستحلف بالله ما أو دعك هذا كذا وكذا، وإن ادعى قبله ضيعة أو هعاراً وحدد، وسملى موضعه وبلذه على نحو ما بينا، يحلمه بالله ما مفاه الصيعة، ولا هذه الدار التي حاد وسمل لقلال ابن فلال هذا في يتيك، ولا في مشاء ولا إذ فبلك منها حي، ولا سبب حق حمم بين هذا كلد؛ لأنه أحوط.

۱۶۵۵۳ وإن ايمي حاورة أو خلامًا، أو عرضًا من العرو من تعليف ويحوك فإن كان حاصرًا في مجلس القاضي فالقاضي بحثمه بالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى من الرح عالمة ي ادعاء، ولا شيء منه لجنوار أن يكون بصصه ملك المدعى، فلو لم بقل: ولا شيء منه يتأول ذلك، فيكون صادةً في يهنه، ولا يلومه الحنث.

وذكر في كتاب الإستحالات أنه معلف المدعى عليه مانه ما لهذا الدعى في هذا العبد حق، والصحيح ما ذكرت الأرافطة الحق تنطلق على غسر الملك من حق الإحارة والرهي، والمدعى ادعى الملك قابم دول الحق، وإذا بجب الاستحالات على ما ادعاء المدعى، وذكن زاد في أحر السمي، والا له فسها حق كان مستقيضًا، عإنه بكرن تأكيدًا للاء ل

وإن كان عالمي عن مجمل الفاضي، دأن كان المادي عليه دفراً أنه في بده إلا أنه ينكر كوده دلك المدعى، كلمه الفاضى الإحصار، حتى يحكه الإضارة إليه في الدعوى؛ وهذا لأن الدعوى وما تسمع في المعلوم، فيشرط إحلام الدعى به بأنفغ وجوه الإعلام ما أمكن. والإشارة أبلغ في وسوء الإعلام، وإنما نكون الإشارة بعد الإحضار وقيس في الإحضار كثير ضور بالمدعى عليه، فلهذا أمر بالإحصار.

وإن أنكر الدعى عنيه أن يكول ذلك في يديد، ذكر الحصاف و صحه الله . أن القاملي يقول للمدعى : سنة والسبه إلى حسه، وسام ابعته، شرط بيك المبعة لسماع الدعوى، وقد ذكرتا عدّ القصل وما به من الاحتلاف قبل هذا، تم إداسمي حميم ذلك حتى صح " دعواه بلا خلاف، وأراد استحلام، المدعى عليم، استحلفه القاص بالله ما

<sup>(1)</sup> وكان في هميم السنخ حتى ذلك حتى صح أعنى حتى ذلك واقد

لهذا لديث هذه الجارية التوردكر ناها، ولا شيء سها، ولا هي له سليك ولا فيلك، ولا الهمشها التي سمي، وهي كذا وكذا، ولا شيء مها عليك ولا فيلك، ويما يدكر عين الجارية جُوار أن يكون في بديه، وقد كتمها، وإشايدكو شي، منه جوار أن بي بديه بعض جَارِية، ويشول.

وإغاية كو العيمة لحواز أب مستهلكة، فلا يكول هي بديد، ونكن تمن عليه الغيمه، وإنه ذكر ضيء من القيمة لجوار أنه سقط معض الغيمة عنه، فيماول، وإنما يدكر ولا هي له عليك ولا قبلك؛ لان من مدهب العسماء أن الحيوان يكون مصمومًا مائتن، فو بما يتأول ذلك القول

1300\$ - وإن ادهى شراء صنعه ويئن حدودها وموضعها، ومن الشمن، وأنخر طنعي منهانه ومن الشمن، وأنخر طنعي منهانه المدانة وأواد القاضي أن يجتفه على الحاصل، كما هر حواب ظاهر أو إنهانه أنهانه ومن هذا يبع قائم الساعة جدا الدعاء ومن هذا يبع قائم النساعة جدا الشمن، أو محلفه بالله مناه الذي ادعى عليك قائم ويها الساعة، عا ادعاء من الذي ادعى عليك تسليم هذه الشاعة؛ أن يحتفه بالله ما عليك تسليم هذه الشماء إلى مذاهذا.

۱۹۵۵ - وإد ادمت الموأة على زوجها أنه طلقها، فهم على وحود: الأبول. أن ندعى الطلاق النلاس، وفي هذا الوجه إذا أراد الشاصى أن يحمده وحلمه بانته ما هذه المرأة بالن منك بشات تطليقات كما ادعت، أم يحمله بانته ما هي فأنق منت شلات تطميقات. كما دعت، وهما تحليف على الحاصل، وأنه جواب ظاهر الوواية.

فالوا: وإداشاء القاضى حدد على السبب بالله ما طنعت للاتّا عي هذا النكاح الذي تذعي ألك مقب عليها وبه الاذ هذا سبب لا يحتمل الاستفاص، إلا أنه لايستحلف بالله ما طنعها لمالاً مطلقًاء الأنه يحوز أنه طنقها ثلاثًا تم حادث إيه بنكاح مستقبل بعد ما تزوحت بزوج أخره طو حلف كذلك لنضرو،

وكدفلت إذا لم تداع المرأة فلك، ولكن شبهيد عند انشاضي شباهد واحد عبدل أو جداعة من القُسائق بذلت؛ لأن حرمة انفرج من الشرع، فكانا على العاضي الاحباط

<sup>(</sup>٥) هكفا عن نف و كان في و ما هذه العبيمة وكان بي الأمين : ما لم هدوالصيعة .

في منذه بالاستحلاقيد

البرحة الثاني "أن نادعي لطليقة بالثقاء وفي هذا الموجه يستحلم بالله ما هي بالله منك يتطليمة كما الاهت. أو ما هي محرّمة عليك لتطليقة كما الاعتام يستحلف على حاصل الدعوي في ظاهر الرواية.

قال مشابختار همهم الله . وهي هذا الجراب ترع نظر : لأن عد الشافعي لكتابات رواحم ، فيحلف على الشافعي لكتابات والحم ، فيو للمنابات على السبب بالله ما طلقتها سفظ كذا ، كما ادعت في هذا البكاح الذي تدعى أنك مقيم عليها فيه ، حتى لا يكته الشاويل ، إلا إذا ادعت الخلع ، أو ادعت تطليقة بالله قبل الدخول ، فإن هماك تشبت بالبيو بة بلاخلاف ، فلا يكته الشريل ، فيحلف على الخاص حيتها

الوحه الثالث: أن تارعي تطنيقة وجعية ، وفي مقا الوجه يعلق على طاصل في ظاهر الرواية ، فيحطف على طاصل في ظاهر الرواية ، فيحلف الله ما هي طائل حال السعة ، وهذا لأن لفظال الفظال الرحمي بزيل الثكاح بعد انقضاء العدة إن كان لا يزيل النكاح في احال، ويؤلر "" في يزاقة عل الدهاية عند انضمام تطليقتين وليه ، فقيد الاستخلاف

1900 - وإن ادعت أمة على مولاها أمة أمتقها، فقى ظاهر الرواية يستحلف على: في صل الله الله المائدة المتقها، فقى ظاهر الرواية يستحلف على: في صل الله ماهي حرة السياعة "المائدعة من العتق الأنه بنصور زوال الحوية عليا" بعد ثبوتها بالإهازة في الارتداد، والالتحاق بدار الحرس، والسبي بعد ذلك، فلو حلقاه على الحاصل، وعلى وابد أبي بوسف: يحلف على الحبيب بالله ما أعنقتها "اله إلا إذا عرض لمدعى على، ويقول الرجل: قديمت أمنه ثم ترتذ وتلتحق بدار الحرس، وتسبى وتعود إلى ملك ثانيًا، فيلا يمكنه أن يحلف ما أعنقها على حدًا الوج بحثم على

<sup>(</sup>١١) وفي الأميل وتدووني

<sup>(1)</sup> مكد في طاوم، وكان في الأصل الماهن حرة على الساعة.

<sup>(</sup>٣) هكذا هي طي وكان في الأصل يرم. الحرمة عنها

<sup>(</sup>٤) مكذا في ظ، وكان في الأصل وم. ما أجمها.

<sup>(</sup>٥) هكدا في ظ، وكان مي الأمل وم ما أهنفها

لجامت

الاهه ١٤ - وإن كان الدعن المعتق عبداً الإطار تباد العبد دعية الكذا الغواد. يحلف على الحياصل في ظاهر الرواية الآل حريب تحسمل الانتقاص معد الشيرب بالإعادال وإن يقص العهد، ويستحق بدار الخرب، لم يسمى ويسترق، وإن كان العبد السلماء القاصل بالحرار إن تماء حلقه على الخاصل ملله ما هو حر الساعة، كما هر جواب طاهر الرواية، وإن شاء صنعه على السيب، كما عرفول أبي يراهمه الأل حريته لاكيم الالتفاض عد تونياء لأل أكار حابه الله برشا إلا أن المرتد لا يسترق.

1889/ وإلا المستداد أه على رحل بكاحا، أو ادمى رحل على البرأة بكاخا، أو ادمى رحل على البرأة بكاخا، عاعل بالأدباء الاستحلام لا يجرى في الأنب السنعة عند أمن حيفة خلافًا تهما، والادباء السنعة التكامل ويترجعه والميء في الإيلام والوق والولام والسند، والمومية الولد، وصورة أموية أموية الرقال الاستحلام الميل على دعواها، وهذا لأن الاستحلام المرلى على دعواها، وهذا لأن الاستحلام ترجم الميكون، والإيقامي الكول، ولا يقلمي والكول على ديادة الكول، ولا يقلمي والكول في الكول، ولا يقلمي والكول في هذه الكول، ولا يقلمي والكول في هذه والمناها علمي الكول، ولا يقلمي والكول، ولا يقلمي والكول، ولا يقلمي الكول، ولا يقلم والكول، ولا يقلم ولا يقل

وهذا بداء تملي أصل معروف الذالكون عنداني يوسف ومحسد بمزله الإقوار. فكل ما يحود فيه الإقرار يحور عبد لفصده اسكول، و لاقوار بالتكام و فرحمه و الفي في الإنتزاء و فرق رالولا، وأمو مية الوقد استحيح، فكان التكول هيها حجمه فيحري فيها الاستحلاق

و من هذا قلتا إردان أدعى منى ولى صغيرة أنه زراجها منه و أنكر الولى ذلك ه استحلفه الفاضي عبدهما و الأن الكول عددهما إقراب و إقرار الولى على وللم الصحرة بالنكاح صحيح مدهما و وقدلك أد كان الدموي في الرضاع بالنكاح ، أو في الأمر بالنكاح، يستحلف المدهما ، وأنه على قول أبي حسفة الانكول بدل ، وكل ما يجري هيد البدل ذار النكول فيه حجم ، فسحري فيه الاستحلاف ، والبلك لا يحري في هذه الأشاب فلايك في النكول فيها حجم ، فلا يجري بها الاستحلاف

١٩٤٤٩ - وعارها الذي أبو حنيعة إن من دعي عني ولي صعيرة الدووجها

من الوالى على الذكاح و 18 يبدى في الاستحلاد و الأن الذكران عنده بدل و الشار الا يحرى المار الوالى والمار الماري و المستحلات و الماري في الاستحلاد و الماري في الدكاح و الماري الماري الماري و ال

ته عندهما بدا قرال منصاف بدون دعوى شربه كيف المستحدم وهذه الأشياء مع دعوى الذال؟ ذكر المستحد عرصه الله في أقد القاسي الدالاستحلاف على الخاصل يحذف المراة الله عدر وحداد كما الاعرال ويحدم الراق القاسية المراة الما المراة الما الاعرال ويده ويحدم الراق بالله ما فراي المراة إما ملى قباس ما يُروى عن ألى يوسف يحلم على السبب يحلم الراق الله ما رحمت نفسها من الكالم ويحلم الراق الله ما تروح دياً المراك عرص الدعل عليه الدعوم الما في الحكمة المراق المنافية الما المراك المراق المنافية الما المراك المنافية المنافية المنافية المنافقة المنافقة

وهي كدان الأقضاء أن ملى ظهو الروايديجات على الخاصل، وعوالي يوسف الديجاف الزواج بالدم هذه الرائد، وإن قبائت مرائك، سيمي طائل بلاكم، وهذا حديد الأن يمهم لا اتبع لفرد بيهما وين الدنجالي، والايسمها أن تنزيج، فتبعى مدغة، يكن النظر في الاستحلاف سي هذا الوجه

۱۹۰ محکما می طاه و های برز تأنیس و م رسیسه (۲۵ مکرا می فرد و کان تی الأمیز و م دانروجها

الافكال والواقعي على رمل ألفؤه لج أنته الكسيرة من وأرى الأب وأرى. الإستحادة الكسيرة من وأرى الأب وأرى. الإستحادة الإستحادة الأب ما يقد الكليمة الكليمة الإستحادة الكليمة الكل

معله و ردان حصر ، وأقاموا عبيه ، في السير الكبير الدانسي عديكر المستبي الى معله وردان حصر ، وأقاموا عبيه ، فياديم موسي خصل أن أسوا على اطلبا على أن عدج "لكم الرسمين أو الطله وردا فقت بوردا الاستراء وداده ، الاستراء في الطله وردان المستلمون ، فد دور الاستراء في المستلمون ، فد حلوما ، وكان الدور الذي مالو الأسال أسول ، وأهابهم المال ، وكان مالا واستراء في المستراء وأراد أن يحتم ذلك المرحل ، ولي عبالي ، وصدات الرحل ، وكان بلراء الأسير ، وأراد أن يحتم ذلك المرحل ، وله دلك والدور أنه لهم من أقله بلراء وكان الدور بالله المراد الكول الذي عورة الراد فإن لكل صار مثل أنه للمال والدور بالله الإستراء الذا المحوى في الراد بسعى أن الا يستحلم عند أبي حيفة ، واليه مال الذي أن حيث الا يحرى في الراد عند المن حيفة .

والخواسد. بن الاستحلاق إما يحرى في الرق عند أبي حيفة في سائر اللم ضع الأحل المكورة. والتكواء فله هذه أبي حيسه و وملة ، الرق في سائر المراضع بسائر الأساب لا يصح ، فكما مالتكول ، أما ماما الرق من العربي المسأمان ما حجج في الخملة. ويُعلم الأساب الأمام ، والتحر بقار الحرب، يصبر فيناً المسائمين ، فيصح منه على الرقيم منظمة مسئلون ، فيصح منه على الرقيم الشكول، وحجه بنزله هموى نبال، فيصارت على الشكول عليه على المراف على فصل أبي حجمة بنزله هموى نبال، فيصارت عليه الشالة مسئلة وعلى فصل أبي حجمة .

<sup>(</sup>٦) وفي وه: صح.

1801 - جنة إلى انسب، فقول. الإفراد به صحيح في بعض المواضع و وستحلف فيه عند الإنكار مندهما، وفي بعض المواضع الإقرار فيه ليس يصحيح، فلا استحلف فيه عند الإنكار، ولا بد من معرفة المواضع التي الايصنع الإقرار فيها بالنسب، فنظوف إفرار الرجل يصح بأرمة: بالأب، والابن، والابن، والروحة، والمولى، وإقرار الرأة تصح بشلافة بالأب، والأرج، والمولى، ولا بصح إقرار مصابقير عؤلاه، وأراد بهذه الصحة مطلقة فيما يقرم المفر والمقر له من إقرار مصابقير عن المنازم عبرهما، وأراد بعدم الصحة علم الصحة فيما يلزم غيرهما من الأحكام، أما فيما يلزمهما من الأحكام فالإقرار صحيح، إذا وجد التصدير من المقر له وهو من أهل التصديق في حصيم الصور، حتى يدمن أفر بأح وله أخ معروف، وصدقه المقر له في إقراره، وكذبه الأخ المروف، صحة إفراره في حق نفسه، حتى بشارك المقر له المعروف، حتى يشارك المقرال المقرال المقراف المقراف المقراف المقراف المقراف المقراف المقراف المقراف المعروف في نصيبه.

فقد فرك بين الوحل، وبين الرآن في الإفراد بالابن، فصنحته من الرحل، ولم مصححه من الرآن، وكان ينشي أن لا بفرق بيهما الأن علة انساب الولد الانخلاق من الماه، وهما في ذلك على السواء، والجواب. إن هذا من حيث الحقيقة حكفاء أمّا من حيث الحكم فالسب إلى الآباء، قال الله تعالى : ﴿ وَعُوهُم لآباهِم ﴾ " وقال تعالى: ﴿ ﴿ وَعَلَى الْمُولُودِ لَ ﴾ " مُ في الأب في هذا البياب أصل، والأم نابع، قيادًا أكثرُ الرجل بالابن، قعد أثر على نفسه، وإذا أفرت المرأة بذلك، فقد أفرت على الغير، فلا يصع .

12017 - وفيرق في حق الرجل بين الإقوار بالابن، وبين الإقرار مالاغ والعمه، وما أشبهها، والفوق أن الإقرار بالنُّوة إقرار على نفسه، وإقرار الإنسان على نفسه صحيح، فأما الإقرار بالأح والعم إقرار على العير ابتداء، وهو الأب أو الجد، فإنه إنما بصبر أخالة بواسعة تبوت البُّنوة من الأب، وإنما يصير عما له يوسطة لبوت البُّنوة من الجَدَّدُ، ولا يحوز أن يشت البُّنوة من الأب بإقراره، ومن البُند بافراره، قتجت يشب

<sup>(1)</sup> سورة الأحزاب: الأبذة

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة الأية ٢٣٣٠

مراسطة الأحوة والمسومة

1891 - وكذا إقوار الرحل بابن الابن غير صحيح و لأنه لا بدأندلك من تبوت البُنوة من ابد، ولا ينج وز أنابة بأت النُنوة من النه بإقبر رد، وإنه صبح لإفسرة عالات والرجمة والزوج والمولى؛ لأنه تُسم بالزار على الغير.

وهذا كله إذا تم يداع ما لا يدموي السبب، فأما إدا تأكي ما لا بدعوي السبب، بال ادعى راحى وامر أه على راحل أنه أحرم لاليبه، أو أحدته لأبه، وقند منات الأس، وتراك أمو الاكتبرة في يلاهدا، وطلب البرات، أو ادعى راجل وهو إمل على راحل أبه أحره الأبه، وطلب من الشخص أن يقرص له النفقة عليه، والكر المدعى عبيه ذلك، فالفاصي يحتفه؛ لان الفصود دعوى لللله وهي دعوى الله يستحلف ملا علاق، وكذلك إدا لم يدع ما لا بدعوى النسب، ولكي دعي حقا في صمن دعوى السبب لا ينت له ذلك الحق إلا يترت ذلك النسب، يستحلف على دهوى النسب.

م ١٩٥٩ في الدارة وعبر الحصاف رحمه الله في أدب الفاضي : إد الأعل الرجل حجراً على رجل ، بأن التفط رحل العبطاء فيا، رجل ، وندا المستفط هذا الصدير المحراً على رجل ، بأن التفط رحل العبطاء فيا، رجل ، وندا المستفط هذا الصدير الدائل الدائلة الحياء أخي ، وأدكر أو البد أنه أحجر ، يحمد ذو الداعلي ذلك ، وكذلك إدا وهب وحل الرجل وجاء أذكر الواحب أحواده ، كدن التسوهوات له أنا أخدوك ، ولا حق أنه و أن أو جاء وأذكر الواحب أحواده ، كدن التسوهوات له أن يحلفه الأن المقصود إنبات ذلك الحل ، ثم في دعوى النسب مع المال في موضع لا يدرج الإقوار منتسب إنه حرى الاستحلاق بساحات على المال، ودكر الخصاف وحمه الله : أنه يستحلف على المال، ودكر الخصاف وحمه الله : أنه يستحلف على النسب ، وذا يكل بعدي بالنسب .

14071 - وإن الأمن رجواعلي وحل إحداد تسبيعة ، أو دار، أو حياتوت ، أو إحدادة عباسه أو البين أن حجو بالك الأيؤاجر، أو الأمن مزاوعة أو ض، أو متعاملة من الشخل : أو الشيخر، أو الأمن عارية في عبل، أو وديمة، وأذكر الدعى عليه دلت، حالفه القاصي على احتصل، أما الوديمة والعارية : عند مرا الكلام ويرجال وإعا ذكر بالعبد الك أريدة فوائد أنه إن كان لعبل حاصراً يستحلف بالله ما هما لعبل ملك هذا للدعى، والا شيء منه ، وكان اطاكم الإسام أم محمد رحمه الله يقول: الأحوط أن يخلف بالله ما هذا الترب أنهانا ، ولا عليك تسميمه ، ولا تمايم شيء منه إلى هذا المدعى من الوجه الذي يدعمه الدعل .

وإن كان عائبًا، أو كان مستهلكًا، يستحلف باله ما عليت تعليم هذا العين ولا تعليم حزاء منه، ولا بعليم قيمته، ولا حراء مه، ولا تعليم مثله إلى هذا لللَّاعي، وهذا الجوال جوال طاهر الرواية، كما ذكراً

وإن كان العبي مستنهلك ، وأقو المحي بالهيلاك، يستنحلف الدعى عبيه على القيمة عند بعض الشيخ رحمهم الله، وقال مضهم : يستحلف على العين والفيسة عند أي حليفة ، وعندهما على القيمة

وأد، في الإجازة: فيستحنف بالله ما منك، ودي عدا الله عي إجازة عائمه ثامه الاردة اليوم في هذا العين المدعى، ولا له فيلك فيها حق بالإجرة التي وصف، قبل. هذا الجنواب على ظاهر الروايد، أسا على فيماس رواية أبن يوسف رحسه الله: ينسفي أن يستحنف على المسب، وهو الإجرة، وإليه مان فخر الإسلام على الردوي رحمه الله.

وقيس: لامال في الإجازة بسنة حامه على الخالصل على قول الكل، فرآن هذا القائل الأبي توسف وحمه الله على الرواية التي قمل، يستنحلف على السبب في جس هذه فمائل بن الإجازة وبن ما تقدم.

والفرق. أن في التحليف على السبب ههنا ضرراً للمدعى؛ لأن للنامع لا تنقوم تنفسها، وإى تنقوم بالعقل، فإذ حلمناه على السبب، وحلف ينتفي العقل، وحيث تقوم النافع، فلا يثبت للمدعى حق الرحوع شيء، فلا يكون الاستحاف على السبب مفيدًا، بحلاف ما تقدم؛ لأن العين متقوم في نفسه، فإذا حلفا، على السب، وحلف وانتفى العقد، يبقى الدي مضمولًا بنفسه، فيمكن الرجوع نفسه لدامين، فكان التحبيب على السب مفيدًا، والأول أصح، وكذلك اجواب في المؤارعة والمعاملة؛ لأنها إحاره على السبب مفيدًا، والأول أصح، وكذلك اجواب في المؤارعة والمعاملة؛ لأنها إحاره إلا أن الأجرة فيهما جزء من خارج

1881 - في زارتني الدعى أحرة الدار، وجحد الدعى عليه، يستحلف العاصى بالله ماله قبلك هذا الأجر الذي تسمّى من إجارة هذه الدار في هذا الرقب الذي دعى أنه أحرها منك، هكذ ذكر في كتاب الاستحلاف، وكان يسمى أن يستحلف عنى الأجرالا عبر الأن الدعوى وقع فيه، إلا أنه إنها استحلاه على الأجر والدار والوقت الذي ادهى كيلا يتأول الحالف متى حلف على الأحرالا غير أنه لا أجر عليه يسبب شيء اخراسوى الدار، أو يتأول أنه لا أجراسيم في وقت أخر غير الوقت الذي ادعاء المدعى، فالواد وإن شاء القاضي حلقه بالله مانه قبلك هذه الآجر الذي سمى بهذا السبب الذي ادعى، أو من هذا الوجه الذي ادعى.

15014 قبل: وقو الأعت المرأة على زوجها أنها سأله أو بُعثُها، فعال الهائ أمرك بيفك، وألها اختارت نفسها، وأبكر الورج ذلك، فهذه المسألة على قلالة أوجه أبضًا. الأولى: أن بتكر الورج الأمروبالاحتيار جميدًا، وفي هذا الوحه الناضى الإبحله الروج على الحاصر بلا حلاف، ولا يحلف بلله ما هي بائنة على المساعة من الوجه الذي علمت الأن عد معفى تعلما الواقع بنفط الأمر بالبدر جمي، فلو حافتاه ما هي بائنة منك، وعايتأوك قول هذا القائلي، فيحلف على السعب، ولكن يحتاط فيه للروج، فيحلف بالله ما في المنافعة أنها المحلف الأمر، بلاث بعد ذلك في مجلس الأمر، لجواز أنه تروجها بعد ما اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس الأمر، لجواز أنه تروجها بعد ما اختارت نفسها بعك دلك الأمر، بلا يكنه الحيف على دلك الأمر.

وقو أقرَّ بدلك, ثم أدعى النكاح معدد، نو يصدكن، ويلزمه الطلاق، فيحلف على الوحه الذي ذكرة احتياط، وإن أخر بالأمر، والكر اختياره فلسهة يحلف الزوج أيضاً؛ لأنه لا يفغل قولها أنها اختارت الأب لخيرت عبد لا يلك. لإنشاء الأنها لا قلك المتيارها نفسها بعدما قامت عن المحلس، فلا يفنى فولها، ولكن بحلف الزوج الله ما بعلم أنها اختارت نفسها في محلس الأمر الدين احسب، وإن أثر بالاشهار، وأذكر الأمر، يحقف الزوج يالله منا جعمت أمر المرائث مذه بيضما قبل أن تختار نفسها في دلك للجنس، واذا اختارت نفسها في ملك الملجنس، واذا احتارت نفسها في مجلس الأمر يقع الطلاق، والرائمة تذاعى عليه معنى الزماء فيحلف على الرحم الذي قلك.

١٤٥٦٩ - وكدنك إذا الأعت أن الزوج حلف بطلاقها أن لا يمعن كذا، وقد فعل، ههو على التفصيل الذي قلمة إن أنكر الزوج الأمرين يستحلف، لأن الرأة الأعت البيونة بسبب التعليق ووجود الشرط، والزوح بنكو، فيعتبر عالوادعت البيئونة بسبب التحكّر. وهناك يستحلف الزوم بلا خلاف.

• 1804 - والاستحلاف بحرى في الفرقة والطلاق بلا خلاف ، ثم في ظاهر الروبية يحسب على الخاصية والمستحلاف بحرى في الفرقة والطلاق بلا حلاف ، ثم في ظاهر الروبية يحسب على الحسب ، دافة ما حلفت الأعت، وعلى قياس رواية أي يوسف وحسه الله . يحسب على المدب ، دافة ما حلفت بطلاقها أذا لا نفعل كفاء في محلف ، وإذا أقر باليمين ، وأنكر الفعل يحلف على الفعل بالله ما في على الغلاق المرأثات هذه أن لا تفاعل العلى الغلاق المرأثات هذه أن لا تفاعل ألداء هكذا ذكار الخاصات وحده الله في أدب الغاطي أن

معضى مشامخها قالوا: هذا على روادة لأى بوسف، أما على طاهر الروابة : بحلف على الخاصل بالله على ملاهر الروابة : بحلف على الخاصل بالله على المدونة المراة منه منك بثلاث تطليفات وران أنكر اليمين، وأقر بالفعل بحلف بالله من حلمت بطلاق المرأتك هذه تلاقًا أن لا تصمل كند قمل أن تسعده، بعض مشابحنا قالوا. هذه روابة أبى بوسف، أما على ظاهر الروابة بحلف على الخاصل على نحو ما يناً، وهذا الأنه من الخائر أنه حلف، ولكن أبانها بو احدة، تم فعل ذلك الفعل ثم تروجها

الافتار وقد فعلى هذا "الإفاقي العبد والآمة على الوالى أم حلف بالفتوال الابتعال كذا، وقد فعلى، فكر في "كتاب الأقضية": ولو ادعى رجل على رجل ألى الشهية على الفاقضي يحلف الدعى عبيه الشهية منا منه الأمنان هذه بعدى هذا وأبكر اللاعى عليه وقالقاضي يحلف الدعى عبيه ما هذه الأمة له شراء بهذا العبد، ولا يحلف والمدت، وهذا على ظاهر الرواية على ما ذكرا، وذكر بعد هذه النسألة مسألة دعوى الشراء من الشترى، وذكر فيه تقصيلا، فشال: إن ذكر المنبيري بقد اللهمن، محلف المدعى عب مالله ما هذا العبد ملك هذا المدعى، ولا شيء منه باسب الذي ادعى، ولا يحلم ما بعث وإن مم بذكر المنشرى نقد النمن، يقال المنطر النمن، فإذا أحضر يستحلف القاضي بالله ما عليك فيض هذا النمن، وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى، وإن شاء حنفه بالله ما بينك، وبين هذا

<sup>(1)</sup> وفي الأصل وم، يقعل فذا

<sup>(</sup>٢) وكالز في الأصل الرسو فدا.

شراء قائم الساعة.

واخاصل أن دموى الشراء مع نفذ الثمن دعوى البيع ملكاً مطلقاً معنّى ، وليس يدعوى العقد، ولهذا يصح مع جهالة الثمن ، فيحلف على ملك الميع ، ودعوى البيع مع تستيم المبيع دعوى الشمن معنى ، وليست بدعوى المقد ، ولهذا يصبح مع جهالة المبيع ، فيحلف على ملك الثمن .

1404 - قال في كتاب الاستحلاف: ولو أن وجلا ادعى أنه اشترى من رجل داوً بألف درهم، أو عيداً أو توباً و وقد إلى القاضي ، كادعي ذلك كله ، وجحد المدعى عبله فلك ، فقال: ما بعث منه شيئًا ، وطلب المدعى بجن المدعى عليه ، فالقاصى يحلفه باقة ما هذه الغال للمدعى عبيه ، فالقاصى يحلفه في منه الله المدعى عبيه الشراء المدى ادعى أنه اشتراها بهذا الشمن الذي مسمى فيستحلف على الحافل على المقد بالله ما بعته منه ، وهذا جواب ظاهر الرواية ، ثم ذكر أنه يستحلف على العبن واللم وكان بجب أن يستحلف على العبن ، لا على الشمن ؛ لأنه إنما بستحلف على ما وقع فيه الدعوى ، والدعوى وقمت في العبن ، لا في الشمن ؛ لأنه إنما بستحلف على الشمن والعبن وانبيع جميعًا ، وذلك لأنه سالحائز أن يقر الجاحد بالمبع بعد ما حلف ، فيجب الشماف ؛ لأنهما اختلفا في المقار الذين ، والمعقود على هذا الموجه فإنه درهم ، فيجب الشماف؛ لأنهما اختلفا في مقدار الشمن ، والمعقود على هذا الموجه فإنه يجب الشماف ؛ لأنهما اختلفا في يجب الشماف ، والمعقود على هذا الموجه فإنه يجب الشمن ألى أن يحلف المشترى بالله ما يحتاج القاضى إلى أن يحلف المشترى بالله ما المستحلاف على المين والنهن تقليل الميس ، فكان الشريت بألف درهم لا غير ، وفي الاستحلاف على المين والنهن تقليل الميس ، فكان المشترى بالله ما أولى ، فلهذا استحلف المشترى بالله ما أدلى ، فلهذا استحلف الماتع على الميم والشمن والنهن تقليل الميس ، فكان الشمن منه فلهذا استحلف الماتع على الميم والشمن والنهن تقليل الميس ، فكان الشمن والنهن والنهن والنهن والنهن والنهن المنها المستحلف المنه والنهن جميعاً

هذا الذي ذكرت إذا ادعى المدعى أنه السنرى، وأنكر البائع، قام إذا ادعى أنه باع من المدعى فيه ذلك اللف دوهم، وجحد المدعى فيله ذلك، وقال: ما اشتويت منه شيئ قط، وسأل المدعى من القاضى أن يحلف المدعى فيله على ذلك، كيب يحلف؟ فهما لا يخفو من وجهين: إما إن ادعى المدعى أنه سلّم قاباع منه إلى المدعى قبله، ولم يقيص منه الشعن، أو ادعى أنه لم يسلم ما ياع منه، ولا قبض منه لعنه، قإن ادعى أنه باع وسلم، وتم يقيض منه النمن ، ذكر أنه يحلف بالله فيبث هذا النوب ، ولا تمنه . أو هذه الله را الله يدعونها ، ولا تمنه ، فر هذه الله را الله يدعونها ، ولا يستحلف بالله من الشرب بالنمن الذي وتعنف وهذا حواب ظاهر الرواية ، فيستحلف على العين والنمن جسيفًا ، وكان الدين العين والنمن جسيفًا ، وكان الدين ، لكن إنحا استحلت على العين والنمن والله والمناس الله في الدين ، لكن إنحا استحلت على العين والمين والمناس و وقلك الأنه يجوز أن يفر المدعى هليه بعد ما حلف بالشراء ، ويصح إقراره ، ثم يختلمان في المعقود عليه ، فيقول المدعى عليه فيفول المدعى عليه عليه ، وسعقود عليه قائم ، والاحتلاف في المعقود عليه حال الهامه يوجب التحالف ، عليه معلى الشمن لا غيو ستى احتيج إلى التحالف بحتاج البائع إلى أن يحلف عليه المدعى عليه الشرب الذار الذي يدعيها المدعى بالفي الذي المها الشرب الدار الذي يدعيها المدعى بالفيل الذي مسأله .

وإذا حلقناه على البيع والدن والذمن الذي مماه ، فمتى و جب التحالف يحتاج أن يحمل البيان بالبيع والدن والذمن الذي مماه ، فمتى و جب التحالف يحتاج أن يحمل البيان بالله ما اشتويت من ما بذعبه انسائح ، فيكون في الاستحلاف على لعبي والذمن تقلب المدن ، وفي الاستحلاف على العبي والذمن يقلب البيان أولى ، ثم قال في الكتاب : ون حمله بالله ماله منها قليل ولا كثير حال ، والأون أحوز

آما جواز فلان قوله باله ماله منها قليل ولا كثير تما يتناول لعين والتمن جمعًا . لأن قوله: منها كتابة على العين والقمن، إلا أن الأول أجموز ؛ لأن العين والقمن صدرًا مذكورين عمن مبيل الاقتصاء، فكان ذكرهما على مبيل التصويح أجوز .

هذه إذا ادعى أنه كالزياع وسلّم، ولم يقبض من الاسن، وإن الأهي أنه باع، ولم يسلم وبه يقبض منه النّسن، قال: بحلفه الفاضى بالله ما هذه الدو لت بينا السبع الدن يدّمي بهذا النّسن لذى مدمى، اقلد استحله على الحاص، وهذا جواب ظاهر الوواية، ورذا وجب الاستحلاف على الخاصل في طاهر الرواية، استحله على العين و الاست جميعًا؛ المذكرة أنه يجوز أن يقر كلدني قبله بالشراء بعد ما حلق، فيصع إفراد والا أنه يقول. منا استربت مبك هذه الذار، وإنما استربت هذه العاد الآخرى، في فع ينهمنا ا استاهای این افستان عایده آم حسب الدسانات، عبانی بدرید آند اکد سی فیله ماهدها هد. اندار قت بهذا السع الفاق بدعی بهدا اشتان اساق سبکی، محداح الشاغیی إلی آن محلف الله عی قبله نامیدا، فیشکرر البسان عبانه ارامنی حلقناه علی دنت پخساح إلی آن پخلف البانغ لا عیاد فکان علقه علی انبغ والعین، وجه تغلیل البسان أرانی .

الدورة المتعلق الرجل عندرج والنسوة أو حد، وجوده العمل مدورة المدورة العمل مدورة المدورة العمل مدورة المدورة الأسر البس هذا على الفدار الدورة العسام، وقال الصائع الحوال المستحلات المداورة العسل على الفدارة المستحلات المداورة العسل عنداء والما المدورة المدورة المستحلات المداورة المستحلات المدورة المستحلات المدورة المد

و ذكر في الكفائد أن الكفائة كانت بإذاه أو ذكر إجرارت نتنك الكفائة في محسل الكفائة والمحسل الكفائة والمحسل الكفائة الما يتوني الكفائة التحليم الكفائة الكفائة التحليم الكفائة الكفائة التحليم الكفائة التحليم الكفائة التحليم الكفائة الكفائة

١٤٥٧٤ - رجل في يديه سالمة لاتعلم لأحد فيهم حقاء حاء رحل وأدعى فيهما

<sup>(</sup>١/ مخذا في طار به ولانا في الأصل: أمن سالح

دعوى، وصع الذي في ندم أن يحافه البنة بالله ماله فيها حق الأه وجد سنب الملك في حقه، وهو الاستيلاء، وأنه يفتصى تنفاء على العير، فكان بدأن يعتسد على هذا السبب، ويحلف، ألا ترى أنه أو كنان مكان ذلك في يديه جنارية قبان له أن يعسسند على هذا السبب، ويطأها، فكذا يحوز الاعتماد عليه في حق احلف، ولو كان الدني مع المدعى عليه تصالحة العز دعوى المامي على دراهب تبإن المدمى عليه جحد حل المدمى فيه، الابسمة أن يحلف مانه فلك حق حتى يعلم أنه لاحق نه في دلك النبيء

المحتال به قدم للجيل إلى القاصى، وهو لا يون أن الحوالة توجب براءة الأصبل، وقدلت المحتال به قدم للجيل إلى القاصى، وهو لا يوى أن الحوالة توجب براءة الأصبل، وقلت غيل أن يحجد المحتال عليه " وقبل أن يخلس حل للمحيل أن يحلف ماله عليه، حتى إذا قال من رأى لفجل أن الحوالة توجب واءة الأصبل؛ لأن لكل احد أن يتبع رأى نفسه في للجندات ما لم يعسر مقضها عليه، وبان قصى القاصى بالمحتال له يتفائية المحين، وجعل الحوالة عنزلة الكفالة، ثم أراد المحيل أن محلف على براءة نفسه، لا سعم دلك؛ لأنه قصاء القاضى حصل في محل مجتهد على الأن من مدهب رمو وانقاسم بن معين أن الحوالة لا توجب براءة الأصل، قصاء المحيل متفيها عليه، فلا يتبع وأى نصه بعد دلك، ولا يحلف على براءة نفسه.

1894 - رجل في يذبه داريرتم أن طائمة منها له يعلم مقداردا، أو لا يعلم المداردا، أو لا يعلم المدعى عليه المدعى رجل لنصده فيها حشا معتولاً ، بأن وكمي النشاء أو الربع مقدار حقاه ، فادوع إليه ما المقاض الأنا أعلم المدعى فيها حشا معتولاً ، ولكن لا أدرى مقدار حقاه ، فادوع إليه ما أحسب لا يتبغى لمقاضى أن يتعرض لدلك بتنى ، وبكن يحتف القاعى عبيه على ما ادعى المدعى ، عبدا بكل وقت صار مقرأ بقائت أو صار بادلاً لذلك التندر، وأيا ما كان قهر حجمة ، وإن حلف على قالد القدار المعين ، فالقاصى بسكن الدعى عم المدلى عليه في القار باقراره أن له فيها حقّاد لائه فيد أقر المداعى بالشركة فيها ، ولكن أنكر فدر ما أدعاء المدعى و ولم حكم الشركة في

 <sup>(1)</sup> فاقدا في طار م، وكان في الأصل: مع المدعى عليه صدر فضاطًا. إلح.

الأفرار والأصل الحاليات

الفاريين النبيء أوبين حساعة أن يسكنوا فيها حتى ينتفع كلي واحد ينصيبه بقدر المكل .

18274 فيال في كتناب الصلّح ، وجل الاعلى على رحل أو عبدًا ، والمدعى على رحل دبنًا أو عبدًا ، والمدعى على وحل دبنًا أو عبدًا ، والمدعى على وعلى وعلى وعلى وعبد وهو براً من الله ، فيحلف المدعى عليه ، فيالصلح عاض ، والمدعى على دعواد إن أف وبينة أخذه بها ، وهذا الأن المدعى عليه لو استفاد البراء و أما أن يستميد فهذا العالج ، ولا وجه إليه الأن هذا ما لا محالف قضية السرع - الأن فعيه الشرع أن بين المدعى عليه لا بمع المدعى على إقامة البينة .

و إما أنا يستميد البراءة علم يق إسفاط الحق، ولا وحديثيه أيصاء لأن حل المدعى في إنبات ما ادعاه بالبينة ثابت شرعًا على وجه لا يتمكن من إسفاطه مع شاء أصل حقه. وأنه لم يسقط أصل حقه حين طلب مين المدعى عليه

وياما أن يستقيد البرادة بالنصيص على البراءة عند اخلب، ولا وجه إليه؛ لأن البراء معلق بالشرط، وعلى البراء معلق بالشياط البراء معلق بالشياط البراء معلق بالشياط البراء معلق البراء معلم البراء الأول بين يستخلف لمدعى عليه عند الفاصي بعد ذلك، ينفد إداب يكور الاستعلاف الأول بين يند الفاضي، فالقرض بستخده فاب والإن الإن البدي على قاطمة للخصومة ، وإن كان المعلم على قاطمة للخصومة ، وإن كان وقعت فاطمة للحصومة ، وكذلك أو اصطلح على أن المدعى لو حلت فالمدعى عليه فسامي للمناك ، وحلت فالمدعى عليه فسامي للمناك ، وحلت فالمدع بعلى الانبي معلى الداعي على والبدي في الشرع على مخالفة الشرع والمهدى بهذا العملج جعلا البدي حجة للمدعى ، والبدي في الشرع أم بعجا حجة للمدعى ، والبدي في الشرع أم بعجا حجة للمدعى ، والبدي في الشرع أم بعجا حجة المدعى ، والبدي في الشرع أم

• 1848 - قبال هشام. مسألت محمدالاً واحمد الله عن راجل له على واحل حال موال مواحل مواحل مواحل مواحل معلمة المواحل المدين ومعلم المواحل المدين ومعلم المواحل المواحل

۱۹۵۷ - وذكر في المنتفى في باب الاستحالاف: رحل له على رجار الف درهم نسيخة على أرجل القاضى: مرحم نسيخة على أو الديخة بها عبد القاضى و حله أندعى حالة أو نسيخة وإد قال حالا، يحلف بانه ما له على هذه الألف التي بدعيه ويسعه فإذا دعى وحل على دعوى، وجحده المدعى حابه واستحامه القاضى على دنت، وأبي أن يحتف، فرمه يبيعى المفاضى أن يقول نه: إنك نكف عن الهمين، ومن ولي القيضاء بالنكول، فأمر ش عليك الهمين ثلاث مرات، وأبي أن يحلف فقيى عليه علك بالمال، فإذا عرض عليه الهمين بعد دلك ثلاث مرات، وأبي أن يحلف قفي عليه بالمال، مكنه ديم احتل في واليه في كتابه، ومو مروى من أبي حبيمة وأبي يوسف ومحمد رحيهم الله، ذكر ووابهه في كتابه، ومو مروى من أبي حبيمة وأبي يوسف ومحمد رحيهم الله، ذكر ووابهه في كتابه، الاستحلاف، وشرط المقطأة ، أن يقول له التناسي في كرا مرة الحلف، وإلا قسيت عليك.

1800- والجنف المفابخ في أن النفاس بالثلاث في عرض اليمين، على هو أمر لازم أم <sup>99</sup> ونمرة الاختلاف نطهر فيما إذا فضى الفاضي عليه بالنكول في طرة الأولى هل نفذ قصاده؟ كان الحاكم الإمام أبو محمد الكوفي يقول العرض تلات مرات لازم.

قبل وهكذا رأوي عن أبي يوسف ومحسده وعض مشايحة وحسهم الله قالوا: إنه ليس يلارم، وذكر مسخ الإسلام في الشوح السير الكسر : أنا القاضي إذا عرض الهين على الشاعي عليم، ولم يعطف، أو صرح بأنه لا يعلف، فالقاضي لا يعرض عليه اليمين مرة أحرى، ول يقضى عليه، وإن سكت، فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاث مرات، ويقول في كل مرة : إذ خلعت، وإلا قضيت عليك بالذل.

و ذكر الشيخ الإمام شمس الأنمة الحلواني في شرح كتاب الدهوي أن القاصي لو قضى في المرة الأولى عامة المشايخ على أنه يتقذ قضاءه ويعضهم قالوا الايتقذ قضاءه. قال محمد رحمه شه والصحيح ما عليه عامة المتابخ

وفي بعض سنخ كتاب الاستحلاف: وقال أبو حنيفة " لا بوخر انقضاء بعد إباء «ليمي» وهذا اللفظ بضعره بشير إلى أن الإباء مرة واحدة تكفي للفضاء؟ لأبه ذكر الإباء مطلقًا، وب يذكر العدد، والإباء مرة إباء، فكان اخاتم الإمم أبر سحمه الكوفي تأول قول أبي حنيفه، وكان يقرل " دعاءً لا يؤخر الصفية، بعد إباء اليمين ثلاث مرات ، ثم حمل النكول على هذه الرواية عن ابي حنيفة عنزلة الإقرار ، معاه أن النكول حسة بجوز الفضاء في بعص الصور كالإقرار : لا أن معناه أنه يمنزلة الإفرار من كل وجه، ألا ترى أبه لا يفضى بالنكول هي الأشباء السيمة عنده ، ويقضى بها بالإقرار

وجه قرل من قال: بأن التقدير بالثلاث ليس بأسر لازم أن نكوله متعين التورّع عن ليمين الكافية، إلا أنه يستحب العرض تلات هرات، حتى بتأمل، هل عليه شيء أم لا؟ أو لائه يحتمل أنه لم يقهم كلام القاضي، فالقاضي ببلي عذره فيه، والنلاث حسن لا بلا العذر، ألا ترى أن المرتد يهل ثلاثة أيام، وأو لم يمهل، وقبل في اليوم الأول جاز، كذا همها.

وجه القول الآخر أن اللكول حجة محتملة • الأمايحتمل أنه نكل توراعًا عن البمين الكاذبة ، ومحتمل أنه نكل الاستهاء الحال، وما لم يتأيد عويد الا يصل به ، فإذا نكل ثلاث مرات فقد وجد المؤيد، وقبل دلك لم يرجد المؤيد ، فلو أن القاضى عرص عليه اليمين للاث مرات ، وأنى أن يحلف، فقضى عليه بالتكول، ثم قال: أن أحلف، الا يلتمت يليه دائل قضاء القاضى قد نفذ، وأعاد حكمه ، فلا يكن نقضه بعد ذلك من غير حجت، وهو معى قول شريع في مثل علم الصورة ، فد مضى قصاءى

1804 - ونو قبال المناخطة قبيل أن يضفى عليه، أسل دلك منه، وهذا لأن التكول لا يكون حجة قبل انصال الفضاء به، فلم يلزمه سببه شيء، فكان له أن يحلف. بحلاف الإقرار، ويقبل ذلك؛ لام عسى كان التكول ليتأمل ها الأمر كما يزام المدعى، أو أنه صنادي في الإمكار؟ فيإذا ظهر أن الأسر لسن كمما زاعم المدعى، وأنه صنادق في الإنكار، حلف، ملهذا يقبل ذلك منه.

قال التبيع الإمام الأحل شمس الأنمة الحاواتي رحمه الله و وهو نظير ما فلنافي الحمد الروحين الإمام الأحل شمس الأنمة الحاواتي رحمه الله و ويقتب ل له الحمد الروحين و إلى المتنع في المرة التاللة ، الفاضي الرق المتنع في المرة التاللة ، فالقاضي يعرف بينهما ، فإن قال بعد ذلك " أسلم لا ينتمه إسلامه في هذا الكاح ، وإن قال أسلم فيل فقيا . فعنه الفاضي بالفرقة ، فالفاضي لا يغرف بينهما ، كذا ههنا .

أتم المكرك الذي يترتب عليه القضاء عندنا مختص بمجلس الفضاء والأن النكول

الدى سرتك مليه الفضاد اللكول عن ليسوى الفاطعة للخصوصة، والبسور الفاطعة للحصوصة محصل محلس الفعد، ووشارط أن يكون الفضاء على فور المنكول عند يعص فتايح، وعلى فول خصاف لا يشترط، وقد مراهذا من قل.

1800/ من العصاص ورين أو اللائة المحافي والمناطق المحافظ المحا

قلو أن القاضي عرض عبه اليمير في المرة الأولى، فقال: لا أحسد، قاسا عرض سبه البدين في الرة الثانية، قال: أحلف، تدلم يحلم، فالعاصي يحنسه تما سنق، حتى يعرض عليه البدين مرة (إحدة بعد ذلك، «إذا ذكل فضي عده

وهو الشعرية إلى يشائي على قدل من يصل الأباق على البعيد نالات مرات أمر الازم، ولو أن القاهيلي عرض عليه اليمير، في الرد الأوثى، قفال الالمحلمات ثم استمهن اللائه أبام، فأمهله الفاضي، فقت مضت الأيام الثلاث فالشاخلي يستقس العرض عليه اللات مرات، ولا محتسب درستي، معدا التعريج أيضًا إله يسفى على قول من غوال. بأن عرض الرمي مله ثلاث مرات لازم.

و لقرق أن في المسألة الأولى لو لم يحسب عا مدن الايتمكل القاضي من لقشاء بالكول أصلاه الأله كلما أراد أن يقضي عليه بالتكول بعول: أنا أحدث و ببحداج إلى استقبال عرض اليمون ثلاث فرات وبنعار عليه القصاء أما في مسألة الاستمهال لو لم يجسب بها ميون الايتعار عليه القصاء بالتكول الآلة تو استمهل مرة أخوى فالقاضي لا يهمه والان عرض اليمان إنه بنفي معناراً بدايفي الاستحداد و حف مستحماً للمدعى ، وفي المسألة الأولى بقي الاستحداد مستحفاً للمدعى، فسفى العرض معمراً ، وفي المسألة الشابة فم بنف أمنين معمراً ، وفي المسابق العرض معماً . 140AF - قال: وتو أن للدعى عليه حين أنكر دعوى المدعى، وعرض عليه القاضى المدعى، وعرض عليه القاضى اليمين لم يقل: الأحلف، ولك سكت، فالقاضى يقول له: إلى أعرض عليك السمين ثلاثًا، فإن السمين ثلاثًا، فإن حيث وإلا ألزمه ذلك، فقد جعل الساكت ناكلا، وإلفا جعل كفلك لأنه بالسكوت امتنع عن اليمين المستحقة، فصار به ظالمًا، فيجعله القاضى ناكلا ليقضى عليه، فيدفع ظلمه، ألا ترى أنه نو امتنع عن جواب المدعى بالسكوت، فانفاضى بجعله تاكلا، فكذا هيئا.

1808 - وبهذا تين أن النكول نرعان : حقيقى ، وحكس ، فالحقيق أن يقول: لا أحلف والمكس ، فالحقيق أن يقول: لا أحلف والحكس أن يتنع عن اليمين ، ولكن إقا يجمل الإبادعن اليمين لكولا حكمًا إذا عرف أنه نيس في لسانه أفة تنعه عن اليمين ، وإذا عرف أنه ليس في أذنه ما يتعه عن سماع كلام القاضى ، ولكن لا يكنه أن يجبب لأفه في لسانه ، وقد يكته أن يجبب إلا أنه لا يكنه أن يسمع لأفة في سمعه ، ولم يقدر على الجواب لا يعبير ظالمة بالإباء عن اليمين ، فلا يجمل امتناه عن اليمين نكولا حكمًا ، وفي مسأنتنا هذه عرف أنه لا أفة في لسانه ، ولا يجمل امتناه عن اليمين نكولا حكمًا ، وفي مسأنتنا هذه عرف أنه لا أفة في لسانه ، ولا يجمل امتناه عن الإمان كلام الخصم ، وأجابه في مجلس القاضى بالإنكار ، فلهذا جمله في الكلاحكي.

1894 - ولو أن المدعى حين قدم المدعى عليه مجلس القناضي، وادعى عليه المغني المذي وهم أنه قبله، وادعى عليه المغني المذي وهم أنه قبله، فلا أن المنافئ التنافئي بشيء لم يرد عليه الحراب، فإن الفناضي لا يجله عليا ولا يكتبر، وكلما كنّمه القناضي بشيء لم يرد عليه الحراب، فإن الفناضي لا يجله علكلا خواز أنه كان بسمعه أفة إلا أنه لم يقدر على الحراب، فلا يظهر ظلمه الله له كان بسماء أفق، فسمع كلام الفاضي، إلا أنه لم يقدر على الحراب، فلا يظهر ظلمه الله فلا يجله فلا يقلونه، فلا تنافضي يجله تنافلا، ولكن إذا كان في مجلس القاضي من يعرفه، فالقاضي يجمله تاكلا، وينضى عليه الأنه ظهر ظلم في الإمنام عن اليمين.

وأما إذا لم يكن في مجلس القاضي من يعرفه، قان القاضي بقيده عن مجلسه،

<sup>(11)</sup> وفي الأصل: فنه يغهر ظلمه

و بأ تخذ منه كفيلا، حتى بسأل عن معاوفه وحسوات، فإن سال، وأخبر أنه لا أفة به، أعاده إلى محسب، وإذا أعاده إلى مجلسه، وهو مساكت بعد لا يتكلم، أجمعوا على أن الفاضي يبرله مبكراً في حق مستاح البية عليه، حتى لو أقام المديم عليه وردة، قبلت ورده، وقصى عليه بالمال المدعى به

وأما في حق عرض البدين عليه ثلاث مراد، واقصاء عيه بالتكول، هو يزله منكراً؟ ذكر الحصاف حدة على قولهما، منكراً؟ ذكر الحصاف حدد على أنه ينزله منكراً» بعض مشايخنا فالو : هذا على قولهما، فأن على قول أبي حنيفة : فالشاخى يحسبه ، ولا يقصى عقبه بالتكول، ودكر الشيخ الإمام شمس الأنمة السرخسي أن ما ذكر في الكباب قول أبي حنيفة ومحمد، أما على قول أبي يوسب أو يحلف

وجه قول من قال: يستحلف، ويقضى عليه أن جس منكراً في حل سماع السه عليه، فكذا في عوض اليمين؛ لأن المعنى لا يختلف، لا يعرض عليه اليمين أن الإنكار لم يوجد حفيقة، والشرع إثنا شرع عرض اليمين، والقضاء بعد ذلت بناء على الإنكار الخفيش، ويم يوحد وإن علم الماضي أن بلسنه أقة بأد علم أنه أحرص، أمره أن يجيب بالإندوة، ويعمل بإشارته؛ لأن الإشارة من الأخرس قائمة مقام الكلام من الماطق، ألا ترى أنه يعمل بإشارته في حق النكاح والطلاق، فإن أشر بالإفراد، أم الإقراد وإن أنسار مالإنكار، عمرض عليه اليمين، فإن أشار بالإحابة كان ويناً، وإن أشار بالإباد، يكون نكولا، فقض عليه بالكون.

حكى عن موسى بن سليمان قال: سمعت محمد من الحس إذا أراد القاضى أن يستحلم الأخرس يقول له: عليك عهد الله إن كنان لهذا عليك هذا الحق، وبشير برأسه أي الاعرس برأسه أي نعم، ولا يستحلم الله ما لهذا علك هذا احق، وبشير برأسه أي بعم، وهذا لأن في قوله، بالله ما ليهذا عليك هذا الحي لا بدوأن غول القاصي . قل ساله ليعرف الاعوس أنه يظلب مه الديس الأن وله: باله ليس بحطات الأحرس، ولا بيش عن إلا الما حرس، فلا بدمن حطابه طوله . قل ليعرف أنه طلب مه البدين، بخلاف قوله: عليك عهد لله ، وإن هناك لا يحتاج إلى أن يقول له القاصي : قل على عهد الله !

<sup>(</sup>۱) هکفاهی فل وکان می و اهلایسی می لتزام

لأن دواله عليك حفات الأخراس، وقيمه ما يدن عن إيراقه عنيه ، فيحرف الاضراض أن الفاصي بطف مه اليدو ، فلا عاجة إلى الحصاب بكدمه فل

نه إنها أن المبرق جدادين العسر رئيس العاليين الفيار من الأخراق والأخراق فسنعت إنها الاستعارية المنافق المنافق

الدورات ولد كتار مثل للدونق فل ماله منا عليك ألف درهم. فيقيال الدورات ولد كتار مثل الدولة والدورات ولد كتار مثل الدورات والدورات والدورات والمواجه في الدورات الدورات والدورات والمواجه في الدورات الدورات والدورات والمواجه في الدورات الدورات الدورات والدورات والدورات الدورات الدورات

وهي يعلق المتأخرين من مشايعت الدائر الدني علمًا في يدى أخرائي و الأحرائي. يحلف مني أو الدائر الله كوائل عبن و الدائر و الا تحلف على النبي دالله شوايع عبر ملك ابن و ددعى الدملك و الأنه البراحيف عبن النبي و فهر يشير بالدفي، و في احتمالك الحاليان الديكون فلا الدمين و يعلى موقيد على حرام، فيحصد على الشاك تحول عن هذا الاحتمالة

48.49 - وافاكان شاهي احد من وقه إشارات مطروعة وخصيمه فيحيح ا فالفائس بخله وظلم الأخراس و رحظه الله فادي لا إله إلا هو كما إداكانا محجول ا وإن كناز المدعى عالمه أصواح شويه أحواس والمناصق بعرف أنه أهموه فإك أهامي كان الكناسة على عالم أحمو مؤاد أخراهم

<sup>(1)</sup> مكد في طوم، وكان في الأملى المرد كان نهواها

والأووي والتقيية مأبالا يتحم

تؤمر بالإشارة ليجيب، ومعامل معه كما بعامل مع الأخرس، وإن كان الخدعي علمه مع كونه أخرس أصم أحمى، فالقاصي يتصب عنه وصياء ويأمر المدعى بالخصوصة معه، إذا لم يكرفه أب، أو جد، أو وصيهما.

وإن مرف الذاصى خلائي عقل الدعى عليه، أو عرفه عدم العقل، فإن كال له أب أو جند أو وصى أب، أو وصى جدد بحضره مجلس الحكم، حتى يدعى عليه، وإن لم يكن له واحد من هؤلاء، نصب عنه خصصً "، ثم يسمع اخصومة عليه نضرًا للمدعى بقدر المكن.

الده 14 وقو ادعى وجل على رجل بالا بحكم الشركة، وجحد الدعى عليه ذلك، ثم إن المدعى عليه فال : كان قو بدى أمن بالك كدا وكذا معكم الشركة، ولكن قد دفعته إليك، وأنكر الدعى الدفع والقبض؟ هل يحلف المدعى على الدفع والقبض؟ ينظر إن كان المدعى على الدفع والقبض؟ مل يحلف المدعى على الدفع والقبض؟ يكن بينى وبيتك شركة نظ، وما قبضت مثل شبئا بحكم الشركة، لا يحلف المدعى على المبض وإن كان المدعى عليه قال وقت الإنكار! ليس في يدى من مال الشركة شيء يحلف المدعى على يحلف المدعى، وهذ الأن التحليف بشرنب على دعوى صحيحة، وفي الوجه الأول فم يحلف المدعى، وهذ الأن المدحليف بشرنب على دعوى صحيحة، وفي الوجه الأول فم يحت كان أن نقل المدعى قد دماح النافى الدعوى وقد ماح الشركة فيل دفي الوجه الأول المدعى على دالله الشركة فيل دفي الوجه الأول المدعى على دالله المدعى ا

4.48 هـ ولو الأس عبداً في يد شيره و فقال صاحب البدا إنه لعلان الغائب أو دعيم للسائلة الإحديد لا تندفع المنصوصة عنه ما لم يقم البينة على ما ادعى عنفاء وهي المسائلة الخسسة وإذا لم تقريبة على ما ادعى وحق بقى خصماً كان للمدعى أن يستحلفه على دعواد وفإن حلف برئ عن الخصوصة وإن نكل قضى عليه بما ادعاء المدعى وفإن حاء الله لا ول ، كان له أن يأخذ العبد من المدعى و لان إفرار صاحب البدالأول كان سابقًا على إثر ره للمدعى و فيئيت حق الأولى في زمان لا يزاحم المدعى فيه و شريقال للمدعى . أنت على خصوصتك مع الأولى و فإن أما يبنة على أنه أو أخذه منه وفإن لم تكن له يبنة الله خاس حلى المدال المدعى فيه و فان لم تكن له يبنة

على ذلك استحلف الأولى، فإل حلف، برئ عن خصواءة المدعى، وإلى لكل نضى عليه بالعمد للمدعى؛ لأنه صار هو الحصوم، وترسيب؛ للججع بين الحصوم ما ذكرت، هذا إذا كو به الأولى، وتكل تقدعى بعد ذلك، وأو لم يقل: شيئًا حتى استحمه الدعي، وذكل، وقضى به للمدعى، ثم أفر به للمبر لايضح إفراره، ولا يضمن لذلك المبر شيئًا.

1899 - وإلو أن رج الافي ينيه أد ف أو مد د أو عدوض من العروض وجد رحلان و وادعى كن واحد المبهد أد له و وقداه ولي الفاضي و فساله الفاضي دعواهما و في أثر به الأحده ما واحد الاخر و بؤمر بالتسليم إلى الفرائد الأن مدعو هما الإبطال منحة ودده فرقر از م بكول إفرار على تقسم منحلاهم الاستيم إليه فران أراد الاحر منحلاهم الاستيم إليه فران أراد الاحر منحلاهم الاستيم اليه فران أراد الاحر منحلاهم الاستيم اليه فران أو الملك و يكول اختصومة للاسر مع الفرائم الاحد الأر مالدة الاستملاف المكول الدي هو إقرار أو الملك و بماد منا خرج عن ملكه الاحتجاز منه المدنى و محافله الى الاقرار و فران قال في فران أو المدنى المحافية الى المعاول، والمدنى المحافية المادة والمدنى والمدنى المحافية المادة المحاول، والمدال أو المدال أو المدنى هو المال أو المدال ال

4.99 - رقو كان مكان وعوى الملك الطلق وعوى النصب، بأن ادعى رحالان عبدًا في يدى النصب، بأن ادعى رحالان عبدًا في يدى الذات العلى كل واحد أن العين له خصيته حدحت البدعته، وقداً مع الهي الفاضي، فأقر الله عندية من حد البدعته، وقداً مع الهي الفاضي، فأقر الأم لو أقر بندي بصح إفراره الآن يعيد إيجاب الضدان عليه إن كان لا يعيد المنحقة العبن الأنه يقر قلا المن بعض إفراره الآن يعيد إليجاب الضدان عليه إن كان لا يعيد التناس، والمحجز عن رد المخصوب بوحت الصنحة، على العاصب حصل العجر من جهة القاصي، حلاف مسالة وعوى المنك المنطق ، فإن هناك و أقر المناس، في العاصر عن قر أن هناك و أقر المناس بعدام أفر الملاول، ودع إلى الأول بقصاء لا يصمى شيئًا؛ لأنه ما أقر المناس سبب المسان على حق الناس المراس لو إفام بينة أن ال ملكة أحده من الأول، وإذا حرح الإقرار من ليب بقى

<sup>. ( )</sup> مكذا في هادي وكناه في الأصل التراقيام يسته ليضيمان ؛ لأن سجره الإشرار أنه مثلث أحدّه من الله في

التسليم، وأنه حصل يقصاف وأنه لايصلح سبب صمات، وإذا كان لا يعسس للتالي و أقر أن العبي مانه يكن الاستحلاف ملماً الاستحقاق العبي، ولا لاستحقاق الفيمة، فلاستعلق.

1899 - ولو كان مكان دسوى الدهسة دهوى الإبداع بأنادهي كل واحد الوديمة في الإبداع بأنادهي كل واحد الوديمة في الهين، فغال كل واحد: هذا العبر في أودهنه من هذا، فأقر به لأحدهما، وأمره الف من بالدفع وإليه، فأدا الأحر أن بسيحله، لا يكون له دلك؟ لأه بو الحر القبر القبر الأهماء الأحر الميان على الأحر الأهماء مدر القال على الأحل الأهماء للهما تعدر الأهماء مدر إلى الأول حصل نفضا، قائم و دول الله الإسلام الميان الأهل حصل نفضا، قائم و الميان الإستحلام وأنه بعقد الوديمة قول محمد كان له أن بستحلام الأهل أقر المائي ، بلزمه الصمال وأنه بعقد الوديمة الميان الميان الميان و دارسوفا على الأخذ، فصار باركة المولك والميان الميان على مدرقة الوديمة والميان الميان الميان

هذارة أفويه لأحدهما، فأداياة أفرانهما أمريا لتسليم اليهما، ولا يضمن أواحد منهما شبئا، أما في دعوى البديمة الدعلي تول أبير يوسف المعامر أيضا على قول المحمد، فلائم فايصبر مدراً لمكل واحد منهما ما أقرابه فلايم فايصبر أثاراً في خلاط المنترم في ماتصب وقد سلم إلى كل واحد منهما ما أقرابه فلا يصمرا اثاراً في خلاط المنترم في حق كل واحد مسماء بحلاف ما إذا أقرالا حديداً أولاً، ثم أقرابه فلاحر الأد هماك بم يسلم إلى التاني ما أقراله، فعمار تاركاً فلحمة المنتلزم في حق انتاني، فيضم العمد عمد

وأمافي دعوى العصب ولانه صار معرا لكل واحد مهما بالبعث وقد سلو

<sup>(</sup>١/ هكدا ني الأهمل، وكالدامي غلم أنو أقر الاحرارهي م أنو قتر لاحراب مين

<sup>(</sup>٣) كما في طويم، وكان في الأصل: إلى الأود عند أبي يوسف، والدمويلي الأول

<sup>(</sup>٣) ومي الأصل تاركاً المعفط

<sup>(</sup>١٤) وهي الأصل وم العلم بصر

إلى كان واحد منهما ما أقرائه ، مخلاف ما إما أقرابه لأحدهما، ثم أقرابه للشائي، فإن أراه لمحدهما أن يحلقه على الصف الأخر المسام أو أواد كل وأحاد منهما أن يحاده مالي النصف الأخر للمسه، ففي دعوى الملك الطلق لا يحلف، وفي دعوي المنصب يحلف، وفي دعوى الوديمة على فول ألى يرسف الإيحلف، وعلى قول محلف: بحلف.

وأم إذا حمد بهما، وطالب كن واحد بتهما من الفاضي أن يحلفه له، فالقاضي الابحلف بالفاما هذا العبد لهما الأن كل واحد سهما بدعي حميع العبد، فكيم مسحف به في نصفه المعدا أطيف لكل واحد منهما في الصف، ولكي يستحم لكل واحد مهما بعد هذا اختلف الشايخ بعصهم قالون يحلف لهما عينًا واحدة بالله ما هذا العبد لهما، الالهذاء والالهذا، والا يحلف لكل واحد منهما يمنًا على حدة الان عند العبد لهما، الالهذاء والالهذا، والا يحلف لكل واحد منهما يمنًا على حدة الان عند ذلك يحتاج البداية بأ عدمها، وفيه بفويت التسوية.

وبصفسهم قبالوا: بحلف لكل واحد مهست يَبِنا هلى حدة؛ والرأى في ذلك للقاصي إن شاه بدأ بأحدهما من غير إفراع، وإن شاه أفرع بسهما بطبيباً تقلوبهما، ونعباً للتهمة عن القاص

1364 - ثم إذا حنف لكل واحد متهمد يبياً على حدث، مالساله على ثلاثه أوحه الأول. إذا حنف لهما وهي مثال الوجه بوئ عن ومواهما، وهذا طاهر، النائي الاحلف لأحدهما، وبكل لاحر، وأنه على وجهين: إن حلف للأول بوئ عن دهوه، وإن نكل الأخر، في المائية على وجهين: إن حلف للأول بوئ عن دهوه، وإن نكل الأخر، فضي بكول الماؤل، بن يحلف للأحر، وينتظر حاله مع الأحر، بن يحلف لا أخر، وينتظر حاله مع الأحر، بخلاه ما الوقو به لأحدهما، فإن هناك المقاضى بقضى بالعين للمقر اله وهى المنكول فال. لا يقضى المنكول

والمرق أن الإقرار حج فموج فقاحي بنفسه الايتوفاد على فالمال فداء القاصي. قحي أقرأ به للأول، فقد ثبت الحق للأول، فيترمر الشعليم إليه، فأما النكول لايوجب الحق بنفسه ، بن بترفس على قضاء القائسي، فإذ القائسي بالقصاء بنزله مشرًا، أو بالألا على حسب ما الحلقوة فيه ، فحين نكل للأول له بنيت له الحق بنكوله ، بل يتوقف على انقصاء ، ولا يمكن بلقاضي انقضاء للأول ما لم يستحلف ليناني، فلو أنه قضي للذي نكل قه أولا مع أنه لا يتبغى أن يقعل ذلك، طذ قضاءه؛ لأنه حصل في محل صبتهد فيه، فإن الموضع موضع انتشاه الغلبل؛ لأن التكول إفرار، ولأنه من العلماء من قال: بجوز للقاضي أن يقضي للذي نكل أولا، وهو موري عن لبي يوسف.

12094 - وأو تكل لهما فهو على وجهين: إما إن تكل لهما جملة، بأن حافه الفاضي لهما جملة والله حافه الفاضي لهما على انتحف بأن حافه حلف الهاضي لهما على انتحف، بأن حافه حلف القاضي لكل واحد منهما بيئا على حدة، كما هو تول بعض المشايخ، والحكم في الوجهين واحده وإن النكول ليس يحيه في نفسه وإنها يصير حجة بفضاء القاضي، وحال ما يقضى الفاضي فقد اجتمع النكولان، فكأنه فكا الهما جمئة

12090 جننا إلى بيان الحكم، فتقول: في دعوى الملك الطلق الفاضي بفصى بالعين بنهما، وفي دعوى الغصب القاضى: يقضى بالعين بيهما وبقيمة العين يتهما، عرق بين النكول وين الإقرار، هيئه إذا أقر بالغصب منهما يقصى بالعبد بيهما، ولا يضمن شيئًا من قيمة العيد، لا لهما، ولا لأحدمها.

والقرق أن الإقرار حبية في نفسه: لا يبتنى هلى الدعوى، وفهاذا يصح قبل الدعوى، وفهاذا يصح قبل الدعوى، فإذا أثر بغصب العبد منهما، فقد أقر بعصب التعبف من كل واحد منهما، فقد أقر بعصب العبد، فلا يكون يلزمه شيء أخر، فاما التكول يبشى على الدعوى، فكل واحد منهما نصف العبد، فلا يكون يلزمه شيء أخر، فيكون نكوله نكل واحد منهما في جميع العبد، فاستحق كل واحد منهما حليه حميع العبد، ولم يصل إلى كل واحد منهما إلا نصفه، فيضمن قبمة العبد ينهما ليمل الي كل واحد منهما ليمل إلى كل واحد منهما ليمل الي كل واحد منهما ليمل اليمل، وهي دعوى الوديعة القاضي يقضى بالوديعة العبد بينهما، ولا يقضى بشيء العبد بينهمة، ولا يقضى بشيء العبد بينهمة العبد بينهمة العبد بينهمة العبد بينهمة.

14691 والم أن رجلا في يديه عبد، ورثه من أبيه، جاء رحن وادحي أن هذا العبد عبده أودعه أداء الميت، وأنكر صاحب البد، فإنه يستحلف صاحب البد على

<sup>(</sup>١) وفي م: بالعين مكان بالوديمة .

دعواه، والكن يستنجلف على العلم، وهذا اللهم ، قال حلف برئ» وإن لكل قباض به علميه . تم إنها قبصي به عليم، وأمر بالتسليم إلى الدعمي، وسمم جناء رجل وادعى بمن ما ادعاء الأولى. وأرد أن سنجلف المدعمي طب، ليس له ولك

فرق محمد رحمه أفه بين هذه السائلة ، وينسا إذا أدعى كل واحد من الدهبين أنه أودعه من صاحب البده واستحمد الأول. وبكل له ، فإنه يستحلمه لللثاني والقرق أن في تلك المسألة إقا يستحلمه للتاني عند محمد رحمه أفه : لأن الاستحلاف مهيد الأنه أو قر تلك المسألة إقا يستحلم للتاني عند محمد رحمه أفه : لأن الاستحلاف أمهيد الأنه أما ما والحر يدلك للناسي الايمسين للتاني تبيدًا والأنه ما قرك الخدط الخلام حقد أنو دميد في حق التاني والأن الاين ليس عودج . بل حصل اقال أمانة في يدن وفي منه الايحب الشممان مرك العنظ العظائل فلم يكن في الاستحلاف فائدة هينال فلا يستحلف

قانوا و و مقابها لم يكن في يد الابن شي و من تركة الأب سوى هذا العدد أما إذا كان في بدي الابن شيء من تركة الأب سوى هذا العدد بديد حضد التابي عدد محمد الأبه لا يصبح إقراره بلشائي، في سيستحلف له أيعيا، وهذا لأن الندعي يدعى على الميت تجهيل الرديعة ، و تجهيل الرديعة سبب و جوب الضياد، فكان هذا معرى الدين على الميت و إقراد الراد الراد الراد بالدين على الميت إذا كناد عن يده شيء من الشركة فسنحيح ، والديا يغض علم تكوله ، ويوخد ذلك عالم يده ألى بدد .

1894V - ولر كان هذه الدعوى في العصيب، لا يستخلف للثاني أيضاً إذا لم يكن في يديد شيء من تركه الأساسوي هذا العيدة لأنه لو أفر قاتاني في هذه الصورة لايست يغر رده ولا يضدون له شيء الأنه ليس بقاصب حتى يصدون للثاني بالأخد السابق، والتسليم ما كان عن اختياره فيهما لا يضمن للذيء، وإذا لم يكن عليه صمان للثاني لم يكن استخلاف للثاني منبذاً، فلا يستخلف له.

١٩٩٩٨ - وإذا ادعى على على معلجور عليه مالا أو حقا من اختوق. فاحصم في ذلك العلم، حتى كان للسلامي حق إحصاره، قاداً أحصره، وأنكر دمواه، فله أن يستحلقه، أما إذا كان المدعى به مالا يؤاخذ عليه العبدال في الحال، كدين الاستهالاك وما السبحلقه، أما إذا كان المدعى به مالا يؤاخذ عليه العبدال حتى بهاع العبد فيه، فصال كذبن التجارة في حق المأذون، وأما إذا كان مالا لا يؤاخذ به العبد للحال، وإعا يؤاخذ به بعد العنق كدين الكفائه و كمهر امرأة نا وجها بغر إذا المرالي، ودخل بها، فلاله يذعى حليه معلى ثو أثر به بلزمه، فإنه يؤاخذ به بعد العنق، فإذا أنكر يستحلف وجاد النكول، فإن حلف برئ من الدعوى، وإن لكن نبت الحق، ويصير الدعى إلى أن يعنق، هكذا ذكر الحصاف في أدب الفاضي .

16099 - قال التسدر المسهدة وتصير مسألة العدد للحجود رواية في اللبن المؤجود رواية في اللبن المؤجل الدول المؤجل المؤجل في اللبن المؤجل ا

و معضهم قالوا الايحلف وهذا الفائل يقرق بين المسأنتين، والفرق أن التأحير في المدين المؤخل بدنيل موحب له، وهو التأجيل، فأرجب التأخير مطافة، فلم بيق واجب الأداء في الحال، فلم يوجه اليمين، أما في العبد لا أداء في الحال، فلم يوجه اليمين، أما في العبد لا ناحين في الدين، فكان واجب الأداء للحال، ولهدا لوجاء إنسان، وكمل به صبح، ويطالب الكفيل به للحال، في ترجه اليمين عليه الحال، فكي ناخرت الطالبة صرورة العسرة، فلا يطهر المأخير في حق ترجه البعين عليه كما لوادعي على العدر العاجز، وجحده، فإنه يتوجه عليه البين، وإلى كان لا يطالب به للسان

ومن العلماء من قبل: إذا كان الدعن به مالا لا يؤاخذ به العبد المحجور عابد في الخال، وأراد المدعى أن يحضر العبد مجلس الحكم، فللمولي أن يمعه من ذلك، ويقول له: في حق استخدام، فإذا أحصرت باب القاضى عجزت عن استخدام، والاستحدام مستحق لي، فليس نند إيطاله، هذا كما قلنا: في الرحل تزوج أما من إسان، كان له أن ينديها من الروح، وإن كان لعزوج حق الاستحدام بها يحق النكاح كيلا يقوت حق الاستحدام على النكاح كيلا يقوت حق الاستحدام على الولني، كذا ههنا، والى هذا تفول مال الشيح الإمام فخر الإسلام على

البردوري، وإلدوقع الدعري على عبد مأفون له في التحرف فالحواف به كالجنواب في البردوري، وإلدوقع الدعري على عبد مأفون له في التحرف فالحواف به كالمأفون في الخال، أو الما المحور ( ١٩١٦) المحرف الموافق أو من قال في العدد الحجور ( ١٩١٦) المحل الما الما الإراد أو المحاف المحد مجدو الملكم، فلسوقي أن يسعم بما الاراد أو المراد عبد مجدو الملكم، فلسوقي أن يسعم بقول في الأروز كذاب الاراد في ما المحلمة و المحرومة للحال، والمولى فيه المراد والما المنسومة مع المحد المؤلى، والمداه المولى عبد المولى حدد المولى والمداه والما المحرومة المولى، والمداه المولى على الما المحرومة المولى، والمداه المولى، والمداه المولى المحرومة المولى، والمداه المحرومة المولى، والمداه المولى، والمداه المحرومة الم

۱۹۶۹ - وإن وقع الدخري فاي صدى محجول فليه، فإن لم يكن للمشعى بينة لاتكوال له حل إحفيله فا لأنه لا فالمذافي إحصالوه الأنه لو أقبر لا يصح إدراوه ، ولا بتوجه عليه اليديل الان اليمل للتكول والكونه ليس يحجه ، لأنه لا يزيد دراجته على صريح الإفراز مه ، ليس حجه ، فخذلك الكول

وإن تان لسديلي بينان و هان بدعي عيبه الدين سبب الاستبلاك، هن يشترط و مصاره الكلام ضه بألى به ناهد في وقع الدعوى عيبه الدين سبب الاستبلاك، هن يقترط و مصاره الكلام فيه بألى به ناهد في دعل المدري به عبث، وأراد راده على نصل، و أنكر الصبي كون هذا الدب على يده، وأراد المتنوى أن يحلمه قلال الا يمين عليه حتى بدرك، وعلى ماحد و حده نه تواحلت وجو الصبي، تم أدرك لا يمين عليه حتى بدرك، وعلى ماحد و حده نه تواحلت وجو الصبي، تم أدرك لا يمان عشرة

رفي التوادر الم يحدث الصبي الأدواء وطعني عليه بنقوله عنزلة السالع، وفي إفراء الأسلق في نات الإفراء السرائة اليمين العبين الناجد يستنحلف، وكذا العمد التاجيء

1979 - وهي كياب الاقيفيدة ١ العربي لداذب بدين التحارف للسخ إلواره ويؤ الدعى ذلك عليه ، وأنكر يستحنف ويؤ أقر يدين ليس هو دين الدجارة ، الايماح إذواره ، ويؤا ادمى عليه دانت وأنكر الايستحلف ويفيه أيضًا إنه ومع الدهوى على الصبى الناحر ديما ورثه عن أبيه ، يستحلف في ظاهر الرواية ، وووى الحسر عن أن حسفة أنه لا يستحلب . 123.47 - وهي التشاوي: دار هي يدي صبيي، بدعي رجل أن أباء عنصيبها ونه ه لا يحلف العميلي عليه و لأنه لا فائدة فيه، ولا ينزع الدار من يدود لامه مالكهما فذهرًا. وذكر أبو الحمس من عمار الطبري في كنامه إذا كان صبي مأذون ادعى علي رجل، لا يمين عليه، ولو أقر به جاز.

\* 1830 - ودا ادمى مسلم على ذمر خسراً معينه بعيم، وإذا أنكر مستحلف الأنه أو أقر مديمة في المستحلف الأنه أو أقر مه يصح الكال مستحلاف مفيداً، وإذا أدعى عليه استحلاف مسر الإستحلاف، قال: ويجوز الإستحلاف، قال: ويجوز الاستحلاف، قال: ويجوز الاستحاف، على دراهم حتى لايكون للانتماء عن اليمين الذهى عليه بعد ذلك الأن لا نقداء عن اليمين، والصلح عن اليمين مصلح عن إنكاب وبعد الصلح عن الإنكار، لاستمع دعوى المدعى فيسد وقع الصلح عن الإنكار، الاستمع دعوى المدعى فيسد وقع الصلح عن التمانية

\$ 1830- قبل: رجل الأعلى عبداً في بدي رحل، وأراد استحلاف المدعى عبيه، فإذ قال المدعى عليه، والمدعى عليه فيذ قال المدعى عليه المدعى عليه العبن في يدى مبرات، وعلم القاصى ذلك، أو لم يعلم، ولكن أقر المدعى بدلك، أو لم يعلم ولك، فعي هذه المدعى عليه بله من عليه إلى عليه تعلى ذلك، فعي هذه العبن إلى عذا المدعى و المناهى عليه بله من المدير و الأن طوارت و أن العبن إلى عذا المدعى والمداهية على العلم هذا العبن إلى على المدير و الأن طوارت و أن المدين على و هن المدير و الأن طوارت و أن المراوت و أن الموروب بفعل خبره و وهو صوت المروث الا بقصه و ولهذا ملكه قبل، أو لم يقبل و على الموروب بفعل القاضى حقيقة الحال، ولا أقر المدعى بدلك، ولا أقام الدعى سلب بلله على المدين على البتات قد تفرره وهو دفت و ما العبد في يده، فهو يقوله الوصل إلى الميرات ويد إسقاط يهى البتات عن نفسه و فلا

فإذ طنب المدعى عنيه من القناصي أن يحنف المدعى سا رصل إليه من جنهنة

٢١) وهي الأحمل الحساء صبع للدعي عند.

<sup>(1)</sup> مكتاحي لذ وج د وكان في الأصار " بعطمه البنة

الميرات، فالقاضى يحلفه؛ لانه يدعى سفوط بين البتات عن نعسه، والمدعى إذا " أقر بذلك، يغرب، فإذا الكر يستحلف، ولكن يحلف على العلم بالله ما تعلم أنه وصل إليه بالميرات؛ لانه تحليف على قعل الغير، فإن حلف المدعى على ذلك استى الوصول إلى المدعى عليه مجهة الميرات، فيستحلف حينية البتة، وإن نكل صدر عقراً أنه وصل من جهة الميرات، فيحلف المذعى عليه حينية على العلم.

۱۵۹۱۶ - وإن قال الله على عليه : وصن العين إلى بدى بالشراء ، أو بالهيبة ، أو بالصدقية من جههة فيلان يحلف على البشات بالقاما عليك تسليم هذا العين إلى هذا المدعى ، وهذا مذهبنا خلافًا لابن أبي لبلي ، والسألة قد مرّت في صدر هذا العصل .

وإن كان الدعى عليه يذعى لنفسه ملكا مطفقاً يعطف على البشات أيصاء وإن الحسل دعوى المبشات أيصاء وإن الحسل دعوى المباك معل فيرد من كل وجه، وهو البراك، ودعوى التمك بفعل نفسه من كل وحه، كالاصطباد والاحتساش إلا أن النرجيع لجانب البين على البنات الأن فيه زيادة رجر، وقد مرا نظير هذا الفصل

187-1 قال الحيصاف رحمه الله في أدب القاضي العبد المأذون له في النجارة إذا الشرى جارية، ووطيتها، ثم استحقت من يده، وهي تي، إذا أقر العبد بذاك الساعه لا يلزم شيء الأنه لو أقر بالوطه معد ما استحقت لا يلزم العقر في الحال، وإنا يلزمه بعد المعتق، ومعنى قوله وفراد المتحلاف أن العبد لو ألكر الوطه معد ما استحقاف أن العبد لو ألكر الوطه معد ما استحقافها بعد استحقاقها حلف باله يجب أن يعلم بأن المأذون مجنزلة الحراص حق بعض الأحكام، وعنزلة للعجور ضي حق بعض الأحكام، وعنزلة للعجور ضي حق البعض، ألا ترى أنه لو أفر بنس جارية اشتراها يؤاخذ به للحال كاخر.

187.9 ولو أفر مجبر اصرأة أو أفر بالجناية لا يؤاخذيه في الحال، وإنما يؤاخديه معدالمعتنى، ولكن إذا جحد المأذون له ما بلزمه في الحال، وما يؤاخديه بعد العنق، وأراد ملدعي استحلاف، يحلف كما في المحجور علمه على ما ذكرنا قبل هذا، وهو احتيار الحُمان وحمه الله .

أثم إذ الخصاف لم يصحح إقرار المأذوذ بوطء الثيب بعداما ورد عليها الاستحقاق

<sup>(</sup>١) حكدًا هي طء و فان هي الأصل و م: أنو مكان. إذًا

في حق لزوم العقر للبحال: وجعله في هذا كالمحجود، ومن التأخرين من صحّح ما ذكر الحُصّاف رحمه الله، وفرق بين النيّب وبين البكر، فإن الجارية المشتراة إذا كانت بكرًا، أو استحقت من بد المأذون؛ وأثر بوطءها بعد الاستحقاق، بازمه العقر في الحال.

والفرق أن المستوفى بوطه البكر صفة البكارة مال، ولذا يرد دمالية الجاربة باعتبار عند الصفة ، ويستغص بفراتها ، وتصير هذه الصفة مستحقة بالشرط، كما في باب البيع، فثبت أنها مال، فقد أقر بوجوب المال بدلا عما هو مال ، فيزاخذ به في الحال، كما لو أفر بشمن جاربة اشتراها ، أما المستوفى بوطه النبب ليس بمال، فإنما أقر بوجوب المال هما ليس بمال ، فلا يواخذ به في الحال ، كما لو أقر بجناية ، أو بهر المرأة تزوجها ، فالمأفون في فصل البكر كافر ، وفي فصل النيب كالمحجود .

1818 - قال الشيخ الإمام الأجل شهس الأنمة الحلوائي: ما ذكره الخصاف رحمه الله أن إفرار الحلقون بوطه النب غير صحيح في حق نزوم العقد للحال خلاف ما نص عليه محمد في الحافون، والصحيح ما ذكره محمد وحمه الله في الخافون أن إفراره بوطه النب صحيح بها خذ بالعفر في الحال، وهذا لأن العقر إنحا يلزم بسبب نقاعه الشراء، فكان من توابع الشجارة، والشراء نجارة، فكان هذا من توابع الشجارة، وما كان من توابع التجارة، قافرار المأفون به صحيح، ويؤاخذ به في الحال، بخلاف ما إذا أفر بهر المرأة تروجها عليه الأن ذلك ليس بنجارة، ولا هو من توابع التجارة، قلا يؤاخذ به في الحال.

۱٤٦٠٩ - العليل على صحة ما فلنا: إن أحد المتفاوضين (١٤ إذا الشترى جارية ، واستحقت من يده ، فأقر المشترى أنه كان وطيتها وهي ثب ، يلزمه العقر ، وإنما يؤاخذ صاحبه نيما كان من التجارة ، أو من تواجع التجارة .

ويمثله لو تزوّج امرأة لا يؤاخل صاحبه بالمهر، وفي الجامع الصغير المكاتب إذا وط. لمة على وجه الملك بغير إذن الولى، ثم استحقها رجل، فعليه العفر، ويؤاخذ به تلحال، نقد جمله من توابع النجارة.

١٤٦١٠ - رقو أن رجلا قدم رجلا إلى الناضي، وادعى عليه ألف درهم، وأنكر

<sup>(</sup>٥١ وفي م: المعافدين.

لمدعى عليه ذلك، فأواد المدعى استحلاله ، فقال المدعى عليه للفاضى: إن هذا المدعى عليه للفاضى: إن هذا المدعى حلفنى على عند الدعوى عند قاصى بلد كفاء وأكر المدعى ذلك ، فأقام المدعى عليه بينة على ما ادعى قبل الفاضى ببنته؛ لأنه بهذه السينة يثبت إيضاء حل المدعى في البحيى، ولو التست إيفاء حقه في المال بالبينة أكبس أنه يقبل (\* نقلك منه ، كذفلك مهنا، وإن لم يكن للمدعى عليه بينة على ذلك، وأواد أن بحلف الملاعى، فأنه ذلك، هكذا ذكر الخصاف رحمه الله في آدب الماضى أن المدعى غليه بدعى إيها، حق المدعى في البحي، ولو ادعى إيضاء حقه في المان، وأنكر المدعى ذلك أنهى أن يحلف؟ كذا عهنا، وإذا حلفنا المنعى إن ذكل علم المرة، فلا يحلفه لمائيا، وإن حلف ثبت المدعى عرد، فلا يحلفه لمائيا، وإن حلف ثبت أنه ويعانه مرة، فلا يحلفه لمائيا، وإن حلف ثبت أنه ويعانه مرة، فلا يحلفه لمائيا، وإن حلف ثبت

حكى انقاضى أبر الهيئم عن الفاضى أبي حازم: أنه لا ببيغى للقاضى أن يحلف المدعى على ما ادعى عليه في هذه الصورة، ولكن ينبغى للقاضى أن يحلف في الابتداء بالله عاليه عليه ، قالوا: وما قاله أبر حازم: في الابتداء بالله ما لهذا المدعى عليك مال، لم يحلفك عليه ، قالوا: وما قاله أبر حازم: أحسن عاقداً الملاعى عليه على دعوف هذا قبل في قال من دعوف هذا قبل غلى على هذا مرة أحسوى عليه على ذلك ، ثم وثم إلى ما لا أحسوى عند قاله ي على ذلك ، ثم وثم إلى ما لا أحسوى عند قاله أن يتول الله أبر حازم: أحسن من هذا الموجه.

قال. ولو كان المدعى حين ادعى عليه ألف درهم، فإن المدعى عليه للقاصي: إن هذا المدعى فقد كان ادعى على هذه المعوى حند قاضى بلد كليا، ثم خرج عن دعواه بذا يرائى منها، فيحلفه أنه لم يبرئني عن هذا، لا يتبغى للقاضي أن يحلف المدعى بالله ما أبرأت هذا المدعى عليه عن هذا الألف، ولا عن شيء منها، وهكذا ذكار الخصائات في أدت القاضي ".

18311 - وأشار إلى الفرق بين دعوى المدعى عليه أن المدعى صد أمرأه، وبين دعواه أن المدعى قد حلقه مرة، واختلف المشايخ رحمهم الله فيه، منهم من قال. لا قرق بشهما من حيث المعنى، وإنحاء حتلف الجواب لاختلاف الموضع، موضع هذه المسألة أن

<sup>(</sup>۱) و ترخل له بريغين.

القدعي عليه ادعى السراءة عن اللحوى ، لا من الألف ، والا رافي الجاوات أن الملاعي لا يتحلف بالله عن هذا الألف ، ولا عن سيء منها، وهذا مستسقيم الأن الاستحادة ، والمدعى عليه ، دعى الإلزاء عن الاستحادة ، والمدعى عليه ، دعى الإلزاء عن المدعوى ، لا عن المال، فلو حلفاه على الإلزاء عن المدكون الشحابيف على موافقة الدعوى.

و موضع نلك المسألة أن المدعى عليه ادعى عنى المدعى أنه العلقه مرأة، و فكار في الجواب أنه يعلم الملاعي بالله ما سنماه الكن هذا استحلاما على و في الدعوى فيحلف ا وران مسألت من للك فلسألة أنه قواأرا والشاصي أن يحيفه الإبراء على الدعوى، كان به ولاك الإنه على موافقة الدعوى.

ومنهم من قبال. لا يحلف المدعى على السراءة أيضًا، فاذ فخر الإسلام وهكذا ذكر محمد رحمه عدق في كشاب الكفالة، وبش وجد ذلك أن قول الذعى عليه المدعى أبرائي عن هذه الدعوى محتمل، فإنه يذكر وبراديه الإبراء عن الدي الدعى به، وأنه لا يصحح الاد الإبراء من الأعبان وعلى ويذكر وبراديه الإبراء عن نفس الدعوى ، وأنه مسحيح، صدعوى صدر من جهة نقدعى، لا يجود إيصاله بالذك، قبالون وهذا لا يقوى ؛ لأنه رضع المبائلة في دعوى الدين، والإبراء عن المدعى به إذا كان دباً صحيح.

۱۹۹۰ - وقو كان وضع المنافة في دعوى الدير ، والإيراء عن الأعيان لا يصبح ، حتى ان لاكتمبير الدين ملك فلمندعي عليه ، أما لا يصبح دعوى الدعي فانت العين بعد ونك ، ويكن إيطال دعوى ملدعي بهذه الدعوى ، ولكن الوج ، الحاج بح أبران أما لا يحلف المدعى عليه دعوى الايواء عن دعوى المال أن الدعي بالدعوى استحق الحواب على المدعى عليه ، ويجواب إما الإفرار أو الإنكار

۱۹۵۳،۹۳ وقوله . أبرأي هن الدهوى ليس بإقرار ولا إيكار، فلا يكول مسموعًا عده طربتان أجد، تحصيات ثم ادع عليه ما نست إن كان لك عليه دعوى، وإدا لم تكن دعوى الإبراء مسموعًا من المدعى عليه ، لا بترنب عديه النحويف، وهذا الخلاصاء إدا قبال المدعى عليه في هاء الصورة : أبرأني عن هذا الالف، فونه يحاف ملدهى؛ لأن دعوى البراءة من ذال إثمر ويوجوب ذال، والإفرار جواب، تودعوى المسقط وهو الإبراء يصح بعداللحوي من للدحي حليه ، فيترنب عليه الاستحلاف ، ويخلاف ما قال الدعى عليه: إنه حلقني مرة عند قاض أخر؛ لأن دعوى الاستحلاف دعوي إيضاء بدل الحَقَّ، فصار كدعوي إيفاء أصل الحَقَّ، وبنرتب عليه الاستحلاف.

و من الشايخ من قال: الصحيح أنه يحلف المدعى على دعوى البراءة، كما يحلف على دعوى التحليف، وإليه مال شمس الأثمة الحلواني، قال رحمه الله: وعلمه أكثر فَضَاهُ وَمَانَنَا } لكونَ هذا استحلاف على وقاق الدعوى، إنما كنانَ له الاستحلاق على ذلك؛ لأن المدعى به البراءة عن الدهوي والبراءة عن الدعوي صحيحة ، فيستقط به الخصومة ، ألا ترى أنه لو أقر بذلك بلزمه ، ويسقط به خصوصه ، وألا ترى أنه نو أمرأه عن الدعوى بين يدى القاضي ، لايسمع الذخبي خصومته بعد ذلك، فجاز أن يحلف عليه .

١٤٦٧٤ - وزفا ادعى رحى على رجل أنه قيتال النَّاقية عيسياً به أو عيسياً له، أو سا أسبهه ، وأراد استحلاقه على ذلك ذكر في أدب القاضي اللحصاف: أنه يحلف على الحناصل. ولم يزدعلي هذه يجب أن يعلم بأن دعنوي الجنابة لا تخلو : إما أن يكون على العبيد، أو على الأحرار، وإما أن يكون دعوي الجنابة على النفس، أو فيما دون النفس، وإما أنا يكون دعوى الجنابة عسماً أو خطأ، غول كان دعوى الحناط على العديد، فإن كالت الجناية في النفس، وكانت عمداً، فالخصم هو والبمين هليه: لأن سوجت جناية العبد في النفس إذا كانت عملًا القصاصي، والقصاص بلاتي العبد من حيث إنه أدمىء لا من حيث به مال، والعبد من حيث إنه أدمى حل نفسه، لا حق المولى، ولهذا الو أقر العبد على نفسه بالقصاص صح إفراره، ولو أفر الولي عليه بالقصاص لا يصح إقراره، فكان الخصيم في ذلك الصف فيستحلف الصف

وإن كالت الجنابة في النفس، فكانت خطأ، فالخصيرهو الموتى؛ لأن موجب هذه الجنابة الدقع أو الفداء، وكل منهما مختص"" بالولى، لا تعلق للعبد به، فكان القصيم فيه المولى، فكان البدين عليه، ولكن يحلف على العدو؛ لأنه يحلف على فعل الغير.

وإن كاتب الحناية فيما دون النفس، فالخصم في ذلك المولى عمدًا كانت أو خطأه الأن موجب جناية العبيد في الأطراف على الموثى، صمدًا كالت أو خطأ، وهو الخطاب

<sup>(1)</sup> هكفًا في الأصل وي، وكان في ظ" يختص،

بالدفع ، أو القداء ، وكل ذلك يحتص بالمولى لا تعلق للعبد به ، فكان الخصم فيه المولى . فيحلف المولى ، ولكن يحلف على العلم : لما ذكر نا .

١٤٦١٥ - وأما إذا كان دعوى الجدية على الحرد فإن كانت الجنابة على النفس، وهي صدد، بأن دهي رجل على رجل، أنه قتل ابنه حسدًا، فالتحسم هو الله هي حليه، ومحلف المدعى عليه على الخاصل، عكمًا ذكر الخصاف رحمه الله، وقد يزد على هذا.

وذكر في كتاب الاستحلاف: أنه يستحلف عمل السبب، يعفى مشايخنا رحمهمالة فالواد ما ذكر الخصاف جواب ظاهر الرواية، وما ذكر في كتاب الاستحلاف رواية أبي يوسف رحمه الله، ولكن هذا ليس بصواب، فالمذكور في كتاب الاستحلاف، وقال أصحابتا: اليمين في القصاص بالنفس بالشما فتلت إياه الذي تدهى ألك فتلته، وبعض مشايخا رحمهم الله فالواد ما ذكر الخصاف رحمه الله قول الكن، وما ذكر في الاستحلاف قول الكل أيضاً، فصار في القنل روايتان، فعلى ذكر الخصاف رحمه الله. الا يحتاج إلى قوق لظاهر الرواية بين الفائل وينما تقدم، وعلى رواية كتساب الاستحلاف؛ يحتاج إلى الفرق.

والفرق أن فضية النابل أن يكون التحليف على الخاصل في الفتل أبغاً الأن في التحنيف على الحسب فسره ف فالإنسان فديقتل ولى غيره هسداً ولا يجب هليه القصاص بأن قاله لردته ، أو لدفع قتله ، أو ما أشبهه ، فلو حلف على السبب الا يكته الخنف على التسب مع وجودا ، ولا يكنه أن يقربه ، فيدعى الأنع من القصاص الخنف على التات ذلك ، كما فيسا تقدم ، ولكى تركما الدليل في باب الفتن بالتص ، فإنا رسول أنه يُغِيَّة حلف اليهود على الفتل بالله ما فتلموه ، ولا علمتم له قائلا ، ولا نص فيما تقدم ، فيممل فيها بقضية الدليل ، وعلى فياس ما رأوى عن أبي يوسف وحمه الفيالي المرق بين القتل وينما تقدم ، في كتاب الاستحلاف ، وعلى رواية أدب الغاضى " العرق بين القتل ويينما تقدم في كتاب الاستحلاف ، وعلى رواية أدب الغاضى " وحمل بكاح إلى الفرق .

والفرق له أن قضية القياس أن يكون التحليف على السبب في الفصول ليكون التحليف على موافقة الدعوى، وما ذكر من احتسال الغيرو يكن دفعه بالتحريض، فأسفطها اختيار الاحتمال عند إمكان الدفع ليكود التحليف على موافقة الدعوى، لكلَّ اسقطها اعتبار الاحتمال في بالدالفي تعقيما لأمر المدن الآد الإسان قد يغمل عن التعايض، فإذا فاسالفير الإيخية، شيء أحر، والاكذاك المال.

وفي كتاب الأقيفيية ، أن على قبول أبي يوسف رحمه عه: يحمد عسي السبب، وعن محمد رحمه الله: ووايشان، وقال الحاقم الإصام أبر محمد لكوفي رحمه الخبقول: تقسحح أن نقال: نأن على قول أبي حيفة البحلف على السبب الآنه لا ضرر على المدعى على غير نقال: لأنه وإن فتله وسقة القصاص ، أو لم يجب يسبب من الأساب، واصع عن الحلاء على دس النمل لا يقصى على بشره، لا بالقصص و لا بالله به وعلى فول محمد رحمه الله و يستحلم على الخاص الآن في التحليف على الشاص عرب يكوله على الشاص عيب يكوله على المحمد وحمد الله و وقت التحليف على الخاص ، وقت التحليف على الخاص على عبد يكوله على المحمد وحمد الله و وقت بالله الله عند أبي حيفة وحمد الله وقت التحليف وتكول يحبس حتى يحلف الأراف الإيقاد عبد أبي حيفة وحمد الله والقال لا يقصى عبيه يمكوله ، لا بالقصاص و ولا بالدية ، وتكول يحبس حتى يحلف إيق الوق ويود في و

16717 - نوارة حلف على خاصل يحلف الفدما نهيكا عليك دم ونبه ، ولا له فعلك حق سمت هذه الناوع خوارة أنه على عنه على ماله، أو كنان الدم مين وليين على الاحراء والشلب الدم مالا، فمو لم يدكم ، ولا له قبلك حق بسبب هذا الدم بحلف ولا يحت ، لأنه لم بني له عليه الدم

تم إذا حلف على هذا الوجه إلى حلف برئ عن الخصوصة، وربائكل، فمنادأ في حيفة رحمه الله يحسن حلى بقراء أو يحلف، وضادهما يُقضى عليه تكوله، ولكن بالدية، وإن كانت الخناية فيما درن النفس، وكانت عمداً بوحب لقصاص، فعلى رواية أدب القياصي لا يحلف على الحاصل، وعلى رواية كتبات الاستنجلاف بحلف على المنب، والخناف الشايح فيه على نحو ما ذكرنا في البقى .

قال حاكم الإمام أنو محمد الكوفي وحمدالله ؛ والصحيح أنه يُستحلف في هذه الصورة على الحاصل عند أبي حيفة ومحمد وحمهما الله ؛ لأنه متى استحلف على السيب، وكل يُنصى عليه بالقصاص عند أبي حيدة وحمدالله ، ودلاية عبد محمد رح ما هالله وإن كان دع وي الجناية على النفس ، وهي خطأ، أو على الطرف، وهي خطأ، أو على الطرف، وهي خطأ، محمد قطح الهيد والتوضيحة وما أشبه ذلك عا يتحمله العاقلة ، فكو في أدب القاضي اللخصاف وحمه الله ، وهي أكتاب الأقضيم : أنه يستحلف على السبب عند أي يوسف ومحمد.

وفي كتاب الاستحلاف: أنه يستحلف على السبب عند اصحابنا رحمهم الله وهذا لأن في التحقيف على السامل ضرراً للسدعي الأن من العلماء رحمهم الله اختلافًا أن الديه تجب على الماضل ضرراً للسدعي الأن من العلماء رحمهم الله اختلافًا أن الديه تجب على القائلة بتحدارات علمي حلفنا على الفائلة بتحداث المنافذ على الحافلة على الخائلة بتداء عنيه من الوجه الذي يدعى يحلف، ويتأول قول من يقول بأن الدية على الحافلة بتداء فلا يحب في يبعد فلا يقبد الاستحلالات حتى فائلة إذا كان موجب فجالية لا تتحدثها العائلة، بأن كان دون أرش الوضحة يحلف على الخاصل؛ لأنه لا يكنه التأويل هها العائلة، بأن كان دون أرش الوضحة يحلف على الخاصل؛ لأنه لا يكنه التأويل هها

فإن قبل: يمكن الدُوبلِ" عنى الحاصل على وجه لا ينصرر به الدمى ، يأن يحلف ماقه مما لهمذا عليك هذا الحق الذي يدعى، ولا شيء منه ، وعلى هذا الوحمه لا يمكن الدُوبلِ؛ لأن من يقول توجوب الدية على العاقلة بقول بأن الثانل من جملة العاقلة .

قلنا: هذا ليس بشيء؛ لأن من العلماء من يقبول بأن القبائل ليس من جدملة العائلة، فيوول قول مذا الفائل، ومن العلماء من ذال : يمكن دفع التآويل مع التحليف على الخاصل بأن يزاد في التحليف رياده شيء أحرى، فيحلف بابنا ما الهدا عليث مذا الحتى بندى يدعى من الوجه الذي يدعى، ولا شيء منه، ويسملي الأرش والدية، ولا قبل عافلتك ولا نشي منه، ويسملي الأرش والدية، ولا قبل الكوفي رحمه الله يقول الماصحيح أنه يحلقه على الخاصل بالله ما لهذا قبلك مثل بالسبب الذي يدعى، وكأنه والعالم الإدعى عليه الخاصل بالله ما لهذا قبلك مثل بالسبب الذي يدعى، وكأنه والعلم عليه أولي أن في الناء بالله عالمهذا بالناعى الذي ضرواً لاحد الجابين، فلابد من وعاية أحد الجابين، فتقول الرعاية جانب المنعى عليه أولى الأن ليس مجاني.

١٤٦١٧ - ولو أن رحيلا ادعى على رجل، أنه اشتيري دراً يجنب داري، وأما

<sup>(</sup>١) وفي نسخه. المحليف مكاك : التأويل

شافيه هايداري مرآواد استعلاقه و طافر في إصلعه عالى السبب المها الشورت ها و الشار التي سبطاها وحدودها كده وكدا، ولا شيء منها و وافيا حلقاء على السبب نظراً المعدعي و لارين العلماء احتلافا طاهراً أن الشفعة هي ستجز بالخوار؟ فإن حلم على الخداعي و عايداً ول فون من لا يرى المدفعة باحوار، فلا يلزم واحداء في فيدهل حق المدعى، أعفر ما في الهام أنا في التحليف على المديب صرراً بالمذعى عليه و طواز أن المددى أم نظار الشاعمة واحد بالتم دام بها، ويطلت شاه دام نفر حاف على المديب الا يكته أن يحاف على المديب الشاعرة على حافرات الشاء على عليه و يطلت الشاعرة على المدين المادة المادة على عليه و يطلع المادة المدادة و المادة ال

ونو أقر بالشراء، والدعى مقلان حقه بعد دلك عسى ، لا يكه الإبنات بالسية ، فيتصدر به اللدعى عليه إلا أن الترجيح خالت الدعى ؛ لأن السراء سبب استحماق الشعمة ، وسقوط الحق بعد وجود السبب بعا بكون لعارض السقط ، فيحب النمسك ، لا فعل حتى بقوم الدليل على خلافه .

وي أفر المدعى عليه بالفدراء و جُوار، إلا أنه يعون الفنفيح لوعالت الشعمة حين علم بالشراء، وقال الشفح الا ، بل طلت، مالغرال قبل الشفح مع اليمين، وهذا لاك الشاميع إن كان مناهباً جمورة الأنه يدعى الطلب، والطلب عارض إلا أنه منكر معلى ا فإذ المشرى يدعى على النسيع يطال حقه في السمحة بعد ما أفراله بشوب حقه و والسقح يُنكر ، وردا كان القبال قبول الشيفيع مع السمان، إذا طلب المستوى من الشاشي بين الشقيع ، والفاضي يحلقه بند قبد طلب شعفة مده الدار حين للمث شراعت وأشهدت على ذلك يحتم أداعد الشامين أو الدار، فأندا ذكر في كذات الاستحلاف.

ولكن هذا إلى يستفيم بنا ادعى المشترى الدياخة الشراء وهو بير ملا من الداس ، أما إذا الهايكن منده من أشهادات طم ترطل شفسه بتراك الإشهاد للحالد وإذا أمر بطاك حلقه باك لفند طبيت الشفعة حين عالمت ولشراء ، وحرحت إلى السهارد حين تحد ب وطلسها بحصرة أحد للتعاقبين أو الدار و والفهدت على دبك .

١٩١٨ - وبد الدعى السفيع أنه بالغام الحير فيلاء والدطلب السمعة، وأشبها عشوا حين أصبح مخلفه العاسمي بالله ما يعفك اخبير إلا في الوقت للذي تنجىء وفيد طلست الشاعدة، وأشهدت على ذلك حين أصاب حدة كالأن الإشهاد إلا يتشترط على حسب الإمكان، و لا يمكنه أن يطوف على الأنواب لبـلا للإشـهـاد، والطلب، فكالُهُ الْإَمْكَانُ إذا أصبح.

1819 و وقى كتب الاستخلاف قال محمد رحمه الله: إذا كان لرجاج داره إلى حنب دار رجل، فتصدق أحدمها على رجل بالحافظ الذي يتر حافظ جاره، وقبضه المنصائق عليه، ثم اشترى المتصلف عليه ما يقى من الدار من يقتصدق، فليس للحار فيها شقعة؛ لأن صدح اطابط في جواراً من الجر الذي وراء الحابط، والمحار فيها وراء الحابظ عن الدائع عن الدائع عن المائع و الشترى، حافه بالحاماع الحافظ فيان إلى قراراً من الشغعة عنى وجه التلحية وإيقال الشفعة، حققه المقاضى على ذلك بريد بهذا حواته أعلم أن الجار الذي وراء خافظ أدعى، وقال: إن صدفه الحافظ كانت تلجيه، وقد بعت الكل، وخاصم الشترى، سواء كانت الدار في بده، وطلب يمن أو البائم إلى كانت الدار في بده، أو لم يكن، أو البائم إلى كانت الدار في بده، أن يمن المائع، والمشترى، كان فه طك؛ لأنه بدعى عليه معنى له أقر به يقرمه، فإذا أنكر بستحلف عليه، فإن حلف ثم ينب بلجيئة الصدق عليه، وانقطع خصومة الجار التنفعة. المصدق عليه، والمشترى وإن يكل بيت بلجيئة الصدقة في الخابط، وانقطع خصومة الجار الشفعة.

١٤٦٧ - قال من كتاب الاستحلاف أيضاً: إذا وكل الرحل رحلا بطلب شفعته، عندعي المسترى على الوكبل أن موكله عد سقم لشفعه، وطلب من القاصي أن يحتف الوكبل، فاتقاصي لا يحلفه؛ لأن الوكبل، فإنا يحتف حلف بطريق النيابة من الموكل؛ لأن المشغيع لا يدعي النسانة، وهذا لأن البديل عرف على الموكل، والاستحلاف لا يجرى فيه النسانة، وهذا لأن البديل عرف عدل حق المدعى بالنص، بخلاف الغياس؛ لأنه لا عائلة بين أصل حقة وبين البديل، وما غرف شرعاً بخلاف الغياس يُراعي لصحته حميم ما ورم به الشرع، والشرع جملها بدل حقة إذا كان المدعى ضنة أصبلا في الملك، فعيمة ما ورم به الشرع، والشرع جملها بدل حقة إذا كان المدعى ضنة أصبلا في الملك، فعيمة الوكان المدعى ضنة أصبلا في الملك، فعيمة الماكان المدعى ضنة أصبلا في الملك، فعيمة أميل الشاس.

ونظير هذه المداأة ما فالنوا في الواكيل بقيض الدين إذا أواد أن يضيض الدين من الغربي، فشال الغربي. إن سوكله أبرأني عن هذا الفين، أو الذي دينه إليه، وأنكر الموكيل ذلك فطلب الغربي من الفاصي أن يحلف الوكيل الله ما تعلم ذلك من موكالك، فإنه لا يس على الوكيل، وبقول الفاصي للغربي: أذا أندين إلى الوكيل وأنت على خصوصت

مع الموكل، والمعنى ما دكرنا

هذا إذا ادعى المشترى تسليم الموكل، وإن ادعى تسليم الوكير، إن ادعى سليمه هي عبر مجلس الحكم، لا يحدث الوكيل، وإن كان لو اساء حذه بساء حلف، طريق الأصابة الان المشترى وأعى النسبيم على الموكيل، إلا أنه ادعى عليه سعني لو أقر لا ينزمه الآن تسليم الوكيل الشفعة في "اعبر المحسر، لا تصح بالإجماع، وإذا أثر به فإنا أثر عاليس بصحيح شرعًا، قلا ينزمه، وكل من ادعى على أخر معنى لو أثر به لا بمرمه، ووذا أبك لا يستحلف عنه.

وإن ادعى سليمه في مجلس المحكم، وأنكر الوكيل، قملي قبول أبي حيفه رحمه الله وأبي يومله " يستجلمه الأن تسليمه في مجلس الحكم غير صحيح عندهما، قلم الدعى عليه معنى لو أقرابه يلزمه، فيستخلف عند الإنكار، وعند محمد لا يستجلف؟ لأن تسليمه في غير مجلس الحكم غير صحيح أيضًا عند محمد، وإذا ادعى عليه معى لو أفرانه لا يلزمه، فلا يستجلم عند الإنكار،

والمحيرة بخيار البلوع في حق الحيارها نفسها بمنزلة التنفيع في طف الشفعة، فإنها كما بلعت بالحيض أو بالسن، ببغى لها أن الختار نهسها، كما أن الشغيع إذا بعقه الحير، ينبغى أن يطلب الشهيعة، وأنههات على الحتيارها نفسها إن كنان عندها على يمكن بشهاده، ونقبل شهادت، وإن لم يكن صدهما من يمكن بشهاده تخرّح إلى الدائر، واختياره، والأشهاد ليس بشوط الاحتيارها نفسها، لكن شوط الإشهاد حتى بشت الحتياره، والإشهاد ليس بشوط الاحتيارها نفسها، لكن شوط الإشهاد حتى بشت لختيارها بفها بالشهود، فيسقط اليمن، عناه، والاستحلاف على احتيارها نفسى حين مستحلاف الشهيع على احتيارها نفسى حين ملتت أمل وطابت الفرقة الإسلام، وإلى المائم، وإلى قالت: بلغت أمل وطابت الفرقة الإينان أوله، ويوحنج إلى إقامة البناء والجواب في لشقعة عكدا إذا قال الشعيع: طلب حين علمت، فالقول قوله، ولو قال علمت أمل وطابت يكلف إقامة البياء، ولا بقبل حين علمت، فالقول قوله، ولو قال علمت أمل وطابت يكلف إقامة البياء، ولا بقبل

(۱) وهي طار من.

وذكر المسألتين على هذا الوحه في كتاب الاستحلاف. قبل: إنهما من خصائص كتاب الاستحلاف، وإفاجه الفرق باعتبار أنهما إذا أضافا الطلب والاختيار إلى وقت ما مضى، فقد حكيا مالا يملكان استئنافه للحال، ومن حكى ما لا يملك استئنافه لا يصدق فيما حكى من غيربينة، وإذا فم يصيفا الاختيار والطلب إلى وقت ما مضى، بل اطلقا الكلام إطلاقا، فقد حكيا ما يملكان استئنافه للحال؛ لأنا نجمل في الجاربة كأنها بلغت الآن، واختارت نفسها الآن، والشفيع علم بالشراء الآن، وطلب انشفعة الآد، فلهذا جعل القول فولهما إذ أطلقا.

المجاهدة الشهر، وقم المواجها أنه آلى منها، ومضت أوبعة أشهر، وقم يغيره إليها، والمحلف الرجع على المحلف الرجع على الخاصل بالله ما هي بائتة منك اليوم، وهذا الأنابين العلماء اختلاقا ظاهراً أن بضي مدة الإيلاء هي تقع الفرقة؟ بعضهم قالوا: لا تقع، ويقال للزوج: إما أن تفي، إليها، أو بُعرَى النافسي ببنكها، قلو حلفتاه على الحاصل بأرك قول هذا القافل، ويكود صادقًا هي بينه، المقاضي ببنكها، قلو حلفتاه على الحاصل بأرك قول هذا القافل، ويكود صادقًا هي بينه، فلا يلزمه حكم الحنث، وتنصر به المرأة، منافق على السبب بالله ما قلت لها: والله لا أقربك أوحه أشهر على ما انتها دقيقا للشرر عن المرأة، أكثر ما في الساب أن في التحلف على السبب صرراً للزوج، فإنه قد يفي، إليها، وألا تقع الفرقة بحفي المدة، أنكرت هي الفي، في المدة، فالقول فولها مع البعين؛ لأنها تنكر فيوت ملك الزوج عليها أنكرت هي الفي، في المدة، ويحلف على الحاصل عند محمد وحمد تف، فيحلف بالله بعد وجود صبب البينونة، ويحلف على الحاصل عند محمد وحمد تف، فيحلف بالله الميست بامراة له اليوم بالسبب الذي يدعى، ولا يحلف بالله، لم يغي إليك قبل مضى وبانت منه، ثم تزوجها، ثم آلى منها، وقاء إليها في المذه فمني استحلف بالله ثم يقي وبانت منه، ثم تزوجها، ثم آلى منها، وقاء إليها في المدة، فمني استحلف بالله في يغي النكاع الأول، فيبغل حق المنت أربعة أشهر، بحلف ويتأول عدم الفي، في النكاع الأول، فيبغل حق الزوج، فستحلف على الخاصل لهذا،

وفي كتاب الاستخلاف قال بشر: سمعت أبا يوسف رحمه الله قال: نستحلف ياله أنه لم يقي: إليك قبل مضى أربعة أشهر .

قال بشر: والأحوط على قوقه: أن يزاد في اليمين، فيحلف بالله لم يفي إليك في

الرسعة أنسهر في النكاح الذي يدعيه الزوج، حم الابتأتي العني الدي قد، لحدد رحمه . 41

١٤٦٣٣ - ولو أن امر أقادعت على زوجها نعقة العدة، وأنكر الروج، فالفاضي لابحلف الروح بالله ما عليك تسليم النفقية إليها من الراجه الذي تدعى؛ لأن انت نمي رحمه الله لا يرى المفقة المعينوقة، فنو حلماه على اختصل بتأول قول الشاهمي وحميد الله ؛ فيحلف على السبب بالله ما هي معتدة عبك من الرجه للذي بدعل

وحكى من الفائسي لإمام أبي على النسفي وحسه فه أنه مال احراجت حرجه و فدحت على العاضي الإمام أبي عاصم كعامري رحمه ألله وهو يدرس، والخبيمة بحكوم فادعت أمراله على إواحها نففة العدور والكرااروك فحلت الخليفة الرحاراللة ما عليك معلود النفقة من الواحم الذي تلاع ("")، وشبيًّا أما جن ليحلف، فبعد بك أن الغاصي، فعدو القاصي أن لا دا؟ ونادي الخبيفة أن سلِّ الرَّجِلِ من أي المحلة هو؟ حتى إنه إن كان من أصبحات الجناب حلقه بالله ما هم المعتدر عملك

١٤٦٢٣ - وفي كناب الإستخلاف: الرأة خلفت مرازوجها عهرها، وجحار الروح ذلك، فانقول قول الروح، فاكيف بحملة فعلى ماروي عن أبي يرسف: يستجاها على تسبب باقه ما خالعتها منا ملكتها ، وعلى فناهر الرواية: إستحاف على الجازمين

١٤٨٣٨ - ولو أن وحلا الأهل على رجل أنه خرفي تديًّا لم، فإن ترز النوار، حاصاً ا يظر إلى الحرق. فإن كان بسيرًا فسوجه التفصيل ملاحلاف، يتوام التوب صحيحان ويفراه متخرفاء فتفاوث ما ينهسا موجبه بلا حلاف ويحتف الخدعي عليه بنقه ماله عليك حدد القدر مارالذل الذي أدَّم إذ والا يحلف على السبب نظراً للمدمى مسود حوال أن اللاهي عليه حرقه . إلا أنه لاخي ، هليه ؛ لأن صاحب التوب أبو أه عنه ، أو مبالحه على سراء، أو أعطاه النقصال، ونيس في المحلف على الحاصل ضرو للمدعى؛ لأماموجي هذا الحرق التفهيران، دانا تبكته التيأويون هكدا ذكر أخيصاف وحسه بلاء وصياحت الأفصياء، وذكر هذه السألة في كمات الاستحلافية، وقال: يعطف على المبيت: لأنَّ

فالانتخار فاردر وكالإمر الأسرا التاسية

ب المساخ السبود الاجتماري والمنحيح ما ذكر الحصاف، وساحا، الاقصية الرحمهما الله الإرام، وما أنبهم معود، وطلاق، فكم بالإبرام، وما أنبهم معود.

وينا كان الخرق فاحشاء فالقاضي ينعلقه على السنب؛ لأن عندا من مذا الخرق يرجب الخبار للمائك إن شاء ترك الترب على الجانى، وضيفٌ جميع العيمة، وإن شياء الخذالوب، وضِيمًا القصائ.

وعند الشافعي رحمه الله: يوجب العصال لا محافة ، فمني حلفته على الحاصل يشأول قول الشافعي وحمه الله على فيسفيرو اللدعي ، فيحلف على الحاصل نظراً للمدعى ، وإن كان الترب غالبًا، فالقاصي لا يسمح دعوى اللدعي إلا بمديبان قدر القصال حتى يعابر الدعى معمومًا؛ لأن الدعوى لا تعام إذا لم يكن الأدعى معلومً

18379 و لو أذرحه الأعلى على رجل أنه وضع على حائد به خشَّها. أو نصب على حائد به خشَّها. أو نصب على حائد به خشَّها، أو نصب على سطحه ميزات في داره ، أو ننى على حائظ له بدائه أو أخوج من داره تربُّه ورمى به في أرضه أو أن أم أشب ذلك عما يكون فسنادًا في أرض، ويجب على صباحب الأرض تثله، وأراد أن يحلسه حلسه على السبب، إذ ليس في التحليم على السبب، وإذ ليس في التحليم على السبب، وإذ ليس في

سبانه الإن ما بعد ثبت للمدعى حق مطالبة المدعى عليه برقع هذه الأشباء لايتعسور سفرطه بسبب من الأسدب، فإنه لو أقاله في الابتداء بذلك كناز ذلك منه إعاره للمائط ورلارض، دمه على إدهاء كان أم أن يطالب بالرجع، لأن الإمهارة الصائط والابرض أيست بلاز مقار وإن باع مم ذلك لا يحوزه لأن هذا بع الحق، ومع الحق لا يجوز .

وكذلك لو أجر لا يجوزه الآن إجازة رأس الحائط لوضع الخشبة عنيه ، بإحارة الارص الانقاء المينة أو التراب بي لا يجوز عرف دلك مي كناب الإجازات، وكذلك ثو صافح عليه لا يجوره الآن الصفح على ماله ليضع اخشيه على رأس الحائط، وما أشبه ذلك جنزلة الإحدرة، والإحارة لا نحوز ، فكذه الصلح دل أنه ليس في التحليف على السب نهره المدعى هذه فيحنف على السبب جرما على موجب الدعوي .

وتوكان فيناحب؛ قشية هو المدعى، وقده فساحب الحائط إلى القاضي، وقال:

كان لن هاي هذا الخاط خديدة و الوقع أو قال: قامتها لا عمل عبرها، وقد منحلي الماحت الخانط دعواه وقد منحلي الماحت الخانطة و وقد منحل الخانطة و عن المراح المختلفة عن الفاعلي وأنه أو لا أوتول الأن الفاعلي وأنه المدعى ويعا حرب المحتواه و فلاك أن يبيل أن له حد و يراح حسيم أو حسيدي أو ما أشبه فلك و يراح موضع الخشية و ين علم المحتول لا تصبح ولا تعد بيان الدعى به ويها به في هذه المحتولة والمنازي الدعل به ويها به في هذه المحتولة المنازي الدعل به ويها به في هذه المحتولة المحتول

ثم إذا من هذه الأستناد حتى صبح دعواه وطلب من القناصي أد يعتصه و فالفاضي يحتفالك الآن فدا حق لارم قد يكون الحالط عنوى الإنسال ولعيد وحق وضع الخنب الأعليه وتم يحتفه بالله ما تهدا اللاشي في هذا الحرافة حق رضع حسيه فذا وكام في موضع كذا وقت و لا يحلمه بالله ما تبادله عبد خديد وأو بالله ما طرحت الخديد الجواز أنه كان وإلا أنه تم يكن بحق و وجواز أنه طرح الخشيف ولم يكن له حق وضع الخشيب و فلا يحكه أن بحاف على ذلك و يتكل بحاف على تحو ما بينا، عن حاف

۱۹۵٬۹۶۱ قال: ولو ادعى مسبق ما دى دار رجل، فالقائمي يأمر أن يصحح دعو د. وتصحيح الدعوى أن بيلى أن له مسبل ماء الغراء أو ماء الوضوء وإن هدا بما يتصعوب داران نظر لايكون أدوم، ويكون أكدر دوماء الوصاء و الدسالات يكونات أدرم، ويكون أقل، ويتحي أن بيل ضين المدفى مثلاً وأنب ، أو في مؤخره.

۱۹۹۲۷ و تندلك إذا أدعى طريقًا في دار احمل، فبالقياصي يأمره أن يصلحح دعواد، وتصحيح المدعوي أن يبن مفعار عرضه وطوله، وبين موضعه من المار، فإذا يل دمان، وصحح دعواد، حالمه على الخاصل بلاله ما لهذا هذا الحل الذي دعاه في هذا الأرض الذي في يديك، أو في هذه الدار التي في مديك

<sup>(1)</sup> ومكنا من طاوع ، وكان في الأمران ( الله عربي لا بحالف الأن هذا حتى لارم (و إكدان الطائط عالم أنّ العربسان

<sup>(</sup>٢) وفي لأصل اختلة

<sup>(</sup>٣) وفي الأهمال لالكون

۱۶۳۲۸ و دکر می کتاب اقدعوی: إذا ادعی مسیل ساء فی در رجل، أو ادعی طریقاً می دار و حل، و شهد الشهود أن له مسئل ماه فی هده اندار، و أن له طریقاً می حله الدار، وقع می معنی انسسع تقبل البینة، وإن تم پیپئوا، و وقع فی بعض کنسخ لا تقبل لیکة ماکم لیکوا

قبال تسمس الأنصاء الحلواتي: تأوين منا وقع في يعلق النمنغ أنه يضبل البيئة إذا شهدوا على إفرار صناحب الدارة لأن جهالة القرامة لا تمج صحة الإفرار، وتأويل ها وقع مي يعض النمخ آمه لا تقبل البيمة إذا تسهدوا على مصل الطابق وعلى نفس المسيل، لا على زفرار المدعى عليه

الإدارة الدولة وقو ادعى على رسل أنه شق في أرصه تهراً وساق الما فيه إلى أرضه أمراً وساق الما فيه إلى المنه أمراً الرائم الذي التي التي والمن وصع المنه الأرض الذي الأرض الذي المنه من جانب الأيمن أو من جانب الأيسر ، ويبين فقد طول النهر وعرضه وعيفه ، فإذ بنز ذلك ، وصبح عنواه إن أو من جانب الأيسر ، ويبين فقد طول النهر دعواه ، ويدخه الفاضي على السبب بالله ما أحدثت في أرض عنه الرحل مذا النهر الذي وصعت ولا يحلف على السبب بالله ما أحدثت في أرض على السبب صور للمدهمي عليه و الأب واثبت لا يسقط حق صحب الأرض و مظالمة على السبب صر الأسبب من الإدارة في الإبداء وأد فير ذلك واثب أو المناوة وفير ذلك واثب لا يتعود به والمناوة الإبداء والمناوة وفير ذلك والد يجود به في الأنه بع الحق المناوة وفير ذلك والا يجود به ذلك والا مر فلمدعى عليه في المناوي على السبب فيحلف على السبب ليكون النحايات على وق المدعى عليه في المناوي على السبب فيحلف على السبب ليكون النحايات على وق المدعى عليه في

11:17 ولم الأعلى على رجل أنه حفر حفيرة في أرضه وأنه أصر ذلك بأرضه وأزاد استحلاقه على ذلك بأرضه وأزاد استحلاقه على ذلك فيقول . لا بدم معرفة حكم عدد المدألة أولا ، همد علمانا رحمهم الله بلام الحافر النفسال، ورفا أل الأمر إلى التحليف، فيحلفه على الحاصل بالله مائه عبدك عبدا لحن الدي تدعى والابحلقه على السبب بالله معملت لالماء مكذا ذكر الخصاف وحمه الله ؛ لأن في التحليف على السبب ضراً المعمومي علم الدي تدعى الإنان على السبب ضراً المعمومي علم الديان في التحليف على السبب ضراً المعمومي علمه ؛ طواز أنه قعل ذلك، إلا أن صاحب لارض أبر أم من التفصيات أو الفاعل أوماه

خيمان النفصان مرؤه ولا صرو تلمدعي في التحليف على الحاصد .

١٤٦٣٦ - قال تُسمس الأثمة الخلواني وحميه الله: من العلماء من قال، من حفر حقيرة في أرض فيره، لا يصمن التقصاف، ولكم يزمو بكسل الحفيرة، فلو حلفته على الخاصل رعا بتأوي تول هذا القائل، فيحلف ويكون صادقًا، فينضور المدعى، فيبغى أن بحلف على السبب، كبيلا يتأول قول هذا الفائل، ثم قوله في الكتاب: أصر ذلك بأرضه، إشارة إلى أنه تو لم يضر ذلك بأرضه أنه لا شيء عليه

١٤٦٣٦ - فناعلوبان من رفع الشراب من أرض إنسيان، وكنان ذلك في متوضع للتراب فيه قيمة؛ ضمن فيمة التراب، سواء فكن التقصان في الأرض، أو لم يتمكن ﴿ الأن الأرض بجميم أجزامها فملوكة، ومن أخذ ملك غيره يضمن فيمته

١٤٦٣٣ - وقد رُوي عن مبعيب وحيمه الله: أنه إذا دخل الماء في أرض وجل. واجتمع الطين في أرضه بذلك. لا يكون لأحد أن بأخذ ذلك الطين. ويرفعه عن أرضه ا لأنه صار علوكًا تبحًا لارضه، فهذا بدلك على أن الأرض علوكة لد يجميع أجزاها، وهذا بخلاف ما تو دخل صبد في ملكه ، كان لكار أحد أن يأخذه ، لأنه لم يعب علوكا لعساحت الأرض بُسِعًا لأرضه ، وكذلك المّاه إذا دخل في أرض لرجل، ودخل معيه السمك، كان لكل أحد أن بأخذ السمك؛ لأنه لم يصر ملكًا له تبعًا لأرضه؛ بخلاف الطعن على ماسيا.

هذا إذا أخذ الشَّراب من أرض الغير ، وأه قيسة من ذلك للوضع، فإذا لم يكن له فيمة في ذلك المرصع، ينظر أن تحكن النفصان في الأرض بذنك الصنع ضمن التفصان، وما لا قلاء إذا عرفت حكم المسألة، فنقول: إذا كان لترام فيمة في ذلك المرضع، يحلف المعدعي عليه تمكن النقصة، في الأرض بذلك الصنع، أو لم يتمكن، وإذ لم بكن فلتراب قيمة في ذلك الموضع، إن فكن الشعبان في الأرض بذلك العبتم، بحلف المدعى عليه، وما لا فلا.

١٤٦٣٤ - ومن هيذا اجُنس" إذا أدَّعي رجل على رجل، أنه تغض حسائطًا له ه وأراد استحلاقه، فنقول: من هدم جدار غيره، لا يجبر على بناءه؛ لأن الجدار ليس من ذوات الأمشال، ويكون لصاحب الحافظ الخيار إناشاء ضحَّه فيحة الحافظ، والنفض

المسامن، وإن شاء أخذ النقض، وضمة النقصان؛ لأن الحائط قائم من وجه هالك من وجه، هيميل إلى أن الرجهين، قاإن أراد أن يعلقه حلقه على الحاصل، هكذا ذكر الخصآف رحمه الله.

قال شدس الأثمة الحلواني رحمه اقد: ينبغي للفاضي أن يحلقه على السبب، والإيماعة على السبب، والإيماعة على السبب، والإيماعة على المائط إذا كان جديداً يجب عليه الإعادة؛ الأنه لر ادعاء كان أفضل من الأول، وضمان العدوان مقيد بالمثل، وإن كان الحائظ جديداً يتبغي أن يحلف على السبب، فلر حلفت على الحاسل ربا يتأول قول عذه القائل، فيحلف، ويكون صادقًا في حلف، فيضر والماعي، فيحلف على السبب كيلا يتأول قول هذا القائل.

المدعى رمز بالمال، وخداف الدعى وحل على رجل ألف درهم، وتنسدهى عليه عند المدعى رمز بالمال، وخداف الدعى معيد أنه أقر بالمال، جدحد للدعى الرهن، يتبغى للمدعى عليه أن يطلب من الغاصى حتى بسأل المدعى، عن عنده بهذا المال المذي يدعب رمز؟ فإن قال: نعم، عقد حصل مقصود المدعى عليه، وإن قال: لا رهى له، وأواد استعلاف المدعى عليه، فإن قال المن تدعى الأنه لا يعلفه بالله ساله عليك هذا المال الذي تدعى الأنه لا يمكن أنه المال واجب عليه، فلو حنف بكون كانب، ولو أقر بالمثال، والدعى الرمن بها لا يمكن إنهات الرهن، فيتضور به، ولمكن يحلفه بالله ما لذلان عليك الذي ليس عليه، قارة حلف على هذا الوجه يمكنه الحاف، ولا فسرر المدعى في ذلك، فيحلف على هذا الوجه يمكنه الحاف، ولا فسرر المدعى في ذلك، فيحلف على هذا الوجه يمكنه الحاف، ولا فسرر المدعى في ذلك، فيحلف على هذا الوجه يمكنه الحاف، ولا فسرر المدعى في ذلك، فيحلف على هذا الوجه يمكنه الحاف، ولا فسرر

وكان الشيخ الإمام الأجل شمس الأنمة الخاواتي رحمه الله يقول: يحلقه بالله ليس عليك أداء هذا المنابع الإمام الأجل شمس الأنمة الخاواتي رحمه الله يقول: يحلف كذلك؟ لأم يكنه أن يحلف كذلك؟ لأنه إعارجت على الراهن أداء اللدين إذا أحصر الرئين الرهن، فأما قبل إحضاره، فلا يجب عليه تسليم الدين، وإذا لم يكن الرهن حاضراً، يمكن للمدعى عليه أدا، هذا الحال، وتسليم إلى هذا الخدعي، فيحلف على هذا

الوجه، ولا حاجة إلى ما وراء(")، وبعض مشايختا وحمهم أقه قالوا: لا حاجة " إلى هذه التكلفات؛ لان جحود الوهن إهلاك الوهن و وبهلاك الرهن يصبر الرئين مستوفيًا دينه، وبعد الاستبقاء لا يبلغي له عليه شره، فيهكن أن يحلف، لا شيء لهذا المدعى عليه، فيحلفه القاضي بالله ما له عليك فذا المال الذي ندعى

1979 - قال في كتاب الاستحلاق: رجل وهب لويا له صرر بهل، أو عبد، أو أثر أن الموهوب له قسسه في سجلسه، أو بعده بأصره ثم قال الواهوب له قسسه في سجلسه، أو بعده بأصره ثم قال الواهوب له المرقب به ما فيضه، وكنت أفررت بقيضه كاذبًا، وسأل القاضي أن يعنف الموهوب له باقت نقد قبضته عن الواهوب بحكم علم الهمة التي تدعى، فعلى قول أي حنيفة ومحمد القاضي: لا يحلقه الأن التحليف يترقب على دعوى صحيحة، والدصوى لم تصح هناك لكن التناقض، وعلى فول أبي يرمه وحجه الله: يحلقه بالله لقد قبضته محكم الهذالي تدعى.

۱٤ ٦٣٧ وعلى هذا الخلاف: إذا انشرى شيئًا، وأثو المشرى بقيض المشرى، تم ادعى أنه لم يقيضه، وطفه من انقاضى أن يحلف البائع بالله، لقد سحمته إلى المشرى يحكم هذا الشواء الذى تدعيه، وعلى هذا الخلاف إذا أقر البائع يقبض الشمن، ثم ادعى أنه لم يعيض، وأراد تعليف اخترى".

1877/ وعلى هذا الحلاف إذا أتر البائع بالبيع، فم أنكر البيع، وقال أفروت بالبيع كاذباء وأراد تحليف المشترى، وعلى هذا الخلاف رب الدين إذا أفر بقبض الدين من المديون، وأشهد علي، نم أنكر القبض، فأراد تحليف الديون، وعلى هذا الحلاف إذا أفروجل على نفسه بالدين لرجل، ثم أنكر الدين، وقال: لا شيء له على. وإنه أفروت بذلك كادبًا، وطلب عين المفرلة.

أبو يوسف وحمه الله يقول: الثعروف المعتاد فيمه بين الناس أنّ الباتع يقو بقبض النّسن، والمُشتري بقسض المُشتري للإشهاد، وإنّ لم يكن قبض حقيقة، وكذلك المعتاد

<sup>(</sup>۱) وفي م. إلى باروام.

وكالا في الأحمل: لا حكم.

<sup>(</sup>٣) مكدا في طاوم، وكان بر الأصل: وأرادأن بحلف المنشوي.

أوبه ابهن الناس أن من أمدة فرض من غيره شيئًا، خالقرض أو لا يآمره بكتابة الصلاء والإشهاد عليه قبل دفع المال، فنو اعتبرها التناقض في هذه الصورة مانعًا صحة الدعوى والاستحلاف، ليطل مقوق الناس.

18779 - وإن أشهد السائع على البيع ، وقبص القص، فبراصي أن البيع كن تلجئه، وصلي تحليف الشرى، ذكر في كتاب الاستحلاف: أنه يصف عندهم بمبيعًا؛ لأن البنائع لم يصر متنافضًا في الدعوى؛ لأنه فم يوجد منه إلا الإقرار بالبيع مطلقًا، والبيع قد يكون تلجئة، وقد يكون جدًا، وإذا لم يصر متنافضًا صع الدعوى منه، فيترف عله التحلف.

ثم كيمية التحليف الله ما شرطت أن يكون البيع الذي يبنكم تلحظ، وفي اكتاب الاقتضية ": أن في عله المسألة روايتين عن أبي حنيفة رحمه الله، في رواية قال: إذا تواضعا في الحيل البيع الذي يعتبد أن في مناه المسألة روايتين عن أبي حنيفة رحمه الله، في رواية قال: إذا تواضعا في الحياء هذا البيع تدجدة أن وه و أو أن أبي يوسف ومحمد رحمهمة الله، فعلى هذا يستحلف المشترى؛ الآن البائم ينكي ما يوجب حق الفسنخ له و المشترى يكر ، وفي رواية أخرى فال: إذا تواضعا في المو أن يظهر البيع تلجئة . ثم تعاقدا في الملائية ، وقم يذكر اشية وقت المقد، فالعقد صحيح ، فعلى هذا لا يستحلف المشترى؛ الأن أكثر ما فيه أنه ينكل ، فيصير مقراً إما ادعاء البائع ، إلا أنه لو كان الأمر كما ادعاء البائع ، فالعمد صحيح ، قاد معني لاستحلاف المسترى؛ لأن اكثر ما فيه على عند الأمر كما ادعاء البائع ، فالعمد

• 1878 - فان أبو يوسف في كتاب الاستخلاف: أربعة أشباء يستخلف انعاضى الخصير فيها في بالدي ورسف في كتاب الاستخلاف: أربعة أشباء يستخلف انعاضى الخصير فين فيل المنطقة بالشراء، وإن المنافى أن يفضى له بالشراء، ويان لم يكن يطلب المشترى ذلك، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله، وهو قول الن أبي ليلي، وقال أبو حيفة ومحمد رحمهم الله: لا يستحيف لفاضى ما لم يلاغ تشترى ذلك.

الثاني: البكر إذا بلغب فالحارب الفرقة، وطلبت من الفاضي أن بطرق بينهما، يستحلقها الفاضي بالله لقد احترت الفرقة حين بلغت، وإن لم يدع الزوج ذلك.

القالث. إذا أراد المسترى أن يرد المسترأي بالعيب، فالقناضي بحلفه بالط أنك لم

لرص ببدا العيداء ولاعرضته على أتبيع سقارأيته

البرابع: الترأة إدا سألت من الفاصلي أنا يعرض لها النفاذة من مال الرابع: والروح: عالات بست حلف نافذهما اعطاك بمقتلك حمل حارج، ويعمد الديكور، مصابه المنفذة على قولهم حموماً والأن الروح عاجر من فائد المين ناصة إداكان عالمًا

1852 - وجل أناعي على رحل الفيدورهم، وأفسر أن هذا الأنف بيني ربير الفلان، فقال الفراء بعد دلك إي الله على وهر الفرأ قد فض الأنف المشاك مي والله وطالبه بالخمس مالة التي حصيته، وقال الفراء ما فياميت، فالفواد أول المعرامع فيامه مستحلف بالله ما فيلمت الألف التي الكما مية، فيستحلف على العاصل والحوار ويستحلف بالله ما له قيمك مالا بذعي ، ولا نبياً مها، فيستحلف على العاصل والحوار

۲۵ ه ۲۵ وادا الأمل على ميت مالاه ولدورت منه أن يحلف الورية كلهم على حديثهم، ولا يكد من الدورة كلهم على حديثهم، ولا يكر ما الله يدارك على رجل و حديث الديك على تبديل الحديث الديك تبديل عبد تشاصي و المشمى ما حيثي لديكي تبديل الورثة ان يحدود.

و الموقى أن القدعوني إذا وقع على اللبت لو التشفى بسمين أحد الوراة إذا تكدمي إذا صدر هو ذاذا من رئية الوراة في خلف، إلا أن السنة لا تحري في خلف

ورة الرفع الدعوى للمبيت، له التنفي باستحلاف أحد الرونة إله يكانفي من حيث إنه صار بانيًا عن لقد الوراد في الاستحادات؟ والله ترقيق في استحلاف أحد الورانة، وهو تطبير ما فو الدعل احد تسريكي العبال، أو احد شريكي الفاوضة حفّ على رحل للمرافق وحلمه الماسي عناء الايكون المدرات الأكور الإيستحادة

۱۵۳۵ من و بمثله لم عمل وحل حقّا من شوكتهميد؛ حتى موجه اليدي علىهما . وحله بالجدهما، كان له آن وطف الاخراء والقويق ما فينا ، وهوف بن الورنة إذا الأعرا على إجل حقه يحكم الميرات، وبين حساسة الأعراضي وحل حقّا بالسراء ، وإن أحد العرف إذ حقف الدعى عليه، مويكن فيهة مورنة أن يعالقوه وأحد المتنوين إذا حسد

<sup>(</sup>١) وفي في مع الإستحاصة

الفاحي عليه ذار للعبة المثنديين أن يحلموه

و الفرق. أنه أحد الوابة ينتصب خصيماً عن شبة الورثة فيما يدعى للميت، فصار المد حجاف أحدهم كالمد حلاف الهاذي، إذا ادعى الرق مطافًا، دعى قول من مرى الاستحلاف في الرق يحلف اللدعي عليه مطلقًا بالله ما له في رفينك رق، أو يحلمه بالله ما أمد وفيق له

1818 وين الأعلى الرق السبب في الحيف و لديت من أمين، أو قال، كنت حرباً والمتر فتك، والأولى السبب في الحيف، فيستحصد الله دال عي واللك وي لهذا السبب الذي الأيار عي حارلاً أن السار في المتحصد الأجل السبب الذي الأيار عي حارلاً أن السار في ستحصد الأجل الذي والمنظم الأجل الذي والمنظم الأجل الشارة والمن حق الله تعلى الحيود أنواع الإيار على المنظم المن الخيار الأيار حياً السرمة، وحالة تبري الخيار الأيار عند المسلما، الما المتحلي المنظم المن المنظم المنظم

وأما في السرقة يستحنف السارق لأحل المان يريد به ابدا الراد نصورة المدافعة المال دول القطع الأو الثار من العبدة والاستحاد المال دول القطع الأو الثار من العبدة والاستحاد المال عبد القطع القطع القطع القطع المال ا

ع ١٥ ١٥ ع - وحي ٢٥ دام، الاستاج الافارية والدارة فاطالها الدام وق منه حيام الن السيرقية الاالقطع، يستنجعف باقه ما عليث تسليم هذا المال الاورب على الوالا قسماله بالسبب الدي بدعي ، فإن حلف بريء وإداركن، مسلمة قسمة المبرقة

<sup>(1)</sup> هكما بي طاوع، وفادر في لأصل على، والطاهر أما عطال

ونوع أحر هو خالص حق العباد، لمو الفصاص في النص والطرف، وقادمرً الكلام قم قبل هذا، ونوع احر هو بين حق انه بعالي وحق العبد، وهو حدا اعذف، وفي هذا النوع لايحي، الاستحالاف عصاء حتى إن من الأمن على أحر ألم قادف، وأذكر المدعى عليه دفت، لا يستحلف عبدالا لأن الغالب في حدا لقذف عبدنا حق له تعالى، فالحق بالحدود الخالصة حفًا له تعالى

1833 - ولو أن رحلا إدعى على رجل أنه قال با منافق إبا زينبو إبا كافرا أو الأعلى أنه صربه وأو للطحه و وما أشبه ذلك من الأمور الذي توجب الله ويرد و آواد عمسقه والقاضى بحلفه و لأن التعرير محض حلى العبد و إلها ملك العبد إسقاطه بالعفو والصغر لا يمنع وجوبه عليه إدا مكل صاحب اختى منه إقامته و ولو كار حل الله تعالى لكانت هذه الأحكام على مكس هذا و والاستحلاف بجرى في حقوق العباد مواه كان عفوية أو مالا و في حلف لا شيء عليه وإلى نكل يغضى عليه بالتعزير و لأن المعزير يشبت مع الشيسات و فحاة أن يقصى بالمكول ويكون التحليف فيه على المناعض بالمكول ويكون التحليف فيه على وحل ذاك الذمل إلا أن الماعى أبر أن وعفاعته و هذا عا يسقط بالعفو و فلو حلم على المستبا بتعسر المدمى عبيه الخوار أن الملاعى عليه ومن ذاك الذمل إلا أن الماعى أبر أن وعفاعته و بعذا عا يسقط بالعفو و فلو حلم على المستبات و حال الانوجارية و أدنى التعرير مقوص إلى الانوجارية

1878 - وفي السير الكبير : إذا أمر الأمير أعل العسكر بنبيء، فعصاد في ذلك واحد من أهل العسكر بنبيء، فعصاد في ذلك واحد من أهل العسكر، فالأمير الا يُزديد في أول الوهلة "أ، ولكن ينصبحه حنى الايمود إلى مثل دلك، وإن عصاد بعد ذلك أذبه دالانه ارتكب ما لا يحل ضرعًا، يُؤدّ عليه ذحراً له، فإن بين في ذلك عذراً، فالإمام يحلى سبعده الآن ارتكاب ما لا يحل ضرعًا إذا كان بعد، الا يوجب النمرير عليه، والا يعرف دلك إلا يغرف عربية إلى العصاد، فلا يصدف من عبر يمن

18784 - وإذا ادعى رحن على رجل أنه غضب منه تولًا ، وأقر العاصب بدلك . ثم اختلفا في قيت ، قال المعصوب منه : كانت فيمة تولي مائة ، وقال القاصب : ما أمرى

<sup>(</sup>١١) وكان في الأصل وم الرحمة وفي ط: الدهلة.

ما كانت فيهناه، ولكن عدمت أن فيهناه مجاولة ، وإن لم يبين يحلف الفاصب مع يبده ويوم الفاصب الله الفاصب على ما الأعاد المفصوب منه من الزيادة، فإن حلف وتم ينبت ما ادعاء المفصوب منه من الزيادة، فإن حلف وتم ينبت ما ادعاء المفصوب منه . ذكر في كناب الاستحلاف: أن المعصوب منه يعلف أن فيها الثوب مائة ، ويأحد من الفاصب مائة ، وكان الحاكم الإمام أبو محسد الكوني وحمدالة يقول: ما ذكر من تحليف مائة ، وكان الحاكم الإمام أبو محسد الكوني وحمدالة يقول: ما ذكر من تحليف المعصوب منه ، وأحد المائة من الفاصب بيمينه ، لا يكان يصحح من الجزاب أنه يدعى ، واليمين عندانا أم يشرع حجة المدمى، وكان يقول: الصحيح من الجزاب أنه كانت فيمنة الثوب ، فقول أولا . أكانت فيمنة الثوب ، فقول أولا . أكانت فيمنة وعلم وأن قال: لا ، يقول: أكانت خمسون؟ وبانا قال: لا ، يقول: أكانت خمسة وعشرون ، هكفا إلى أن يشهى إلى أقل ما لا يجوز أن ينقص قيمة الثوب سد في المرف واقعادة ، وإذا التبي إلى ذلك ، ألومه ذلك، وجعل القون قوله في الزيادة من يلمره بيبان مقداره ، وإذا لم يبن، فانقاضي يسمى المسهم إلى أن يشهى إلى أقصى السهام الذي لا يقصدونه بالشملك في الشرف والعادة ، فيلزمه ذلك، ويجعل المهوم إلى أن يشهى إلى أللته المول في الزيادة قوله : مع يهه .

ومن الشيخ رجمهم الله من استغل بتصحيح ما ذكر في الكتاب، وقال: الإثرار من العاصب بقيمة مجهولة قد صح ورجب على القاضي إيصال القرلة إلى حقه موقد عجز القاضي عن إيصال المائة إليه ، كما يدعبه المغصوص منه الأن الغاصب قد حلف على ذلك، ولا رجه إلى أن بوقعه ، ويسمى له قيمة كل ما يصفح أن يكون فيمة الذوب الأن الغاصب عي إقراره ذكر الشوب مطلقاً ، ولم يسين الجنس ، ولا الشرع ، والماليوب المفافق ، فلا يدرى القاضى أقل ما يكون فيمة الثوب الأنه لا يعرى أن الله المنوع المنافق أن عين عي يده الأن أقل المنوع المنافق بن عين عي يده الأن أقل المنافق بنافل عين المنافق على القرقه ، المنافق بنافل عين المنافق على القرقه ، المنافق بنافل المنافق عسمى في الاقرار ، وفي الدعوى ، يقول المنافق منه إلى حقه منوى عيسه ، حتى لو كان النوع مسمى في الاقرار ، وفي الدعوى ، يقول المنافق ما وما يقول بأن القاضى موى يهنه ، حتى لو كان النوع مسمى في الاقرار ، وفي الدعوى ، يقول المنافق وما يقول بأن القاضى

عين المنصوب منه بين المامي، ويهن شاعي الم تشرع حيجة، فلنا الهين المنصوب منه يهن المدعى من وجه من حيث بنه يدعي أن فيهمة التوجه مائة، وتهريشت ذلك له أنكوه الغناصيب، ويمن المدعى عضه من وجه من حيث إن الاستحقاق ثنات بياتو و المناصب، فإن الإقرار بقيمة منهورة والمناصب شرع في الأميل لتعمل الأحيار ومعت ويمن هذا الرجه يكون يجولة يمن المدعى حقيم، ويمن مشاعى عليه من كل وجه عديه ويمن أن منصل لهذا المصومة، فكذا من المدعى عليه مي المناعى عليه من الداعي عليه من الداعى عليه من

25789 - وإذا نشيرك الرحالان على أن من است بطلوع و أو هذا الشهر ، أو هذه لسنة، وخصاً مدنى من الجارة، أو لم يحصُه، ووقف أو لم يُوفَ، فهذه الشرقة جاؤة على مناعُون في موضيعه، فإن قال أحدهما النسويب مباعَّد، فهلك وأراد أن يتمع الله وكالمنف الترمل و أنكر الشريك المنز و والقول فوال المشريك معرقيت والأن مذا وكية من حهة فماحيه في بعيف ما السرى، والوكيل بالشراء إذا قال: المدريت وهمك عنديء والمربكل انفسل مشوفاا الدوارادات يرحم بالتسرعلي لموكاره وأنكر سوكل الشراء، كنان القول قول الفوكل مع تربيه، كان حهما و فتحلف المنكر الشبرا، عالله ما تعلم أنه انشنري ذقك الماعي يحلمه على العذرة لأبه يحلقه عني فعل الغيراء والثان الحاكم الو محملة وجمعاته بقول تامحت أدمؤ وعني هداء فيصنف بالفحا يمتم ألعاشنا ي ذلك التناع مني شركتكماه فأنابدون مفدالوباده بتغيرر سكو لشراده حموازك فاذانسري ولك للماع مل سركان مناء وعالم مقالا منكل الشراف ممنى حلقته على مطلق الشراء لا عكماً ويعلقه ويستم عن اليمار ، فلفض علم يتكوله ، ويرجع بالنس، فيضم مكر الهيران فارادها فانا ددها فلضرو عنده ولواألا رجلا التقاري موراحو حاربة بألف درهموه وظايفية ترطعن للمتري بسحة في رأسها، فاستحمد العاضي البائع على الك، فلكل عن أن مين، عرده على المائع، فحاله المائع بعد ذلك بالجارية، وقال الحدة الحارية حبليء وهدااحم وخنت هد الشدريء فالقاضي سأنه المنشري عن علك فإن أقربه هين لليانيان أنت بالخيار، إن شنت حسمتها، والأشي، لك، وإن شنت، ددنها على

<sup>(</sup>٢) مكاد على الأمام وطال كان بي ما عضويًا

المشترى، ووددت عنيه بقصان الشحة، وحدا لأن من شرط أبرد على البائع الردعني المشترى، ووددت عنيه البائع الردعني الوجه الذي حرج عربه ملكه معيدًا بعيب واحد، وردعليه معيدًا مسيبين، فإن شاء وحد المعيب الرائد، وحيس الحاربة، وإن شاء وها على المشترى، ورد معها أنقصان المسعة التي كانت عند.

وان فال المشترى حالي بهذا عليه، فالقاصي يُربه النساء، فإن قلل. هي حيثي، فالقاصي يعلق المستري بالله ما صدف مدا الحس عندك، وإن مثف لا شيء حسه، والودماص، لأنه تبين أن مشاري زدها على الوجه الذي خوج عن ملك البائع، وإذا يكن صار متراً أن الحيل كان عبد، وفد ذكرنا الكلاء في فصل الإقرار.

وإن قال المنسوى للقاضى حين سأله الفاضى عن حس. قد كان هذا خيل سند البائع، وإقداره أنه عند البائع إقرار منه أنه عنده، فبثبت الحمل هند المستوى، ولا يتست عند اسائع؛ لأن إقراره حجه على نفسه غير حجة على اسائع، فستحلف اسائع دقه لقد معنه من هذا المنسوى، وسألمنها إليه وما بها هذا الحمل، فإن حيف، ودها على المشوى، ورد عليه نة فسال المذاجة، وإن تكل لوصه الحاوية؛ لأنه نبن أن كلا أميين كانا في يد البائع، هكذ قال الحصاف رحمه الله

وطعت اعلى الخصاف وقدارات رسفى أن لا يحتف بانظ لف بعنها من هذا المستوى . وصحمتها إليه وما به هذا الخيرة لأن شرط الخنث في هذا الهمين وجودا فيس عند الأمرين عند البيح ، وعند التسليم ، ويحوز أد يكرن الحين حادثًا بعد البيع في التسليم ، وذلك متبت حق الرد، فلر حلفناه على هذا الوجه ، فعلى تقدير أن يكون الحيل حادثًا بعد البيع قبل التسليم بحلف، ولا يحنث في فيه ، فينضرو له خشترى ، فلا يحلف على هذا البيع قبل التسليم بحلف ، ولا يحنث في فيه ، فينضرو له خشترى ، فلا يحلف على

۱۹۹۹ - قال وار كانت الجارية في بدالمتنازي، فخاصم البائع في الشعاة التي بها، قلما حكم البائع في الشعاة التي بها، قلما حكم الحاكم على البائع ردها علمه بالشاجة، قال البائع ريما حبلي، وهذا الحبل حدث عبد المنتزي، وقال المنتزي؛ الا بن كان عندك، فإن المناص يحلف الدين على دنك، والإيحاف الشتري، بخلاف السألة الأولى، هكه، فكر احصاف في الدين على دنك، والإيحاف الشتري، بخلاف السألة الأولى، هكه، فكر احصاف في الدين على دنك، والإيحاف الشتري، بخلاف السألة الأولى، هكه، فكر احصاف في الدين على دنك، والإيحاف المنتزي، والإيحاف المنتزي، المناسق المناسقات المناسقات المناسقات المناسقات اللها المناسقات المناسقات

أدب القاضي

فالعرق أمر وجهين أحدهما المائدار إليه صاحب الكتاب أن القاض في المسألة فصو مرد الحالة على الدائماني، فالبائم المسألة فصورت الخارية في يدائماني، فالبائم بعد ذلك بريد أن يرد ما صارت في يذه على المنترى بحد ذلك يريد أن يرد ما كان الهمارة في يذه على المسترى مائه ما حدث هذه الحيل عدك، أما ههنا المشترى هو المائى لم يرد على الهائم الأن الحارية في يد المشترى، والمائم بدكر أن يكون المحود الرد يهذا السناء وكون الهمين على الهائم أ

ولكي هذا الفري سعى مسلميك عبرة في الوجه الذائية صبى القائضي إالودعاني المائم . المائم ، وصدرت الخبرة في بد المائم مع هذا بحث البائح ، وإنها العرق المسلمة أن في المسائة الأولى الشعري منكو كون الحيل عنده ، فيبحلف على ذلك ، وفي هذه المسائة المسترى مثر مكود الحيل عدده الأماد في كونه عنداللة المسترى مثر مكود الحيل عدده الأماد في حدوث هذا الحيل الفائم عنده عند البائع ، والبائع أبكر ، يحصف على ذلك ، لكن ادعى حدوث هذا الحيل الفائم عنده عند البائع ، والبائع أبكر ، فعصف على ذلك، كما في الوحد الثاني

1836 - قال، ولو أن رحلا في نده غلام، أو جارية، أن غرص من العروص، فضائمه، جلاله إلى العاضى، و دعى كل واحد منهما أنه اختراه من الدي عواقي عده، في نده، فسئال القاصى عن دعواهما، فهيده المنابة على رحمين، إداري أفر أنه باع طلال من أحدهما وعيده بناه بالدهما، فإن أفر أنه باع طلال من أحدهما بعيده في المنافي بالمره بالتسميم إليه، فإن قال الأحر للقاصى الجلمه أنه لم يبعه منى، فلا يبن عليه في طلا يبن المارية على علما أو أدر به لأخر، أدريان لا يبلك، فلا يبنية على الإسلام، الإسلام، فلا يبنية الإسلام، فلا يبنية الإسلام، فلا يبنية المنافية على علما أو أدر به لأخر، أدريان لا يبلك، فلا يبنية الإسلام،

وهدلك لو جحد بهما جميعًا، فحلفه القاصي لأحدهما، والكل من ليمين، وجملة القاضي لما وقال الأخراء علقه في، فإنه لا يجرد له منيه في ذلك والأن التوفيق مع أنه لا يسغى له أن يقضي للأول، حتى يعلف لتنافي لما جام فلاول، فالقضة، صافف محلا مجتهداً فنه على ما من فقفة فصاءت فضاء اللدعي عليه خارجا، فلا علت الإقراد

والدفال ، ولا خوجه عميه البيمين.

1914 - فيقل وترادعي رجيعان على السراة كناك، وصابحا ما يلك الشاكم، فأقرأت بالتكاح لا عدهما الاستخلاص للاحواء أما على قول ألى حبيه وحدالله الفلات الاستعلام الايحران في التكام مناه أصاف وقد على فوالهما افلاتها الوات شاتالي باتكام بعد ما قوت للاول الانصاح إقرارها ، فلا يقيد لاستجلاب .

و طل بستخلص الروح القرامة؟ وقر فجر الإسلام على وحمد تدمي شرحه أل ديد الحلاف الشامح وحمد تدمي شرحه أل ديد الحلاف الشامح وحمدها الله و المعينهم فالواد الا بستخلف الآله و أقر بالنكاح للشائي الأيضاح ، فلا يعيد استخلاف ويعضهم فالواد يستخلف لوحاء النكول لذي هر إفرار ما مده أقال أو بديره و ولا تمام أل إلحاق براء ولا حلف لا تستخلف المرأة حينته الألها و أقرت بالكاح للآخر في هذا اطالف للومها حكم إفرارها، فإدارتكت فضى دلكاح للشيء وبطل بناج الأول الأنافت تكوفها عدم بكاح الدين الا ولا يتحلل بالكام المدين المحاف ا

"١٤٦٤" قادر. وإذ الآعي قبل واحد مسهد هيه العيناء أو الأمناس الذي هو في يدور وأنه قد تنظم مند أو الأعي قبل واحد منهما الصدقة مع الفيفر، وقير مثل الشواء في حق الحكم الدي ذكران أنه إذا نبته الملك لأحدهما وفرار أو نكول، ومع بمن للأعراط له.

ولو تدعى أحدهما أنه انسر ادمل صاحب البد بالله و مناعى الاخر أنه ويتهدمه بالله و الساحرة به بالله و فساله القاضي، فأقراء للسرمين أو السساء حرد او لا يحلف للناعى النداة إذا طلب ذلك و لاك مداما أو بالراحي و لإجارة أو أدر بالليع بداج إهرار و ا لاك مم الراحوث السيناسر متعقد صحيح لازم في حز البالغ، وأذ كناد سعة متعقداً صحيحاً لازمًا في حقود يقك الدائر الإقرارية ، فينية استاده و .

 <sup>(</sup>۱) هخدا در الأهمار وج. و كان چی بد الحاب ...

<sup>(</sup>٣) مقدامي الأصروم، وكان في غر الأول.

تم إذا حلف إن حلف النهى الكلام، وإن مكل بثبت البيع، وكان للمشترى الخيار إلى شاء صدر إلى وقت الفكك في الرحن، وفي الإحارة إلى مُضي وقت الإحارة، وإن شاء مستره الأنه ليه رض بتأخير حقه.

هذا الذي ذكر نا إذا أقبر للمرتهن أو لسستأجر أو لا موان أقر لدعي الشراء أو لا « لا يحلف لدعي الإجارة والرهل بعد ذلك؛ لأن بعد ما أقر بالبيع لو أقر بالإجارة أو بالرهن لا يصبح : لأن بعد اليم لا يملك الإجارة والرهن، فلا يفيد استحلامه.

ولو الأمن كل و حد سهما الإحارة، وأقربه لأحدهم، لا بحثف للاخر ؛ لأنه بعد ما أثر بالإحارة لأحدهما لو أقربها للآخر لا يصبح؛ لأن إجارة المستأجر فير صحيح، فلا يضد الاستخلاف، فلا بحلف.

۱۵۳۵۶ و او آن ربیلا قدم ربیلا إلی الفاضی ، وقال: هذا استری الدار التی فی موضع كذا حدّها الأول و الثانی و الثانت و افرایع كدا مأفضه در هم، و أنا شعیمها بدار لی الفاضها، وقال الله علی علیه : ما نفول فیسا آدّهی؟ وقال الدعی علیه : هذه الدو التی دقال الدعی علیه : هذه الدو التی ددی لایسی هذا الطمل، صبح إمراز ، لایته الأن الدار می یده ، واثبت دلیل الملت ، فكان هذا إقرازاً علی نفسه ، فیصح .

فإن قال الشفيع للقاصي: حله ماله ما أنا شفيعها. والقاصي لا يحلفه الأنابق و الأب بالشفعة على بنه الصغير لا يصح ، قالا يفيد الاستحلاف، وهذا من حملة الجيل والخارج في دام الفصومة، ومبائل من جنس هذا إن شاه الله تعالى

وإن أراد الشفيع أن يقيم على الأب البيئة على الشراء، كان الأب حصمًا له، وسمع البيئة عليه؛ لأن الأب فاتم مقام الاس شرعًا، ولو كان الابي كبيرًا، كان خصمًا المستعى، حتى يسمع ببائنه عليه، ويقصى لستفيع عبه، هذا إذا كان الأب فائمًا مقامة شرعًا.

۱۹۳۵۵ - ولمر أن رجسالا الأعلى على رحق أن فسلالاً مسات، وأوصل إلى هذا الرجل، وقبال المدعى عليه المع يوص إلى ، وإنه لا يستحلف، وكذلك، لو انحى رجل على عبر، أن فلانًا وكل هذا، وقبل المدعى عليه، لم يوكنس، لا يستحلف المدعى عليه، لانه لو أثر به لا يصح، لأنه إفرار على الغبر، ولا يفيد، لاستحلاف، وإن أمّام المعي بينة على أنه و على قبلان، أو على أنه وكيل قبلان، قبلت بنته، قفد جعله خصيمًا في حل سماع البنة، ولم يجعله خصمًا في حل الاستحلاف.

1830 - وكذلك لو أن وصى المبت قدم رحلا إلى القانس، وقال: إن فالاتا ملية أوسى إلى القانس، وقال: إن فالاتا على مأه الوصى إلى وذلك الرجل بجحد، والفاصى لا يصافه، وكانك على مأه الوكانة لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضى ، وقال: إن فلاتًا وكذي ، وهذا الرجل منبض ديوه، وأبكر ذلك الرحل، فالقاضى لا يحلم، وإد، كان المدعى للوصابة أقام بيئة أن فلاتًا أوصى إلى وإلى هذا الرجل، مالقاضى بقل بينه، فقد جعله حصمًا في حق سماع البيئة، ولم يحعله خصمًا في حق الاستحلاف، ومثل هذا جائر، ألا ترى أن الأب فيما يدعى على الله الصغير حصم في حق سماع البيئة، حتى يسمع البيئة سبه، ولا يكون خصمًا في حق سماع البيئة، حتى يسمع البيئة سبه،

1879 - ولم أن وجاز حلف بعنق عسده أن لا يزمى أداً، و فضامه العسدا إلى القاصية و خلف عليه و خلف القاصية و خلف و وقال أن بالذي حلف عليه ، و خلف و علقات فالدائم و خلف و خلف أن الا تزنى أبداً ، مكلا ذكر الخصاف رحمه أنه في أدب القاضي ، وذكر الخصاف رحمه أنه في شرح هذا الكتاب أن الفرلي لا يستحلف بالله ما رئيت على ما يذعبه العلد .

محقوظة في الكتب أد القادف إذا ادعى على الفقدو السرخسى وحمه الله: الرواية محقوظة في الكتب أد القادف إذا ادعى على الفقدو أبد صدقة أنه قد زبى و وأقام البينة على دفلت القبل به في المحتوظة في الكتب أد القادف إذا ادعى على الفقدوف الله بكن له بنته وأراد استحلاف الفقرف الله ما صدقه وإنه لا المتحاف المفقوف على ذلك ولا فرق بن المسالين، فإن مقصود الفائف من هذه الدعوى إسفاط الحد عن نفسه والا فرق بن المسالين، فإن مقصود الفيد هها إنبات الخرية الفسه الا إيجاب الحد على ما فذا المحدود المحدود الديد هها إنبات الخرية الفسه الا إيجاب الحد على دلا قرق عليهما والوسير الرواية في الفقوف أن المنشوف الا يستحلف رواية في مسألة العبد أن المؤلى الاستحلام والمواية في مسألة العبد أن المؤلى الاستحلام والمواية في مسألة العبد أن المؤلى المستحلف و وتصير الرواية في مسألة العبد أن المؤلى الاستحلام والمواية في المسألة العبد أن المؤلى المستحلف وتصير الرواية في مسألة العبد أن المؤلى الاستحلام القالة العبد أن المؤلى المستحلة المواية في المؤلى المالية العبد أن المؤلى المهادة العبد أن المؤلى المستحلف والمواية في المؤلى المستحلة المؤلى الم

<sup>19</sup> وهي الأصل: بينته.

<sup>(</sup>٢) مكتا في في وكان في ظ: خاربة، ولا معنى له هيت، كما هو قنهر

يستحلف روابة في مسأنة المقارف أنه يستحلف و فيصير في كل مسألة رواييان.

وحه نفر وارد التي الله وستحمل أن مفصود العما إثبات التحرية لنفسه الإ إيحاب الخد على الولى و ومقصود الفاذف وسفاط الحد عن نفسه لا إيجاب الخد على المفذوف، وإنبات الحريف ورسماط الحد عكن مع النبهة . ألا ترى أن اضاوى إذا أدام وجلاء وامر أنين على تصديق الفدوف أو العما إداأهم، جلا والوائين على العلى ، بقيل وكل حكم بثبت مع الشهات، يحرى فيه الاستحلاف.

وحه الرواية التي قال. لا يستحلف أنه لا عبرة لقنصود العبد والقادف، وإنها العبرة الأصل ما يتعلق به من المكب، وأصل ما تعلق بالزناس الحكم احد، وأنه عا لا يجري فيه الاستعلاق

نم ثم يدكر في الكتاب نسا أن العبد هي البصير خاذها للسولي بها ذكر؟ ولكن أنسه إلى يدكر في الكتاب نسا أن العبد هي البصير خاذها للسولين بها ذكر؟ وقد أن الله ي حاف حديده وثم ينفئ وقد ربي ، وثم صار خاذف بهذا الغول المؤرث العولد: وقد أني بالفني حدد عده وقد نصل في كتاب الحدود أن من قدف صرء بالزار ، فال أخر : هو كما قلت ، بصير فافقاه لأه نقله ذكر الزاراء فيتعبر في قوله ، هو كما قلت : إلى أزاراء فصار كانه قدف صديها في بالزاراء في المرافق في المسالة أن يصير فافقاء لأن نقده ذكر الزاراء في المرافق في المرافق في دعواه ؛ إن هذا حلف بعنفي أن لا يزيى ، وقد أني بالمان حلف إلى الزاراء وصدار كانه ، في المرافق في الرافاء وصدار كانه ، في المرافق في حديد وحداد ، وقد أني بالمن حلف إلى الزاراء وصدار كانه ، فال وقد إلى في فيجي أن يصبر قدفاً .

تم ذكر كيفية التحلف على الولى ، فقال: يحلف باله ما شبت بعد ما حلف بعثق عبدك، أن لا تزني أباك فقد حدم على السبب، أما على ما رُوى عن أبي يوسف رحمه الله: فقدهو ، وأما على ظاهر الرواية ، فلال العش في المبد المسلم لا يحتمل النقض بعد تروكه ، فالا يكون في التحليف على الساب صرر المحيى عليه ، وهو الولى ، وقد ذكرانا أن في مش هذا التحليف على الحاصل ، ثم إذ حلف طولي إن حلف لا شيء

<sup>(</sup>١) حكمًا من طار و، وقب من الأصل: لم موضع: عل. ا

<sup>(</sup>٢) هكدا في لذ ويد وكان بي الأمل : نزال.

عليه ، وإنَّ مكل لزمه العنق، ولايلزمه الحد، وإنَّ فَقَرُ بِالزِّمَاءُ لاَنْهُ وَإِنَّا أَتُواْبِهِ مرة.

15.00 حقل : ولو أن وجلا اشترى من وجل حراب هروى بانة درهم، فنبضه المشترى، فوجد فيه أحد عشر ثول، وقال البنوية : بعث منك هذا الجراب على أن عيه حضوة أثواب بائة درهم، وقال النسرى: لا، بل النسرية على أن فيه أحد عشر ثوبًا عالة درهم، وقال النسرى: لا، بل النسرية على أن فيه أحد عشر ثوبًا عالة درهم، وأراد كل واحد منهما قليف صاحمه، فالعاضى بحلف البائع بانه ما بعنه هذا الخراب على أن قيه أحد عشر توبًا و لأن المشترى يدعى العقد في اللوب الحادى عشر: والمائع يُنكر، وثو أنكر العقد في حميم الأنواب كان القول قوله مع البحث، فكذا إذا أنكر الحقد في المراب، وإن حلف ود المشترى المراب، وإن حلف ود المشترى الحدى عشرة أنواب من فحد عشر من الحراد،، وأنه المجهولة الحادى عشرة من الحراد،، وأنه المجهولة المجادى عشرة الموادى عشرة الواب من فحد عشر من الحراد،، وأنه المجهولة وجهالة الميم توجب فساد العقد.

وفي هذه المصالة إشكال من وجهين: أحدهمه: أنه قال: يحلف الباتع، ولم يقل: يتحالمان، وكان بضفي أن شحالفا، لأنهما احتف في مقدار المفود هليه، والاختلاف في مقدار المقود عليه بمنزلة الاختلاف في مقدار الثمر، ولو اختلف في مقدار النس، يتحالفان، فكذا إذا احتلفا في مقدار المفود عليه

والثاني: أنه جمل اتقول قول البائع مع اليمين، وكان ينسغي أن بفول: الفول قول المسترى ؛ لأن الشتري يزعم جوار العقد، والبائع يزعم فساد،، والمسانعان إذا احتلفا في جواز العقد وفساده، كان القول فول من يدعى الصحة.

والجُواب؛ أما الإشكال الأول قلنا " إنا لم يقل " يتحافيان ؛ لأن نطيف البائح يفسد العقد، ويعدما فسد العقد لا يفيد غطيف المتشرى ؛ لأن التحليم قرج، النكول الذي هو إقرار، ولو أقر بما ادعاء النائع صريحًا، كان العقد فاسدًا، لأن فره ثوبًا زائدًا لم يعامل تحت العقد، ولم يكن في تحليفه فائدة، فلهذا لا يعانف المشترى.

وأما الإشكال الثاني قلنا: الانحلاف هناسا وقع في فساد العقد وجوزه، وإنما وقع في وجود العقد وعدمه في الثوب الحادي عشر، فهو الفصيود من هذه الخصوب والاختلاف، إذا وقع في وجود العقد وعدمه، كان القول قول من يُنكر الوحود، والمنخر لو مود العمد في الدوات الحادي عشر هو النائع ، فيتحفل القول فوله ، وإذا حمل القول هو ، البائع ، ينشي البيع عمر الثوات الحادي عشر ، ومن ميروزاه فساد العمد في الناؤم فقساد العقد في النائق من ندائع احتلاقهما في وجود العقد والعامة في الناؤم الحادي عشر ؛ لا أن يكول الاحتلاف في صحة الحدود العادة .

وفي كتاب الأقفية . سنر أم سلسان عن وحل فاند السهدوا أن مرائي قلافة بنت فلان طائل، فجاءت المرأة و خاصيته في المهر والثقفة، فعال الزوج . هذه ليست في التي كانت مرألي، ولا هي فلالة سن فلان، فإن كانت بها بينة على ذلك أحد بسنها ، وإن يحلف على حاصل الا عول ، ورحات على أمال الجاف على أبيا بيست فلان بنت فلان، وإن يحلف على حاصل الا عول ، ورحات على أصل الحراء وهي ملهم والده فقائلي بلاعى ، وهذا لاد الاستحالات إن يكون على أصل الحراء وهي سبب الحق و والسبب ابين بحقها، وإبين بسب لا متحقق الهر والمنقة، فلا استحلف عليه، ولكر استحلف على الحاص، ويديقم الاستحاد عما سواء ويحصل الظر من الحالين

١٤٦٦٠ - و ترفاك إد أفي جل عدد الفاخلي أن لطلان الى طلان على على ألف درهيه. يجاه رحل، وقال أن قالان إلى قلال وقال المتر العداليس بقلان الموقادة والمال المرافقة اللي أصل الحوالات والمال أصل الحوالات والمعلى ما فكرد.

٩٤٦٦٣ - وإداوقع الدعوي في دار، واحتمح إلى تحبيف للدعى عدم، يحلف

باته ما هذه الدار ولا بعصبها ملك هذا، ولا يتحلف بالله ما لهذا المدعى في هذه الدار حق، ولو حلف على هذا الوجه، وتكل وقيضى لقناضى بالدار للمندعى، لا ينقداً قضاءه، هكذا حكى فتوى شمس الإسلام الأرزجدي وحمه الله، إذ يجوز أن لا يكون الدار ملكاً للمدعى، ويكون له فيها حدًا من حيث التطوق، أو ما أشبهه، عسكوله لا يصبر مقراً بالدار للمدعى لا محالة، قلا يجوز القضاء بلكية الدار للمدعى.

وإذا ادَّعي الرجل عبنًا في يدى رجل ، وأراد استحلاقه ، فقال صاحب البد : هذا العبل لفلان الغائب ، لا يندفع عنه البدين ما لم يُعِم البيئة على ذلك، يخلاف ما إذا قال : هذا لابني الصفير .

والفرق: إن إفرار، للغائب توقف عمله على تصديق الغائب، فلا تصير العين علوكًا للغائب يجرد إفرار صاحب البد، فلا يندفع عنه اليمين، فأم إفراره الصبي لا يتوقف على تصديق الصبي، فيصبر العين ملكًا للصبي يمجرد إفراره، فلا يصع إفراره بعد ذلك لغيره، فلايفيد التحليف؟ لأن دندة التحقيم النكول الذي هو إفرار.

ودكر في موضع أخر : إذا قال صاحب البد: هذا العين لابني الصغير ، أو قال : لفلان الغائس، يحلف ، لاتفاق، فإن نكل ، يقضى كه، ثم يشظر بلوغ الصبي في مسألة الصبي، فإن صدّته المدعى في دعواه، فالأسر صاض، وإن كفّتِه يؤخذ العين من يد اللاعي، ويدفع إلى الصبي، ويضمن الأب للمدعى قيمة العين.

بعض مسابخ زماننا فرقوا بين الإترار للصبى، وبين الإتراز للغائب، كما ذكر في بعض المواضع، ويعضهم سووا بينهما، وقالو، : يحلف في الفصلين جميعًا، كما ذكر في يعض المواضع دماً للحيلة، وهذا القائل يستال جسألة الوقف.

18 997 وصورة مسألة الوقف: دار في يدى رجل، ادعا، رجل أنها ملكه، نقال صاحب اليد: إنه وقف على كفاء فإقراره بالوقف حائز، ويصير المزل وقف، لكر لا يندفع اليمين عن صاحب اليد، فيحلف للمدعى"، فإن حلف، برئ عن دهواه، وإن نكل صمن قيمة المزل للمدعى، ولو جاء صاحب اليدبية، شهدوا على وقفيته، لا يندقع اليمين بهذا عن المدعى عليه، ولا تتدفع خصومة المدعى؛ لأنه صار وفعًا قبل إفامه

<sup>(</sup>١)وفي الأصل: المدعى

لبنة بإقراره، فصار وجود هذه البينة وهدمه بحترلة.

1879\$ - وإذا الديمي على تركة مبت دينًا، وقائم الوصلي إلى القاصلي، ولا لبنة مه صلى كنال الوصلي والرئّا بحائف والأل إقبراره في تصليب، جنائر، وإلى ثم مكن والرئا لايحلف والأل إقبراره في هذه الطنبورة لا يصبح أصبلاه الآل إفبراره على الخبير من كل وجه.

وإذا أذكر الشاهد الشهادة والفاضى لا يحلقه الآنا لا فالدد في تحليفه التي أنتاوى أي الليت رحمه الله الرافال الدعى عليه الرائداهد كاؤب، والراد تحليف المدعى بالله ما تعلم أنه كاذب المافاضي لا يحلمه إدا طمن الدعى عليه في الشاهد، وأداد تحايف الشاهد من از كواهي مقر المده الست كه ابن محدود الملك من است، وأداد تحايف الشاهد والمدعى على ذلك لا يحلف

و كذلك إذا قال المدعى عليه . اين شاهد اين محدود مدعى به را دعوى كرده است او من پاش از از بن كورهي ، وأراد أن يحتف الشاهد ، أو المدعى على ذلك ، لا يحلف .

18772 - قال أنو يوسب وحمد الله : في وجل حدة بعد التي، فأحده السلطان، فتحدّد فحاء إجل وأقام التربة أنه عدم، فإن الفاصل ينتصب خصمًا له، ثم الفاضل لا يفضل للمدعى ما لم يستحلقه بالله ما معتم، ولا وحمد ما ولا أذلتُ في يبعد وهدم، وهذا عندهم حميمًا؛ لأن الخصم عاجر من فلت اليحين، والمدمى على هذا أنو حد يفسده فكان للقاضل أن يقلب ذلك من الدعى نظرًا للغائب؛ لأن القاضل عصب ناظرًا فن حجز من المخرّد الغائب وقد أص عالى هذا في كتاب جعل الأن

ة الده تدبيخنا رحدهم القد والاحتياط أن يُزد على هذا حرف بدقه ما يعتده والا وهنده والا أقلت فيهما والا هو حرج من ملكك للحال؛ خوار أن يكون باع منه غلك وأذن شرفي : فستى حلص على ذلك ينتج عن البعين الأند بحث في يجه و بشضى عليه ، فيتصور به ، فالاحتياص أن يُراد في هذا، والا هو حارج من ملكه للحال، حتى إذا كان باع ، ثم قلك ، أو أذن ، ثم نهى الا يحتث إذا حلمه الأن شوط حته شيئال. البيع ، والخروج عن ملكه للحال، ووحد أحدهم ، ولم يوجد، وبأحد شطرى ، الحث الإ

يثبت الخلث.

ثم ذكر في كتاب الاستحلاف: أن المدعى إذا حلف، فإن القاصى يدفع إليه، ولم يقل: يأخذ منه كفيلا أصلاء وذكر في كتاب جعل الأبق، في رواية أبي سليمان: وقال: ما أحب أن يأخذ منه كفيلا، وذكر في رواية أبي حيضة رحمه الله، وقال: أحب أن يأخذ منه كفيلا، وقد ذكرنا هذا في كتاب جعل الآبش.

غلكت في بدمه فيجاء مدع، وأقام البينة أنها كانت لد، قال أبر يوصف وحمه الله: لا فهلكت في بدمه فيجاء مدع، وأقام البينة أنها كانت لد، قال أبر يوصف وحمه الله: لا بقضى له يشيء حتى يحلف بالله ما بعث ولا وهبت، ولا أذلت فيبها، ولا هو تحارج عن ملكك للحال، قالوا: وهذا يجب أن يكون على قول أبي يوصف وحمه الله تحاصة، فأما على قول أبي يوصف وحمه الله تحاصة، فأما على قول أبي حيفة ومصمد وحمهها الله: فإنه لا يستحلف المدعى بالله ما بعث، مناجل شعب خصوصة المدعى بالله ما بعث، مناجل أنه مسمع خصوصة المدعى، ولو كان ثانيا لا يسمع خصوصة المدعى؛ لأن الأمين لا ينتصب خصما للمدعى ولا كان من يحيل بالخصوصة عليه معلوماً، فحين مسمع خصوصة المدعى علمنا أنه إلما سمع أن صاحب المال وهو المعبر والمؤاجر حاضو، وإذا كان المحتى علمنا أنه إلما سمع أن صاحب المال في المعبر والمؤاجر حاضو، وإذا كان صاحب المال في يعد عليه معلوماً، فحين سمع فصوصة المدعى عائم المعبوب المال في يعد عليه المعلم، ومهما أمكن لذى المال في يعد عليه المعارع، واحد ما بعت، ولا المال في يعد عليه المعارع، وإخا كان المال في يعد عليه المدعى باقة ما بعت، ولا المال في يعد عليه المال عليه المالة ما بعت، ولا المال في يعد عليه المالي حيفة ومحمد وحمهما المال.

وإنما يستحلف على قول أبي يوصف وابن أبي ليلي رحمهم الله ، مخلاف مسألة أول الفصل الأن صاحب العبد هناك غنائب عناجز عن طلب اليمين بنفسه ، فكان للقاضي أن يطلب اليمين من المدعى ، نظراً له ، ولكن الصحيح أن ما ذكر قول الكل.

وما قالوا: بأن موضوع المسألة أن مساحب المال حاضو، هذا عنوع مطلقا، وعلى قولهما: عندطلب المدعى على ما قالواء وقولهم: بأن الفاضى سمع خصومة المدعى، والأمين لا ينتمب خمسماً للسلاعي حال غيبة المالك، قلنا: الأمين إلها لا ينتصب خصماً للمدعى إذا تبت كونه مودعاً أو مستعبراً، إذ لو أقام صاحب البداليبة على ذلك، لا ے تدفع حصومة اللاص، و لما احتیج إلى تحلیف الدعى باقه ما بعث وما و هیت.

قيان حلف على قول أبى يوسف وحسه الله معدقًا، وعلى فولهما، عبد ملب المدعى على حسا قائوا، وقصى بالمسال للمدعى، فقيل أن شبيضه الدعى علك، مللكم ما فيان متبرد في حق ، فكان له أن يصمن الدامع، وإن شاء صمن القاضر؛ لأن كل واحد مهم جان متبرد في حق ، فكان له أن يصمن أيهما شاء، كما في الفاصل، وعاصل الماصب، فإن صمن الدافع ، فالدامع لا يرجع على أحد: لأبه ملك المضمول بالقسمال، فعمار معيراً ومزاحراً ومودعًا ملك نفسه، وإن ضمن المابص إن كان المابض مودعاً أو مستأجراً، فره برجع عاضل طلى المدافع ، لأن كان عامل المرجع عاضم على المدافع ، لا يرجع عاضم على المدافع ، لا يربع عاضم على المدافع ، لالمدافع ، لا يربع عاضم على المدافع ، لا يربع عاضم على المدافع ، لا

18737 - رحل في ندنه عبد خاه رجل وادعاه، وأقام البينة أنه عبده، و الذي في وليه العبد بدعي أنه اشتراه من قائل ، يعني رجلا خرم رسلم إلى واللدعي به المبيم، قدمدعي يستنجمه على دعنواه؟ لأنه ادعى علمه منعتى أو أقبر به يقرمنه، فإذا أنكر يستحلف .

لم على قباس منارين عن أبي يوسف رحمه الله ايستحلف بالله ما أدلت له في بيخ داوك هذه أو في بيخ غلامك هذا، وعلى ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذا العبل قالل البله ، وإنه بحثف على الحاصل، نقل للساعي ، إد يحوز أن يكون الساعي أدل في البيخ ، ثم قطال عد ذلك بوجه من الموجه ، فصفى حصد بالله ما أدلت بحشد في عبه ، فيضع عن البين ، فيقصى عليه بالعين ، والعبر له فيتصرر

48.134 وإذا أحقار عن من وعل مثلا، وقبال. كنان لي عندن فإذا أخفت مثلى، وقبال الأحوذ من الثال سالى، ولم يكن للأخديث، فإنه برد الثار على الأخود منه الأن أحد النال من يدي الغير يوجب الرد على الأحوذ منه، فالأخد بقوله الأخوذ مالى بريد إسقاط ما وجب عليه من الرد، مع يصدق إلا يتجعة.

اللم إذا ردَّ طال على المأخوذ منه لو طلب الأحدُّ من العاصي أن يحلف المردود عليه

على دعواء، أجنبه القباضي إليه، ويعنف ما كان لقائل هليك أو عندك شيء، فاتوا: والأحوط أذ سنحلف ملة ما هذا المال مله من الوجه الذي ادعاء.

18779 - وإدافان وحل مال هير و وحلى المدين ان و بالله أذن له في الإداف و حلى المدين ان و بالله أذن له في الإدافة وطب يمينه و يحلف مائة ما أذنت له أن يدين هذا الذن ولائم والأخوط أد يُراد حدو احرافة ما أذنت له بالإدافة وأنه ملكن الداف في المور أد يكور أدو اللادافة المرتبي علياء الإدافة المرتبي علياء الموردة .

١٩٦٧٠ - وإن ادعي عرم الحيت إيفاء الدين إلى الحيت، يعدف الووثة ماقه ما يعلم أن أسهم فنطر عنه المال، ولا شيخ سه، ولا يرى إليه من الفاضي.

1877 - إذا خلف الله على عليه بالطلاق، فيكل لا يقيضي عليه بلكوله والان طويق القيصاه بالكول الذاللاس عليه بالبكول منع بدل حقه ، فيُحاد إلى أصل حقه ، والمعن الطلاق ليس بدل حقه ، بل هو ماري عاد سرعًا .

وعن هذا ذلك: إن القاضي إدا حافيه المدعى عليه، وحاف. ته حيف ناشكه إبن سولتند راست حوردي، فتكن عن هذه اليسين، لا يصضي طلبه الأن طريق القضاء بالتكول صع مدل حقه، وبالمكول في اليمين الثانية سامنع بدل عقه الأن حقه في اليمين هرف وقد حيفه عرفي

رجل دعى على آخر أنك بعث من الدار التي كنات لك، ويأن حسود الدار التي كنات لك، ويأن حسود الدار بكاء، وقد ملك الدين الدار وقد ملك الدين فيكل من الدين الدين التام و الدار الدار

لأن كيما تكن عن البيع تكل عن السمن، فكما صار مقراً بالبيع، يصير مقراً بقيض الثمن، علا يسمع أونه بعد دلك أنه لم يقيض الثمن .

15.191 - في كساب الاستحالاف: رجل اوصى إلى رحل، وقد مائة دبار، فعد فعداله وباره وقد مائة دبار، فعداله وألمه وأثره أن يتصدق حد معشرين حها، فقدال نم بن الررئة خاصموا الوصى عند الفياصى، والأعبوء أن المشروف من المبت قبال مائة، وتُنكر الرصى ذلك، فيأرادوا غليفه مالقاضى يحقد دبناره الله عند تركة أبيم إلا تسابل دبنارا، ولايستحلفه باقد مائة دبنار، وكفا لايستحلم عاقد سائرك أبوهم إلا نسائر و وكفا لايستحلم على نحر ما بيتًا، ثم ذكر يوهم إلا نسائر و وكفا الاستحلم على نحر ما بيتًا، ثم ذكر يافه ما الهواب وكلمة فيل تستحمل في الأسائل، وكلمة فيل تستحمل في المؤون، وكلمة فيل تستحمل في الذيون، وكلمة فيل تستحمل في المؤون، وكلمة فيل تمون ديناراً المؤون، وكلمة فيلك ما لهم في بعلك، أو في فعلك من

١٤٦٧٣ - رجل الأعلى على أخير فسيسندا من العمروض والداواهم والدنايسر والضياعاً ". وأنكر المدعى مله ذلك كده ، فاقاصى بجمع الكل ، ومحلمه بَينًا واحدة ، ذكر دفى الفتاري، وصياتي بعض مسائل البيم في فصل المتفرقات .

10/14/2 قال في أدب القاضى: ولو أن رجلا الشرى من اخو جارية أو شيئًا. وليونيسها، شهري رجلا اخراده أو شيئًا. هذا المشترى المنافع المن المتوجد المنافع المن المتعافع على العدم التو المنافع المنا

<sup>(</sup>١) مكفا مي الأصل رضاء وكان في م. الصباع.

حكى عن الأقاصى الإمام واكن الإسلام على المسعدي وحسه الله أله قبل أنهام النظر في أن يجالمه بناه بالمدا اللي الهدا الانتيام الرحم اللوحم اللين يدعى ، ثم ما ذكر عن أناب القاصى : إلا يتأثر على قبال أبي باستدار حدام الله ، دأما على ظاهر الرواية بالتحسف على كل حال على ما مل أنه العلم

表接受

## فهرس المحتويات

المعطس التعادين والمشرون
في استنجار اللواب
المفصل السبالع والعشوون
مي مسائل المصمان بالخلاف والاستعمال والصباع
والتلف وخبر دنك ٧
سي به
الموج المحري
س المراجع المر
الغصيل النامن والحشرون
في بيان حكم الأحير الخاص والمنشرك
النوع الأولى: في بيان الحد الفاصل بين الأجير المشترك والحاص
ويبان أحكامهما والرابي والمستران وال
سوع أخر في الحصال ومكاري الدابة والسفينة :
يوه أخر من السائد ويطالطن

الفصل الرابع والثلائون

فهرس الموضوعات	- 471 -	اللحيط ج١٢
117		كتاب القنباء
		الفصل الآول
140	فيادمنه	في بيان من يجوز له اقليد الثمه
		بالمصن الثاني
VIA		في الدخول في القضاء
		الغصل الثالث
10		في ترتيب الدلائل لتعمل ب
		المصل الرابع
194 發	د الصحابة في زمن رسول الله	في احتلاف العلماء في اجمية
		القصل الخامس
\e4	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	مى التقليد والعزل
		القصل السادمي
لمطان والأمراء ١٦٥	بقع القاصي بنفس وحكم الس	فيه بعضي مسكنل التنشيد، رماي
		القعسل السابع
\\X	نوصه ,	في جلوس الظاضي ومكان ج
		القصل الكاس
18)		في أفعال القافس وصفاته .
		القعيل اللاسع
ነልን		في زرق القاضي وهديته ودع
141	رشوه: ، ، ، ، ، ، ، ، ، .	عاينس بهذا النصل فصل الر
		القصل العاشر
فكم بمدوقوعه	لايكون حكمًا وما يبطل به الـا	في بينز ما يكون حكمًا، وما
198		صحيحًا، ريا لا يبطن
		المصل الحادي عشو

في العدوى، وتسمير الباب والهجوم فلي الحصم، وما يتصل بذلك ١٩٩٠
لعصل الثاني عشر
بِمَا يَقْصَى الشَّاصِي بِعَلْمَهُ، ومَا لا يَقْضَي فِيهُ بِمَنْمَهُ، وهي القُضَاء بِأَقَلَ مِنْ النِّينَ ﴿ ٢٠٨
لمصن الثالث عشر
ي الفاضي يحد في ديوانه شيئًا لا يحمط وغي تسيانه فصاءه
عي الشاهديري شهادته ولا يحفظ
لفعس الوابع عشر
ني القاضي يقضي نقصية تم يبدو له أن برجع عنه وفي وقوع نقضاء مقبر حتى 👚 ٢١٦
لقصبل الحتارسي عشر
بهما إذا وقع القضاء بشهادة الروز زلم بعلم القاصي بدر روي والم علم التاصي
لقصل السادس عشي
لى القضاء بخلاف ما يعتقده المحكوم أو المحكوم علم
لفصل السامع عشو
بي أقوال القاضي، وما ينخى للقاضي أن بقعل وما لا بقعل
لفصل الناس عشر
بي قبص المحاضر من ديوان القاصي للمرول
الفعيل انتاسع عشر
في القضاء في المجنيدات
العصل العشرون
فيما يجور فيه قضاه الخاصي وما لا يجوز
تما يتصل بهذا الفعس :
العصل الحادي والعشوران
في الحرح والتعديل
الغمار الفرار والمفارين

